جامعة الحسن الثاني المحمدية
كلية الآداب والعلوم الإسلامية
المحمدية

شعبة اللغة العربية وآدابها
لسانيات

Faculté des Lettres et ...
Service de ...
Documentation et ...

تحليل الخطاب عند الزمخشري مباحثه اللغوية وآلياته التأويلية

بحث لنيل دكتوراه الدولة

[redacted]

تاريخ التسجيل: 17-8-2003
رقم التسجيل: 1009
العلامة: (2) 17 ... IX

إعداد
محمد الفران

إشراف
د.أحمد شحلان

السنة الجامعية
2001- 2002

مقدمة

تتبوأ مقولة الخطاب مكانة مركزية في الدراسات اللغوية المعاصرة خصوصا بعد الثورة العلمية التي عرفتها علوم الاتصال كالإعلام والترجمة الآلية من جهة وعلوم أخرى أصبحت تتداخل فيما بينها كعلم النفس اللغوي psycholinguistique وعلم الاجتماع اللغوي sociolinguistique من جهة ثانية. إن معظم التيارات اللسانية تنبهت إلى أن الدراسة اللغوية الكافية لا بد لها من الاهتمام والبحث في مقولة الخطاب باعتبارها تعكس الإنجاز الفعلي لعملية الاتصال في مختلف مقامات الاستعمال الممكنة والمرتبطة بالعلاقات الإنسانية المتباينة والمتنوعة. من هذا المنطلق أصبحت معظم التيارات اللسانية تنطلق من مقولة الخطاب بوصفها أقصى وحدة لغوية يجب أن يطالها الوصف اللساني الكافي.

.. وتكاد تجمع الدراسات والأبحاث التي تناولت بالدرس والتحليل التراث اللغوي العربي القديم، على أن مقولة الخطاب فيه تمثل بؤرة الاهتمام ومركز العناية، كما تشكل نواته التي على أساسها بنيت النظرية اللغوية العربية بكافة مستوياتها الوصفية، وذلك لكون البحث اللغوي العربي القديم قام أساسا لدراسة الخطاب القرآني ووضع قواعد وأصول لفهمه وتأويله فيما بعد.

وعلى هذا الأساس شاع بين أغلب اللغويين العرب المعاصرين الذين راموا دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية تداولية أن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم إلى علوم

اقتصر بحثها على مجال الجملة ولم يحد عنها قيد أنملة، وأخرى رحب صدرها للخطاب بمختلف أشكاله وأنواعه. الأولى يمثلها النحو بفروعه الصوتية والصرفية والتركيبية، والثانية تمثلها البلاغة وأصول الفقه وعلم التفسير وهذه الأخيرة في نظرهم هي التي تواجه وحدة لغوية أكبر من الجملة رغم تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل أثناء تناولها لمقولة الخطاب.

إن ما يلفت الانتباه عند هؤلاء اللغويين المحدثين هو أنهم حاولوا تقديم قراءات جديدة للتراث من خلال هذا التصور الذي يغفل من الناحية النظرية الابستمولوجية صعوبةَ الجزم بعَدِّ مباحث الدرس اللغوي العربي القديم تتوزع إلى كتلتين إحداهما تختص بالجملة فقط، والأخرى تتسع لتعانق مقولة الخطاب. كما أنه من الصعب على الباحث أن يفترض تبعا لهذا الطرح أن القدماء من نحاة وبلاغيين ومفسرين وأصوليين قد تعاملوا مع المسائل المرتبطة باللغة دون أن تكون لديهم مقدمات وتصورات مبنية على خلفيات مشتركة حول القضايا اللغوية، غير أن هذه المقدمات والتصورات قد تكون واضحة وظاهرة للعيان أحيانا، كما قد تكون ضمنية أو مستترة تحتاج من الباحث أن يزيل عنها غشاوة الخفاء والإلباس.

من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الرسالة الدفاع عن أطروحة مفادها أن التراث اللغوي العربي متجانس تمام التجانس، وعلومه اللغوية برمتها تأخذ بجميع أبعاد الخطاب الصورية وغير الصورية، كما يسميها البعض، والجملية وما فوق الجملية أيضا. فالعلوم التي يتألف منها التراث اللغوي العربي متكاملة فيما بينها تكاملا تاما، فهي تنطلق من الخطاب القرآني، ثم بعد ذلك يصب كل علم منها اهتمامه على جهة من جهات هذا الخطاب. فالنحو يدرس قوانين الوضع اللغوي، والبلاغة تدرس اختيارات المتكلم المحكومة بقوانين الوضع، وعلم الأصول يسعى من خلال قوانين الوضع واختيارات

المتكلم الإلمي إلى استنباط الأحكام الفقهية، أما علم التفسير في صورته المتأخرة فإنه يسعى إلى تقديم دراسة متكاملة للخطاب القرآني من خلال هذه الأبعاد كلها، مستثمرا إياها في بنية نظرية تساعدد على تفسير الخطاب القرآني وتحليله بصورة شاملة، وفي مجال خطابي واسع وأرحب. إن ما تقدم هو الذي حذا بنا إلى اعتماد الزمخشري نموذجا من نماذج التراث اللغوي العربي، متخذين من مباحثه اللغوية إطارا عاما حاولنا من خلاله استكناه آليات تحليل الخطاب وتأويله.

ويبدو أنه من نافلة القول، الحديث عن ما صادف هذا البحث من صعوبات ومتاعب، من بينها ضرورة تعمق التراث العربي عموما، وإنتاجات الزمخشري خصوصا، أصواتا وصرفا ومعجما ونحوا وبلاغة، وكذا الاطلاع على ما يتصل بها من نقد أدبي وعلم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم التفسير، وذلك لكون هذه العلوم كلها تمثل أصول ومصادر مباحث الزمخشري اللغوية. إن محاولة التغلب على هذه الصعوبات هي التي أتاحت لنا دراسة المباحث اللغوية لتحليل الخطاب عند الزمخشري، وقراءتها قراءة وصفية تحليلية مقارنة، تقودها محاولة الفهم تارة، والسعي من أجل التفسير والتقويم تارة أخرى.

ولقد اقتضى منا هذا المنهج الذي تم تبنيه في هذا الإطار، تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب. أما الباب الأول فيتألف من ثلاثة فصول، تعرضنا في الفصل الأول منها إلى النظرية اللغوية العربية للخطاب، والتي أكدنا على أنها انبثقت أساسا من التفكير العربي وليس من مؤثرات أجنبية يونانية أو سريانية أو هندية وذلك لسببين الأول هو أن الأدلة التي قدمها القائلون بتأثير الفكر الأجنبي في اللغويين العرب أثناء تأصيلهم للأصول وتفريعهم لها، أدلة لا تصمد عند البحث والدرس، وتقليب الرأي على جميع وجوهه وزواياه. والثاني أن هناك أدلة وبراهين تؤكد أرومةَ النظرية اللغوية العربية، لكونها اعتمدت على الخطاب القرآني أيما اعتماد، وسارت على نهج الشريعة حذوك النعل

بالنعل، ومن ثم قدست اللغة فجعلتها وحيا وإلهاما، واعتبرت أن الرسول هو المحيط بها، لتبرر فيما بعد تعاملها مع العربية ذلك التعامل الذي نهجه الأصوليون والمحدثون مع الشريعة. من هذا المنطلق فإن اعتماد النظرية اللغوية العربية على الخطاب القرآني جعلها تسير في أفق مراسي للغة، ينطلق من واقعها الاستعمالي المحقق ليصل إلى نظامها الافتراضي المجرد، مادامت الغاية عندها هي الفهم والاتصال اللذان لا يتمان بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية وصرفية فقط ، ولا بعرض العلاقات النحوية التركيبية فحسب، وإنما يتمان أيضا باستعمال اللغة في المواقف الإنجازية الحقيقية، أي بإنشاء الخطاب الذي يطول ويقصر حسب أغراض المتكلم ومقامات الكلام، وهذا ما يجعل الباحث لا يتردد في إدراج النظرية اللغوية العربية ضمن النظريات التي تحفل بالاستعمال، و تجعل الخطاب هو الوحدة القمينة بالبحث، عوض الجملة التي لا تعكس البعد الحقيقي للنشاط اللغوي المنجز والممارس بتواتر واطراد.

وعلى هذا الأساس خصصنا الفصل الثاني من هذا الباب، للحديث عن مقومات الخطاب في الفكر اللغوي العربي، وذلك من خلال تصور اللغويين العرب القدماء للغة من جهة، والقدرة على استعمالها في مختلف المقامات والسياقات الاستعمالية الإنجازية من جهة ثانية. وقد صنفنا هذه المقومات إلى صنفين، مقومات خارجية ومقومات داخلية. الأولى تعرضنا فيها لمفهومين مركزيين هما السياق والمقام وعلاقتهما بالخطاب، والثانية تعرضنا فيها لمفهوم الخطاب في التراث العربي القديم، وتحديده تحديدا جعلنا نعيد النظر في مجموعة من المفاهيم المندرجة تحته، والتي ظلت حتى وقت قريب تتردد عند الدارسين للتراث يسوي بينها البعض، ويميز بينها البعض الآخر، دون أن يحاولوا إعطاءها الأهمية المستحقة والعناية الكافية. وقد ركزنا خصوصا على مفهومين محوريين، هما الجملة والكلام، وحاولنا ربطهما بمقولة الخطاب. أما الجملة، فقد تبين لنا أنها تتعلق بالمستوى الافتراضي التجريدي للغة، فهي الصورة الخلفية للكلام، أي الخطاب في حدوده الدنيا،

أما في حدوده القصوى، فإنما تتوالى واحدة تلو الأخرى تبعا لقيود محكمة وآليات مضبوطة منسجمة. وفيما يخص المقومات الداخلية، فقد تعرضنا فيها لمظاهر بنية الخطاب سواء في بعده الجملي وما فوق الجملي من جهة، وكذا آليات التقليص وآليات التوسيع التي تلحق هذه البنية من جهة ثانية .

وخصصنا الفصل الثالث للوقوف على حدود تأويل الخطاب في التصور اللغوي العربي القديم، وذلك من خلال تحديد مفهوم التأويل وعلاقته بالخطاب، سواء أكان هذا الخطاب دينيا أم كان غير ديني. ومن ثم انتقلنا لرصد ممارسة التأويل في اللغويات العربية وهذه الممارسة نظرنا إليها من زاويتين؛ الأولى نظرنا فيها لأنواع التأويل وقانونه وذلك من خلال أربعة أعلام اشتهروا في هذا المجال هم: الغزالي والآمدي من الشرق الإسلامي، وابن رشد والشاطبي من الغرب الإسلامي. والثانية نظرنا فيها لآليات تأويل الخطاب من خلال رصد مستوياته اللغوية. وقد طرحنا بصفة عامة نموذجا لكل ذلك من خلال تفسير الزمخشري للخطاب القرآني، لكونه يمثل البؤرة التي من خلالها حاولنا الدفاع عن الأطروحة التي تبنيناها في هذا الإطار.

إن الفصول الثلاثة السابقة التي يحتويها هذا الباب، تمثل للمستوى النظري لتحليل الخطاب في الفكر اللغوي العربي القديم. لقد جعلناها تمهيدا للبابين الموالين اللذين تعرضنا فيهما لتحليل الخطاب وتأويله عند الزمخشري، بكافة أبعاده ومختلف مستوياته، علاوة على رصد آليات اتساقه وانسجامه؛ كما بدت لنا من خلال تفسيره لآي الخطاب القرآني الكريم.

ومادام الخطاب وحدة كلامية مؤلفة من الكلمات التي تتكون بدورها من حروف وأصوات، كان لزاما علينا في الفصل الرابع أن نقف على مباحث الكلمة عند الزمخشري، من خلال الوقوف على ما يجمعه وما يميزه عن غيره من اللغويين العرب.

ومن ثم تناولنا مباحث الكلمة عنده من خلال المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي. الأول تعرضنا فيه لأعضاء النطق ومخارج أصوات العربية وكذا صفاتها. والثاني تناولنا فيه المستوى الصرفي من خلال مباحث الاشتقاق والأوزان الصرفية، سواء بالنسبة للفعل أو الاسم وكذا المصادر. أما الثالث فخصصناه للمستوى المعجمي، المتمثل في خصائص الاسم والفعل والحرف عنده. وقد تبين لنا أنه يطابق بعض المناهج اللسانية من حيث وصفه للأصوات العربية في استقلال عن سياقها. كما يطابق بعضها الآخر من حيث كونه يتجاوز أحيانا البنية الظاهرة إلى البنية العميقة المقدرة والمفترضة.

والفصل الخامس خصصناه للبنية التركيبية للخطاب عند الزمخشري، والتي تتمثل عنده من خلال مفهوم الجملة، التي يحكمها ما يمكن أن نسميه بالقالب العاملي، والذي لم يكن القدماء حوله على كلمة سواء ، إذ توزعوا بين مؤيد ومنكر ومعارض. وقد تعرضنا للقالب العاملي عند الزمخشري من خلال ثلاث ركائز هي: العامل الذي ألفيناه عنده أربعةَ أنواع: العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل باعتبارين والعامل اللغوي. والمعمول أي المكون الذي يتلقى عمل العامل. والأثر الإعرابي وهو السمة التي يتركها العامل في المعمول دلالة على عمله. إن الخطاب في مستواه التركيبي عند الزمخشري عبارة عن أربع بنيات تتداخل فيما بينها تداخلا تاما، إذ إن خَرْج كل واحدة منها يمثل دخل الأخرى. البنية الأولى هي البنية الإسنادية المؤلفة من المسند والمسند إليه، والقيود التي تتوالى وتتتابع داخل العبارة اللغوية طولا وقصرا. أما البنية الثانية فهي البنية المقولية التي يتم فيها ملء المكونات الإسنادية السابقة بالمقولات المعجمية الاسم والفعل والحرف، ومن ثم يتم الانتقال إلى البنية التركيبية التي تكون إما فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية، وهنا تتدخل البنية العاملية التي تقوم بدورها النهائي في بناء العبارة اللغوية، كما تقلص البنيات الأربع إلى بنيتين أساسيتين اثنتين، هما البنية الاسمية والبنية الفعلية. إن الدور الذي تقوم به كما تبدى لنا عند الزمخشري يأخذ ثلاثةَ أبعاد، الأول يتمثل في الرتب العاملية،

إذ إن العوامل فيما بينها تتراتب من حيث القوة والضعف، فالفعل هو أصل العوامل والأخريات تتفاوت حسب شبهها به، وقربها وبعدها منه. أما الثاني فيتمثل في المبادئ والقوانين العاملية التي بموجبها تترتب المكونات داخل الخطاب، تبعا لعمل العامل الذي يشرف على تتابع وتوالي المعمولات، كما يحدد المجالات التي قد يمتد إليها عمل العامل وقد يقف دونها، بسبب حاجز من الحواجز التي حددها الزمخشري وأجملناها في ثلاثة.

وتعرضنا في الفصل السادس إلى المستوى الدلالي والتداولي لبنية الخطاب، حيث وجدنا أن الزمخشري كغيره من اللغويين عموما، يميز داخل تحليله للخطاب بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي، الأول يصف العالم الخارجي والثاني يعكس العالم الداخلي للمتكلم؛ ومن ثم حاولنا الوقوف على القيود التي تم وضعها للانتقال من الخبر إلى الإنشاء ومن الإنشاء إلى الخبر، فتبين لنا أن الزمخشري يرى أن جميع العبارات هي في الواقع عبارات إنشائية في بنيتها العميقة وهذا ما يؤدي مباشرة إلى عدد من الذين يأخذون بالبعد التداولي ويجعلونه أساسا لتأليف العبارات، ومن ثم فاللغة عنده تتحدد من خلال الوظيفة، والخطاب ولا شيء سواه هو وحده الوعاء الذي يعكس هذه المعادلة. ومن هذا المنطلق بحثنا في الكلمة وعلاقتها بالخطاب عند الزمخشري سواء من حيث مادتها أو هيأتها. فبالنسبة للعبارة فقد بحثنا في جميع أنواع أساليبها عنده، وألفيناها ترتد إلى الاستفهام والتمني والنداء والأمر والنهي ووقفنا على كل أسلوب من هذه الأساليب سواء من حيث معناه المباشر أو من حيث معناه التداولي المستفاد من السياق المقامي والمقالي على حد سواء. وفي إطار المعنى التداولي الذي تدل عليه العبارة عن طريق اللزوم تبعا للسياق المقامي والمقال تعرضنا للتشبيه والاستعارة بفروعها التصريحية والمكنية والمرشحة والمجردة والعنادية، كما تعرضنا للكناية والمجاز المرسل والحكمي. غير أن كل هذه الأمور التي تعرضنا لها باعتبارها إطارا عاما للمستوى اللغوي لتحليل وتأويل الخطاب عند الزمخشري، لا تكفي ما لم نقف على الآليات والضوابط التي بواسطتها يتم

انسجام الخطاب الجملي وما فوق الجملي الذي يكون عن طريق التأليف في المستوى التركيبي والاتساق في المستوى الدلالي والتداولي وهذا ما تعرضنا له بالدرس والتحليل في فَصْلَي الباب الثالث.

أما الفصل الأول منه فدرسنا فيه التأليف التركيبي عند الزمخشري، وقسمنا النظر في ذلك إلى مستويين، المستوى الجملي والمستوى ما فوق الجملي. الأول يأخذ بدوره صورتين، أولاهما صورة التأليف الإسنادي الذي يتم بين عناصر الإسناد، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل. وثانيهما صورة التأليف غير الإسنادي الذي يتم بين مقيدات الفعل والتي تندرج إما في إطار المفاعيل، أو في إطار الملحقات بالمفاعيل كالحال والتمييز والمستثنى والاسم المجرور، علاوة على التوابع الأربعة كالتوكيد والنعت والبدل والعطف. أما الثاني وهو التأليف المتعلق بالمستوى ما فوق الجملي، فيتحقق تركيبيا من خلال مظاهر متعددة، كالشرط وجوابه، والطلب وجوابه، والقسم وجوابه. وهذا التأليف الذي يختص بالجانب التركيبي ليس كاف لحصول انسجام والتآم الخطاب ما لم يُردَف بالاتساق الدلالي والتداولي الذي عن طريقه تصبح العبارة اللغوية خطابا يحصل به التواصل، ويتحقق به الفهم والإفهام. وهذا ما تناولناه في الفصل الموالي من هذا الباب.

لقد صنفنا الاتساق الدلالي والتداولي عند الزمخشري إلى صنفين، كل صنف أدرجنا تحته مجموعة من الظواهر التي تعمل على اتساق الخطاب، سواء داخليا من خلال ما تقدم أو تأخر من مكونات وعبارات، أو خارجيا من خلال اتساق العبارة مع سياقها التواصلي العام. الصنف الأول أطلقنا عليه الاتساق المحلي، ويضم مجموعة من الظواهر التي تندرج في ما يمكن أن نطلق عليه مباحث الإحالة، وهذه الظواهر هي التنكير والتعريف، والضمائر في إحالاتها الخارجية والداخلية التي تتفرع بدورها إلى إحالة داخلية تقدمية وإحالة خارجية رجعية، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأعلام

والتعريف باللام والتعريف بالإضافة أيضا. وبالإضافة إلى الإحالة، تطرقنا إلى ظاهرة الاستبدال المتمثلة عند الزمخشري في التقديم والتأخير. وقد تطرقنا إلى الاستبدال على مستوى الربض الأيمن للخطاب والاستبدال على مستوى الربض الأيسر أيضا، علاوة على علاقة الاستبدال بالاستفهام والنفي. أما الظاهرة الثالثة في الاتساق المحلي عند الزمخشري فهي الذكر والحذف داخل الخطاب، وتطرقنا فيه لحذف العمد وحذف الفضلات. وآخر ظاهرة من ظواهر الاتساق المحلي التي وقفنا عليها عند الزمخشري هي ظاهرة السبك المعجمي، وفيها تعرضنا لظواهر المقابلة والطباق والجناس. أما الصنف الثاني فهو الاتساق الشامل الذي يتعلق بالخطاب ما فوق الجملي، وفيه تعرضنا لآليات الاتساق الدلالية والتداولية التي تجمع بين العبارات اللغوية داخل الخطاب/النص، وقد ضمت عند الزمخشري مباحث الفصل والوصل والإجمال والتفصيل والفاصلة والاعتراض والترتيب والتكرار والالتفات.

وإذا كان من تمام العلم شكر أهله وذويه، فمن تمام الواجب شكر من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل، وتعهده بالرعاية والتشجيع منذ أن كان فكرة سنح بها الخاطر، إلى أن صار مشروعا صَرَفَنا عما سواه؛ فلأستاذي الكريم الدكتور أحمد شحلان جزيل الشكر والامتنان، لما أولاه لهذا الموضوع من تتبع وتوجيه وإمعان، وخصنا به من عناية ورعاية واهتمام، وأمدنا به من غزير معارفه، ووافر علمه، ما ذلل أمامنا الصعاب، ويسر علينا مشاق البحث وهونها، كلما ضاق الصدر، وانسدت في الوجه سبل البحث ودروبُه، أو زلت القدم في متاهات النظر، وغلواء الرأي وخيلاء الفِكَر. كما أشكر كل الزملاء والأساتذة الذين لم يدخروا وسعا في العمل على تقدم هذا البحث سواء بالتشجيع أو بالمناقشة أو بالإمداد بالمصادر والمراجع والمظان، وأخص بالذكر السادة الأساتذة، أحمد شوقي بنبين، مصطفى الشابي، محمد التبايك، حسن ناظم، محمد بلبول، رشيد بوغابة، امحمد بنكيران، عبد الفتاح الإدريسي.

ولا أدعي بعد كل هذا، أنني قد وفيت هذا الموضوع حقه، أو قلت كل ما ينبغي أن يقال فيه، وإنما أعترف أن هذا الموضوع أكبر من قدرتي، وأوسع مما أتيح لي، ولكنني بذلت فيه ما استطعت، فأخلصت في البحث، ولم أدخر وسعا من طاقة وجهد وعمل. وحسبي أن أكون بما لهذا البحث وما عليه، قد ألقيت الضوء على جانب من جوانب تحليل الخطاب، في تراث اللغة العربية عموما، والزمخشري على وجه الخصوص، وكفاني منه أن يكون لبنة سأردفها إن شاء الله بأخريات، كلما ألحت الرغبة علي، واعتملت في النفس لوعة العودة بشيء من الإفاضة والإسهاب،لكثير من الجوانب التي أوجزت، متى تهيأت الأسباب، وتم التغلب على كأداء الكلف والشواغل والصعاب، والله أسأل أن يوفقنا إلى طريق الحق والصواب.

الباب الأول

مفهوم الخطاب في التراث اللغوي العربي

تمهيد

لقد أصبح من المؤكد في السنوات الأخيرة أن مقولة الخطاب أضحت تحتل مكانة أساسية في الدراسات اللسانية المعاصرة، فمعظم التيارات اللسانية التي كانت تنطلق من مقولة الجملة بوصفها أقصى وحدة لغوية يمكن أن يطالها الوصف اللساني،تنبهت إلى أن الدراسة اللغوية الكافية لابد لها من معانقة مقولة الخطاب باعتبار أن هذه الأخيرة تعكس الإنجاز الفعلي لعملية التواصل والتخاطب في المقامات المختلفة والعلاقات المتباينة والمتنوعة[1].

لقد انبرى رواد اللسانيات المعاصرة سواء تعلق الأمر بالمدرسة البنيوية أو المدرسة التوليدية التحويلية إلى إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم والطروحات التي كانت تبدو قبل وقت قريب صالحة لدراسة اللغة واكتشاف أسرارها، وإعادة النظر هاته جاءت نتيجة لتوسيع مجال الدراسة اللسانية من مقولة الجملة إلى مقولة الخطاب، كما جاءت نتيجة لمجموعة من التفاعلات التي حصلت بين اللسانيات وعلوم أخرى مجاورة تلتقي جميعها في حقل دراسة الخطاب وتحليله[2].

ومن جهة أخرى أكدت معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت بالدرس والتحليل التراث اللغوي العربي القديم أن مقولة الخطاب تشكل فيه النواة التي على أساسها تم بناء

---

[1] De Beaugrande Text,Discours and Process.Toward a multidisiplinary science of Texts ;London ;Longman.

Halliday Cohésion in English.Ed.Longman ,London 1974.

Van Dick Text and context ,Ed.Longman, London 1977.

[2] Van Dick Text and context p12-13.

النظرية اللغوية العربية، بكافة مكوناتها ومختلف مستوياتها وذلك لكون البحث اللغوي العربي القديم، قام أساسا لدراسة الخطاب القرآني ووضع قواعد وأصولا لفهمه وتأويله[3].

من هذا المنطلق فإن الموضوع الذي يسعى الفكر اللغوي العربي القديم إلى وصفه وصفا كافيا هو الخطاب القرآني. وقد ترتب عن ذلك أمران، أولهما يتمثل في كون المعطيات التي سينصب عليها هذا الوصف، لن تكون جملا معزولة ومجردة عن السياق المقامي المنجزة في إطاره، بل خطابا متكاملا ومتسقا ومتماسك الوحدات. والأمر الثاني هو أن طبيعة الموضوع الموصوف، حتمت وفرضت عليه منهجا يربط بين المقال والمقام، أي بين الخصائص الصورية للخطاب، وخصائصه الوظيفية التداولية. ويتضح هذان الأصلان المنهجيان جليا من خلال الجهاز الواصف الذي اعتمد في تفسير الخطاب القرآني وتحليله.

لقد بينت هذه الدراسات أيضا أن الجهاز الواصف يتألف من مكونات أو علوم منها ما يضطلع برصد الخصائص الصورية للخطاب، أي الخصائص التركيبية والصرفية والصوتية، ومنها ما يضطلع برصد الخصائص التداولية، وبالتالي رصد خصائص التراكيب في علاقاتها بأنواع المقامات التي يمكن أن تنجز فيها، والأغراض التواصلية التي يمكن أن تستعمل لتحقيقها، ومن ثم رأت أن هناك من العلوم العربية التي اكتفت بدراسة مقولة الجملة، ولم

---

3 تمام حسان الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، دار الثقافة، الدار البيضاء،ط ١، ١٩٨١.

عبد السلام المسدي التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب،١٩٨١م.

أحمد المتوكل تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، سلسلة أطاريح ورسائل رقم ٨.

محمد خطابي لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي،١٩٩١.

حمادي صمود التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره، منشورات كلية منوبة،ط٢، ١٩٩٤.

إبراهيم الفقي علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر القاهرة،ط ، ٢٠٠٠.

لتحقيقها.ومن ثم رأت أن هناك من العلوم العربية التي اكتفت بدراسة مقولة الجملة و لم تحد عنها قيد أنملة، وعلوم أخرى أولت للخطاب على وجه العموم اهتماما كبيرا، فلم تكتف بدراسة الخطاب الجملي وإنما تعدته إلى الخطاب الذي يأخذ أبعادا تفوق حدود الجملة، الأولى حاولت أن ترصد الخصائص الصورية التركيبية والصرفية والصوتية، والثانية هي التي اهتمت بالخصائص التداولية وربط البنية بوظيفتها المقامية وغرضها التواصلي[4].

ولقد شاع على هذا الأساس بين أغلب اللغويين الذين راموا دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية تداولية أن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم إلى لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب،الأولى يمثلها النحو بفروعه الصوتية والصرفية والتركيبية والثانية تمثلها البلاغة وأصول الفقه وعلم التفسير، وهذه الأخيرة في نظرهم هي التي تواجه وحدة لغوية أكبر من الجملة رغم تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل أثناء مواجهة الخطاب[5].

إن الذي قد يلفت الانتباه في هذه الدراسات التي حاولت تقديم قراءات جديدة للتراث اللغوي العربي القديم من خلال هذا البعد، لم تحاول النفاذ إلى عمق منهجه،واكتشاف البنية الفكرية الثاوية وراء جهازه الوصفي إذ يصعب من الناحية النظرية توزيع مباحثه إلى ما هو صوري وما هو غير صوري أو وظيفي، وتأسيسا على ذلك تقسيم علومه إلى علوم تدخل في إطار لسانيات الجملة وأخرى تدخل في إطار لسانيات الخطاب.

---

[4] تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي. دار الثقافة،الدار البيضاء،ط 1، 1981.

أحمد المتوكل اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ، منشورات عكاظ ، الرباط 1968 ص15.

محمد خطابي لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي.

[5] تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي.

اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.

أحمد المتوكل اللسانيات الوظيفية ص25.

إن السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد على هذه الدراسات والأبحاث يتلخص في معرفة الكيفية التي تنبه بها القدماء إلى دراسة الخطاب وليس الجملة، وهل بدءوا بدراسة الجملة ثم تنبهوا لقصورها فدرسوا الخطاب لاستجابته للواقع الفعلي أثناء عملية التواصل،وهل جميع اللغويين كيفما كانت منطلقاتهم ومناهجهم يدرسون الخطاب أو شأنهم في ذلك شأن الدرس اللغوي الحديث،يتوزعون بين دراسة الجملة ودراسة الخطاب. إن الإجابة عن هذه الأسئلة تفرض علينا الرجوع إلى الخلفيات الإبستمولوجية التي كانت وراء وضع علم العربية، وبالخصوص نشأة النحو أسبابها ومبرراتها، والمنهج الذي اعتمد في دراسة العربية وتقعيدها لتصبح علما قائم الذات.

إن التراث اللغوي العربي القديم متجانس تمام التجانس،فجميع العلوم اللغوية العربية القديمة يرجع مصدر نشأتها إلى الخطاب القرآني،وكلها أخذت بجميع أبعاد الخطاب من حيث خصائصه الصورية وغير الصورية،وكذلك من حيث حجمه الذي يأخذ صورة الجملة، أو صورة ما فوق الجملة. إن العلوم التي يتألف منها التراث اللغوي العربي القديم متكاملة فيما بينها،فهي تنطلق من الخطاب القرآني ثم بعد ذلك يصب كل علم اهتمامه على جهة من جهات هذا الخطاب. فالنحو يدرس قوانين الوضع اللغوي، والبلاغة تدرس اختيارات المتكلم المحكومة بقوانين الوضع وعلم الأصول يسعى من خلال قوانين الوضع واختيارات المتكلم الإلمي إلى استنباط الأحكام الفقهية،أما علم التفسير في صورته المتأخرة فإنه يسعى إلى تقديم دراسة متكاملة للخطاب القرآني من خلال هذه الأبعاد كلها،وبالتالي فإنه يستثمر هذه الأبعاد أو المكونات في بنية نظرية تساعده على تفسير الخطاب القرآني وتحليله بصورة شاملة.

ومن الأمور الإضافية التي تبطل التفريق المزعوم بين العلوم الصورية أي النحو بفروعه الصوتية والصرفية والتركيبية والعلوم غير الصورية البلاغة وعلم أصول الفقه،هو أن علم النحو ـ كما هو متفق عليه عند جميع الذين بحثوا في أصوله سواء من القدماء أو المحدثين ـ

قد استمد منهجه من علم أصول الفقه وحذا حذوه في آليات الاستنباط والحكم،بل إن علميته لم تكن لتتحقق لو لم يسر على نهج علماء الأصول،فكيف يصح إذن من الناحية المنطقية أن نضع النحو في عداد العلوم الصورية وعلم أصول الفقه في عداد العلوم غير الصورية، وأحدهما قد تأثر بالآخر أسلوبا ومنهجا في وصف مادته ودراستها.

إن النحاة وهم يدرسون الخطاب، لا ينفون عنه الوظيفة تماما، كما يزعم البعض، وإنما يتركون ذلك للبلاغة باعتبارها العلم المختص بذلك، وإن كان هذا لا يمنعهم من التعرض لبعض المسائل المرتبطة بالمقام التواصلي.فالمؤلفات النحوية ككتاب سيبويه وإيضاح الزجاجي ومفصل الزمخشري ومغني اللبيب لابن هشام وغيرها تمتلئ بالشواهد والأدلة التي تسير في هذا الاتجاه. إن النحاة يسعون لتقديم جميع البنيات التي يقبلها نسق اللغة العربية ويعرفون تمام المعرفة بل ويصرحون كثيرا في ثنايا أبحاثهم ودراساتهم أن كل بنية من هذه البنيات ترتبط بسياق تخاطبي معين.فهي وإن كانت جميعها مقبولة.من الناحية النسقية فهي مختلفة من الناحية الوظيفية المقامية التي تجعل المتكلم يختار بنية نسقية في مقام معين،ويختار أخرى في مقام آخر.يقول أبو العباس المبرد" الفرق بين ضربت زيدا وزيدا ضربته أنك إذا قلت ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك،وإذا قلت زيد ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد."[6]

وفي نفس السياق جاء في كشاف الزمخشري وهو يفسر قوله تعالى **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة**[7] يقول"فإن قلت فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت : لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض،لأن معناه إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار مثاله أن تقول لصاحبك:ألم تر أني أنعمت فتشكر؟ إن

---

6 أبو القاسم الزجاجي الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 5، ص136-137.

7 الآية 63 من سورة الحج.

نصبته فأنت ناف لشكرك شاك تفريطه فيه،وإن رفعته فأنت مثبت للشكر وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله".[8]

أما ما يروج من آراء وأقوال تعتبر الجرجاني صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة هو الذي نبه النحاة إلى قصور وضعف منهجهم الذي لا يأخذ بالبعد الوظيفي التداولي أثناء دراسة الخطاب. وترى أيضا أن الجرجاني هو الوحيد الذي أخذ بهذا البعد في الدراسات التي قدمها، فهي آراء لا تستقيم من جهتين:

الجهة الأولى هي أن الجر جاني كان نحويا قبل أن يكون بلاغيا بل لم يكن يلقب إلا بالنحوي،وبرجوعنا إلى كتبه النحوية يتضح أنه سار على نهج النحاة المتقدمين وحذا حذوهم.

الجهة الثانية هي أن المباحث اللغوية المتعلقة ببعض الجوانب الوظيفية التي غابت عن النحاة أثناء دراستهم للغة كالإثبات والنفي والاستفهام والتمني غابت كذلك عن الجرجاني في كتبه النحوية، فلقد كان أولى به ـــ إن كان الأمر كما يزعمون ـــ أن يكون البناء النحوي الذي يقدمه مختلفا تماما عن باقي الأبنية الأخرى التي شيدها النحاة، أو على الأقل أن تكون المباحث اللغوية الوظيفية الآنفة الذكر مبوبا لها ضمن الأبواب النحوية عنده،وهذا ما لا نجده سواء في كتابه العوامل المائة النحوية أو في كتاب الجمل وكذلك في كتاب المقتصد في شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وإنما نجده قد تحدث عن هذه المباحث وفصل القول فيها من خلال كتبه البلاغية والقرآنية أيضا.

أما الوجه الثاني للطرح الآنف الذكر فيتمثل في اعتبار النحو وفروعه يدخل في إطار لسانيات الجملة، وليس في إطار لسانيات الخطاب، وبالتالي فإن النحو في نظره يقف عند

---

[8] جار الله الزمخشري الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر،ط 1،1977 ج3 ص21.

فوق الجملة وإلى العلاقات القائمة بين الجمل داخل الخطاب.

والواقع أن كتب النحو لا تصرح بأنها تتناول الجملة بالدرس والتحليل ولا تحيد عنها قيد أنملة، فكتب الأجيال الأولى من النحاة لا نظفر عندها بشيء يؤكد ذلك، بل على العكس، نجدهم يتحدثون عن مفهوم الكلام الذي قد يكون جملة أو أكثر، لذلك نراهم يدرسون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وكذلك البيت أو البيتين من الشعر، بل إننا نجدهم يتعرضون بالإعراب للنصوص الطويلة كالقرآن الكريم والمطولات من القصائد الشعرية الجاهلية والإسلامية.

أما الحكم الذي يعتبر النحو يقف عند الجملة، والبلاغة تتجاوزها إلى العلاقات القائمة بين الجمل فهو حكم لا يطرد باستمرار، فمباحث التقديم والتأخير التي يدرسها البلاغيون في إطار علم المعاني قد تتعلق بالجملة الواحدة، ومباحث الانقطاع والاتصال التي يدرسها النحاة قد تتعلق بما فوق الجملة. إن مسألة الحجم إذن يبدو أنها لا تسري في جميع الأحوال.

إن البلاغيين اهتموا بالعلاقات بين الجمل من حيث كونها راجعة إلى انتقاءات المتكلم واختياراته اللغوية، تبعا للسياق المقامي والإطار التخاطبي الذي يحكمه، أما النحاة فقد اهتموا بالعلاقات بين الجمل من حيث تعلقها بالوضع النحوي، خصوصا في مباحث حروف المعاني وحروف العطف.

لقد حاول النحاة وهم يدرسون الخطاب أو النص أن يقَطّعوا أجزاءه على أساس النظرية العاملية التي تحدد أجزاء الكلام انطلاقا من مجال عاملي معين، وفي هذا المجال يحدد العامل الواحد معمولاته التي قد تتعدد وتتوالى حسب ما يسعى المتكلم إلى تبليغه للمخاطب أو المخاطبين. إن هذا التصور العام جعل النحاة يبحثون عن حدود ومجالات داخل

النصوص؛ وهذه الحدود والمجالات كما هو معلوم، لا تأخذ صورة الجملة دائما، لأنها قد تفوقها وقد تقل عنها تبعا للغرض التواصلي من جهة، والتماسك النصي من جهة أخرى، لذلك نجد عندهم مجموعة من المصطلحات تعبر عن هذه التقنيات، كالابتداء والاستئناف بأنواعه والاتصال والانقطاع وهلم جرا.

ويظهر لنا أن النحاة عندما هموا بإنشاء علمهم هذا، كانوا أمام نص مترابط هو القرآن الكريم، فأرادوا أن يبحثوا عن المعاني النحوية لهذا النص؛ دون أن يخلوا باتساقه وترابطه الكلي، فكان أن انصب اهتمامهم على البحث عن أجزاء داخل هذا النص، ومن ثم نجد عندهم مفاهيم كالاستئناف والابتداء اللذين يؤكدان أن النحوي وهو يدرس الخطاب الطويل، يتصوره قائما على أجزاء داخلية، تترابط فيما بينها ترابطا يضمن تماسكه الكلي، لذلك كان النحوي يسعى دائما إلى إقامة حدود داخلية للخطاب/النص، فالجملة مستأنفة عما قبلها داخل النص وليس خارجه.أجل إن النحاة يرجعون الخطاب /النص إلى جمل مقطعة كما أشرنا إلى ذلك فيما قبل، لكن هذا لم يمنعهم من تناول النصوص الطويلة كالقرآن والحديث والشعر وابتداع تقنيات تقطيعية شديدة الاتصال بالخطاب /النص لا بالجملة في حد ذاتها.

إن هذه الأجزاء أو الحدود داخل الخطاب/النص جعل النحاة يوحدون إلى حد كبير بين وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفة الجملة المركبة لذلك يمكن للجملة عندهم أن تقع خبرا أو مفعولا لفعل متعد،أو مضافا إليها أو حالا أو صفة وما إلى ذلك.فالنحاة وهم يدرسون الجملة لم يقصروا بحثهم عليها، ولم يتخذوها وحدة لغوية ما بعدها وَحدة على الإطلاق، وإنما درسوها باعتبارها وحدة من الوحدات الصغرى ودائرة من الدوائر اللغوية المتكاملة. إن الجملة في نظر النحاة تشكل مستوى من المستويات الطبقية للخطاب، وتمثل عندهم البنية التركيبية التي تقوم على العلاقات النحوية الصرف، القائمة على النظرية العاملية، وهذه البنية ليست مغلقة على نفسها، ولا مكتفية بذاتها، وإنما هي حلقة متواصلة مع جمل أخريات

تتداخل معها وتتراكب، إنما بنية نحوية ضمن بنية أكبر منها على المستوى التداولي هي الكلام أو الخطاب.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن جميع العلوم العربية الآنفة الذكر نشأت عن مصدر واحد هو الخطاب القرآني، علاوة على أن هذه العلوم تمثل مكونات داخل الجهاز الواصف للخطاب. وكل علم من هذه العلوم يتحدد موضوعه من خلال دراسته لبعد من أبعاد الخطاب. فالنحوي يدرس قواعد الوضع، أي يدرس ما يسمح به النسق اللغوي العربي المتواضع عليه، معتمدا في ذلك على نسق الخطاب القرآني أولا، وكلام العرب ثانيا. والبلاغي ينطلق من اختيارات المتكلم للعبارات اللغوية، وتنظيم أجزائها تبعا للعلاقة بينه وبين المخاطب، في إطار سياق مقامي معين. أما الأصولي فيسعى بالإضافة إلى اعتماده على نتائج النحاة والبلاغيين إلى اكتشاف قوانين الخطاب الإلهي. وهذه القوانين هي التي يعتمدها لاستنباط الأحكام الشرعية، فلا غرو بعد كل هذا إذا اعتبرنا أن هذه العلوم برمتها تندرج في إطار لسانيات الخطاب.

إن استجلاء هذا الطرح بشكل دقيق،ومفصل يفرض على الباحث أن يكشف عن البنية الفكرية الثاوية وراء قيام النظرية اللغوية العربية، وجهازها الواصف،ومن ثم يستطيع أن يقف على الأصول والمبادئ المنهجية التي تشكل نسق هذه النظرية وشبكتها المفهومية، وذلك ليتم له اكتشاف الخيط الرابط بين العلوم العربية التي تشترك في دراسة الخطاب، فتشكل بذلك مكونات هذا الجهاز الواصف،وذلك دون السقوط في تأويلات بعيدة قد يمليها منهج المقارنة الذي يعتمد القراءة العمياء، الموجهة بواسطة أطاريح حديثة قد لا يسعف بعضها أحيانا في استكناه عمق وخصوصية التصور اللغوي العربي القديم، ومعرفة منطلقاته، والوقوف على الوسائط التي اعتمدها للوصول إلى النتائج التي توخاها، وفقا للأهداف التي سطرها سلفا،ثم سار على هديها فيما بعد.

الفصل الأول

الأصول المعرفية للنظرية اللغوية العربية

رغم الاهتمام الكبير الذي شغل اللغويين قديما وحديثا بقضايا النظرية اللغوية العربية، فإن هناك تضاربا في الآراء عندما يشرع الباحث في الكشف عن النشأة الأولى لهذه النظرية بغية الوقوف على أصولها المعرفية وخلفياتها الإبستمولوجية.

1. النظرية اللغوية العربية

من خلال استقراء جلّ ما قيل في الموضوع، يمكن أن نختزل الآراء والاتجاهات التي بحثت هذا الإشكال في مقولتين أساسيتين. الأولى تعزو أصول النظرية إلى مؤثرات أجنبية. ونجد من بين القائلين بها من يستكثر على أبناء الضاد أن يكون لديهم ما يعكس ما عهدناه في الدرس اللغوي العربي القديم من حسن التنظيم ودقة التفكير واستقلالية البحث. والثانية على نقيضها تماما، لقد سعت جاهدة إلى الاستدلال على أن أصول هذه النظرية عربية صرف، استلهمها رجال أفذاذ من واقع البيئة العربية التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها، كما استنبطوا أسسها و قواعدها من الاستعمال اللغوي العربي .

1.1 مقولة التأثير الأجنبي

رغم أن أصحاب المقولة يقر جميعهم بالمؤثرات الأجنبية التي كانت وراء وضع النظرية اللغوية العربية، لكنهم يختلفون في نسبة هذه المؤثرات فمنهم من ينسبها إلى السريان ومنهم من ينسبها إلى اليونان، بل منهم من يذهب أبعد من ذلك عندما ينسبها إلى الهنود.

الفريق الأول يرى أن النظرية اللغوية العربية بأصولها وفروعها مستمدة من النحو السرياني، ولم يقف الأمر عندهم على هذا الحد، بل استبعدوا كذلك أن تكون أدوات النقط التي وضعها أبو الأسود الدؤلي أول الأمر في الكتابة العربية: بعيدة عن تأثيرات علماء السريان، فجرجي زيدان يقول في تاريخ آداب اللغة العربية، أنه يغلب على الظن " أن العرب نسجوا في تبويب النحو على منوال السريان (...) ويؤيّد ذلك أن العرب بدءوا في وضع النحو وهم بالعراق بين السريان والكلدان، وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية"[1]. وإلى نفس الرأي ذهب أحمد أمين حين اعتبر " أن الآداب السريانية كانت في العراق قبل الإسلام، وكان لها قواعد نحوية، فكان من السهل أن توضع قواعد عربية على نمط القواعد السريانية، خصوصا وأن اللغتين من أصل سامي واحد"[2].

وإذا كان أحمد أمين يعتبر الاقتباس من السريان وقع في قواعد النحو فقط، دون أن يمتد ذلك إلى نقط الإعراب الذي عدّه من جملة ما تفتقت به عبقرية أبي الأسود الدؤلي، فإن أحمد حسن الزيات يرى أن الاقتباس يعم نظرية النحو وأدوات النقط معا . وقد تحمس لهذا الرأي حسن عون في كتابه" اللغة والنحو" فأكد أن أبا الأسود الدؤلي قد استمد طريقة الشكل من السريانية، لكونه أقام في العراق مدة طويلة، وبحكم عمله ووظيفته الإدارية، علاوة على تشابه الظروف التي أدت إلى نشأة النحو في اللغتين، والطرق التي اتبعت لعلاج مشكلة اللحن عند الطرفين[3]. وفي نفس الاتجاه سار أحمد مختار عمر في كتابه "البحث اللغوي عند العرب"حين اعتبر أن:" العلامات الإعرابية التي ينسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي هي في الحقيقة مأخوذة من السريان، فقد استخدم أبو الأسود الدؤلي طريقة

---

[1] جرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية ، القاهرة 1957م، ج1 ص251.

[2] أحمد أمين فجر الإسلام،دار الكتاب العربي ،بيروت، لبنان، ط1975،11م ص183

[3] حسن عون اللغة والنحو؛ دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة،ط1، 1952م ص248.

الشكل بالنقط، وكانت إحدى طرق الشكل عند السريان وهي الطريقة التي اتبعها النساطرة"[4].

من هذا المنطلق اتجه مجموعة من الباحثين نحو تكريس هذه الأطروحة، فمحمد عطية الأبراشي والأب مار أغناطيوس يريان أن نظرية النحو العربي، وكذا قواعد النقط فيه، مقتبسة من الكلدان أو السريان، وهم جيران العرب في الكوفة بالعراق، إذ كان لهؤلاء نقط توضع فوق الحروف أو تحتها لتبيين نطق الكلمة أو نوعها. كما ذهب الأب إسحاق ساكا إلى أن نظرية النحو العربي قد تأثرت بالنحو السرياني في التقسيم الثلاثي للكلمة، واستخدام النقط لضبط الكلام، علاوة على تشابه نظام الفعل بين اللغتين كالتعبير عن الحاضر بلفظ الماضي[5]. ولعل كل هذا هو الذي شجع المستشرق فون كريمر أن يقول في كتابه "الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية": إن"هناك رواية يتناقلها الناس في أغلب الأحيان، وبمقتضاها كان تسرب الفساد إلى اللغة العربية في البصرة هو السبب في ضرورة وضع قواعد النحو لإنقاذ اللغة العربية من الاضمحلال والفساد، ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذه الرواية لا يعول عليها إطلاقا، ولا أساس لها، فالنحو من وضع الأجانب من الآراميين والفرس"[6].

أما الفريق الثاني الذي يدافع عن مقولة التأثر فيعتبر أن النظرية اللغوية العربية مدينة للفلسفة اليونانية عموما، وفيلسوفها أرسطو على وجه الخصوص. ويبدو أن أول من أذاع

---

[4] أحمد مختار عمر البحث اللغوي عند الهنود، دار الثقافة، بيروت 1972 ص 248.

[5] ينظر في هذا الصدد:

- محمد عطية الأبرشي الآداب السامية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،ط2، 1984 ص 199
- الأب مار أغناطيوس مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد40 ج1 ص257
- الأب إسحاق ساكا مجلة العربي الكويتية عدد106 سبتمبر 1967 ص 50 –57.

[6] فون كريمر الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية ص90.

هذا الطرح هو أ. ميركس **Merx** في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري مقتفيا أثر كويدي **I. Guidi** حيث استعرض الحجج التي تدل في نظره على حجم ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية إلى النحو العربي. ومن ثم دأب معظم الذين تحدثوا عن الأصول المعرفية للنحو العربي على ترداد هذه الآراء، لا يخامرهم في سدادها وفي تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي أدنى شك أو تردد[7].

إن ميركس ينطلق من كون الفكر اليوناني لم يتوصل إلى المقولات النحوية إلا بعد مضي زمن طويل من العمل المضني المتواصل والبحث الشاق الدؤوب. كما أن النحو اليوناني لم يظهر في صورته النهائية إلا في أواخر القرن الأول قبل ميلاد المسيح، لذلك فمن الصعب في نظره أن يهتدي النحاة العرب إلى النظرية العاملية النحوية، دون أن يتم اعتمادهم على الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم، واستنباط نظرياتهم النحوية. وعلى هذا الأساس، فإن النحاة العرب حتى إذا اعتبرناهم لم يطلعوا على النحو اليوناني، فلا بد أن يكون لهم سابق معرفة وألفة بمنطق أرسطو من خلال الأورغانون. بل إن في نحوهم- حسب ميركس- ما يدل صراحة على ذلك. فتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، مطابق تمام المطابقة لتقسيم أرسطو للكلام، كما أن بعض المفاهيم النحوية كمفهوم الحال والظرف، تذكّر بالمفاهيم اليونانية، و التفريق أيضا بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال، اقتبس دون شك من منطق أر سطو. ولا يقف الأمر عند ميركس في

---

[7] ينظر في هذا الصدد:

إبراهيم مذكور منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية 1935ص338-346

إبراهيم أنيس من أسرار اللغة،مصر، القاهرة، ط1، ص119 .

مهدي المخزومي مدرسة الكوفة. مصر، القاهرة، ط2، 1377هـ ص260-261 .

أمين الخولي مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1961م، ص72.

رشاد الحمزاوي مجمع اللغة العربية القاهرة ص207.

هذا الحد، بل يجمح به طموحه إلى إقامة التماثل بين النحو العربي والمنطق اليوناني بصورة جعلته لا يتوانى في عدّ مصطلحات تشكل أهم ركن من أركان النظرية العاملية، كظاهرة الإعراب وآثارها النحوية المتمثلة في الرفع والنصب والجر ما هي إلا ترجمة حرفية وأمينة لمصطلحات يونانية منطقية صرف. ويقرر من جهة أخرى في هذا السياق، أن النظرية النحوية العربية تضمنت أهم مقولات أرسطو، والنحاة العرب تبنوا مفهوم الخبر بصورة جاءت مرتبطة بما ذكره أرسطو. أما جهلهم بمفهوم المسند إليه le sujet فما كان ليحصل لو تعرض له أرسطو في بعده النحوي. والأمر نفسه يصدق بالنسبة لجهلهم بمفهوم المقطع الذي ما كان ليحصل لو تعرض له صاحب المنطق في غير كتاب" البلاغة"، ومعلوم أن هذا الكتاب لم يطلع عليه العرب إلا بعد أن نضج النحو العربي واحترق[8].

ويقتفي إبراهيم بيومي مذكور هذا الأثر عندما اعتبر أن تقسيم سيبويه للكلام إلى ثلاثة أقسام يذكر بتقسيم أرسطو، وكذلك عندما أشار بإيجاز إلى حديث الفيلسوف اليوناني عن الكم والعدد ملمحا إلى أن هذه المقولات نجدها أيضا في النحو العربي. والفرق بين الرجلين أن الأول يعتبر أن جهل النحاة العرب لمفهوم المسند إليه le sujet يدل بطريقة سلبية على تأثرهم بالمعلم الأول، في حين يرى الثاني أن كلام سيبويه عن المسند والمسند إليه يقوم حجة على تسرب آراء المعلم الأول إلى العرب حول الإسناد.

وتسعى مجموعة أخرى من الباحثين عن حقيقة تأثير الفلسفة اليونانية في نشأة النحو العربي إلى اعتبار النحاة العرب قد تأثروا في نظريتهم النحوية أيما تأثر بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلا والتي يفرق فيها بين حالات الأسماء التي تسمىcases، كما يرمز لها في نهاية الأسماء بحركات محددة[9].

---

[8] A .Merx Bulletin de l'Institut égyptien 1891 pp13-26

[9] إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص239

ويحاول البعض أن يبحث عن حجج أخرى تؤيد ما تقدم وذلك بإرجاع هذا التأثير إلى أفلاطون نفسه معتبرا أن" الناظر في ماضي هذا النحو العرب،ي دون الدخول في شيء من تاريخ صلة هذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخرى، يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها، وأن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمانهم أنفسهم"[10].

كما اتجه فريق ثالث إلى اعتبار التأثير قد جاء من جهة الهنود. وأغلب الظن أن هذا الرأي اعتمد أساسا على كون بعض علماء الهند ساهموا بإنتاجهم الأدبي واللغوي في الثقافة العربية مثل أبو عطاء السندسي والعالم اللغوي ابن الأعرابي وغيرهم ممن كانوا يعيشون في بلاط الخلفاء العباسيين. كما أن بعض علماء العرب المسلمين رحلوا إلى الهند بعد الفتح الإسلامي وعلى رأسهم البيروني الذي زار بلاد الهند ونشر فيها علوم العرب وذلك في القرن الحادي عشر الميلادي، وقد أورد في كتابه المشهور "تحقيق ما للهند من مقولة"كلاما قد يفهم منه تأثير الهنود في نشأة التفكير اللغوي عند العرب، إذ ذكر في معرض حديثه عن مكانة النحو والشعر في الهند فقال :"هذان الفنّان من علوم آلة لبواقيها ،والمقدم عندهم منها علم اللغة المسمى (بياكرن) وهو نحو يصحح كلامهم، واشتقاقات تؤدي بهم إلى البلاغة في الكتابة والفصاحة في الخطابة، ولسنا نهتدين بشيء منه، فإنه فرع أصل قد علمناه (...) وقالوا في أولية هذا العلم إن أحد ملوكهم واسمه (سمل واهن) كان يوما في حوض مع بعض نسائه فقال لإحداهن (ماودكندهي)أي لا ترشي عليّ الماء، فظنت أنه يقول(مودكندهي) أي احملي حلوى ،فذهبت وأقبلت بها، فأنكر الملك فعلها وتشاجرا فحزن الملك وامتنع عن الطعام حتى جاءه أحد علمائهم وسلى عنه ووعده تعليم النحو وتصاريف الكلام، وذهب ذلك العالم إلى (مهاديو) مصليا متضرعا، حتى ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة كما وضعها في العربية أبو الأسود"[11].

---

10 أمين الخولي مناهج تجديد في النحو واللغة والتفسير ص72

11 محمد عيد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب 1973م ص12.

إن الصلات التي يعتمد عليها الفريق الثالث بين العرب والهنود كانت ضيقة إلى حد بعيد، لأن اتصال الهنود بالعرب جاء متأخرا بالمقارنة مع اتصال العرب بالفرس؛ كما أن صلة الهنود بالحضارة العربية انحصرت في فروع معرفية ضيقة كان تأثيرهم فيها على العرب جزئيا إلى حد كبير. ويرجع سبب ذلك إلى البعد الجغرافي من جهة وإلى اقتصار معارف الهنود على الغيبيات والحكمة والفلك والرياضة.فلا ضير على الباحث بعد كل هذا إن نظر في القصة الواردة في هذا الشأن بعين التشكك والريبة لكونها لا تخلو في ما يبدو من تلفيق ووضع وتمحل.

أما ما يمكن أن يؤاخذ على الفريقين الآخرين، هو أنه ينبغي أن لا يتخذ مجرد السبق الزمني أو التجاور المكاني أو التشابه الجزئي في طريقة التقسيم والتبويب، دليلا على حدوث التأثير؛ خاصة إذا اعتمد الباحث في حكمه على مفاهيم من الممكن أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة، ويلتقي فيها الحافر بالحافر كما يقال. و مرد ذلك راجع فيما يبدو إلى أن بعض الباحثين قد اعتبروا أن نظرية النحو العربي لا يمكن أن تولد بهذا النضج الذي وصلت به إلينا، فراحوا يلتمسون لها الأصول المعرفية والإبستمولوجية في أنحاء لغات أخرى من لغات الحضارات المجاورة؛ وربما قد غاب عنهم أن النحو العربي قد مر بعدة مراحل قبل أن يصل إلى مرحلة النضج، وأن الفترة الزمنية بين نشأة النحو وكتاب سيبويه تربو على مائة عام؛ وهي كافية فيما أظن لخلق نظرية نحوية عربية ناضجة ومتطورة دون حاجة إلى الاعتماد على نحو اللغة السريانية أو اليونانية أو غيرهما.

إن البحث التاريخي في معظم أنحاء اللغات التي اتصل بها العرب لا يساعد على قبول أطروحتي هذين الفريقين، بل إنه قد يدلنا على عكس ذلك تماما. فنشأة النحو السرياني مثلا كانت متأخرة عن نشأة النظرية النحوية العربية إذ" لم يظهر كتاب في ضبط اللغة السريانية إلا بعد زمان المسيح بقرون، وذلك عند الشرقيين أولا، وأقدم من ألف شيئا عن ذلك كان يوسف الأهوازي الذي اشتهر بالتدريس في مدرسة نصيبين المشهورة وتوفي سنة 580م،

وأول من اشتهر من النحويين يعقوب الرهاوي المتوفى سنة (...) وتتلمذ على يديه كثير من الشرقيين والغربيين بفن نحو اللغة السريانية في القرن التاسع، ومنهم أبو حيان زغبي في القرن الثالث عشر، وأنه وضع قواعد النحو وفصلها تفصيلا مستوعبا، إذ كانت جميع الكتب النحوية التي كتبت إلى زمانه مشتملة على أبواب قليلة من أبواب هذا الفن، كما اشتهر من الغربيين يعقوب المعروف بساويرس وله رسائل في بعض أبواب النحو السرياني"[12]. كما أن النحو السرياني قد تأثر واضعوه ببعض مناحي البحث اللغوي العربي" كابن العبري الذي انتشرت مؤلفاته في القرن الثالث عشر في قواعد النحو السريانية قد اهتدى في بعضها بقواعد النحاة العرب"[13]. أما ما نقله الأب إسحاق ساكا من أن أبا الأسود الدؤلي ذهب إلى البصرة وتعلم فيها اللغة السريانية ثم عاد إلى بغداد ووضع النحو، فكلام غير صحيح لأن بغداد لم تصبح مدينة معروفة إلا بعد وفاة أبي الأسود بأكثر من سبعين عاما أي عند إنشائها في خلافة أبي جعفر المنصور سنة145 للهجرة.

ولا شك أيضا أن القائلين بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني يعتمدون تصريحا أو تلميحا على الظروف الثقافية التي نشأ فيها النحو العربي فماركس يشير إلى أن النسطوريين أدخلوا فلسفة أر سطو إلى فارس قبل الإسلام، فانتقلت من هناك إلى العرب، أما إبراهيم مذكور فيلمح إلى رواج مؤلفات أرسطو المنطقية في القرون الوسطى المسيحية والإسلامية ويذكر أن الأجزاء الأولى من الأورغانون كانت" أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية ثم ألحقت به الأجزاء الأخرى، فترجمت وشرحت واختصرت وتوالى البحث في المنطق لدى المدارس الإسلامية المختلفة عند الفلاسفة والمتكلمين بل وعند الفقهاء"[14].

---

12 عبد الله الختران ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج، النادي الأدبي الرياض 1408 هـ ص19.

13 أحمد شحلان ابن رشد والفكر العبري الوسيط، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش،1999م، ص271.وكذلك المرجع السابق ص19.

14 إبراهيم مذكور منطق أر سطو والنحو العربي ص339.

يبدو من العسير أن نجعل هذه الآراء تقوم حججا مقنعة بتأثر النظرية النحوية العربية بالفكر اليوناني، بله اقتصار النحاة على تبني المعطيات الفلسفية اليونانية. فليس لدينا معلومات تفيد أنه كانت هناك مؤلفات يونانية بعينها تدرس خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة، دراسة تمكن من اقتباس المعطيات وإلباسها حلة تمكنها من التربع على عرش المؤلفات اللغوية العربية دون منازع.

ومن جهة أخرى، فقد أصبح من المسلم به الآن، أن أقدم مؤلف ترجم لأرسطو لم ينقل إلى العربية إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع كما تذكر بعض المصادر، وإنما ابنه محمد المتوفى بعد سنة 150من الهجرة، وهذا يعني أن العرب لم يكن لديهم قبل بداية النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أي نص عربي يمكنهم من ممارسة جانب من جوانب التراث اليوناني، سواء الفلسفي منه أو اللغوي، وأخذ ما يجدونه فيه منسجما مع مشروعهم الفكري والعلمي[15]. وإذا كان أقدم نحوي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، هو عبد الله بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117 للهجرة، فهل نستطيع أن نحكم بعد كل هذا، أن البيئة الثقافية التي شب وترعرع فيها هذا النحوي إبان النصف

---

15 تعرض د.أحمد شحلان إلى آثار أرسطو وحقق القول فيها موضحا أن المقولات الأرسطية "ترجمها إلى العربية حنين بن إسحق وكذا محمد بن عبد الله بن المقفع ونشر النص بترجمة حنين مرارا(...)وترجم "العبارة" إسحق بن حنين إلى العربية بعد أن نقله حنين إلى السرياني.أما ترجمة "القياس" فهي لتيودور.وترجم "البرهان" أبو بشر متى بن يونس. و"الجدل" أبو عثمان الدمشقي حتى الكتاب السابع أما الكتاب الثامن فمن ترجمة إبراهيم بن عبد الله الكاتب. وبقي من كتاب السفسطة ثلاث ترجمات هي:ترجمة يحي بن عدي من السريانية اعتمادا على ترجمة أثانس وترجمة أبي علي عيسى بن زرعة وترجمة منسوبة إلى الناعمي. أما كتاب "الخطابة" فلم يعرف له مترجم إذ بقيت منه ترجمة سيئة لمجهول. وقد تكون له ترجمة لإسحق بن حنين. وترجم كتاب "الشعر" أبو بشر متى بن يونس ويحي بن عدي"للمزيد من التفصيل ينظر:

أحمد شحلان ابن رشد والفكر العبري الوسيط ج1 ص270 - 271

الثاني من القرن الأول وبداية القرن الثاني توافر لديها ما يكفي من العناصر اليونانية التي مكنته من وضع أسس نظرية النحو العربي ؟ !

وأما الاستدلال على التأثر الأجنبي بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف فغير مسلم به، لأن هذه الجزئيات موجودة في لغات كثيرة، وبعضها تفرضه طبيعة اللغة موضوع الدراسة فتلك التقسيمات موجودة بعينها في اللغة الهندية، وفي اللغة السريانية وغيرهما. وليس صحيحا ما اشتهر عن أرسطو من أنه قسم الكلام إلى اسم وفعل ورابطة حيث إنه لم يعرض لهذا الموضوع في باب واحد ولكن في أبواب متعددة في البلاغة والشعر. ومما ورد في كتاب الشعر أن المقولة الشعرية تنقسم إلى الحرف الهجائي والمقطع والرباط والأداة والاسم والفعل والتصريف والقول[16]. كما فرق أفلاطون بين الاسم والفعل دون الحرف أو الرابطة. واشتهر تقسيم آخر ينسب لثراكس الفيلسوف اليوناني الذي قسم الكلام ثمانية أقسام هي الاسم والفعل والتصريف والأداة والضمير والحرف والظرف والرباط[17].

كما نلاحظ أن سيبويه يستعمل المصطلحات التي يعتبرها البعض مفاهيم يونانية كالرفع والنصب والجر والإعراب إضافة إلى تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، استعمال الكلمات المعروفة التي لم تعد في حاجة إلى تعريف أو تفسير أو تعليل، فليس من المعقول إذن أن يتمكن سيبويه ومعاصروه من الاطلاع المباشر على بعض مؤلفات أرسطو وأن تؤثر هذه المؤلفات فيهم بصورة تجعل مصطلحاتها تشيع وتذيع لحد أن تصبح مألوفة عند الناس معروفة بينهم في وقت وجيز وزمن محدد معلوم.

إن النحاة العرب يميزون بين منطق اليونان ونحو العربية، بدليل أننا نجد في بعض النصوص العربية ما يدل على ذلك ، مثل المناظرة الشهيرة التي قامت بين أبي سعيد السيرافي

---

16 أرسطو فن الشعر ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة،ط2،بيروت،1973م،ص55.

17 عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1979م، ص89 .

النحوي ومتى بن يونس المنطقي والتي يبدو منها أن النحاة كانوا يرفضون ما كان يقدمه الفلاسفة المناطقة من آراء حول اللغة، وذلك لسببين الأول أن اللغة العربية لغة خاصة بالعرب، والثاني أن المنطق مرتبط باليونان ولا يمكن أن تدرس به العربية التي تقوم على منطق لغوي مخالف[18]. ومن ثم فإن صورة النحو اليوناني التي وصلت للنحاة العرب كانت تبدو لهم مخالفة لما عليه لغتهم، ويكفي أن نذكر دليلا على ذلك كتابا ذكره ابن أبي أصيبعة والإمام القفطي و كذلك ابن الناظم عنوانه "أحكام الإعراب على مذاهب اليونانيين"[19].

لقد دافع النحاة على استقلال النظرية النحوية العربية عن المنطق الأرسطي، فوضعوا مصطلحاتهم الخاصة رغم أنه كان بإمكانهم أن يستعيروا مصطلحات المناطقة، لذلك نلحظهم يستعملون مصطلح النص في مقابل مصطلح المشترك عند المناطقة، ويستعملون مصطلح الحكم في مقابل مصطلح القانون عند المناطقة، كما أن دراسة الاسم والفعل عند المناطقة تختلف عن ما هو عليه الأمر عند النحاة، بدليل أن تقسيم المناطقة الأسماء والأفعال إلى المحصلة والمعدولة لا نجد له أثرا عند النحاة، وعلى عكس ذلك نلحظ أن الفلاسفة العرب الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي لا يعيرون اهتماما لمصطلحات النحاة، فابن سينا يطلق على الفعل(الكلمة) التي تعتبر في المنطق الأرسطي مقولة من المقولات، في حين نجدها في النحو العربي عبارة عن وحدة من الوحدات المعجمية المجردة وليس مقولة نحوية تركيبية ونفس الشيء بالنسبة للسلب الذي يطلق عليه النحاة مصطلح النفي، وكذلك(ليس)التي يعتبرها الفلاسفة حرفا في حين يعتبرها النحاة فعلا ماضيا ناقصا. ولننظر في هذا النص المهم الذي أورده الزجاجي في إيضاحه والذي يقوم دليلا في هذا الاتجاه، يقول في تعريف الاسم:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين

---

18 نفسه ص89

19 القفطي إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط1، 1950م، ص294.

قد حدّوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا من أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك"[20].

كما أن علل النحاة بعيدة عن المنطق لأنها علل طبيعية حسية تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، فالنحاة" إنما يحيلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس"[21]، فهي علل وصفية تقوم على دراسة اللغة وظواهرها وتوضح أثرها في النفوس، وقد عبر الخليل بن أحمد عن ذلك عندما شبه نفسه في تعليله لظواهر اللغة بحكيم دخل دارا محكمة البناء فأخذ يوضح مظاهر الإتقان ويستنبط لذلك الأغراض "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة الظاهرة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال:إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون

---

[20] الزجاجي الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس،بيروت،ط 5،1966 م، ص48.

[21] ابن جني الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت،1952م،ج1 ص48.

فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علمته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به"[22].

إن رفض النحاة لمصطلحات الفلاسفة المقتبسة من المنطق الأرسطي، راجع لكونهم يرون أنها لا تتماشى مع الوقائع اللغوية العربية. ورغم أن بعض الذين جاءوا بعد سيبويه في القرن الثالث والرابع الهجريين أضافوا بعض التعاريف والحدود، أشار إليها الزجاجي في النص السابق، إلا أنها رغم ما قد يظهر عليها من سمات وآثار منطقية، فإنها لم تخرج عن النسق المعرفي للنظرية اللغوية العربية القائمة على التصور العاملي في بناء العبارات. كما أن أبرز نحاة هذين القرنين ظلوا محافظين على استقلال المصطلحات النحوية عن المنطق اليوناني أثناء وضعهم للتعاريف والحدود، إذ لا نجد عند المبرد ولا ابن السراج أي أثر من آثار مصطلحات المناطقة ومفاهيمهم.

إن هذه النتيجة تأكدت أيضا لبعض المستشرقين الذين درسوا النظرية النحوية العربية بمصطلحاتها وحدودها، فجيرار تروبو الذي أنجز عملا مهما عن المصطلحات النحوية عند سيبويه ثبت لديه غياب أي تأثير للمنطق الأرسطي على كتاب سيبويه[23]. وبروكلمان[24] رغم محاولته التشكيك في أصالة النحو العربي في البداية انتهى به المطاف إلى القول، إنه فيما عدا الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أر سطو لا يمكن إثبات وجود أخرى من التأثير الأجنبي لا في القواعد اللاتينية ولا في الهندية. كما تقرر لدى المستشرق ليتمان "أن العرب أبدعوا علم النحو منذ البداية، ولا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما ابتدعه هو والذين تقدموه، كما أن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف يختلف عن تقسيم الفلسفة

---

[22] الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص66.

[23] G.Troupeau Lexique et index du Kitab de Sibawayhi, Paris, p9

[24] كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب، نشر دار المعارف، مصر، ج2 ص124

اليونانية للكلمة إلى اسم وفعل ورباط، وعلى ذلك فإن مصطلحات اسم وفعل وحرف هي اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت"[٢٥].

2.1 مقولة التأصيل المحلي

أما أصحاب هذه المقولة فيرون أن نشأة النظرية اللغوية عربية صرف، لا دخل للأجانب فيها. لقد نشأت وتطورت بجوار غيرها من العلوم الإسلامية الأخرى، أمدتها القراءات بالنقل والاعتماد على الرواية، وأمدها علم الأصول والكلام بالطابع العقلي الذي جعلها لا تتوقف عند ظواهر اللغة بالملاحظة والوصف المباشر فقط، وإنما تعدته إلى تحليل وتفسير الظواهر تفسيرا عقليا أوصلها إلى الكشف عن القوانين المطردة التي تكمن وراء الاستعمال اللغوي[٢٦].

واختلف أصحاب هذه المقولة بدورهم في أسباب نشأة النظرية اللغوية العربية، والإرهاصات الأولى التي كانت وراء بزوغها. إن معظم الباحثين المدافعين عن هذه الأطروحة يربطون هذه النشأة بظهور اللحن الذي أصبح في تلك الفترة يشيع وينتشر في المجتمع العربي الإسلامي بعدما دخله الأعاجم الذين اعتنقوا الدين الجديد ولما يستقم الكلام العربي في لسانهم بعد. من هذا المنطلق وخوفا على اللغة العربية من الاندثار والضمور بسبب زحم اللغات الوافدة وسلطانها الحضاري والثقافي انبرى العلماء المسلمون العرب لتقعيد اللغة العربية فاضطروا للرحيل إلى البوادي للم شتات هذا اللسان وما تفرق منه على قبائل شبه الجزيرة، يميزون بين القبائل العربية الفصيحة التي يقبل كلامها ويعتمد حجة في الاستشهاد والتقعيد، والقبائل غير الفصيحة التي لا يحتج بكلامها ولا يعتد به. ويحدثنا الفارابي عن هذه القبائل بقوله" كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس والذين

25- أحمد أمين ضحى الإسلام ، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ج٢ ص٢٩.

26 عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث ص١٩.

عنهم نقلت اللغة وبهم أقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[27].

وعندما نتساءل عن علة أخذهم بلغات هذه القبائل دون غيرها نجد أن مقياسهم في هذا الاختيار على حد ما يراه كثير من الباحثين هو أن هذه القبائل ليست من أهل الحضر الذين لان لسانهم واختلط،ولا من سكان المناطق المجاورة للأعاجم والمستقرة بالقرب منها ولذلك بقيت لغتها نقية فصيحة لا أثر فيها لشائبة من الشوائب كالدخيل والمعرب وما إلى ذلك. وأغلب الظن أن هذا التعليل يرجع منشؤه إلى الفارابي الذي قال في كتاب الألفاظ والحروف"وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد قيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم "[28].

---

[27] جلال الدين السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها، صححه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت (د،ت) ج1 ص211.

[28] السيوطي المزهر ج1 ص212.

وعلى العموم فإن كلمة اللغويين فيما يتعلق بأسباب نشأة علم اللغة العربية، لم تتفق عن السبب المفضي إلى وضعه. إن بعض المصادر التاريخية تذكر حوادث جزئية فردية تتعلق باللحن كانت في نظرها هي السبب في وضع علم العربية كقصة أبي الأسود مع ابنته وغيرها من القصص التي ذكرها الرواة وفقهاء اللغة، وهذه الأسباب على كثرتها تتفاوت عند المقارنة بينها قوة وضعفا سواء من ناحية الرواية أو من ناحية اقتضاء الوضع. وبعض المصادر الأخرى لا تقصر السبب على حادثة خاصة، بل تعتبره نتيجة لازمة لمجموعة من الحوادث، إذ من غير المقبول في نظرها من الناحية المنطقية لتاريخ العلوم أن ينهض العلماء ويستفرغوا مجهودا جبارا لتأسيس علم خطير وخالد الأثر من جراء حادثة فردية كان يكفي درؤها أو إصلاحها في أحسن الأحوال .

إن التحقيق في ظاهرة اللحن يؤكد أنها لم ترتبط بفساد سليقة المتكلم العربي من جراء اختلاطه بالأعاجم عند اعتناقهم للدين الإسلامي الجديد إثر الفتوحات والغزوات، وإنما كانت موجودة قبل مجيء الإسلام وفي المائة الأولى للهجرة والدولة عربية محضة، والعصبية ذات سلطان والقوم حديثو عهد بجزيرتهم. إن الاختلاط بالأعاجم تم أيضا قبل مجيء الإسلام، فالعرب كانت تربطهم بالروم والفرس علاقات اقتصادية وسياسية، بل إن الجاحظ يحدثنا عن وجود جاليات حبشية ورومية وفارسية كانت تستوطن مكة[29]، ناهيك عن الأقليات التي كانت تعيش في شبه الجزيرة العربية وتتداول الكتب المقدسة التي وضعت بلغات أعجمية. إن وجود جاليات أعجمية في مكة وهي مركز قبيلة قريش علاوة على سوقها المعروف والذي كان يحج إليه جميع العرب - بمن فيهم أولئك الذين يجاورون الأعاجم - من أجل زيارة البيت والتجارة، تمثل مظهرا من مظاهر الاختلاط بين العرب والعجم في حدوده الدنيا فكيف بعد كل هذا سيعتمد جامعو ما تفرق من اللسان العربي لغة قريش بوصفها أفصح اللغات ويكون هذا الاعتبار مستندا إلى مسألة الاختلاط

---

29 الجاحظ البيان والتبيين تحقيق عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي، ط3،القاهرة (د،ت) ج1 ص146.

بالأعاجم. يبدو أن هناك تناقضا كبيرا إذا كان الأمر على هذا النحو. هذا ما يجعلنا نميل إلى اعتبار السبب الذي كان وراء تمييزهم بين اللغات الفصيحة وغير الفصيحة هو شيء آخر غير مسألة الاختلاط بالأعاجم الذي سيؤدي لا محالة إلى اختلاط الألسنة وفقدان صفائها ونقائها إن صح هذا التعبير. إن القدماء من اللغويين الذين جمعوا اللغة وقعدوا لها لم يصرحوا بالعلل الكامنة وراء منهجهم في الجمع والتصنيف وأول من ذهب إلى التعليل القائم على مسألة الاختلاط بالأعاجم هو الفارابي الذي ما فتئ المعاصرون من اللغويين يرددون نصه الآنف الذكر وكأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[30].

أما ما كان من ظاهرة اللحن فإننا نجدها في العصر الجاهلي أيضا، إذ يروى أن الشاعر المفلق عبد بني الحسحاس كان يرتضح في كلامه.[31] كما يروى عن الرسول مجموعة من الأحاديث تدل على وجود هذه الظاهرة في عهده، فقد لحن رجل بحضرته فقال:" أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"[32] كما يروى عنه أيضا قوله:"رحم الله امرؤا أصلح من لسانه".[33] وعلاوة على هذا فإن مصطلح اللحن كان يستعمل في هذه الفترة بدليل أن السيوطي روى في كتابه المزهر عن الرسول قوله:"أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن"،[34] وقد كان أبو بكر الصديق يقول:"لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن".[35]

---

30 إن الفارابي هذا ليس هو الفيلسوف المشائي المعروف كما وُهم كثير من الباحثين بل هو إسماعيل بن حماد المعروف بالجوهري وهو صاحب كتاب الصحاح توفي 398هـ، ينظر:
القفطي إنباه الرواة ج1 ص194.

31 الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص163.

32 ابن جني الخصائص ج2ص8 كما روي هذا الحديث في إرشاد الأريب عن عبد الله بن مسعود ج1 ص82

33 ابن الأنباري الأضداد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، 1960م، ص244 .

34 السيوطي المزهر ج2ص397 ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني.

35 ابن الأنباري الأضداد ص244 وكذلك إرشاد الأريب ج1 ص67.

وبالنسبة للعصر الإسلامي الراشدي تروي لنا المصادر عددا من حوادث اللحن في عهد الخليفة الثاني عمر الفاروق، فتذكر أن عمرا مرّ على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا:"إنا قوم متعلمين" فأعرض عنهم مغضبا وقال:" والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم"[36]. كما ورد إلى عمر كتاب أوله:"من أبو موسى الأشعري" فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطا.[37]

وتسرب اللحن أيضا إلى ألسنة البلغاء والخطباء من الخلفاء والأمراء كعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف فيروى عن الأول قوله" شيبني ارتقاء المنابر ومخافة اللحن".[38] أما الثاني فيروى عنه أنه إذا وقع منه اللحن حرص على ستره أو إبعاد من اطلع عليه منه[39].

إذن فالقول إن النظرية اللغوية العربية وضعت بسبب اللحن الذي لم يدب إلى اللسان العربي إلا بعد اختلاطه بالأعاجم المعتنقين للدين الجديد، قول لا يستقيم لأن بدايات اللحن ترجع لما قبل الإسلام، بل حتى أفصح العرب في الفترة الإسلامية سجلت لنا عنهم المصادر ما كانوا يسقطون فيه من لحن سواء في الكلام العادي أو في الآيات القرآنية. إن وضع النظرية اللغوية العربية في الواقع يرجع إلى معادلة يمثل جزؤها الأول النص القرآني ويعكس جزؤها الثاني المنظومة المعرفية الثقافية لنشأة العلوم وتكاملها في الحضارة الإسلامية بناء على النص القرآني ذاته.

---

36 نفسه.

37 هو أبو الحصين بن أبي الحر العنبري كما ورد في وفيات الأعيان ج5 ص99.

38 سعيد الأفغاني من تاريخ النحو دار الفكر، ط2، 1978 ، ص11.

39 الزبيدي طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر، 1954،ص5.

لقد حرص المسلمون حرصا شديدا على أداء النص القرآني أداء فصيحا سليما، وذلك تفاديا للضلال الذي قال عنه الرسول عندما سمع قارئا يلحن :"أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل" ولا شك أن اللحن الذي وقع فيه الرجل كان في قراءة القرآن لأن الرسول لم يكن لينسب الضلال إلى رجل لمجرد أنه لحن في كلامه اليومي العادي، وقد ذكر ذلك صراحة ابن جني في خصائصه والمتقي الهندي في كتر العمال.[40]

إذن فقضية اللحن في اللغة لم تكن لتلفت النظر حتى يوضع لمنعها وإيقافها علم له قواعد ومبادئ لو لم تنتقل إلى النص القرآني انتقالا لو تسوهل فيه لاختلت الأحكام الشرعية والأصول الدينية، وهذا ما جعل ابن جني يعلل لقول الرسول "رحم الله امرءا أصلح من لسانه" حين يقول "وذلك لما علمه (ص) مما يعقب الجهل لذلك من ضد السداد وزيغ الاعتقاد"[41]،ولعل هذا ما جعل الخلفاء والعمال والولاة في شتى المناطق العربية يضيقون ذرعا مما كان يقع من لحن في القرآن علاوة على خشيتهم مما قد يترتب على ذلك، فأحسوا بضرورة وضع قواعد لضبط ذلك استجابة منهم لنداء الرسول عندما قال "أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن"[42].

من هذا المنطلق نفهم الأقوال المنقولة عن الرسول وصحابته والتابعين، والداعية إلى إعراب القرآن وفق الأعراف اللغوية العربية الفصيحة، وذلك خوفا عليه من اللحن الذي قد يؤدي إلى تحريف المعنى فيما بعد. فقد نقل عن أبي هريرة عن الرسول أنه قال:"أعربوا القرآن

---

40 ابن جني الخصائص ج2ص8

المتقي الهندي كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال، حيدرآباد،1313 هـ ج1 ص 151

41 ابن جني الخصائص ج3ص246

42 ابن الأنباري الإيضاح في الوقف والابتداء تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1960، ج1 ص23.

والتمسوا غرائبه"[43] كما نقلوا عن أبي بكر قوله:"لأن أعرب آية من القرآن أحب إليّ من أن أحفظ آية"[44]، كما نقل عن عمر الفاروق أقوال كثيرة مثل"اقرءوا ولا تلحنوا[45]"" وتعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه[46]". ولعل القصة التي أوردها السيوطي في هذا الصدد تعكس قضية اللحن في القرآن وتبرز الخطورة التي وصل إليها فشو اللحن وذيوعه بين المسلمين.

فلقد روي أنه" قدم أعرابي في زمان عمر فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد(ص) فأقرأه رجل براءة فقال **إن الله بريء من المشركين ورسوله** بالجر فقال الأعرابي أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكنْ الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله(ص) يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني، فأقرأني هذه السورة براءة فقال إن الله بريء من المشركين ورسوله فقلت أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه،فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي قال فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال **إن الله بريء من المشركين ورسوله** بالنصب فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب أن لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة[47]"كل هذه الدعوات تدل على واقع لغوي

---

[43] ابن الأنبا ري الإيضاح في الوقف والابتداء ج1ص15.

[44] السيوطي المزهر ج2 ص397.

ابن الأنبا ري الإيضاح في الوقف والابتداء ج1ص23

[45] نفسه ج1 ص19-20

[46] نفسه ج1 ص34-35

[47] القفطي إنباه الرواة على أنباه النحاة ج1ص15

ابن الأنبا ري نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر الفجالة، القاهرة،1976ص12.

ابن الأنبا ري الإيضاح في الوقف والابتداء ج1 ص89

أصبح يعاني منه المسلمون ويخشون من جراء استفحاله على لغة النص القرآني منذ عهد الرسول إلى أن ازداد الأمر ترديا في عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ويرجع سبب فشو اللحن في النص القرآني عند المسلمين العرب، إلى أن الخطاب القرآني لم يترل قلبا للجوانب الروحية والدينية في حياة العرب فقط، بل نزل أيضا يحمل في طيّاته ثورة أخرى على العادات والأعراف اللغوية، إذ لا يخفى أن اللغة التي نزل بها القرآن كانت لغة مثالية تفوق اللغة المثالية المتوسل بها في الأدب والشعر والخطابة، ولهجة المحافل الراقية. لقد كانت هذه اللغة المثالية بالإضافة إلى كل ذلك، أمشاجا من اللهجات المختلفة التي استخدمها الشعراء والخطباء وأهل الفكر لمخاطبة جميع قبائل العرب، فهي لهجة مختلطة بدليل نوعية الألفاظ والتراكيب القرآنية التي تعود لمختلف القبائل العربية[48]، لهذا فقد واجه العرب – ناهيك عن الموالي في مكة وغيرها الذين لا يعرفون من اللغة الفصيحة إلا ما يلزمهم في مرافق الحياة– في قراءة القرآن مجموعة من الظواهر لم يكونوا سواسية فيها من حيث الملكة اللغوية سواء على المستوى الصوتي أو على المستوى التركيبي والدلالي أيضا. ومن ثم لم يكن من السهل على جميع الناس إتقان هذه اللغة المثالية العليا بل كان لابد لهم من المران والمراس والدربة، والتي تفوق وتتجاوز ما ألفوه مع لغة الشعر والخطابة من قبل: والتي كانوا يتملكونها إلا بسلوك واحدة من سبيلين:

- إما أن يرسلوا أبناءهم إلى البادية لينشئوا على اللغة المثالية ويأخذوها مشافهة من أصحابها.

---

48 يقول ابن منظور في لسان العرب مادة قرأ:"وما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) أراد بالحرف اللغة، قال أبو عبيدة وأبو العباس أي المبرد، نزل على سبع لغات من لغات العرب قال وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه هذا لم يسمع به، قال ولكن يقول هذه اللغات متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش وبعضه بلغة أهل اليمن، وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة هذيل وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله".

- وإما أن يتعلموها في الكتاتيب كالذي رواه الرواة عن عدي بن زيد وتعلمه العربية في كتاب بالحيرة[49].

من هنا نفهم المقصود من الدعوة إلى تعلم العربية وتعلم الإعراب وأن لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، فالعربية المثالية التي نزل بها القرآن تكتسب وتعلم وتلقن فيما قبل، من هذا المنطلق أصبح لزاما على المسلمين أن يقعدوا لهذا التعليم والتلقين ويؤصلوا له، فالأمر أصبح لا يقتصر على الحفظ والرواية بل أصبح يقوم على الفهم والدراية.

و ترجع أسباب فشو اللحن في القرآن من جهة أخرى، إلى ما آل إليه تفاخر القراء فيما بينهم ومفاضلتهم بين القراءات وتقدم بعضها على بعض، فأمر عثمان بن عفان بجمع المصحف" غير أن الخط العربي الذي كتب به المصحف آنذاك لا يعرف النقط أو الشكل، وهذا ما يأذن للعديد من الاحتمالات في القراءة بالنسبة للرسم الخطي الواحد"[50] ولعل هذا

49- أبو الفرج الأصفهاني الأغاني، دار مكتبة الحياة، بيروت،(د،ت) ج2 ص96 .

50- تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص22- 23.ومن جهة أخرى، لم يكد ينصرم القرن الثاني للهجرة حتى تجاوز الحصر عدد القراء والقراءات، ولكن المسلمين عموما كانوا على قراءة سبعة مشهورين هم : أبو عمرو بن العلاء، أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي بالبصرة ، وحمزة بن حبيب الزيات، وعاصم بن أبي النجود الأسدي بالكوفة، وعبد الله بن عامر اليحصبي بالشام، وعبد الله بن كثير بمكة ونافع بن أبي نعيم بالمدينة، وقبيل القرن الثالث حذف منهم يعقوب وحل محله علي بن حمزة الكسائي، واشترط يعقوب مع أبي جعفر يزيد بن القعقاع وأبي محمد خلف بن هشام وعرفوا بالقراء الثلاثة بعد السبعة المذكورين، فكانت القراءات عشرا، ثم عرفت القراءات الأربع لمحمد بن محيصن المكي، والأعمش الكوفي، والحسن البصري ، ويحيى اليزيدي فكانت القراءات أربع عشرة والمشهور أن السبع متواترة والثلاث آحاد والأربع شاذة. ولكل قارئ من القراء السبعة المتواترة قراءتهم رواة كثيرون من أهل الضبط والإتقان، غير أن ابن مجاهد قد اقتصر على راويين اثنين لكل واحد منهم وهذا هو المشهور على حد ما يوجد في كتب القراءات كالشاطبية والتيسير والنشر. وبعض هؤلاء الرواة يروون عن إمامهم مباشرة وبعضهم يروي عنه بواسطة، فنافع له راويان مباشران هما قالون وورش، وابن كثير

ما جعل قراءة القرآن معرضة للحن من طرف المسلمين فنهض أبو الأسود الدؤلي لنقط المصحف ضبطا لإعرابه، وقد مثل هذا الضبط الإرهاصات الأولى لنشأة علم العربية، ثم بعد ذلك استقرأ المسلمون كلام العرب واستخرجوا بعض أصوله العامة وما لبثوا يستزيدون من تلك الأصول ويفرعونها ويسترفدون المعونة من القياس والتعليل متأثرين بالاتجاه الفكري العام آنذاك إلى أن استقامت النظرية اللغوية عندهم.

إن نشأة النظرية اللغوية العربية انطلقت من قراءة القرآن لأن القراءة هي التي دعت إلى ظهور علم الأصوات، فالمقرئ والقارئ معا كانا مضطرين إلى إخراج الحروف من مخارجها الفصيحة كما كانا مضطرين كذلك لمعرفة أحكام الهمز والمد ولهجات العرب فيهما، علاوة على ضرورة معرفة قوانين الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء والغنة وضروبها وتأثر أصوات الكلمة والكلمات المتجاورة بعضها ببعض وما إلى ذلك من المسائل الصوتية الخاصة بالعربية[51]." كما كان القرآن سبب ظهور علم الغريب وما جر إليه من جمع الشعر والنوادر والرحلات العلمية إلى البوادي والسعي إلى الأعراب في الحواضر. ومن الطبيعي بعد كل هذا أن يكون القرآن سببا في ظهور النحو أيضا، لأن النحو دراسة للتركيب اللغوي، ورصد للظواهر الإعرابية الناجمة عن القرائن اللفظية التي سميت فيما بعد بالعوامل النحوية، وقراءة القرآن تعتمد اعتمادا بارزا على تغير أواخر الكلمات أي الإعراب

له راويان بوسائط هما البزي وقنبل، وأبو عمرو بن العلاء له راويان يرويان عنه بواسطة يحيى بن المبارك أحدهما حفص بن عمر الدوري والآخر أبو شعيب السوسي ، وابن عامر له راويان يرويان عنه بوسائط وهما هشام بن عمار السلمي وابن ذكوان، وعاصم بن أبي النجود الكوفي له راويان مباشران، أحدهما حفص بن سليمان الأسدي الكوفي وقراءته هي المتداولة في مصر، والآخر شعبة بن عباس وحمزة بن حبيب له راويان يرويان عنه بواسطة سليم، أحدهما البزاز والآخر خلاد بن خالد الكوفي والكسائي له راويان مباشران هما الليث بن خالد وحفص بن عمر الدوري وهو أحد الراويين عن أبي عمرو بن العلاء.للمزيد من التفصيل ينظر :

عبد الواحد وافي فقه اللغة، دار نهضة مصر، ط6(د،ت) ص118- 119.

51 عبد الواحد وافي علم اللغة، دار نهضة مصر، ط5 (د،ت) ص 66- 67 .

وقد ظهر اللحن أول ما ظهر في القضايا الإعرابية"[52]هذا بالإضافة إلى البحث في مجاز القرآن الذي أدى إلى وضع قواعد لضوابط الأسلوب العربي وهو ما يصطلح عليه بعلم البلاغة بمختلف فروعه: المعاني والبيان والبديع.

لقد كانت تندرج هذه العلوم برمتها في إطار ما كان يسمى بعلم العربية[53]، حيث كانت بمثابة علم واحد، فدراسة الصوت ما هي إلا دراسة للوحدات الأساسية التي يتألف منها التركيب اللغوي، كما أن دراسة الكلمات الغريبة والمعربة ما هي إلا دراسة الدلالة في مصطلح علم اللغة الحديث، والدراسة النحوية هي في الواقع دراسة للغة في نظمها وأوضاع تراكيبها والوظائف المرتبطة بمفردات هذه التراكيب، أما دراسة المجاز فنجدها في النهاية هي علم البلاغة الذي يحاول أن يربط البنيات النحوية بمقتضيات أحوالها والسياقات المنجزة فيها داخل إطار تواصلي معين. إن علم القراءات كان له بعلوم العربية أوثق العلاقة وأعمق الأثر،

---

[52] محمد خير الحلواني المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط1 ، 1979م، ص17- 18

[53] لقد كانت تطلق على لغة البوادي التي نزل بها القرآن وصيغ بها الشعر اسم "العربية"، وينقل عن عمر بن الخطاب قوله" تعلموا العربية، فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة "كما ينقل عن كعب الأحبار أنه حكم بين عبد الله بن عباس ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى **لحين حمئة** قال لهما" أما العربية فأنتم أعلم بها وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب من ماء وطين". ولقد اكتسب مدلول الكلمة في ما بعد معنى اصطلاحيا، يطلق على دراسة اللغة العربية وما تحتويه من ظواهر الصوتيات كالإمالة والهمز والإعلال والإبدال والإدغام ومن ظواهر الإعراب الكثيرة في تراكيب اللغة وكذا الظواهر اللغوية المتعلقة بالمعجم والدلالة،حيث كان يشمل النحو والصرف والبلاغة والغريب واللهجات والأصوات. ويعتبر أول نص وصل إلينا يشير إلى هذا المعنى الاصطلاحي لكلمة"العربية" ما نقله ابن نوفل عن أبيه: قال سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء" أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله".وكذلك ما نقله الأصمعي عن شعبة بن الحجاج قال:" حدثني شعبة قال كنت أختلف إلى أبي يعقوب فأسأله عن الفقه ويسأله أبو عمرو عن العربية، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفا مما سأله، ولا يحفظ حرفا مما سألته".

وهذه العلاقة لا تقتصر على علم واحد من علوم العربية وإنما تتسع لتشمل أكثر هذه العلوم من نحو وصرف ولغة وأصوات وبلاغة وما إلى ذلك.

فلا غرابة بعد كل هذا إذا وجدنا أكبر النحاة الذين أصلوا لعلم العربية فعدّوا بحق وجدارة عمدا وأئمة فيه، ينتمون إلى زمرة القراء كأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وعلي بن حمزة الكسائي، بل إن أبا الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم العربية كان من القراء الكبار. وفي المقابل أيضا نجد أكبر علماء العربية وأكثرهم يكتبون ويؤلفون في القراءات كأبي علي الفارسي وكتابه الحجة في القراءات السبع وابن جني وكتابه المحتسب في شرح شواذ القراءات وغيرهما كثير.

كما أن كتب اللغة والنحو والصرف مليئة بالاستشهاد بالقراءات، وهي لا تقتصر على القراءات الصحيحة المشهورة وإنما تتعداها إلى القراءات الشاذة. فسيبويه وهو من هو في علم العربية يكثر من الاستشهاد بالقراءات ويؤكد على عدم جواز مخالفتها لأن القراءة سنة لا تخالف[54].وابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري يكثر من الاستشهاد بالقراءات ويتصدى للنحاة الذين طعنوا في بعضها[55].كما أن المعاجم العربية على اختلاف أنواعها تعج بذكر القراءات وإيراد الشواهد منها، فلا غرو بعد كل هذا إذا عد اللغويون القراءة على رأس ما يحتج به من مصادر السماع لأن " القرآن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية وإن لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه[56].

---

54 سيبويه الكتاب تحقيق محمد عبد السلام هارون،دار العلم ، القاهرة،1960، ج1 ص 48.

55 ابن يعيش شرح مفصل الزمخشري، عالم الكتب، بيروت، (د،ت) ج2 ص78.

56 السيوطي الاقتراح في أصول النحو، ضبط وشرح محمد الحمصي وأحمد قاسم، جروس بريس،ط1 ،1988م، ص48.

إذن فمن خلال ما تقدم يتضح لنا أن الخوف من اللحن في النص القرآني كان هو الباعث الأول على العناية بالعربية ووضع علم خاص لها، لأن اللحن قد يؤدي إلى استغلاق المعاني وربما إلى تحريفها والزيغ بها عن الجادة يقول ابن خلدون في هذا الصدد:"وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق به القرآن والحديث على الفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة تشبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام"[57].

ويبدو لنا أن جمع اللغة العربية كان قائما على هذا الأساس لأن محاولة إعادة النظر في تعليل المنهج الذي اعتمد في ذلك يكشف عن نتائج مخالفة لتعليل الفارابي من جهة وما تردد عند اللغويين المعاصرين من جراء اعتمادهم عليه حذوك النعل بالنعل من جهة ثانية. فالقبائل التي اختيرت لأن تعتمد لغاتها في التأصيل والتقعيد ليس بسبب بعدها عن العجم وإنما بسبب علاقتها بالرسول الذي نزل عليه هذا النص وذلك على حد ما ذكره ابن عطية الأندلسي في تفسيره المحرر الوجيز "فأصل ذلك وقاعدته قريش ثم بنو سعد بن بكر لأن النبي عليه السلام قرشي واسترضع في بني سعد ونشأ فيهم، ثم ترعرع وعقلت قمائمه وهو يخالط في اللسان كنانة وهذيلا وثقيفا وخزاعة وأسدا وضبة وألفافها لقربهم من مكة وتكرارهم عليها وسط جزيرة العرب، فلما بعثه الله تعالى ويسر عليه أمر الأحرف أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجملة المذكورة وهي التي قسمها على سبعة لها السبعة الأحرف(...)فإذا قلنا إن من هذه الأحرف لقريش ومنها لهذيل ومنها لتميم ومنها لضبة وألفافها ومنها لقيس لكنا قد أتينا على القبائل العربية الفصيحة في مراتب سبعة تستوعب اللغات التي نزل بها القرآن"[58]. ومن

---

57 ابن خلدون المقدمة، دار القلم، بيروت، ط1، 1987م، ص546.

58 ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس،طبعة وزارة الأوقاف المغربية،ط2، 1975م، ج1 ص27.

جهة أخرى فقد ورد في الخبر قول الرسول"أنزل القرآن بسبعة أحرف"[59] والمقصود بالأحرف هنا هي لغات القبائل العربية على حد ما نجد عند الأزهري في تهذيب اللغة والفيروزبادي في القاموس المحيط وابن منظور في اللسان وكلهم يروون عن أبي عبيدة وأبي العباس المبرد ما نصه "نزل (أي القرآن) على سبع لغات من لغات العرب(...)وهذه اللغات متفرقة في القرآن فبعضه نزل بلغة قريش وبعضه بلغة أهل اليمن وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة هذيل وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله"[60].ويضيف ابن عطية في هذا الإطار "إلى أن معنى الحديث المذكور أنه أنزل على سبع لغات لسبع قبائل انبثت فيه من كل لغة منها، وقد ذكر بعضهم قبائل من العرب روما منهم أن يعينوا السبع التي يحسن أن تكون مراده عليه السلام نظروا في ذلك بحسب القطر ومن جاور منشأ النبي"[61].

فلا غرابة إذا وجدنا اللغويين بعد كل هذا يعتبرون أن اللغة العربية أوحيت للرسول كما أوحي له النص القرآني ويوردون في ذلك الأحاديث التي تنص على ذلك كالحديث الذي أخرجه ابن عساكر في تاريخه وذكره السيوطي في المزهر والذي يقول"كانت لغة قريش قد درست، فجاء بها جبريل عليه السلام فحفّظنيها فحفظتها"[62].وكذلك الحديث الذي أخرجه البيهقي في شعب الإيمان والذي قال فيه رجل للرسول" ما أفصحك ما رأينا الذي هو أعرب منك قال حق لي فإنما أنزل القرآن علي بلسان عربي مبين"[63]بل إن الشافعي

---

[59] حديث صحيح من عدة طرق ورد في كتب الصحاح والسنن على حد ما نص عليه الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان فقد أفاضا الكلام حول هذا الحديث وأقوال العلماء فيه.

[60] الأزهري تهذيب اللغة مادة (قرأ) والفيروزبادي القاموس المحيط مادة (حرف) وابن منظور لسان العرب مادة (حرف).

[61] ابن عطية المحرر الوجيز ج1 ص27.

[62] السيوطي المزهر ج1 ص35.

[63] نفسه.وذكر أيضا أن الديلمي أخرج في مسنده عن أبي رافع قال قال رسول الله (ص): مثلت لي أمتي في الماء والطين وعلمت الأسماء كلها كما علم آدم الأسماء كلها" ج1 ص35.

من هذا المنظور دون شك يرى أن "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي"[64].

انطلاقا مما تقدم ليس غريبا أن تكون اللغات التي اختيرت في الجمع والتقعيد كانت لها علاقة بالرسول الذي نزل عليه النص القرآني. فلا مجال إذن لاعتبار أن اختلاط لسان بعض القبائل بالعجم هو الذي جعلها لم تُنتق ضمن لغات القبائل الفصيحة لأن مقياس الفصاحة هو النص القرآني والقبائل التي تعد لغتها من جملة اللغات التي نزل بها القرآن فصيحة يعتد بها أما الأخرى فدون ذلك لم يترل بها النص ومن ثم لم تتمتع بميزة الفصاحة وصفة القبول.

ومن جهة أخرى فإن الرأي القائل إن اعتزاز العرب بلغتهم وخوفهم عنها من الفساد جاء بعد أن اختلطوا بالأعاجم الذين دانوا بالدين الجديد، لذلك حرص العرب المسلمون على لغتهم خوفا عليها من الاندثار والذوبان في غيرها من اللغات[65]، رأي لا يبدو منطقيا لأن اختلاط العرب بالأعاجم تم قبل مجيء الإسلام كما أشرنا إلى ذلك في ما قبل، فالعرب كانت لها علاقات اقتصادية وسياسية مع الروم والفرس على السواء علاوة على الأقليات الأعجمية التي كانت تقيم داخل الجزيرة العربية وتعايش العرب معها رغم أنها تتحدث لغة غير لغتها ولها تقاليد وعادات مختلفة عما تؤمن به.

كما أن الخوف على اللغة من الاندثار أو الذوبان في اللغات الأخرى كان يصح لو وضع علم العربية قبل مجيء الإسلام والعرب ضعاف مشتتو الكلمة لا حول لهم ولا قوة، موزعون بين الولاء للروم والولاء للفرس، أميون جاهلون لا يستطيعون الدفاع عن لغتهم وثقافتهم وهويتهم أما بعدما جاء الإسلام وجعلهم قوامين على الأمم والحضارات الأخرى

---

[64] نفسه ص65.

[65] المختار أحمد ديرة دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 1991م، ص44.

فالأمر يختلف لأنهم أصبحوا في موقع القوة والسلطان وليس في موقع الضعف والإذعان المؤدي إلى الانصهار والذوبان .

غير أن موقعهم القوي هذا هو الذي سيجعلهم دون شك يفكرون في لغتهم انطلاقا من المواجهة المعرفية والصراع الثقافي وفرض الحضارة العربية الإسلامية الجديدة عن طريق النص القرآني، وليس خوفا من الذوبان والاندثار كما يدعي البعض "لقد وجد العرب أنفسهم قوامين على أمم ذات حضارات قديمة وثقافات ذات تنوع وعمق. لقد وجدوا أنفسهم وجها لوجه مع الثقافة الساسانية في العراق وفارس وما وراءهما ومع الثقافة الهندية عن طريق تأثر الفرس بها، ومع الثقافة المصرية والقبطية في مصر، ومع السريانية في العراق والشام ومع النبطية في سواد العراق، ومع اليهودية في جنوب العراق بل في كل مكان وجدت فيه جالية يهودية تحتفظ بثقافة عبرية"[66].

لا مناص للمسلمين إذن من إنشاء ثقافة عربية إسلامية يكون أساسها هو النص القرآني الذي بفضله عرفوا الغلبة والنصر ودانت لهم الأصقاع والأمصار بساستها وعلمائها ، وهنا أيضا لا بد أن يشكل الخطاب القرآني قطب الرحى فعلى أساسه سيتم بناء الثقافة العربية الإسلامية عموما وعلم العربية على وجه الخصوص. فالنص القرآني يشتمل على ما لا **يعلم تاويله إلا الله والراسخون في العلم**[67] ومن هنا كان من الضروري أن ينشأ علم التفسير. وإذا كان النص القرآني بمثابة القانون الدستوري المعتمد عند أمة المسلمين فإن الحديث بمثابة المذكرة التفسيرية من هذا القانون، ولذلك نشأ علم الحديث بسنده ورجاله وطرق أخذه وتحمله وأدائه.وإذا كان النص القرآني قد نزل بلسان عربي مبين إذ لا تجد فيه

---

[66] تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية ص25.

[67] الآية 7 من سورة آل عمران.

ما لا يمكن أن يستدل على عروبته من كلام العرب[68] فلا بد أن تنهض الهمم لدراسة الشعر الجاهلي رغم جاهليته ووثنيته.وإذا كان للنص القرآني ظاهر وباطن يشتمل على الحقيقة والمجاز فليكن مجاز القرآن علما ثم ليتحول هذا العلم فيما بعد إلى علم البلاغة[69].

إن نشأة علم العربية إذن جاءت مرتبطة أيضا بهَمّ ذاتي قائم على غيرة ثقافية عربية وليس للعرب عن الخطاب القرآني بديل، فهو أس حضارتهم ومن ثم دفعهم العامل الديني إلى السعي من أجل حفظه من خلال نقط المصحف وضبط إعرابه، ودفعهم العامل الذاتي من جهة أخرى إلى جني ثماره من خلال وضع علوم وفنون تسعى إلى تسليط الضوء على جانب من جوانب هذا الخطاب الذي كان هو السبب في وضعها والمنهم لتقعيد أسسها وتشييد بنيانها.

إن كل ما تقدم هو الداعي الذي جعل أبا الأسود الدؤلي سواء من تلقاء نفسه أو بإيعاز من الإمام علي أو غيره إلى أن يستنبط من كلام العرب ضوابط ثابتة كانت أساس عمله في توزيع حركات الرفع والنصب والجر. وقد نتساءل عن الأساس الذي اعتمد عليه أبو الأسود الدؤلي في عمله هذا هل اعتمد على سليقته شأنه في ذلك شأن العرب الفصحاء يرفعون وينصبون سجية دون أن يعرفوا لذلك تعليلا أو سببا؟ أم كان يعتمد على أساس

---

68 لقد تتبع ابن عباس الألفاظ القرآنية ورد كل المفردات التي يسأله عنها نافع بن الأزرق إلى الشعر الجاهلي وكلام العرب الفصحاء وعلى هذا النحو سار تلميذه مجاهد الذي تتبع المفردات القرآنية. ينظر في هذا الصدد:

عائشة عبد الرحمن التفسير البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دار المعارف بمصر القاهرة 1971 ص269.

فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي، ترجمة فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971م. ص178.

69 تمام حسان الأصول دراسة ابستمولوجية ص25 – 26.

علمي يقوم على الاستنباط والتعليل والتصنيف والتقعيد ولا نملك إلا أن نميل إلى الرأي الثاني وذلك لسببين اثنين.

أولهما أن المصادر تروي لنا أن أبا الأسود كان يعلم النحو وأنه كان يعلم العربية وأنه أخذ عنه ابنه عطاء ويحي وميمون وعنبسة[70]، ويروى أيضا عن أبي عبيدة معمر بن المثنى أنه قال اختلف الناس على أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربية فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن، فأي شيء كان يعلم أبو الأسود؟ وفي أي شيء فاق تلاميذه ومعلوم أن التعليم والتلقين و التفوق بين المتعلمين لا يمكن أن يكون إلا في الأمور المضبوطة والقواعد المقررة المحفوظة والتي تتفاوت في استيعابها العقول ويتفاضل في اكتسابها المتعلمون. والثاني يروى أن أبا الأسود وضع الكتاب المختصر المنسوب إليه، فبماذا يا ترى سيكون ملأ هذا الكتاب إن لم يكن عبارة عن شرح متصل بعمله في وضع النقط وتوزيع الحركات الإعرابية.

وعموما فإن الاهتمام بوضع علم العربية وترعرعه في أحضان الخطاب القرآني كان ناتجا عن شعور العلماء العرب بضرورة قيام الثقافة العربية على شيء يميزها عن غيرها من الثقافات المجاورة ولعل هذا هو السبب الذي ترجع إليه تلك المعاملة الخاصة التي يعامل بها العلماء المسلمون لغتهم فهي تكاد تقترن عندهم بالشريعة سواء من خلال المنهج التي توسلوا به لدراستها واستنباط أحكامها وقواعدها أو من خلال نظرتهم التقديسية لها.

2. العربية والشريعة

إذا كانت نشأة علم اللغة العربية نتجت عن الخوف على الخطاب القرآني من اللحن الذي قد يؤدي إلى التحريف والضلال، وترتب عن ذلك اختيار متن اللغة الذي سيعتمد في الدراسة والاستنباط على الرسول الكريم باعتباره المحيط باللغة الجامع لها بإيحاء من الله، فليس غريبا أن نجد الربط بين علم اللغة العربية وعلم الشريعة الإسلامية عند اللغويين العرب الذين

---

70 الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص215.

وضعوا الأسس الأولى للنظرية اللغوية.إن هذا الربط أعطى لعلم اللغة مشروعيته داخل المجتمع الإسلامي الحديث النشأة والذي يسعى لبناء حضارته الخاصة التي قوامها النص القرآني.

لكل ذلك لم تنقض"المائة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه وأصوله، كما كان للدين أيضا كتبه وجدله وأصوله ومتكلموه وفرقه، دوّن أولا الفقه وأصوله، والحديث ثم جاء النحو يتقدم رويدا رويدا، وبدأ يدوّن وتنسق أبوابه وفصوله، ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات تميزت المذاهب فيه (أي النحو) بعضها من بعض ثم كان له أصوله أيضا ويقر النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة"[71].

1.2 العربية والمقدس

إن الوضع اللغوي للسان العربي عند اللغويين العرب القدماء يتميز عن غيره من الأوضاع، ومن ثم نجد تلك النظرة التقديسية المتكررة والمبالغ فيها والتي أسقطت على اللغة العربية، فاللسان العربي عندهم هو أفصح الألسنة وبلاغته هي أتم البلاغات "لأن واضع هذا النسان أخذ حروف المعجم (...) فعجمها مبسوطات فرائد، ودافها الواحد فالواحد، وتقلقلت في يديه قبل التأليف تقلقل الدنانير في أيدي الصيارف، حين تراهم ينفقون زيفها وزبرجها ويصطفون إبريزها وزبرجها، فتخير من بينها أطوعها مخارج وتنخل منها أوطأها مدارج وميز أسلسها على الأسلات وأعذبها على العذبات وأحلاها في الذوق وأسمجها وأبماها عند السير وأملحها وأبعدها عن مج الأسماع"[72].

---

71 سعيد الأفغاني في أصول النحو ص81.

72 الزمخشري إعجاز سورة الكوثر، تحقيق حامد الخفاف، دار البلاغة، بيروت، لبنان 1991م ص40.كما يقول في كتابه مقدمة الأدب" الحمد لله الذي فضل على جميع الألسنة لسان العرب كما فضل الكتاب المترل به على سائر الكتب"ص1.

ولا ينحصر تفوق اللسان العربي عندهم على الألفاظ المركبة من الحروف الصامتة والصائتة بل يصل تفوقها على باقي اللغات إلى مستوى التركيب والتأليف كذلك سواء على مستوى المفردات أو الجمل والعبارات لأن واضع اللغة " لما انتقل من انتقاء وسائطها بعد انتقاد بسائطها إلى أن يؤلف ويركب، عمد في عمل التراكيب إلى أشرف الأنماط والأساليب (...) وما طنت على مسامع أحد من أجيال الأعاجم (...) إلا أصغى إليها متوجسا وقال: ما هذا اللسان المستلذ على الصماخ إيقاعه المحلولى في مخارق الآذان استماعه، المفارق لجميع اللغات والألسنة المصون من الحروف الملكنة"[73].

وما كان ليسقط على هذه اللغة من حلل التقديس وصور التعظيم والتشريف لو لم يكن بينها وبين الشريعة تلك العلاقة التي سعى اللغويون جاهدين إلى إثباتها وتقريرها دون ملل أو كلل. إن اللغة العربية عندهم أحسن اللغات لأن رسولها أفضل الرسل والأنبياء، والمتكلمون بها خير الفصحاء والبلغاء "فالله تعالى ادخر لمحمد عليه صلاته وسلامه كل فضيلة وزوى عنه كل رذيلة، فجعل ذاته خير الأنس وصفوة الأنبياء وسيد الأموات والأحياء والأمة التي انتضاه منها خير أمة (...) ولسانه الذي نطق به خير لسان، ولا يحسن أن يترل على أفضل رسول، أفضل كتاب بلسان مفضول، ومن لم يعقل عن الله تعالى بلسان عربي مبين فلا عَقل، ومن لم ينقل خير اللسان العربي فلا نَقل، ثم هو لسان أهل الجنة وذلك طول من ذي الطول والمنة"[74].

وفي هذا الإطار نجد الرازي أيضا يقول في كتابه الزينة"إن لغات الأمم أكثر من أن يحصيها أحد أو يحيط من ورائها محيط أو يبلغ معرفة كنهها مخلوق، بل كل أمة تتكلم بلسانها ولا يعرف أكثرهم غير لغتهم (...) وأفضل ألسنة الأمم كلها أربعة:العربية والعبرانية والسريانية والفارسية لأن الله تعالى أنزل كتبه على أنبيائه عليهم السلام آدم ونوح وإبراهيم ومن بعدهم من أنبياء بني إسرائيل بالسريانية والعبرانية وأنزل القرآن على محمد عليه السلام

---

[73] الزمخشري إعجاز سورة الكوثر ص41.

[74] الزمخشري إعجاز سورة الكوثر ص45 – 46.

بالعربية(...) وأفضل اللغات الأربع لغة العرب وهي أفصح اللغات وأكملها وأتمها وأعذبها وأبينها"[75]. ولا داعي للوقوف على هذه العلاقة التي لا يتوانى اللغويون القدماء في تكرارها والتي تربط اللغة بالمقدس الديني.

ومن هنا نفهم أيضا قول ابن جني في معرض حديثه عن النظريات المختلفة التي تحدثت عن اللغة أإلهام هي أم اصطلاح"واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر"[76].والثعالبي في فقه اللغة أيضا يرى أن " العربية خير اللغات والألسنة والإقبال على تفهمها من الديانة،إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين"[77].

2.2 سنن العربية وسنن الرسول

لقد وازى القدماء اللغويون والفقهاء على السواء بين علم العربية وعلم الشريعة المتمثل في الأحاديث النبوية الشريفة فالشافعي أحد الأئمة الأربعة يقول "إن لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا يعلم رجل جميع السنن فلم يذهب منها عليه شيء وإذا

---

[75] أبو حاتم الرازي الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، الجزء الأول ط2، 1957م، مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة. والجزء الثاني بتحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني، مطبعة الرسالة القاهرة1958، ص60 – 61.

[76] ابن جني الخصائص ج1 ص47.

[77] الثعالبي فقه اللغة وسر العربية تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، القاهرة 1954م ص10.

جمع علم عامة أهل العلم بما أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم ما ذهب منها عليه موجود عند غيره، وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره، وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله بأبي هو وأمي، فتفرد جملة العلماء بجملتها وهم درجات فيما وعوا منها وهذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عن غيرها ولا يعلمه إلا من قبله منها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها وقبله منها فهو من أهل لسانها"[78].

يتضح من خلال نص الشافعي أن الرسول كان يمتلك اللغة العربية تملكا تاما يوازي تملكه للسنن الشريفة بل إنما قد أوحيت له، كما وضحنا فيما سبق، كما أوحي إليه العلم بالشريعة[79] إن بين الشريعة والعربية تطابقا من جهات، **أولا** اللغوي الواحد بمفرده لا يستطيع أن يحيط بجميع ألفاظ اللغة، كما أن الواحد من المحدثين لا يحيط علمه بجميع السنة. **ثانيا** إن مجموع ألفاظ اللغة تعرف عند مجموع مستعملي اللغة ولا يذهب شيء منها على عامة أهلها وكذلك السنة لا يذهب شيء منها على أهلها. **ثالثا** إن المتكلمين يتفاوتون درجات من خلال ما يعرفونه من اللغة، كما أن المحدثين يتفاوتون من حيث مقدار الأحاديث التي يعرفها كل واحد منهم. **رابعا** إن المتكلمين بالنسبة لما يعرفونه من اللغة طبقات ومن جهة التثبت والضبط درجات وكذلك أهل الحديث.

إن السنن التي تفرق العلم بما بين علماء الفقه توازي تفرق العلم باللغة العربية عند علماء اللغة. ومن هنا نفهم انتحاء علماء العربية سمت ومنهج المحدثين والأصوليين أثناء دراستهم للغة العربية كما نفهم تقديسهم واحتفاءهم بها.

---

[78] السيوطي المزهر ج1 ص65 – 66.

[79] السيوطي المزهر ج1 ص67.

وإذا كان الصحابة الذين أخذوا العلم من الرسول مباشرة قد تفرقوا في البلاد الإسلامية بسبب الجهاد والفتوحات فإنهم معرضون لا محالة للاستشهاد أو الموت لذلك فلا مناص للمسلمين من حفظ هذا العلم عن طريق أصول وقواعد، تصونه من الضياع وتحفظه من التحريف والتدليس. ومن ثم ظهرت علوم الشريعة من أصول وفقه وسنة وكانت الوسيلة هي أن يلقي العالم عصا الترحال بجوب الأقطار الإسلامية بحثا عن الصحابة ليأخذ عنهم العلم الذي أخذوه عن الرسول.وعلى هذا الأساس نفسه نشأ علم العربية فالرسول أفصح العرب ومن ثم خرج علماء العربية إلى البادية بحثا عن القبائل الفصيحة ليأخذوا عنها العلم الذي تفرق عندها واجتمع عند الرسول وحيا من الله عن طريق جبريل.

3. علم اللغة والعلوم الدينية

إذا كانت الشريعة وحيا من الله إلى نبيه، فإن اللسان العربي وحي من الله إلى نبيه. وإذا كانت للشريعة أصول وقواعد، فللسان العربي أصول وقواعد، لا تختلف عن أصول وقواعد علم الشريعة، وإذا اشترط في ناقلي أحاديث صاحب الشريعة شروط من أجل الصدق والأمانة، فلا بد أن يشترط في ناقل اللغة شروط يعرف بها صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة[80].

وإذا كانت علوم الفقه والأصول والحديث قد استمدت شرعيتها من منطلقاتها الدينية فلا بد للعربية لكي تكتسب هذه الشرعية أيضا، أن تنهج منهج العلوم الشرعية. لقد احتذى علماء العربية طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم وطرق تحمل اللغة، فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية ولهم طبقات كما لأولئك، ثم احتذوا حذو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالتعليل، وحاكوا الفقهاء في وضعهم للغة أصولا تشبه أصول الفقه، و في ذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية على علوم اللغة.

---

[80] ابن جني الخصائص ج1 ص289 – 290.

وعلى هذا الأساس أثرت علوم الشريعة في علوم اللغة تأثيرا قويا، حيث بدأت العلاقة تتوطد بينها جميعا منذ وقت مبكر، وذلك في المائة الثانية للهجرة. ويتجلى هذا التأثير من خلال محاولة اللغويين القدماء أن يجعلوا لنحوهم قواعد وأصول كقواعد العلوم الدينية وأصولها. ومن هذا المنطلق شرعوا لتحقيق ذلك في محاكاة أهل الحديث ومصطلحه من حيث التثبت من الرواية اللغوية والتدقيق في الرواة والمرويات والعناية بالأسانيد على غرار ما يقوم به المحدثون في متون ورواة أحاديثهم. كما أخذوا كذلك في تعليل الأحكام النحوية وإجراء الأقيسة مثلما كان يفعل الفقهاء والأصوليون والمتكلمون من أصحاب مدرسة الرأي في أصول الفقه وعلم الكلام وأكثروا هم أيضا من العناية بالفروع الخلافية في النحو واللغة تشبها بعناية الفقهاء والأصوليين والمتكلمين بفروعهم الخلافية. إن الوحدة القائمة آنذاك بين علوم الثقافة الإسلامية علاوة على اطلاع علماء الشريعة على علوم اللغة وعلماء اللغة على علوم الشريعة ساعد على هذا المسار الذي نهجته الدراسات اللغوية العربية.

1.3 علم اللغة وأصول الفقه والدين

يمكن القول إنه إذا كان المنطق الأرسطي يمثل أساس الفكر اليوناني الوافد على المجتمع الإسلامي فإن علم اللغة العربية يمثل أساس وقانون الفكر الإسلامي،"إن النحاة العرب كانوا على وعي تام بالاختلاف بل بالتعارض بين المنطق اليوناني والنحو العربي؛ وأنهم كانوا ينظرون إلى منطق أرسطو كنحو للغة اليونانية وإلى النحو العربي كمنطق للغة العربية، وهذا ما يعكس بوضوح موقف أبي سعيد السيرافي النحوي في المناظرة الشهيرة التي جرت بينه وبين متى بن يونس المنطقي في بغداد"[81] الأول هو شارح كتاب سيبويه والثاني منطقي وفيلسوف ترجم بعض كتب أرسطو إلى العربية. وهناك مناظرة أخرى قامت بين المرزباني

---

[81] محمد عابد الجابري التراث والحداثة ص 149

النحوي وابن عدي الفيلسوف. وهاتان المناظرتان تؤكدان أن العلماء العرب كانوا يرون "أن علم العربية بمثابة علم المنطق الأرسطي بالنسبة لليونان"[82].

والناظر في أصول اللغة يرى أن اللغويين ربطوا منذ البداية بين أصول عنمهم وأصول الفقه بل حملوها عليها. من هذا المنطلق جارى واضعو النظرية اللغوية العربية الفقهاء في وضعهم أصولا للغة تشبه أصول الفقه، وقد صرح ابن جني بهذه المجاراة في مقدمة كتابه الخصائص في معرض حديثه عن سبب تأليف الكتاب[83].كما جاء في طبقات النحويين واللغويين أن أبا بكر بن شقير قال حدثني أبو جعفر الطبري قال سمعت الجرمي يقول أنا مذ ثلاث ن أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[84].ومما يدل أيضا على مبلغ أثر الفقه في النظرية اللغوية العربية ما حاوله ابن مضاء القرطبي[85] وهو يضع نظرية نحوية مؤسسة على المذهب الظاهري في الفقه، إذ دعا كما هو معلوم إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، كما دعا إلى إلغاء القياس والتقدير بصورة توازي صنيع ابن حزم في مذهبه الفقهي الظاهري.

وقبل سيبويه وابن مضاء كان الخليل ينحو منحى أبي حنيفة بل أشار في كتابه العين إلى ذلك صراحة[86].كما صرح ابن جني نفسه أن ما جمعه هو وأسلافه من علل النحو يشابه ما جمعه علماء الحنفية من كتب محمد بن الحسن " وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة وهذا معروف من هذا

---

82 التوحيدي أبو حيان الإمتاع والمؤانسة ضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان (د،ت). ج1ص107.

83 ابن جني الخصائص ج1 ص2.

84 الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص77.

85 ابن مضاء الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط2، 1966.

86 الخليل كتاب العين ج1 ص285.

الحديث عند الجماعة غير منكور"[87].ومثل ابن جني في هذا الصدد مثل ابن فارس والزمخشري والأنباري وغيرهم.

وفي عصر أبي البركات الأنباري زادت الأواصر تواشجا بين الفقه وعلم اللغة: فأصبحت كتب اللغة تتخذ عناوينها من كتب الفقه: فأبو البركات نفسه يكتب كتابه "لمع الأدلة" متخذا عنوانه من كتاب فقهي لعبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين، وكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف أخذ عنوانه من كتاب لأبي سعيد النيسابوري[88] ويصرح أنه رتبه على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة. كما يربط علم اللغة بالفقه ربطا جذريا لأن أصولهما عنده واحدة و"بينهما من المناسبة ما لا يخفى لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[89].

ولقد استمر التأليف في أصول اللغة العربية على نهج الأصوليين والمتكلمين في القرنين السابع والثامن الهجريين، ومن بين مؤلفات هذه الفترة كتاب " الكواكب الدرية في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية"لجمال الدين الإسنوي الشافعي ت772هـ والذي لم يكتف في هذا الكتاب بوضع أصول اللغة على طريقة أصول الفقه: بل عمل على تخريج فروع أحدهما على أصول الآخر، مما جعل الكتاب ليس مرجعا للنحاة أو الفقهاء كل على حدة بل للنحاة والفقهاء على السواء لأن الإسنوي يورد في هذا الكتاب القاعدة النحوية ثم يرتب عليها الفروع الفقهية المرتبطة بها فيمزج بين العلمين مزجا يصل أحيانا إلى درجة التداخلوالتوحيد والحلول. أما في القرنين التاسع والعاشر الهجريين فنجد جلال الدين السيوطي الذي ألف كتاب الاقتراح في أصول النحو جمع فيه الأدلة النحوية الإجمالية وطرق الاستدلال بها كما ألف كتابا آخر سماه الأشباه والنظائر ذكر أنه جعله شبيها بكتاب جمع

---

87 ابن جني الخصائص ج1 ص163.

88 حاجي خليفة كشف الظنون182

89 ابن الانباري نزهة الألباء ص89.

الجوامع في أصول الفقه لابن السبكي ت771هـ وبكتاب القواعد في الفروع الفقهية لبدر الدين الزركشي ت794[90].

وأصول اللغة عند ابن الأنباري ثلاثة وهي النقل والقياس واستصحاب الحال وهي عند ابن جني ثلاثة أيضا السماع والإجماع والقياس، فتصبح بذلك أربعة هي السماع أو النقل، القياس ،الإجماع،استصحاب الحال وألحق ابن السراج أصلا آخر هو العلة إلا أنه لا يمكن عدها أصلا لكونها ركنا من أركان القياس.والإجماع والقياس عند اللغويين لا بد له من مستند من السماع كما هو الأمر في الفقه[91].وعلى العموم فإن الأصول اللغوية هي السماع والإجماع والقياس أما ما يلحق بها من وجود الاستدلال كالاستصحاب والاستدلال بالعكس وبيان العلة وعدم الدليل والاستدلال بالأصول وعدم النظير والاستحسان والاستقراء والدليل المسمى بالباقي فقد اختُلف في حجيتها[92].

ويمكن أن نقف على هذه الأمور من خلال النصوص اللغوية نفسها، فلقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابا سماه الحمل على أحسن الأقبحين قال فيه" اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد.من ارتكاب أحدهما، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا". إن هذا الكلام يطابق القاعدة الفقهية التي تقول يُرتكب أخف الضررين ومن ثم يقول في البنية اللغوية (فيهما قائما رجل)" لما كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون، وبين أن تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت"[93].

---

[90] السيوطي الأشباه والنظائر ج1ص5.

[91] السيوطي الاقتراح ص40.

[92] السيوطي الاقتراح ص74.

[93] ابن جني الخصائص ج1 ص212 - 213.

ونجد في لمع الأدلة لابن الأنباري قاعدة لغوية تطابق القاعدة الفقهية مفادها أنه " إذا تعارض المانع والمقتضي، قدم المانع، من ذلك اسم الفاعل إذا وجد شرط إعماله وهو الاعتماد، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع إعماله"[94]،فهذه القاعدة تشبه الأصل الفقهي الذي يقول درء المفاسد مقدم على جلب المنافع.

كما يقول السيوطي في الاقتراح " إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه(...)وهذا يشبه أصول الفقه، وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه"[95].

ولم يكن الأمر أمر أصول فحسب بل انتقل أمر التأثير والتأثر إلى الفروع أيضا. وسنقتصر هنا على أربعة نماذج وقفنا عليها في كتب الطبقات النحوية:

1-سئل الفراء ت 207هـ عن رجل سها في سجدتي السهو فأجاب لا شيء عليه، فسئل من أين لك ذلك؟ فقال: قسته على مذاهبنا في العربية وذلك أن المصغر لا يصغر، فكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو.

2-نقل الأشموني عن ابن مالك أن كذا التي هي كناية على العدد" يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله:عندي كذا درهم مائة، وبقوله:كذا دراهم ثلاثة، وبقوله كذا كذا

---

[94] ابن الأنباري لمع الأدلة تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1971م، ص81.

[95] السيوطي الاقتراح ص102.

درهما أحد عشر، وبقوله كذا درهما عشرون: وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح"[96].

3-"سأل الرشيد الفقيه أبا يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق طالق طالق، فأجاب واحدة، فسأله فإن قال لها أنت طالق أو طالق أو طالق، فقال واحدة: فعاود السؤال، فإن قال لها أنت طالق ثم طالق ثم طالق، أو أنت طالق وطالق وطالق فأجاب واحدة، فاعترض الكسائي وكان يحضر المجلس عند الرشيد وقال يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنتين وأصاب في اثنتين، أما قوله أنت طالق طالق طالق فواحدة، لأن الثنتين الباقيتين تأكيد، كما تقول أنت قائم قائم قائم. وأما قوله أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك، فوقعت الأولى التي تتيقن، وأما قوله أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأن ثم عطف نسق، وكذلك قوله أنت طالق وطالق وطالق"[97].

4-إذا قال الرجل لزوجته إذا دخلت الدار فأنت طالق: طلقت إذا دخلت الدار، وإن تكرر دخولها لم يتكرر الطلاق، فلا تقع إلا واحدة، وإن قال لها كلما دخلت الدار فأنت طالق يتكرر الطلاق بتكرر دخول الدار، فلو دخلت الدار ثلاث مرات وقعت ثلاث تطليقات، وهذا الذي قال به الفقهاء، إنما بني على ما قرره النحاة من أن (كلما) تقتضي التكرار وأن إن لا تقتضي التكرار[98].

لقد حاول اللغويون صياغة نظرية عامة للتشريع اللغوي على غرار التشريع الفقهي، من خلال جعل النص القرآني والحديث النبوي وكلام العرب الفصحاء شرعا لغويا يقضي بوجوب استعادة المتكلمين العرب للأصول اللغوية المثالية المتجسدة في القرآن والحديث

---

[96] الاشموني شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (د،ت) ج4 ص86 - 87.

[97] الأنباري نزهة الألباء ص73 - 74.

[98] عرفة النحو والنحاة القاهرة 1937م ص57.

وكلام العرب، كما يقضي بمنع ابتكار طرق جديدة للتعبير، لأن الكمال في نظر اللغويين قد تحقق في هذه الأصول اللغوية بشكل نهائي. إن التفكير اللغوي العربي تفكير فقهي أساسا وقد اعترف اللغويون بذلك صراحة عند قولهم " وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة"[99].

2.3 علم اللغة وعلم مصطلح الحديث

لقد احتذى واضعو النظرية اللغوية العربية حذوك النعل بالنعل، طريق المحدثين من حيث العناية والاهتمام بالسند ورجاله والتجريح والتعديل الذي قد يصيبهم على غرار ما يصيب رجال الحديث ورواته علاوة على طرق تحمل اللغة وأدائها؛ ومن ثم كانت لهم النصوص اللغوية التي يعتمدون عليها، كما كان للمحدثين نصوصهم من الأحاديث، ووضعوا لرواة اللغة طبقات كما كان لرواة الحديث طبقات.

فالأزهري في كتابه "تهذيب اللغة" قسم نقلة اللغة إلى طبقات، فجعل الذين تقدموا عنيه طبقات ثلاثا، في كل طبقة يذكر عددا من اللغويين، وما اشتهر به كل منهم من المعرفة والتقوى والزهد والصدق، وما كتبوا في اللغة وفي غيرها من علوم اللسان، وذلك بتقديم وصف موجز عن كتبهم اللغوية. و يجعل في الطبقة الرابعة اللغويين الذين أدركهم وأخذ عنهم. وبعد أن يستعرض القول في الأثبات المتقنين المعتمدين في أخذ اللغة يذكر عقبهم اللغويين الذين ألفوا كتبا حشوها "بالصحيح والسقيم وبالمزال المفسد والمصحف المغير الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند النُّقاب المبرز والعالم الفطن"[100]، وبالنسبة لهؤلاء

---

[99] السيوطي الاقتراح ص38.

[100] الأزهري تهذيب اللغة تحقيق عبد العظيم محمود ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، 1966م، ص28.

أيضا بدأ بذكر من سبقه من هؤلاء اللغويين غير الأثبات ولا المتقنين. بعد ذلك ينتقل إلى اللغويين المعاصرين له، مقدما نماذج مما وقعوا فيه من التصحيف، وما سقطوا فيه من أخطاء وغلطات في تفسير وتقدير الأصل الاشتقاقي للفظ، وغير ذلك من أوجه التغيير.

ويتضح أن علماء اللغة الأوائل اهتموا بالمسموع أو المنقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالأحاديث النبوية الشريفة، فبحثوا أنواعه وبينوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة والجودة والرداءة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم؛ وجاوزوا ذلك إلى النص وقائله، وفصاحته أو فصاحة لغة قبيلته التي ينحدر منها أو التي تكلم بلغتها، وذلك على الحد الذي نراه في كتب اللغة والنحو ككتاب سيبويه وخصائص ابن جني، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ولمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح والمزهر للسيوطي، وغيرها من كتب اللغة.

لقد قسم علماء اللغة العربية اللغة المنقولة كما قسمت الأحاديث النبوية الشريفة إلى قسمين تواتر وآحاد. فأما التواتر فهو لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم. أما الآحاد فهو الذي تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به[101].

واختلف علماء اللغة العربية في شرط التواتر وذهبوا فيه مذاهب شتى وينقل لنا ابن الأنباري هذا الخلاف في كتابه لمع الأدلة حيث يقول" واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق والكذب. وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون على أن شرطه أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر، وذهب آخرون

---

[101] السيوطي المزهر ج1 ص114.

إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة " وقد رجح ابن الأنباري الرأي الأول من هذه الآراء وهو عدم تحديد عدد معين"[102].

أما رجال السند وهم الرواة لهذه اللغة المنقولة، فقد اهتم العلماء بالبحث في من تقبل روايته منهم ومن ترد، فاشترطوا في راوي اللغة ما اشترطوا في راوي الحديث، وهو أن يكون عدلا صادقا موثوقا بما يرويه وينقله. يقول ابن فارس"تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون(...)يقول الخليل: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث، قلنا فليتحر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة"[103].

واشترط ابن الأنباري في ناقل اللغة أن يكون "عدلا رجلا كان أو امرأة،حرا كان أو عبدا كما يشترط في ناقل الحديث(...)فإذا كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره من الناقلين"[104].

4. مكونات علم العربية

إن أبا حيان الأندلسي هو أول من أدخل علوم اللسان العربي على وجه العموم في علم العربية، وقد تابعه ابن خلدون في استخدام هذا المصطلح.وتضم علوم اللسان العربي عنده علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو. ويتناول علم اللغة مدلول مفردات الكلم، ويتناول علم التصريف أحكام مفردات الكلم قبل التركيب، أما علم النحو فيتناول أحكام مفردات الكلم حالة التركيب وبذلك كان مصطلح علوم اللسان العربي عند أبي حيان شاملا

---

102 ابن الأنباري لمع الأدلة ص84 – 85.

103 ابن فارس أحمد الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها تحقيق السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة1977م. ص48.

104 ابن الأنباري لمع الأدلة 85 – 86.

لعلوم اللغة عند العرب دون غيرها من العلوم. وعلوم اللسان عند ابن خلدون لا تقتصر على النحو واللغة بل تضم أيضا علم البيان وعلم الأدب[105].

أما ابن الأنباري فيتألف علم العربية عنده من علوم اللغة كالنحو واللغة والتصريف وعلم الجدل في النحو وعلم أصول النحو بالإضافة إلى العروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم، أي أن علوم الأدب تشمل عند ابن الأنباري مجموع العلوم اللغوية والأدبية وما يتعلق بها من معارف. والأديب عند ابن الأنباري وعند ياقوت الحموي أيضا هو المشتغل بهذه العلوم اللغوية وما يرتبط بها من معارف، وبهذا المعنى ألف ابن الأنباري كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء وألف ياقوت الحموي إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب[106].

وفيما يخص تصنيف السكاكي لعلوم العربية نلاحظ أنه يقوم على أساس مثارات الخطأ اللغوي الذي يقسمه إلى ثلاثة مستويات: المفرد والتأليف والاستدلال.ويدخل المفردَ عنصران هما الحروف والهيآت، في الحروف يدخل ما يسمى بعلم الأصوات وعلم وظائف الأصوات ثم الهيآت أو الصيغ المتعلقة بعلم الصرف. والمستوى الثاني هو التأليف أي كيفية التركيب أو هيئة التركيب وفيه تأتلف المفردات لتكون البنية أو التركيب،وتخضع بدورها لثلاثة مستويات هي القابل أي الأسماء المعربة التي تقبل الحركات الإعرابية والعامل أي ما يوجب الإعراب والأثر وهو العلامة الإعرابية. والمستوى الثالث هو الاستدلال ويفرعه إلى مستويين الأول هو علم المعاني والمستوى الثاني هو علم البيان والبديع. وتضاف إلى علم اللغة العربية كما حدده السكاكي علوم أخرى تتكامل معه وتأتلف في نسق واحد.

وإذا انتقلنا إلى المصنفات الموسوعية كمفتاح السعادة لطاش كبرى زاده وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي نجدها لا تختلف كثيرا عما سُطّر لعلم العربية فيما قبل من أطر

---

105 ابن خلدون المقدمة ص 1263.

106 ابن الأنباري نزهة الألباء ص53.

وحدود. إن تصنيف طاش كبرى زاده للعلوم اللغوية وما يتعلق بها من دراسات يقوم على أساس التمييز بين ما يتناول المفردات من جانب، وما يتناول المركبات من الجانب الآخر. إن دراسة المفردات عنده تتناول مجالات خمسة: أولها علم مخارج الحروف ويعتبر هذا المصطلح أول تسمية محددة شاملة لما يطلق عليه في العصر الحديث علم الأصواتPHONETIQUE ورغم أن سيبويه والخليل ومن جاء بعدهما عرفوا ظواهر علم الأصوات وتناولوها بالدرس والتحليل بشكل ألفت الانتباه لكنهم لم يضعوا لها تسمية دقيقة وخاصة كصنيع طاش كبرى زاده بل إنه جعل هذا العلم أول مجالات البحث اللغوي. ويتناول علم مخارج الحروف عنده: معرفة تصحيح مخارج الحروف كمية وكيفية وصفاتها العارضة لها بحسب ما تقتضيه ضباع العرب(...)ويستمد من العلم الطبيعي وعلم التشريح".ثانيها علم اللغة ويبحث جواهر المفردات وهيآتها من حيث الوضع، للدلالة على المعاني الجزئية. ثالثها علم الوضع ويبحث في تفسير الوضع وتقسيمه إلى الشخصي والنوعي والعام والخاص والمقصود بذلك دراسة الدلالات التي وضعت لها الألفاظ.رابعها علم الاشتقاق وموضوعه "كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض".خامسها علم الصرف[107].وعلى هذا الأساس تتناول دراسة المفردات عند طاش كبرى زاده ما يقابل علم الأصوات وعلم الصرف وعلم الدلالة في الدرس اللغوي الحديث. أما بنية الجملة فقد جعلها الموضوع الأول للبحث في دراسة المركبات التي تقوم على علم النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي. من هنا يمكن أن نلاحظ أن طاش كبرى زاده جعل من الدراسات الأدبية واللغوية في نفس الآن مكونات لعلم اللغة العربية[108].ويتفق التهانوي مع طاش كبرى زاده في تصنيفه لعلم العربية غير أنه لم يخصص لعلم الأصوات قسما مستقلا ومن ثم حصر علوم العربية في علم اللغة ثم علم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم القافية[109].

---

107 طاش كبرى زاده مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم تحليل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور القاهرة 1969 ص99.

108 طاش كبرى زاده مفتاح السعادة ص100 – 144.

109 التهانوي محمد كشاف اصطلاحات الفنون تحقيق لطفي عبد البديع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتابة، القاهرة 1982م، ص18 – 19.

5- خلاصة

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن النظرية اللغوية العربية انبثقت أساسا من التفكير العربي، وليس من مؤثرات أجنبية يونانية أو سريانية أو هندية وذلك لسببين الأول هو أن الأدلة التي قدمها القائلون بتأثير الفكر الأجنبي على اللغويين العرب أثناء تأصيلهم للأصول وتفريعهم لها، أدلة لا تصمد عند البحث والدرس وتقليب الرأي على جميع وجوهه وزواياه. والثاني أن هناك أدلة وبراهينا تؤكد أرومة النظرية اللغوية العربية، لكونها اعتمدت على الخطاب القرآني أيما اعتماد، وسارت على نهج الشريعة حذوك النعل بالنعل ومن ثم قدست اللغة فجعلتها وحيا وإلهاما واعتبرت أن الرسول هو المحيط بها لتبرر فيما بعد تعاملها مع العربية ذلك التعامل الذي نهجه الأصوليون والمحدثون مع الشريعة.

الفصل الثاني

مقومات الخطاب وأركانه

لقد توزعت ظاهرة التواصل إلى مكوناتها الأساسية، في إطار ما أطلق عليه نظرية الاتصال في نموذج بولر، وهي نظرية اهتمت بكل أشكال الخطاب كيفما كانت شفرته وكيفما كانت القناة المتوسل بها من أجل آدائه على الوجه المطلوب. ويقوم المخطط الأساس لهذه النظرية على العناصر الآتية: الباث والمتلقي والبلاغ. ويرجع الفضل لجاكبسون في نقل هذا المفهوم من نظرية الاتصال عموما إلى نظرية التواصل اللغوي على وجه الخصوص، فأصبح الثالوث عنده يتألف من المخاطِب والمخاطَب والخطاب الذي يرسله الأول في اتجاه الثاني ويكون ذا مرجع معلوم عندهما معا، وبالتالي ينقسم الخطاب أو الكلام بشكل آلي إلى قسمين هما: الكلام في حد ذاته، والكلام من حيث موضوعه، فيصبح التقسيم الثلاثي السابق رباعيا كما يظهر.

و نجد عند اللغويين العرب مصطلح "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع (...) إنه الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي"[1]. إن أول ما يلاحظ هنا أن مفهوم البيان يتأرجح عند اللغويين العرب بين الاتساع والضيق، حسب السياق. فقد يتسع أحيانا للدلالة على وسائل التواصل الممكنة بين بني البشر، ومختلف الكيفيات التي يبلغون بها المعنى بقطع النظر عن نوع القناة المستخدمة، وقد يضيق أحيانا

---

[1] الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص76.

أخرى ليقتصر على اللغة وحدها باعتبارها أكمل أداة عند الإنسان وأتمها ، يستطيع أن يستخدمها لإبراز حاجاته وأغراضه، ويعتمدها للتعبير عن مشاعره وخوالج نفسه.

و ترجع قنوات البيان التي يمكن أن يتواصل بها بنو البشر في اللغويات العربية إلى خمسة وهي: اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال التي تسمى نِصبة[2].ويعتبر الجاحظ أن النصبة وهي النوع الخامس دون منزلة الأربعة الأولى؛ وذلك لسببين اثنين، الأول أن لا وجود بين المستدل ودلالته، فتبقى معرفته رهينة الإدراك المباشر والاعتبار الخاص، وما توحي به الحال لذهن المتبصر[3]، في حين يتشكل الاستدلال في الأربعة الأولى من خلال علامة تختزن الدلالة وتحيط بالمعنى وتكون مرجعا له. أما الثاني فيتجلى في كون البيان يجب أن يتم بين الأجناس المتشابهة يفهمون بها بعضهم البعض، ويرفعون بها عنهم مؤونة الجهد في استكناه المعاني الخفية التي تبقى ما لم تحط بها العلامة، مستعصية لا تتيسر إلا بعد جهد جهيد ومشقة كبرى، ومرد ذلك أن"أكثر الناس عن الناس أفهم منهم عن الأشباح الماثلة والأجسام الجامدة والأجرام الساكنة التي لا يتعرف ما فيها من دقائق الحكمة وكنوز الآداب وينابيع العلم إلا بالعقل الثاقب اللطيف، وبالنظر التام النافذ، وبالأداة الكاملة، وبالأسباب الوافرة والصبر على مكروه الفكر والاحتراس من وجوه الخدع والتحفظ من دواعي الهوى، ولأن الشكل أفهم عن شكله وأسكن إليه وأصب به"[4].

ويترتب عن ما تقدم اختلاف وضعية المخاطَب تبعا لكل نوع من هذه الأنواع الأربعة وصلته بالحواس الإنسانية، فاللفظ يتعلق بالمخاطَب المستمع، والإشارة تتعلق بالمخاطَب الناظر، والعقد يشترك في إدراكه النظر واللمس.ومن جهة أخرى تختلف هذه الأنواع المتوسل بها في التواصل تبعا لما تملؤه في الحيز المكاني والزماني، وأقصاه مدى الطرف ومنتهى الصوت بالنسبة إلى اللفظ والصوت والإشارة؛ وأما ما نزح من الحاجات وغاب،

---

[2] الجاحظ الحيوان تحقيق عبد السلام محمد هارون،مطبعة الحلبي القاهرة ط3، 1969م، ج1 ص76

[3] الجاحظ الحيوان ج1 ص33.

[4] الجاحظ الحيوان ج1 ص45.

فالحاجة فيه إلى الكتاب تغدو ماسة إذ لا سبيل إلى التواصل والتفاهم سواه[5].وهناك أمر ثالث وهو أن هذه القنوات قد تتضافر فيما بينها أثناء التعبير والتواصل اللغوي، فإذا كان"القلم مكتف بنفسه، لا يحتاج إلى ما عند غيره"[6] فالبيان باللسان لا بد له من أمور إذ إن "حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان"[7].

إن البيان باللغة في أتم صوره وأرقى نماذجه قد يحتاج إلى وسائل أخرى تعضده وتساعده على الإحاطة بالمعنى من جهة، وتحقيق مقاصد المتكلم من جهة ثانية، لذلك فإن"الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخط (...) ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ولجهلوا هذا الباب البتة، ولولا أن تفسير هذه الكلمة يدخل في باب صناعة الكلام لفسرتها لكم"[8].

والمقصود بالإشارة عندهم ما يظهر على ملامح المخاطِب وقسمات وجهه أو ما يقوم به من حركات تكون ظاهرة لناظر المخاطَب"وأقرب المفهوم منها رفع الحواجب وكسر الأجفان ولي الشفاه وتحريك الأعناق وقبض جلدة الوجه، وأبعدها أن تلوي بثوب على مقطع جبل تجاه عين الناظر، ثم ينقطع عملها ويدرس أثرها ويموت ذكرها"[9].

1. الخطاب واللغة

لقد تحتم على الإنسان الذي جبل على أن يشارك غيره من بني البشر، واضطر تبعا لذلك إلى أن يجتمع معه لارتباط وجوده باسترفاد المعونة من سواه، أن يخلق ويبدع آلة

---

5 الجاحظ الحيوان ج1 ص48.

6 الجاحظ الحيوان ج1 ص50.

7 الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص79.

8 الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص78.

9 الجاحظ الحيوان ج1 ص48.

يحصل بها إخبار الشريك واستخباره عن أغراضه ومقاصده، فلم يجد سوى اللغة التي احتلت من بين هذه القنوات كلها المكانة المثلى، لكونها من أشد الأنماط التعبيرية التي اهتدى إليها الإنسان اكتمالا في البناء، وغنى في الدلالة، وأكثر ملاءمة لاحتياجاته التعبيرية. إن اللغة تمد الإنسان بما تعجز عنه الوسائل الأخرى نظرا لقيامها على الصوت"فلما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المجاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك (...) فحالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر"والصوت هو"أخلق ما يصلح لذلك لأنه ينشعب إلى حروف تتركب منها تراكيب كثيرة من غير مؤونة تلحق البدن". فالصوت أخلق ما يصلح لتبليغ الأغراض واستبلاغها لأنه يتماشى مع عدة أمور، منها كونه فعلا مقدورا عليه، لأن الخالق أمد الإنسان "بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر" ولأنه يمكن أن يعمل بها من التراكيب ما يطابق الأغراض الإنسانية غير المتناهية، ولأن الصوت بعد كل ذلك يستجيب لمبدأ الخفة الذي يقتضيه ما جبل عليه الإنسان من التحرك نحو الأسهل، فكان مما لا يزدحم فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة امحائه إذ"كان مستغنيا عن الدلالة بعد زوال الحاجة عنه"[10].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن جهاز النطق الذي تخرج منه هذه الأصوات خلقه الله سبحانه ليقوم بوظائف أساسية أخرى لا علاقة لها بعملية التصويت، فالرئتان مثلا خلقتا لتكرير الهواء وإرساله للقلب، واللسان خلق لحاسة التذوق، والأسنان خلقت للمضغ والقضم حتى يسهل الهضم. أما فعل الكلام فعملية إضافية تضطلع بها هذه الأعضاء نفسها إذ " هيئت للقيام بعملية الكلام بمقدار ما شكلت للقيام بعملية التنفس وتناول الغذاء.واللسان الإنساني من المرونة بمقدار يزيد بكثير عما تتطلبه عملية ابتلاع الطعام وسبب هذا أن هذه المرونة الزائدة لازمة لإنتاج مختلف الأصوات اللغوية (...) والمخ الإنساني يحتوي على مركز خاص وظيفته إدراك الكلام وإنتاجه"[11].

---

10 ابن سينا العبارة تحقيق محمود الخضيري، دار الكتاب العربي، القاهرة،1394هـ ص2

11 عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله طبعة جامعة الكويت 1984م، ص27 – 28.

لقد اختار الإنسان اللغة حسب الرازي "لضرورة الإفادة والاستفادة لأن الإنسان خلق بحيث لا يستقل بتحصيل جميع مهماته، فاحتاج أن يعرف غيره ما في ضميره ليمكنه التوسل به إلى الاستعانة بالغير، ولا بد لذلك التعريف من طريق، والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ"[12].

والسبب الذي جعل الإنسان يختار اللغة في التخاطب دون غيرها من وسائل الاتصال المتاحة أمامه، راجع في نظر الرازي إلى ثلاثة عوامل أساس: الاقتصاد في الجهد والخفة والتمفصل. فمن حيث الخفة فلأن" النَّفس عند الإخراج سبب لحدوث الصوت، والأصوات عند تقطيعاتها أسباب لحدوث الحروف المختلفة (...) فتحصل المعاني من غير كلفة معونة بخلاف الكتابة والإشارة وغيرها"[13].

ومن حيث الخفة فلأن "الأصوات كما توجد تفنى عقيبه في الحال، فعند الاحتياج إليها تحصل وعند زوال الحاجة تفنى وتنقضي أي أنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها"[14].

أما فيما يخص التمفصل "فلأن الأصوات بحسب التقطيعات الكثيرة من مخارج الحروف تتولد منها الحروف الكثيرة، وتلك الحروف الكثيرة بحسب تركيباتها الكثيرة يتولد منها كلمات تكاد أن تصير غير متناهية، فإذا جعلنا لكل واحد من المعاني واحدا من تلك الكلمات توزعت الألفاظ على المعاني من غير التباس واشتباه ومثل هذا لا يوجد في الإشارة والتصفيق..."[15].

---

12 الرازي فخر الدين مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت،ط3،1985م،ج1 ص24.

13 نفسه ج1 ص25.

14 نفسه ج1 ص25.

15 نفسه ج1 ص25.

ولا يقتصر الحديث عند اللغويين القدماء على اللغة العربية أثناء دراستهم للتواصل باللغة أو البيان باللسان، كما يسميه الجاحظ، بل يعالجون الظاهرة عموما ويبحثون فيها بغض النظر عن نوع اللغة وجنس المتكلمين بها. إن الأحكام المعيارية التي كانت سائدة عند المتعصبين والتي كانت تحكم برطانة اللسان الرومي وبيان اللسان العربي أحكام لا تقوم على أساس علمي عندهم "فإن قال قائل ليس هذا بمنطق قيل له، أما القرآن فقد نطق بأنه منطق، والأشعار قد جعلته منطقا، وكذلك كلام العرب، فإن كنت إنما أخرجته من حد البيان وزعمت أنه ليس بمنطق لأنك لم تفهم عنه، فأنت أيضا لا تفهم كلام عامة الأمم، وأنت إن سميت كلامهم رطانة وطمطمة فإنك لا تمتنع من أن تزعم أن ذلك كلامهم ومنطقهم وعامة الأمم أيضا لا يفهمون كلامك ومنطقك، فجائز لهم أن يخرجوا كلامك من البيان والمنطق. وهل صار ذلك الكلام منهم بيانا ومنطقا إلا لتفاهمهم حاجة بعضهم إلى بعض، ولأن ذلك كان صوتا مؤلفا خرج من لسان وفم، فهلا كانت أصوات أجناس الطير والوحش والبهائم بيانا ومنطقا إذ قد علمت أنها مقطعة مصورة، ومؤلفة منظمة، وبها تفاهموا الحاجات، وخرجت من فم ولسان، فإن كنت لا تفهم من ذلك إلا البعض، فكذلك تلك الأجناس لا تفهم من كلامك إلا البعض، وتلك الأقدار من الأصوات المؤلفة هي نهاية حاجاتها والبيان عنها، وكذلك أصواتك المؤلفة هي نهاية حاجاتك وبيانك عنها"[16].

وإذا كان الإنسان لا يمكن أن يعيش إلا في ظل الجماعة، فإن اللسان بناء على ذلك ما جاء إلا ليحصل به الفهم والإفهام أو البيان والتبيين من جهة، وأن يكون هذا اللسان قد تحقق على أحسن صورة وأحكمها وبأقل جهد ممكن، باعتبار أن الإنسان مجبول على أصلين هما الاقتصاد في الجهد والميل نحو الخفة والسهولة في الحركة والفعل، غير أنه لا يصح لنا أن نصف هذا الفعل الإنساني بالإحكام والاكتمال ما لم تكن له غاية ووظيفة من أجلها حصل هذا الفعل وتحقق هذا الصنيع، يقول الفارابي في هذا الصدد" وأما الغايات والأغراض التي لها توجد الأعراض التي قوامها في الأجسام الصناعية، فمثل صقال الثوب ليتجمل به، وبريق

---

16 الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص11.

السيف ليرعب به العدو"[17].إذن فما هو مفهوم اللغة وغايتها ووظيفتها التي من أجلها وضعت حسب تصور اللغويين العرب القدماء؟.

1.1 مفهوم اللغة

لقد اهتم بعض اللغويين العرب القدماء بتعريف اللغة وتوضيح ماهيتها، فقاموا بوضع تعريفات تبدو على قدمها مطابقة للتعاريف اللغوية المعاصرة. فابن جني يقدم في خصائصه بابا عن القول في اللغة وماهي، ويعرض تعريفا للغة مفاده أنها"أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[18]، وابن خلدون يرى "أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام "[19].فاللغة في نظرهم إذن عبارة عن أصوات جعلها الإنسان وسيلة للتعبير عن ما يعن له من الأغراض والمقاصد، كما أنها تتنوع بتنوع وتعدد الأقوام الناطقين بها.ولا يختلف الأمر أيضا مع الذين عرفوها بكونها "كل لفظ وضع لمعنى" كما فعل ابن الحاجب أو بوصفها "عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني" على حد ما نجد عند الإسنوي[20]لأن المعنى يحتوي التعبير عن المقاصد والأغراض وبدونهما لا يتم ولا تحصل الإفادة المرجوة من الكلام.

ونجد القدماء أيضا يوازون بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة" فاللسان يصنع في جوبة الفم وهوائه الذي في جوف الفم وفي مخارجه وفي لهاته وباطن أسنانه، مثل ما يصنع القلم في المداد والليقة والهواء والقرطاس، وكلها صور وعلامات، وخلق مواثل ودلالات، فيعرف منها ما كان في تلك الصور، لكثرة ترادها على الأسماع، ويعرف منها ما كان مصورا من

---

17 الفارابي إحصاء العلوم تحقيق عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3 1968ص112

18 ابن جني الخصائص ج1 ص 33.

19 ابن خلدون المقدمة ص 546.

20 السيوطي المزهر ج1 ص 8.

تلك الألوان لطول تكرارها على الأبصار، كما استدلوا بالضحك على السرور وبالبكاء على الألم"[21].

ويتلخص كل ما تقدم في قول الكياالهراسي أن الإنسان وضع "الكلام دلالة، فوجد اللسان أسرع الأعضاء حركة وقبولا للترداد (...) وهذا الكلام إنما هو حرف وصوت، فإن تركه سدى غفلا امتد وطال، وإن قطعه تقطع، فتقطعوه وجزءوه على حركات أعضاء اللسان، التي يخرج منه الصوت، وهو من أقصى الرئة إلى منتهى الفم،فوجدوه تسعة وعشرين حرفا لا تزيد على ذلك،ثم قسموها على الحلق والصدر والشفة واللثة، ثم رأوا أن الكفاية لا تقع بهذه الحروف التي هي تسعة وعشرون حرفا، ولا يحصل له المقصود بإفرادها فركبوا منها الكلام ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا، هذا هو الأصل في التركيب، وما زاد على ذلك يستثقل فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على خمسة أحرف إلا بطريق الإلحاق والزيادة لحاجة، وكان الأصل أن يكون بإزاء كل معنى عبارة تدل عليه، غير أنه لا يمكن ذلك لأن هذه الكلمات متناهية مواردها ومصادرها متناهية، فدعت الحاجة إلى وضع الأسماء المشتركة، فجعلوا عبارة واحدة لمسميات عدة(...) ثم وضعوا بإزاء هذا على نقيضه كلمات لمعنى واحد، والطباع مجبولة على معاداة المعادات: فخالفوا بين الألفاظ والمعنى واحد"[22].

نلاحظ من خلال هذا النص أنه بالإضافة إلى كون اللغة عبارة عن مواضعات واصطلاحات وضعت للدلالة على المعاني عن طريق الأصوات التي يرددها اللسان، تتميز أيضا باعتمادها على مفهوم قيم المخالفة الذي قام عليه كما هو معلوم المنهج البنيوي في اللسانيات المعاصرة علاوة على طرحه مفهوم محدودية اللغة وإمكان حصر عناصرها. وهذا يتفق من جهة أخرى مع الرأي الذي ذكره همبولت واعتمده تشومسكي فيما بعد ومفاده أن موارد اللغة ومصادرها متناهية محدودة لأن اللغة عندهما تستخدم بشكل محدود، ويكمن دور القواعد في وصف العمليات التي يصبح معها ذلك ممكنا؛ يقول تشومسكي في هذا الصدد:" من الآن فصاعدا تعتبر اللغة كناية عن مجموعة غير متناهية من الجمل، و طول كل

---

21 الجاحظ الحيوان ص70.

22 السيوطي المزهر ج1 ص36 – 37.

جملة محدود ومكوناتها وعناصرها متناهية، واللغات الطبيعية في شكلها المكتوب والمنطوق تتوافق مع هذا التعريف لأن كل لغة طبيعية تحتوي على عدد محدود من الفونيمات، وكل جملة يمكن أن نتصورها تتابعا لعدد معين من الفونيمات، أما الجمل فعددها غير محدود ولا يمكن أن نحصرها في مجموعة متناهية"[23].

وإذا كانت اللغة في نظر اللغويين العرب كما رأينا أصواتاً تعبر بها العشيرة اللغوية عن أغراضها ومقاصدها، فهذا يدل على أنها وضعت للتواصل والتخاطب "فمدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام"[24].من هذا المنطلق استطاع اللغويون العرب أن يقفوا على نظرية متكاملة ترى أن الخطاب أو الكلام يقتضي حضور المتكلم والمخاطب في نفس الحيز الزماني والمكاني، ويستوجب تزامن عمليتي التلفظ وإلا انفصم الرباط القائم بينهما، وتعطلت المقاصد والأغراض التي غايتها الإقناع والاقتناع، ولا يحصل ذلك إلا بالفهم والتبيين. أما الوسائل اللغوية الأخرى فلا يعتد بها إلا إذا كانت تساعد على تحقيق هذه البغية، وتسعى إلى بلوغ هذا الغرض، فالخطاب إذن هو المظهر العملي لوجود اللغة المجرد، ينجز بالضرورة في سياق خاص يجب أن تراعى فيه بالإضافة إلى الأبعاد اللغوية المحض جملة من العوامل الأخرى كالمُخاطِب/المخاطَب والمقام أي ظروف وسياق إنتاج المقال وكل ما يقوم بين هذه العناصر غير اللغوية، أو الخارجية كما يسميها البعض، من وشائج وروابط.

2.1 القدرة اللغوية التخاطبية

يمكن أن نستنتج من خلال استقراء ما كتبه القدماء في هذا الصدد أنهم يميزون أثناء حديثهم عن القدرة اللغوية بين قدرتين، قدرة بشرية وقدرة إلهية. الأولى تتفاوت حسب قدرات البشر واستعداداتهم، لذلك يتفاوت المتكلمون في امتلاكها والإبداع في استعمالها. إن أدنى المتكلمين يقف عند مستوى إنتاج الخطاب العادي المؤلف من ألفاظ متراكبة تؤدي معنى مباشرا أو ما يطلق عليه البلاغيون أصل المعنى، وأعلاها يقارب الخطاب المعجز دون أن

---

[23] Chomsky structures syntaxiques ; ed, Seuil, 1969 p15

[24] الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص76.

يماثله أو يوازيه، ويتجلى في معرفة خواص تراكيب الكلام سواء من حيث إفادة المعاني أو تأديتها بطرق مختلفة، ولعل هذا ما يميز الشعراء والبلغاء عن غيرهم .والثانية هي قدرة معجزة مفارقة لمعهود البشر ومقدورهم وتتجلى من خلال الخطاب القرآني المؤلف بصورة يستحيل وجود ما يشابهها أو يفوقها من حيث الإحكام والكمال في إنجاز المعاني المقصودة.

من هذا المنطلق يمكن القول إن المتكلم البشري في نظر اللغويات العربية يتمتع بقدرتين، قدرة لغوية إرسالية تمكنه من إنتاج الخطابات في مقامات معينة، وهذه الخطابات تتمايز بتمايز ملكات المتكلمين وسلائقهم، وقدرة لغوية استقبالية تتلقى الخطابات النصوص وتفهمها بل وتؤولها رغم أنها لا تستطيع أن تحاكيها أو تحذو حذوها، فالمتكلم العادي لا يستطيع أن يكون خطيبا أو شاعرا رغم أنه يفهم الخطبة والقصيدة ويعجب بهما حد الثمالة. والشيء نفسه يصدق على المتكلم الفصيح البليغ الذي وصل إلى درجات عليا من التفنن في التعبير والإجادة في البيان إلا أنه يبقى حجرة خرساء أمام الخطاب القرآني وكأنه قد أصيب بالعي أو الحبسة، لا يستطيع معارضته أو الإتيان بمثله في قوة بيانه وتمام بلاغته، رغم أنه يفهمه ويفسره ويقف على معانيه الدقيقة ودلالاته الخفية.

والقدرة اللغوية البشرية تتحقق بالنسبة للغويات العربية من خلال مستويين يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، فكل مستوى يقتضي المستوى الذي يليه ويتداخل معه. المستوى الأول يمثل الجانب الطبيعي أما الثاني فهو الجانب الوضعي المكتسب. يقول الشاطبي في هذا الصدد إن" اللغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران:أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات دالة على معان مطلقة وهي الدلالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة التابعة، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتى له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليس من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ويتأتى في لسان العجم حكاية لسان

العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار"[25].

إن الشاطبي هنا يميز بين الدلالة المطلقة ويسميها الدلالة الأصلية والدلالة المقيدة وهي عنده الدلالة التابعة. والدلالة الأصلية هي التي تشكل ما تشترك فيه جميع اللغات إذ إن كل المتكلمين على اختلاف لغاتهم ومجتمعاتهم يستضمرون مقولاتها التي تمثل صورا مطبوعة في أذهانهم. فكل المتكلمين يستضمرون في ملكتهم اللغوية الطبيعية صورة دلالية لمقولة القيام، عندما يحصل ذلك من زيد في العالم الخارجي، لكنهم يختلفون فيما عدا ذلك متى أرادوا أن يترجموا تلك المقولة الدلالية الطبيعية إلى ألفاظ، وهنا تتدخل القدرة اللغوية الوضعية التي ترتبط أساسا بتواضعات بني البشر واصطلاحاتهم أي اختياراتهم اللغوية، فالمواضعات هي التي تقدم الألفاظ التي تعبر عن تلك المقولات والعلاقات الدلالية المطبوعة في الذهن والمشتركة بين الناس وهنا تتميز لغة العرب عن الفارسية والرومية أو السريانية أو النبطية أو غيرها من اللغات.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقة القائمة بين الوجود العيني المتمثل في حركة القيام من زيد، والوجود الذهني المتمثل في ارتسام تلك الحركة في الذهن، تعكس الطابع الدلالي الكلي والشامل والذي لا يختلف باختلاف الأمم والعصور أو باختلاف الأمكنة والأزمان، في حين تمثل العلاقة القائمة بين الوجود الذهني والوجودين اللفظي والخطي علاقة خاصة تتمايز "وتختلف باختلاف الأمم والبلاد والأزمنة والعصور"[26].من هنا اعتبر ابن سينا من خلال بحثه في العلاقة الأولى "أن الإنسان قد أتاه الله قوة حسية ترتسم فيها الأمور الخارجية وتتأدى عنها إلى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا ثابتا وإن غابت عن الحس، فإما أن تكون هي المرتسمات في الحس ولكنها انقلبت إلى هيآتها المحسوسة إلى التجريد، أو تكون ارتسمت في

---

25 الشاطبي الموافقات في أصول الأحكام، دار الرشاد الحديثة، لبنان، بيروت (د،ت) ج1 ص44.

26 الغزالي المستصفى مطبعة بولاق، القاهرة ط1، 1322هـ ج1 ص21.وكذلك معيار العلم دار الأندلس بيروت،ط2، 1978م، ص48.

جنبة أخرى"[27].غير أن الإشكال الذي ما يزال يطرح نفسه بحدة علينا في هذا المجال هو كيف يكتسب المتكلم القدرة على التخاطب وإنتاج الخطاب وما هي الإواليات التي تقوم عليها قدرة الاكتساب والإدراك .

إن القدرة اللغوية عموما بالنسبة للغويين العرب تقوم على مجموعة من القواعد الصوتية والتركيبية والدلالية أي علم النحو الذي يجمع بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي الدلالي وهذا ما يشكل النسق اللغوي برمته أي عمل الواضع. ويكتسب الإنسان هذا النسق انطلاقا من قدرته اللغوية الطبيعية، المؤهلة لاكتساب النسق اللغوي، عن طريق السماع والقياس اللذين يمكنانها من الحكاية والاحتذاء ثم الخلق والإبداع فيما بعد، فالسمع أبو الملكات اللسانية كما يقول ابن خلدون[28]. يقول القاضي عبد الجبار في هذا الصدد"واعلم إنما وضعت عليه المواضعة من كلام وغيره ففاعله قد يأتي به على جهة الاحتذاء فلا يحتاج إلا إلى العلم بكيفية المواضعة". والعلم بكيفيات المواضعة يتألف من القوانين اللغوية النحوية التي ترجع إلى الواضع والمتكلم الناشئ سيستعمل هذه القواعد وينشئ بواسطتها الكلام عن طريق الحكاية والاحتذاء.

إن المتكلم يتصرف في النسق أي القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية المتواضع عليها في المجموعة اللغوية المعينة حسب أغراضه ومراميه، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا تملك هذا النسق تملكا تاما لدرجة يصبح معها قادرا على أن ينتقي من هذا النسق ما ينسجم مع السياق والمقام الذي يريد أن ينجز فيه عبارات خطابه اللغوي، وبقدر انسجام البنيات اللغوية مع السياقات المقامية يكون التفاضل والتمايز بين المتكلمين، وهنا يكون المتكلم قد اكتسب القدرة على التخاطب وجعل مقاله يلائم المقام الذي ينجز فيه خطابه.

من هذا المنطلق فإن اللغة عند القدماء هي قصد وغرض محكوم بالوضع اللغوي أي قصد نسقي، فهي ليست بنية فحسب، ولكنها بنية تقوم بوظيفة أساسية هي التواصل،

---

27 ابن سينا الشفا (العبارة) ص48.

28 ابن خلدون المقدمة ص546.

فالجانب الوضعي يقدم بنية النسق الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، والجانب الوظيفي يقدم الغرض التواصلي، وبحسب هذا الأخير يبني المتكلم العبارات ويؤلف بين الألفاظ والجمل داخل الخطابات لتؤدي نصوصا متسقة يتواصل بها، ويتم بواسطتها الإخبار والاستخبار.

وتجدر الإشارة هنا على أن المواضعة أي النسق اللغوي والقصد أي غرض المتكلم يختلفان كما أشرنا سابقا من أمة لأخرى ويتباينان بتباين الألسنة واللغات، وقد أدخلهما الشاطبي في إطار ما أطلق عليه الدلالة التابعة "وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار فإن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار في الحال والمساق ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك، وذلك أن تقول في ابتداء الإخبار(قام زيد) إن لم تكن عناية بالمخبر عنه بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت (زيد قام) وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة (إن زيدا قام) وفي إخبار من يتوقع قيامه والإخبار بقيامه (قد قام زيد) أو (زيد قد قام) وفي التنكيت على من ينكر(إنما قام زيد) ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره أعني المخبر عنه وبحسب الكناية عنه والتصريح به وبحسب ما يقصد في مساق الإخبار وما يعطيه مقتضى الحال"[29].

إن مقتضى الحال هو الذي يحدد بنية العبارة أو الخطاب، وهذه البنية لا بد وأن يسمح بها نسق المواضعات وإلا فسوف تكون لاحنة غير مقبولة. ومن هنا فإن التفاضل بين المتكلمين لا يحصل في معرفتهم بنسق المواضعات ولكن في العلم بطرق استعمال النسق في السياقات المقامية المختلفة. يقول القاضي عبد الجبار"فأما التفاضل في باب القدرة إنما يكون بالزيادة والنقصان، لا فيما يصح من الأجناس، فأما التفاضل في باب الآلات (أي النسق) فإنه يقل وإن كان قد يحصل، وإنما يجب ذكر العلوم التي هي العمدة فيما له يقع التفاضل فيما يصح من الكلام، ويقع معه تمييز قادر من قادر على وجه يظهر موقع الفضل فيه، وهذا معلوم في الجملة قبل النظر في التفصيل، فلو لم يعرف التفصيل لم يؤثر في ذلك لأن كل

---

29 الشاطبي الموافقات ج2 ص44.

واحد يعلم أنه مع وقوع الاشتراك في المعرفة باللغة قد يتأتى من أحدهم الشعر والخطب ولا يتأتى في الآخر"[30].

فالقدرة اللغوية عند العرب إذن والقائمة على معرفة النسق اللغوي يقل فيها التفاضل بين المتكلمين وقد ينعدم وذلك بسبب كون هذا النسق شيء مشاع تتأتى معرفته لكل المتكلمين الطبيعيين عن طريق التعلم والاحتذاء في حين يكثر التفاضل بين المتكلمين من حيث العلم بكيفية استخدام هذا النسق تبعا للمقامات المختلفة ومقاصد وأغراض المتكلمين المتنوعة والمتباينة.

وعموما يمكن أن نستخلص من خلال ما تقدم أن القدرة اللغوية التخاطبية عند المتكلم حسب القدماء تتضمن ثلاثة مستويات. المستوى الأول طبيعي يشترك فيه جميع المتكلمين على اختلاف الأمم التي ينتمون إليها والعصور التي يعيشون فيها، وفي هذا المستوى ترتسم في نفس المتكلم المخاطب المفاهيم الأولى المتمثلة في المعجم والمقولات الدلالية كالاستفهام والإسناد مثلا. المستوى الثاني مستوى وضعي يختلف من عشيرة لغوية إلى أخرى ويتحقق لدى المتكلم عندما يكتسب عن طريق السماع والقياس الألفاظ والتراكيب التي تستخدمها لغته للدلالة على المفاهيم والمقولات والعلاقات الدلالية. المستوى الثالث يتحقق عندما يكتسب المتكلم قواعد تؤهله لإنتاج الخطاب المتسق والمنسجم مع المحيط الذي يتم فيه التخاطب، واكتساب هذه المعرفة تنقله من المستوى اللغوي الوضعي إلى المستوى الإبداعي التخاطبي. وتتداخل هذه المستويات الثلاثة فيما بينها تداخلا تاما إذ يقتضي كل واحد منهما الآخر، فالمتكلم لا يستطيع امتلاك القدرة على إنتاج خطاب متسق إلا إذا امتلك النسق اللغوي أي نسق المواضعات ولا تتأتى له معرفة هذا النسق إلا إذا كانت لديه معرفة طبيعية سابقة بالطرق التي يمكن أن يستعمل بها اللغة، ويدل بها في مختلف السياقات المقامية المتنوعة والمتعددة.

---

30 القاضي عبد الجبار المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن) تحقيق أمين الخولي،وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، القاهرة،1965م، ج16 ص347.

والفرق الحاصل بين المستوى اللغوي الوضعي والمستوى التخاطبي التداولي هو الفرق الذي يكمن بين الفصاحة والبلاغة عند القدماء، فالفصيح من الكلام" هو ما وافق لغة العرب ولم يخرج عما عليه أهل الأدب، ولتصحيح ذلك وضع النحو ولجمعه وضعت الكتب في اللغة وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم ولا يخرج عن جملة ألفاظهم، ولا يقنع من نفسه بمخالفتهم فيخطئوه ويلحنونه"[31].

إن اللغويين يحصرون الفصاحة في المستوى اللغوي الوضعي أي الجانب اللفظي المقالي لاغير، إذ يضعون قيودا صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية لكي يكون الكلام فصيحا مطابقا لما عليه النسق اللغوي من حيث الوضع وهذا ما اضطلع بدراسته علم النحو وعلم الصرف كما اضطلعت المعاجم العربية بجمع المادة اللغوية الموظفة فيه. فالفصاحة هي" تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ دون المعنى"[32].

أما البلاغة فيقول فيها الراغب الأصفهاني عند تفسيره لقوله تعالى **فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا** " البلاغة تقال على وجهين:أحدهما أن يكون بذاته بليغا وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف صوابا في موضوع لغته وطبقا للمعنى المقصود، وصدقا في نفسه ومتى اخترم وصف من ذلك كان ناقصا في البلاغة. والثاني أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له وهو أن يقصد القائل فيرده على وجه حقيق أن يقبله المقول له"[33]، وقد جمع السكاكي في مفتاحه ين هذين الأمرين معا حين اعتبر أن البلاغة هي " بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها". فالبلاغة إذن هي التي يتفاضل فيها المتكلمون و يتفاوت بها الخطاب ذاته، ولها

---

31 ابن وهب البرهان في وجوه البيان تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد ط1، 1967م ص252.

32 العسكري كتاب الصناعتين تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1981م ص17.

33 الأصفهاني المفردات في غريب القرآن تحقيق نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، بيروت، 1972 ص58 – 59 والآية 62 من سورة النساء.

طرفان " أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يتراءى لأحد ناراهما، وبينهما مراتب متفاوتة تكاد تفوق الحصر، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب عنه"[34].

2 .المقومات الخارجية

1.2- مفهوم السياق المقامي

يقول الدسوقي في حاشيته على سعد الدين التفتازاني إن "مقامات الكلام هي الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام (...)كما أن اختلاف المقامات يقضي باختلاف مقتضيات الأحوال لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات، فالاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك، واختلافها هو عين اختلاف مقتضيات الأحوال"[35].إن مقتضى الحال هو الذي يقضي بأن يكون الكلام على صورة معينة وشكل مخصوص حتى ينسجم مع المقام ويتلاءم معه. فالإنكار مثلا يقضي بأن يؤتى الكلام مؤكدا مع المخاطب المنكر، لأن المخاطَب مثلا عندما يكون منكرا للحكم، أصبح المخاطِب مجبرا على أن يؤكد ذلك الحكم، والتأكيد هنا هو ما يصطلح عليه بمقتضى الحال.

وعلى هذا الأساس تنبه اللغويون لتفاوت مقامات الكلام وتنوعها، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام الترغيب يختلف عن مقام الترهيب: ومقام الجد ليس هو مقام الهزل، كما أن الكلام مع المخاطب الخالي الذهن مباين ومخالف للكلام مع المخاطب المستخبر أو المنكر للخبر، ومقام المخاطب السائل يباين مقام المخاطب المنكر و" وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[36].

---

34 السكاكي مفتاح العلوم ضبطه وشرحه نعيم زرزور: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1983م،ص415 – 412 .

35 التفتازاني المطول على التلخيص، مطبعة أحمد كامل،1330هـ، ص25.

36 السكاكي مفتاح العلوم 168-169.

وتبعا للمقامات تتوزع البنيات المختلفة للخطاب. من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير والفصل والوصل والإيجاز والإطناب وما إلى ذلك مما يعمل على مطابقة المقال للمقام، واتساقهما معا لتتحقق في الخطاب شروط البلاغة المنصوص عليها من خلال ما تقدم.

من هذا المنطلق فإن الحال والمقام وجهان لعملة واحدة، والتغاير بينهما اعتباري ليس إلا، لأن" الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحال باعتبار توهم كونه زمانا له، وأيضا المقام يعتبر فيه إضافته إلى المقتضى فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال يضاف إلى المقتضى فيقال حال التنكير وحال خلو الذهن وغير ذلك"[37].بل إن ابن يعقوب المغربي تقرر عنده" أن المقام والحال شيء واحد، وكذا الاعتبار ومقتضى الحال، وأنه لا فرق بين المقام ومقتضى الحال في الحقيقي"[38].

وهناك مجموعة من المصطلحات تستعمل استعمال المقام وهي الحال والموضع والمقدار والأقدار والمشاكلة والمطابقة والاقتضاء والظرف والسياق وكلها فروع عن أصل ثابت في التفكير اللغوي العربي القديم مرده ومرجعه إلى فكرة المطابقة والاتساق بين المقام والمقال أي بين بنية العبارة ووظيفتها في السياق التخاطبي المعين.

2.2. الخطاب والسياق المقامي

إن أول ما يستوقفنا ونحن نبحث في كتب المفسرين والأصوليين اشتراطهم عند تفسير الخطاب القرآني واستخراج معانيه ودلالاته، أربعة أمور لا مناص منها وهي:

- أن لا يغفل عن بعضه في تفسير بعضه.
- أن لا يغفل عن السنة في تفسيره.

---

37 التفتازاني المطول ص25.

38 ابن يعقوب المغربي شرح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، مصر،(د،ت) ج1 ص126.

- أن يعرف سبب نزول الآيات.
- أن يعرف النظم الاجتماعية عند العرب.

إن هذه العناصر الأربعة يمكن اختصارها في ما يطلق عليه السياق بمفهومه العام الذي يضم السياق المقالي والسياق المقامي، الأول يتعلق بالبنية الداخلية للخطاب والتي تكون مرتبطة ومنسجمة فيما بينها يشد بعضها بعضا. والثانية تتعلق بالأمور الخارجية المتعلقة بالمتكلم والمخاطب والظروف التي تجمعهما أثناء إنتاج الخطاب ذاته.وعلى هذا الأساس وتبعا للمفسرين والأصوليين ينبغي عند تفسير الخطاب القرآني أن لا يغفل بعضه عند تفسير البعض الآخر، كما ينبغي.أن لا يغفل عن السنة في تفسيره لكونها بمثابة المذكرة التفسيرية من القانون. وهذان الأمران كما هو واضح يتعلقان بالسياق المقالي. أما معرفة أسباب النزول والسور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، وكذا معرفة النظم الاجتماعية عند العرب فيتعلقان بالسياق المقامي[39].

((وعلى العموم يمكن أن نميز بين نوعين من المقام داخل العلوم الموظفة لتحليل الخطاب في اللغويات العربية: مقام خاص ومقام عام، الأول يتصل بمكان وزمان الخطاب والعلاقة التي تجمع بين المتخاطبين، والثاني يرتبط بمعرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها.

لقد اهتدى علماء العربية إلى ما يحف الخطاب من ملابسات كالمخاطَب والمقام الذي يجمعه بالمخاطِب، والظروف التي أنتج فيها الخطاب ذاته علاوة على ما يحصل بين كل هذه الأمور الخارجة عن بنية الخطاب من وشائج قربى تجعلها تنصهر في بوتقة واحدة.

فلقد تحدث علماء القرآن عن أسباب النزول وأفردوه بالتأليف، كما تحدث علماء الحديث عن أسباب الورود. وتحدث الأدباء والنقاد عن أسباب وظروف الإنشاد، كما فطن المفسرون إلى الفرق بين التفسير والتأويل فربطوا الأول بالمعنى الحرفي المقالي، وربطوا الثاني

---

39 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص348

بالمعنى المستفاد من السياق المقامي[40]. واعتنى النحاة بدورهم بالمقام الذي تتشكل فيه العناصر اللغوية، مؤكدين على مدى تأثير دلالة السياق الحرفي والسياق المقامي الملابس له على بنية الخطاب من الذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وما إلى ذلك.

فكتاب سيبويه من أول أمهات الأبحاث في التراث النحوي العربي التي تنبهت للمقام وأولته اهتماما كبيرا لما له من أثر فعال في إنتاج الخطاب. لقد كان من الأوائل الذين وقفوا على" السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرضه في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج التوسع أو اللغويات الخارجية"[41].

وسيبويه يجمع في تفسيره بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب التركيبي النحوي الصرف، القائم على نظرية العامل، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام، ودور السياق في أمن اللبس وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات المتعددة[42].

ويجعل سيبويه من موقف الاستعمال أي السياق المقامي أساسا في الحكم على نحوية التراكيب أو لحنها، ومن ذلك أننا نراه يقف على العبارة الواحدة فيحكم عليها تبعا لمواقف استعمالها ومقامات إنجازها. فقد تكون الجملة عنده نحوية مقبولة في مقام معين وقد تصبح هي نفسها لاحنة في مقام آخر. فاللغة عنده لا يمكن فصلها عن ملابسات الاستعمال وبالتالي فإن قوانينها وقواعدها تستمد من العناصر الداخلية لنسق اللغة كما تستمد في الآن

---

40 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص349.

41 فاد الموسى نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980م، ص88. إن المقصود باللغويات الخارجية الأنحاء الوظيفية التداولية.

42 نفسه ص 90- 91.

ذاته من معطيات السياق المقامي الخارجي الذي يكتنف ظروف استعمالها أثناء سيرورة التخاطب والتواصل.

ونلاحظ أيضا الاهتمام الكبير بالبعد الخارجي في التحليل النحوي من خلال كتب شراح الشواهد النحوية، ونخص بالذكر خزانة الأدب للبغدادي وشرح شواهد المغني للبغدادي والسيوطي أيضا، إذ نجد عندهم أن معنى البيت أو إعرابه لا يستقيم إلا بإرجاعه إلى سياقه ومراعاة ظروف مقامه.

ومن هذا المنطلق نلاحظهم يقفون كذلك حتى على المقال المشهور الذي قد يستعار للمقام الطارئ، وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس أثناء الحديث، فقد يأخذ المتكلم كلاما ذائع الشهرة والصيت، انقضى مقامه الأصلي الذي أنتج فيه، ويعيده في مقام مشابه يوجد داخله في تلك اللحظة على سبيل التلفيق، وكلما قوي التناسب والاتساق بين المقال الشهير وبين المقام الطارئ كان ذلك من حسن الاستشهاد[43].

ولقد رصد القدماء السياق المقالي من خلال مجموعة من المبادئ التي تحكمه وتقوم في نفس الآن بجمع وربط العناصر المكونة له. ويمكن إجمال هذه المبادئ في خمسة هي:

1- مبدأ التناظر ويتحقق عند تناظر دلالتي العبارتين في سياق الخطاب الواحد وقد مثل له الزركشي بقوله تعالى **كما أخرجك ربك من بيتك بالحق** عقب بقوله **أولئك هم المومنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم** يقول الزركشي:"إن الله أمر رسوله أن يمضي لأمره في خروجه من بيته لطلب العير وهم كارهون، وذلك انهم اختلفوا في القتال يوم بدر في الأنفال وجادلوه فكره كثير منهم ما كان من فعل رسول الله(ص) في النفل"[44].

---

43 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص339.

44 الزركشي البرهان في علوم القرآن، تحقيق أحمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د،ت)، ج1 ص47 والآية 75 من سورة الأنفال.

2- مبدأ التضاد ومثاله قوله تعالى إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون يقول الزركشي:"إن أول السورة كان حديثا عن القرآن الكريم وأن من شأنه كيت وكيت، وأنه لا يهدي القوم الذين من شأنهم كيت وكيت فرجع إلى الحديث عن المؤمنين، فلما أكمله عقّب بما هو حديث عن الكفار فبينهما جامع وهمي بالتضاد"[45].

3- مبدأ التشويق ويحصل عند الانتقال من حديث لآخر تنشيطا للمخاطب وتشويقا له كقوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به الذي جاء بين آيتين الأولى بل الانسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره والثانية كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة ويعلق الزركشي على ذلك بقوله" هذا من باب قولك للرجل وأنت تحدثه فينتقل عنك ويقبل على شيء آخر، أقبل علي واسمع ما أقول وافهم عني ونحو هذا الكلام، ثم تصل حديثك فلا يكون بذلك خارجا عن الكلام الأول قاطعا له وإنما يكون مشوقا للكلام"[46].

4- مبدأ الاستطراد ويمثل له الزمخشري بقوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك من الله لعلهم يذكرون. يقول:"هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوءات وخصف الورق عليها إظهارا للمنة فيما خلق من اللباس وكما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة وإشعارا بأن التستر باب عظيم من أبواب التقوى"[47].

5- مبدأ التعالق وقد فصل القول فيه الشاطبي في موافقاته عند حديثه عن العلاقات التي تربط السور فيما بينها داخل الخطاب القرآني"فالمدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل وإلا لم يصح، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني

---

45 الزركشي البرهان ج1 ص49 والآية5 من سورة البقرة.

46 الزركشي البرهان ج1 ص47 والآية 75 من سورة الأنفال.

47 الزمخشري الكشاف ج2 ص74 والآية 26 من سورة الأعراف.

على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على ما تقدمه دل على ذلك الاستقراء، وذلك إنما يكون ببيان مجمل أو تخصيص عموم أو تقييد مطلق أو تفصيل ما لم يفصل أو تكميل ما لم يظهر تكميله"[48].

3.2. أنواع المقامات

إن بلاغة الخطاب هي كون "اللفظ الفصيح معبرا عن المعنى بحسب اقتضاء الوقت الحاضر وبحسب حالة متعلق الكلام من الممدوح والمذموم وغيرهما، واقتضاء الوقت الحاضر مختلف فإن مقام التنكير أو الإطلاق من الممدوح أو التقديم أو الذكر أو قصر الحكم أو الإيجاز(...)غير مقام التعريف أو التقييد أو التأخير أو الحذف أو عدم القصر أو الوصل أو الإطناب"[49].

فمقام الذكاء يناسبه من اللطائف والدقائق الخفية الحاصلة في نفس المعاني المرادة بالتلطف في التعبير بالمجازات والكنايات والإيجازات ما لا يناسب مقام الغباوة من المعاني البادية في نفسها أو بالإيضاح بالعبارات الحقيقية المتداولة"[50]."فكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والخفيف والثقيل وكله عربي وبكلٍّ تكلموا وبكلٍّ قد تمادحوا وتعايبوا"[51].و"ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاط شأنه بعدم مطابقته للاعتبار المناسب"[52].

---

48 الشاطبي الموافقات ج3 ص244.

49 الجرجاني الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة (د،ت) ص14.

50 عبد القادر المغربي شرح التلخيص ج1 ص128 – 129.

51 الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص144.

52 القزويني تلخيص المفتاح ص33 – 34 – 35.

إن نجاح الخطاب لا يحصل إلا بمناسبته لظروف المقام أي العناصر الخارجية غير اللغوية المصاحبة لعملية التخاطب ذاتها، يقول القنوجي في هذا الصدد:"وكل معنى لا بد أن تكتنفه أحوال تخصه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها بمن تقديم وتأخير أو حذف"[53].

فمطابقة الكلام لمقتضى الحال هو أساس البلاغة كلها، وهو الذي يجب مراعاته في الكلام حتى يصبح بليغا يؤدي وظيفة الإفهام في أكمل وجه وأتم صورة.وبحكم ترابط المقال والمقام ترابطا جدليا تصبح خصائص الكلام غير منفصلة عن السياق الذي تحتويه، معنى ذلك أن الحكم للكلام أو عليه لا يتعلق بشيء في ذاته وإنما يتجاوزه إلى المطابقة المذكورة التي تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد على حد تعبير الشيخ عبد القادر المغربي.

إن العلاقة بين المقام والمقال تسير في اتجاهين متداخلين، فكما أن المقال دليل على المقام، فكذلك نجد المعرفة بالمقام جوهرية في فهم المقال، وتظل هذه العلاقة متداخلة وسارية بينهما طوال عملية التخاطب وسيرورتها. إن هذا الفهم الشامل لفكرة المقام يجعل الخطاب أي المقال منطوقا كان أو مكتوبا غير منفصل عن السياق وما سيق له[54].

ويتمم مقام الخطاب مقاله كما قد يتمم المقال مقامه، لكونهما صنوان يفترض كلاهما الآخر. ويعد الخطاب من جهة أخرى مكونا من مكونات السياق الذي يتحقق فيه، ويتم تكوينه وتعديله بل وتحويله أيضا باستمرار عن طريق مجموعة من التقنيات المستخدمة والمألوفة عند المتحدثين والكتاب على السواء في المواقف المعينة والخاصة.

---

53 القنوجي أبجد العلوم منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،1978م، ج 1 ص267.

54 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص351.

3.المقومات الداخلية

1.3 مفهوم الخطاب

إن من يتتبع الكتابات اللغوية التي امتدت طيلة القرون الإسلامية الأولى سيلاحظ أن مفهوم الجملة كان على شيء غير قليل من الغموض والإبهام حيث نجد مفهوم الجملة يختلط بمفهوم الكلام أي الخطاب. وقد عرف الحديث عن الفرق بين الجملة والكلام وتحديد طبيعة كل منهما مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تضم الأجيال الأولى من النحاة واللغويين وتنتهي مع أبي علي الفارسي، والمرحلة الثانية عرفت اتجاهين في البحث فرقت بين النحاة واللغويين في هذا الإطار، ومرد ذلك فيما ما يبدو راجع للتأويل الذي حُمل عليه كلام أبي علي الفارسي. فهناك من سوى بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام وهناك من جعل الجملة أعم من الكلام لأنه اشترط في الكلام الإفادة ولم يشترطها في الجملة.

إن المرحلة الأولى التي يمثلها سيبويه والأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي لا نجد فيها فرقا واضحا بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام. إن سيبويه مثلا يطلق مصطلح كلام حينا على الجملة الواحدة ويطلقه أحيانا أخرى على عدة جمل؛ وهذا ما نقف عليه من خلال قوله"وإنما نحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو(قلت زيد منطلق) لأنه يحسن أن تقول (زيد منطلق) ولا تدخل قلت، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول قال زيد إن عمرا خير الناس، وتصديق ذلك قوله عز وجل ثناؤه **وإذا قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك** ولولا ذلك لقال أن الله"[55].وقد اقتفى الأخفش أثر سيبويه في كتابه "معاني القرآن" لذلك لا نقف فيه على مصطلح جملة وإنما نجد مصطلح الكلام وكلما أراد أن يتحدث عن الجملة الفعلية استخدم مصطلح الفعل للدلالة عليها، كقوله مثلا " وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان"[56].

---

55 سيبويه الكتاب تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار العلم القاهرة، 1960م،ج1ص 122.

56 الأخفش معاني القرآن تحقيق فائز فارس،دار البشير ودار الأمل، ط3، بيروت،1981 م، ص122.

وإذا انتقلنا إلى المبرد من خلال كتابه "المقتضب" نجد عنده مصطلح الجملة مجردا وخاليا من أي تعريف أو حد، وإن كانت الجملة تبدو عنده –على العموم– مماثلة لمفهوم الكلام على حد ما يفهم من قوله " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد"[57]. إن الجملة عند المبرد من خلال ما تقدم هي ما اشتملت على معنى تام مستقل لا يحتاج لغيره لا تركيبيا ولا دلاليا ولا تداوليا على حد ما يفهم من قوله "وتجب بها الفائدة للمخاطب".وقد سار على هذا النهج أبو علي الفارسي في كتابه "المسائل العسكريات" الذي لا نجد فيه فرقا بين الجملة والكلام. غير أن ما يثير الانتباه عنده أنه يطلق مصطلح الجملة على فعل الشرط وفعل القسم رغم أنهما عنده وعند غيره من النحاة "لا يستغنيان عما يليهما من أركان الكلام"[58].

وأغلب الظن أن موقف الفارسي هذا لا يخرج عن أحد أمرين، إما أنه يستعمل مصطلح الجملة بالنسبة لفعل الشرط وفعل القسم بالمعنى اللغوي وليس بالمعنى الاصطلاحي فقد نقل عن الليث[59] قوله " الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يقال أجملت له الحساب والكلام، وجاء في اللسان أن لفظ الجملة في اللغة يفيد معنى الجماعة إذ تقول أجملت الشيء أي جمعته على تفرقه وأجملت له الحساب كذلك وهو المعنى المراد في قول الله عز وجل **لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة**[60]، وإما أنه لا يشترط في الجملة الإفادة كما يشترطها في الكلام. وعلى العموم فإن النحاة الذين سيأتون من بعد أبي علي الفارسي منهم من سيعتمد الأمر الأول وسيعتبر بالتالي أن الجملة مرادفة للكلام على أساس

---

57 المبرد المقتضب تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1962م، ج1 ص49.

58 الفارسي المسائل العسكريات تحقيق علي جابر المنصوري، بغداد،ط2، 1982م، ص 95

59 الأزهري تهذيب اللغة ج11 ص 108،وأحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1392هـ، ج1 ص481.

60 سورة الفرقان الآية 32.

أنها تعكس البنية النحوية المجردة له، أما المستوى المحقق فيمثله الكلام الذي يتواصل به المتكلم مع غيره. وعلى هذا الأساس تكون العبارة اللغوية عندهم ذات بنيتين إحداهما مجردة تمثل مختلف المقولات النحوية المؤلفة فيما بينها، وهنا نكون في مستوى الجملة، وثانيهما محققة تصبح فيها تلك المقولات النحوية المجردة مفردات معجمية ذات دلالات معينة، تجب بها الفائدة للمخاطب، وهنا تنتقل العبارة إلى مستوى الكلام أي الخطاب. ويمثل أصحاب الاتجاه القائل بالترادف كل من ابن جني والجرجاني والزمخشري وابن يعيش وأبو البقاء العكبري والرضي الاستراباذي. أما الاتجاه الثاني القائم على التخالف فسيعتمده نحاة آخرون وسيشترطون تبعا لذلك أن يتوفر في الجملة الإسناد و في الكلام الإفادة، وبالتالي ستكون الجملة أعم من الكلام. ويمثل هذا الاتجاه ابن هشام ومن جاء بعده من النحاة المتأخرين كالصبان والأشموني وغيرهما.

2.3 أطروحة الترادف

وأول من يمثل هذه الأطروحة هو ابن جني من خلال كتاب الخصائص[61] إذ الكلام عنده لابد له من أن يكون تام المعنى مستقلا عن غيره ولهذا قد يتحقق بجملة واحدة وقد يتحقق بجملتين وقد يكون أكثر من ذلك لأن مسالة الحجم لا تحدد مفهوم الكلام وإنما يحدده معناه التام بكافة أبعاده الدلالية والتداولية وبعبارة أخرى خاصيته التواصلية.

وفي هذا الإطار يسير كل من الجرجاني والزمخشري فالأول يقول "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا نحو (خرج زيد) سمي كلاما وسمي جملة"[62].والثاني يرى أن " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك (زيد أخوك) و(بشر صاحبك) أو

---

61 ابن جني الخصائص ج1 ص18 – 19.

62 الجرجاني الجمل في النحو تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت،ط1، 1990م، ص107.

في فعل واسم نحو قولك (ضرب زيد) و(انطلق بكر) وتسمى جملة"[63]. أما أبو البقاء العكبري فقد قدم أدلة متعددة على أن " الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة" وأنه "لفظ يعبر بإطلاقه على الجملة المفيدة وأن هذا قول جمهور النحاة"[64].

وعلى العموم يمكن القول إن الذين يميزون بين الجملة باعتبارها البنية المجردة للعبارة والكلام باعتباره البنية المحققة يشترطون شرطين، الأول هو الائتلاف بعبارة الجرجاني أو التركيب بعبارة الزمخشري، وهو ما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر بعبارة ابن جني. والثاني هو الفائدة في تعبير كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، أو الإسناد في تعبير الزمخشري أو حسن السكوت بتعبير المبرد. فالشرط الأول يعكس البنية المجردة والشرط الثاني يعكس البنية المحققة أثناء التخاطب الفعلي في السياق المقامي المعين.

ويرى ابن يعيش وهو يشرح كلام الزمخشري في هذا الصدد أن الكلام هو "عبارة عن الجملة المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل (زيد قائم) كلام، ولا يقال كل كلام (زيد قائم)"[65].فالبنية المجردة للكلام قد تكون جملة اسمية وقد تكون جملة فعلية، ومتى توفر فيهما المعنى الممثل في الإسناد الأصلي، والقصد الممثل في الخاصية التواصلية بالنسبة للمتكلم، انتقلنا إلى البنية المحققة التي يصطلح عليها الكلام، وهذا الفهم هو الذي نجده عند الرضي الاسترابادي أيضا، فقد رأى أن الجملة لا تزيد عن بنية يتوفر فيها الإسناد لا غير، أما الكلام فيشترط الإسناد الأصلي والقصد، أي قصد المتكلم يقول"والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل

---

63 الزمخشري المفصل ص6.

64 العكبري مسائل خلافية في النحو تحقيق محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق (د،ت)، ص31.

65 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص21.

والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه؛ والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[66].

3.3 أطروحة التخالف

يمثل هذه الأطروحة ابن هشام ومن جاء بعده من النحاة إذ ميز بين الجملة والكلام على أساس اشتراط الإفادة في الكلام دون الجملة التي اشترط فيها الاسناد ليس إلا، فاعتبر" الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل - يقصد الزمخشري- فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال "ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا وليس بكلام"[67]..

وقد حاول ابن هشام أن يطبق رأيه هذا على قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون، ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون، افأمن أهل القرى أن ياتيهم بأسنا بياتا وهم لا يشعرون.[68]فذكر اختلاف النحاة في عدد الجمل المؤلفة منها هذه الآية، فمن النحاة من رأى أنها سبع جمل، مخالفين بذلك الزمخشري الذي رأى أنها أربع، تبعا لمفهوم الجملة عند الاتجاه الأول القائل بالترادف.

---

66 الاسترابادي شرح الكافية دار الكتب العلمية: بيروت، ط2(د،ت)، ج1 ص8.

67 ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت،ط6، 1985؛ ج2 ص490.

68 سورة الأعراف الآية 95 – 96 – 97.

والواقع أن ابن هشام عندما أورد هذين القولين عقّب عليهما فرأى أن الاتجاه الأول والذي يمثله الزمخشري كان عليه أن يقطعها إلى ثلاث جمل وليس أربع لأن **هم لا يشعرون** لايجب أن تعد جملة لكونها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها، وأن لو وما في حيزها جملة واحدة، **ولكن كذبوا** جملة أيضا **وأخذناهم بما كانوا يكسبون** جملة كذلك.أما الاتجاه الثاني فكان عليه أن يعدها ثماني جمل إحداها **هم لا يشعرون** وأربعة في حيز لو والسادسة **لكن كذبوا** والسابعة **أخذنا** والثامنة **كانوا يكسبون**[69].

يتضح جليا من خلال ما استدل به ابن هشام على التفريق بين الجملة والكلام، أن إطلاق النحاة على جملة الشرط وجملة الجواب مصطلح الجملة برهان ودليل على أنه لا يشترط فيها الإفادة. ويبدو أن هذا الطرح كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يعتمد على الاحتمال الثاني، في تأويل كلام أبي علي الفارسي. ومن ثم اعتبر ابن هشام ومن جاء بعده من النحاة أن كل إسناد بين فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر جملة، سواء كانت مستقلة بنفسها، أو داخلة في تركيب أكبر منها. أما الكلام فهو ما توافر فيه اللفظ والإفادة والقصد، وبه يحصل التفاهم ولذلك يحتوي على عناصر مركبة تركيبا إسناديا، غير أن هذه العناصر لا وظيفة لها إلا داخل الخطاب، أي الكلام. ومن ثم اصطلحوا على أن الكلام قول مفيد والجملة قول مركب، وعلى هذا الأساس تم التمييز بين الكلام والجملة في معظم كتب المتأخرين.

والواقع أن هؤلاء اللغويين حين حددوا الجملة بأنها هي التي تشتمل على إسناد ولم يشترطوا فيها حصول معنى تام يحسن السكوت عليه، كانوا يحددون البنية التركيبية التي تقوم على العلاقات النحوية الصرف، إلا أنهم بخلاف الاتجاه الأول القائل بالترادف لا

---

69 يعلق فخر الدين قباوة على تعقيب ابن هشام السابق بقوله" والواقع أن الفريق الأول أغفل جملتين هما: الأولى من التسع لأن الشرطية ليست عنده من الجمل. والثانية منها لأن المصدر الأول من أنّ وما بعدها هو عنده مبتدأ لا خبر له. أما ابن هشام فقد أقحم **هم لا يشعرون** في الاعتراض مع أنها حالية وليست منه، وأسقط الأولى والتاسعة".إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1989م، ص 17.

يعتبرونها وحدة مغلقة على نفسها، ولا مكتفية بذاتها، كما هو الشأن في النماذج اللسانية الحديثة، بل إنها تقبع داخل حلقة متصلة مع جمل أخريات تتداخل معها وتتراكب أي هي بنية نحوية ضمن بنية أكبر منها هي الكلام، الذي هو الخطاب بمختلف أحجامه. إن ما يشترك فيه الاتجاهان معا، هو أنهما يعدان الجملة مصطلحا بنيويا شكليا، في حين نجد مصطلح الكلام مصطلحا دلاليا بالدرجة الأساس، ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحاة يعتمدون مصطلح الجملة في حين تبنى البلاغيون مصطلح الكلام وأكثروا من استعماله في تحاليلهم باعتباره الوحدة اللغوية التي يجب أن تخصص بالدرس والتحليل.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم القدماء لمصطلح الكلام هو الألفاظ المركبة المطابقة لأغراض المتكلم ومقاصده في التعبير، سواء أكان هذا الكلام جملة واحدة أم أكثر من جملة. إن الذي يحدد الكلام هو خاصيته الغرضية التواصلية، وليس حجمه أو مسافته، لذلك ميزوا بين الجملة والكلام، فاعتبروا الجملة هي التركيب المجرد، واعتبروا الكلام هو خاصية ذلك التركيب، في سياق تواصلي معين. فالجملة تعكس أصل المعنى، والكلام يعكس لازم المعنى، أي مطابقة أصل المعنى للغرض الذي من أجله أنتج المتكلم الكلام، في إطار من الأطر الممكنة، التي يقع فيها فعل الكلام، فلا ضير بعد كل هذا إن اعتبرنا أن مفهوم الكلام يطابق تطابقا تاما مفهوم الخطاب، في التصور اللساني الحديث، سواء ذاك الذي يأخذ بالبعد الوظيفي في دراسته للجملة، أو ذاك الذي تعانق دراساته اللسانية ما فوق الجملة أي الخطاب الطويل المتمثل في النص[70].

4 . بنية الخطاب

إن الخطاب من الناحية التركيبية يمكن أن يتحقق بعنصرين اثنين وهما المسند والمسند إليه. ففي الجملة الاسمية نجد المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية نجد الفعل والفاعل.وهذان الركنان الإسناديان يمثلان أدنى قدر تنعقد به الجملة التي تصلح أن تكون كلاما أي خطابا، متى توافرت فيها الخاصية التواصلية. وبالإضافة إلى الركنين الأساسين في عملية الإسناد هاته،

---

[70] محمد الفران لسانيات النص من خلال كتابات المفسرين ص12 - 38

نجد أيضا المقيدات أو ما يطلق عليه النحاة على الخصوص الفضلات، وهي عناصر غير مؤسسة في البناء النووي للجملة، لكنها تلعب الدور الكبير في عملية التخاطب.

وقد توسع الجملة من جهتين، الجهة اليمنى والجهة اليسرى، الأولى تتألف من عناصر الإسناد الأساسية، والثانية تتألف من العناصر غير الإسنادية، وهي المقيدات على اختلاف أنواعها ومظاهرها.

1.4 التوسيع الإسنادي

إن الجملة قد تطول من خلال عناصرها المؤسسة نفسها أي العناصر الإسنادية، وذلك إذا كان أحد عنصري الجملة مكونا من مركب اسمي، الذي يتمثل من خلال مجموعة من الوظائف النحوية التي ترتبط فيما بينها ارتباطا تاما، دون الاعتماد على التبعية لتتميم معنى يصلح أن يشغل وظيفة واحدة، أو عنصرا واحدا في الجملة، بحيث إذا وردت وحدها لا تصلح لأن تكون جملة مستقلة بنفسها.

فقد يكون المركب الاسمي الذي يحتل موقع المسند إليه، دالا على حدث محتاجا إلى ما يحتاج إليه الفعل، مثل قوله تعالى **ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا**[71]. إذ نلاحظ أن نواة الجملة في هذه الآية الكريمة طالت من عدة جهات. الجهة الأولى أنها مكونة من جملتين، ربطت بينهما أداة الشرط لولا. الجهة الثانية أن الجملة الواقعة مباشرة بعد لولا، جملة اسمية مبتدؤها مكون من مركب اسمي، هو دفاع الله الناس بعضهم ببعض، إذ إن **دفاع** مبتدأ، ولفظ الجلالة مضاف إليه، و**الناس** مفعول به للدفاع، و**بعضهم** بدل من الجار والمجرور. إن ما يحصل مع المصدر في هذا التركيب الذي رأينا، يحصل مع جميع الأسماء المشتقة التي تعمل عمل فعلها، كما سنرى عند تعرضنا لمباحث الجملة عند الزمخشري في الباب الموالي من هذا البحث.

---

71 سورة الحج الآية 40.

وقد يكون المسند إليه المبتدأ في الجملة الاسمية مصدرا مؤولا مكونا من الحرف المصدري وصلته، كقوله تعالى **وأن تصوموا خير لكم**، وقد يكون فاعلا في الجملة الفعلية كقوله تعالى **ألم يان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق** فالمسند إليه الفاعل هنا يضم مجموع أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق.

وقد يكون المسند الخبر اسما موصولا ومعلوم أن الاسم الموصول لا يتحقق معناه إلا بذكر الصلة، ففي قوله تعالى **الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم** فالخبر هنا هو الذي وما في حيّزه أيضا أي **خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم**.

وقد يكون المسند إليه الفاعل جملة محلها الرفع وغالبا ما تكون مسندة إلى فعل معلق، كما في قوله تعالى **أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون** يقول الزمخشري فاعل لم يهد الجملة بعده"[72] والتقدير أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم، ويحمل على ذلك أيضا قول الله تعالى **وتبين لكم كيف فعلنا بهم** إذ المعنى وتبين لكم فِعْلَنا بهم[73].

وتجدر الإشارة أيضا أن عنصري الإسناد قد يكونان مركبين اسمين في آن واحد، وقد يحتوي كل واحد منهما في داخل تركيبه على مركب اسمي آخر، ومن ثم تتشابك عناصر الجملة وتتسع بنيتها النووية دون أن تلحق بها عناصر غير إسنادية تنتمي للجهة اليسرى.

2.4 التوسيع غير الإسنادي

نلاحظ في التوسيع غير الإسنادي أن البنية النواة للجملة قد تطول من خلال ما يطلبه الفعل أو الاسم من وظائف. وهذه الوظائف قد تكون هي أيضا مركبات اسمية، على نحو

---

72 الزمخشري الكشاف ج1 ص558 والآية 128 من سورة طه .إن هذا الإعراب فيه نظر لأن النحاة لا يجمعون على كون الفاعل يمكن أن يكون جملة، والزمخشري تعرض لذلك صراحة في غير هذا المكان غير أننا نجده أعرب هذه الآية على هذا النحو الذي اعتبر فيه الفاعل جملة.

73 الاسترابادي شرح الكافية ج1 ص83.

التسمية" ويقولون إن "المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور"[٧٤] مادام الحال يتقيد بعامله ولذلك صار من المقيدات التي تقيد الفعل.

والمستثنى بإلا المنصوب يمكن اعتباره تقييدا توسع به البنية النواة للجملة، لأن المستثنى هو المفعول بشرط إخراجه، كما أن الاستثناء هو "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص والعكس غير صحيح". فإذا قلت (قام القوم إلا زيدا) يظهر من خلال (إلا زيدا) أنه لم يكن داخلا تحت العموم الأول الذي ذكر، وإنما قصد بعض مدلوله فقط.

وتمييز النسبة أيضا من المقيدات التي تقيد الفعل، أما تمييز المفرد فإنه من مقيدات الاسم يقول ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري"اعلم أن التفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض، ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا. وهذا الإبهام يكون في الجملة كما يكون في المفرد فالجملة قولك (طاب زيد نفسا) و(تصبب عرقا) و(تفقأ شحما). ألا ترى أن الطيبة في قولك (طاب زيد) مسندة إليه، والمراد شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة،كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك. وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة "[٧٥].

ومن مقيدات الفعل الجار والمجرور يقول سيبويه "وأما الباء وما أشبهها، فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده (...) وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء"[٧٦] فهذه الحروف تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما، فهي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء[٧٧] فمن هنا إذن جاءها معنى التقييد.

---

74 الاسترابادي شرح الكافية ،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (د،ت)ج١ص٢٠١.

75 ابن يعيش شرح المفصل ج٢ ص٧٠.

76 سيبويه الكتاب ج١ ص٤٢٠ – ٤٢١.

77 ابن يعيش شرح المفصل ج٣ ص٥٣.

2.2.4 التوسيع بالتبعية

إن التوسيع بالتبعية منه ما يختص بالأسماء فيتقيد بها كما يحصل في النعت؛ ومنه ما يشمل الأسماء والأفعال على حد ما يحصل في التوكيد والبدل والعطف. وقد توسع الجملة النواة بهذه الأنواع الأربعة في آن واحد، وقد تكتفي بنوع واحد أو نوعين.

إن النعت يتبع منعوته بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، يطلبه بحسب ما يقتضيه السياق المقامي من تخصيص أو إيضاح أو إبهام أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد أو تفصيل. وبغض النظر عن تباين هذه المعاني واختلافها، فإنها تجري مجرى تقييد المطلق بالصفة.ولقد مثل الأشموني لكل هذه المعاني التي تقيّد الاسم سواء بالنسبة للنعت الحقيقي أو النعت السببي[78]:

التخصيص:مررت برجل ظريف

الإيضاح:جاء زيد التاجر

التعميم: تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة نافع ثوابها أو شائع احتسابها

المدح:الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه

الذم:أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

الترحم:اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه

التوكيد:أمسَ الدابر المنقضي أمده لا يعود

التفصيل: مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما

---

78 الأشموني شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د،ت)، ج 3 ص95.

أما التوكيد فكما هو معلوم على نوعين، توكيد لفظي وتوكيد معنوي. الأول يكون بإعادة اللفظ أو تقويته بالنظر إلى المعنى السابق، وفي تقويته بإعادة اللفظ فيه رفع لتوهم ذلك، لأنه مجاز بمعنى من المعاني فيصير بذلك تقييدا من أنواع التقييد الممكنة. والثاني يختص بالأسماء ويضطلع بتقييد المؤكد برفع احتمال إرادة المعنى غير الظاهر وهذا أيضا نوع من أنواع التقييد كذلك.

والبدل أيضا من المقيدات لأنه كما ينص على ذلك الصبان في تعليقه على الأشموني "لا يخلو عن بيان أو إيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك" ولعل هذا ما جعل الكوفيين يصطلحون عليه بالترجمة والتبيين. وإذا كانت التوابع الأخرى مكملات للمقصود بالحكم، فإن البدل هو المقصود بالحكم ويكون المبدل منه هو المؤدي إليه كيفما كان نوع هذا البدل:

بدل مطابق: إلى صراط العزيز الحميد الله[79]

بدل بعض من الكل: ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا[80]

بدل اشتمال: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه[81]

أما تبعية العطف فتكون بالتشريك عن طريق حروف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه، سواء عند الإثبات أو عند النفي. وتبعية العطف تجيء من كون المعطوف عليه غير مطلق في انفراده بالحكم الذي يكون له.وليس هناك حد تقف عنده تبعية العطف مع بعض الحروف كالواو والفاء وثم.

3.2.4 التوسيع بالتعدد

---

79 سورة إبراهيم الآية1 – 2.

80 سورة آل عمران الآية97.

81 سورة البقرة الآية217.

يتميز التوسيع الجملي بكونه يوسع البنية النواة للجملة عن طريق جملة أخرى، إما لأنها تتطلبها وتترتب عنها، كما هي الحال في جملة الشرط والقسم والطلب، فكلها تحتاج إلى جملة الجواب. وإما لأنها قد تقع موقع بعض الوظائف النحوية وتحل محلها. وتضطلع هذه الوظيفة في الأصل بتوسيع الجملة النواة عن طريق الإسناد أو غير الإسناد. وهذا النوع من الجمل سماه النحاة الجمل التي لها محل من الإعراب، لأنه يمكن تأويلها بالمفرد الذي يحتل الوظيفة النحوية المعينة. الصنف الأول سنطلق عليه التوسيع بالتلازم والصنف الثاني التوسيع بالتفريع.

1.3.4 التوسيع بالتلازم

إن التوسيع بالتلازم قد يكون عن طريق الأداة كما هو الشأن في جملة الشرط وجملة القسم، وقد يكون بدونها على نحو ما نجد مع جملة الطلب التي تتطلب دلالتها جملة أخرى تترتب عنها وتتوقف عليها.

ففيما يخص جملة الشرط، نلاحظ أنها تتكون من ثلاثة أجزاء تتشابك فيما بينها وترابط، وهي أداة الشرط وجملة الشرط وجملة الجواب. وترابط هذه الأجزاء الثلاثة فيما بينها جعل بعض النحاة كابن السراج والزمخشري فيما بعد يعاملانها على أساس أنها جملة واحدة[83] يمكن إضافتها إلى نمطي الجملة الاسمية والفعلية.

أما جملة القسم فتتوسع عن طريق جملة جواب القسم التي تكون كما نص على ذلك الزمخشري إما "جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية"[84]،ويضيف ابن يعيش وهو يشرح كلام الزمخشري عن جملة القسم" التي لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه

---

83 ابن السراج الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد 1393هـ، ج2 ص164 و الزمخشري في كتابه المفصل ص320.

84 الزمخشري المفصل ص344.

نحو أقسم بالله لأفعلن، ولو قلت اقسم بالله وسكتّ لم يجز لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر، وهو قولك لأفعلن، وأكدته بقولك أحلف بالله، ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء، فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء"[85].

ويندرج في هذا الإطار أيضا الجملة الفعلية التي يكون فعلها مجزوما في جواب الطلب نحو قوله تعالى **قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم** يقول سيبويه متحدثا عن هذا النوع"فأما ما انجزم بالأمر فقولك ائتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك لا تفعل يكن خيرا لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك ألا تأتيني أحدثك؟ وأين تكون أزرك؟ وأما ما انجزم بالعرض فقولك ألا تنزل تصب خيرا"[86].ويتضح لنا من خلال هذا النص أنه لا يشترط في جملة الطلب أن تكون في صورة واحدة، بل يمكن أن تأخذ صورا متعددة، شريطة أن تكون دالة على الطلب. ويدخل في هذا الإطار أيضا الجملة التي يكون فعلها منصوب بعد فاء السببية وواو المعية في جواب النفي المحض أو الطلب المحض. الأول نحو قوله تعالى **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**[87]، والثاني كقوله تعالى في جواب الطلب النهي[88] **لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب** أو جواب الطلب الدعاء[89] **ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم** أو جواب الطلب الاستفهام[90] **فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا** أو التمني[91] كقوله تعالى **لولا اخرتني إلى أجل قريب فأصدق**.

---

85 ابن يعيش شرح المفصل ج9 ص91.

86 سيبويه الكتاب ج3 ص93.

87 سورة آل عمران الآية 142.

88 سورة طه الآية 61.

89 سورة يونس الآية88.

90 سورة الأعراف الآية53.

91 سورة المنافقون الآية10.

2.3.4 التوسيع بالتفريع

يتم التوسيع بالتفريع عند إحلال الجملة أو شبهها أي المركب المؤلف من الظرف والاسم، أو الجار والمجرور في محل المفرد، حيث تصبح صالحة لأن تحل محله وتقع موقعه. والجمل التي يمكن أن تتمتع بهذه الخاصية هي التي درسها النحاة في إطار الجمل ذات المحل الإعرابي[92].وقد وقف اللغويون العرب أثناء دراستهم للغة على مجموعة من الوظائف النحوية التي قد تأخذ صورة المفرد داخل الجملة، وقد تأخذ صورة جملة داخل الجملة، فتؤدي إلى توسيع الجملة النواة، وتفريع وظيفة المفرد إلى وظائف تضطلع بتأديتها الجملة المدمجة.

ومن ضمن الجمل التي تتميز بهذه الخاصية، نجد الجملة التي تقع خبرا لمفرد. وقد تكون خبرا لمفرد مبتدأ كما قد تكون خبرا لناسخ من النواسخ الفعلية أو الحرفية. الأول كقوله تعالى **والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون**.ف**أولئك هم الصديقون** جملة في محل رفع خبر ل(**الذين آمنوا بالله**)،كما أن جملة **أولئك هم الصديقون** الواقعة خبرا تتفرع بدورها إلى مبتدأ هو **أولئك** وخبر هو جملة **هم الصديقون** المكونة بدورها من المبتدأ **هم** والخبر **الصديقون**.

أما فيما يخص النواسخ فنجد ذلك مثلا في قوله تعالى **إن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار** حيث إن **يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار** فرعت الخبر، وهي بدورها ستتفرع إلى أخبار.

وتندرج وظيفة الحال في هذا الصنف،فهي أيضا قد تتفرع إلى جملة كما هو الشأن في قوله تعالى **ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى**[93] فالجملة **أنتم سكارى** في محل نصب حال، وهي مكونة من مبتدأ وخبر. وقد تتوسع جملة الحال بالتفريع إلى جملة حالية أخرى كقوله

---

[92] ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج 2.

[93] سورة النساء الآية 43.

تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون[94] فجملة استمعوه وهم يلعبون تضطلع بوظيفة الحال، وجملة وهم يلعبون حال أيضا من فاعل استمعوه، والحال الثانية جملة اسمية خبرها جملة فعلية يلعبون وهكذا تتوسع الجملة النواة بالتفريع من حال إلى حال أخرى.

وتدخل في هذا الباب أيضا وظيفة النعت شرط أن يكون المنعوت نكرة، وذلك ما نص عليه ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري، إذ "لم توصف المعرفة بالجملة – عنده– لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث، ألا ترى أنها تقع خبرا نحو زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه، وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده، فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته، فقلت مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة"[95].

وقد حصر ابن يعيش فروع الجملة التي توسع بها الجملة النواة و تحتل بذلك موقع وظيفة النعت.وتتوزع هذه الفروع إلى ثلاثة أنواع[96]:

النوع الأول تتفرع فيه الجملة النعتية إلى فعل وفاعل كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك[97].

النوع الثاني تتفرع فيه الجملة النعتية إلى مبتدأ وخبر نحو هذا رجل منطقه سليم.

النوع الثالث تتفرع فيه جملة النعت إلى الشرط والجزاء مررت بكلب إن تحمل عليه يلهث.

---

94 سورة الأنبياء الآية2.

95 ابن يعيش شرح المفصل ج3 ص54.

96 نفسه .

97 سورة الأنعام الآية55.

ونجد وظيفة المفعول به من الوظائف التي تدخل في هذا الإطار أيضا، حيث تتفرع إلى الجملة إذا جاءت محكية بالقول أو بما يرادفه. الأول كقوله تعالى **قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا**[98] والثاني كقوله تعالى في الآيات الآتية:

- **وإذ تأذن ربكم: لئن شكرتم لأزيدنكم، ولئن كفرتم إن عذابي لشديد**[99]
- **والله يشهد: إن المنافقين لكاذبون**[100]
- **وشهد شاهد من أهلها:إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين.وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين**[101]

وقد تكون الجملة المتفرعة عن وظيفة المفعول به خبرا في الأصل ودخل عليها فعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه[102]، فاحتلت موقع المفعول به الثاني وقد تحتل موقع المفعول به الثالث أيضا، وذلك نحو[103]:

وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم
فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم

- آذنتنا ببينها ثم ولت ليت شعري متى يكون اللقاء
- فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شربت الحلم بعدك بالجهل

---

98 سورة الأحزاب الآية 18.

99 سورة إبراهيم الآية 7.

100 سورة المنافقون الآية 1.

101 سورة يوسف الآية 26 – 27.

102 مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية منشورات المكتبة المصرية للطباعة والنشر،صيدا بيروت، ط10، 1966م، ج1 ص41،وكذلك عباس حسن النحو الوافي دار المعارف القاهرة، ط1980،5، ج2 ص1.

103 الآية الأولى رقم 99 سورة الكهف، والثانية 6 من سورة الأنعام، والثالثة 37 من سورة إبراهيم.

و الصنف الأخير الذي تتفرع فيه الوظيفة النحوية إلى وظائف داخل جملة تتفرع عن الجملة النواة، نجد وظيفة المضاف إليه. والمواقع التي نضيف فيها إلى الجمل هي المواضع التي تأتي بعد الظروف أو الأسماء الدالة على الزمان أو المكان، كما يتبين من خلال الآيات القرآنية الآتية:

- والسلام عليّ يوم ولدت[104] (يوم: ظرف زمان)
- وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب[105] (يوم: مفعول ثان لأنذر)
- لينذر يوم التلاق. يوم هم بارزون[106] (يوم:بدل)
- هذا يوم لا ينطقون[107] (يوم:خبر).

والأسماء التي تضاف إلى الجمل هي حيث وإذ وإذا[108].فحيث تضاف إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية وذلك نحو:

- اجلس حيث زيد جالس
- اجلس حيث جلس زيد
- اجلس حيث يجلس زيد

و (إذ) أيضا تضاف إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وقد تحذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنوين عوضا عنها وذلك نحو:

- جئتك إذ زيد قائم

---

104 سورة مريم الآية 33.

105 سورة إبراهيم الآية44.

106 سورة غافر الآية 15 – 16.

107 سورة المرسلات الآية 35.

108 يقول ابن مالك في هذا الإطار:

وألزموا إضافة إلى الجمـــل حيـــث وإذ وإن ينـــون يحتمـــل
إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا نحو "حين جا نبـــذ"

- جئتك إذ قام زيد
- وأنتم حينئذ تنظرون[109]

أما (إذا) فلا تضاف إلا للجملة الفعلية ولا يجوز إضافتها إلى الاسمية وذلك نحو:

- آتيك إذا قام زيد
- *آتيك إذا زيد قائم

فالجملة الأولى مقبولة أما الثانية فلاحنة لا يقبلها نسق التوسيع بالتفريع.

5. خلاصة

لقد حاولنا أن نتعرض في هذا الفصل لمقومات الخطاب في الفكر اللغوي العربي من خلال تصوره للغة والقدرة على استعمالها في مختلف المقامات والسياقات. وقد صنفنا هذه المقومات إلى صنفين، مقومات خارجية ومقومات داخلية. الأولى تعرضنا فيها لمفهومين مركزيين هما السياق والمقام وعلاقتهما بالخطاب، والثانية تعرضنا فيها لمفهوم الخطاب في التراث العربي القديم وتحديده تحديدا جعلنا نعيد النظر في مجموعة من المفاهيم المندرجة تحته والتي ظلت لوقت قريب تتردد عند الدارسين للتراث يسوي بينها البعض ويميز بينها البعض الآخر دون أن يحاولوا إعطاءها الأهمية المستحقة. وقد ركزت خصوصا على مفهومين محوريين هما الجملة والكلام وحاولت ربطهما بمقولة الخطاب. أما الثانية فقد تعرضنا فيها لبنية الخطاب حيث حددنا مظاهرها سواء في الخطاب الجملي أو ما فوق الجملي.

---

[109] الآية 84 من سورة الواقعة .

الفصل الثالث

الخطاب وحدود التـأويل

إن ظاهرة التأويل من الظواهر اللغوية التي لها أهميتها القصوى في تاريخ الفكر الإسلامي بل وتاريخ الفكر الديني على وجه العموم. لقد كان لهذه الظاهرة دور بالغ في كل البيئات الإسلامية على اختلافها وذلك لارتباطها الوثيق بالدلالة اللغوية وما لها من أثر على الفهم والتفسير. وقبل هذا وذاك لا بد أن نتتبع مصطلح التأويل منذ أن كان لفظا لغويا يتناوله الجميع إلى أن أصبح مصطلحا قائم الذات لا يستعمله إلا أهل العلم باللغة والشرع.

1- معنى التأويل

1.1 التأويل لغة

لقد ورد مصطلح التأويل في معاجم اللغة حاملا لمعان متعددة يمكن إجمالها في مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى[1] نجد للتأويل عندها معان متعددة، المعنى الأول يقصد

---

[1] اعتمدنا في ذلك على المعاجم الآتية:

- ابن منظور — لسان العرب دار صادر، بيروت،ط1، 1300هـ.
- الأزهري — تهذيب اللغة تحقيق عبد العظيم محمود ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة،ط1، 1966م.
- ابن فارس — مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة،1392هـ.
- الجوهري — الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956م.

به المرجع والمصير، وهو مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي صار إليه ورجع. ومنه قول الأعشى[2]:

أؤول الحكم على وجهه ليس قضائي بالهوى الجائر

بمعنى أرجعه وأردّه. ويقول ابن منظور آل الشيء يؤول أولا ومآلا رجع، وأول إليه الشيء رجعه، وألت عن الشيء ارتددت، وفي الحديث من صام الدهر فلا صام ولا آل، أي ولا رجع إلى خير(...)فالتأويل تفعيل أول يؤول تأويلا، وثلاثيه آل يؤول أي رجع وعاد[3]. وقال أبوعبيدة في "مجاز القرآن" التأويل هو المرجع والمصير. ومن الشعر يقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع كقول الشاعر الجاهلي:

حتى إذا أمعروا صفقتي مباءتهم وجرد الحطب أثباج الجراثيم
آلوا الجمال هراميلَ العفاء بها على المناكب ربع غير مجلوم

فقوله آلوا الجمال ردوها ليرتحلوا عليها[4].

أما المعنى الثاني فهو في مقابل المعنى الأول إذ يدل على العاقبة والهدف والغاية التي يتم التوصل إليها بالتعهد والرعاية. يقول ابن منظور "آل ماله إيالة إذا أصلحه وساسه الائتيال الإصلاح والسياسة "[5]. والشيء نفسه وجدناه عند الفيروزبادي الذي يقول "والدهن وغيره أولا وإيالا خثر، وألته أنا لازم ومتعد، والملك رعيته إيالا ساسهم وعلى القوم أولا وإيالا

---

[2] الأعشى الكبير الديوان تحقيق محمد حسين بيروت 1968.
[3] ابن منظور لسان العرب مادة أول.
[4] الأصفهاني المفردات في غريب القرآن ص26 – 27.
[5] ابن منظور لسان العرب مادة أل

وإيالة والمال أصلحه وساسه"[6]،وعلى ذلك يكون التأويل هو متابعة الشيء بالسياسة والإصلاح والرعاية حتى يصل إلى غايته ومرماه[7]، وبهذا المعنى جاء التأول في بيت الأعشى:

على أنها كانت تؤول حبها تأول ربعيّ السقاب فأصحبا

ويشرح لنا أبو عبيدة هذا البيت معتبرا أن حب حبيبة الشاعر كان صغيرا في قلبه، فلم يزل يثبت حتى أصحب فصار قديما كهذا السقب الصغير، لم يزل يشب حتى صار كبيرا مثل أمه وصار له ابنا يصحبه"[8].

إن الدلالتين الأولى والثانية هما الغالبتان في الاستعمال اللغوي العربي، وإن كانت الثانية لا تبعد عن الأولى كثيرا لأن معنى التغيير والانتقال من حالة إلى حالة عن طريق التعهد والرعاية يحتوي أيضا على الصيرورة والرجوع، فكلاهما يمكن أن يرتد إلى معنى المرجع أو المصير أو العاقبة. فلاغرو إذا أجملنا المعاني اللغوية للتأويل في دلالتين أساسيتين هما المرجع والمصير أو الغاية والعاقبة.

أما المجموعة الثانية[9] وهي متأخرة بالمقارنة مع الأولى فقد أوردت المعنى الاصطلاحي الذي لم يخرج في عمومه عن تعاريف العلماء المشتغلين بالعلوم الدينية، إذ يبدو أن ظاهرة

---

6 الفيروزبادي القاموس المحيط المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د،ت)، مادة أول.

7 وهناك دلالات أخرى لهذه المادة منها التغير كآل اللبن أي خثر،وآل جسم الرجل إذا نحف ومنها الوضوح والظهور، فالآل "الشخص وهو ما تراه في أول النهار وآخره يرفع الشخوص ومنها التفسير والتدبر أي تفسير ما يؤول إليه الشيء تقول تأولت في فلان الأمر أي تحريته.

8 أبو عبيدة معمر بن المثنى مجاز القرآن تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت،الطبعة الثانية،1981،2م،ج1ص86- 87.

9 المعاجم التي اعتمدناها لهذه المجموعة هي:

- ابن منظور لسان العرب)ذكر سابقا).
- ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة (ذكر سابقا).

التأويل كانت قد صاحبت الخطاب القرآني في رحلته منذ أن نزلت أولى كلماته إلى أن نشط المسلمون في فهم معانيه واستنباط أحكامه. والملاحظ أن الممارسة التأويلية وإن كانت في الواقع ظاهرة لغوية بالدرجة الأساس، ترتبط باللفظ والدلالة وتعتمد عليهما أشد ما يكون الاعتماد، فإنها لم تستعمل في البيئة اللغوية بقدر ما نشطت في العلوم الدينية، ولا غرابة في ذلك مادامت العلوم اللغوية كما أوضحنا في الفصل الأول من هذا الباب، لم تقم إلا في أحضان العلوم الشرعية وخدمة للخطاب القرآني من جهة ثانية.

2.1 التأويل في الاستعمال القرآني

لقد ورد في الخطاب القرآني مصطلح التأويل والمادة التي اشتق منها سبع عشرة مرة، أما كلمة تفسير فلم ترد إلا مرة واحدة. وأغلب الظن أن مرد ذلك راجع لكون ممارسة التأويل كانت أشد انتشارا وذيوعا، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد تأويل يوسف عليه السلام لرؤيا الملك ورؤيا السجينين، وتأويل سطيح وشق بن أنمار لرؤيا ربيعة بن مضر[10].

إن ما يثير الانتباه أن الخطاب القرآني أثناء حديثه عن استعمال وممارسة التأويل لا يقتصر على ما يرتبط بالرؤيا والأحلام فقط بل يتجاوز ذلك إلى الإخبار عن الأشياء قبل حدوثها، وذلك على نحو ما جاء في سورة الكهف التي نجد ممارسة التأويل فيها تتعلق بأحداث لم تقع بعد. فالأعمال التي قام بها العبد الصالح الخضير والمتمثلة في خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار الآيل للسقوط لا تحتوي في نظر النبي موسى على أي دلالة إطلاقا بل قد بدت له مناقضة لما عليه الرجل الصالح من مظاهر العلم والورع والصلاح، وهذا ما جعل الرجل الصالح الخضير يذكر موسى - المرة تلو الأخرى كلما استنكر عليه فعلا من أفعاله- بشرط مصاحبته له والمتمثل في ألا يسأله عن شيء أبدا وإلا فسيتركه إلى حال سبيله ولا يعلمه شيئا مما أراد. ولما لم يستطع موسى أن يصبر على الخضير وظل

- الزبيدي شرح القاموس

[10] ابن هشام السيرة النبوية تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ص145.

يلاحقه بأسئلته واستنكاراته، ضاق صدر الرجل الصالح وقال هذا فراق بيني وبينك، سأنبيك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فاردت ان اعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وأما الغلام فكان ابواه مؤمنين فخشينا ان يرهقهما طغيانا وكفرا فأردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة واقرب رحما وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحا فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا[11].

يتضح لنا أن معنى التأويل في سورة الكهف يقصد به الكشف عن الدلالة الخفية للأفعال. وهذه الدلالة الخفية لا تنكشف إلا من خلال بُعد غير عادي تماما. وهذا البعد لا يدرك إلا بالعلم اللدني الذي أوتي للعبد الصالح وحاول النبي موسى اكتسابه على يديه فلم يستطع. من هذا المنطلق أفلا يمكن القول إن اعتراض موسى على أفعال العبد الصالح الخضير لم يكن ناشئا عن الجهل بدلالتها جهلا مطبقا؟ لأن الجهل المطلق من شأنه أن يؤدي إلى التسليم والسكوت وانتظار التأويل الملائم بل كان اعتراضه نابعا من تأويل هذه الأفعال بناء على أفقه الفكري وعلمه المعهود بالأشياء والناس، ومن ثم ظهرت له هذه الأفعال قبيحة على حد تعبير المعتزلة، ثم طرح الخضير بعد ذلك تأويله الذي ظهر أنه ينطلق من أفق آخر مختلف عن أفق موسى ومباين له.

إن الكشف عن الدلالة الخفية الباطنية للأفعال أو القيام بتأويلها معناه الكشف عن أسبابها الحقيقية، وهذا الكشف هو بمثابة البحث والتنقيب عن جذورها وأصولها، ومن ثم فإن معنى التأويل هو العودة إلى أصل الشيء، سواء كان فعلا أو خطابا من أجل استنباط واستخلاص دلالته ومعناه، لهذا فإن العبد الصالح الخضير كما اتضح لنا في الآية أوّل أفعاله بالكشف عن أسبابها ودوافعها الحقيقية والأصلية.ولا يختلف ذلك بالنسبة لمؤول الحلم لأنه يكشف عن الأصل الحقيقي الذي يختلف وراء الصور التي يراها النائم في المنام فتكون

---

[11] الآية 81 من سورة الكهف

العملية في النهاية ارتداد وإرجاع الظاهر إلى الباطن من خلال البحث عن الأصول والأسباب الحقيقية الخفية.

وفي المقابل نجد الاستعمال القرآني للفظ التأويل لا يقصد به الرجوع والارتداد إلى الأصل فحسب، بل يستعمل في استشراف المستقبل ومعرفة المآل والعاقبة كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا. يقول الزمخشري "ذلك إشارة على الرد إلى الكتاب والسنة لأن ذلك خير لكم وأصلح وأحسن تأويلا أحسن عاقبة"[12] "وقال قتادة والسدي وأبو زيد أحسن تأويلا أحسن عاقبة"[13].

وعموما إذا كانت كلمة تأويل تعني الرجوع إلى الأصل، وتعني أيضا الوصول إلى الغاية والعاقبة، فإن الذي يجمع بين الدلالتين هو الصيغة الصرفية (تفعيل)التي تدل على الحركة والفعل، لذلك فإن التأويل عملية بالشيء إما رجوعا باتجاه الأصل أو صعودا في اتجاه العاقبة والغاية، وهذه الحركة ليست مادية بل ذهنية عقلية لأن كل الاستعمالات التي وقفنا عليها للفظ تأويل، تتعلق إما بالأحلام أو الرؤى أو الأفعال أو الحب في بيت الأعشى. إن التأويل المضاف إلى كل هذه الألفاظ يدل على حركة ذهنية، تسعى لاكتشاف الأصل بالرجوع إلى الجذور والأصول من أجل الوصول إلى الغاية والعاقبة عن طريق السياسة والتربية والتعهد والرعاية. وعلى العموم يتبين لنا أن لفظ التأويل في الخطاب القرآني معناه الأمر الذي يقع في المآل تصديقا لخبر أو رؤيا أو عمل خفي يقصد به عمل يقع في المستقبل.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعد مصطلح التأويل مصطلحا قرآنيا محدد المعنى والدلالة باعتبار أن ممارسة مدلوله في تفسير النص القرآني قد تمت منذ الصدر الأول للإسلام ثم انبرى بعد ذلك العلماء يجتهدون في رسم معالمه الاصطلاحية وآلياته الإجرائية مع نشأة

---

12 الزمخشري الكشاف ج١ ص٥٣٦.

13 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط مكتبة ومطابع النشر الحديثة، الرياض(د،ت) ج٣ ص ٢٧٩.

الفرق الكلامية والفلسفة الإسلامية، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تقاطعات وتباينات على مستوى الدوال اللغوية ومدلولاتها داخل أنواع الخطابات التي عرفها الفكر العربي.

2. مفهوم التأويل وحدوده

يمكن أن نعتبر بدايات التأويل الأساسية ظهرت مع مؤولي العهدين القديم والجديد الذين اعترضتهم نصوص رأى بعضهم قبولها على ظاهرها ورأى البعض الآخر إخضاعها للتأويل لأن معناها الظاهري يتناقض مع العقيدة. ومن هذا المنطلق انقسمت الممارسة التأويلية إلى اتجاهات ثلاث: الاتجاه الحرفي ويمثله Mopsueste الذي تعلق بالمعنى الحرفي ولم يحد عنه قيد أنملة. الاتجاه التأويلي الذي لا يعتد بالمعنى الحرفي ويؤمن فقط بالمعنى المجازي الذي ينكشف بالتأويل، إنه الوسيلة المثلى في نظره للكشف عن معاني النصوص ودلالاتها. والاتجاه التوفيقي ويمثله Augustin d'Hippon الذي فرق بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي، ولا يأخذ بالأول إلا إذا وافق السياق وطابق العقيدة واحتمل الحقيقة في وجه من الوجوه، وإلا فالاعتماد كل الاعتماد على المعنى المجازي الذي يقوم على التأويل بطريق التمثيل.

ولقد بدأ هذا النوع من التأويل ينتشر شيئا فشيئا بعدما لجأ إليه مفسرو العهدين لأن الضرورة فرضت الاعتماد عليه لتناقض المعنى الحرفي وتضاربه، بل وابتعاده عن السياق ومقاصد الكتاب من جهة أخرى. ومن ثمّ عمل فيلو الإسكندري على تأويل العهد القديم من خلال تأويلات اليهود واليونان في هذا الصدد، كما سار على نهجه أوريجين الذي اطلع اطلاعا واسعا على الفلسفة بمختلف مشاربها واتجاهاتها، قبل أن يمارس التأويل على نصوص العهد القديم ثم الجديد فيما بعد. ولقد سار على هذا النهج أعلام كبار كالفيلسوف توماس الإكويني والفيلسوف المنطقي فورفوريوس صاحب إيساغوجي الذي يعد مدخلا مهما في المنطق لقي انتشارا منقطع النظير عند المناطقة في المجتمع العربي الإسلامي[14].

وإذا انتقلنا إلى الثقافة العربية الإسلامية نجد فعل التأويل استعمل تحت ألفاظ متعددة كالتفسير والمعنى والمجاز والغريب، وذلك قبل أن يصبح مصطلحا خاصا ومحددا بالشكل

---

[14] الدمشقي إيساغوجي لفورفوريوس تحقيق أحمد فؤاد الأهواني دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٢م، ص١٢.

الذي وجدناه عند أبي عبيدة في مجاز القرآن[15] ولعل هذا ما جعل ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة يقرر أن المقاصد من ألفاظ المعنى والتفسير والتأويل متقاربة[16].

ويمكن أن نسجل في هذا الصدد اختلاف علماء القرآن في تحديد ضوابط التمييز بين التفسير والتأويل، ويكفي الاطلاع على ما دونه الزركشي والسيوطي في الموضوع لنلاحظ أن هناك من ميز بين التفسير والتأويل - بخلاف أبي عبيدة وابن فارس الآنفي الذكر وغيرهما- باعتبار أن الأول أعم من الثاني؛ لأن التفسير يخص الألفاظ والمفردات في حين ينصب التأويل على معاني التراكيب والنصوص. لذلك فالتفسير يشمل النصوص الدينية وغيرها بخلاف التأويل الذي أكثر ما يكون في الكتب الإلهية[17]. ورغم كل ذلك فإن العلماء المسلمين يرون أن التأويل هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله لدليل يقترن به، كما أن المتأمل في كتب التفسير يلاحظ أنها لا تضع حدودا بين التفسير والتأويل إذ يدخلان عندها في إطار واحد أطلقت عليه التفسير، ولعل هذا يتوافق مع اتجاه السلف أنفسهم الذين يستعملون التأويل ويقصدون به تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه.

ولقد تعرض تقي الدين بن تيمية باستفاضة وإسهاب إلى ممارسة التأويل في الخطاب القرآني والاختلافات اللغوية القائمة بين المؤولين "لأن من سيبي الاختلاف في التفسير ما يعلم بالاستدلال أي التأويل لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين: أحدهما قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، والثاني قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به، ثم هؤلاء كثيرا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به

---

15 أبو عبيدة مجاز القرآن ج1 ص86 - 87.

16 ابن فارس الصاحبي ص312.

17 السيوطي الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، 1973م، ج2 ص173.

القرآن كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق، والأولون صنفان تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته في المعنى باطلا فيكون خطؤهم في **الدليل** لا في **المدلول** ومن هؤلاء فرق الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة والقدرية والمرجئة وغيرهم (...) وأما الذين يخطئون في **الدليل** لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بمعان صحيحة لكن القرآن لا يدل عليها مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، وإن كان فيما ذكروه مما هو بمعان باطلة فإن ذلك يدخل في القسم الأول وهو الخطأ في **الدليل والمدلول** جميعا حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدا"[18].

يتضح لنا هنا أن ابن تيمية يعطي صورة عامة عن الممارسة التأويلية التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي والتي نلاحظ أنها تختلف من بيئة فكرية إلى أخرى، إذ نلاحظ التشدد والصرامة في البيئة التشريعية على حد ما وقفنا عليه عند ابن تيمية نفسه في النص الآنف الذكر، والترخص والاتساع عند الفرق الإسلامية. ورغم كل ذلك فإننا نلاحظ أن التأويل في الثقافة الإسلامية ينقسم بدوره إلى ثلاثة اتجاهات اتجاه ظاهري لا يؤمن إلا بحرفية النصوص، واتجاه باطني لا يحفل بالمعاني الحرفية لأنه لا يرى فيها إلا قشورا تحجب الحقيقة أو هي وعاء للمعاني التي لا تنكشف إلا بالتأويل، واتجاه ثالث يتميز موقفه بالتوفيق بينهما في وسطية واعتدال.

وعلاوة على ذلك نلاحظ أن ابن تيمية يقرر أصولا للتأويل تغلب عليها نزعته التشريعية الفقهية التي أملت عليه التأكيد على توفر الدليل في التأويل، ولا يقتصر هذا الدليل في العقل فقط، كما هو الأمر عند الفلاسفة، إذ من الأدلة ما هو سمعي وهذا مقرر عند علماء الشريعة. ويمكن أن نستخلص مما أثاره ابن تيمية أصولا لظاهرة التأويل تتمثل في ما يلي:

---

18 ابن تيمية مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، الكويت، ط1 ، 1971م، ص92 – 93.

- لا بد من وجود الدليل حتى يتم ترجيح المعنى المؤول إليه.
- قابلية اللفظ للمعنى الذي صرف إليه.
- عدم تغليب جانب اللفظ على جانب المعنى أو العكس.

1.2التأويل والخطاب

إن تأويل الخطاب في الثقافة الإسلامية عرف ثلاثة اتجاهات: الحرفي والتأويلي والتوفيقي. أما الحرفيون فهم الحنابلة والظاهريون والفرق المشبهة، وهؤلاء كلهم حاربوا التأويل وناهضوه. ويمثل الإمام الطبري الحنابلة في هذا الاتجاه في حين يمثل ابن حزم الأندلسي المذهب الظاهري الذي قد يكفر المؤول أحيانا بل ويهدر دمه وماله كلما بدا أن تأويله سيؤدي إلى الجحود والإشراك بالضرورة[19]. أما المشبهة فقد تمسكوا بالمعنى الظاهر ولم يراعوا الأسلوب العربي في اعتماده على التشبيه والمجاز والكناية علاوة على أنهم لم يعتمدوا العقل، ولم يراعوا التشريع الإسلامي وتعاليم دينه .أما التأويليون فهم كثيرون منهم الشيعة بفرقها الزيدية والإمامية والإثناعشرية والإمامية الإسماعلية ومنهم الخوارج بفرقها كذلك وهي الأزارقة والصفرية والإباضية ومنهم الصوفية أهل الذوق والإشارة. أما التوفيقيون فهم الفلاسفة والمعتزلة والأصوليون السنيون كالمالكية والشافعية والحنفية الذين كانوا يؤولون انطلاقا من مقاييس وقوانين تضبط التأويل وترسم له حدودا لا يصح أن يتجاوزها. يقول الغزالي وهو من الفلاسفة الذين دلوا بدلوهم في الموضوع، من خلال كتابه مشكاة الأنوار الذي حاول من خلاله وضع أنموذج للتأويل الصحيح، "لا تظنن من هذا الأنموذج وطريق ضرب المثال، رخصة في رفع الظاهر واعتقادا في إبطالها حتى أقول مثلا: لم يكن مع موسى نعلان، ولم يسمع الخطاب بقوله اخلع نعليك حاش لله فإن إبطال الظواهر رأي الباطنية الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمي،ن ولم يفهموا وجهه. كما

---

19 جولدزيهر مذاهب التفسير الإسلامي ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتب الحديثة مصر 1374هـ/1955م.

أن إبطال الأسرار مذهب الحشوية، فالذي تفرد بالظاهر حشوي والذي تفرد بالباطن باطني والذي يجمع بينهما كامل"[20].

2.2 ممارسة التأويل

وسنتناول الممارسة التأويلية في البيئة الفكرية الإسلامية عموما مختزلينها في المجال التشريعي الأصولي والمجال الفلسفي الكلامي والمجال اللساني. أما في المجال **التشريعي الأصولي** فلقد قام التأويل بدور فعال، إذ كان الرأي أصلا معتمدا بعد الكتاب والسنة لأن الأصول الثابتة لم تتناول المسائل الجزئية بل تناولت العموميات لكن الحياة تتطور وتنمو، والأحداث والنوازل تتجدد وتستحدث يوما بعد يوم، ولابد أن يلاحقَ التشريعُ كل ذلك. ومن ثم كان التأويل من خلال الرأي هو مدار نشاط هذه البيئة وعمودها الفقري الذي ضمن لها الاستمرارية والمواكبة، فاعتمدت الرأي القائم على التأمل والنظر في المسائل المعروضة، وحاولت توجيه دلالة النص ليلائم طبيعة تلك المسائل حتى يتمكن من تقرير الحكم الشرعي السليم، وفي هذا الصدد ذكر ابن عبد البر في جامعه أن"ابن المبارك سئل متى يسع الرجل أن يفتي؟ فيقول إذا كان عالما بالأثر بصيرا بالرأي"[21].

فالفقيه يرى في المسالة المعينة عن طريق التأويل سواء قصد إليه أم لم يقصد، كقوله تعالى **والخيل والبغال لتركبوها وزينة**[22] يستنبطون منه حرمة لحم الخيل والبغال والحمير وإن كانت الآية لم تذكر نصا صريحا في التحري،م وهذا عمل تأويلي نتج عنه تقرير حكم شرعي من خلال نص ديني. والأمر هنا قائم على الفكر، فكل ما يبدو بين دروب الفكر من تعارض عند الفقهاء، راجع في عامة أمره إلى الاختلاف في تأويل النص، كما حدث في

---

20 الغزالي مشكاة الأنوار تحقيق أبو العلاء عفيفي الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1964م.

21 ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله طبعة القاهرة 1320، ج2 ص137.

22 الآية 8 من سورة النحل.

تأويل قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع[٢٢] فمن قائل بإيجاب السعي إلى الصلاة ومن قائل ببيان فساد البيع وهو اختلاف أورده الشاطبي في الموافقات[٢٣].

إن التأويل من المسائل التي يتبعها الفقيه لإيضاح رأيه وبيانه، ولا غنى عن استعمال الرأي في شتى المذاهب الفقهية، وأن من الثابت والمعروف أن المدارس الفقهية انقسمت إلى أنصار الرأي والدراية، وأنصار الحديث والرواية، وموقف متوسط بينهما إلا أن المذاهب على اختلافها تفاوتت في استعمال الرأي، فإذا رتبنا هذه المذاهب حسب استعمالها للرأي، وجدنا أنها من الكثرة إلى القلة، ويكون ترتيبها من الحنفية إلى الشافعية إلى المالكية إلى الظاهرية.

لقد كان التأويل في المجال التشريعي رحبا واسعا عمل على إثراء الفقه بالكثير من الفتاوى والأحكام. لقد وصل التأويل بأصحاب الرأي إلى مرحلة كانوا يأتون فيها بالتمارين والفروض لبعض المسائل ويضعون حلولا لها ويستنبطون أحكاما عليها، لذلك امتلأت كتب الفقه بالعديد من هذه المجادلات والمناظرات في حرية رأي واتساع فكر وإن ظل النص القرآني عندهم ملزما للجميع، وقاعدة أساسية لامناص عنها لكل داخل لهذه المعمعة. إن العمل التشريعي ليس بالأمر الهين بل هو من أدق الأعمال وأصعبها فقد كان لزاما على الفقيه أن يحاول التوفيق بين النصوص وبين المستقر من الأعراف في البيئات المختلفة. ومن ثم لابد له من أن يحترم النص والعقل والمجتمع حتى لا يحدث تصادم قد ينتج عنه تعطيل هدف من أهداف الفقه ومقصد من مقاصد الشريعة. وكان التأويل وسيلة لذلك "ففي كثير من الوقائع اعتبرت المدارس الفقهية مبدأ التأويل للتوفيق بين الحياة في نظر الفقه والحياة الواقعية الاجتماعية"[٢٤].

---

[22] الآية ٩ من سورة الجمعة.

[23] الشاطبي الموافقات ج٢ ص٩٨.

[24] جولدزيهر العقيدة والشريعة في الإسلام ترجمة محمد يوسف موسى وآخرين،الكاتب المصري القاهرة،١٩٤٦م، ص٦٣.

ومن جهة أخرى فكما راعى الأصوليون طبيعة الحياة الإنسانية وما تعارف عليه المجتمع، راعوا أيضا مسألة اللفظ والدلالة وضرورة إدراك كنه علاقتهما بالنسبة للفقيه الذي يتصدى للإفتاء. ويشير الراغب الأصفهاني إلى أهمية تلك المعرفة فيقول:" ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه (...)وليس ذلك نافعا في علم القرآن فقط بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع(...) وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم"[٢٥].فلا يتكون للفقيه رأي أو تأويل صحيح ومقبول ما لم يتوصل إلى دلالة محددة للفظ يمكن من خلالها تحديد الحكم لأن تحديد الدلالة اللفظية يتوقف عليه تقرير الحكم الشرعي.

إن الأسلوب العربي الذي جاءت به لغة النص الديني يتميز بالتصرف في فنون القول، وتكثر فيه الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى واحد، كما حدث بالنسبة لمفهوم اللمس من قوله تعالى **أو لا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا**[٢٦] فمن الفقهاء من حدد معنى اللمس في الاتصال بالمرأة، ومنهم من حدده بمعنى المس فقط[٢٧].ومثل هذه الأمور تتوقف إلى حد كبير على ضرورة معرفة دقيقة للمعاني اللغوية، بما يبعد المتناول للنص عن التردد واضطراب الرأي أو الخلط في التأويل.

إن الشافعي مؤسس علم أصول الفقه لم تغب عنه أسباب الاضطراب في فهم النص وتأويله، فقد أشار إلى ذلك في رسالته وأرجعه أساسا إلى الانصراف عن منطق اللغة ومعهودها، ويظهر ذلك في قوله "فإنما يخاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر(...)وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه أراد به غير ظاهره"[٢٨].

---

25 الأصفهاني المفردات في غريب القرآن ص٣.

26 الآية ٤٣ من سورة النساء.

27 الفيروزابادي القاموس المحيط مادة لمس.

28 الشافعي الرسالة تحقيق أحمد شاكر، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٤٠م،ص١١٥.

ولقد أدرك الزمخشري أيضا ذلك في أساس البلاغة حين أصر على توضيح الاستعمالات المختلفة للفظ، وما يضفيه الاستعمال من دلالة حقيقية ومجازية، وتلك جهود استوجبتها طبيعة اللغة العربية التي ورد بها النص القرآني. كما تنبه الراغب الأصفهاني إلى أهمية تلك المعرفة فتناول في مفرداته الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ مما أدى به في النهاية كما هو معلوم إلى إنكار المترادف في اللغة أصلا.

وفيما يخص مجال علم **الكلام والفلسفة** فإننا نلاحظ أن الفرق الكلامية وجدت في ظاهرة التأويل مجالا خصبا يكمن في المعاني الباطنية للألفاظ وهي المعاني التي يبحث التأويل عنها. لقد مكن هذا الاتجاه الفلاسفة والمتكلمين من نشر تعاليمهم ووجهات نظرهم، وانطلقوا يؤدون بواسطته مذاهبهم فكان الجدل. وقد كان الكلام هو سلاحهم في هذا المعترك الخاضع للاتجاهات والمذاهب. لقد كان التأويل في نظر تلك الفرق هو صرف اللفظ عن ظاهر معناه، وبذلك بتروا المعنى الاصطلاحي الذي يشير إلى صرف اللفظ عن معناه إلى المعنى المقصود.

أما عن علاقة هذه الفرق بالنص الديني فيمكن القول إن هناك اتجاهات مذهبية تعلقت بظاهر معنى النص، فبطر هذا الظاهر حق النص فيما يحمله من وجوه دلالية أخرى. وهناك اتجاهات ثانية تعمقت في باطن المعنى وحملت اللفظ فوق طاقته. أما الاتجاه الأول فقد وصل إلى حد التشبيه والتجسيم، وأما الثاني فقد وصل إلى دواخل في اللفظ لا تتصل به من قريب أو بعيد. وطبيعي بعد كل هذا أن يظهر موقف ثالث يتوسط بين الظاهر والباطن. ويمكن من الناحية المنهجية أن ندرج في إطار الظاهر الخوارج والمعتزلة والأشاعرة وندرج في إطار الباطن الشيعة وبعض المتصوفة.

لقد تمسك الخوارج بظاهر النصوص وحرفيتها لحد أنهم أنكروا أحيانا السنة إذا خالفت مجرد الظاهر في النص، رغم أنها تفسر القرآن أو تبين مجمله. وقد أدى ذلك بهم إلى القول " لو أن رجلا أكل مال اليتيم فله النار لقوله تعالى **إن الذين يأكلون أموال**

اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا ولو قتل اليتيم لم تجب له النار لأن الله لم ينص على ذلك"[30].نلاحظ هنا كيف أن الخوارج نظروا إلى "ظاهر النصوص و لم يتعمقوا في معاني القرآن الكريم و لم يلتمسوا الحكم والأسرار وراءها بل أخضعوا النص القرآني لآرائهم ونظرياتهم وركبوا في ذلك كل صعب وذلول"[31]. ويدخل في نفس الإطار المجسمة الذين أوغلوا في التشبيه إلى أن وصلوا إلى حد التجسيم الغليظ فيما يتعلق بصفات الله تعالى، وهؤلاء أغفلوا ما يمكن أن يؤول به النص، فشبهوا صفات الله تعالى بالمخلوقات. كل هذا جعل السلف يرفضون ذلك ويقفون موقفا يتسم بالحيطة والحذر على حد ما نلاحظ عند الإمام مالك الذي سئل عن الاستواء فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

في المقابل نجد المعتزلة الذين ينفون التشبيه ويقفون أمام الألفاظ التي تدل على صفات الله تعالى ويحملونها على المجاز ويؤولونها حتى توافق مذهبهم الذي يقول بالتنزيه المطلق. من هذا المنطلق نفوا الجهة لأن في إثباتها إيجاب بإثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية، فكل ما ورد وظاهره يدل على ذلك وجب تأويله على المجاز، فقالوا في قوله تعالى **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** "إنه ممن يتعالى عن الجوارح وفي هذه الآية وجوه، أولها أن يكون جاريا مجرى لما خلقت أنا، وذلك مشهور في لغة العرب، يقول أحدهم: هذا ما كسبت يداك(...)ولا يكون للفعل رجوع إلى الجوارح في الحقيقة. ثانيها أن يكون معنى اليد النعمة ولا إشكال في أن من محتملات لفظه اليد للنعمة، فأما الوجه في تثنيتها فقد قيل فيه، إن المراد نعمة الدنيا ونعمة الآخرة. ثالثها أن يكون معنى اليد هنا القدرة وذلك من محتملات اللفظ أيضا"[32].والشيء نفسه يحصل عندهم مع قوله تعالى **إلى ربها ناظرة**[33]

---

30 أحمد أمين ضحى الإسلام ج3 ص334.

31 محسن عبد الحميد دراسة في أصول تفسير القرآن دار الثقافة الدار البيضاء،ط1984، 1م،ص13

32 الشريف المرتضي الأمالي تحقيق السيد محمد، مطبعة الخانجي القاهرة 1907م، ج3 ص26.

33 الآية 23 من سورة القيامة.

حيث يصرفون ناظرة إلى المعنى المجازي أي منتظرة. وفي المقابل نلاحظ أن المعتزلة قد يتمسكون بظاهر اللفظ أحيانا، ولا يحيدون عنه إذا خالف تأويله اتجاههم، ومن ثم يتشبثون بالمعنى اللفظي كما هي الحال في الآية **لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**[34] الذي يتأوله أهل السنة بقولهم لا تدركه الأبصار في الدنيا دون الآخرة، فهم يرونه والرؤية أمر دون الإدراك.

أما أهل الباطن فيندرج تحتهم المتصوفة والشيعة الباطنية الذين خرجوا بتأويلاتهم عن سنن العرب في كلامها ومتعارف خطابها. إن المتصوفة نسبوا الظاهر إلى الباطن كنسبة اللب إلى القشر واعتقدوا في حقيقة الباطن وزيف الظاهر مما دعاهم إلى التعمق في استنباط الدلالات من الألفاظ والبحث وراء أسرارها "فقد كانت اللغة منذ فجر التاريخ لغة الدين وللدين أسرار ينبغي أن تتضمنها اللغة باعتبارها أداة التعبير عن معانيه المختلفة وربما كان المتصوفة من أشد الناس تعلقا بهذه الأسرار، ورغبة في الوصول إليها، وصنيعهم في ذلك امتداد لمحاولات مبكرة لتحديد العلاقة بين الأسرار الدينية وبين اللغة"[35].

لقد قام المتصوفة بإقحام آرائهم في القرآن والسنة بطريق التأويل يبررونها من خلال النص الديني، ونورد هنا تفسيرا صوفيا لآية قرآنية تُبين لنا كيفية تعاملهم مع الخطاب القرآني ففي تفسير قوله تعالى **وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه**[36] قيل طعامه التبن والعنب وشرابه الخمر واللبن، فالتين إشارة إلى المدركات الكلية لكونه(لياكله)، وكون الجزئيات فيها بالقوة كالحبات التي في التبن والعنب إشارة إلى الجزئيات لبقاء اللواحق المادية معها في الإدراك (...) واللبن إشارة إلى العلم النافع كالشرائع، والخمر إشارة إلى العشق والإرادة

---

[34] الآية 103 من سورة الأنعام.

[35] أحمد خليل في التصور اللغوي عند العرب مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية،العدد الرابع عشر ص183.

[36] الآية 259 من سورة البقرة.

(...) وعلوم المعارف **له يتسنه** أي لم يتغير عما كان في الأزل بحسب الفطرة مودعا فيك، فإن العلوم مخزونة في كل نفس"[37].

وهكذا نرى إلى أي حد كان المتصوفة يرون أن لا أهمية للمعنى الظاهر للألفاظ وأن وراء هذا المعنى الحرفي حقائق عميقة، وأسرار بعيدة، فليست الألفاظ عندهم إلا رموزا وإشارات تحمل دلالات خاصة، لا يعرفها ولا يدركها سواهم. وقد أدى بهم ذلك إلى تجاوز المرجعية المعجمية للألفاظ تجاوزا أخرجهم عن سنن العربية ومعانيها المعهودة عند المتكلمين بها والتي نزل النص القرآني وفقا لها وتبعا لأعرافها .

أما الشيعة الباطنية فقد أدخلوا تفسير النص القرآني في متاهات ومجالات وقفت حاجزا بينه وبين الضوابط اللغوية والأصولية والعقلية المجمع عليها عند العلماء. لقد حطمت الباطنية مدلولات الألفاظ تحطيما جعلها تأتي بتفسيرات لا تمت إلى ألفاظ القرآن بأي صلة قريبة كانت أو بعيدة. ومن أقوالهم ما أورده ابن حزم " وقال آخرون منهم برِجعة علي إلى الدنيا، وامتنعوا من القول بظاهر القرآن، وقالوا إن لظاهره تأويلات، ومن هذه التأويلات أنهم قالوا السماء محمد، والأرض أصحابه وإن الله **يأمركم أن تذبحوا بقرة** أنها عائشة وقالوا العدل والإحسان علي، والصلاة هي دعاء الإمام، والزكاة هي ما يعطى الإمام، والحج القصد إلى الإمام"[38].

ونجد نعمان بن حيون وهو من الشيعة الباطنية في كتابه أساس التأويل يفسر قوله تعالى **اهدنا الصراط المستقيم** أن الصراط هو الإمام وفي قوله تعالى **وأنزلنا الحديد** أي

---

37 ابن عربي تفسير القرآن المكتبة العصرية بيروت 1973م، ص4.

38 ابن حزم الملل والأهواء والنحل ج2 ص114.

سهلنا له صعب الكلام وفي قوله تعالى **ولها عرش عظيم** أي دعوة كبرى وفي قوله تعالى **ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم** أي الأئمة السبعة أئمة الباطنية[39].

ويفسر الملامحسن الكاشي قوله تعالى الله **نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح** على النحو التالي نور العلم في صدر النبي، **المصباح في زجاجة** الزجاجة صدر علي، فصار علم النبي عليا **يوقد من شجرة مباركة** نور العلم **لا شرقية ولا غربية** لا يهودية ولا نصرانية **يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار** يكاد العالم من أهل محمد يتكلم بالعمل قبل أن يسأل **نور على نور** أي إمام مؤيد بنور العلم والحكمة في إثر إمام من آل محمد(...) تحقيق هذه الجملة تقتضي أن الشجرة المباركة المذكورة في الآية في دوحة التقى والرضوان وعزة الهدى والإيمان، شجرة أصلها النبوة وفرعها الإمامة وأغصانها التنزيل وأوراقها التأويل وخدمها جبريل وميكائيل"[40].

أما ما يتعلق **بالفلاسفة** فقد جمعوا بين ظاهر اللفظ وباطنه حتى لا يحصل تعارض بين العقل والشرع. لقد صرفوا ظاهر الألفاظ الشرعية إلى ما يتفق مع العقل حتى لا تتضارب النصوص الشرعية بالنصوص العقلية. وقد وصف الغزالي هذا المسلك بكونه دقيقا وصعبا في نفس الآن[41].

لقد كان التأويل في المجال الفلسفي وسيلة من أجل رفع التناقض الذي قد يبدو أحيانا بين ظواهر النصوص وبين الحقائق اليقينية القائمة على البرهان العقلي. وعلى هذا الأساس لا

---

[39] ابن حيون أساس التأويل القاهرة ط1 (د،ت)،ص61. أما الآيات فهي على التوالي الآية 5 من سورة الفاتحة ثم الآية24 من سورة الحديد ثم الآية23 من سورة النمل ثم الآية 87 من سورة الحجر.

[40] حسين الذهبي التفسير والمفسرون دار الكتب الحديثة، القاهرة1381هـ، ج1 ص198 – 199.

[41] الغزالي قانون التأويل تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ص8.

يلتجأ الفلاسفة إلى تأويل النص الشرعي إلا إذا بدا في الظاهر مخالفا للعقل. أما إذا كان النص ظاهرا في معناه، واضحا في مقصوده، لا يتضارب مع العقل، فلا حاجة للتأويل عندهم. يقول الفيلسوف ابن رشد في هذا الصدد "ونحن نقطع قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"[42].

لقد اشترط الفلاسفة في التأويل موافقة الأسلوب العربي، والتناسق مع أوجهه المختلفة. ومن ثم ربطوه بالمجاز في تعاريفهم، فالتأويل عند ابن رشد هو" إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه، أو لا حقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي حددت في تعريف أصناف الكلام المجازي"[43]. إن التأويل عند الفلاسفة إذن هو التأويل القائم على اللغة والموافق لسنن العربية في كلامها، وما تعارفت عليه في خطاباتها سواء من حيث المرجعيات المعجمية أو المعاني التركيبية.

بقي **المجال اللساني** الذي سنركز فيه على علمي النحو والبلاغة باعتبارهما يمثلان القاعدة الأساس للعلوم اللسانية للغة العربية، في المجتمع الإسلامي العربي. فلقد كان للتأويل دور كبير في النحو العربي. وبخلاف الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة الذين كانوا يلجأون للتأويل من أجل إدراك المقاصد، فإن اللغويين حملوا الظواهر اللغوية على غير الظاهر، للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، وذلك من خلال اعتمادهم على مفهوم التقدير الذي عني به النحاة عناية شديدة، وولعوا به أيما ولع، غير أن هذا التقدير جر عليهم خلافات متنوعة فيما يخص استخراج معاني الخطاب القرآني عن طريق الإعراب، ولقد أشار ابن خلدون إلى شيء من هذا حين قال"طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين

---

[42] ابن رشد فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2،1981م، ص16.

[43] نفسه ص32.

أهلها في الكوفة والبصرة، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وكثر الخلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد"[44].

إن انقسام النحو إلى مدرستين البصرة والكوفة ناتج عن اختلافهما في المنهج. البصريون وضعوا القواعد التي يحتكمون إليها بعدما استنبطوها من النص القرآني، وكلام العرب الفصيح، ومن ثم لم يدخروا وسعا في تطويع ما خرج على أحكامهم لمنطق القاعدة، راكبين في ذلك كل صعب وذلول، من مختلف سبل ووسائل التأويل. أما الكوفيون فإنهم يمثلون الاتجاه الظاهري لأنهم يحتكمون إلى السماع ويقفون عند حدود المروي لا يحيدون عنه قيد أنملة. فلا ضير عليهم بعد ذلك حتى وإن وضعوا قاعدة لكل شاهد، رغم ما سببه ذلك من تعدد الشواهد؛ وتضخم القواعد، غير أن المدرستين التقتا في مدرسة واحدة هي المدرسة البغدادية التي ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري، وتجمع لديها ثروة هائلة من الشواهد والقواعد النحوية؛ كان للتأويل فيها اليد الطولى والأثر الفعال.

ولم يكن البحث البلاغي بمعزل عن هذا الخضم، إذ كان هو أيضا لصيقا بمجال دراسة الخطاب القرآني وتأويله، لأنه يحفل في نظره بأسرار وإشارات لشتى أساليب ومذاهب التعبير من إيجاز وإطناب واتساق؛ كما ينطوي على ضروب الدلالات المختلفة، منها ما يعرف مباشرة دون إعمال فكر، ومنها ما يحتاج في إدراكه إلى تدبر ونظر.

إن التأويل في الدرس البلاغي يكشف عن المعنى الثاني أو الدلالة المجازية، وهو يتعلق بالأسلوب لا بالمفردات المنعزلة والمستقلة، وإلى ذلك أشار الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني في فصل "اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره"،كما ذكر أيضا أنه على مؤول الخطاب القرآني أن يكون عارفا بمقاصد الأسلوب، متذوقا لإيحاءاته ومراميه حتى لا يسقط في التأويلات الفاسدة يقول:"لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل،

---

[44] ابن خلدون المقدمة ص485.

وعلى صحة ما ادعيناه في ذلك دليل، وهو باب من العلم إذا أنت فتحته اطلعت منه على فوائد جليلة، ومعان شريفة، ورأيت له أثرا في الدين عظيما، وفائدة جسيمة ووجدته سببا إلى حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاح أنواع من الخلل فيما يتعلق بالتأويل"[45]. فعند قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى يرى الجرجاني أن من نظر إلى هذه الآية ولم يعلم أن المعنى في ادعوا هو الأمر بالدعاء، وعلم فقط أن معناها هو الذكر بالاسم، وأن في الكلام محذوفا، والتقدير قل ادعوه الله أو ادعوه الرحمن أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى "يقع في الشرك من حيث إنه إن أجرى في خاطره أن الكلام على ظاهره خرج ذلك به إلى إثبات مدعوّين تعالى الله أن يكون له شريك"[46].

كما أشار الراغب الأصفهاني إلى التأويل البلاغي في معرض حديثه عن التأويل المستكره "وهو ما يستعان فيه باستعارات واشتقاقات بعيدة، كما قيل في الهدهد إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقير مما يروج على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات"[47]: وابن الأثير وهو من كبار البلاغيين تعرض في كتابه المثل السائر إلى التأويل وأدخله مع أقسام المعنى ثم فرق بينه وبين التفسير على طريقة الفقهاء والأصوليين[48].

3.2 أنواع التأويل

---

[45] الجرجاني دلائل الإعجاز قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة،ط 3، 1992 م، ص41.

[46] نفسه ص 375 والآية 110 من سورة الإسراء.

[47] الأصفهاني مقدمة التفسير المكتبة الأزهرية القاهرة، 1329هـ، ص403.

[48] ابن الأثير المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، نهضة مصر، القاهرة 1962م، ج1 ص76 .

إن ظاهرة التأويل كما سبق ترتبط بكثير من الميادين الفكرية لكنها بالميدان الديني ألصق وأكثر ارتباطا. وقد قام بعض العلماء على اختلاف اهتماماتهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية ببيان أنواع التأويل.

يتناول الراغب التأويل تناولا عاما بأشكاله المختلفة والمتنوعة، ويقسمه إلى قسمين مستكره ومنقاد[49]. فأما المستكره عنده فأربعة أنواع، الأول لفظ عام يخصص في بعض ما يدخل تحته نحو قوله تعالى **إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين**[50].إن **صالح المؤمنين** عام يدخل تحته الكثير من المعاني أشار إليها القرطبي في تفسيره حيث قال"**صالح المؤمنين** علي رضي الله عنه على رأي، وقيل خيار المؤمنين، وقيل الأنبياء (...)وقال السُدّي هم أصحاب محمد"[51].إن تخصيص صالح المؤمنين سيكون تأويلا غير مقبول لأنه مذهبي ولا يستند إلى أي دليل من معجم اللغة العربية وسننها في الكلام. ويندرج تحت هذا الإطار تأويلات الشيعة والروافض والباطنية وبعض المتصوفة.

أما ثاني التأويلات المستكرهة فهو التلفيق بين قولين، ويظهر ذلك بجلاء عند من ادعى أن الحيوانات كلها مكلفة، مستندا في زعمه هذا على نوع من التأويل التلفيقي بين قوله تعالى **وإن من أمة إلا خلا فيها نذير**[52] وبين قوله تعالى **وما من دابة في الأرض ولا**

---

[49] الأصفهاني مقدمة التفسير ص403.

[50] الآية 4 من سورة التحريم

[51] القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة 1939م، ج10 ص 6668

[52] الآية 24 من سورة فاطر.

طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم[53]. لقد تأولوا قوله أمم أمثالكم على أن الحيوان مكلف كما نحن، غير أن المقصود بها التعميم والإحاطة حسب الزمخشري[54].

وثالث التأويلات ما استعين فيه بخبر مزور أو في حكم المزور، كتأويل قوله تعالى يوم يكشف عن ساق[55] قال بعضهم إنه عني الجارحة، مستدلين على ذلك بأحاديث موضوعة، لكن المعنى هو تكشف الشدة أو القيامة عن ساقها، وهذا موافق لسنن العرب في كلامها ومتعارف خطابها، إذ يقال شمرت الحرب عن ساقها وأنشد الشاعر[56]:

فتى الحرب إن عضت به الحرب عضها وإن شمرت عن ساقها الحرب شمرا

والتأويل الأخير هو ما يستعان فيه باستعارات واشتقاقات بعيدة على حد ما ذكر بعض الباطنية في لفظ البقرة إذ أولوها بأنها إنسان يبقر عن أسرار العلوم[57].

أما التأويل المنقاد فيرجع إلى ثلاثة أصناف، الأول ورود لفظ مشترك خلال الخطاب نحو قوله تعالى لا تدركه الأبصار فيؤول البصر بالعين أو بالقلب وهذا خلاف لا تشوبه شائبة من الشوائب التي لمسناها في التأويل المستكره.

---

[53] الآية38 من سورة الأنعام.

[54] يقول الزمخشري في هذا الصدد "فإن قلت فما الغرض من ذكر ذلك؟ قلت: الدلالة على عظم قدرته ولطف علمه وسعة سلطانه وتدبيره تلك الخلائق المتفاوتة الأجناس المتكاثرة الأصناف وهو حافظ لما لها وما عليها مهيمن على أحوالها لا يشغله شأن عن شأن وأن المكلفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عداهم من سائر الحيوان" الكشاف ج2 ص17.وينظر أيضا القرطبي ج4 ص 2417.

[55] الآية 42 من سورة القلم.

[56] القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج10 ص6727.

[57] الزركشي البرهان في علوم القرآن ج2 ص179.

والثاني هو الذي يرد فيه التأويل لأمر راجع إلى النظم، كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات من النساء ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم[58].فعند الشافعي يرجع الاستثناء على الجمل كلها ما لم يكن هناك دليل على إخراج بعضها. ويذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الاستثناء يعود على الجملة الأخيرة، مستندين في ذلك إلى القاعدة الأصولية التي تقرر عدم قبول شهادة الفاسق إلا بعد التوبة، وأن الاستثناء لا يعود على الجلد باعتباره عقوبة جسدية لا تسقط بالتوبة. وتأويل الاستثناء مهما اختلفت حوله الآراء تأويل مقبول[59].

أما الثالث فهو الغموض في المعنى والإيجاز في اللفظ كما في قوله تعالى وإن عزموا فإن الله سميع عليم[60] فقد كثرت في هذه الآية الآراء والخلافات، وجاءت كتب التفسير بكلام كثير حول ما إذا كانت تطلق المرأة بمضي المدة، أو إنشاء تطليق جديد بعد المضي، لأن الآية قبلها للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم[61] والآية تحتمل الكثير من وجوه التأويلات.

ولقد اعتمد الأصوليون تقسيما آخر لأنواع التأويل يقوم على الدليل، وعلى هذا الأساس "فالتأويل منه قريب إلى الفهم فيترجح المرجوح – أي المعنى المحتمل- بمرجح ما وهو القرينة ومنه بعيد عن الفهم فلا يصار إليه إلا بباعث قوي(...) والشافعية ثلثوا القسمة وقالوا التأويل قريب وبعيد ومتعذر"[62].

---

58 الآيتان 4 – 5 من سورة النور.

59 الشاطبي الموافقات ج4 ص170.

60 الآية 227 من سورة البقرة.

61 الآية 226من سورة البقرة.

62 الأنصاري فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور الملحق بمستصفى الغزالي ج2 ص22.

فالتأويل القريب إلى الفهم لا يشترط معه دليل قوي، ويكتفي بدليل قريب يسانده ويعضده، في حين لا بد للتأويل البعيد من دليل قوي يمنحه الصحة ويعطيه القبول عند المخاطب، وإلى هذا التقسيم ذهب الغزالي أيضا. أما التأويل المتعذر فيبدو أنه مرفوض على حد ما تدل عليه تسميته، وهو الذي لا يوجد له دليل و حتى إن وجد فهو دليل ضعيف لا يملك قوة الاستناد إليه.

ومثال ذلك ما أورده الآمدي عن أبي حنيفة في قول رسول الله في أربعين شاة وشاه"من أن المراد به مقدار الشاة بناء على أن المقصود إنما هو دفع حاجات الفقراء، وسد خلاتهم مما يجوز دفع القيمة وفي ذلك رفع للحكم وهو وجوب الشاة بما استنبط من العلة وهي دفع حاجات الفقراء، واستنباط العلة من الحكم إذا كانت موجبة لرفعه كانت باطلة"[63]. وعموما فإن هذه التقسيمات كلها منه ما يفرضه سياق الخطاب على حد ما رأينا عند الراغب الأصفهاني ومنه ما يفرضه الدليل كما هو الشأن عند الأصوليين.

4.2 قانون التأويل

لقد وقفنا في التراث اللغوي العربي على مجموعة من الكتابات التي حاولت أن تسطر قوانين تفرض على المؤول ولابد له من اتباعها متى أراد أن يكون تأويله مقبولا غير مرفوض من طرف غيره. ويمكن أن نعرض هنا أربعة نماذج، اثنان منها لمشرقيين وهما الغزالي والآمدي، أما الاثنان الآخران فهما لعلمين بارزين ينتميان للغرب الإسلامي هما أبو الوليد بن رشد وأبو إسحاق الشاطبي .

1.3.2 الغزالي

[63] الآمدي الإحكام في أصول الأحكام دار المعارف، مصر 1914م ج2 ص201.

لقد حاول الغزالي أن يقف موقفا وسطا بين أهل الظاهر وأهل الباطن، راسما حدود التأويل ومداه الأقصى الذي لا يصح أن يتعداه أو يتجاوزه المؤول. ففي "مشكاة الأنوار" يقول أثناء تعرضه لقوله تعالى **مثل نوره كمشكاة فيها مصباح**... "لا تظنن من هذا الأنموذج، وطريق ضرب المثال، رخصة في رفع الظاهر، واعتقادا في إبطالها حتى أقول مثلا لم يكن مع موسى نعلان، و لم يسمع الخطاب بقوله **اخلع نعليك** حاشا لله فإن إبطال الظواهر رأي الباطنية الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمين، و لم يعرفوا الموازنة بين العالمين، و لم يفهموا وجهه، كما أن إبطال الأسرار مذهب الحشوية فالذي تفرد بالظاهر حشوي والذي تفرد بالباطن باطني والذي يجمع بينهما كامل"[64].

كما تعرض الغزالي في كتابه قانون التأويل[65] للاتجاهات التي مارست التأويل وقسمها إلى خمس فرق، أصحهن تلك التي جمعت بين البحث عن المعقول والمنقول، وقد جعل كلا منهما أصلا مُهِمّا. كما أنكر أن يتعارض العقل والشرع ومن ثم فمن كذّب العقل فقد كذب الشرع. هذا هو المنهج السليم للتأويل الصحيح المقبول عند الغزالي إذ هو المبعد عن الشطط والحافظ من الزيف[66].

2.3.1 الآمدي

أما الآمدي فيشترط عند التأويل"أن يكون اللفظ قابلا للأقاويل بأن يكون(...)ظاهرا فيما صرف عنه، محتملا لما صرف إليه. وأن يكون الدليل الصارف اللفظ عن مدلوله الظاهر راجحا على ظهور اللفظ في مدلوله، ليتحقق صرفه عنه إلى غيره، وإلا فبتقدير أن يكون

---

[64] الغزالي مشكاة الأنوار ص 73.

[65] الغزالي قانون التأويل ص6.

[66] نفسه.

مرجوحا لا يكون صارفا أو معمولا به اتفاقا، وإن كان مساويا لظهور اللفظ في الدلالة(...)فيتردد بين الاحتمالين على السوية ولا يكون ذلك تأويلا(...) وعلى حسب قوة الظهور وضعفه وتوسطه يجب أن يكون التأويل"[67].

انطلاقا من هذا النص نلاحظ أن التأويل عند الآمدي يجب أن يخضع لمدى ظهور المعنى وخفائه. فالخفي يقبل التأويل أما الظاهر أو ما يسميه الأصوليون النص فلا يقبل التأويل لبروز الدلالة فيه ووضوحها، لذلك فإن "كل تأويل يرفع النص أو شيئا منه فهو باطل"[68]. كما يوازن الآمدي موازنة دقيقة بين التأويل والدليل ومن ثم يخلص إلى الحكم بقرب الدليل أو بعده، فالدليل القوي هو الداعي للتأويل والمبرر له، أما الدليل الضعيف أو المتوسط، فقد يصير معه التأويل متكلفا بعيدا غير مقبول، بل قد يحدث فيه ترددا وتذبذبا في أحسن الأحوال.

3.3.2 ابن رشد

وفي الغرب الإسلامي حاول ابن رشد أن يضع قانونا للتأويل حتى يرد للفلسفة اعتبارها، ويرفع ما أصابها ولحقها من ضرر على يد الغزالي الذي وصم أهلها بالتهافت. لقد حاول ابن رشد أن يوفق بين الفلسفة و الدين واضعا أصولا يحفظ بها الشريعة من خلال وضع قانون يشرف على تأويل نصوصها ويحكمه.

لقد تحدث ابن رشد عن ضرورة البرهان الذي "إن أدى إلى شيء من المعرفة فلا يخلو أن يكون سكت الشرع عنها أو عرف بها، فإن كان مما سكت عنها فلا تعارض أما إذا

---

[67] الآمدي الإحكام في أصول الأحكام ج2 ص199.

[68] الغزالي المستصفى مطبعة بولاق القاهرة،ط1، 1322هـ، ج1 394.

نطقت الشريعة بهذا الشيء فلا يخلو أن يكون ظاهر النطق موافقا لما أدى إليه البرهان أو مخالفا فإن كان موافقا فلا تأويل وإن كان مخالفا طلب تأويل"[69].

ولقد خصص ابن رشد كتابيه فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة لتناول مسألة التأويل. والتأويل الصحيح في نظره هو الذي يقوم على القياس المنطقي الذي يتركب من أصول لا بد للمؤول أن يعرفها قبل أن يخوض في التأويل، غير أن معرفتها تحتاج إلى مران ومراس ودربة، لا يقدر عليها إلا طبقة الخاصة من العلماء. ولهذا القياس الذي يتحدث عنه ابن رشد أنواع وفروع، فهناك القياس الجدلي والقياس الخطابي وقياس المغالطة، وكلها وسائل معتمدة في الجدل والإقناع "لأن طباع الناس متفاضلة في التصديق فمنهم من يصدق بالبرهان ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية" [70]فهي نتاج للعقل، والمعرفة المنبثقة من العقل قطعية وكونية ومن ثم فلن يخالف الشريعة لكون معرفتها قطعية وكونية "فالحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له"[71].

إن ابن رشد يقر هنا بالعقل الموصل إلى البرهان، وحديثه عن البرهان هنا يشير إلى أن التأويل به يجب أن يظل حكرا على الخاصة، ولا يصرح به للعامة لأن ذلك من الأسباب التي أساءت إليه إساءة كبيرة من حيث إنه لم تبق هناك قوانين وحدود يحتكم إليها المؤولون، ويخضعون لها في كل وقت وحين، ومن ثم "نشأت فرق الإسلام التي كفر بعضهم بعضا وبدّع بعضهم بعضا"[72].أما أصحاب البرهان فيعرفون قوانين التأويل ويدركون حدوده

---

[69] ابن رشد فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ص43.

[70] ابن رشد فصل المقال ص43.

[71] نفسه ص43.

[72] ابن رشد فصل المقال ص62.

وآفاقه لأنهم يقطعون "قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"[73].

أما القوانين التي سطرها لممارسة التأويل فيمكن إجمالها في أربعة:

أولها بيان الاتجاهات التي يسلكها متناولو النصوص وحصرها بشكل يستطيع من خلاله توضيح الاستعمال الصحيح للتأويل والاستعمال الباطل أو غير المقبول.

ثانيها معرفة وجوه وأساليب اللغة العربية، كمعرفة المجاز وإدراك العادات اللغوية في اللسان العربي، إذ بذلك يستطيع أن يخرج المؤول "دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه أو لا حقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي حددت في تعريف أصناف الكلام المجازي"[74].

ثالثها موافقة النقل للعقل أو الشريعة للحكمة والبرهان، لأن التأويل يصبح ضروريا بل حتميا متى تعارض ظاهر النصوص مع العقل.

رابعها تحديد الطبقات التي يمكنها أن تمارس التأويل والطبقات التي تستطيع أن تتلقاه وتستوعبه بالصورة المثلى والشكل الصحيح المقبول. وهنا نلاحظ أن ابن رشد لم يميز بين المخاطِب والمخاطَب فقط، بل جعل المخاطِب المؤول طبقات، واشترط فيه شروطا، كما جعل المخاطَب المتلقي طبقات واشترط فيه شروطا.

4.3.2 الشاطبي

لقد اجتهد الشاطبي في الدفاع عن اتساق النص القرآني من خلال تقديم مبادئ وقوانين للتأويل، والتمييز بين ما يؤول وما لا يؤول، ومن يأوّل ومن لا يحق له ذلك، ومن يجوز له أن يطلع على التأويل ومن لا يجوز له من العامة.لقد وضع في كتابيه الموافقات والاعتصام مجموعة من المبادئ التي تحكم التأويل وترسم حدوده.

---

[73] ابن رشد فصل المقال ص16.

[74] ابن رشد فصل المقال ص32.

لقد هاجم الشاطبي الظاهريين الذين يأخذون بظاهر النص يقول "نقل عن عياض عن بعض العلماء أن مذهب داوود بدعة ظهرت بعد المائتين وهذا وإن كان تغاليا في رد العمل بالظاهر، فالعمل بالظاهر أيضا على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع"[75]. إن الشاطبي لا يأخذ بالظاهر على الإطلاق لأن اللغة العربية لها أعراف وعادات لا تسمح للمؤول أن يقف على ظاهر عباراتها كالتشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل "فكلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار المساق في دلالة الصيغ وإلا صار ضحكة وهزءة ألا ترى إلى قولهم فلان أسد أو حمار أو عظيم الرماد أو جبان الكلب وفلانة بعيدة مهوى القرط وما لا ينحصر من الأمثلة لو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله"[76].

إن الشاطبي إذن يعترف بالمعنى الظاهري الذي يوافق لسان العرب الأميين وعاداتهم وتقاليدهم في الكلام غير أن هذا الاعتراف مشروط بأمرين، الأول أن يجيء على سنن العرب في كلامها ومتعارف خطابها والثاني أن يكون له شاهد يشهد على صحته يؤيده ويعضده.

إن المعنى الباطني الذي لا يتوصل إليه إلا بالتأويل ينقسم عند الشاطبي على قسمين، الأول صحيح مقبول، وهو ما تواتر عليه علماء السلف، مثل ما يوجد في بعض كتب التفسير بالمأثور التي تعتمد على الأحاديث النبوية، وتروي عن الصحابة والتابعين، ويندرج ضمن هذا القسم أيضا ما نجده عند الغزالي سواء في كتابه مشكاة الأنوار أو جواهر القرآن[77]. أما الثاني ففاسد مرفوض ويمثله تلك تأويلات الباطنية والروافض والخوارج والمشبهة إذ ليس من المقبول عند الشاطبي أن تعمل بعض هذه الفرق على تكلف استخراج

---

[75] الشاطبي الموافقات ج3 ص154.

[76] الشاطبي الموافقات ج3 ص153.

[77] نفسه ج2 ص84.

أسماء رؤسائها من القرآن أو تحميل النص القرآني ما لا يحتمل من المعاني والدلالات بليّ أعناق آياته كتجشم عناء استخراج علوم ومعارف اكتشفت في العصور المتأخرة[78].

5.2 التأويل واللغة

لقد انبثقت ظاهرة التأويل من طبيعة اللسان العربي، إذ كانت العرب تقيم سبب الشيء مقام الشيء وتسميه باسمه. والقرآن نزل بمذاهب العرب والعرب سموا المطر سماء لأنه من السماء ولأن السماء سبب المطر"[79]. كما تأتي الأساليب العربية أحيانا على غير ظاهرها لأن من " سنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ لمعناه كقولهم في المدح قاتله الله ما أشعره، فهم يقولون ذلك ولا يريدون وقوعه"[80].

إن مهمة التأويل أن يبين عن القصد من وراء الإشارات والرموز لأن طرق الكلام تتنوع، ووجوه التصرف في اللغة تتعدد وتتباين، يقول الجرجاني في هذا الصدد" واعلم أنه إذا كان بيّنا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه، حتى لا يشكل وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر"[81].

إن مزية الكلام إذن في اللغة العربية تأتي من ناحية احتماله لمعان غير ظاهرة، والمؤول يقوم بتحديد المعنى المقصود من الخطاب من بين المعاني المحتملة. ومعلوم أن النص القرآني في جانبه اللغوي جاء على سنن العربية وأساليب كلامها ومن ثم كانت ظاهرة التأويل فيه ضرورية لا مناص عنها أحيانا.

---

[78] الشاطبي الموافقات ج2 ص84.

[79] أبو حاتم الرازي كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية ج1 ص123.

[80] ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص169.

[81] الجرجاني دلائل الإعجاز ص286.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نستخلص مجموعة من الأصول اللغوية للتأويل التي تحتوي على قدر كبير من الأهمية في ممارسة التأويل، لكون اللغة العربية تحفل بالألفاظ والأساليب التي تأتي على غير ظاهرها، ومن ثم تحتاج إلى دقة بالغة وتؤدة وأناة من طرف المؤول حتى لا يبتعد عن تأويل الخطاب تأويلا يتسم بالورود والقبول من طرف المخاطب سواء من حيث الأهداف أو المقاصد.

إن أول الأصول التي لا بد من مراعاتها هو النظر في المعنى الكلي للخطاب sens globalوليس اللفظة المفردة التي قد يتغير مدلولها تبعا للأسلوب، فإذا أخذنا مثلا الجملتين الآتيتين:

- يعيش من كد ريشته
- اجتثت له ريشة

الجملة الأولى تتحدث عن أحد الكتاب الذي يعيش مما يكتبه للقراء أما الجملة الثانية فتتحدث عن أحد الطيور[82].

ومن المعاني الكلية أيضا الأساليب المتممة على حد ما نجده في قوله تعالى **يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس** ثم قال تعالى في آية أخرى **قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق**.فالنظر في كل آية على حدة لا يوصل إلى معنى التحريم الذي لا يحصل إلا بالنظر في الآيتين معا إذ ذاك يتحقق التحريم على القياس، فكل إثم حرام والخمر إثم إذن الخمر حرام[83].إن المؤول هنا لا يصل إلى هذا التأويل ما لم ينظر نظرة كلية للخطاب برمته.

---

[82] فندريس اللغة ترجمة الدواخلي والقصاص مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1950م، ص228.

[83] السيد البطليوسي الإنصاف تحقيق أحمد عمر المحمصاني، مطبعة الموسوعات القاهرة1919م، ص69.

أما ثاني هذه الأصول فهو الانتباه للمشترك اللفظي، وسنورد مثلا لذلك ما ذكره الشريف المرتضى للفظ الوجه عند حديثه عن قوله تعالى **كل شيء هالك إلا وجهه** حيث اعتبر أن للوجه معان متعددة في اللغة، أولها الوجه المعروف من كل حيوان وثانيها أول الشيء وصدره وثالثها القصد[84] ورابعها الذهاب والجهة والناحية[85] وخامسها الذات مصداقا لقوله تعالى **كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام**[86].

وثالث هذه الأصول ضرورة إدراك المؤول للحقيقة والمجاز إدراكا واعيا لأن ذلك يجنب الوقوع في التأويلات الباطلة باعتبارها مجالا تتسع فيه الدلالة وتتنوع الأساليب وهذا يحوج المخاطب دائما إلى معرفة ألوان المجاز وأشكاله لذلك قال ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن "وقدمت أبواب المجاز إذ كان أكثر غلط المتأولين من جهته"[87].

والأصل الخامس يؤكد على عدم الالتزام بظاهر اللفظ فقط أو الالتزام بالمعنى فقط لأن ذلك قد يترتب عنه خروج عن حدود التأويل المتعارف عليها عند العشيرة اللغوية سواء كان الخطاب دينيا أو غير ديني. والسبب في ذلك راجع لمخالفته للمرجعية المعجمية التي لا بد منها في كل اتصال لغوي، ولعل هذا أيضا هو الذي جعل القدماء يرفضون بعض التأويلات التي لا تسير على سنن العربية في كلامها، كالقول بالتجسيم والحلول عند بعض الفرق الكلامية. فلا بد من النظر إلى اللفظ والدلالة معا عند كل عملية تأويلية.

---

[84] استشهد هنا ببيت الفرزدق:

وأسلمتْ وجهي حين شدت ركائبي إلى آل مروان بنـــاة المكـــارم

[85] وهنا أيضا اعتمد على قول الشاعر:

أي الوجوه انتجعت قلت لهم لأي وجه إلا إلى الحكم

[86] المرتضي الأمالي والآيتان من سورة الرحمن.

[87] ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن شرحه ونشره احمد صقر، المكتبة العلمية،ط2،1981 م، ص 75.

أما الأصل الأخير فيعتبر أن التأويل لا يستخدم في ما ظهر معناه ووضح القصد منه. وعلى هذا الأساس سنتعرض لبعض التأويلات من الناحية اللغوية باعتبارها مثلت طريقا من الطرق التي اتبعها العلماء العرب المسلمون في ممارسة التأويل، وإن كان للعقل أيضا دخل كبير في هذه الممارسة. فأغلب المنازعات والخلافات بين الفرق والطوائف في التأويل هي في الواقع نزاعات لفظية والزج بالعقل فيها ما جاء إلا من أجل تعيين الوجه الدلالي المقبول، لذلك نجد لزاما علينا أن نتعرض لبعض النماذج التأويلية لنرى موقعها من اللغة وبالتالي لنقف بجلاء على المعادلة القائمة بينهما في الممارسة التأويلية للخطاب القرآني.

ففي قوله تعالى **ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون** فأهل الجبر هنا يعتبرون أن هذه الآية تدل على أن الله أجبر العباد على فعل كل شيء بما في ذلك الأفعال القبيحة من معاص وغيرها فينسب من يشاء إلى الضلال وينسب من يشاء إلى الهدى. وهذا الكلام لا يستقيم من حيث اللغة على حد ما نجد عند ابن قتيبة الذي يقول " لم يكن في ذلك نسبة (...) فلو كانت هناك نسبة لأصبح الفعل يضللهم أي ينسبهم إلى الضلال"[88]. فنسبة الشيء إلى أصل الفعل يكون في الفعل الرباعي الذي على وزن فعل مثل ضلّل كما يقال فسّقت زيدا أي نسبته إلى الفسق أما الثلاثي ضلّ وهو المذكور في الآية فلا نسبة فيه والمعنى المفهوم الذي ذكره الزمخشري في كشافه هو أنه " يخذل من علم أنه يختار الكفر ويصمم عليه، ويلطف بمن علم أنه يختار الإيمان يعني أنه بني الأمر على الاختيار (...) و لم يبنه على الإجبار[89].أما القرطبي فيقول "إن معنى يضل من يشاء بخذلانه إياهم عدلا منه فيهم ويهدي من يشاء بتوفيقه إياهم فضلا منه عليهم"[90].

---

88 ابن قتيبة الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة تحقيق محمد زاهر، مطبعة السعادة القاهرة 1349هـ، ص14.

89 الزمخشري الكشاف ج1 ص534 والآية29 من سورة البقرة..

90 القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج6 ص3788.

نلاحظ من خلال ما تقدم أنه من الناحية اللغوية لا يصح أن ينسب هذا الفعل إلى الضلال والهدى غير أن الاتجاهات التأويلية حاولت إخضاعه والتأثير في توجيه دلالته مع ما يخدم مذهبها وفرقتها وإلى هذا أشار ابن جني في خصائصه عندما قال" باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية(...) أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه ضعفه في هذه اللغة(...) التي خوطب الكافة بها(...)وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها وجاز عليهم بها وعنها وذلك أنهم لما سمعوا قول الله سبحانه وعلا عما يقول الجاهلون علوا كبيرا **يا حسرتي على ما فرطت في جنب** الله ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى(...) ونعوذ بالله من ضعفة النظر وفساد المعتبر، ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها"[91]. ولا يخفى هنا أن ابن جني يدعو إلى الاعتماد على اللغة والاستئناس بها متى أراد المؤول أن يبتعد عن التأويل الفاسد والمحرف لمعاني النصوص.

وفي قوله تعالى **ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله** لقد ذكر بعض مؤولي هذه الآية أن الله تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الأبعاض والأعضاء، وحاولوا الاحتجاج باللغة على ذلك، فقالوا إن من حق المضاف أن يكون غير المضاف إليه في حقيقة اللغة، فله تعالى وجه ولا يكون الوجه هو نفسه. غير أن المراد هنا هو ذاته تعالى إذ يصلح من الناحية اللغوية أن يذكر الوجه ويراد به نفس الشيء، كما يقال وجه الطريق ووجه الرأي على سبيل المجاز[92].

---

[91] ابن جني الخصائص ج3 ص245.

[92] القاضي عبد الجبار متشابه القرآن ج1 ص105 وكذلك الفخر الرازي أساس التقديس ص 141

وفي هذا الإطار أيضا يمكن أن نذكر الحروف المتقاربة التي تختلف في اللفظ فتختلف معها إيماءات الكلمة مثل قوله تعالى في الآيات الآتية[93] **وزاده بسطة في العلم والجسم** وأيضا **وزادكم في الخلق بصطة** وأيضا **يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر** وكذلك **الله يقبض ويبصط**.يرى الزركشي هنا أنه "مع السين نلاحظ السعة الجزئية التي تتعلق بنوع كالجسم أو العلم أو الرزق، وبالصاد السعة الكلية بدليل علو معنى الإطلاق وعلو الصاد مع الجهارة والإطباق فهي تتعلق بالخلق وبمقدرة الله تعالى"[94].إن اللفظ من خلال السياق المناسب يكتسب إيحاءات معينة ربما لا نجدها في المعنى اللغوي المعجمي للكلمة.

أما حروف المعاني فقد يختلف المؤولون حولها كما في (أو) وهو حرف للتخيير بين شيئين كقوله تعالى **فكفارته إطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة** وقد تأتي بمعنى واو النسق كقوله تعالى **فالملقيات ذكرا عذرا او نذرا**.يقول القرطبي " يعني الرسل يعذرون وينذرون وروى سعيد عن قتادة عذرا قال عذرا لله جل ثناؤه إلى خلقه ونذرا للمؤمنين ينتفعون به ويأخذون به"[95].

كما يورد ابن قتيبة مشكل حروف المعاني في التأويل عند قوله تعالى **وأرسلناه إلى مائة الف او يزيدون** فبعضهم ذهب إلى أنها بمعنى بل يزيدون على مذهب التدارك وكذلك قوله **وما أمر الساعة إلا كلمح البصر او هو أقرب** (...) وليس كما تأولوه وإنما بمعنى الواو في جميع المواضع"[96].

---

93 الآية247 من سورة البقرة والآية69 من سورة الأعراف والآية27 من سورة الرعد والآية245 من سورة البقرة.

94 الزركشي البرهان في علوم القرآن ج1 ص429.

95 القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج10 ص6947

96 ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن ص414.

وقد ذكر ابن السيد البطليوسي دور حروف المعاني وما قد يفعله بها المؤولون أثناء اشتغالهم على نص من النصوص القرآنية، ففي قوله تعالى **وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن** قال قوم معناه وترغبون في نكاحهن لمالهن.وقال آخرون إنما أراد وترغبون عن نكاحهن لدمامتهم وقلة مالهن. وإنما أوجب هذا الخلاف أن العرب تقول: رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه، ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه، والحرف يحتمل التأويلين المتضادين فصار كقول القائل:

ويرغب أن يبني المعالي خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

فهذا البيت يحتمل أن يكون مدحا وأن يكون ذما، فإن جعلت الرغبة الأولى مُقَدّرة بفي، والثانية مقدرة بعن كان مدحا، وإن جعلت الأولى مقدرة بعن والثانية مقدرة بفي كان ذما"[97].

أما النموذج الرابع الذي يمكن أن نقدمه في هذا الإطار فيدخل ضمن التأويلات التي يؤثر فيها الإعراب، كقول الرسول (لا يقتل قرشي صبرا بعد اليوم)، والصبر هنا معناه الحبس حتى الموت[98]فمن رواه بجزم الفعل أوجب ظاهر الكلام للقرشي أن لا يقتل إن ارتد ولا يقتص منه إن قتل. ومن رواه برفع الفعل انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل"[99].وهنا نلاحظ كيف أن حركة الإعراب تؤثر في دلالة النص تأثيرا قد يقلب المعنى على عقبيه. من خلال هذه النماذج يتضح لنا ما يلعبه اللسان العربي من دور كبير في التأويل، وعليه يمكن القول إن لفروع اللغة دخل كبير في تغيير المعنى واختلافه حسب الإعراب.

---

97 البطليوسي الإنصاف ص23.

98 الفيروزبادي القاموس المحيط مادة صبر.

99 ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن ص12.

3. آليات تأويل الخطاب

تجمع كتب التفسير وعلوم القرآن على أن أول ما يجب على المفسر أن يبدأ به هي العلوم اللفظية أي علم اللسان، انطلاقا من تحقيق الألفاظ المفردة وتحصيل معانيها للوصول إلى الألفاظ المركبة واستخراج دلالاتها لأن "المركب - كما يقول الزركشي- لا يعلم إلا بعد العلم بمفرداته، ولأن الجزء سابق على الكل في الوجود من الذهني والخارجي"[82] لذلك فالنظر في تفسير الخطاب عند المفسرين يتم بحسب النظر في أفراد الألفاظ وتراكيبها. أما فيما يخص الأفراد فيتم النظر فيها من ثلاثة وجوه :

1-المعاني التي وضعت الألفاظ للدلالة عليها وهذا يتعلق بعلم اللغة.

2-الهيـــئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة وهذا يتعلق بعلم التصريف.

3-رد الفروع إلى الأصول وهذا يتعلق بعلم الاشتقاق.

أما فيما يخص التركيب فينظر إليه من أربعة وجوه :

1- الـــنظر إلى كيفيـــة بناء التراكيب من حيث الإعراب، وبالتالي من حيث تأديتها أصل المعنى أي ما يدل عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو.

2- النظر إلى كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى، أي لازم أصل المعنى والذي يختلف باختلاف مقتضيات الأحوال وهذا ما يتكفل بإبرازه علم المعاني.

3- النظر إلى التركيب باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية وهذا يتعلق بعلم البديع.

---

82 الزركشي البرهان في علوم القرآن ج 2 ص : 173-174.

إن هذا الأساس الذي يقوم عليه تفسير النص وتحليله هو الذي نجده عند أبي حيان الذي يعرف التفسير بكونه "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك. قولنا علم هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن علم القراءات، وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم. وقولنا وأحكامها الإفرادية والتركيبية، هذا يشمل علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، شمل بقوله التي تحمل عليها ما الدلالة عليه بالحقيقة، وما دلالاته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر، وهو المجاز، وقولنا تتمات لذلك هو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح ما انبهم في القرآن ونحو ذلك"[101].

يبين لنا أبو حيان من خلال هذا النص مختلف الآليات التي لابد منها للمفسر حتى يستطيع تحليل الخطاب القرآني وتأويله. وهذه الآليات تمثل العلوم التي لابد للمفسر أن يكون عالما بها، ومتمكنا منها تمكنا يجعله قادرا على مقاربة النص مقاربة كافية.

إن هذه العلوم بمثابة مكونات لعلم التفسير، وهذه المكونات كما نلاحظ تكاد تتعلق كلها بعلم العربية، أو هي بالأحرى تصب في بوتقة واحدة ألا وهي اكتشاف دلالة الخطاب القرآني .

والجدير بالذكر أن هذه العلوم لم تستعمل فقط في تفسير الخطاب القرآني، بل التجأ إليها كذلك عند تحليل النص الشعري والنثري مع الفارق بطبيعة الحال، وهذا يدل على أن هذه المكونات استقرت في ذهن اللغوي العربي باعتبارها تشكل نموذجا لغويا صالحا لتحليل النصوص وتفسيرها وتأويلها أيضا، خصوصا وأن الثقافة العربية الإسلامية عموما ثقافة نصوص، فهناك نصوص الرسول (ص) المتمثلة في الأحاديث النبوية الشريفة، وهناك

---

[101] أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج2 ص173 –174.

النصوص الشعرية الطويلة الجاهلية منها والإسلامية، وهناك الخطب الخالدة وكل ذلك كان يسترعي الانتباه ويحرك أقلام العلماء للدراسة والتحليل .

إن هـــذه الخطوات التي تتبع في تفسير الخطاب القرآني هي نفسها التي تتبع تقريبا في دراسة النصوص العادية على اختلافها وتباين مصادرها بالنسبة للنص القرآني . ولعل هذا ما جعـــل الزركشي يؤكد في "البرهان" على أن الآليات التحليلية السابقة لا تمارس فقط أثناء دراسة الخطاب القرآني المقدس "بل هي نافعة في كل علم من علوم الشرع وغيره، يتساوى في ذلك الأديب والنحوي والبلاغي والأصولي والمفسر"[102].

1.3 مستويات التأويل

إن أول المكونـــات الـــتي يجب أن يكون المؤول عالما بها هي اللغة والنحو والصرف والاشـــتقاق، إذ بهـــذه العـــلوم يمكن محلل الخطاب أن يشرح المفردات والألفاظ وأن يبين مدلولاتهـــا بحسب الوضع، ثم لابد له بعد ذلك أن يتوسع ويتبحر لأن اليسير لا يكفي، فربما تكون المفردة من قبيل المشترك اللفظي ولابد للمفسر عندئذ أن يعرف المعنيين، إذ قد يخفى عـــليه أحدهما ويكون هو المقصود والمراد، لذلك يحذر المفسرون من أن يفسر النص "بظاهر العـــربية مـــن غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من الألفاظ المـــبهمة والمبدلة"[103] كما يجب على المفسر أن يكون عالما بالنحو لأن المعنى يختلف ويتغير باختلاف الحركات الإعرابية، أما الصرف فبه تعرف الأبنية والصيغ .

وفي هذا الإطار لابد للمؤول أن يكون عالما بالقراءات لأنه لا تعرف كيفية النطق بألفاظ القرآن إلا بها، وبواسطتها يستطيع أن يرجع المحلل بعض الوجوه المحتملة على بعض، يقول تمام حسان "وأما القراءات فلا يحتاج إليها إلا حين الاستدلال بالقراءة على تفسير

---

[102] الزركشي البرهان في علوم القرآن ج 2 ص 174.

[103] القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج 1 ص 34.

غيرها، وإنما يكون في معنى الترجيح لأحد المعاني القائمة من الآية أو لاستظهار على المعنى، فذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب، لأنها إن كانت مشهورة فلا جرم أنها تكون حجة لغوية، وإن كانت شاذة فحجتها لا من حيث الرواية لأنها لا تكون صحيحة الرواية ولكن من حيث إن قارئها ما قرأ بها إلا استنادا على استعمال عربي صحيح، وإذ لا يكون القارئ معتدا به إلا إذ عرفت سلامة عربيته، كما احتجوا عن أصل الحمد لله أنه منصوب المفعول المطلق بقراءة هارون العتكي، وبذلك يظهر أن القراءة لا تعد تفسيرا من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيث إنها شاهد لغوي فرجعت إلى علم العربية"[104] والملاحظ أنه يمكن إدخال كل هذه العلوم (النحو، الصرف، الاشتقاق، القراءات) في إطار المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي والتركيبي.

كما يفترض في المفسر المؤول أن يكون عالما بالبلاغة بأقسامها الثلاثة المعاني والبيان والبديع. فعلم المعاني يعرف به خواص تراكيب الكلام، من جهة إفادتها المعنى، وذلك بالنظر إلى العلاقة التي تربط بين المتخاطبين، وعلم البيان يعرف به خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وعلم البديع يعرف به وجه تحسين الكلام من الناحية الصوتية السطحية حتى يتم الانسجام بين الشكل والمضمون من حيث الجمالية الفنية. وهذه العلوم الثلاثة من أعظم أركان التفسير لأن "الواقف على إتمام مراد الحكيم سبحانه وتقدس كلامه مفتقر إلى هذا العلم (أي علم البلاغة) كل الافتقار، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل"[105] كما يقول السكاكي .

إن لهذا العلم مزيد اختصاص بعلم التفسير، لأنه الوسيلة الأساس لإظهار خصائص النظم القرآني، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز، لذلك سمي هذا العلم في البداية بعلم دلائل الإعجاز، يقول الزمخشري في هذا الصدد : "ثم إن أملأ

---

104 خالد العك .. أصول التفسير وقواعده بحوث في العلوم القرآنية،دار النفائس،ط2، 1986 م، ص 40.

105 السكاكي مفتاح العلوم ص415.

العلوم بما يغمر القرائح وأنظمها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطف مسلكها ومستودعات أسرار يدق سلكها، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإطالة النظر فيه كل ذي عـــلم كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن، فالفقيه وإن بز على الأقران في علم الفتاوي والأحكـــام . والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام . وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والوعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه . واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطـــرائف، ولا يغـــوص عـــلى شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقـــرآن، وهمـــا علم المعاني والبيان، وتمهل في ارتيادهما آونة وتعب في التنقير عنهما أزمنة وبعثـــته عـــلى تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله ، بعد أن يكون آخذا من سائر العلوم بحظ، جامعا بين أمرين تحقيق وحفظ، كثير المطالعـــات، طويـــل المـــراجعات قد رجع زمانا ورجع إليه، ورد ورُد إليه فارسا في علم الإعراب"[106] .

إن علم البلاغة يمثل عند الزمخشري وغيره من المفسرين أساس التأويل وعمقه، إذ هو بمـــثابة الـــنواة أو الصـــدف لآليات التحليل وأدواته، وسنناقش هذه المسألة لاحقا لعلاقتها الوطيـــدة بلســـانيات الخطـــاب/ النص؛ إذ تشكل العمود الفقري لدراسة اتساق الخطاب وانسجامه عند المفسرين .

ولا بد للمفسر أو المؤول كذلك أن يكون عالما بأسباب نزول الآية أو السورة، أي الســـياق المقامي الذي نزلت فيه الآية، لأن فهم المراد من الآية لا يتحقق إلا بمعرفة السبب الذي أنزلت فيه ولأن سبب النزول بمثابة مقتضى الحال الذي جعله البلاغيون ضروريا لفهم الخطاب، ومن هذا المنطلق اعتبر الشاطبي أن علم سبب النزول مكمل لعلم البلاغة "فمعرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران : أحدهما أن علم المعاني

---

[106] الزمخشري الكشاف ج 1 ص 16-17 .

والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره عـــلى معـــرفة مقتضيات الأحوال : حال الخطاب من جهة نفس المخاطب أو المخاطب أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاســـتفهام لفظه واحد ويدخله معان أخر، من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد، إلا الأمور الخارجية، وعمدتهـــا مقتضـــيات الأحـــوال، وليس كل حال ينقل ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المـــنقول. وإذا فـــات نقـــل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلابد، ومعـــنى معـــرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال وينشأ عن هذا الوجه الثاني، وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكاليات ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع"[107].

وبالإضـــافة إلى كـــل ما تقدم يفترض أن يكون المفسر عالما بأصول الدين أي علم الـــتوحيد، إذ بـــه يستطيع أن يستدل على ما يجب في حق الله وما يجوز وما يستحيل، وأن ينظر في الآيات المتعلقة بالنبوات والمعاد وغير ذلك نظرة صائبة "فالكلام فيما يجوز على الله تعـــالى ومـــا يجـــب له، وما يستحيل في حقه، والنظر في النبوة (...) يختص بالآيات التي تضـــمنت الـــنظر في البارئ تعالى (...) ويؤخذ هذا من علم الكلام أي أصول الدين" [108] وهـــذا العـــلم هـــو الذي يعرف محلل الخطاب القرآني بالمتكلم الإلهي ما يجب في حقه وما يســـتحيل، إذ من المعلوم أن تحليل الخطاب لا يصح إلا بمعرفة المتكلم والمخاطب أو لا وقبل كل شيء، لأنهما يمثلان لإطار التخاطبي سواء تعلق الأمر بالنصوص الدينية المقدسة أو بغيرها من النصوص البشرية العادية .

---

107 الشاطبي الموافقات ج3 ص 201-102.

108 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ص 6-7 .

أما علم الفقه فيعرف المفسر بواسطته كيف يستنبط الأحكام الشرعية، من الآيات ويستدل عليها، ويعرف الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والمطلق والمقيد، ودلالة النص وإشارته ودلالة الأمر والنهي وغير ذلك . ومعظمه هو في الحقيقة راجع لعلم اللغة، إذ هو شيء يتكلم فيه على أوضاع العرب ولكن تكلم فيه غير اللغويين أو النحويين ومزجوه بأشياء من حجج العقول[109] على حد قول أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط .

ولعل هذا ما جعل صاحب تفسير التحرير والتنوير يرى أن العلماء ما كانوا يعدون علم أصول الفقه "من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم وهي من أصول الفقه، فيحصل أن يكون بعضه مادة للتفسير وذلك من جهتين : إحداهما أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طريق استعمال كلام العرب، وفهم مراد اللغة، وقد أهمل التنبيه عليه علماء العربية مثل مسائل الفحوى ومفهوم المخالفة، وقد عد الغزالي علم الأصول من جملة العلوم التي تتعلق بالقرآن وأحكامه، فلا جرم أن يكون مادة للتفسير، والجهة الثانية أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنه، فهو آلة للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها"[110] .

وينضاف إلى كل ما سبق ضرورة معرفة المفسر بقصص وأخبار العرب والتي هي من جملة أدبهم أي تمثل الذاكرة الثقافية لمن نزل القرآن بلسانهم فهي إذن تشكل مجال الخطاب Univers de discours .

إذن يمكن أن نعد العلوم الموظفة في دراسة الخطاب القرآني بمثابة مكونات تضطلع بوصف الخطاب وصفا كافيا سواء من حيث إطاره اللغوي أو الديني فهناك :

---

109 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ص7.

110 ابن عاشور التحرير والتنوير مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر،ط1، 1964م ص16-17.

- المكـــون المعجمـــي الصرفي الذي يقدم صيغ معاني الوحدات المعجمية المروم وصفها، وينصـــب اهـــتمامه أساسا على الكلمة وتقاليبها وأصولها الاشتقاقية ومعانيها المعجمية لذلك فهو يعتمد أساسا على علم اللغة أي المعجم وعلم التصريف .

- المكون النحوي وهو الذي يصف بينات التراكيب والعبارات اللغوية التي قد تتألف من جمـــلة أو آيـــة قـــد تطول وقد تقصر والنظرية المعتمدة في الوصف التركيبي هي النظرية العاملية التي سنفصل القول فيها في الباب الثالث .

- المكون التداولي البلاغي : وهو الذي يحدد المعنى المسند إلى العبارة، بحيث يسند التأويل التداولي للجملة أو الآية أي الخطاب بصفة عامة، وذلك باعتبار أن هذا المكون لا ينظر إلى العبارة اللغوية المتمثلة في الآية أو السورة بشكل مجرد أي في استقلال عن سياقها التواصلي، بل ينظر إليها من خلال المقام سواء تعلق الأمر بقرائنه الداخلية أو الخارجية، ويمثل علم المعاني والبيان أساس هذا المكون وعموده، ومن خلاله يتوصل المفسر إلى الوقوف على العلاقة القائمة بين الوحدات البنيوية داخل الخطاب ورصد اتساق النص وانسجامه كذلك .

- المكـــون الشرعي : وهو الذي يقدم المضمون التيولوجي للرسالة الإلهية التي يحتويها النص وينقسم إلى فرعين :

- أصول الفقه
- أصول الدين

ويمكـــن أن نقـــول في هذا الصدد إن هذه المكونات تتصل فيما بينها اتصالا وثيقا، فـــالمكون الشـــرعي يقـــوم أثناء استخراجه للمضمون الديني للرسالة الإلهية، على المستوى الـــلغوي بكافة مكوناته . أما المستوى اللغوي الذي يقوم على الصرف والمعجم والتركيب والدلالة والتداول يجعل هذه المكونات تتضافر كلها من أجل استخراج المعنى اللغوي للنص . فالمكون التداولي يعتمد على المعلومات التي يقدمها له المكون التركيبي الدلالي (النحو) الذي

يعـــتمد بدوره على المعلومات التي يمده بها المكون الصرفي المعجمي، ويتم هذا على مستوى استخراج معاني النص ودلالته .

أمـــا بالنســـبة لمستوى إنتاج الخطاب / النص فستصبح العملية معكوسة لأن القدرة الوظيفيـــة أو المكـــون التداولي هو الذي يتحكم في القدرة اللغوية عموما بشقيها التركيبي الـــنحوي والصرفي المعجمي باعتبار أن إنتاج العبارات اللغوية كما ذكرنا آنفا، ليست بنية فحسب، بل إنها بنية محكومة بوظيفة (أي البلاغة)، فهذه الأخيرة هي التي تحدد شكل العبارة وحجمها كذلك . فقد تكون مؤلفة من كلمة واحدة أو جملة أو نص طويل . من هنا يمكن القـــول إن النموذج اللغوي المتبع عند المفسرين نموذج وظيفي، يسعى لتقديم تأويل الخطاب كيفما كان حجمه ومسافته.

وتجـــدر الإشـــارة هـــنا أن هذه السلمية لا تراعى دائما عند المفسرين وهم يحللون الخطاب القرآني، فقد يقفزون على بعض المكونات تجنبا للتكرار، خصوصا إذا كانت العبارة القـــرآنية قد سبق تفسيرها والحديث عنها بتفصيل، وقد يكون القفز عليها بسبب عدها من المســـائل المعروفة عند القارئ لذلك يعفي المفسر نفسه من التعرض إليها والوقوف عندها، وعـــلى العموم فإن نموذج تحليل الخطاب يوجد بتفاوت في كل التفاسير التي اعتمدت اللغة أساسا لتحاليلها وأصلا من أصول استنباطها للمعاني والدلالات .

2.3 نموذج الزمخشري

1.2.3 التعريف

هو محمود بن عمر ولد بزمخشر سنة467 وهي قرية من قرى خوارزم نشأ وترعرع فيها وكانت هي الموطن الأول الذي أقبل فيه على دراسة العلوم اللغوية والدينية،بعدها رحل إلى بخارى ثم إلى بغداد ثم جاور بمكة حقبة طويلة وفيها أخذ كتاب سيبويه على يد أحد نحاة الأندلس. كان من دعاة الاعتزال شديد النقد لغيرهم من الفرق الأخرى حتى نقل عنه

إذا قصد صاحبا له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب[111].

لقد كان محبا للغة العربية مدافعا عنها من المستخفين بها والمقللين من شأنها كالشعوبيين وغيرهم. ومن ثم انبرى لدراستها والتأليف في مختلف علومها وفنونها بل إنه يفتخر بذلك على حد ما نجد في مقدمة مفصله حين يقول:"الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز (...)ولعل الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيغا عن سواء المنهج"[112].

من هذا المنطلق انكب الزمخشري على علوم العربية اللغوية والدينية فأخذ على علماء كبار. كما تلمّذ على يديه الكثير، على حد ما يستفاد من معجم الأدباء لياقوت ونزهة الألباء للزبيدي وإنباه الرواة للقفطي وبغية الوعاة للسيوطي. أما الشيوخ فنذكر من بينهم أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني النحوي[113]، وأبو بكر عبد الله اليابري الأندلسي[114] وهو النحوي الأصولي الذي روى عن أبي الوليد الباجي قرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب

---

111 ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان القاهرة 1299م ،ج4 ص255.

112 الزمخشري المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان (د،ت)، ص2.

113 ياقوت معجم الأدباء طبعة فريد رفاعي القاهرة،1930 ج19 ص123-124 وقد قال فيه "ولست أعرف له من نباهة قدره وشياع ذكره مصنفا مذكورا ولا تأليفا مأثورا إلا كتابا يشتمل على نتف وأشعار وحكايات وأخبار سماه زاد الراكب". والسيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة مطبعة السعادة 1326هـ،ص386-387.

114 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج4 ص372 وكذلك السيوطي في بغية الوعاة ص284.

سيبويه. ومن شيوخه أيضا أبو علي بن الحسن بن المظفر النيسابوري[115] كما سمع من أبي الخطاب بن البطر وأبي منصور الحارثي وأبي سعد الشفاني وأبي منصور الجواليقي على حد ما نجد في معجم الأدباء حيث يقول القفطي عن الزمخشري "رأيته عند شيخنا أبي منصور بن الجواليقي رحمه الله مرتين قارئا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزا لها"[116]. كما اجتمع بالفقيه الحنفي الدامغاني وبالشريف ابن الشجري[117].

أما تلامذته فنذكر من بينهم أبو الحسن الخوارزمي الذي صنف في التفسير واشتقاق الأسماء والمواضع والبلدان[118]. ومحمد بن أبي القاسم بن بايجوك الخوارزمي النحوي كان إماما في الأدب وله من التصانيف مفتاح التنزيل وتقويم اللسان في النحو والإعجاب في الإعراب والبداية في المعاني والبيان[119]. وأبو يوسف يعقوب بن علي البلخي والموفق إسحاق أبو المؤيد وأبو الفتح المطرزي الخوارزمي انطلاقا مما ذكره صاحب البغية[120]. كما أجاز الزمخشري زينب بنت الشعرى التي أجازت ابن خلكان[121].

---

115 ياقوت معجم الأدباء ج19 ص191 – 192. لقد ذكر ياقوت و غيره من الذين أثبتوا هذه المشيخة كالسيوطي في بغية الوعاة وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة اسم الحسن بن مظفر النيسابوري وهذا وهم واضح لأن الزمخشري ولد سنة467 والحسن توفي سنة446. وقد أكد محمد الخوفي في كتابه الزمخشري ص50 أن المقصود هو الذي ذكرنا أعلاه وله مؤلفات منها تهذيب ديوان الأدب وتهذيب إصلاح المنطق وغيرهما.

116 القفطي إنباه الرواة ج3 ص300.

117 الزبيدي نزهة الألبا في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر الفجالة، القاهرة1976م 470.

118 السيوطي بغية الوعاة ص388.

119 ياقوت معجم الأدباء ج19 ص5.

120 السيوطي بغية الوعاة ص402.

121 ابن خلكان وفيات الأعيان ج4 ص256.

2.2.3 منهجه في تأويل الخطاب

إن الزمخشـــري يسير تقريبا على نفس النهج الذي سار عليه غيره من المفسرين فيما يخـــص مســـتويات تحليل الخطاب إلا أنه ميز نفسه باستغلاله المكونات اللغوية بشكل أكثر تنظـــيما وتنســـيقا. إن الزمخشـــري كما هو معلوم يعتمد أولا وقبل كل شيء على النحو والإعراب والبلاغة لذلك تتداخل هذه المكونات في تفسيره بشكل نسقي محكم .

و اعـــتماد الزمخشـــري على نظرية النظم عند الجرجاني، ومحاولة تطبيقه إياها على الخطاب القرآني هو الذي جعل تحليله للخطاب تحليلا لسانيا صرف، يكاد يتطابق مع روح مـــنهج لسانيات الخطاب المعاصرة، سواء من حيث المكونات اللغوية المعتمدة، أو من حيث كيفية عملها واشتغالها، إذ نلاحظ أن كل آية عنده تخضع للتحليل الآتي :

- المســـتوى المعجمـــي : لقد وقف الزمخشري كثيرا على مفردات النص القرآني، يتأملها حينا ، ويبحث عن مدى ملاءمتها للسياق أحيانا أخرى، إذ النظر في مفردات النص كمـــا هـــو معلوم من آكد المهمات التي لا مناص لمحلل الخطاب منها، والزمخشري في هذا الإطـــار يطيل الوقفات أمام مفردات الخطاب القرآني سواء من حيث المادة المعجمية أو من حيـــث الهيئة الصرفية وكذلك من حيث المعاني الخاصة التي تفيدها البنية الاشتقاقية، وهذه العناصـــر الثلاثة يحكمها السياق الذي يفرض انتقاء المادة المعجمية أو الهيئة الصرفية أو البنية الاشـــتقاقية المعينة والملائمة، ويطرح أخريات لأنها تنسجم مع السياق الذي في إطاره ينتج المتكلم ويؤول المخاطِب الخطاب الذي يجمع بينهما .

يقـــول الزمخشري وهو يحلل قوله تعالى **ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضـــي إليهـــم أجلهم** أصله ولو يعجل الله للناس الشر تعجيله لهم الخير، فوضع استعجالهم

موضع تعجيله لهم الخير، إشعارا بسرعة إجابته وإسعافه بطلبتهم حتى كان استعجالهم بالخير تعجيل لهم "[122].

وفي هـــذا الإطار لاحظ الزمخشري أن الخطاب القرآني قد يعمد إلى إثبات معنى لفظة معيـــنة حـــتى ينفي المخاطب ضد هذا المعنى، ويقف الزمخشري عند هذا النوع ليكتشف أن لـــلفظ إشارته التي هي جزء من المعنى القائم به فكلمة فاسد لا تؤدي فقط معنى غير صالح، ونحـــن وإن كنا نفسر الفساد بعدم الصلاح، والصلاح بعدم الفساد، فهذا تفسير منا لظاهر المعـــنى الـــذي لا يكون وحده مرادا في النسق يقول الزمخشري في قوله تعالى **إنه ليس من أهـــلك، إنه عمل غير صالح** "فإن قلت فهلا قيل إنه عمل فاسد، قلت لما نفاه عن أهله نفى عـــنه صفتهم، بكلمة النفي التي يستبقي معها لفظ المنفي، وآذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى من أهله لصلاحهم لا لأنهم أهلك وأقاربك، وأن هذا لما انتفى عنه الصلاح لم تنفعه أبوتك كقوـــله **كانـــتا تحـــت عـــبدين مـــن عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا**"[123].

– المســـتوى الـــتركيبي في هـــذا المستوى يقف الزمخشري على الوظائف التركيبية لمكونـــات الخطـــاب القرآني الذي يتعرض له بالتحليل والوصف ثم يتحدث عن الحركات الإعـــرابية المســـندة إلى هـــذه الوظائف. وهذه المعلومات برمتها تساعده في الوقوف على الـــتأويلات الدلاليـــة الممكنة والمناسبة للعبارة، فهو يعرض جميع الإعرابات الممكنة للعبارة اللغوية والمنسجمة مع النسق الوضعي القائم على النظرية العاملية بمختلف أصولها وفروعها .

يقول الزمخشري في قوله تعالى **وقيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون** "وقيله قرئ بالحركات الثلاث، وذكر في النصب عن الأخفش أنه حمله على **أم يحسبون ألا يسمع سرهم ونجواهـــم** وقيله وعنه وقال قيله . وعطفه الزجاج على محل الساعة كما تقول عجبت من ضرب زيد عمرا، وحمل الجر على لفظ الساعة والرفع على الابتداء، والخبر ما بعده . وجوز

---

[122] الزمخشري الكشاف ج 2 ص 68 و الآية 11 من سورة يونس.

[123] الزمخشري الكشاف ج2 ص273 والآية46 من سورة هود.

عطفـــه على علم الساعة على تقدير حذف المضاف ومعناه، وعنده علم الساعة وعلم قيله، والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين العطف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضـــا، ومع تنافر النظم . وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجر والنصب على إضمار حـــرف القسم وحذفه والرفع على قولهم ايمن الله وأمانة الله ويمين الله ولعمرك، ويكون قوله إن هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم"[124] .

وجاء في أعجب العجب في قول الشاعر :

هم الأهل لا مستودع السر ذائع لديهم ولا الجاني بما جر يخذل

"ولديهم بمعنى عند، وهي ظرف لذائع، أي ليس منتشرا بينهم، ويمتنع جعله ظرفا لمستودع، لأنـــه يـــؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بخبر العامل، ولأن المستودع هو السر على ما مضى، وليس المقصود نفي السر عنهم وإنما نفي انتشاره"[125] .

ويقول كذلك في قوله تعالى **فأخرج به من الثمرات رزقا لكم** فإن قلت فيم انتصب رزقـــا ؟ قلت إن كانت (من) للتبعيض كان انتصابه بأنه مفعول له، وإن كانت مبنية كان مفعولا لأخرج (...) ولكم صفة جارية على الرزق إن أريد به العين وإن جعل اسما للمعنى فهو مفعول به كأنه قيل رزقا لكم"[126] .

– المســـتوى التداولي : في هذا المستوى يقف على دلالة الخطاب بشكل عام انطلاقا من ربط المقال بالمقام وبالاعتماد على المعلومات التي يقدمها علم أسباب النزول بصفة عامة وعـــلم البلاغة بفروعه بصفة خاصة، ومن تم يتوصل إلى الإعراب الوارد من بين الإعرابات الممكـــنة التي يقدمها المستوى التركيبي من التحليل. فربط المقام بالمقال هو الذي يحدد إعرابا

---

124 الزمخشري الكشاف ج 3ص 498والآية 88 من سورة الزخرف.

125 الزمخشري أعجب العجب شرح لا مية العرب تحقيق محمد إبراهيم جور، الناشر سعد الدين،ط1، 1987م، ص51.

126 الزمخشري الكشاف ج1 ص235-236 والآية22 من سورة البقرة.

معينا من بين إعرابات ممكنة، وبالتالي فإن المكون البلاغي هو الذي يتحكم في بنية الخطاب التركيبية من خلال إسناد الوظائف التركيبية والحركات الإعرابية فيما بعد .

يقـــول في قوله تعالى **فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله** "فإن قلت هلا قيل مخلف رســـله وعده، و لم قدم المفعول الثاني على الأول، قلت قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلا كقوله **إن الله لا يخلف الميعاد** ثم قال رسله ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدا، وليس من شأنه إخلاف المواعيد، كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته"[127] .

وجـــاء في قولـــه تعالى **قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم ... صـــبغة الله ومـــن أحســـن من الله صبغة ونحن له عابدون** "ونحن له عابدون عطف على آمـــنا بالله وهذا العطف يرد قول من زعم أن **صبغة الله** بدل من ملة إبراهيم أو نصب على الإغـــراء بمعنى عليكم صبغة الله، لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التئامه و التآمه، وانتصابها على أنها مصدر مؤكد، هو الذي ذكره سيبويه والقول ما قالت حذام"[128] .

وجـــاء في قوله تعالى **هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقـــناهم يـــنفقون والذيـــن يؤمـــنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقـــنون أولـــئك على هدى من ربهم** "فإن قلت هل يجوز أن يجري الموصول الأول على **المتقين** وأن يرتفع الثاني على الابتداء و**أولئك** خبره ؟ قلت نعم على أن يجعل اختصاصهم بـــالهدى الفلاح تعريضا بأهل الكتاب الذين يؤمنون بنبوة رسول الله (ص) وهم ظانون أنهم على الهدى، وطامعون أنهم ينالون الفلاح عند الله"[129] .

---

127 الزمخشري الكشاف ج2 ص384والآية47 من سورة إبراهيم.

128 الزمخشري الكشاف ج1 ص316 والآية138 من سورة البقرة.

129 الزمخشري الكشاف ج1 ص140 والآية 4-5 من سورة البقرة.

وبالإضـــافة إلى الوصـــف اللســـاني لـــلخطاب القرآني نجد الزمخشري يقدم بعض الاســـتطرادات الفقهية والكلامية والتاريخية بين الفينة والأخرى، وهنا تبرز ثقافته الموسوعية ويظهـــر مذهـــبه الفكري بشكل واضح .وهذا الوصف اللساني للخطاب بكافة مستوياته ســـنتعرض له في الـــباب الموالي بجميع مباحثه اللغوية سواء تلك المتعلقة بالكلمة أو المتعلقة بالجملة في بعدها التركيبي وفي بعدها التداولي الخطابي أيضا.

4 خلاصة

لقد حاولنا من خلال ما تقدم أن نقف على حدود تأويل الخطاب في التصور اللغوي العربي القديم وذلك من خلال تحديد مفهوم التأويل وعلاقته بالخطاب سواء أكان هذا الخطاب دينيا أم كان غير ديني، ومن ثم انتقلنا لرصد ممارسة التأويل في اللغويات العربية وهذه الممارسة نظرنا إليها من زاويتين؛ الأولى نظرنا فيها لأنواع التأويل من جهة، وقانون التأويل من جهة ثاني، وذلك من خلال أربعة أعلام اشتهروا في هذا المجال هم: الغزالي والآمدي من الشرق الإسلامي، وابن رشد والشاطبي من الغرب الإسلامي. والثانية نظرنا فيها لآليات تأويل الخطاب من خلال رصد مستوياته اللغوية. وقد طرحنا بصفة عامة نموذجا لكل ذلك من خلال تفسير الزمخشري للخطاب القرآني. إن الفصول الثلاثة السابقة التي يحتويها هذا الباب تمثل للمستوى النظري لتحليل الخطاب في الفكر اللغوي العربي القديم. لقد جعلناها تمهيدا للباب الموالي الذي سنتعرض فيه لمستويات تحليل الخطاب وتأويله عند الزمخشري.

الباب الثاني

المباحث اللغوية لتحليل الخطاب عند الزمخشري

الفصل الرابع

مباحث الكلمة

لقد حرص علماء العربية القدماء على تدريب أذن المتكلم على السماع ولسانه على النطق. وقد احتفظ لنا التراث اللغوي العربي بثروة زاخرة تعتبر دعامة قوية لعلم الأصوات اللغوية بشقيه الأصواتي والصواتي. ولقد شهد الباحثون في الشرق والغرب على السواء للعرب بقصب السبق في هذا المجال، فبرجستراشر يرى أنه لم"يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان العرب والهند(...)وفيرث يعتبر أن الدراسات الصوتية على وجه العموم نشأت ونمت وترعرعت في أحضان لغتين مقدستين هما العربية والسنسكريتية"[1].

إن الدراسات الصوتية عند العرب تميزت بدقة منهجية فريدة إلى حد جعل بعض الباحثين يرى أنها أجود عمل خلفوه من حيث منهجية الفكر وطريقة الدرس. لقد كان أسلوبهم في هذا المجال أسلوبا صحيحا يتماشى مع طبيعة المادة لأنهم اتبعوا طريقة الملاحظة الذاتية وابتعدوا عن التأويلات والافتراضات التي ملأت الصرف والنحو وغيرهما.

وقد يعترض علينا معترض في هذا الصدد مدعيا أن المباحث الصوتية عند العرب لم تضف شيئا عما خلفه سيبويه، وأن كل اللغويين الذين جاءوا بعده عيال عليه "كانوا يعتزون

---

1 كمال بشر دراسات في علم اللغة دار المعارف القاهرة،الطبعة الرابعة،1979م ص67.

بكل ما ورد عنه إلى حد يكاد يبلغ القداسة(...)واكتفوا من أجل هذا بترديد كلامه بنفس ألفاظه وحروفه"[2].فما جدوى البحث في ما قام به الزمخشري في هذا المجال؟

يمكن إجمال ردّنا على هذا الاعتراض في النقط الآتية:

أولا: إنه لو جاز أن نهمل جهود الزمخشري، بدعوى أنها جهود تقليدية، لصح لنا أن نهمل كل الدراسات الصوتية بعد الخليل، ولا نبحث إلا فيما قاله سيبويه، لا نحيد عنه قيد أنملة، ومعلوم أن هذا لا يصح لأن الدراسة تكشف دائما عن الجديد عند غير عالم من هؤلاء على نحو ما كان عند ابن جني.

ثانيا: غير خاف أنه ما من دراسة من دراسات المعاصرين سواء العرب أو المستشرقين إلا وتولي للمباحث الصوتية عند الزمخشري سواء من خلال المفصل أو غيره من مصنفاته اهتماما بالغا يدل على مدى علو كعبه في الموضوع.

ثالثا: إنه مهما قيل عن إمكان انضواء الدراسة الصوتية عند الزمخشري تحت المباحث التي انتهى إليها الدارسون، وأن عمله لا يعدو أن يكون امتدادا لهم، وأن دراساته قد استوعبت كل جهودهم، فإن هناك صوتا يجب أن يسمع وهو ذلك الذي يقول بوجوب إبراز الفروق الفردية والاتجاهات الشخصية عند كل عالم من العلماء.

رابعا إن مجرد مناقشة الزمخشري للمسائل الصوتية أمر له قيمته في مجال دراسة الزمخشري لغويا، فهو جانب من جوانبه اللغوية التي لا يصح إغفالها أو التغاضي عنها، خصوصا وأن الهدف الأساس من بحثنا هذا هو الوقوف على المنهج الذي اعتمده الزمخشري في دراسة الخطاب، وتحديد جميع المكونات التي وظفها للوصول إلى هدفه وبغيته. من هذا المنطلق لا يصح لنا إغفال أي جانب من الجوانب اللغوية عنده لكونها لا تهمنا في حد ذاتها بقدر ما تهمنا كيفية اعتمادها بجانب غيرها من المباحث في تحليل الخطاب وتأويله.

---

[2] إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية مكتبة الأنجلو المصرية. ط4، 1971م ص105-106.

1- المستوى الصوتي

يقف الزمخشري على مخارج الحروف بتصنيفها من خلال المواضع التي تخرج منها. وهذه المواضع في نظره تبلغ ستة عشر مخرجا" فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء أوسطه، وللغين والخاء أدناه. وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك وللضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس وللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وللفاء باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وللباء والميم والواو ما بين الشفتين"[3].

نلاحظ من خلال هذا النص الذي أورده الزمخشري في مفصله أن الأعضاء المسؤولة عن مخارج الحروف بالنسبة إليه، مثله في ذلك مثل الرعيل الأول من اللغويين، ترتد إلى الأعضاء الآتية: الحلق واللسان والحنك والأسنان والشفتين.وبالرجوع إلى كتب المحدثين في هذا المجال نجد أنها تصل إلى اثنى عشر مخرجا، تبتدأ بالرئتين وتنتهي بالشفتين.وحتى نقف على مخارج الحروف عند الزمخشري وكذا صفاتها لا بد أن نفصل القول في هذه الاعضاء جميعها لكي نتمكن من الوقوف على نقط القوة والضعف في المباحث التي قدمها الزمخشري في هذا الصدد.

---

[3] الزمخشري المفصل ص393 – 394.

1.1 أعضاء النطق

إن أعضاء النطق هي الأعضاء التي تكوّن جهاز النطق، منها ما هو ثابت غير قابل لحركة مثل الأسنان واللثة والحنك والتجويف الأنفي، ومنها ما هو متحرك مثل الشفتين واللسان والحنك اللين واللهاة والحنجرة بما فيها الوتران الصوتيان وكذا الرئتين، وعن طريق حركة هذه الأعضاء، سواء عند الاتصال التام المحكم، أو التقارب المذبذب تحصل الأشكال الصوتية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن هذا الجهاز الذي تخرج منه هذه الأصوات قد خلق الله سبحانه أعضاءَه المعلومة لتقوم بوظائف أساسية غير النطق وفعل الكلام. فالرئتان مثلا خلقتا لتكرير الهواء وإرساله للقلب، واللسان خلق لحاسة التذوق، والأسنان خلقت لمضغ الطعام وقضمه حتى يسهل هضمه. أما فعل الكلام فعملية إضافية تضطلع بها هذه الأعضاء نفسها إذ " هيئت للقيام بعملية الكلام بمقدار ما شكلت للقيام بعملية التنفس وتناول الغذاء.واللسان الإنساني من المرونة بمقدار يزيد بكثير عما تتطلبه عملية ابتلاع الطعام وسبب هذا أن هذه المرونة الزائدة لازمة لإنتاج مختلف الأصوات اللغوية (...) والمخ الإنساني يحتوي على مركز خاص وظيفته إدراك الكلام وإنتاجه"[+].

ويمكن أن نقسم هذا الجهاز من حيث مواضع النطق إلى مسارين،الأول عمودي يمتد من الحنك إلى لسان المزمار وما بينهما. والثاني أفقي يمتد من الشفتين إلى اللهاة وما بينهما.

1.1.1 المسار العمودي

يضم هذا الموضع مجموعة من الأعضاء وهي : الرئتان والقصبة الهوائية والحنجرة والوتران الصوتيان والحلق، فبواسطة الرئتين يأخذ الجسم حاجته من الهواء. وعندما يتسع التجويف الصدري الذي يضم الرئتين تتمددان ويدخلهما الهواء من القصبة الهوائية، ثم

[+] عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص27 – 28.

ينقبض فتنكمش الرئتان وتطردان الهواء إلى الخارج. و يطلق على عملية الإدخال "الشهيق" وعملية الإخراج "الزفير". وكل الأصوات العربية تحدث عند الزفير أي عند إخراج الهواء.ونلاحظ أن الزمخشري لم يتعرض للرئتين أثناء حديثه عن المخارج الصوتية.

أما القصبة الهوائية أو قصبة الرئة كما يسميها كونتينو[5]، فيطلق عليها اللغويون العرب القدماء مصطلح الحلقوم. إن الحلقوم عند ابن سيدة في كتابه المحكم هو " مجرى النفس والسعال من الجوف، وهو إطباق غراضيف ليس دونه من ظاهر باطن العنق إلا جلد؛ وطرفه الأسفل في الرئة، وطرفه الأعلى في أصل عكرة اللسان، ومنه مخرج النفس والريح والبصاق والصوت"[6].إن القصبة الهوائية أنبوبة تمتد في العنق إلى الصدر أمام المريء وتبقى مجوفة باستمرار لوجود حلقات غضروفية غير كاملة الاستدارة من الخلف "وهي مغلقة من طرفها الأعلى بواسطة تضخم مزدوج وهو ما يسمى بالأوتار الصوتية أو فتحة الحنجرة"[7]، وتتفرع من جزئها الأسفل إلى فرعين يسميان الشعبتين، تتصل واحدة منهما بالرئة اليمنى والثانية بالرئة اليسرى، وتكون للصوت ممرلة فراغ رنيني، خصوصا عندما يكون الصوت عميقا وغضاريفها صلبة من الأمام ومن الداخل " لتكون صلابتها واقية لها إذا كان وضعها إلى قدام، ولتكون صلابتها سببا لحدوث الصوت أو معينا عليه"[8].

---

[5] Contineau cours de phonétique arabe p15

[6] ابن سيدة المحكم والمحيط الأعظم تحقيق عبد الستار أحمد فرج، مطبعة البابي الحلبي،ط2 1968م باب الحاء والقاف ج4 ص34 وتجدر الإشارة هنا أننا نجد هذا اللفظ عند الفقهاء أيضا أثناء حديثهم عن الذكاة الشرعية حيث يتحدثون عن قطع الحلقوم ولا يجوز أن يحصل القطع في أعلى الحنجرة إذ لا بد من استبقائها في الرأس.

[7] فندريس اللغة ص44.

[8] ابن سينا القانون في الطب مطبعة الحلبي القاهرة (د،ت) ج2 ص208.

بعد ذلك نجد الحنجرة[9] التي ترتكز على القصبة الهوائية وهي عبارة عن مجموعة من الغضاريف، تربطها مجموعة من العضلات. والغضروف الأكبر منها هو الغضروف الدرقي الذي يحتل أعلى مقدمة الحنجرة، ويقع تحته غضروف الجزء الأدنى من الحنجرة كما يسميه أحمد مختار عمر[10]. وهو غضروف حلقي يشبه حلقة الخاتم من حيث الشكل. وهناك أيضا غضروف النسيج الخلفي[11] الذي يقع في الخلف، ويتكون من غضروفين صغيرين متحركين يسميان:الغضروفان الطرجهاليان اللذان يتصلان بالغضروف الدرقي. وهناك غضروف آخر يسمى لسان المزمار ويأخذ شكل صفيحة غضروفية عند أصل اللسان، سرجية الشكل مغطاة بغشاء مخاطي، وتنحدر على الخلف لتغطية فتحة الحنجرة لإقفالها في أثناء البلع"[12].

ولا بد أن نشير هنا إلى أن ابن سينا يسمي غضاريف الحنجرة بأسماء بعضها أصل لما هو مستعمل في العصر الحديث كالغضروف الدرقي الذي يسميه أيضا (الترسي)، والغضروف الطرجهالي الذي يسميه أحيانا (المكبي)،ويعني به غضروف النسيج الخلفي.وفي

---

9 إن لفظ الحنجرة تضبطه المعاجم العربية بفتح الحاء والجيم وليس بضمهما كما هو شائع عند كثيرين،انظر لسان العرب مادة (حنجر).يقول ابن سينا في تعريفها:" الحنجرة عضو غضروفي خلق آلة للصوت.وهو مؤلف من غضاريف ثلاثة أحدها الغضروف الذي يناله الجس والحس، قدام الحلق تحت الذقن ويسمى الدرقي والترسي إذ كان مقعر الباطن محدب الظهر، يشبه الدرقة وبعض الترسة،والثاني غضروف موضوع خلفه يلي العنق مربوط به، يعرف بأنه لا اسم له، وثالث مكبوب عليهما يتصل بالذي لا اسم له، ويلاقي الدرقي من غير اتصال(...) ويسمى المكبي والطرجهاري وبانضمام الدرقي إلى الذي لا اسم له ويتباعد أحدهما عن الآخر، يكون توسع الحنجرة وضيقها وبانكباب الطرجهاري على الدرقي ولزومه إياه وبتجافيه عنه يكون انفتاح الحنجرة وانغلاقها".القانون في الطب ج1 ص44.

10 أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي عالم الكتب القاهرة 1985م. ص80.

11 نفسه

12 إبراهيم أنيس المعجم الوسيط ص278 مادة غلصم إذ إن مصطلح الغلصمة هو الاسم الذي أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة فيما يخص هذا العضروف.

المقابل نجده يسمي غضروف لسان المزمار[13] بعدم الاسم كما انه يطلق مصطلح الفوقاني على غضروف الجزء الأدنى من الحنجرة.

وهناك أيضا الوتران الصوتيان وهما عبارة عن عضلتين مرنتين يتوتران عندما يمتدان أفقيا داخل الحنجرة.ويطلق على الفراغ الذي بين الوترين بالمزمار أو فتحة الحنجرة ويسميها ابن سينا لسان المزمار[14].وتنقبض فتحة المزمار وتنبسط بنسب مختلفة مع الأصوات، ويترتب على هذا اختلاف نسبة شد الوترين واستعدادهما للاهتزاز، فكلما زاد توترهما زادت نسبة اهتزازهما فتختلف تبعا لذلك درجة حدة الصوت.فالوتران الصوتيان يحدثان ظواهر الغلظ والحدة في الأصوات، وكذلك ظاهرة الجهر المتمثلة في الرنين المصاحب لبعض الأصوات، وتعمل تجاويف الحلق والأنف والفم عمل المرجّع لهذا الرنين فيحدث دويا مسموعا وأحيانا يبقى الوتران الصوتيان متباعدين أو يقتربا اقترابا لا يسمح لهما بالتذبذب، فلا يزاحما تيار الهواء حينئذ وتسمى هذه العملية بالهمس.

وآخر عضو يدخل في إطار المسار العمودي هو الحلق ويقسمه الزمخشري إلى أقصى ووسط وأدنى[15] وهذا يعني أنه يمتد بالنسبة إليه من الحنجرة إلى اللهاة[16].والحلق هو تلك الهوة المحصورة بين التجويف الأنفي والحنجرة في البعد العمودي وبين أصل اللسان والجدار الخلفي للحلق في البعد الأفقي. والحلق إلى جانب كونه مخرج لأصوات لغوية خاصة، يعمل أحيانا باعتباره فراغا رنانا يضخم بعض الأصوات بعد صدورها من الحنجرة.

---

13 يرى الأستاذ إبراهيم أنيس أن ابن سينا لم يستطع أن يتوصل إلى ترجمة ملائمة للمصطلح اللاتيني الذي كان يطلق على هذا الغضروف وهو: Epiglottis.

14 ابن سينا القانون في الطب ج2 ص209.

15 الزمخشري المفصل ص393.

16 الواقع أن الزمخشري لا ينفرد بهذا الفهم بل نجده أيضا عند من تقدمه من اللغويين كسيبويه وابن جني وغيرهما.

2.1.1 المسار الأفقي

يطلق على أول عضو في هذا المسار مصطلح اللهاة وهي عضو لحمي من أقصى سقف الفم. إن اللهاة تتدلى على أصل اللسان وتشرف على الحلق، كما أنها من الأعضاء المتحركة التي قد تتأخر قليلا في ارتفاع، لتمنع انسياب الهواء إلى التجويف الأنفي عند النطق بالأصوات التي تخرج من الفم. أما عند النطق بالأصوات التي تخرج من الأنف فإنها تنزل إلى أسفل قليلا فتسمح بتسرب الهواء إلى التجويف الأنفي.

أما العضو الثاني فهو التجويف الأنفي ويسميه الزمخشري الخيشوم[17] وهو تجويف ينفتح إلى الخارج بمنخرين حيث ينقسم في منتصفه بواسطة حاجز رأسي. ويتكون من تجاويف عديدة تغطى بغشاء مخاطي، وهو من الأعضاء الثابتة ويمكن إيقاف مرور الهواء المزفور من خلاله برفع اللهاة. كما أنه يعطي صدى للذبذبات الصوتية عند النطق ببعض الأصوات مثل الميم والنون في العربية.

والحنك يلي الخيشوم مباشرة ويتشكل من سقف الفم برمته، ويقسمه الزمخشري إلى ثلاثة أقسام أقصى الحنك ووسطه وأدناه، وذلك بموازاة تقسيمه للحلق. والجزء الأمامي من الحنك صلب يفصل بين الفم و الأنف، وهو مكون من عظم الفك العلوي. أما الجزء الخلفي اللحمي منه فيسمى الحنك الرخو أو اللين[18]. ويطلق القدماء على هذين الجزأين الحنك الأعلى.

---

17 الزمخشري المفصل ص394. ويقول سيبويه في هذا الصدد:"إلا أن النون والميم قد يعتمد عليها في الفم والخياشيم فتصير فيها غنة.

18 يطلق تمام حسان على الجزء الأول الغار والجزء الثاني الطبق انظر:
تمام حسان مناهج البحث في اللغة دار الثقافة الدار البيضاء 1979م،ص72.

بعد ذلك نجد اللثة التي يسميها ابن يعيش[19] في شرحه لمفصل الزمخشري **نطع الغار الأعلى** ويسميها ابن منظور[20] في اللسان مغارز الأسنان.وهي جزء لحمي محدب يقع خلف الأسنان العليا وأمام الحنك الصلب.

أما اللسان فله الدور الأساس في عملية النطق إذ هو المسؤول عن حجرة الرنين التي تناسب الصوت المنطوق داخل تجويف الفم. إنه العضو الذي يتحرك في كل اتجاه، ويستطيع أن يتصل بكل أجزاء التجويف داخل الفم، والذي يساعده على ذلك مجموع العضلات التي تقع تحت جذر اللسان، وهي التي يطلق عليها ابن سينا **العظم اللامي**[21].ونلاحظ من خلال نص الزمخشري الذي أوردناه في البداية أنه يقسم اللسان إلى عدة أقسام وهي أصل اللسان وأقصاه ووسطه وطرفه وحافته[22].

وتلعب الأسنان أيضا دورا كبيرا في عملية النطق، وعددها اثنتان وثلاثون وهي عبارة عن سلسلة عاجية مثبتة بالفكين الأسفل والأعلى بالفم.وتنقسم عند اللغويين القدماء وضمنهم الزمخشري إلى أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربعة أنياب وأربع ضواحك واثنتا عشرة رحى وأربعة نواجد. أما الأصواتيون المحدثون فيقسمونها إلى أسنان عليا وأسنان سفلى[23].

---

19 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص125.

20 ابن منظور لسان العرب مادة لثي.

21 ابن سينا القانون في الطب ج1 ص44.

22 للمزيد من التفصيل في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى :

الزمخشري المفصل ص394.

ابن الجزري النشر في القراءات العشر صححه ونشره علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان (د،ت) ج1 ص199 – 200.

23 محمد كمال بشر علم اللغة العام الأصوات دار المعارف، ط7، 1973م ،ص71.

وآخر عضو في المسار الأفقي هو الشفتان وقد أدرك القدماء ما للشفتين من دور كبير في التفريق بين الحركات فوضعوا المصطلحات المعبرة عنها من ضم وفتح وكسر. وعموما فإن الشفتين عضوان متحركان يشكلان مدخل الفم، ثم إن حركتهما متعددة الأشكال، من استدارة وانفراج وتمط وانطباق، علاوة على أنهما تتمددان إلى الأمام، فتطول بذلك قناة مجرى الصوت.

2.1 مخارج الأصوات

يقوم التمييز بين مخارج الأصوات على ثلاثة أسس، أولها معرفة مكان التدخل أمام طريق الهواء الخارج من الرئتين. وثانيها معرفة طبيعة هذا التدخل من حيث الحباسه التام أو الجزئي.وثالثها معرفة ما إذا كان هذا التدخل يؤدي إلى اهتزاز الوترين الصوتيين أم لا.

إن مخرج نطق الصوت أو الحرف هو مكان التدخل أمام طريق الهواء، وهذا ما يؤكد عليه القدماء جميعهم. ويوضح ذلك ابن الجزري وهو يبين المراد بالمخرج، عند تعريفه للحروف بكونها "مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس مبتدأ مستطيلا، فتمنعه من إيصاله بغايته، فحيثما عرض ذلك المقطع سمي حرفا، وسمي ما يسامته ويحازيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجا"[24].

وقد حدد ابن جني طريقة معرفة المخارج بقوله" وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا(...)ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به"[25].ويسلك القدماء في تحديد المخارج منهجا عمليا يعتمد على تتبع مسار صعود الهواء من أسفل إلى أعلى أي إلى الشفتين وهذا بخلاف المحدثين الذين

---

24 الزمخشري المفصل ص393-394.وكذلك ابن الجزري التمهيد في علم التجويد تحقيق علي حسين البواب،مطبعة المعارف، الرياض،1985م، ص31.

25 ابن جني سر صناعة الإعراب تحقيق حسين الهنداوي (د،ت)، ج1 ص6 – 7.

حددوا المخارج ابتداء من الشفتين ووصولا إلى الحنجرة[26].وتبلغ المخارج ستة عشر مخرجا كما هو واضح من نص الزمخشري السابق، وهو الرأي الذي عليه النحاة والقراء والذي أجمع فيما يبدو على إسقاط مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين.

والواقع أن القدماء ليسوا على كلمة سواء في حصر مخارج الحروف في العربية. فالخليل ومكي بن أبي طالب يريانها سبعة عشر مخرجا، وقطرب والجرمي والفراء أربعة عشر، وذلك بإرجاع مخرج النون واللام والراء إلى مخرج واحد[27]. واختلاف القدماء في عدد المخارج راجع إلى الأسس التي بنوا عليها وصفهم، فمنهم من جنح إلى العموم فقلص عدد المخارج، ومنهم من جنح إلى التفصيل فزاد عنده العدد تبعا لذلك. أما اللغويون المحدثون فوصلت عندهم المخارج إلى عشر[28].وسنعتمد على ما حدده اللغويون المحدثون من مخارج مركزين على تصور الزمخشري فيها دون أن نغفل عن ما قد يكون لديه من جدة وتفرد في الموضوع.

- المخرج الأول

ومنه يخرج صوت الهمزة والهاء ويسميه الزمخشري أقصى الحلق.والواقع أنهما يخرجان من الحنجرة غير أن منهم من ينسبها إلى الوترين الصوتيين ومنهم من ينسبها إلى المزمار[29].ويحدث صوت الهمزة عند الانطباق التام الذي يحدث للوترين الصوتيين فيعقبه انفراج مفاجئ وسريع.ويحدث صوت الهاء من نفس الموضع الذي يحدث منه صوت الهمزة إلا أن الوترين الصوتيين لا ينطبقان مع الهاء ذلك الانطباق الملحوظ في الهمزة[30].

---

[26] Contineau Cours de phonétique arabe p22

27 ابن الجزري النشر في القراءات العشر ج1 ص198 – 199.

28 تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص110.

29 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص89..

30 لقد تحدث ابن سينا عن كيفية حدوث صوتي الهمزة والهاء في رسالته أسباب حدوث الحروف حيث اعتبر أن صوت الهمزة يحدث" من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر فلواء كثير، ومن

- المخرج الثاني

ومنه يخرج صوت العين والحاء ويسميه الزمخشري أوسط الحلق، ولا يخرج اللغويون المحدثون عن نسبة هذين الصوتين إلى الحلق أيضا[31].

- المخرج الثالث

يضم هذا المخرج الغين والخاء والكاف.أما الغين والخاء فهي عند الزمخشري تخرج من أدنى الحلق، والكاف تخرج "من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف"[32]، وقد نسبه ابن يعيش عند شرح كلام الزمخشري إلى اللهاة،وإلى هذا تقريبا ذهب كونتينو حيث نسب الخاء والغين إلى اللهاة ونسب الكاف إلى أقصى الحنك[33].

ويبدو أن هذه الأصوات الثلاثة تنبجس من مخرج واحد هو الطبق ومؤخرة اللسان.أما صوت الكاف فيحدث عندما ينساب الهواء من فتحة المزمار التي تكون متسعة لسكون عضلات وغضاريف الحنجرة نظرا لضعف ضغط الهواء أسفل المزمار، ويستمر تيار الهواء حتى يصل إلى مخرج الصوت فتلتصق مؤخرة اللسان بالطبق الحنك اللين التصاقا محكما يعقبه انفراج مفاجئ وسريع.

مقاومة الطرجهالي الخاصر زمانا قليلا لحصر الهواء ثم اندفاعه إلا الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معا. وأما الخاء فإنها تحدث عن مثل ذلك الحفز في الكم والكيف إلا أن الحبس لا يكون حبسا تاما بل تفعله حافات المخرج، وتكون السبيل مفتوحة، والاندفاع يماس حافاته بالسواء" للمزيد من التفصيل ينظر:

ابن سينا أسباب حدوث الحروف تحقيق محمد حسين الطيان ويحي علم: دار الفكر دمشق،ط1403،1هـ، ص9.

31 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص79.

32 الزمخشري المفصل ص394.

33 Contineau Cours de phonétique arabe p23

أما صوت الخاء فيشبه صوت الكاف في حركة أعضاء النطق عند الحنجرة ولا يشبهه في حركتها عند مخرج الصوت حيث لا تلتصق مؤخرة اللسان بالطبق بل تقترب منه فيضيق مجرى الهواء عند المخرج، فيحدث احتكاكا مسموعا.

أما صوت الغين فتختلف معه حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة بمقارنتها بالحركة التي تحدث لها مع صوتي الكاف والخاء، حيث يعترض الوتران الصوتيان تيار الهواء المندفع بضغط قوي، فيتذبذبان تذبذبا يتردد صداه في الحلق والفم. وحركة أعضاء النطق عند مخرج صوت الغين والخاء شيء وحد.

- المخرج الرابع:

وهو للهاة ويخرج منه حرف القاف الذي يخرج عند الزمخشري من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى وذلك على حد ما يفهم من حديثه عن مخرج الكاف المحاذي لمخرج القاف،وهذا الوقع الذي تحدث عنه الزمخشري هو اللهاة وذلك ما وضحه ابن يعيش أثناء شرح كلامه في هذا الصدد[34].

ويرى كونتينو أن تيار الهواء مع هذا الصوت يصادف اعتراضا في فتحة الحنجرة في اللحظة التي تتصل فيها اللهاة بمؤخرة اللسان وذلك بفعل حركة عضلات الحنجرة التي تدفع الوترين الصوتيين لاعتراض تيار الهواء اعتراضا تاما يعقبه انفصال، وقد عبر عن هذه العملية العضوية التي تحدث في الحنجرة بغلق رأس قصبة الرئة[35].في حين يرى تمام حسان أن الهواء يمسان خلال فتحة الحنجرة دون أي اعتراض حتى يصل إلى مخرج الصوت حيث تلتصق مؤخرة اللسان واللهاة التصاقا محكما يعقبه انفصال مفاجئ وسريع[36].

---

34 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص124.

35 Contineau Cours de phonétique arabe p25

36 تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص124.

- المخرج الخامس

وهو عند الزمخشري وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك[37].ويخرج منه صوت الجيم والشين والياء. أما صوت الجيم فيحصل عندما يندفع الهواء بضغط قوي فتتوتر عضلات وغضاريف الحنجرة، فيعترض الوتران الصوتيان تيار الهواء فيحدث تذبذب فيهما يتردد صداه في الحلق والفم حتى إذا وصل الهواء إلى مخرج الصوت انطبق على مقدم اللسان على الحنك الصلب أي الغار انطباقا تاما يعقبه انفصال بطيء ومتزاخ. وفي الموضع نفسه يحصل صوت الشين غير أن تيار الهواء معه يكون مندفعا بضغط أضعف وهذا ما يجعل الأوتار الصوتية معه لا تتحرك.وهناك مسألة أخرى يختلف معه فيها أيضا وهي حركة أعضاء النطق حيث إن مقدم اللسان في صوت الشين لا تلتصق بالغار بل تقترب منه فتضيّق مجرى الهواء ليصطدم معظمه باللثة[38]، ويحدث ذلك احتكاكا يسمع داخل الفم كله.أما صوت الياء الذي يخرج من الموضع نفسه أيضا فيشبه صوت الجيم من جهة حركة أعضاء النطق، داخل الحنجرة ويختلف معه من جهة حركة الأعضاء في مخرج الصوت حيث تحصل فجوة بين مقدم اللسان والغار تكفي لانسياب الهواء دون حدوث احتكاك مسموع.

- المخرج السادس

يضم هذا المخرج صوت النون والراء واللام ويحصل ما بين اللثة وذلق اللسان ويفصل الزمخشري بصورة دقيقة مخرج كل صوت من هذه الأصوات"فللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون"[39].

---

37 يعد من القدماء من ينسب هذه الأصوات إلى شجر الفم وهو مفرجه أي مفتحه وينسبها سيبويه إلى وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى.للمزيد من التفصيل ينظر:

ابن الجزري النشر في القراءات العشر ج1ص200.

38 عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص43.

39 الزمخشري المفصل ص394.

ويحدث صوت النون عندما يندفع الهواء بضغط قوي إلى أعلى فيعترضه الوتران الصوتيان في تذبذب يتردد صداه في الحلق والتجويف الأنفي لهبوط اللهاة حيث تفسح المجال أمام كمية الهواء لينفذ من التجويف الأنفي، وينطبق ذلك اللسان على اللثة انطباقا محكما فلا يسمح للهواء بالخروج من الفم حتى تنفذ كمية الهواء اللازمة لإنتاج الصوت من الأنف[40].

ويحدث صوت الراء عندما يعترض الوتران الصوتيان تيار الهواء المندفع إلى أعلى بضغط قوي، فيحدثان ذبذبات يتردد صداها داخل تجاويف الحلق والفم، وعند وصول الهواء إلى مخرج الصوت يطرق ذلك اللسان اللثة عدة طرقات فيسمع صوت الراء[41].

وفيما يخص صوت الراء فهو يشبه صوت اللام من حيث حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة، ولكنه عند مخرج الصوت يرتكز ذلك اللسان على اللثة فينحرف الهواء وينفذ من أحد جانبي اللسان أو من كليهما[42].

- المخرج السابع

يضم هذا المخرج الصاد والزاي والسين والطاء والدال والتاء والضاد ويقع ما بين الأسنان العليا أو السفلى واللثة وأسلة اللسان. وقد ميز الزمخشري مخرج الصاد والزاي والسين الذي هو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا عن مخرج الطاء والدال والتاء، وهو ما بين الثنايا وطرف اللسان. أما الضاد فقد خصها بمخرج خاص هو أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس. وهذا يتناسب في عمومه ما ذهب إليه الدرس الحديث[43]. من هذا المنطلق سنعالج هذه الأصوات بتوزيعها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم الأصوات التي

---

40 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص79.

41 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص66.

42 كمال بشر علم اللغة العام ص129.

43 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص79.

تخرج من بين الأسنان السفلى واللثة وأسلة اللسان وهي الصاد والزاي والسين. والمجموعة الثانية تضم الأصوات التي تخرج من بين الأسنان العليا واللثة وأسلة اللسان وهي الطاء والتاء والدال والضاد.

- المجموعة الأولى

تحدث لصاد عندما ينطلق الهواء بضغط ضعيف فلا يزاحم شيء عند فتحة المزمار،كما أن الأوتار الصوتية لا تتذبذب لأنها تظل متباعدة، وبوصول الهواء إلى الفم يتراجع مؤخر اللسان نحو الجدار الخلفي للحلق ويرتفع نحو الحنك اللين، فيضفي بذلك على صوت الصاد قيمة تفخيمية تميزه عن غيره من أصوات هذا المخرج. وعندما يصل الهواء إلى مخرج الصوت يضيق مجراه فيندفع متزاحما بين أسلة اللسان والأسنان محدثا احتكاكا مسموعا.

ويشبه صوت السين صوت الصاد في حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة، حيث يندفع الهواء في هدوء. كما يشبهه أيضا في احتكاك الهواء بين أسلة اللسان والأسنان. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في حركة أعضاء النطق بين الخلق والطبق أي الحنك اللين ومؤخر اللسان إذ نلاحظ أن اللسان لا يتراجع ولا يرتفع مع صوت السين ارتفاعه وتراجعه مع صوت الصاد.

كما يشبه صوت الزاي صوت الصاد أيضا من حيث حركة أعضاء النطق إذ يحتك الهواء بأسلة اللسان والأسنان. ويخالفه في حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة، فعند النطق بصوت الزاي تكون عضلات وغضاريف الحنجرة في حالة توتر فتدفع الوترين الصوتيين لاعتراض طريق الهواء المندفع إلى أعلى بضغط قوي فتتذبذب الأوتار الصوتية ويتردد صدى الذبذبات في الحلق والفم، ولا يحدث هذا عند النطق بصوت الصاد.كما يخالفه أيضا في حركة مؤخر اللسان في اتجاه الحلق والطبق حيث لا يتراجع اللسان ولا يرتفع مع صوت الزاي.

- المجموعة الثانية

يحدث صوت الطاء عندما يندفع الهواء بضغط ضعيف فلا يحرك الوترين الصوتيين. وعندما يصل الهواء إلى مؤخرة اللسان يصادف تضييقا فيما بين الحلق والطبق بارتفاع مؤخرة اللسان ورجوعها إلى الخلف، وعندما يصل إلى مخرج الصوت تنطبق أسلة اللسان على الأسنان العليا واللثة انطباقا محكما يعقبه انفراج مفاجئ وسريع.

وصوت التاء يشبه صوت الطاء في حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة وعند مخرج الصوت، ويخالفه في أنه لا ترتفع مؤخرة اللسان ولا تتراجع معه فيما بين الحلق والطبق.

أما صوت الدال فيشبه صوت الطاء فقط في حركة الأعضاء عند المخرج. ويخالفه في أن الهواء معه يندفع بضغط قوي؛ فيزاحم عند فتحة المزمار بتزاحم الوترين الصوتيين؛ فيتذبذبان ويتردد صدى ذلك في الحلق والفم.

وفيما يتعلق بصوت الضاد فإنه يشبه صوت الطاء في حركة أعضاء النطق عند المخرج وعند الطبق والحلق، ويخالفه في حركة الأعضاء عند الحنجرة حيث يحدث معه ما يحدث مع صوت الدال الذي يشبه صوت الضاد في حركة الأعضاء عند المخرج كذلك.

والزمخشري يوافق المحدثين في المجموعتين معا، فالأولى جعلها صفيرية لذلك نسبها ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري إلى أسلة اللسان فهي أسلية[44]،والثانية جعلها نطعية[45].

---

44 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص125.

45 نفسه .

- المخرج الثامن

يرى الزمخشري أن صوت الظاء والذال والثاء يخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[46].إن حركة أعضاء النطق في هذه الحروف تختلف من صوت لآخر.فالظاء يحدث عندما ينطلق الهواء بضغط قوي، فيزاحم عند فتحة المزمار فيقترب الوتران الصوتيان فيما بينهما،ويحدث هذا الاقتراب تذبذبا يتردد صداه في الحلق والفم.ويرتفع مؤخر اللسان نحو الطبق مع تراجعه في اتجاه الجدار الخلفي للحلق.

أما صوت الذال فكصوت الظاء من حيث حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة وكذلك في حركة أعضاء النطق في مخرج الصوت عند طرف اللسان والأسنان غير أن العملية العضوية التي تحدث في مؤخرة اللسان والطبق أي الخناك اللين والحلق هي التي تفرق بينهما حيث لا يرتفع اللسان ولا يتراجع مع صوت الذال ارتفاعه وتراجعه مع صوت الظاء.

وعند النطق بصوت الثاء تكون عضلات وغضاريف الحنجرة في حالة سكون لضعف ضغط الهواء أسفل المزمار، فلا يزاحم الهواء حينئذ عند فتحة المزمار، ولا يزاحم عند مؤخرة اللسان والحلق بل يكون مؤخر اللسان غير مرتفع ولا متراجع، والتضييق الذي يحدث في مجرى الهواء يكون عند طرف اللسان والأسنان، فيحتك الهواء بحافات المخرج احتكاكا مسموعا.

وإذا كان الزمخشري دقيقا في تحديد هذه الأصوات فإنه لم يكن كذلك عند تحديد نسبة أصوات هذا المخرج إلى اللثة، باعتباره بعدها لثوية،وأغلب الظن أن الذي دعاه إلى ذلك هو أن الهواء عندما يضيق مجراه يتزاحم فيصطدم جزء منه باللثة وهذا ما نفهمه من عبارة ابن يعيش عند تعليله لهذه التسمية" لأن مبدأها من اللثة"[47].

---

46 الزمخشري المفصل ص394.

47 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص125.

- المخرج التاسع

إنه مخرج الفاء والذي هو باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[48]،وصوت الفاء يخرج باتصال طرفي الثنيتين العلويتين بالجزء الرطب من الشفة السفلى أي الجزء الداخلي منها. ولا يكون الاتصال تاما بل يسمح بتسرب الهواء فيحتك بأطراف الأسنان العليا والشفة السفلى، وتكون عضلات وغضاريف الحنجرة في حالة هدوء، وتبقى فتحة المزمار واسعة فلا تتذبذب الأوتار الصوتية[49].

- المخرج العاشر

وهو مخرج الباء والميم والواو ويتحدد فيما بين الشفتين[50].ويحدث صوت الباء عندما يندفع الهواء بضغط قوي أسفل المزمار فتعترض الأوتار الصوتية الهواء اعتراضا جزئيا، فتضيق فتحة المزمار فيقترب الوتران الصوتيان ويتردد صدى ذبذباتهما في الحلق والفم الذي ينغلق بانطباق الشفتين على بعضهما انطباقا محكما يعقبه انفصال مفاجئ فيسمع صوت الباء.

ويحدث صوت الميم عندما يندفع الهواء بضغط قوي، فيزاحم عند فتحة المزمار باقتراب الوترين الصوتيين في تذبذب يتردد صداه في الحلق والتجويف الأنفي لهبوط اللهاة فاسحة المجال أمام كمية مناسبة من الهواء للنفاذ من التجويف الأنفي، وتنطبق الشفتان انطباقا تاما فلا يسمح للهواء بالخروج من الفم حتى تنفذ كمية الهواء اللازمة لإنتاج الصوت من الأنف.

وفيما يخص صوت الواو فيحدث عندما تضيق فتحة المزمار باعتراض الوترين الصوتيين لتيار الهواء المندفع إلى أعلى بضغط قوي فيتردد صدى ذبذباتهما في الحلق والفم وترتفع مؤخرة اللسان في اتجاه الحنك اللين لتضيّق مجرى الهواء. وتستدير الشفتان وتتمددان

---

48 الزمخشري المفصل ص394.

49 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص79.

50 الزمخشري المفصل ص394.

إلى الأمام قليلا، فتتسع بذلك حجرة الرنين داخل الفم فتعطي صدى أكثر لتذبذب الأوتار الصوتية.

3.1 صفات الأصوات

من المعلوم أن الأصوات اللغوية عموما تنقسم إلى قسمين أصوات صامتة وأصوات صائتة. وينبني هذا التقسيم على أساسين أحدهما عضوي والثاني صوتي.

لقد حاول بعض اللغويين القدماء تجسيد الأساس العضوي حين قارن بين حركة الصوت في جهاز النطق، وحركة الصوت في الناي وآلة العود، فالصوت يخرج من الناي كما يقول ابن جني"مستطيلا أملس ساذجا كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المفسوقة وراوح بين عمله، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه،فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة، ونظير ذلك أيضا وتر العود فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى إصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة"[51].

من هذا المنطلق يمكن القول إن القدماء تنبهوا إلى أهم خاصية تميز الأصوات الصائتة عن الأصوات الصامتة وهي حرية مرور الهواء دون عائق وهو ما يحصل مع الصوائت أو باعتراض طريق الهواء في نقاط محددة من جهاز النطق وهو ما يحصل مع الصوامت.

---

51 ابن جني سر صناعة الإعراب ج1 ص8 – 9.

أما الأساس الصوتي فهو نسبة وضوح الصوت في السمع. فالصوائت أكثر وضوحا في السمع من الصوامت، وبناء عليه يمكن تقسيم الأصوات الأساسية للغة العربية إلى قسمين:

- الصوائت وعددها ستة ثلاثة منها قصار وتعرف بالحركات الفتحة والكسرة والضمة، وثلاثة منها طوال و تعرف بأصوات المد الألف والياء والواو وتسمى بالعلل أو الأصوات الطليقة[52].
- الصوامت وعددها ثمانية وعشرون وهي الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء.

ويمكن القول بعد هذا التأطير العام إن الأصوات بحسب هذين الأساسين تكسب صفاتها، وهذه الصفات يقسمها الزمخشري إلى "المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة وحروف القلقلة وحروف الصفير وحروف الذلاقة والمصمتة واللينة وإلى المنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت"[53].

1.3.1 الهمس والجهر

الهمس هو انطلاق الصوت حرا طليقا لضعف الاعتماد على مخرجه فلا يصادف مرورد في الحنجرة أي عائق.وهذا الانسياب يؤدي إلى عدم تذبذب الوترين الصوتين اللذين يكونان في حالة استرخاء تام، فلا يصدران أي صوت مجهور.وكل صوت حدث الهمس معه سمي مهموسا لذلك قال سيبويه "وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه

---

52 حلمي هليل اللغويات التطبيقية ومعجمها مجلة اللسان العربي العدد22 ص6.

53 الزمخشري المفصل 394.

حتى جرى النفس معه"[54].والأحرف المهموسة عند الزمخشري عشرة هي: السين والتاء والشين والحاء والنون والكاف والخاء والصاد والفاء والهاء جمعها في قوله (ستحشحنك خصفه). وهذا ما نجده أيضا عند ابن الجزري وابن عصفور.

أما الجهر فهو خلاف الهمس لأنه " إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه"[55].وهذا التعريف موجود عند سيبويه وابن جني وابن الجزري وغيرهم.والأصوات المجهورة عند الزمخشري وعند غيره تسعة عشر صوتا.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الزمخشري وسيرا على نهج سيبويه جعل حديثه عن الجهر والهمس يقوم على أمرين أساسيين الأول هو المقابلة بين الإشباع والإضعاف والثاني هو منع النفس أو تركه يجري وينساب.

الأمر الأول يبين لنا أن الإشباع معناه التقوية والإضعاف معناه إزالة القوة لأن إسناد الإشباع والإضعاف إلى الاعتماد،واتفاق منع جري الصوت مع إشباع الاعتماد، وجري النفس مع إضعاف الاعتماد أن الاعتماد يقصد به الضغط، ومعنى إشباع الاعتماد هو قوة الضغط وإضعاف الاعتماد ضعف الضغط[56].وهذا كما هو معلوم يوافق الدرس اللغوي الصوتي الحديث لأنه يعتبر أن الضغط كلما كان قويا أسفل الحنجرة كانت درجته في السمع أوضح، لذلك فالأصوات المجهورة أوضح في السمع من الأصوات المهموسة[57].كما أن "الجهر ينتج عندما تتحرك الثنايا الصوتية أي الأوتار تحركا منتظما

---

54 سيبويه الكتاب ج4 ص434.

55 الزمخشري المفصل ص395.

56 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص60 - 61.

57 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص124.

نتيجة لتوترها وقوة دفع الهواء" علاوة على أن " زيادة الضغط أسفل الحنجرة تكون عاملا في زيادة التردد في الموجة الأساسية للأصوات المجهورة"[58].

والأمر الثاني هو أن الجهر يرتبط بمنع النفس والهمس يرتبط بجريانه وانسيابه في المسارين اللذين تطرقنا إليهما أثناء الحديث عن أعضاء النطق.وقد يكون منع النفس تاما عندما تنطبق الأوتار الصوتية انطباقا كليا فتمنع النفس من أن يمر إلى أعلى برهة من الزمن ثم تنفتح فجأة وينطلق الهواء إلى خارج الفم دون أن يعترضه شيء في الطريق كما هو الشأن مع صوت الهمزة مثلا.وقد يكون منع النفس ناقصا كما هو الشأن في الأصوات المجهورة غير الهمزة والقاف حيث إن الوترين الصوتيين يقتربان فيما بينهما اقترابا يؤدي إلى اعتراض مجرى الهواء، غير أن الفجوة الصغيرة التي بينهما يندفع منها الهواء بقوة فتحدث فيهما ذبذبة كثيفة.

وعندما شرع الباحثون الغربيون في دراسة العربية وأصواتها ظهر بينهم خلاف حول تحديد معنى الجهر والهمس عند القدماء فبعضهم يرى أن الجهر يقابل مصطلح (Sonore/Voiced)،والهمس يقابل(Sourde/Voiceless)وهذا الاتجاه يمثله اللغوي الألماني شاده والفرنسي كونتينو. والبعض الآخر يرى خلاف ذلك ويعتبر أن لفظ مجهور مرادف للقوة ولفظ مهموس مرادف للضعف أو الخفة ومن هؤلاء غاردنير وبرافمان ودليلهم على ذلك أن سيبويه والقدماء عموما لا يعرفون دور الأوتار الصوتية.

ويبدو أن Contineau لا يقتنع بهذا الكلام بل يرى أن ارتباط لفظ الجهر بالقوة ولفظ الهمس بالضعف" لا يدل بأي حال على استحالة استعمال العرب لفظ مجهور في معنى ما نسميه اليومSonore ولفظ مهموس في معنى ما نسميه اليومSourde" وأضاف أنه يمكن

---

[58] عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص57.

أن يتفطن" إلى المقابلة بين المجهورة والمهموسة (...) بشكل دقيق دون معرفة السبب الحقيقي الذي يكمن وراءها والمتمثل في الأوتار الصوتية"[59].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نتحدث عن صفات الأصوات أو الحروف في العربية تبعا لجريان النفس وانسيابه حرا طليقا أو اعتراض هذا الجريان اعتراضا تاما أو جزئيا.

2.3.1 الشدة والرخاوة

إن جريان النفس أو اعتراضه يتفاوت بين شدة صوت الحرف وقوته. ويأخذ جريان النفس أو اعتراضه أشكالا أربعة:

يتم الشكل الأول عندما يحدث اعتراض تام في مجرى الهواء باعتراض عضو أو أكثر من أعضاء النطق لتيار الهواء ثم تسريح الهواء فجأة بعد برهة من الزمن.ويصف الزمخشري الصوت الذي يحدث بهذا الشكل بأنه صوت شديد حيث يقول " والشدة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري والرخاوة بخلافها ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين فتقول الحج والطش فإنك تجد صوت الجيم راكدا محصورا لا تقدر على مده وصوت الشين جاريا تمدد إن شئت"[60].

ويصف المحدثون الصوت الذي ينطق بهذا الشكل بصفات مختلفة مثل انفجاري[61] plosive أو الحباسي[62] Implosive أو انغلاقي[63] Occlusive .وقد اكتفى إبراهيم أنيس[64]

---

[59] Contineau Cours de phonétique arabe p

[60] الزمخشري المفصل ص395. ويسمي ابن سينا هذه الأصوات مفردة ويعرفها بقوله أنها تحدث عن حبسات تامة للصوت أو للهواء الفاعل للصوت تتبعها إطلاقات دفعة".رسالة أسباب حدوث الحروف ص5.

[61] محمد كمال بشر علم اللغة العام ص100.

[62] عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص250.

[63] Contineau Cours de phonétique arabe p

بمصطلح شديد الذي وضعه القدماء.ورغم الاختلاف في التسمية فإنهم يجمعون على تعريف واحد للصوت الذي ينطق بهذا الشكل فيرون أنه" ناتج عن قفل الممر الصوتي في نقطة ما قفلا تاما ثم فتحه بحيث يحدث انفجار مسموع"[65].

وهذا الشكل المتمثل في الاعتراض التام لمجرى الهواء يتم عبر ثلاث مراحل[66] هي:

- الإمساك أو الشد
- الإغلاق أو الحبس
- الفتح أو الانفجار

من هذا المنطلق يمكن القول إن اختلاف التسمية بين القدماء والمحدثين ناتج عن هذه المراحل الثلاث التي ذكرنا،فالذي وصف الصوت بالشدة فقد نظر إلى حالة الإمساك والشد الذي يحصل بين عضوين من أعضاء النطق وهذا ما نجده عند الزمخشري وابن جني وسيبويه قبلهما.والذي وصف الصوت بالانفجار فقد نظر إلى حالة الفتح أو الانفجار الذي يحصل بين العضوين برهة من الزمن.ومن وصف الصوت بالانحباس فقد نظر إلى حالة انحباس الهواء خلف نقطة تلاقي العضوين.أما الذي وصف الصوت بالانغلاق فقد نظر إلى حالة إغلاق المجرى بسبب اتصال العضوين وحبس الهواء خلفهما[67].

والحروف الشديدة عند الزمخشري هي الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء أما المحدثون فيسقطون الجيم من الحروف الشديدة ويضيفون الضاد.

---

64 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص22.

65 عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص250.

66 فندريس اللغة ص48 – 49.وكذلك تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص 112.

67 يقول كونتينو "وقائمة الحروف الشديدة التي نجدها عند سيبويه وعند ابن يعيش مطابقة لنظريتنا الحديثة تمام المطابقة". ينظر:

Contineau Cours de phonétique arabe p86

أما صوت الجيم فإن الزمخشري يصفه بالشدة لأنه نظر إلى حالة الإمساك والشد عند النطق به. أما المحدثون فلا يصفونه بالانفجار لأنهم لا يعتمدون على حالة الإمساك أو الشد بل يعتمدون على حالة انفصال العضوين فجأة مما يؤدي إلى إحداث الانفجار وهي الحالة العضوية الأخيرة في نطق الأصوات التي تنطق بحبس تام للهواء.وصوت الجيم لا يمر من هذه المراحل لأن انفصال العضوين الناطقين له لا يحصل بسرعة بل ببطء وتراخ ولعل هذا ما جعل بعض اللغويين يصفونه بكونه انفجاري/احتكاكي أي أنه مركب من صفتين[68]،ومنهم من وصفه بكون الإغلاق فيه لا يستمر إحكامه فينتهي بالاحتكاك[69].

وفيما يخص صوت الضاد فيصفه المحدثون بكونه انفجاري أما الزمخشري فيجعله شديدا. والسبب في ذلك أن صوت الضاد الذي يقصده المحدثون ليس هو الضاد الذي يصفه الزمخشري وسيبويه قبله[70].

وتندرج تحت صفة الشدة صفة القلقلة،فإذا كان في الصوت جهر يصاحب الشدة فذلك غاية القوة[71].وتتحقق هذان الصفتان عند الزمخشري في الحروف الآتية القاف والطاء والباء والجيم والدال.وسميت هذه الحروف بحروف القلقلة بالنسبة لابن جني "لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت وذلك لشدة الحفز والضغط"[72].إن الصوت المقلقل عند المحدثين يتلقى حركة مركزية[73] تكون عبارة عن حركة خفيفة يكون فيها وسط اللسان مرتفعا نسبيا[74]. لقد تنبه القدماء إلى أن كل صوت مجهور يمكن أن يصبح مهموسا ما لم

---

68 محمود السعران علم اللغة دار المعارف، مصر 1962م، ص183.

69 فندريس اللغة ص50

70 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص.

71 ابن الجزري التمهيد في علم التجويد ص23.

72 ابن جني سر صناعة الإعراب ج1 ص63.

73 تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص137.

74 كمال بشر علم اللغة العام ص141.

تظهر صفة الجهر فيه عن طريق القلقلة، فصوت الباء إذا وقف عليه وهو خال من علامة الإعراب غير متبوع بحركة يصبح مهموسا لكن عندما يتبع بالحركة المركزية فإنه يحتفظ بصفة الجهر ولا ينفك عنها.

ويتجلى الشكل الثاني عندما يحدث تضييق لمجرى النفس في مكان ما داخل الممر الصوتي يندفع النفس من خلال هذا المضيق محدثا احتكاكا مسموعا.ويصف القدماء الصوت الناتج عن هذا الاحتكاك بالرخاوة. والصوت الرخو هو الذي يجري فيه النفس من غير ترديد لتجافي اللسان عن موضع الحرف. والأصوات الرخوة عند القدماء هي ما يطلق عليه اللغويون المحدثون الأصوات الاحتكاكية لأنه عند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقا جدا ويترتب عن ذلك أن النفس عند مروره بمخرج الصوت يحدث نوعا من الحفيف يتفاوت بتفاوت ضيق المجرى واتساعه.وللأصوات الرخوة مظهران مظهر عضوي ومظهر سمعي.الأول عبر عنه المحدثون بالتضييق الذي يحدث لمجرى الهواء والثاني عبروا عنه بالاحتكاك وعبر عنه ابن سينا بالإطلاق الذي تتبعه الحبسات غير التامة للهواء.

والأصوات الرخوة عند القدماء وضمنهم الزمخشري هي السين والزاي والصاد والشين و الذال والثاء والظاء والفاء والهاء والحاء والخاء والغين والضاد. أما المحدثون فإنهم وإن كانوا يتفقون مع القدماء في عدد الحروف الرخوة فإنهم يختلفون معهم في صوت الضاد الذي لا يعتبرونه كذلك. كما يجعلون حرف العين رخوا رغم أن لا أثر له في الحروف الرخوة عند القدماء.ويعزو إبراهيم أنيس سبب إغفال القدماء لحرف العين وعدها من الحروف التي تتوسط بين الشدة والرخاوة هو" ضعف ما يسمع لها من حفيف"[75] أو "لعدم الاحتكاك في نطقها وضوحا تاما"[76].

---

75 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص88.

76 تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص130.

وتندرج تحت صفة الرخاوة صفة الصفير حيث إن هناك بعض الأصوات الرخوة تكون فيها درجة الاحتكاك أعلى وأوضح في السمع من بعضها الآخر.والأصوات التي تكون فيها درجة الاحتكاك عالية تصل بها حدّ الصفير هي حسب الزمخشري ثلاثة الصاد والزاي والسين حيث إن مجرى الهواء مع هذه الأصوات يضيق جدا عند النطق بها.وقد اعتبر الزمخشري أن هذه الأصوات سميت صفيرية "لأنه يصفر بها"[77].والأصوات الصفيرية هي الأصوات الأسلية وقد سميت أسلية نسبة إلى مخرجها وسميت صفيرية نسبة إلى صفتها.

ونجد أيضا في هذا الإطار صفة الاستطالة التي تعرض لها سيبويه والقراء ولا نجد لها أثرا في كلام الزمخشري عند حديثه عن الأصوات العربية.ويحدد سيبويه هذه الصفة في حرف الشين والضاد لأنه يرى " أن الشين لا تدغم في الجيم لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء"[78]، أما الضاد فيقول فيها أنها:"اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها"[79].أما ابن الجزري فجعل الاستطالة في حرف الضاد فقط واعتبر أن هذه الصفة سميت كذلك لأن الضاد "استطالت عن الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام"[80].

ويحصل الشكل الثالث عندما يحدث انحراف أو تغير في مجرى الهواء وينتج ذلك في ثلاثة أحوال:

- اعتراض الهواء اعتراضا تاما داخل تجويف الفم مع هبوط اللهاة فيتمكن الهواء من الخروج من التجويف الأنفي.

---

77 الزمخشري المفصل 395. ويقول ابن الجزري إنما "سميت كذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها بما يشبه الصفير".ينظر في هذا الصدد:
ابن الجزري التمهيد في علم التجويد ص25.

78 سيبويه الكتاب ج4 ص448.

79 نفسه ج4 ص465.

80 ابن الجزري التمهيد في علم التجويد ص29.

- اعتراض الهواء اعتراضا تاما في منتصف الفم تقريبا مع ترك منفذ عند جانبي الفم أو أحدهما، فينحرف الهواء عن اتجاهه المستقيم إلى اتجاد جانبي وذلك إما إلى اليمين أو إلى اليسار.
- تكرار ضربات اللسان على اللثة في سرعة يترتب عليها حبس وإطلاق متوال وسريع للهواء.

أما الحالة الأولى فينتج عنها صوتان صامتان هما النون والميم يقول سيبويه عن صوت النون أنه:"حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت (...) وكذلك الميم"[81].

والحالة الثانية ينتج عنها حرف اللام ويصفه اللسانيون المحدثون بأنه جانبي[82] في حين يطلق عليها الزمخشري لفظ الانحراف[83].وهاتان الصفتان صحيحتان. فصفة الجانبية صحيحة لكون الهواء مع صوت اللام يخرج من جانبي الفم أو من أحدهما.وصفة الانحراف صحيحة لأن الهواء يخرج معه منحرفا عن اتجاهه إلى جانب اللسان أو إلى أحدهما، يقول سيبويه في هذا الصدد:" والمنحرف هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة،وإن شئت مددت فيها الصوت وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان"[84].

---

81 سيبويه الكتاب ج4 ص435.

82 Contineau cours de phonétique arabe p88

83 الزمخشري المفصل ص395 وسيبويه الكتاب ج4 ص435. .

84 نفسه.

أما الحالة الثالثة فتتمثل في حرف الراء يقول الزمخشري:" والمكرر الراء لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير"[85].وقد وصف اللغويون المحدثون صوت الراء بأنه مكرر أيضا إذ لا بد من التكرار لإنتاج حرف الراء بأن " يطرق اللسان حافة الحنك طرقا لينا يسيرا مرتين أو ثلاثا لتتكون الراء العربية"[86].

أما الشكل الرابع فيتحقق عندما يتم تضييق في مجرى الهواء لكنه غير كاف لإحداث احتكاك مسموع. وهناك صوتان في العربية ينتجان بهذا الشكل هما الياء والواو ويطلق عليهما الزمخشري حروف اللين[87] وسميت كذلك "لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها".والمقصود باتساع المخرج هو أن الهواء لا يجد اعتراضا في طريقه كالاعتراض الذي نجده في الأصوات الصامتة. إن الياء والواو تمثلان حالة وسطى بين الصوامت والصوائت.فقد شابهت الصوامت من حيث كون الهواء معهما يجد اعتراضا نسبيا، إذ نلاحظ أنه في حالة الواو يرتفع أقصى اللسان قليلا وتكون الشفتان في وضع استدارة وفي حالة الياء ترتفع مقدمة اللسان قليلا وتكون الشفتان في وضع تمط.

وقبل أن نختم هذه الفقرة التي خصصناها للأصوات الشديدة والرخوة عند الزمخشري لا بد أن نشير إلى أن الزمخشري وغيره من اللغويين العرب حكموا لبعض الأصوات بكونها تتفاوت بين الشدة والرخاوة وهذه الأصوات عند الزمخشري تحصل عند عندما "لا يتم للصوت الانحصار ولا الجري كوقفك على العين وإحساسك في صوتها بشبه الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء"[88] ويوضح ابن يعيش كلام الزمخشري عندما اعتبر أن "الحروف التي بين الشديدة والرخوة هي شديدة في الأصل، وإنما يجري النفس معها لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلم عند لفظه بها بصوت

---

85 الزمخشري المفصل ص396.

86 إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص66.

87 الزمخشري المفصل ص395.

88 الزمخشري المفصل 395.

الحاء وكاللام التي يجري فيها الصوت لانحرافها واتصالها، وكالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنة، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها"[89].وإذا كان سيبويه قد قصر هذه الصفة على حرف العين فإن الزمخشري أضاف إلى صوت العين سبعة أصوات أخرى جمعها في لفظ (لم يرو عنا) أو(لم يرعونا).

2.3.1 الإطباق والانفتاح

إن الإطباق والانفتاح ظاهرة صوتية أولاها اللغويون العرب أهمية قصوى ووصفوها وصفا دقيقا.وتتعلق هذه الظاهرة بأربعة أصوات وهي"الصاد والظاء والضاد والطاء والمنفتحة ما عداها"[90].والإطباق عند الزمخشري "هو أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك والانفتاح بخلافه"[91].

ويقول سيبويه في هذا الصدد:"وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك.فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف(...) فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بين ذلك بحصر الصوت"[92].

والشيء نفسه نجده عند ابن جني الذي يقول في كتابه سر صناعة الإعراب"والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له. ولولا الإطباق لصارت

---

89 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص129.وتجدر الإشارة هنا أن السكاكي يسمي هذه الحروف بالمعتدلة.

90 الزمخشري المفصل ص395.

91 نفسه.

92 سيبويه الكتاب ج4 ص61.

الطاء دالا، والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الضاد إذا عدمت الإطباق البتة"[93].

إن الإطباق عملية عضوية يترتب عنها أثر سمعي متميز عندما يرتفع مؤخر اللسان ويتراجع إلى الخلف في اتجاه ما يليه من الحلق والحنك الأعلى وفي نفس الآن ترتفع مقدمة طرف اللسان إلى أعلى بدرجات متفاوتة حسب كل مخرج من مخارج أصوات الإطباق حيث يكون وسط اللسان مقعرا، فتتكون بذلك حجيرة رنين لها شكل خاص ينتج عنها أثر سمعي معين يميز هذه الأصوات عن غيرها.ونلاحظ من خلال ما تقدم أن سيبويه يرى أن لأصوات الإطباق مقابلات منفتحة فالطاء تقابل الدال والصاد يقابل السين والظاء يقابل الذال والضاد يقابل الدال.

2.3.1 الاستعلاء والانخفاض

لقد أضاف الزمخشري إلى أصوات الإطباق ثلاثة أصوات أخرى هي الخاء والغين والقاف وسماها الحروف المستعلية وما عداها حروف منخفضة: "والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق والانخفاض بخلافه"[94].وعادة ما يسمي اللغويون الحروف المنخفضة بالحروف المستفلة لأن الصوت فيها يخرج من أسفل الفم وذلك لانحدار اللسان إلى الحنك الأسفل عند النطق بالصوت.

---

93 ابن جني سر صناعة الإعراب ج1 ص61.

94 الزمخشري المفصل ص395.كما يقول ابن جني في هذا:"ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها".سر صناعة الإعراب ج1 ص62. وقد اعتبر ابن يعيش "أربعة منها مع استعلائها إطباق (...) وثلاثة لا إطباق مع استعلائها وهي الخاء والغين والقاف وما عداها فمنخفض" شرح المفصل ج10 ص129.

وقد قسم تمام حسان هذه الأصوات السبعة إلى جهتين، جهة الطبقية وهي التي تنطق من مخرج الحنك اللين الذي سماه الطبق وأصواته ثلاثة القاف والخاء والغين وجهة الإطباق ويتألف من الأصوات الأربعة المتبقية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء.يقول تمام حسان :"وليحذر القارئ من الخلط بين اصطلاحين يختلفان أكبر اختلاف وإن اتحدا في كثير مما يخلق صلة بينهما ذانك هما: الطبقية والإطباق"[95].

ومن جهة أخرى فإن تعميم صفة الانخفاض على جميع الصوامت غير المستعلية فيه شيء من التجاوز وعدم الدقة وذلك أن أصوات الهمزة والهاء والعين والحاء والفاء والباء والميم لا يكون اللسان فيها" مرتفعا في اتجاه الحنك الأعلى أو بعيدا عنه ضرورة أن اللسان لا يتدخل عند النطق بها. وبهذا تكون هذه الأصوات محايدة لا علاقة لها بالاستعلاء أو الاستفال"[96].

والإطباق والاستعلاء عملية عضوية يؤديها اللسان في تجويف الفم وتجويف الحلق فيشكل بذلك خجيرات رنين يكون لها أثر سمعي متميز.وهذه العملية مطردة مع أصوات الإطباق في جميع السياقات، أما مع بقية الأصوات المستعلية وهي القاف والغين والخاء فإنها تنارقها في حالة مجاورة الكسرة،لأن مؤخر اللسان يكون منخفضا ومتقدما قليلا عند النطق بها، فلا يتأتى قيامه بالعملية العضوية اللازمة التي تتطلب ارتفاع مؤخر اللسان وتراجعه.

4.3.1 الحروف الأصول و الفروع

لقد تطورت اللغة العربية عن اللغة السامية الأم في صورة لهجات لقبائل توزعت في بقاع شبه الجزيرة العربية. فلقد كانت لكل لهجة خصائصها التي تميزها عن غيرها من جهة كما كان لها في المقابل مجال كبير يمثل الخصائص المشتركة.

---

95 تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص115.

96 عبد الرحمن أيوب العربية ولهجاتها معهد الدراسات والبحوث 1968م ص96 – 97.

وقد نزل القرآن كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الأول بلغة عربية حوت مجموعة من اللهجات العربية ومن ثم قيد القرآن الخصائص المشتركة وقد ميز الزمخشري وغيره من العلماء اللغويين تبعا لذلك الحروف الفروع المستحسنة والحروف الفروع المستهجنة[97].

من هذا المنطلق ميز الزمخشري بين الحروف الأصول والحروف الفروع حيث إن مجموع الحروف في العربية عنده يصل ثلاثة وأربعين حرفا.أما الحروف الأصول فهي التسعة والعشرون أي حروف الهجاء المعروفة وينضاف إليها حروف فروع "مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح وهي الهمزة بين بين والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم نحو (عنك) وتسمى النون الخفيفة والخفية، وألفا الإمالة والتفخيم نحو عالم والصلوة والشين التي هي كالجيم نحو أشدق والصاد التي كالزاي نحو مصدر والبواقي حروف مستهجنة وهي الكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء و الباء التي كالفاء"[98].

وإذا كان النص القرآني قد قيد التطور في الفصحى حيث لم يقبل إلا الحروف الفروع المستحسنة ورفض بل لفظ الحروف المسترذلة والمستهجنة فإن اللهجات العربية احتفظت بهذه الفروع كالجيم القاهرية التي تنحدر من اللغة السامية الأم على حد ما توصل إليه كارل بروكلمان إذ رأى أن هذه الجيم تطورت في العربية فأصابها ما يسمى بالتغوير Palatalisation فتقدم مخرجها إلى الأمام أي مكان الغار وهو الحنك الصلب. ثم ارتدت هذه الجيم في بعض اللهجات العربية الحديثة كلهجة القاهرة وعدن إلى الأصل السامي الأول وهو نطقها من الطبق شديدة مجهورة.وهذه الظواهر هي التي جعلت الكثير من اللسانيين يعتبر أن العربية هي أقرب اللغات إلى الأصل السامي في الوقت الذي اندثرت فيه كثير من

---

[97] الزمخشري المفصل ص394.

[98] الزمخشري المفصل ص394.

اللغات السامية كالآرامية والفينيقية وبعدت أخرى عن الأصل السامي كالعبرية والسريانية[99].

وعلى العموم يمكن إرجاع أسباب نشوء الحروف الفروع للأصوات الأصول إلى سببين أساسيين.الأول ذكره ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري في هذا الصدد حيث قال:" وإنما كانت هذه الحروف فروعا لأنها الحروف التي ذكرناها لا غيرها، ولكن أزلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن"[100].ومعنى هذا الكلام أن الأصوات الفروع هي في البدء أصوات أصول انحرفت أعضاء النطق عن مواضعها عند إنتاجها فأدى ذلك لتغير صداها في السمع.

والثاني يرجع إلى المنهج المعتمد عند علماء اللغة العرب أثناء جمعهم للغة إذ من المعروف "أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدا، وأنهم فوق كل ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نموها وفي فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة"[101].إن هذا الصنيع سينشأ عنه بالضرورة جمع أصوات مصاحبة تكون مشابهة للأصوات الأصول سميت فروعا. وهي على العموم لا تخرج عن ثلاثة أشكال.

الشكل الأول هي أصوات أصول في لهجاتها ينطق بها بعض العرب ممن خالطوا العجم أو اتصلوا بهم، لكنها لم تعتمد أصولا وذلك نحو الباء التي كالفاء.والشكل الثاني أصوات أصول في لهجاتها تنطق بها قبيلة أو قبيلتين من العرب لكنها لم تعتمد أصولا في عصر

---

[99] Contineau Cours de phonétique arabe p92

وأيضا بروكلمان فقه اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ص19 – 21 – 25 – 27.

[100] ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص125 – 126.

[101] تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص14.

التدوين مثل الهمزة التي بين بين.أما الشكل الأخير فهو الأصوات الأصول في الفصحى أي اللغة المنتخبة والتي لها تنوعات صوتية تبعا لبعض السياقات مثل ألف الإمالة.

5.3.1 الحركات وحروف المد واللين

تختلف الصوائت عن الصوامت من الناحية العضوية والناحية السمعية.فمخارج الصوائت واسعة، لذلك فإن التعديلات التي تتعرض لها أعضاء النطق عند انسياب الهواء لا تؤدي كما هو الشأن بالنسبة للصوامت إلى إعاقة تامة تعترض مرور الهواء فيحدث الانفجار أو تضيق مجراه فيحدث الاحتكاك المسموع. إن الهواء مع الصوائت يكون حرا طليقا كما يأخذ اللسان والشفتان أوضاعا ثابتة.[102]

وإذا كانت الصوائت تتصف بالجهر مثلها في ذلك مثل بعض الصوامت فإنها في مقابل ذلك لا تتصف بالشدة أو الرخاوة أو الانحراف ومرد ذلك راجع لكون النطق بها لا يصاحبه انفجار أو احتكاك مسموع.وهذه الخصيصة يترتب عنها على المستوى السمعي قوة الوضوح في السمع إذا ما قورنت بالصوامت ولا يخفى أن الصوائت تسمع من مسافة أبعد مما تسمع الصوامت[103] وبالتالي فإن السامع يستطيع أن يميز الصوائت من مسافة لا يستطيع عندها تمييز الصوامت.أما المستوى العضوي المترتب بدوره عن المستوى السمعي فلأنه كلما كانت درجة الانفتاح في مجرى الهواء أوسع كانت نسبة الوضوح في السمع أعلى ويتجلى ذلك حتى عند الصوائت فيما بينها، فالفتحة التي هي أوسع الصوائت تكون نسبة وضوحها في السمع أعلى من الكسرة والضمة لأن مجرى الهواء معهما أقل اتساعا.

ولقد وقف الزمخشري وغيره من اللغويين القدماء على هذه الخاصية في الصوائت حيث اعتبر أن الألف يتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو[104] كما

---

102 عبد الرحمن أيوب الكلام إنتاجه وتحليله ص296.

103 تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص71 – 72.

104 الزمخشري المفصل ص396.

أطلق عليها أيضا حروف المد واللين .وأبعاض هذه الأصوات هي الحركات الفتحة للألف والضمة للواو والكسرة للياء.والفارق الأساس بين الحروف اللينة والحركات هو الطول والقصر،الأولى يمتد فيها النفس امتدادا يصير معه مدى الصوت مساويا لمدى النطق بمصوتين قصيرين تقريبا.

ويبدو أن التعريفات المعتمدة في الدراسات اللغوية الحديثة تسير بدورها في هذا الاتجاه فبلومفيلد يعرف الصوائت بكونها " تعديلات للصوت المنطوق لا تتضمن غلقا ولا احتكاكا ولا اتصالا من اللسان أو الشفتين"[105] كما أنها بالنسبة لدانيل جونز Daniel Jones "أصوات مجهورة ينبعث الهواء أثناء تشكيلها في تيار متتابع خلال الحلق والفم، ولا يوجد معه إعاقة أو تضييق يسمح بوجود احتكاك"[106].

وظهور الحركات أي الصوائت في الكتابة العربية مر بمرحلتين، الأولى ظهور الحركات الطويلة أي حروف المد. والثانية ظهور الحركات القصيرة وقد سميت الحروف الصغيرة الألف الصغيرة والياء الصغيرة والواو الصغيرة.ثم سميت بالحركات الفتحة والكسرة والضمة.لذلك فقد عرفت العربية الحركات الطويلة قبل الحركات القصيرة.

ولعل أول محاولة لوصف الحركات هي تلك التي قام بها أبو الأسود الدؤلي عندما نهض بأعباء نقط المصحف الشريف فتخير كاتبا من بني عبد القيس وقال له:"إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل

وابن جني أيضا يقول في سر صناعة الإعراب:"الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو" ج1 ص8.

[105] أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي ص114 – 115.

[106] Daniel Jones An outline of English phonetics, Cambridge,1972,p23 .

مكان النقطة نقطتين"[107] .والملاحظ هنا أن الاهتمام انصب فقط على الشفتين اللتين تتمططان في جانبي الفم عند النطق بالكسرة وهذا يدل على الضيق الذي يصاحبها.أما الضمة فإن الفم يكون معها مضموما عن طريق استدارة الشفتين في حين يكون مع الفتحة منفتحا انفتاحا تاما.لقد تم إغفال دور اللسان تماما عند نطق الصوائت في العربية وهذا ما حذا باللغويين المعاصرين إلى ضبط حركة اللسان والشفتين معا عند النطق بالصوائت.

لقد وقف المحدثون عند ثلاثة أبعاد عضوية تحصل في الفم والشفتين عند النطق بالصوائت:

البعد الأول يمثل درجة انفتاح الفم وعلى أساس ذلك تصنف الصوائت إلى:صوائت منفتحة أو متسعة وصوائت منغلقة أو ضيقة وصوائت نصف منفتحة وصوائت نصف منغلقة[108].

البعد الثاني يمثل الوضعية التي يكون عليها الجزء الأكثر ارتفاعا من اللسان وعلى أساسه تصنف الصوائت إلى:صوائت أمامية وصوائت خلفية وصوائت مركزية[109].فاللسان مرن للغاية ومن ثم يمكن أن يتجمع في مقدم الفم تحت مقدمة الحنك لإنتاج الصوائت الأمامية وقد يتجمع في مؤخر الفم تحت مؤخرة الحنك لإنتاج الصوائت الخلفية وقد يرتفع نسبيا عندما يتجمع في وسط الفم لإنتاج الصوائت المركزية.

أما البعد الثالث فينظر إلى وضع الشفتين وعلى أساسه تكون الصوائت إما مدورة أو غير مدورة أو منفرجة[110].

---

107 أبو سعيد السيرافي أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض،كرنكو بيروت،1939م،ص12.

108 مقابلاتها باللغة الإنجليزية هي على التوالي: Open Vowels,Close Vowels,Half-Open vowels,Half-Close Vowels

109 مقابلاتها على التوالي:Front Vowels,Black Vowels,Central Vowels

110 Contineau Cours de phonétique arabe p97

وقبل أن نختم هذه الفقرة لا بد أن نقف على الصوائت العربية ونحدد مخارجها وصفاتها.إن الصوائت تعتبر عند القدماء حروفا عندما تكون طويلة كالألف والواو والياء وأبعاضا للحروف عندما تكون قصيرة كالفتحة والضمة والكسرة.وهذه الحروف على اختلاف حجمها تتسع مخارجها، وأوسع هذه المخارج وألينها[111] هو الألف، والصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء أو في الواو على حد ما نفهم من كلام الزمخشري في هذا الصدد.

وعلة ذلك أن الفم والحلق في هذه الأحوال يختلف باختلاف حرف اللين،ففي الألف يكون الفم والحلق منفتحين لا يعترض الصوت أي ضغط أو حصر، وفي الياء تكون الأضراس السفلى والعليا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته فيتباعد الحنك عن ظهر اللسان ويجري الصوت متصعدا إليه، وفي الواو تضم الشفتان تاركة بعض الانفراج الذي يخرج منه النفس ويسترسل الصوت.وعلى هذا الأساس يكون ترتيبها في المخرج على ما تقدم ويمكن أن نقيس عليها الحركات لأنها بعض منها ويؤكد ذلك ابن جني حين قال:"اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والضمة والكسرة فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء"[112].

وتتحقق الفتحة في العربية باهتزاز الوترين الصوتيين مع استواء اللسان في قاع الفم وارتفاع خفيف جدا في وسطه. أما الشفتان فتكونان أثناء نطق الفتحة العربية مسطحتين منفرجتين لا تأخذان معها وضع التراجع بل وضع الحياد التام لأن فراغهما لا يلعب دورا في إنتاجها وإنما يبقيان في وضع محايد بين تدويرهما في نطق الضمة ونطق الكسرة.

---

111 لعل هذا هو السبب الذي جعل الزمخشري يطلق عليها حروف اللين.

112 ابن جني سر صناعة الإعراب ص24.

ويحدث الاهتزاز في الوترين الصوتيين عند النطق بالضمة كما يتكتل مؤخر اللسان ويرتفع إلى أقصى درجة يمكن أن يصل إليها في اتجاه مؤخر الحنك الأعلى وذلك دون أن يحدث أي انسداد أو إعاقة لممر النفس.

ويحصل مع الكسرة اهتزاز الوترين الصوتيين كما يتكتل مقدم اللسان ويرتفع إلى أقصى درجة نحو مقدم الفم أو ما يسمى بالغار دون أن يحدث هو كذلك أي انسداد أو إعاقة لممر النفس.

وقد تعتري هذه الحركات الثلاث صفات تتفاوت حسب السياق الصوتي الذي ترد فيه، لكنها تشترك برمتها في صفة الطلاقة حيث يجري معها النفس دون أن يحجزه حاجز أو يعترضه عائق قد يؤدي إلى احتكاكه واصطكاكه بأحد الأعضاء. إنما تستمد صوتها من اهتزاز الوترين الصوتيين لا غير.

فاللسان مع الفتحة العربية يستوي في قاع الفم ويرتفع بخفة في الوسط فينفتح الفم بشكل أوسع وتكبر حجرة الرنين فيه. ويمكن الوقوف على حالتين تأخذهما الفتحة في إطار علاقتها بالصوامت المنخفضة والصوائت المستعلية. الأولى أن الفتحة بعد الصوامت المنخفضة تكون مرققة ويصبح صوتها طليقا أماميا منفرجا قصيرا ليست فيه غنة. الثانية أنها بعد الصوامت المستعلية أو بعد حرف الراء تكون مفخمة وتصبح صوتا طليقا وخلفيا ومنفرجا وقصيرا دون غنة.

أما صوت الكسرة العربية فيكون طليقا أماميا منكسرا قصيرا غير أغن وتتحقق على المستوى الصوتي بتكتل اللسان في المنطقة الأمامية من الفم، وتكون الشفتان في وضع منكسر متراجع إلى الخلف حاد فتضيق الفرج معها ويرتفع مقدم اللسان ويتخذ الهواء معها مجرى الفم دون الأنف.

أما صوت الضمة العربية فإنه طليق لا يعترضه عائق في الممر الصوتي، كما أنه خلفي لكونه ينتج عن ارتفاع أقصى اللسان من الخلف نحو الحنك وتنضم معه الشفتان وتضيق الفرجة بينهما ويتخذ النفس مجرى الفم دون الأنف.

وعموما فإن أصوات اللين التي تعرضنا لها عند الزمخشري وعند غيره من القدماء والمحدثين ثلاثة فقط بغض النظر عن طولها أو قصرها مادام ذلك لا يغير من حقيقتها أو طبيعتها شيئا.

2- المستوى الصرفي

لقد تحدث الزمخشري في المفصل وكذا في الأنموذج عن مسائل علم الصرف بتفصيل وإفاضة فذكر التثنية والجمع بأقسامه والتصغير والنسبة وذكر المشتقات من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة وذكر أيضا الفعل المجرد وأبنيته وصيغة التعجب ونعم وبئس وأوزان الفعل الثلاثي والرباعي كما تعرض للإمالة والوقف وهاء السكت وأحكام التقاء الساكنين وهمزة الوصل والفعل المزيد وبحث بإسهاب ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام.

إن علم الصرف عند الزمخشري كما يتبدى لنا من خلال مصنفاته اللغوية يهتم بدراسة التغييرات التي تطرأ على بنية جذع الكلمة، وهذه التغييرات نوعان،تغييرات تتعلق بتحديد نوع المقولة التركيبية التي تسند لجذع من الجذوع كالمصدر والاسم والصفة والفعل واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من الجذوع.وتغييرات ترجع إلى تداخل الأصوات وتأثير بعضها في بعض داخل البنية الواحدة كالإدغام والإبدال والإعلال والحذف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والوقف وغير ذلك من الظواهر الصرفية التي تعرض لها الزمخشري بالدرس والتحليل.

ولقد ميز اللغويون القدماء عموما والزمخشري على وجه الخصوص بين مباحث علم النحو ومباحث علم الصرف الذي يبحث في ذوات الكلم"[113] أي أن التصريف علم يبحث في التغييرات التي تطرأ على بنية جذع الكلمة لذلك فإنه "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب (...) وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف. وقد تكون للتوسع في الكلام كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإبدال والإعلال والإدغام والحذف"[114].

ويبدو من خلال الأبواب الواردة في كتاب المفصل وغيره من مصنفات الزمخشري النحوية والتي اهتمت بدراسة التغييرات الطارئة على بنية جذع الكلمة أن علم التصريف عند الزمخشري كما عند غيره من اللغويين على وجه العموم، لا يقابل ما يصطلح عليه في اللسانيات الحديثة La morphologie وإنما يقصد به مصطلح La morphophonologie ويتضح ذلك جليا من خلال الأبواب التي يتعرض لها في هذا الإطار إذ منها ما هو صرف محض أي ما يسمى في اللسانيات الحديثةLa morphologie كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة والتصغير والنسبة والجمع، ومنها ما هو صواتيLa phonologie كالوقف والمد والإمالة وتخفيف الهمزة والإبدال والإعلال والإدغام والحذف.

والواقع أن هناك من اللغويين من تحدث صراحة عن هذا التداخل بين المستوى الصرفي والمستوى الصواتي في علم التصريف عند القدماء نذكر من بينهم الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك وابن عصفور الإشبيلي في كتابه الممتع في التصريف. فالأشموني يعتبر أن"التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وأما في الاصطلاح فيطلق على

---

[113] ابن يعيش شرح الملوكي في التصريف المكتبة العربية 1973م، ص18 – 19.

[114] ابن الحاجب الشافية مجمع المتون الكبرى ص140.

شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر: وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام وهذا هو المقصود هنا بقولهم التصريف"[115].

يتضح من خلال هذا النص أن الأشموني يميز بين مستويين: مستوى يهتم بمختلف التغييرات الصرفية التي تنقل جذرا من الجذور العربية من معنى نحوي إلى معنى نحوي آخر وذلك حسب الصيغة التي يفرغ فيها ذلك الجذر. ومستوى آخر يدرس مختلف التغييرات الأصواتية التي تطرأ على بنية جذع الكلمة العربية كالإبدال والإعلال والإدغام والحذف وما إلى ذلك.

أما ابن عصفور فيقول في ممتعه إن " التصريف ينقسم قسمين أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو ضرب وضَرْب وتضرب وتضارب واضطرب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو ضرب، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة. ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم لمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير نحو (زيد) و(زيود) وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب(...)والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم (قول) إلى (قال) (...) وهذا التغيير منحصر في النقص ك(عدة) ونحوه والقلب كقال وباع ونحوهما والإبدال كاتعض واتزن ونحوهما"[116].

---

115 الأشموني شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان،المكتبة التجارية الكبرى. مصر(د،ت) ج4 ص236.

116 ابن عصفور الممتع في التصريف دار الآفاق الجديدة. بيروت 1970م. ص31 – 32.

إن ما يمكن أن نستنتجه من هذا النص أن التصريف عند إطلاقه يدل على مستويين، الأول يسير على نهج ما يطلق عليه في اللسانيات الحديثة الصرف الاشتقاقي وهو ما يطلق عليه morphologie dérivationnelle إذ كلاهما ينطلق من فكرة أساس مفادها أنه يمكن اشتقاق مختلف المقولات النحوية انطلاقا من صيغة ثابتة ومجردة وسابقة لمختلف التغييرات الصرفية المتعلقة بالحركات واللواصق والتضعيف. واختلف في هذه الصيغة، هل هي المصدر كما عند البصريين أو الفعل كما عند الكوفيين، في حين يرى علماء الصرف الاشتقاقي المعاصرون أن الصيغة المجردة هي الجذر الذي أصل المشتقات لكونه أكثر تجريدا من باقي المشتقات الأخرى.

أما الثاني فيسير في ركاب ما يسمى بالصواتة التوليدية ويتجلى ذلك في كونه يشتق الصور المنطوقة أو التمثيلات الأصواتية لبعض الكلمات انطلاقا من صورها المجردة أو تمثيلاتها الصواتية، وذلك عن طريق مجموعة من القواعد التي تضبط السياقات المختلفة للتطبيق.وعندما توجد صور منطوقة لكلمات عربية غير مطابقة لما عليه الأمر تردّ هذه الكلمات إلى أصولها أي إلى تمثيلاتها الصواتية ثم تطبق عليها القواعد الصواتية الملائمة التي تنقلها إلى صورها المنطوقة. ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من اللغويين والنحاة في أن الأصل في كلمات مثل قال وباع هو قوَل وبيَع لأن الأفعال الماضية المبنية للمعلوم في اللغة العربية تأتي في بنيتها التحتية العميقة على وزن فعل بتناوب الحركات القصيرة الثلاث على عين هذه الصيغة، ولا تأتي على وزن قال لأن هذا الوزن غير وارد في اللغة العربية على الإطلاق، سواء على مستوى الأفعال أو الأسماء. ومن ثم قدر الزمخشري أن الأصل في قال وباع هو قوَل وبيَع، يقول ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري " قولك قال وباع وأصله قوَل وبيَع فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكذلك طال وهاب وخاف والأصل طوَل وهيَب فأبدلتا ألفين لما ذكر"[117].

---

117 ابن يعيش شرح المفصل ج10 ص16.

1.2 الاشتقاق

تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغ في أصول ثلاثة معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة.وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم الاشتقاق.

ولقد جاء في تفسير الكشاف عند الزمخشري أن " معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعدا معنى واحد"[118] ويقسمه اللغويون إلى قسمين هما الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير وأضاف ابن جني الاشتقاق الأكبر.أما الاشتقاق الصغير أو الأصغر فنحو كتب وكاتب ومكتب وما إلى ذلك. وأما الكبير فيحصل عندما تشترك دون مراعاة الترتيب صيغة اللفظتين في الحروف الأصول وتتطابق وتتناسب في المعنى وذلك نحو الجذب والجبذ والمدح والحمد وهو ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث القلب المكاني métathèse[119] . أما الاشتقاق الأكبر فهو عند ابن جني"أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف في كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[120] وذلك مثل مادة قول"فإن معناها أينما وجدت وكيف وقعت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنما هو للحركة والخفة"[121].

---

118 الزمخشري الكشاف ج1 ص39.

119 المغربي الاشتقاق والتعريب لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1366هـ/ 1948م، ص10 – 12.

120 ابن جني الخصائص ج2 ص134.

121 نفسه ج1 ص5.والجدير بالذكر أن الاشتقاق في الصواتة التوليدية يقصد به اشتقاق التمثيلات الأصواتية للمتواليات انطلاقا من تمثيلاتها الصواتية وذلك عن طريق تطبيق بعض القواعد الصواتية ويفيد هذا المفهوم في إطار الصرافة التوليدية وخاصة الصرافة الاشتقاقية اشتقاق مختلف المقولات

ولقد استغل الزمخشري كل أنواع الاشتقاق هذه عند تحليله لبنية الكلمة داخل الخطاب. ففيما يخص الاشتقاق الصغير نجد في الكشاف " الرحمن فعلان مما رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر وكذلك الرحيم فعيل منه كمريض وسقيم من مرض وسقم"[122]. وكذلك اشتقاق الميسر من اليسر.[123]

أما الاشتقاق الكبير فكثير في تفسيره الكشاف إذ نجده يقول مثلا " الحمد والمدح إخوان وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها" [124]ونجد أيضا في الكشاف " اللفت والفتل أخوان ومطاوعهما الالتفات والانتقال"[125]. وفي مادة فسق يقول " الفسوق الخروج من الشيء والانسلاخ منه يقال فسقت الرطبة عن قشرها ومن مقلوبه فقست البيضة إذا كسرتها وأخرجت ما فيها، ومن مقلوبه أيضا قفست الشيء إذا أخرجته على يد مالكه مغتصبا له عليه"[126].وقد جاء في الاشتقاق الكبير أيضا في مادة ندم أن " الندم ضرب من الغم (...) وهو غم يصحب الإنسان صحبة لما دوام ولزام لأنه كلما تذكر المنتدم عليه راجعه(...) ومن مقلوباته أدمن الأمر أدامه ومدن بالمكان أقام به زمانا ومنه المدينة"[127].

النحوية انطلاقا من الجذر وذلك عن طريق تطبيق بعض القواعد الصرافية وقواعد تكوين الكلمات.للمزيد من التفصيل ينظر:

Mc.Carthy Formal problems in Semitic phonology and morphology p392.

122 الزمخشري الكشاف ج1 ص34.

123 نفسه ج1 ص272.

124 نفسه ج1 ص34.

125 نفسه ج1 ص37.

126 نفسه ج 2 ص 84.

127 نفسه ج3 ص149.

وبالنسبة للاشتقاق الأكبر فقد ولع به الزمخشري ولعا شديدا وحاول جاهدا أن يعقد معنى عاما للألفاظ التي ينتظمها هذا الاشتقاق فنجد مثلا في الكشاف أن "أنفق الشيء وأنفذه أخوان وعن يعقوب نفق الشيء ونفد وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء فدال على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت"[128]. وفي الكشاف أيضا "المفلح الفائز بالبغية(...) والمفلج بالجيم مثله(...) والتركيب دال على معنى الشق والفتح وكذلك أخواته في الفاء والعين نحو فلق و فلذ وفلى"[129].

أما في كتابه الفائق فنجده يقول:"الرمس والدمس والنمس والطمس والغمس أخوات في معنى الكتمان"[130].وفيه أيضا "عكم وعكف وعكر وعكل وعكظ وعكا أخوات في معنى الوقوف وما يقرب منه"[131].كما يذكر في نفس الكتاب أن ما فاؤه نون وعينه فاء دال على معنى الخروج والذهاب كما مر في نفق ونفد، وما فاؤه فاء وعينه لام دال على معنى الشق والفتح كما مر في فلح وفلج، وما فاؤه فاء وعينه قاف دال على الشق والفتح أيضا كما في فقه وفقح وفقص[132] وأن الكسر المبين بالقاف نحو قصم وغير المبين بالفاء نحو قصم وغير ذلك[133].

وكلما وقف الزمخشري على كلمة من كلمات الخطاب القرآني إلا ورجع إلى اصلها الاشتقاقي حتى يقف على معناها بدقة وعمق ففي تفسيره لقوله تعالى **إنما نحن مستهزئون**

---

128 الزمخشري الكشاف ج3 ص149.

129 الزمخشري الكشاف ج1 ص114.

130 الزمخشري الفائق في غريب الحديث والأثر، صححه علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،ط1، 1964-1965م ج1 ص508.

131 نفسه ج2 ص392.

132 نفسه ج2 ص292.

133 نفسه ج2 ص351.

يقول:"الاستهزاء والسخرية والاستخفاف وأصل الباب الخفة من الهزء وهو القتل السريع وهزأ يهزأ مات على المكان، وعن بعض العرب مشيت فلغبت فظننت لأهزأن على مكاني، وناقته تهزأ به أي تسرع وتخف"[134].

وقد يلجأ الزمخشري إلى منهج آخر حين يقلب اللفظ على جميع صيغه ليكتشف سر استعمال صيغة دون أخرى، فقد توضع صيغة مكان صيغة أخرى لدلالة معنوية خاصة كما هو الحال في الصيغتين استعجال وتعجيل. يقول في قوله تعالى **ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم** " أصله ولو يعجل الله للناس الشر تعجيله لهم الخير، فوضع استعجالهم موضع تعجيله لهم الخير إشعارا بسرعة إجابته وإسعافه بطلبتهم حتى كان استعجالهم بالخير تعجيل لهم"[135].

وتجدر الإشارة أن اللغويين العرب انقسموا فيما يخص أصل المشتقات إلى أربعة اتجاهات[136] الأول اعتبر أن المصدر هو أصل الاشتقاق بالنسبة للفعل والوصف وهذا رأي البصريين، والثاني رأى أن الفعل هو أصل الاشتقاق بالنسبة للمصدر والوصف وهو رأي الكوفيين،والثالث رأى أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف وهو رأي أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني أيضا الذي اعتبر أن الفعل والمصدر أصلان ولم يشتق أحدهما من الآخر.وقد ارتضى الزمخشري رأي البصريين وذلك عند قوله في المفصل أن المصدر سمي مصدرا لأن الفعل يصدر عنه[137].

---

134 الزمخشري الكشاف ج1 ص114.

135 الزمخشري الكشاف ج2 ص68 والآية 11 من سورة يونس.

136 الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر،(د،ت)، المسألة الثامنة والعشرون ج 1 ص235 - 243.

137 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص109.

والاشتقاق عند الزمخشري لا يقتصر على المصادر بل يتعداها إلى الأسماء الجامدة كما " قيل استنوق واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر وكما قيل تأله وأله واستأله من لفظة إله"[138]. أما الحروف فلا يشتق منها لأنه قال في كلمة مئنة" وحقيقتها أنها مفعلة من معنى (أن)التأكيدية غير مشتقة من لفظها لأن الحروف لا يشتق منها وإنما ضمنت حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها كقولهم سألتك حاجة فلا ليت لي إذا قلت لا: وأنعمَ لي فلان إذا قلا نعم"[139].

2.2 الأوزان الصرفية

1.2.2 أوزان الفعل ودلالاتها

لقد قسم الزمخشري الفعل إلى قسمين بحسب التجرد والزيادة،فالمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية وهو قسمان ثلاثي ورباعي والمزيد هو الذي انضاف إلى حروفه الأصلية حرف أو حرفان وينقسم بدورد إلى قسمين مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي.ولكل من هذه التقسيمات أوزان تتفق مع بنيتها لتكون بعد ذلك دليلا عليها.

أ- الفعل الثلاثي المجرد:

يتفرع الثلاثي المجرد إلى ثلاثة أوزان كما نص على ذلك الزمخشري حين قسمه إلى "ثلاثة أبنية فعَل وفعِل وفعُل فكل واحد من الأولين على وجهين متعد وغير متعد ومضارعه على بنائين مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل ومضارع فعِل على يفعَل ويفعِل والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعُل"[140].ويلاحظ هنا أن الزمخشري لم يذكر المضارع المفتوح العين من فعَل لأنه في نظره " ليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والهاء والخاء والحاء

---

138 الزمخشري الكشاف ج1 ص30 – 31.

139 الزمخشري الفائق في غريب الحديث والأثر ج1 ص49.

140 الزمخشري المفصل ص217.

والعين والغين إلا ما شذ من نحو أبى يأبى وركن يركن"[141].ويمكن أن نوضح الصيغ الثلاثية التي تعرض لها الزمخشري على النحو التالي[142]:

- فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع مثل ضرَب يضرِب وجلَس يجلِس.
- فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع مثل قتَل يقتُل وقعَد يقعُد.
- فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع مثل شرِب يشرَب وفرِح يفرَح.
- فعِل يفعِل بكسر العين في الماضي والمضارع معا مثل ومِق يمِق ووثِق يثِق.
- فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع معا مثل كرُم يكرُم.

ب- الفعل الثلاثي المزيد

إن أبنية الفعل الثلاثي المزيد عند الزمخشري" على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له فالأول على ثلاثة اوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقنسي وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين والثاني نحو أخرج وجرّب وقاتل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره والثالث نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهبّ واغدودن واعلوّط"[143].من خلال هذه التمثيلات التي وضعها الزمخشري يمكن أن نصنف الأفعال الثلاثية المزيدة إلى ثلاثة أصناف، المزيد بحرف واحد والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة حروف.

1 – المزيد بحرف واحد ويضم الأوزان الآتية:

- أفعل:للتعدية في الأكثر نحو أجلسته وأمكنته ويفيد معنى التعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع. ولصيرورة الشيء ذا كذا نحو أغدّ

---

141 الزمخشري المفصل ص277.

142 نفسه ص277.

143 الزمخشري المفصل ص278.

البعير إذا صار ذا غدة وأجرب الرجل،ولوجود الشيء على صفة معينة نحو أحمدته أي وجدته محمودا[144].

- فعّل: "يواخي افعل في التعدية نحو فرّحته وغرّمته ومنه خطّأته وفسقته(...) وفي السلب نحو فزّعته وقذيت عينه وجلّدت البعير وقرّدته أي أزلت الفزع والقذى والقراد (...)ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه نحو قولك قطّعت الثياب وغلّقت الأبواب وهو يجوّل ويطوّف أي يكثر الجولان والطواف"[145].
- فاعل:يأتي للمشاركة وهو ما عبر عنه الزمخشري " يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقولك ضاربته وقاتلته (...) ويجيء مجيء فعلت كقولك سافرت وبمعنى أفعلت نحو عافاك الله وطارقت النعل وبمعنى فعّلت نحو ضاعفت وناعمت"[146].
- فوعل:نحو حوقل
- فعلل: نحو شملل
- فيعل:نحو بيطر
- فعول:نحو جهور
- فعنل:نحو قلنس
- فعلي:نحو قلسي

2- المزيد بحرفين ويضم الأوزان الآتية:

- تفعلل:نحو تجلبب "ملحق بتدحرج"[147].
- انفعل: "لا يكون إلا مطاوع فعّل كقولك كسّرته فانكسر وجطّمته فانجطم ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير"[148].

---

144 الزمخشري المفصل ص280.

145 الزمخشري المفصل ص281.

146 نفسه ص281.

147 نفسه ص278.

148 نفسه ص281.

- افتعل:"يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم وشويته فاشتوى (...) ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا والتقوا وبمعنى الاتخاذ نحو إذّبح وأطبخ واشتوى إذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه"[149].
- افعلّ:نحو اشهبّ
- تفوعل:نحو تجورب
- تفيعل: نحو تشيطن
- تفعول:نحو ترهوك
- تفعل:نحو تمسكن
- تفاعل:نحو تغافل
- تفعّل:نحو تكلم.

3- المزيد بثلاثة حروف ويضم الأوزان الآتية:

- افعنلل: نحو اقعنسس
- افعالّ:نحو اشهابّ.
- افعوعل:" بناء مبالغة وتوكيد فاخشوشن واعشوشبت الأرض واحلولى الشيء مبالغات من خشن وأعشبت وحلا"[150].
- افعوّل: نحو اعلوّط.
- استفعل:"واستفعل لطلب الفعل تقول استخفه واستعمله واستعجله إذا طلب عمله وخفته وعجلته، ومرّ مستعجلا أي مرّ طالبا ذلك من نفسه مكلفا إياه ومنه استخرجته أي لم أزل أتلطف به وأطلب حتى خرج وللتحول نحو استتيست الشاة واستنوق الجمل واستحجر الطين"[151].

149 نفسه.

150 الزمخشري المفصل ص282.

151 الزمخشري المفصل ص282.

- افعنلى: نحو اسلنقى

ج- الفعل الرباعي

إن الفعل الرباعي المجرد فيه بناء واحد هو فعلل " ويكون متعديا نحو دحرج الحجر وسرهف الصبي وغير متعد نحو دربخ وبرهم"[152].

أما المزيد منه فقد يكون بحرف وقد يكون بحرفين:

- الأول تفعلل وهو مطاوع فعلل نحو تدحرج
- الثاني افعنلل نحو احرنجم وافعللّ نحو اقشعرّ.

2.2.2 أوزان الاسم ودلالاتها

1.2.2.2 المصادر

إن الزمخشري لا يجد فكاكا من الرجوع إلى الأفعال عندما يريد أن يتحدث عن المصادر، وهذه مسألة نجدها عند البصريين على وجه العموم رغم أنهم يقولون إن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه غير أن الرضي الاسترابادي في شرحه لكافية ابن الحاجب يبرر ذلك بقوله "وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل"[153].

يقول الزمخشري:"أبنية الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناء،وهي فَعْل، فِعْل، فُعْل، فَعْلَة، فِعْلَة، فُعْلَة، فَعْلى، فِعْلى،فُعْلى، فعلان، فعلان، فُعلان، فَعَلان، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فُعَل، فَعَلة، فِعَلة، فَعَال، فِعال، فُعال، فَعالة، فِعالة، فُعول، فَعول، فَعيل، فُعولة، مَفعل، مَفعِل، مفعلة، وذلك نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق

---

152 الزمخشري المفصل ص282.

153 الاسترابادي شرح الكافية ح2 ص192.

وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة" "[154].

نلاحظ أن هذا النص يضم جميع المصادر والمشتقات إذ نجد في هذه اللائحة التي وضعها سيبويه وأقرها الزمخشري مصادر المرة ومصادر الهيئة والمصادر الميمية وما إلى ذلك من أنواع أخرى.

أما بالنسبة للثلاثي المزيد والرباعي فهو" على سنن واحد وذلك قولك في أفعل إفعال وفي افتعل افتعال وفي انفعل انفعال وفي استفعل استفعال وفي افعلّ وافعالّ إفعلال وافعيلال وفي افعولّ افعوّال وفي افعوعل افعيعال وفي افعنلل افعنلال وفي تفاعل تفاعُل وفي افعَلل افعلال وقالوا في فعّل تفعيل وتفعلة (...) وفي فاعل مفاعلة وفِعّال(...) وفي تفَعّل تَفَعّل وتِفعّال(...) وفي فعلل فعللة وفِعلال، وقالوا في المضعف قلقال وزلزال بالكسر والفتح وفي تفعلل تفعلُل "[155].

نلاحظ أيضا من خلال ما تقدم أن لمصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف أوزان ثابتة. وهذه الأفعال الزائدة منها ما يكون رباعيا ومنها ما يكون خماسيا ومنها ما يكون سداسيا ولكل منها مصادر خاصة.ويمكن التمثيل لها بما يلي:

- أفعل إفعالا نحو إكرام وإحسان
- فعّل تفعيل وتفعلة نحو تكريم تبرئة
- فاعل مفاعلة نحو مقاتلة ومصاهرة
- فعلل فعللة وفعلان نحو دحرجة وزلزلة
- افتعل افتعالا نحو احتساب واعتصام
- انفعل انفعالا نحو انقسام وانخراط

---

154 الزمخشري المفصل ص218.

155 الزمخشري المفصل ص219.

- تفاعل تفاعُل نحو تقاسم
- تفعّل تفعُّل وتِفعّال نحو تجمُّع [156]
- تفعلّل تفعلُل نحو تدحرج.
- افعلّ وافعالّ افعلالا وافعيلالا نحو احمرار واحميرار
- استفعل استفعالا نحو استخراج واستنباط
- افعوّل افعوّالا احلواذ
- افعوعل افعيعلال نحو اخشيشان
- افعنلل افعنلال نحو احرنجام
- افعَللّ افعلال نحو اقشعرار

وفيما يتعلق بالمصدر الميمي والذي هو اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بميم زائدة ويصاغ من الفعل الثلاثي وغيره، فأما الثلاثي المجرد فيكون بوزن مفعل نحو مقتل من قتل ومصرع من صرع وهذا إذا كان الفعل صحيحا أو ناقصا أو أجوفا أما إذا كان مثالا حذفت فاؤه في المضارع فإنه يصاغ منه بوزن مفعل نحو موعد وموثق[157].

وبالنسبة لمصدر المرة فهو اسم مصوغ للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة ويصاغ من الفعل التام غير القلبي وغير الدال على صفة ثابتة وتختلف صيغته من الثلاثي عن غيره، فصيغته من الثلاثي المجرد فعلة نحو ضربه وخرجه ونفخه وحلفه وصيغته من غير الثلاثي المجرد مربوطة على نهاية مصدره المؤكد له فيقال في انطلاق انطلاقة وفي استخراج استخراجة،فإذا كان المصدر مختوما بالتاء نحو إقامة وتوصية ومشافهة واستقامة فلا يصاغ منه مصدر المرة بل يدل عليها بالوصف فقط كإقامة واحدة وتوصية واحدة[158].

---

156 لقد ذكر الزمخشري بالنسبة لصيغة تِفعّال تحمالا وتملاقا نحو قول الشاعر:

ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

157 الزمخشري المفصل ص230.

158 الزمخشري المفصل222-223.

وفيما يخص مصدر الهيئة فإنه اسم مصوغ للدلالة على الصفة والهيئة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه وهو لا يختلف عن مصدر المرة في شروط صوغه.والفرق الوحيد بينهما أن اسم المرة يكون بفتح الفاء من فعلة والثاني يكون بكسرها [159].

2.2.2.2 الأسماء المشتقات

لقد استقصى الزمخشري الأسماء الواردة في العربية فوجدها جميعا تخضع لأربعة تصنيفات، الأول من حيث التجرد والزيادة والثاني من حيث التذكير والتأنيث والثالث من حيث أواخر حروف الاسم مقصورا أو ممدودا أو صحيحا والأخير من حيث الجمود والاشتقاق.

فالاسم إذن من هذا المنطلق ينقسم إلى جامد ومشتق، والجامد ما دل على معنى قائم في الذهن كرجل وفرس. والأسماء المشتقة هي : اسم الفاعل، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة وجموع التكسير،ولكل من هذه المشتقات موازين وصيغ.

أما اسم الفاعل فهو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليدل على من قام بالحدث على وجه الحدوث لا الثبوت[160]؛ ويشتق من الثلاثي بوزن فاعل ومن غيره بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الحرف الذي يسبق الحرف الآخر؛ فمن كتب كاتب ودحرج مدحرج وانطلق منطلق[161].

---

159 الزمخشري المفصل ص223.

160 الأزهري التصريح بمضمون التوضيح المكتبة الأزهرية، 1344هـ، ج2 ص413.

161 الزمخشري المفصل ص126.

وفيما يتعلق بصيغ المبالغة فهي ألفاظ تشتق للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى وتشتق من الثلاثي أو مصدره وأشهر أوزانها:

- فعّال نحو جبار
- مفعال نحو مغوار ومقدام
- فَعول نحو أكول
- فَعِل نحو حذِر فَهِم شرِس
- فعيل نحو حكيم وسميع
- فيعول نحو قيوم وقيدوم
- مفعيل نحو مسكين ومعطير
- فُعّول نحو قدوس
- فِعّيل نحو سكير وعربيد
- فعّال نحو كبار
- فاعول نحو فاروق

وبالنسبة لاسم المفعول فإنه اسم مشتق من المضارع المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الحدث على وجه الحدوث لا الثبوت،ويصاغ من الثلاثي بوزن مفعول نحو مكتوب ومأكول، أما من غير الثلاثي فإنه يصاغ بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح الحرف الذي يسبق الحرف الأخير نحو مستخرج ومدحرج ومستكشف

162 ومختصر

أما الصفة المشبهة فهي[163] أيضا اسم مشتق للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتا عاما،ورغم أن الزمخشري لم يتعرض لأوزانها في مفصله فقد حاول الصرفيون وضع ضوابط

---

[162] الزمخشري المفصل ص226

[163] الزمخشري المفصل ص230

لاشتقاق الصفة المشبهة وإن كان من الملاحظ أن هذه الأوزان كثرت كثرة جعلتها تشترك مع أوزان أخرى في بعض الصيغ.وقد عرضها عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية على النحو الآتي:

- فعل ومؤنثه فعلة وتكون لما كان مكسور العين دالا على حزن أو فرح مثل ضجر وفرح.
- أفعل ومؤنثه فعلاء ويدل على العيب والحلية نحو أعرج وأحدب.وأبيض واسود وأشيب.
- فعلان ومؤنثه فعلى ويكون للدال على الامتلاء أو الفراغ نحو سكران وعطشان وجوعان.
- فعيل ويأتي في الغالب من فعُل يفعُل ويدل على السجايا والطباع نحو كريم وظريف وجميل وأمين.
- بالإضافة إلى الصيغ السابقة هناك صيغ أخرى مثل فعل وفعال وفعل وفعول وفاعل.

وفيما يخص اسم التفضيل فهو يشتق للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيهما.ويصاغ على وزن واحد وهو أفعل للمذكر نحو أكرم وأجمل وفعلى للمؤنث نحو فضلى وكبرى. وقد خرج عن هذه القاعدة ثلاثة ألفاظ هي خير وشر وحب.وقد وضع الزمخشري مثله في ذلك مثل النحاة شروطا في الأفعال التي يشتق منها اسم التفضيل وهي أن تكون ثلاثية مثبتة متصرفة تامة مبنية للمعلوم قابلة للتفاوت، كما يشترط فيه أن لا تكون صفته المشبهة على وزن أفعل[164].

ويصاغ اسم الزمان والمكان من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل للدلالة على زمان ومكان حدوثه،وتتم صياغته في الأوزان التالية[165]:

---

[164] الزمخشري المفصل ص232.

[165] الزمخشري المفصل ص237.

- مفعل من الثلاثي المعتل الآخر مثل موقى من وقى ومشوى من شوى ومرمى من رمى. كما يصاغ من كل صحيح مفتوح العين في المضارع أو مضمومها نحو ملعب ومدخل.
- مفعل من الثلاثي المكسور العين في المضارع نحو مجلس من جلس.
- مفعلة نحو مأبلة ومسبعة ومفعاة للمكان الذي تكثر فيه الإبل والسباع والأفاعي.
- كما يصاغ اسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نحو منطلق من انطلق ومستودع من استودع.

أما اسم الآلة فيصاغ من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل الثلاثي المتصرف لازما أو متعديا للدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد ذلك المصدر أو الفعل وتحقيق مدلوله وله ثلاثة أوزان قياسية قررها الزمخشري وهي[166]:

- مفعل: نحو منشر ومبرد ومثقب ومشحن ومسلك.
- مفعال: نحو منشار ومبراد ومثقاب ومذياع.
- مفعلة: نحو منشرة ومبردة ومثقبة ومشحنة.

أما بالنسبة للجمع فيراه الزمخشري أنه "على ضربين ما صح فيه واحده وما كسر فيه، فالأول ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء،فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه والثاني يعم من يعلم وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم كرجال وأفراس وجعافر وظراف وجياد"[167].ولقد ذكر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك أن جمع التكسير هو" ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة أو بنقص كتخمة وتخم أو تبديل

---

166 الزمخشري المفصل ص239.

167 الزمخشري المفصل ص188.

شكل كأسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرحال جمع رحل أو بنقص أو تبديل شكل كرسل جمع رسول أو بهما معا كغلمان جمع غلام"[168].

ويرى مجموعة من الباحثين أن هذا النظام يكاد يكون خاصا بالعربية من بين اللغات السامية الأخرى إذ لا تشاركها فيه إلا اليمنية القديمة والحبشية غير أن العربية توسعت فيه توسعا كبيرا حتى أنه أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع من هذا النوع[169].ولقد قلل المستشرقان بروكلمان وريتان من فوائد هذه الخاصية لما تسببه من بلبلة واضطراب وهو ما لا يتناسب في الحقيقة مع الواقع اللغوي[170] إذ إن هذه الجموع ليست سواء من حيث المعنى عندما تتوارد على اللفظ الواحد فبعضها يدل على القلة وبعضها يدل على الكثرة كما أن منها ما يدل على الجمع المباشر ومنها ما يدل على جمع الجمع كما هو واضح بجلاء عند الزمخشري وعند غيره من النحاة والصرفيين الذين جاءوا بعده.وبالإضافة إلى كل ذلك فإن جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في بناء الكلمة العربية الواحدة فهو لا يعتمد فقط على اللواحق كما هو الشأن في جمعي المذكر والمؤنث السالمين،وإنما يعتمد على تغيير الصوائت مع إبقاء الصوامت في مواضعها.ونجد أوزان صيغ الجمع مقسمة في مفصل الزمخشري إلى مجموعتين كبيرتين، المجموعة الأولى لأوزان القلة والثانية لأوزان الكثرة.

أما أوزان القلة فتكون لما قل عن عشر وعددها أربعة وهي:

- أفعُل:نحو أفلس وأنجم وأكمر وأذرع.
- أفعال:نحو أثواب وأنهار وأقمار وأحمال.
- أفْعِلة:نحو أجربة وأطعمة وأعمدة وأردية.

---

168 ابن هشام أوضح المسالك تحقيق عبد المتعال الصعيدي مطبعة محمد علي صبيح،ط3، 1964م،ج4 ص307.

169 عبد الواحد وافي فقه اللغة ص211.

170 نفسه.

- فِعْلة: نحو غلمة وصبية وفتية وعترة.

إن هذه الجموع نشأت في الاستعمال اللغوي للدلالة على الكم من حيث الكثرة والقلة، ولعل هذا ما جعل عبد الصبور شاهين يعتبر وزن فِعلة ليس من أوزان جموع التكسير لذلك يجب أن لا يقاس عليه لكونه لا يبدأ بالهمزة كباقي الأوزان الأخرى لأنها هي الدالة على القلة في مثل هذه الأوزان[171].

وفيما يخص أوزان الكثرة فتصاغ للدلالة على ما زاد على العشرة، وقد بلغت عند الزمخشري ستة عشر وزنا باستثناء صيغ منتهى الجموع طبعا، وهذه الأوزان هي[172]:

- **فعْل**: نحو حمر ، عور، سود وهو وزن لما كان صفة مشبهة على وزن الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وأعور وعوراء وعور.
- **فعل**: نحو صبر كتب ذرع وهو جمع قياس على شيئين (فعول) بمعنى (فاعل) مثل صبور صبر، غيور غير. والاسم الرباعي الصحيح الآخِر المزيد قبل آخره حرف مد ليس مختوما بتاء التأنيث مثل كتاب كتب عمود عمد قضيب قضب سرير سرر عناق عنق ذراع ذرع.
- **فِعَل** :نحو قِطع من قطعة وحجج من حجة وهو جمع لاسم على وزن فعلة.
- **فُعلة**: نحو دعاة وهداة وهو جمع لصفة معتلة اللام لمذكر عاقل على وزن فاعل كهاد وهداة وقاض وقضاة وغاز وغزاة.
- **فَعَلة**: نحو سحرة من ساحر وبررة من بار وسفرة من سافر وهو جمع لصفة صحيحة اللام لمذكر عاقل على وزن فاعل.
- **فعلى** :نحو مرضى وهو جمع لصفة على وزن فعيل تدل على هلك أو توجع أو بلية أو آفة مثل مريض ومرضى وجريح وجرحى وأسير وأسرى.

---

171 شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية مؤسسة الرسالة بيروت 1980م ص133.

172 الزمخشري المفصل ص197.

- **فِعَلة**: نحو درجة من دُرج ودببة من دُب وهو جمع لاسم ثلاثي صحيح اللام على وزن فُعل.
- **فُعّل**: نحو ركّع وصوّم وهو جمع لصفة صحيحة اللام على وزن فاعل أو فاعلة مثل راكع وركع وصائم وصوم ونائم ونوم.
- **فُعّال**: نحو كتاب من كاتب وقوام من قائم وهو جمع لصفة صحيحة اللام على وزن فاعل.
- **فِعال**: نحو كحبال وصعاب وهو جمع لستة أنواع:

– اسم أو صفة ليست عينهما ياء على وزن فَعْل أو فَعْلة نحو كعب وكعاب ثوب وثياب صعب وصعاب ضخمة وضخام.

– اسم صحيح اللام غير مضاعف على وزن فَعَل أو فَعَلة نحو جمل وجمال وجبل وجبال.

– اسم على وزن فِعْل نحو ذئب وذئاب وبئر و بئار وظل وظلال.

– اسم على وزن فُعْل ليست عينه واوا ولا لامه ياء نحو رمح ورماح وريح ورياح ودهن ودهان.

– صفة صحيحة اللام على وزن فَعيل أو فعيلة نحو كريم وكريمة وكرام.

– صفة على وزن فعلان أو فعلى أو فعلانة نحو عطشان وعُطّش ريان وريا، ندمان ونَدمى ونِدام.

- **فُعول**: نحو قلوب يكون لأربعة أشياء وهي:الاسم الذي على وزن فَعِل نحو كبد، أو على وزن فعل ليست عينه واوا كقلب وقلوب، أو الاسم الذي على وزن فعل نحو حمل وحمول وفيل وفيول وظل وظلول،أو الاسم الذي على وزن فعل ليس معتل العين ولا اللام ولا مضاعفا نحو برد وبرود وجند وجنود.

- **فِعلان** :نحو غربان وغلمان وهو جمع لأربعة أشياء وهي الاسم الذي على وزن فُعال كغراب، والاسم الذي على وزن فُعل كجرذ وجرذان، والاسم الذي فُعْل كحوت وحيتان وعود وعيدان ونور ونيران.
- **فُعلان** :نحو قضبان وهو جمع لثلاثة أشياء وهي الاسم الذي على وزن فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان،أو صحيح العين على وزن فُعْل نحو ظهر وظهران.
- **فُعَلاء**:نحو نبهاء وكرماء وهو جمع لشيئين الأول صفة المذكر العاقل الذي على وزن فعيل فاعل صحيح اللام غير مضاعفه دال على سجية أو مدح أو ذم وذلك نحو نبيه ونبهاء وكريم وكرماء وظريف وظرفاء.والثاني صفة المذكر العاقل على وزن فاعل ويكون هو أيضا دالا على سجية أو مدح أو ذم نحو عالم وعلماء وجاهل وجهلاء وصالح وصلحاء.
- **أفعلاء**: نحو أنبياء وأشداء وهو جمع لصفة على وزن فعيل لامها معتلة أو مضاعفة، المعتلة نحو شديد وأشداء وعزيز وأعزاء وذليل وأذلاء.

3 – المستوى المعجمي

يميز الزمخشري داخل المستوى المعجمي بين المقولات المعجمية في حالة الإفراد والمقولات في حالة التركيب والتأليف، المقولات في حالة الإفراد هي الاسم والفعل والحرف، أما المقولات في حالة التركيب فتأخذ عشر صور عند تراكب الكلام، وهذه الصور هي: المؤلف من اسمين،المؤلف من الفعل والاسم، المؤلف من الحرف والاسم، المؤلف من الحرف والفعل، المؤلف من الحرف والحرف، المؤلف من الاسم والمؤلف، المؤلف من الحرف والمؤلف، المؤلف من المؤلف والمؤلف،المؤلف من المفرد والمؤلفين، المؤلف من المؤلف والمؤلفين.ولن نتعرض هنا إلا للمقولات في حالة الإفراد لكونها هي التي تدخل في مباحث الكلمة التي يدور حولها هذا الفصل.

يقول الزمخشري بخصوص المقولات في حالة الإفراد"اعلمْ أن لسان العرب مفرد ومؤلف، فالمفرد: اسم وهو الدال على معنى يصح الإسناد إليه كزيد، وفعل وهو الدالْ على اقتران حدث بزمان كضرب وحرف وهو الدال على معنى في غيره كهل".[173] وعلى هذا الأساس توزعت المقولات المعجمية عنده إلى ثلاثة أنواع هي الاسم والفعل والحرف.

1.3 الاسم

يعرف الزمخشري هذه المقولة في كتابه المفصل تعريفا ثنائي الأبعاد حيث يقول إن:" الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة".[174] كما ينقسم الاسم عنده إلى اسم جنس كرجل و اسم علَم كزيد، فاسم الجنس" هو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة، فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر"، أما اسم العلم" فهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه" ولا يخلو من أن يكون اسما أو كنية أو لقبا".[175]

2.3 الفعل

ويعرفه الزمخشري تعريفا ثنائي الأبعاد حيث يرى أنه هو " ما دل على اقتران حدث بزمان ، ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة".[176]

---

173 الزمخشري المفصل ص101

174 الزمخشري المفصل في علم العربية ص6.

175 الزمخشري المفصل في علم العربية ص6

176 الزمخشري المفصل ص 243وكذلك الأنموذج ص115.

وينقسم الفعل من حيث دلالته على الزمان إلى قسمين الماضي وهو"الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك".[177] وقد تواكبه بعض القرائن التي توجب اختصاصه بالمستقبل، فيؤتى به على لفظ الماضي ويترل في تحقق الوقوع مترلة ما قد وقع، ويكون ذلك طلبا للتأكيد، يقول الزمخشري في قوله تعالى **يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار**[178] يقول:" فإن قلت: هلا قيل: يقدم قومه فيوردهم، ولم جيء بلفظ الماضي؟ قلت لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به،فكأنه يقدمهم فيوردهم النار لا محالة"[179]. ويقول أيضا في تفسيره لقوله تعالى **ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض**[180]:"فإن قلت لم قيل: ففزع دون فيفزع ؟ قلت: لنكتة، وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته، وأنه كائن لا محالة، واقع على أهل السماوات والأرض، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعا به"[181].

أما المضارع فهو الدال" على الحاضر والمستقبل، واللام في قولك: إن زيدا ليفعل مختصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال"[182]،كما" تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء"[183] وهذا التعريف أيضا ثنائي الأبعاد.

وفي إطار اعتماده على القرائن السياقية يعتبر أن حرف النفي(ما) لنفي الحال في قولك: ما يفعل، وأن(لا) لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، لذلك يؤكد في الكشاف

---

177 الزمخشري المفصل ص 244

178 سورة هود الآية98

179 الزمخشري الكشاف ج2 ص291

180 سورة النمل الآية87

181 الزمخشري الكشاف ج3 ص161

182 الزمخشري .. المفصل ص244 والأنموذج في النحو دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط1، 1981م،ص95

183 نفسه.

أثناء تفسيره لقوله تعالى **وما ياتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون**[184] أن وما ياتيهم حكاية حال ماضية،لأن(ما) لا تدخل على مضارع إلا وهو في معنى الحال، ولا على ماض إلا وهو قريب من الحال"[185].

وقد يجيء المضارع مفيدا للدوام والاستمرار فيقول في قوله تعالى **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة** [186] " فإن قلت: هلا قيل فأصبحت، ولم صرف إلى لفظ المضارع؟ قلت لنكتة فيه وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان، كما تقول: أنعم علي فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكرا له، ولو قلت: فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع[187]. ويقول أيضا في قوله تعالى **لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتّم** "فإن قلت: فلم قيل يطيعكم دون أطاعكم؟ قلت للدلالة على انه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه وأنه كلما عنّ لهم رأي في أمر كان معمولا عليه بدليل قوله **في كثير من الأمر** كقوله: فلان يقري الضيف ويحمي الحريم، تريد أنه مما اعتاده ووجد منه مستمرا"[188].

3.3الحرف

ويعرفه بكونه هو" ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب "[189].

ويقسم الزمخشري الحروف قسمين" عامل: وهو حروف الجر : من وإلى وعن وعلى وفي ورب، والباء والكاف واللام الزوائد، وواو القسم وتاؤه وياؤه، ومنذ ومذ وحاشا وعدا

---

184 سورة الحجر الآية 11

185 الزمخشري الكشاف ج2ص388

186 سورة الحج الآية63

187 الزمخشري الكشاف ج 3 ص21

188 الزمخشري الكشاف ج3 ص 561 - 562

189 الزمخشري المفصل في علم العربية ص283

وخلا. وعوامل النصب قبل الرفع في المبتدأ والخبر: إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل ولا النافية للجنس كقولك :لأن زيدا قائم ولا خيرا من زيد ذاهب. وعاملا الرفع قبل النصب فيهما : ما ولا بمعنى ليس ،نحو ما زيد منطلقا، ولا رجل أفضل منك. ونواصب الفعل وجوازمه. وغير عامل: وهو حروف العطف :الواو والفاء وثم وأو ولكن وبل ولا وأما، وحرفا الاستفهام: الهمزة وهل، وسوف والسين ولا ما الابتداء والتعريف، ولو في الشرط وأما ولا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة"[190].

4- خلاصة

مادام الخطاب وحدة كلامية مؤلفة من الكلمات التي تتكون بدورها من حروف وأصوات كان لزاما علينا، كما اتضح من خلال ما تقدم، أن نقف على مباحث الكلمة عند الزمخشري، من خلال الوقوف على ما يجمعه وما يميزه عن غيره من اللغويين العرب. ومن ثم تناولنا مباحث الكلمة عنده من خلال المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي. الأول تعرضنا فيه إلى أعضاء النطق ومخارج أصوات العربية وكذا صفاتها. والثاني تناولنا فيه المستوى الصرفي من خلال مباحث الاشتقاق والأوزان الصرفية سواء بالنسبة للفعل أو الاسم وكذا المصادر. أما الثالث فخصصناه للمستوى المعجمي المتمثل في خصائص الاسم والفعل والحرف عنده وهي التي يطلق عليها في المصطلح اللساني الحديث أجزاء الخطاب.

---

[190] الزمخشري المفرد والمؤلف ص119 - 110

الفصل الخامس

مباحث الجملة
بنية الخطاب التركيبية

لقد قام المستوى التركيبي لدراسة الخطاب عند اللغويين العرب عموما، والزمخشري خصوصا،على نظرية العامل التي وجهت الدرس النحوي منذ العهود الأولى لدراسة الخطاب اللغة العربية. كما كانت دراسة التراكيب اللغوية إبان نشأة النحو وكذا في مراحله الأولى، تقوم على الملاحظة والاستقراء، حيث درس النحاة الأوائل علامات الإعراب وتتبعوا مواضع الرفع والنصب والجزم والثبوت والحذف وما إلى ذلك[1]، ثم انتقلوا بعد هذه المرحلة إلى مرحلة التقعيد واستنباط العلل وربط الأشباه بالنظائر وذلك باستخدام قوانين عامة وعلل جامعة وأحكام مطردة، فوفقوا إلى وضع، نظرية العامل التي بواسطتها فسروا ظاهرة الإعراب. لقد ربطوا بين تغير أواخر الكلمات وتغير معانيها بتغير وضعها في التركيب، فموضع الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع والنصب والجر والجزم، لذلك فان موقع الكلمة في الجملة أو اقترانها بنوع من الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثرا إعرابيا خاصا. لقد كانت النظرية العاملية هي الأساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية العربية عندما رامت دراسة العبارات اللغوية بمختلف أحجامها وأنواعها وأساليبها.

ويمكن اعتبار الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أرسى الأصول الأولى لنظرية العامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما. لقد وضع قواعدها وأصولها ذاهبا إلى أن كل كلمة داخل العبارة اللغوية، لابد لها عند الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم من عامل يعمل فيها ذلك، سواء كانت معربة أو مبنية. والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ الذي يعمل الرفع في

---

[1] انظر كتابات أبو الأسود الدؤلي وتلامذته

الخبر، والفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعولات. كما يكون العامل عنده معنويا على حد ما نقل عنه تلميذه سيبويه[2] في باب المبتدأ الذي عدّه معمولا للابتداء.ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل وهو لم وان وأخواتهما، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو أن ولن وبابهما،ومنها ما ينصب ويرفع ما بعده كالفعل وهو إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل. وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو أن حديث الخليل عن العامل النحوي لا يعدو أن يكون تفسيرا للظاهرة الإعرابية في لغة العرب، و تحليلا للعلاقات اللفظية والمعنوية بين مكونات تركيب العبارة اللغوية.

كما أن الناظر في كتاب سيبويه سيلاحظ أن العبارات اللغوية عنده أيضا، تبنى تركيبيا على أساس نظرية العامل،التي تتكفل بتوزيع المكونات اللغوية وتنظيمها وترتيبها داخل الخطابات القصيرة أي الجمل، والخطابات الطويلة أي النصوص.يقول في : " باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه مفعول فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدّي إلى مفعول مجراها، وما أجْري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست من أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[3].
وفي هذا الإطار يقول في إضمار العامل:" منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله، وذلك قولك: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فإنما حد الكلام هاهنا: ما شأنك

---

[2] إن فهم نظرية العامل في نحو الخليل يخفه كثير من الإبهام ،لأن سيبويه كثيرا ما يخلط كلامه بكلام شيخه.

[3] سيبويه الكتاب ج1 ص33

وشأن عمرو، فان حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وان حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيدا، أي ما شأنك وتناولك زيدا"[4].

كما يقول أيضا في باب لا يكون المستثنى إلا نصبا "وذلك قولك أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك،وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيه ما قبله،ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام(...) وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك كان محالا، وإنما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك، فالمبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، وإذا قلت: ما أتاني القوم إلا أبوك فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك"[5].

إن ظاهرة التصرف الإعرابي هي التي دفعت النحاة للقول بنظرية العامل ، ولقد أشار سيبويه إلى ذلك صراحة في صدر كتابه حين اعتبر أن أواخر الكلمات في العربية تجري على ثمانية مجار وهي الرفع والنصب والجر والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، ويؤكد انه ما كان ليفرق بين الحركات الإعرابية المتغيرة الناتجة عن العوامل والحركات البنائية اللازمة لغير شيء أحدثها في العوامل[6].

من هذا المنطلق سيطرت نظرية العامل على كل النحاة الذين جاءوا بعد الخليل وسيبويه، فوجهت مسار علمهم منذ نشأته،كما أصبحت بمثابة العلة الحقيقية التي تؤثر وتوجد وتمنع[7]،رغم أن النحاة لا يختلفون في كون المحدث لهذه الآثار الإعرابية هو المتكلم، إذ

---

4 سيبويه الكتاب ج١ ص٣٠٧

5 سيبويه الكتاب ج٢ ص٣٣٠-٣٣١

6 سيبويه الكتاب ج١ ص ٦٣١

7 السامرائي الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٠م،ص٦٣.

هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية الكلمات المتعلقة بغيرها داخل العبارة اللغوية بالعوامل لارتباطها بتلك الآثار في العرف اللغوي[8].

لقد عرفت نظرية العامل محطات كبرى منذ نشأتها الأولى على يد كبار النحاة والمفسرين، إلى حدود المرحلة التي وصلت فيها إلى الصورة التي هي عليها اليوم، كما نهض علماء كبار لتشذيب هذه النظرية وكذا تبسيطها وتسهيلها على كل من يريد اكتساب اللسان العربي ومعرفة الكيفية التي بواسطتها تبنى عباراته ونصوصه،لذلك كان النص القرآني عند المفسرين النحاة- بالإضافة إلى نصوص أخرى كالأحاديث الشريفة والخطب البليغة والقصائد الشعرية كالمعلقات وغيرها- مجالا خصبا للتطبيقات العملية لهذه النظرية[9]، كما أصبحت كل كتب النحو تتبنى هذه النظرية وتبني نحوها على الاعتبارات العاملية.

ويكفي أن نذكر في هذا المجال عبد القاهر الجرجاني صاحب كتاب العوامل المائة النحوية وكتاب الجمل في النحو وفيهما معا كشف عن أصول نظرية العامل وفصولها، و أحصى العوامل والمعمولات في العربية ،كما تحدث عن أنواع الآثار التي تحدثها هذه العوامل،وبذلك استطاع أن يقدم النحو العربي في صورة واضحة وأنيقة يقول:"هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل.تهذب ذهن المبتدئ وفهمه،وتعرفه سمت الإعراب ورسمه،وتفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد[10]"

---

[8] انظر ابن جني وابن الانباري وغيرهم

[9] انظر كتابات النحاة المفسرين كتب إعراب القرآن ومعانيه وكذا شرح بعض القصائد وإعرابها كصنيع الزمخشري مع لامية العرب.

[10] الجرجاني الجمل ص٤

ويقول أيضا في مستهل كتابه العوامل المائة النحوية:" اعلم أنه لابد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء، ستون تسمى عاملا، وثلاثون تسمى معمولا، وعشرة منها تسمى عملا وإعرابا"[11].

لقد تبنى الزمخشري أيضا هذه النظرية بعد أن أضاف إليها أصولا استنبطها من استقراء سنن كلام العرب، فوضع المفصل في علم العربية الذي رتب أبوابه النحوية حسب الوظائف التركيبية التي تضطلع بها المكونات اللغوية داخل العبارة اللغوية. ويتجلى التطبيق العملي لهذه النظرية عنده أكثر في تفسيره الكشاف الذي من خلاله وضع الآليات والتقنيات التي بواسطتها حلل الخطاب /الجملة والخطاب/النص.

يقول الزمخشري " والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف أو محلا. فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل واختلافه لفظا بحرف في ثلاثة مواضع، في الأسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافا إلى مضمر تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها. تقول جاءني مسلمان، ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين واختلافه محلا في نحو العصا وبسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب "[12]

كما يصرح أيضا أن أصل العمل للأفعال وما عمل من المصادر والمشتقات إنما هو لمشابهته للأفعال يقول عن المصدر :"وهو يعمل لأنه أصل الفعل وفيه حروف الفعل ويكون للأزمنة الثلاثة الحال والاستقبال والماضي ولقوة هذه المشابهة عمل وان لم يعتمد على شيء

---

11 الجرجاني العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط٢،١٩٨٨م ،ص٨٠.

12 الزمخشري المفصل ص١٦

وهذه المشابهة والعمل لا يحصل إلا أن يحسن تقديره بان والفعل فان لم يحسن تقديره بما بقي على ما كان من عدم العمل لأنه أصل فيه"[13].

كما تبنى نحاة الأندلس أيضا هذه النظرية، كأبي حيان وابن أبي الربيع وابن الحاج الأندلسي تلميذ الشلوبين وابن هشام الخضراوي تلميذ ابن خروف، وقد وجهتهم هذه النظرية توجيها جعلهم يتعرضون أحيانا بالنقد والرد على نحاة المشرق كلما وجدوهم قد تخلوا على اصل أو مبدأ من مبادئ هذه النظرية. ففي قوله تعالى **وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون ألا يتقون** يقول الزمخشري " فان قلت بم تعلق قوله ألا يتقون، قلت:هو كلام مستأنف... ويحتمل أن يكون ألا يتقون حال من الضمير في الظالمين أي يظلمون غير متقين الله وعقابه فأدخلت همزة الإنكار على الحال[14]. لكن أبا حيان أحد كبار نحاة الأندلس ومفسر يها، يعتبر هذا التحليل خاطئا، لأن الزمخشري خرق في تحليله التركيبي هذا، أصلين من أصول العاملية، الأول يجب ألا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، والثاني أن هناك أدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، يقول أبو حيان:"وهذا الاحتمال الذي أورده [يقصد الزمخشري] خطأ فاحش لأنه جعله حالا من الضمير في الظالمين وقد أعرب هو قوم فرعون عطف بيان، فصار فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بينهما لان قوم فرعون معمول لقوله ائت. والذي زعم أنه حال معمول لقوله الظالمين وذلك لا يجوز أيضا لو لم يفصل بينهما بقوله قوم فرعون لم يجز أن تكون الجملة حالا لان ما بعد الهمزة يمتنع أن يكون معمولا لما قبلها وقولك [جئت أمسرعا] على أن يكون [أمسرعا] حالا من الضمير في [جئت] لا يجوز فلو أضمرت عاملا بعد الهمزة جاز[15]".

ويقول أيضا في عامل النصب في(سر بال) من قول الشاعر:

---

13 الزمخشري أعجب العجب ص16.

14 الزمخشري الكشاف ج2ص419.

15 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج7ص7.

لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت هذا ردائي مطويا وســـر بالا

" العامل فيه هذا ، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه،بل العامل فيه هو قوله مطويا ، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بمضمر بعد الواو،فإذا قلت : ما صنعت وأباك ،فالتقدير عنده: ولابست أباك، وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيأة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظروف، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول في الإعراب الذي له، وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها[16]".

كما نلمس جذوة الاهتمام بالنظرية العاملية عند النحاة المتأخرين كجلال الدين السيوطي وابن هشام والأشموني في شرحه الشهير لألفية ابن مالك، وكذلك الأزهري الذي شرح كتاب العوامل المائة النحوية للجرجاني وغيرهم كثير.

1. مفهوم النظرية العاملية

1.1. العامل لغة واصطلاحا

العامل في اللغة : هو الذي يعمل على الدوام وإن قل[17]، وفي الاصطلاح هو "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا[18] .

والمقصود بالعامل عند النحاة هو" ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"[19] يقول الرضي الأستراباذي في هذا الصدد:" ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فإن معنى

---

16 أبو حيان الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني القاهرة،ط١، ١٩٨٧م، ج ٢ص ٢٨٦

17 الجرجاني العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ص١٤٢

18 الجرجاني العوامل المائة ص١٤٢

19 الجرجاني العوامل المائة ص ٧٣.

الفاعلية والمفعولية وبالإضافة، كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتصفة بهذه المعاني بسبب توسط العامل".[٢٠]

ويرى السيد الجرجاني أن العامل هو ما أوجب للكلمة أن يكون آخرها على وجه مخصوص[٢١]، ويعرفه الرماني في حدوده النحوية بقوله: " إن العامل هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى."[٢٢] وقال الفطامي :" العوامل جمع عامل، وهو ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب"[٢٣]

إن النظر في هذه التعريفات، يبرز أن وجود العامل في التركيب يكسب الكلمات المرتبطة به وظيفة نحوية تقتضي في العرف اللغوي تحريكها بحركة معينة، كما يوضح لنا أيضا أن النحاة نظروا للعامل من جهتين: الجهة الأولى هي الأثر الذي يحدثه العامل في المعمول من رفع أو نصب أو جزم. والجهة الثانية هي العلاقة التي تربط العامل بالمعنى والدلالة.

إن بحث النحاة في الجهة الثانية يوضح أيضا أن أثر العامل في المعمول عندهم ليس لفظيا فقط، بل يشمل الدلالة أيضا، فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تعبر عن مسمياتها تعبيرا مجردا فقط ، بل تعبر عنها أيضا من خلال ما يدل عليه ذلك العامل، سواء على جهة الوقوع منه، أو عليه، أو إضافته له،أي الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة. ولكل حالة من هذه الحالات نمط إعرابي خاص. فتأثير العامل في المعمول إذن، تأثير مزدوج يتم في البنية اللفظية والبنية

---

20 الاسترابادي شرح الكافية ج١ ص٧٢ .

21 الجرجاني التعريفات مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٨م، ص١٢٦

22 الرماني الحدود في النحو تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م، ص٤

23 الفطامي تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د،ت) ص٤

الدلالية على السواء، إذ كلاهما يندرج ضمن مستويات البنية العاملية حسب ما سنبينه فيما بعد، ومن ثم فإن المستوى النحوي للخطاب يضم التركيب والدلالة على السواء.

وعلى العموم فإن هذه النظرية وجهت البحث النحوي العربي توجيها تاما إلى حد أن أصبح العامل بمثابة العلة الحقيقية التي تؤثر وتوجد وتمنع(...) بل لقد اعتبر عند بعض النحاة هو الآلة التي توجد المعاني وعلاماتها[24]،لذلك قال أبو البقاء العكبري إن "العامل مع المعمول كالعلة الحقيقية مع المعلول"[25].

2.1. النظرية العاملية بين القبول والرد

رغم اهتمام معظم النحاة بالعامل، وانشغالهم به في كثير من القضايا التركيبية، بل وجعله سببا للأثر الإعرابي الذي يظهر على آخر الكلمات،فإنهم توزعوا بين مؤيد ومنكر ومعترض معارضة تامة. ومن ثم يمكن تصنيف النحاة فيما يتعلق بموقفهم من نظرية العامل إلى ثلاثة اتجاهات كبرى.

1.2.1 المؤيدون

الاتجاه الأول تبنى النظرية العاملية التي وضعها النحاة الأوائل، على حد ما ذكرنا سابقا، وذلك بعد أن شذبها وأعاد صياغتها في صورة جعلتها أكثر يسرا ووضوحا،ويمثل هذا الاتجاه عبدالقاهرالجرجاني من خلال كتابيه العوامل المائة والجمل في النحو [26]،حيث جمع أشتات هذه النظرية، وما تفرق منها بين الكتب الأولى لعلم العربية،وصاغها في بناء محكم النسج ،واكتشف أن العوامل في اللغة العربية لا تزيد عن مائة عامل، تتفرع عنده حسب طبيعتها وخصائصها.وقد تبنى هذا النسج كل من الزمخشري والسكاكي وغيرهما من النحاة، دون أن ننسى الإضافات التي قدموها في هذا الإطار.

---

24 الأستراباذي شرح الكافية ج٢ ص٢٥

25 السيوطي الأشباه والنظائر في النحو دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٨٣م، ج١ ص٢٥٦.

26 الجرجاني الجمل في النحو ص٤

2.2.1 المنكرون

إن هناك اتجاه ثان أنكر النظرية العاملية في استحياء، دون أن يصل به الحد إلى الدحض أو الإبطال، وذلك على حد ما نجد عند كل من محمد بن المستنير قطرب الذي كان معاصرا لسيبويه وأبوا لبركات الأنباري وابن جني.

أما محمد بن المستنير قطرب فقد رأى أن الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم لا علاقة لها بعمل العامل وإنما جاءت في العربية لتسهيل النطق عند وصل الكلام، وقد رد عليه الزجاجي في الإيضاح معتبرا أنه لو كان المقصود من الحركات وصل الكلام بعضه ببعض، لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه مرة أخرى ونصبه ثالثة.[٢٧]

و يرى أبو بكر الأنبا ري أن العوامل اللفظية لا تؤثر حقيقة في المعمول ولكنها أمارات وعلامات على الحروف الأواخر للمعمولات، يقول في كتابه أسرار العربية"العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات،فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء"[٢٨].

إن العوامل اللفظية عند أبو البركات الأنبا ري لا تؤثر حقيقة في المعمول،فهي لا ترفع ولا تنصب ولا تجر ولا تجزم، وإنما أمر ذلك موكول إلى المتكلم، ورغم أن ابن الأنبا ري لا يذكر ذلك صراحة لكن طرحه هذا يؤدي إلى هذه النتيجة لا محالة.

ويسير ابن جني على النهج نفسه حين يقول في خصائصه:"ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن

---

27 الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص٧٠

28 الأنبا ري أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي دمشق ١٩٧٥م،ص٦٨-٦٩

يكون منسوبا إليه الفعل، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[29]

إن ابن جني قدم رأيه صراحة حين اعتبر أن العامل عند النحاة ليس هو العامل حقيقة، وإنما العامل الحقيقي هو المتكلم. إنه المسؤول عن الرفع والنصب والجر والجزم.و يلاحظ في هذا الصدد أن طرح ابن جني لم يتجاوز المستوى النظري إذ لا نجد على المستوى التطبيقي أي أثر لهذا التصور، فلقد ظل مثله في ذلك مثل باقي النحاة يعتمد على العامل النحوي عوض العامل المتكلم ويشتغل في ضوء ذلك وهو يحلل التراكيب في مختلف كتبه اللغوية.يقول محمد عيد في هذا الصدد:" إن رأي ابن جني اجتهاد عارض، لم يضعه في موضع التطبيق،بل كان فيما طبقه سائرا مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل، وبالرجوع إلى كتاب الخصائص وغيره من كتب ابن جني لا يوجد لرأيه امتداد غير الموضع الذي ورد فيه"[30]. وعموما فإن ابن جني ظل متمسكا لا يحيد عن النظرية العاملية قيد أنملة بل لم يجاهر بحذفه أو التخلص منه كما فعل غيره من المعارضين.

3.2.1 .المعارضون

هؤلاء يمثلون الاتجاه الثالث ويرفضون النظرية العاملية جملة وتفصيلا لذلك حاولوا دحضها وتفنيدها معتبرين أن الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم ليست ناتجة عن العامل، وإنما ترجع لفعل الله تعالى، وتنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله، ومن ثم حمل معارضو النظرية العاملية حملة شعواء على العوامل كما دعوا إلى حذفها نهائيا من النحو العربي. إن هذا الرأي نجده عند ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة حيث يقول:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا

---

29 ابن جني الخصائص ج1 ص 109-110

30 محمد عيد أصول النحو العربي ص255

بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا(ضرب زيد عمرا) أن الرفع في (زيد) والنصب في(عمرو) إنما أحدثه(ضرب)"[٣١].

إن العامل الحقيقي تبعا لابن مضاء هو من فعل الله تعالى وينسب ذلك إلى الإنسان، و" القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عمل العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيدا إلا بعد عدم إن فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان،وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل. لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تعمل بإرادة ولا بطبع"[٣٢].

ولا يفوت ابن مضاء في هذا الإطار أن يرد أيضا على من قد ينتقده مدعيا أن عمل العوامل في النحو ما هو إلا على سبيل التشبيه والتقريب يقول:" فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بما لسوغوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك"[٣٣].

---

31 ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة،ط٢، ١٩٦٦م ص٧٦.

32 نفسه ص ٧٧-٧٨

33 نفسه ص٧٨

وعموما يمكن اختزال طرح ابن مضاء في ثلاث نقط أساسية:

1 – إن المتكلم هو المسؤول عن الأثر الإعرابي، وليس ما ادعاه النحاة من نسبة العمل إلى عوامل لفظية ومعنوية.

2 – إن اعتبار الألفاظ يؤثر بعضها في بعض، رأي لا دليل عليه لا عقلا ولا شرعا، كما لم يقل به أحد من العقلاء.

3 – إن الرأي الذي مفاده أن النحاة أحدثوا العوامل في النحو على جهة التشبيه والتقريب ليس إلا، كان يصح لو اقتصر الأمر على ذلك،أما وقد أفضت المبالغة فيه إلى تحريف المعاني وتغيير كلام العرب فالمسألة فيها نظر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تكمن وراء نقض ابن مضاء لنظرية العامل، الأول عقلي والثاني مذهبي والثالث معرفي. أما العامل العقلي فهو الأساس النظري الذي بنيت عليه نظرية العامل نفسها، إذ من المعلوم أن العمل كيفما كان، يقوم على مبدأ التأثر والتأثير، كما أن المؤثر أو العامل لا بد أن تتوافر فيه صفتان، وجوده لحظة العمل، وقيامه بهذا العمل إما بالإرادة التامة ويكون مكتسبا و إما بغير إرادة ويكون مطبوعا ومجبولا على ذلك العمل. أما الصفة الأولى فلا وجود لها في العامل اللفظي مادام عمله لا يتحقق إلا بعد انتهاء النطق، وأما الصفة الثانية فلا تنطبق على العوامل المعنوية لأنه لا حظ لها في الإرادة كما لا حظ لها في الطبع. ويرجع العامل المذهبي إلى النزعة الظاهرية التي شاعت في مختلف أرجاء قرطبة والداعية إلى التمسك بحرفية النص ورد كل ما لا يستند إلى دليل نقلي. أما العامل المعرفي فيدخل في إطار ما اصطلح عليه الأستاذ محمد عابد الجابري

بالقطيعة الإبستمولوجية التي جعلت المغاربة والأندلسيين يستقلون بآرائهم ويخالفون المشارقة في العديد من قضايا اللغة والدين والأدب[34].

ويبدو أن ثورة ابن مضاء القرطبي على العامل قد صادفت استحسانا وقبولا عند كثير من اللغويين المحدثين كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو والأستاذ عباس حسن في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث والأستاذ عبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد، أضف إلى هؤلاء شوقي ضيف في الدراسة التي صدر بها تحقيقه لكتاب ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة.

2. النظرية العاملية عند الزمخشري

لقد تقرر عند الزمخشري أن المقياس التركيبي الثاوي وراء بنية الخطاب هو العامل والمعمول الذي يظهر عليه أثر العمل.ويمكن أن نصنف العوامل عند الزمخشري إلى أربعة أصناف هي العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل باعتبارين والعامل اللغوي.

1.2. العامل

1.1.2 العامل اللفظي

يرى الزمخشري أن العامل اللفظي هو العامل الذي يذكر في الجملة ، وهذا الذكر قد يكون ظاهرا أو مقدرا أي مضمرا على حد ما يسميه الزمخشري ، والمقدر قد يكون واجبا وقد يكون جائزا.

العامل الظاهر نحو (ضربت زيدا) وتندرج تحته الأفعال التي هي أقوى العوامل وما يشبهها من الأسماء والحروف كحروف الجر وحروف النصب وأدوات الجزم. والمضمر

---

34 يتضح هذا الأمر جليا من خلال الفيلسوف ابن رشد ونظريته في التوفيق بين الحكمة والشريعة، وابن حزم في مذهبه الفقهي الظاهري، وابن مضاء القرطبي في اتجاهه النحوي اللغوي، فكل-هؤلاء أعادوا النظر فيما عليه المسلمون في المشرق واستقلوا بمنهجهم الفكري النظري الخاص.

الجائز نحو (أخاك) في باب الإغراء، والمضمر الواجب نحو (أخاك أخاك) و (هل عليا أكرمته؟) والحال كذلك قد تنتصب بعامل مضمر" كقولهم للمرتحل راشدا مهديا ومصاحبا معانا بإضمار اذهب وللقادم مأجورا مبرورا أي رجعت، وإن أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت صادقا، بإضمار قال،وإذا رأيت من يتعرض لأمر، قلت متعرضا لعنن لم يعنه[35]، أي دنا منه متعرضا"[36]

ويمكن تصنيف العوامل اللفظية عند الزمخشري إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول يضم العوامل الفعلية التي تبلغ عند الزمخشري تسعة عوامل وهي الفعل- اسم الفاعل- اسم المفعول- الصفة المشبهة-اسم التفضيل- المصدر- المضاف-المبهم الذي ينصب التمييز- اسم الفعل[37]. ولقد اندرجت هذه الأسماء ضمن العوامل الفعلية لأنها لم تعمل إلا لشبهها بالفعل في جهة من الجهات كما سنبين فيما بعد.

فالعامل الفعل هو فعل يرفع وينصب إذا تم به الكلام سمي تاما وإلا فهو ناقص يحتاج إلى خبر،واسم الفاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه[38]، واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، والصفة المشبهة تعمل عمل فعلها واسم التفضيل يعمل عمل فعله،والمصدر أيضا يعمل عمل فعله،والاسم المضاف يعمل الجر، والاسم المبهم أي التمييز يعمل النصب كقوله تعالى اشتعل الرأس شيبا[39] وكذلك فجرنا

---

35 العنن هو ما يعن للمرء أو يعرض له من أمور،ومعنى متعرض لعنن لم يعنه أي دخل في شيء لا يعنيه.

36 الزمخشري المفصل في علم العربية ص65 وكذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل ج 1 ص68.

37 الزمخشري المفصل في علم العربية ص226

38 سورة الكهف الآية 18

39 سورة مريم الآية 3

الأرض عيونا[40]، وكذلك معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل ويطلق عليه النحاة اسم الفعل[41].

أما القسم الثاني فيضم العوامل الحرفية التي ترجع عنده إلى خمسة أصناف هي:

-1 حروف الإضافة وهي على ثلاثة أضرب "ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسما أو حرفا،وضرب كائن حرفا وفعلا، فالأول تسعة أحرف من وإلى وفي والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه، والثاني خمسة أحرف عن وعلى والكاف ومذ ومنذ والثالث ثلاثة أحرف حاشا وخلا وعدا.[42]

-2 الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي :إن وأن ولكن وليت ولعل، وتلحق إن ما الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام كقوله تعالى إنما إلهكم إله واحد وكقوله تعالى إنما ينهاكم الله .[43]

-3 ما ولا المشبهتين بليس مثل [ما زيد منطلقا ، ولا رجل أفضل منك] "وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر"[44].

-4 الحروف التي تنصب الفعل المضارع وهي أربعة : أن ولن وإذن وكي[45]

-5 أما الصنف الخامس فيضم الأدوات التي تجزم الفعل المضارع ويلخصها الزمخشري في الأمثلة الآتية" لم يخرج، لما يحضر، ليضرب، لا تفعل،إن تكرمني أكرمك، ما تصنع أصنع بك ، أيا تضرب أضرب ،بمن تمرر أمرر بك"[46]

---

40 سورة القمر الآية12

41 لتمزيد من التفصيل في هذه العوامل انظر الزمخشري المفصل ص33-65-82-151-229-232.

42 الزمخشري المفصل ص283

43 الزمخشري الكشاف ج1 ص150

44 الزمخشري المفصل ص30

45 الزمخشري المفصل ص246

2.1.2 العامل المعنوي

إن العامل المعنوي عند الزمخشري هو الذي ليس له ذكر في الجملة وليس ظاهرا ولا مقدرا، ولكنه يعمل في مكوناتها ويتحكم في ترتيب عناصرها. ونجد مظاهره عند الزمخشري في خمسة أبواب نحوية هي:

1-الابتداء: وهو أصل هذه العوامل، يقول الزمخشري في المفصل وهو يتحدث عن المبتدأ والخبر" وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين : مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين"[47] وهذا الرأي الذي نجده عند الزمخشري خالف به جمهور البصريين بما فيهم سيبويه الذي يرى أن رافع المبتدأ هو الابتداء ،ورافع الخبر هو المبتدأ، لذلك قال الرضي في الكافية:" ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي إن هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا لطلبه لهما على السواء"[48].

2- رافع الفعل المضارع : يقول الزمخشري في المفصل:" هو أي الفعل المضارع في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره،وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء وكذلك إذا قلت يضرب الزيدان لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسما أو فعلا بل مبدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء"[49].

---

46 الزمخشري المفصل ص252

47 الزمخشري المفصل ص 64

48 الاستربادي شرح الكافية ج1 ص93

49 الزمخشري المفصل في علم العربية ص245

3- معنى الفعل: يقول الزمخشري في الكشاف وهو يفسر قوله تعالى **ويا قوم هذه ناقة الله لكم آية** " آية نصب على الحال وقد عمل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل. كما يقول في قوله تعالى تلك آيات نتلوها عليك بالحق نتلوها في موضع الحال أي متلوة ، والعامل ما دل عليه تلك من معنى الإشارة ونحوه هذا بعلي شيخا"[50].

4 - معنى الجملة: يقول الزمخشري في كتابه أعجب العجب وهو يفكك البنية التركيبية للبيت الآتي:

هم الأهل لا مستودع السر ذائع لديهم ولا الجاني بما جر يخـــذل

"موضع هذه الجملة [لا مستودع السر] نصب على الحال تقديره [حافظين] والعامل في الحال معنى الجملة،لأن قوله [هم الأهل] معناه هم المستأنس بهم، القائمون مقام الأهل،ومثل هذا يعمل في الحال، ونظيره ما شأنك داعيا ومتضرعا".[51] وجاء كذلك في الكشاف في قوله تعالى **وقالوا أإذا ضللنا في الأرض أإنا في خلق جديد** فإن قلت: بم انتصب الظرف في أإذا ضللنا ؟ قلت بما يدل عليه إنا في خلق جديد وهو نبعث أو يجدد خلقنا"[52].

5 - التأول: جاء في الكشاف أثناء تفسير قوله تعالى **كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله**"و قرئ يوحي إليك على البناء للمفعول –أي للمجهول- فإن قلت :ما رافع

---

50 الزمخشري الكشاف ج٢ص ٢٧٩ .ويعقب أبو حيان في تفسيره البحر المحيط على الزمخشري بقوله:"وليس نحو لأن في [وهذا]حرف تنبيه ، وقيل العامل في الحال ما دل عليه حرف التنبيه أي تنبه، وأما [تلك] فليس فيها حرف تنبيه عاملا بما فيه معنى التنبيه"انظر في هذا الصدد:
أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج٨ ص٤٣

51 الزمخشري أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٥٠

52 الزمخشري الكشاف ج٣ ص ٢٤٢ والآية ١٠ من سورة السجدة.

اسم الله على هذه القراءة ؟ قلت: ما دل عليه يوحي كأن قائلا قال :من الموحي؟ فقيل الله"[53]

3.1.2 العامل باعتبارين

نجد عند الزمخشري بعض العوامل التي تعمل باعتبار لفظها وأحيانا باعتبار معناها، وذلك مثل ما قاله في أعجب العجب :" وذلك نحو [كأن] و [ليت] فإن لفظهما ينصب ويرفع، ومعناهما ينصب الحال، وذلك على حد ما جاء في قول الشاعر :

ويركدن بالآصال حولي كأنني من العصم أدفى ينتحي الكيح أعقل[54]

[من العصم] يجوز أن يكون حالا العامل فيه معنى كأن وصاحب الحال الضمير في كأنني"[55].

4.1.2 العامل اللغوي

وذلك على حد ما جاء في الكشاف عند الحديث عن قوله تعالى **فشربوا منه إلا قليلا منهم** " وقرأ أبي والأعمش إلا قليل بالرفع ، وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حمل عليه"[56].

---

53 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٤٦٠ والآية٣ من سورة الشورى.

54 العصم الذي في ذراعيه بياض، الأدفى الذي طال قرنه وذهب قبل أذنيه، ينتحي يعتمد ويقصد، الكيح عرض الجبل وسنده، الكيح الممتنع في الجبل العالي.

55 الزمخشري أعجب العجب ص١٤٠

56 الزمخشري الكشاف ج١ص٣٨١ والآية٢٤٩ من سورة البقرة. لقد عقب أبو حيان على كلام الزمخشري في هذا الصدد بقوله :"ما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد إلا على التأويل دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب فلذلك تأوله" انظر:
أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج٢ ص ٢٦٦.

2.2 المعمول

يميز الزمخشري بين نوعين من المعمولات ، النوع الأول يتلقى عمل العامل مباشرة، وهو المعمول بالأصالة، ويندرج تحته كل المرفوعات وكل المنصوبات وكذلك المجرورات والفعل المضارع المجزوم بإحدى الجوازم.

١- المرفوعات أي العمد وهي : الفاعل ، نائبه،المبتدأ، الخبر، اسم كان وأخواتها، خبر إن وأخواتها، خبر لا لنفي الجنس، اسم ما ولا المشبهتين بليس، الفعل المضارع الخالي من الجوازم والنواصب[57].

2- المنصوبات أي الفضلات وهي : المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز،المستثنى بإلا، خبر كان، اسم إن، اسم لا لنفي الجنس، خبر ما ولا المشبهتين بليس، المضارع الذي دخلته إحدى النواصب[58].

3- المجرورات وهي فضلات أيضا وتكون إما معمولات تجر بالحروف أو بالاضافة[59].

أما بالنسبة للنوع الثاني من المعمولات فهي التي أخذت إعراب متبوعها الذي تلقى العمل من العامل مباشرة، ويطلق عليها النحاة وضمنهم الزمخشري مصطلح التوابع أو المعمولات بالتبعية وهي: الصفة أي النعت، عطف البيان، عطف النسق، التأكيد، ويطلق على هذه المعمولات مصطلح التوابع[60]. وسنتعرض إلى كل ذلك بتفصيل عند درسنا للبنية التركيبية.

---

57 الزمخشري المفصل ص252

58 الزمخشري المفصل ص 18-23-27-29-30

59 الزمخشري المفصل ص33-34-55-56-60-61-65-67-72-82

60 الزمخشري المفصل ص283

3.2 الأثر الإعرابي

إن ما يتعلق بعمل العامل عند النحاة،أو ما يصطلح عليه بالأثر الإعرابي،ينقسم عند النحاة وضمنهم الزمخشري ، إلى ثلاثة مظاهر[61] هي:

- المظهر الأول يكون فيه الأثر عن طريق الحركة من ضمة وفتحة وكسرة وسكون.
- المظهر الثاني يكون فيه الأثر عن طريق الحرف كالواو والياء والألف والنون.
- المظهر الثالث يكون فيه الأثر عن طريق الحذف، حذف الحركة أو حذف حرف العلة أو حذف النون.

ويستعمل الزمخشري كغيره من النحاة في تسمية حركات أواخر الكلمات، مصطلحات تميزها عن بعضها البعض ،حيث نجد مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم كما نجد مصطلحات الضم والفتح والكسر والوقف. ويرى الزمخشري أن تخصيص كل حالة إعرابية بمصطلح خاص جاء بسبب كونها ناتجة عن عامل سابق أو بناء في الكلمة،ومن ثم فهو يميز بين الحركة المجلوبة بعامل لا يمنع مانع من ظهور أثره على الكلمة المعمولة، وبين أن تكون الحركة بناء في الكلمة فلا تتأثر بأي عامل سابق.

لقد كان يستعمل مصطلح الرفع والنصب والجر والجزم للحركات الناتجة عن عامل في مقابل الضم والفتح والكسر والسكون والوقف التي هي حالات بناء في الكلمة. إن مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم والفتح والكسر والوقف ذات دلالة مزدوجة تعبر عن نوع الحركة كما تبين إن كانت أثر بناء أو ناتجة عن عامل، ويقرر ابن يعيش ما قاله

---

61 الزمخشري المفصل ص110-114-122-123-121 لقد أحصى الأزهري وصنف ما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف. فما يعرب بالحركات أربعة أنواع هي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بشيء. وما يعرب بالحروف أربعة أنواع هي التثنية وجمع المذكر السالم والأسماء والأفعال الخمسة. حاشية ابن الحاج على شرح متن الأجرومية للأزهري ص38-39.

الزمخشري في هذا الصدد" فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه، فيجوز زواله ودخول عامل عليه يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل"[٦٢]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن النحاة الأوائل استعملوا مصطلحات أخرى في الدلالة على الحركات، راعوا فيها موقع الحركة من الكلمة، فتختلف المصطلحات بين أن تكون الحركة في أول الكلمة أو في وسطها، أو في آخرها وبين أن تكون على حرف سالم أو مهموز وبين أن تأتي مرفقة بتنوين أو عارية عنه. لقد ذكر محمد بن أحمد الخوارزمي ت ٣٨٧ في كتابه مفاتيح العلوم[٦٣] أن الخليل كان يستعمل مصطلحات انطلق في وضعها من موقع الحركة من الكلمة وموقع الكلمة من غيرها. لقد استعمل المصطلحات الآتية:

الضم:	ما ارتفع في أعجاز الكلم غير منون يفعل .
الرفع:	ما وقع في أعجاز الكلم منونا زيد .
التوجيه:	ما وقع في صدر الكلم نحو عين عمر وقاف قثم .
الخشو:	ما وقع في أوساط الكلم نحو جيم رجل .
النجر:	ما وقع في أعجاز الكلم غير منون هذا اجبل
الإشمام:	ما وقع في صدور الكلم المنقوص كقاف قيل
النصب:	ما وقع في أعجاز الكلم المنون زيدا
القعر:	ما وقع في صدور الكلم كضاد ضرب
التفخيم:	ما وقع في أوساط الكلم المهموزة سأل
الإرسال:	ما وقع في أواخر الكلم المهموزة قرأ
التيسير:	ألفات مستخرجة من أعجاز الكلم فأضلونا السبيلا[٦٤]

---

62 ابن يعيش شرح المفصل ج١ ص٧٢.

63 الخوارزمي مفاتيح العلوم دار الكتب العلمية بيروت (د،ت) ص٣٠.

64 الآية ٦٧ من سورة الأحزاب

الخفض: ما وقع في أواخر الكلم المنون زيد

الكسر: ما وقع في أواخر الكلم غير المنون الجمل

الإضجاع: ما وقع في أواسط الكلم نحو باء الإبل

الجر: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف وصل " لم يذهب الرجل"

الجزم: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة باء اضرب

التسكين: ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء يفعل

التوقيف: ما وقع في أعجاز الأدوات ميم نعم

الإرسال : ما وقع للحروف التي قبل الياءات عيسى وموسى.

وعموما يمكن تصنيف هذه المصطلحات إلى صنفين، صنف يتعلق بالمصطلحات الخاصة بأواخر الكلمات، وصنف يتعلق بالمصطلحات الخاصة بالأجزاء الأخرى من الكلمة.المجموعة الأولى هي الضم والرفع والنصب والخفض والكسر والجر والجزم، والمجموعة الثانية تضم الصدر ويشمل التوجيه والقعر والإشمام، والوسط ويشمل الحشو والإضجاع والتسكين والتفخيم، والأخير ويشمل النحر والتفخيم والتيسير والتوقيف. ويبدو أنه في نهاية المطاف اختزلت مختلف هذه الصور في الحركات التي لها وظيفة أساسية في تحديد الدلالة التركيبية النحوية عند تأليف الخطاب.

و من ثم يرى الزمخشري في هذا الصدد،أن هذه الآثار الإعرابية جاءت لتبين عن المعاني " فالرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى (...) فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة"[65]. وهذا الرأي نجده عند جميع اللغويين العرب إلا قطربا وذلك على حد ما يروي لنا الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو عندما طرح مسألة الإعراب وعلة دخوله في الكلام: يقول" فإن قيل: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام،فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله ؟ الجواب أن يقال: إن الأسماء لما

---

[65] الزمخشري المفصل ص18

كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة،ومضافا إليها،ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة،جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني(...) وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[66].

إن قطربا كما أشرنا سابقا لا يشاطر النحاة هذا الرأي لأن الإعراب في نظره لو كانت وظيفته التفريق بين معاني الكلام، لكان لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله بل "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام."[67]

ولقد تبنى مجموعة من اللغويين العرب وغيرهم من المستشرقين هذا الرأي، كإبراهيم أنيس والجنيدي خليفة وكارل فولرز ومار سيل كوهن وغيرهم[68].

فإبراهيم أنيس يرى في كتابه أسرار اللغة أن الحركات الإعرابية لم تكن" تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة،بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[69]. ويسترسل في هذا الطرح معتبرا أن "تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا ،فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف عند آخر كلمة من قوله بما يسمى

---

66 الزجاجي الإيضاح ص70

67 نفسه.

68 ينظر في هذا الصدد :

عبد الواحد وافي فقه اللغة - صبحي الصالح دراسات في فقه اللغة

69 أنيس من أسرار العربية ص158

السكون. كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وإن المتكلم لا يلتجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة شعرية".[٧٠]

أما المستشرق كارل فولرز فيذهب أبعد من ذلك حين يعتبر أن لهجة قريش كانت خالية من الحركات الإعرابية، كما أن القرآن أيضا نزل في أول الأمر بلهجة محلية من اللهجات العربية الخالية من الإعراب، ثم نقحه العلماء النحاة على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس كانت سائدة في لغة الشعر[٧١].

إن الباحث عندما يحقق في هذه الطروحات يلفيها فاسدة من وجوه أما المستشرق كارل فولرز فقد غاب عنه أن العرب قد قرءوا شعرهم معربا قبل أن يترل الخطاب القرآني والدليل على ذلك أن الوزن الشعري لا يستقيم إلا بالحركات والسكنات التي يقوم عليها الإعراب . كما أن التصرف الإعرابي وجد أيضا في العربية البائدة ،فالنقوش العربية المكتشفة مثل نقش النمارة يحتوي على العلامات الإعرابية التي قد رمز إليها بحروف ألحقت في أواخر الكلمات فالواو مثلا في أسماء الأعلام يرمز لها بالتنوين في حالة الرفع.[٧٢]

أما الوجه الثاني لفساد هذا الرأي، فيتمثل في كون الخطاب القرآني وصل إلينا معربا بالتواتر بمادته وألفاظه وهيئة أدائه من حركة ومد وإدغام وتخفيف وتسهيل[٧٣]، لذلك اعتبر نولدكه أنه لو كان الرسول أو أحد معاصريه قد نطق بالخطاب القرآني دون إعراب، لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك، ولا يبقى لها أثر[٧٤]. ثم إن الافتراض القائل

---

70 أنيس — من أسرار العربية ص ١٤٢

71 صبحي الصالح — دراسات في فقه اللغة ص١٢٢

72 ولفنسون — تاريخ اللغات السامية ط١، القاهرة، ١٩٢٩م ص٢٧٨.

73 ابن الجزري — النشر في القرآآت العشر، المقدمة.

74 رمضان عبد التواب — مجلة " المجلة" قضية الإعراب بين أيدي الدارسين،ص١٠٥-١٠٦ عدد١١٤ س١٩٦٦.

إن النحاة هم الذين تصرفوا في النص القرآني، وصاغوه تبعا لقواعدهم العاملية،فشيء لا يصح ، لأن القرآن يمثل عند النحاة المصدر الأعلى للاحتجاج والاستشهاد عندما يتعلق الأمر بقبول القواعد النحوية أو ردها وكذا الحكم بفصاحة العبارات أو دحضها، فكيف يصح من الناحية العقلية أن يعرب النحاة النص القرآني حسب القواعد التي صاغوها أولا، ثم يعودون للنص القرآني نفسه ليحتجوا به على صحة تلك القواعد ثانيا.

كما أن الرأي الذي طرحه قطرب وتبناه إبراهيم أنيس في الفترة.المعاصرة والقائل إن الغاية من الإعراب هي الخفة عند درج الكلام لا يستقيم، لأن الأثر الإعرابي لعمل العامل في العربية جاء ليبين على المعاني وهذا رأي واضح بين؛ فلو كان الأمر يتعلق بالخفة فقط لما التزمت به العرب كل هذا الالتزام. والدليل على ذلك أنه لو قرأ أحد قوله تعالى إن الله بريء من المشركين ورسوله بالجر لاختل المعنى وفسد. ومثل هذه الأمور هي التي حذت بالنحويين إلى وضع علم النحو[75].

أما الوجه الثالث لفساد هذا الرأي فهو أن الآثار الإعرابية سمة كانت تتميز بها كل اللغات السامية، وهذا شيء مقرر عند مجموعة كبيرة من اللغويين،فنولدكه المستشرق الألماني وجد أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر، كما يرى مستشرق ألماني آخر يدعى ليتمان، أن أواخر الكلمات في اللهجة النبطية تطرأ عليها التغييرات حسب موضعها من الإعراب[76] .

كما يوجد الإعراب كاملا في بعض اللغات السامية كالآكادية بفرعيها البابلية والآشورية، ودليل ذلك أن قانون حمورابي[1792-1750 ق.م] والمدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب مماثلا تماما لما في العربية الفصحى،فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب،والمضاف إليه مجرور، ولا ينحصر الأمر في الإعراب بالحركات فقط بل يمتد أيضا

---

[75] الزمخشري الكشاف ج2 ص27.

[76] نولدكه اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب القاهرة 1963 ص73

إلى الإعراب بالحروف كما هو الشأن في العربية،فالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء التي تحولت إلى كسرة طويلة ممالة بعد انكماش الصوت المركب، كما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فعينان في الآكادية يقال لها Inen في حالة الرفع وInan في حالتي النصب والجر،أما الجمع المذكر فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء فيقال Sarru أي ملوك في حالة الرفع،وSarri في حالتي النصب والجر. ويوجد الإعراب أيضا في اللغة الأوريجارتية والحبشية وهما من اللغات السامية التي ظلت تحتفظ ببقايا الحالات الإعرابية التي يفترض أنها أخذتها من اللغة السامية الأم[٧٧].

ولعل في هذا أكبر دليل على أن الأثر الإعرابي ظاهرة قديمة في اللغة العربية وفي غيرها من الساميات، كما أن هذا الإعراب جاء علامة على تبدل معاني الكلمات حسب مواقعها ومواضعها داخل العبارات اللغوية[٧٨]،"فالرفع في العربية علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا،وبقية المرفوعات ملحقة به على سبيل التشبيه والتقريب، والنصب علم المفعولية والمفاعيل خمسة، وبقية المنصوبات ملحقة بها، والجر علم الإضافة"[٧٩].

---

77 رمضان عبد التواب قضية الإعراب بين أيدي الدارسين مجلة "انجلة" ص١٠٥-١٠٦

78 يوهان فك العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ترجمة عبد الصبور شاهين،ط١، ١٩٦٦ص٣٣

برجستراسر التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض ١٩٨٢م،ص٧٥

صبحي الصالح دراسات في فقه اللغة ص١٢٠

إبراهيم السامرائي دراسات في اللغة مطبعة المعاني بغداد،١٩٦١م ص١٠-١٢- ١٤ وكذلك الفعل زمانه وأبنيته مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان،ط٣، ١٩٨٣م ص٢٢٢.

عبد الرحمن أيوب محاضرات في اللغة ص٧٠ .

79 الزمخشري المفصل ص١٨، وانظر كذلك المفرد والمؤلف ١٠٣-١٠٤

3.مستويات البنية التركيبية

إن المستوى التركيبي للخطاب عند الزمخشري يمثل الفضاء الذي تدور فيه الحركة بين العوامل والمعمولات ، وداخل مجال هذا الفضاء تتولد المركبات ودلالتها الوظيفية، فالمعمولات تنتظم بالنسبة للعامل على وجه مضبوط، وكل عامل يسّلط عمله على مجال يحكمه، ولا يتعداه قيد أنملة إلى مجال آخر.

إن العوامل النحوية عند الزمخشري تتسلط على المعمولات التي تقع في محلات اسمية تشغلها مركبات نحوية. ويتسلط العامل على هذه المحلات التي تتحدد بشكلي الجملة الاسمية والجملة الفعلية. وتلك المحلات هي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. وتشكل هذه المحلات محط حركة العامل النحوي والمعاني المتولدة من خلال ما يبثه المتكلم في خطابه.

إن الجملة الاسمية والجملة الفعلية تمثلان الأساس القاعدي للأصول العاملية عند الزمخشري .ويتجلى الفرق بين الجملتين في كون العامل في الجملة الاسمية معنوي وهو الابتداء،في حين نجد العامل الذي يضبط المعمولات في الجملة الفعلية لفظي. أما باقي الجمل فإنها فرعية عن هاتين الجملتين لذلك عندما يتحدث النحاة عموما عن هذه الجمل فإنهم يربطونها بالجمل الأصلية بوصفها فروعا عنها وبوصف الجمل الأصلية هي التي تؤسس الأصول والقواعد العاملية.

وعلى هذا الأساس يشرح لنا الزمخشري القوانين والبنيات العاملية، كما يسعى إلى تحديد المجالات العاملية والمحلات التي تقع داخل هذه المجالات. فالعامل عند الزمخشري ينظم معمولاته ويترك فيها أثرا إعرابيا حسب درجة الانتظام بالنسبة إليه، إنه يحدث فيها هذا التغيير باعتبارها عناصر لا تؤثر إن أزيلت على البنية العاملية ، ومن ثم لا تكون عاملة على الإطلاق . إن الزمخشري يرى من خلال تنظيم كتابه المفصل وكذا من خلال إعراباته للآيات القرآنية في الكشاف أن العوامل تفضي إلى المحلات الإعرابية التي تحتلها وظائف تركيبية دلالية محكومة بمقولات معجمية ليتم فيما بعد تأليف الكلمات والألفاظ داخل العبارة،وبذلك يتحقق الخطاب في مستواه التركيبي. وعليه يمكن أن نعتبر المستوى التركيبي الذي يدرس به الزمخشري الخطاب يتألف من البنيات الآتية:

- البنية الإسنادية
- البنية المقولية
- البنية التركيبية الدلالية
- البنية العاملية

1.3 البنية الإسنادية

إن الإسناد هو العلاقة الدلالية التي تؤلف الكلمات داخل التركيب (الجملة) وهو لا يحتاج في العربية إلى فعل مساعد كما هو الشأن في لغات أخرى، بل يقتصر فقط على إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه، إذ لا تخلو أي جملة منهما لفظا أو تقديرا، وعليه يمكن أن تقسم الجملة إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه، وتشتمل كل كتلة في غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند والمسند إليه وحدهما[80].

وتركيب الجملة في اللغة العربية يختلف اختلافا كبيرا عن تركيبها عند الغربيين، حيث إن تركيب الجملة الإنجليزية أو الفرنسية يعتمد على الجملة الاسمية وليس فيه ما يسمى بالجملة الفعلية، لذلك فإن هذه اللغات تعتمد على الأفعال المساعدة للحصول على الإسناد داخل بنيات تركيبية سليمة من جهة، وللدلالة على الزمن من جهة ثانية. علاوة على ذلك فإن اللغات الغربية تعتمد في إثبات الذات على ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فيصرح به في كل مرة، ولا يفهم إسناد الفعل إلى الفاعل دون ذلك، بخلاف العربية التي تكون فيها الذات ثابتة ولا تحتاج في إبرازها إلى الوسائل الخارجية، لأنها تدخل في بنية الفعل:

- أقرأ، تقرأ، يقرأ

je lis, tu lis , il lit

---

80 إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص ٢٦١

وقد يقول معترض في هذا الصدد[81] إن الإسناد في العربية مثله في ذلك مثل اللغات الغربية، لا يقوم فقط على العلاقة الذهنية بين المسند والمسند إليه، بل إن العربية أيضا كانت في مرحلة من مراحلها التاريخية تستخدم فعل الكينونة أي الفعل المساعد، والدليل على ذلك قول الشاعر :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تمب شمأل بليل

إن رأي الدكتور المخزومي يحتاج إلى دليل علمي دقيق، أما البيت الشعري الذي ارتكز عليه في دعم رأيه هذا، حتى وإن سلّمنا جدلا باعتماده حجة في هذا الباب، فإن المنهج العلمي يرفض الاعتماد على الشاهد الواحد والوحيد لإثبات القاعدة التي يجب أن تكون مطردة في كلام العرب وبناء العربية، بل حتى هذا الشاهد اليتيم والشاذّ، وقف عليه النحاة واعتبروا أن (كان) فيه زائدة، لأن خصائصها التركيبية المعروفة غير حاصلة ولا متوافرة[82].

وعموما فإن بنية الجملة العربية كما يقول سيبويه لابد لها من المسند والمسند إليه" وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك،وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج على ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[83]. وإذا كان سيبويه قد بيّن أن الإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل واسم كان وخبرها واسم ليت وخبرها، فإنه لم يبين ما المسند وما

---

81 المخزومي النحو العربي نقد وتوجيه ص32

82 شرح التصريح على التوضيح ج1 ص191 وحاشية الخضري ج1 ص116
يقول ابن مالك في ألفيته:

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدّما

83 سيبويه الكتاب ج1 ص7.

المسند إليه، أما ما قاله في موضع آخر من الكتاب عن كون" المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" وكذلك عندما قال "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[84]. فمخالف لما عليه النحاة وضمنهم الزمخشري، إذ يعتبرون أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأن الفعل هو المسند والفاعل مسند إليه في الجملة الفعلية" وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطه،ولا بد له من طرفين، مسند ومسند إليه،والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه،والفعل يصلح لأن يكون مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"[85].

وعليه فلا بد للجملة من هذين الركنين لتنعقد في تكوينها، المسند وهو ما حكمت به على شيء كالمبتدأ والفاعل ونحوهما، والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء كالخبر والفعل ونحوهما. أما العلاقة التي تجمع هذين الركنين فهي الإسناد الذي هو حكم بشيء على شيء. إن المركب الإسنادي الذي نطلق عليه مصطلح الجملة يتألف من المسند والمسند إليه وما زاد عليهما من المفاعيل والملحقات بها كالحال والتمييز وكذلك التوابع فهو قيد في حكم الفضلات. ولقد فرق جمهور النحاة بين نوعين من الإسناد، أولهما الإسناد المعنوي وهو ما تكون فيه الجملة هي المقصودة، وثانيهما الإسناد اللفظي ويحصل في الجملة التي يراد بها لفظها كله على سبيل الحكاية .

والمسند إليه قد يكون مبتدأ أو اسم الفعل الناقص أو اسم الأحرف التي تعمل عمل ليس أو اسم إن وأخواتها أو اسم لا النافية للجنس،فهذه الأسماء كلها هي المبتدأ في الأصل؛ أو فاعلا للفعل التام، أو نائبا عن الفاعل أو فاعل الوصف، أو المفعول الأول لظن وأخواتها،أو المفعول الثاني لأرى وأخواتها،. أما المسند فقد يكون فعلا أو اسم فعل أو المفعول الثاني لظن وأخواتها،أو المفعول الثالث لظن وأخواتها، أو المبتدأ المستغني عن الخبر،أو خبر المبتدأ، أو خبر الفعل الناقص أو خبر الأحرف التي تعمل عمل ليس أو خبر إن وأخواتها.

---

84 سيبويه الكتاب ج2 ص78 وج2 ص126.

85 الاسترابادي شرح الكافية ج1 ص8.

المسند إليه

- المبتدأ	الصدق نافع
- فاعل الفعل التام	جاء علي
- فاعل الوصف	أمسافر أخوك
- نائب الفاعل	قضي الأمر
- المفعول الأول لظن وأخواتها	أظن خدمة العلم فضيلة
- المفعول الثاني لأرى وأخواتها	أريت الطالب العمل نافعا

المسند

- الفعل التام	ألقى الأستاذ محاضرة
- اسم فعل	هيهات العقيق
- المفعول الثاني لظن وأخواتها	أظن خدمة العلم فضيلة
- المفعول الثالث لأرى وأخواتها	أريت الطالب العمل نافعا
- المبتدأ المستغني عن الخبر	
- خبر المبتدأ	
- أخبار النواسخ	

ولما كان هذان الركنان مرفوعين في أصل استعمالهما ولا ينصبان إلا بعد دخول النواسخ عليهما في المبتدأ والخبر قالوا إن:" المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه بعض العمد كاسم إن وخبر كان وأخواتها وخبر ما ولا"[86]،ولا يجب أن يفهم من الفضلة هنا الشيء الزائد الممكن

---

[86] الأسترابادي شرح الكافية ج1 ص7

الاستغناء عنه،لذلك يقول الأشموني:"المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو،وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة،كضربي العبد مسيئا، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء"[87]

ففي المثال الذي قدمه الأشموني (ضربي العبد مسيئا) لا يمكن حذف الحال (مسيئا) رغم أنه فضلة،لأن الباقي(ضربي العبد) لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه، والحال هنا تقوم مقام الخبر من حيث إنه الجزء الذي تتم به الفائدة وينعقد به الكلام. كما أن الحال(كئيبا) في البيت الشعري لا يمكن أن تحذف لأن الباقي سيعد ضربا من التناقض في الكلام،ولن يستقيم المعنى ويتلئبّ إلا بذكر الحال.

وعلى العموم فإن البنية التركيبية للخطاب الجملي، وما فوق الجملي بكافة مكوناته، المقولية(الاسم والفعل والحرف) والوظائف التركيبية الدلالية(الفاعلية والمفعولية والإضافة) والعاملية(العامل وانتظام المعمولات بمقولاتها ووظائفها التركيبية والدلالية السابقة، في المحلات الإعرابية داخل المجال الجملي وما فوق الجملي) تبنى على البنية الدلالية الإسنادية، حيث إن هذه المكونات برمتها تندرج تحت المسند أو المسند إليه أو القيد،وبناء على فكرة الإسناد هذه تم أيضا تصنيف الجملة في العربية،فعلى أساس وضع المسند في الجملة والمقولة التركيبية التي بنيت عليه، يحدد نوع الجملة،فإذا كان المسند متأخرا عن المسند إليه فالجملة اسمية، أيا كانت المقولة التركيبية للمسند،وإذا تقدم المسند وكان فعلا قد أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها كانت الجملة فعلية. من هذا المنطلق فإن البنية الإسنادية هي الأساس الذي تبنى عليه جميع العمليات التي يقوم بها المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب. فعن طريقها يسند المتكلم المقولات والوظائف التركيبية والدلالية وينظمها بعد ذلك في مجالات عاملية محكومة بغرضه وقصده من الكلام، ومستجيبة للمقامات السياقية التي في إطارها ينتج خطابه.

---

[87] الأشموني شرح الألفية ج169

2.3 البنية المقولية

يميز الزمخشري داخل هذه البنية بين المقولات في حالة الإفراد والمقولات في حالة التركيب والتأليف، المقولات في حالة الإفراد هي الاسم والفعل والحرف، أما المقولات في حالة التركيب فتأخذ عشر صور عند تراكب الكلام، وهذه الصور هي: المؤلف من اسمين،المؤلف من الفعل والاسم، المؤلف من الحرف والاسم، المؤلف من الحرف والفعل، المؤلف من الحرف والحرف، المؤلف من الاسم والمؤلف، المؤلف من الحرف والمؤلف، المؤلف من المؤلف والمؤلف،المؤلف من المفرد والمؤلفين، المؤلف من المؤلف والمؤلفين.

المقولات في حالة الإفراد: يقول الزمخشري:"اعلم أن لسان العرب مفرد ومؤلف، فالمفرد: اسم وهو الدال على معنى يصح الإسناد إليه كزيد، وفعل وهو الدال على اقتران حدث بزمان كضرب وحرف وهو الدال على معنى في غيره كصهل".[88] وعلى هذا الأساس توزعت المقولات المعجمية عنده إلى ثلاثة أنواع هي الاسم والفعل والحرف.

أما صور التأليف المقولي فيتعرض لها الزمخشري من خلال رصد الصور المتاحة لهذه المقولات حتى تتراكب فيما بينها، وهي على العموم ترتد إلى الصور الآتية[89]:

1 – المؤلف من اسمين

2 – المؤلف من الفعل والاسم

3 – المؤلف من الحرف والاسم

4 – المؤلف من الحرف والفعل

5 – المؤلف من الحرف والحرف

---

[88] الزمخشري المفصل ص101.

[89] المصدر السابق وسنتعرض لجميع صور التأليف أثناء حديثنا عن الاتساق التركيبي عنده.

3.3 البنية التركيبية الدلالية

لقد بينا في الفصل الثاني من الباب الأول أن الزمخشري كان يعتبر الجملة مرادفة للكلام،مع فارق كون الجملة تحيل على البنية التركيبية المجردة، والكلام يحيل على الإنجاز الفعلي لهذه الجملة داخل مقام تخاطبي معين، وهو ما يمكن أن نطلق عليه المستوى التداولي للعبارة اللغوية والذي سنتعرض له في الفصل الموالي.

إن اللغة العربية في نظر الزمخشري وبعض النحاة الآخرين،تتيح عند التخاطب بها إمكانية تركيب أربعة أنواع من الجمل،الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الشرطية والجملة الظرفية ، يقول الزمخشري:"الجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك : زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[90].

1.3.3 الجملة الاسمية

وهي الجملة المجردة التي صدرها اسم صريح أو مؤول أو اسم فعل، أو الجملة المقرونة بحرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام أو الناقص. ونجدها عند الزمخشري إما أن تكون مجردة أو مقرونة بناسخ فعلي أو ناسخ حرفي.

أ- الجملة المجردة

لقد عرف الزمخشري الجملة الاسمية بركنيها فقال في المفصل:"هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي(كان)و(إن) و(حسبت) وأخواتها لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعّبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد

---

[90] الزمخشري المفصل ص24 وكذلك الأنموذج ص16 .

والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين، مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به، كانت عاملة في الجزأين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في انه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة"[٩١]. إن مقتضى هذا النص يدل على أن مفهوم التجرد لديه موافق لما يسميه نحاة البصرة بالتعري عن العوامل اللفظية، علاوة على أن الابتداء الذي هو تجرد للإسناد ينتظم في عمله كلا من المبتدأ والخبر لأن الابتداء هو الذي يعمل الرفع في المبتدأ والخبر.

فأما المبتدأ فهو عنده على نوعين إما معرفة وهو القياس على حد تعبيره، أو "نكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل ولعبد مؤمن، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم :أرجل في الدار أم امرأة، وما أحد خير منك، وشر أهر ذا ناب،وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع"[٩٢].

أما الخبر فهو عنده على نوعين "مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خال من الضمير ومتضمن له، وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق"[٩٣].أما الخبر الجملة فلا يخرج عن الأنواع الأربعة للجملة كما حددناها سابقا.

ب- الجملة الاسمية المنسوخة بالفعل

لقد سجل النحاة وضمنهم الزمخشري أن (كان) هي أم هذا الباب "لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها"[٩٤] لذلك خصوها بزيادة أحكام وتصرفات، فمنها أنها تأتي على أربعة أوجه، ووجه خامس أضافه الزمخشري في الكشاف. الأول تكون فيه (كان) ناقصة،

---

91 الزمخشري المفصل ص٢٣ -٢٤

92 الزمخشري المفصل ص٢٤

93 الزمخشري المفصل ص ٢٥

94 الصبان حاشية على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة (د،ت) ج١ ص٢٢٥.

والثاني تكون فيه"تامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة، والمقدور كائن، وقوله تعالى كن فيكون والثالث زائدة في قولهم: إن من أفضلهم كان زيدا"[95]،أما الوجه الرابع فعندما يكون مستترا فيها ضمير الشأن في نحو:"كان زيد ذاهب، وكان أنت خير منه"، ويعتبر ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري أن هذا الوجه يؤول إلى الوجه الأول وإنما أفرد بقسم قائم بنفسه لما لها من أحكام تختص بها وتخالف فيها (كان) الناقصة[96]. أما الوجه الخامس فهو عندما تؤول إلى الصحة أو الانبغاء أو الاستقامة وكلها بمعنى، وإن كانت لا تكون كذلك إلا إذا جيء بها في سياق النفي. ذلك أنهم" لما أرادوا نفي الأمر بأبلغ الوجوه قالوا: ما كان لك أن تفعل كذا، حتى استعمل في ما هو محال"[97].ومنه أيضا قوله تعالى ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا:"فإن قلت : فما معنى يكون والكلام متلئب لو قيل: ما لنا أن نتكلم بهذا؟ قلت : معناه معنى ينبغي ويصح، أي : ما ينبغي لنا أن نتكلم بهذا وما يصح لنا"[98].

وكثيرا ما يميز بين كان التامة والناقصة في الكشاف ففي قوله تعالى وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون :"من (كان) التامة،أي أحدث فيحدث"[99].وكذا في قوله تعالى إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون:"من كان التامة التي بمعنى الحدوث والوجود، أي إذا أردنا وجود شيء فليس إلا أن نقول له أحدث فهو يحدث عقيب ذلك لا يتوقف"[100].

---

95 الزمخشري المفصل ص264- 265.

96 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص101.

97 الزمخشري المفصل ص134.

98 الزمخشري الكشاف ج3 ص 55 والآية16 من سورة النور.

99 الزمخشري الكشاف ج1 ص307 والآية 117 من سورة البقرة.

100 الزمخشري الكشاف ج2 ص410 والآية 40من سورة النحل.

أما كان الزائدة فيقول عند قوله تعالى وإنها لكبيرة إلا على الذين هدى الله بالرفع، فرأى أن وجهها أن تكون كان مزيدة كما في قوله:

فكيف إذا مررت بديار قوم وجيران لنا كـــانوا كـــرام

والأصل: وإن هي لكبيرة، كقولك: إن زيدا لمنطلق،ثم:(وإن كانت لكبيرة).

وقد تأتي (كان) بمعنى صار نص الزمخشري على هذا في مفصله عند قول الشاعر:

بتيهـــاء قفر والمطـــي كأنـــها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

كما حمل عليه قوله تعالى فانفخ فيه فيكون طيرا من عند الله أي " فيصير طيرا كسائر الطيور حيا طيارا" وكذلك في قوله تعالى وسيرت الجبال فكانت سرابا "(فكانت سرابا) كقوله فكانت هباء منبثا يعني أنها تصير شيئا كلا شيء لتفرق أجزائها وانبثاث جواهرها"[101]

وقد اختلف النحاة فيما يخص زمنها في آيات التنزيل، فمن مبق على أصلها في المضي كالمبرد الذي أكد على أن للمتكلم أن يخبر عنها بما أراد، إذا كانت الأخبار حقا، فالمعنى في نحو وكان الله غفورا رحيما[102] ، وكان الله سميعا عليما[103]،" أنه تعالى خبرنا بمثل ما يعرف من فضله وطوله ورحمته وغفرانه، وأنه علاّم الغيوب قبل أن نكون فعلمنا ذلك، ودلنا عليه بهذا وغيره" ويقصد المبرد من وراء هذا أن القرآن في صفات الذات أخبرنا بالماضي، وترك غيره لعلم المخاطب به،ولذلك جاز"أن تقول: كنت أخاك إن كان أخاه الساعة، تريد أن

---

101 الزمخشري الكشاف ج1 ص431 و ج4 ص209 والآية الأولى49 من سورة آل عمران والثانية20 من سورة النبأ والثالثة6 من سورة الواقعة.

102 سورة الفتح14

103 سورة النساء 148

تعلمه ما كان، ولا تخبر عن وقته الذي هو فيه لعلم المخاطب ذاك".[104]أما الراغب الأصفهاني فيرى أنها" في كثير من وصف الله تعالى تنبيء عن معنى الأزلية"[105]. وإلى قريب من هذا ذهب أبو حيان الأندلسي عندما اعتبرها تفيد الاستمرار ونحوه[106]وقرر الرضي الاسترابادي" أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا، لا من لفظ (كان) ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت: كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار"[107].

أما الزمخشري فقد تعرض إلى هذا في الكشاف حيث قرر عقيب قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس أن "(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، ومنه قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما[108]. ثم بين حقيقة هذا الإبهام ، حيث رأى في قوله تعالى إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين أن المراد ب(كان) إنما هو الإخبار عن " وجود كفره ذلك الوقت، وإن لم يكن قبله كافرا، لأن (كان) مطلق في جنس الأوقات الماضية، فهو صالح لأيها شئت"[109]. من هذا المنطلق اتضح عنده ما استشكل عند غيره في (كان) بخصوص قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لأن " (كان) لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم، يصلح لقريبه وبعيده ، وهو هاهنا لقريبه خاصة، والدال عليه مبنى الكلام وأنه مسوق للتعجب"[110].

---

104 المبرد المقتضب ج4 ص119.

105 الأصفهاني المفردات في غريب القرآن ص444 مادة (ك و ن).

106 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج3 ص159.

107 الاسترابادي شرح الكافية ج2 ص293.

108 الزمخشري الكشاف ج1 ص454 والآية 110 من سورة آل عمران.

109 الزمخشري الكشاف ج3 ص382.

110 الزمخشري الكشاف ج2 ص508 والآية 29 من سورة مريم وينظر في تخريجها:

ويرصد الزمخشري في كشافه الحالات المتعلقة بتعريف وتنكير معمولي (كان)، فجاء بحثه أشمل مما كان عليه في المفصل حيث يقول في هذا الصدد:"وحال الاسم والخبر مثلهما، في باب الابتداء، من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا، حد الكلام (...) ويجيئان معرفتين معا ونكرتين"[111]. أما في الكشاف فيحدثنا بإسهاب عن الحالات الآتية:

الحالة الأولى وتحصل عندما يكون المعمولان معرفين ، وعند ذاك يكون للمتكلم الخيار فيرفع الذي جعله اسما وينصب الذي جعله خبرا وذلك كقوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ف"(تلك) مرفوع أو منصوب اسما أو خبرا، وكذلك(دعواهم)"[112].

الحالة الثانية عندما يكون أحد المعمولين المعرفين مصدرا مؤولا فالأجدر أن يقضى باسميته يقول في معرض تفسيره لقوله تعالى **فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين** :"(دعواهم) نصب خبر ل(كان) و(أن قالوا) رفع اسم له، ويجوز العكس"[113]. كما نص على ذلك لدى قوله تعالى **إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا** حيث يقول:"وعن الحسن قول (المؤمنين) بالرفع، والنصب أقوى، لأن أولى الاسمين بكونه اسما ل(كان) أوغلهما في

العكبري إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ضبع بالمطبعة الميمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخويه مصر١٣٢١هـ، ج٢ ص ١١٣

القرطبي الجامع لأحكام القرآن ج١١ ص١٠٢

أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج٦ ص١٨٧

أبو البقاء الكفوي الكليات دار الطباعة العامرة بولاق، القاهرة ص٢٩٧.

الرضي الأستراباذي شرح الكافية ج٢ ص٢٩٣

111 الزمخشري المفصل ص٢٦٣ و٢٦٤

112 الزمخشري الكشاف ج٢ ص٥٦٥ والآية ١٥ من سورة الأنبياء.

113 الزمخشري الكشاف ج٢ ص٦٧ والآية ٥ من سورة الأعراف.

التعريف، و(أن يقولوا) أوغل لأنه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف (قول المؤمنين)"[114] وذلك "لأنهم حكموا ل(أن) و (أنّ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك"[115].

و تتجسد الحالة الثالثة عندما يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، وهنا يكون الاسم هو المعرفة، يقول عقيب قوله تعالى أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل فيمن قرأ بتأنيث(تكن) ورفع (آية) :"ليست كالأولى لوقوع النكرة اسما والمعرفة خبرا"[116]. وقد تقع النكرة اسما إذا خصصت أو أريد بها الحقيقة، غير أن النكرة إذا خصصت بالوصف جاز أن تقع اسما لحصول الفائدة بالإخبار عنها،وذلك في قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة حيث سجل أن (يورث) "صفة لرجل، و(كلالة) خبر كان، أي وإن كان رجل موروث منه كلالة"[117].غير أنه جوّز بعد ذلك أن" يجعل(يورث) خبر كان، و(كلالة) حالا من الضمير في (يورث)" ومن ثم يمكن أن نعتبر أن هناك وجهان في تنكير اسم كان ، الأول أن يكون مرادا به صاحب الحقيقة من حيث هي، لأن اعتبار الماهية فيما قرروا مسوغ للابتداء بالنكرة. والثاني أن يقال هذا من مجيء المعمولين منكّرين انطلاقا مما نص عليه الزمخشري نفسه في المفصل[118].

ج- الجملة الاسمية المنسوخة بالحرف

---

114 الزمخشري الكشاف ج3 ص72 والآية51 من سورة النور

115 السيوطي همع الهوامع ج1 ص119

116 الزمخشري الكشاف ج3 ص128 وكذلك ابن هشام في مغني اللبيب ج2 ص453-454

117 الزمخشري الكشاف ج1 ص509 والآية12 من سورة النساء

118 الزمخشري الكشاف ج3 ص424

لقد سجل الزمخشري في هذا الصدد أن الجملة الاسمية قد تتصدرها (إنّ) فتفيد تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه[119]. وقد تجيء عنده مصحوبة بلام الابتداء وضمير الفصل، أما بالنسبة للام الابتداء فقد قرر أن لها" ثلاثة مداخل: تدخل على الاسم إن فصل بينه وبين (إنّ)، كقولك: إن في الدار لزيدا، وقوله تعالى إن في ذلك لعبرة، وعلى الخبر كقولك: إن زيدا لقائم، وقوله تعالى إن الله لغفور رحيم ، وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه كقولك: إنّ زيدا لطعامك آكل، وإنّ عمرا لفي الدار جالس، وقوله تعالى **لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون**(...) ولو أخرت فقلت:آكل لطعامك، أو غير مكفور لعندي لم يجز، لأن اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر"[120].

وقد تطرق في الكشاف إلى المدخل الأول عندما سجل عند قوله تعالى **وإنّ من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم**"دخلت لام الابتداء على اسم إنّ، لفصل الظرف بينهما، كقوله وإنّ منكم ليبطئنّ"[121]. كما دفع في شرحه وإعرابه للامية الشنفرى مداخل أخرى وهمية قد تعن للعقل، فأكد أن حقها أن تدخل على أول الكلام، لأن لها الصدر، وإنما خلفوها مع (إنّ) إلى الخبر"لئلا يتوالى حرفا تأكيد، ولم يدخلوها على اسم (إنّ) مقدما حذرا من الفصل بينها وبين معموليها، لأن عملها ضعيف" لذلك عمدوا إلى تأخيرها دون (إنّ) " لأنّ اللام مؤثرة في المعنى و(إنّ) مؤثرة في اللفظ والمعنى فكانت أحق بالتقديم"[122].

---

119 الزمخشري الكشاف ج1 ص633 وكذا ج2 ص210 ونجد هذا أيضا في المفصل ص293 والأنموذج ص124 وأعجب العجب ص6.

120 الزمخشري المفصل ص295 والآية الأولى44 من سورة آل عمران والثانية 18 من سورة النحل والثالثة72 من سورة الحجر

121 الزمخشري الكشاف ج1 ص491 الآية 199 سورة آل عمران والثانية 72 من سورة النساء

122 الزمخشري أعجب العجب ص6

كما اعتبر في الكشاف دخول (إنّ) على ضمير الفصل أكثر قبولا من دخولها على الخبر، لأن ضمير الشأن أقرب إلى المبتدأ الذي هو محلها في الأصل، لذلك يقول عند قوله تعالى **إن هذا لهو القصص الحق** "(هو) إما فصل بين اسم إن وخبرها، وإما مبتدأ، و(القصص الحق) خبره ، والجملة خبر (إنّ). فإن قلت لِمَ جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخبر كان دخولها على الفصل أجوز، لأنه أقرب إلى المبتدأ منه، وأصلها أن تدخل على المبتدأ"[123].

إن تخفيف (إنّ) يبطل عملها ويلزم خبرها اللام، كما يزيل اختصاصها بالأسماء، فيقع بعدها الاسم والفعل على حد سواء، وإن كان يشترط في الفعل الذي يليها أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[124]. ويؤكد الزمخشري في الكشاف هذه الشروط التي نص عليها في المفصل فيقول عقيب قوله تعالى **وإن وجدنا لأكثرهم لفاسقين** " الوجود بمعنى العلم، من قولك وجدت زيدا ذا الحفاظ، بدليل دخول إنْ المخففة واللام الفارقة، ولا يسوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر والأفعال الداخلة عليهما"[125].

وليس في كلامه ما يكشف عن موقفه فيما يخص دخول (إنّ) على الفعل، هل تعمل ويكون اسمها هو ضمير الشأن والجملة الفعلية خبر، أو ليس هناك أيّ إضمار بل (إنّ) هنا حرف" دخل على الفعل كما دخل على الاسم، لأنه حرف وضعه للتأكيد، فالصنفان جميعا يؤكدان، وإنما امتنع من الدخول على الفعل في حال التثقيل لشبهه بالفعل، وكما لم يدخل فعل على فعل كذلك لم تدخل هذه مثقلة عليه"[126] إلا أنه صرح في أحاجيه النحوية بأنها تعمل في ضمير الشأن المحذوف لذلك يقول في معرض استدلاله:" فإن قلت: ما أنكرت على من يقول: إنها لام الابتداء التي لا تزال ضميمة (إنّ) ولزيمتها، إلا أنها جائزة الدخول إذا

---

123 الزمخشري الكشاف ج١ ص٤٣٥ والآية ٦٢ من سورة آل عمران

124 الزمخشري المفصل ص٢٩٧

125 الزمخشري الكشاف ج٢ ص١٠٠ والآية ١٠٢ من سورة الأعراف

126 الزجاج إعراب القرآن تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ١٩٦٥م، ص٧٥٤

ثقلت، واجبته إذا خففت للفصل؟ وما اضطرك إلى أن جعلتها لاما أخرى؟ قلت : نظرت إلى موقعها فأكسبني العلم الرصين بأنها غير لام الابتداء. وذلك أن التقدير، إنه زيد منطلق وإنه كان زيد فاسقا، وإنه وجدت عمرا فاضلا، على أن ضمير الشأن اسمها، والجملة خبرها، فلو كانت لام الابتداء لوقعت في خبر (إنّ) لا في خبر غيرها، ولما دخلت على خبر المبتدأ وخبر كان وثاني مفعولي وجدت ، حتى يسوغ لك أن تقول خففت فأوجبت ما كان جائزا"[127].

وجوّز أيضا في الكشاف أن الباء الزائدة قد تصاحب خبر (أنّ) إذا سبقت بنفي لها ولما في حيّزها، وذلك حملا لها على (ليس) التقريرية. ففي قوله تعالى **أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير** يقول:" (بقادر) محله الرفع لأنه خبر أنّ ، يدل عليه قراءة عبد الله: (قادر)، وإنما دخلت الباء لاشتمال النفي في أول الآية على أنّ وما في حيّزها. وقال الزجّاج: لو قلت ما ظننت أنّ زيدا بقائم جاز، كأنه قيل : أليس الله بقادر، ألا ترى إلى وقوع (بلى) مقررة للقدرة على كل شيء من البعث وغيره لا لرؤيتهم"[128].

ونص على ذلك أيضا عقيب قوله تعالى **وما أدري ما يفعل بي ولا بكم** بقوله:"فإن قلت: إنّ (يُفعل) مثبت غير منفي، فكان وجه الكلام، ما يُفعل بي وبكم. قلت: أجل ولكنّ النفي في (ما أدري) لما كان مشتملا عليه لتناوله (ما) وما في حيزه صح ذلك وحسن،ألا ترى إلى قوله أوَ لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهنّ بقادر كيف دخلت الباء في خبر (أنّ) وذلك لتناول النفي إياها مع ما في حيزها"[129].

---

127 الزمخشري الأحاجي النحوية ص٧٨-٧٩

128 الزمخشري الكشاف ج٣ص ٥٢٨ والآية ٣٣ من سورة الأحقاف.

129 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٥١٧-٥١٨ والآية ٩ من سورة الأحقاف.

2.3.3 الجملة الفعلية

ينطلق الزمخشري أثناء رصده لمظاهر الجملة الفعلية، من صدرها الذي هو الفعل حيث قسمه" إلى متعد وهو ما تعدّى الفاعل إلى مفعول به واحد نحو: ضربت زيدا، أو اثنين ثانيهما غير الأول، نحو أعطيت زيدا درهما،أو هو الأول نحو: ظننت زيدا عالما، ومثله: حسبت وخلت وزعمت ووجدت ورأيت وعلمت أو ثلاثة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا وغير متعدّ: وهو ما لزم الفاعل و لم يتجاوزه نحو ذهبت وقمت"[130].

أما أسباب التعدية فيرجعها إلى ثلاثة وهي " الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدّي فتصيره متعديا، وبالمتعدّي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبته وفرّحته وخرجت به وأحفرته بئرا وعلّمته القرآن وغصبت عليه الضيعة، وتتصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة نحو أعلمت"[131]

كما بيّن لنا في مفصله أنواع الأفعال المتعدية حيث قسمها إلى ثلاثة: "ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلان أعلمت وأريت (...) وضرب متعد إلى مفعول واحد وقد أجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدّي تعديته وهو خمسة أفعال: أنبأت ونبأت وأخبرت وخبّرت وحدّثت، وضرب متعد على مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة (...) والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة وما ينصب بالفعل من الملحقات بمن"[132].

---

130 الزمخشري المفرد والمؤلف ص106

131 الزمخشري المفرد والمؤلف ص257

132 الزمخشري المفصل في علم العربية ص257

من هذا المنطلق حدد الزمخشري أوجه ائتلاف الفعل مع معمولاته داخل الجملة الفعلية التي يتصدرها الفعل إلى:الفعل والفاعل،الفعل والمفاعيل،الفعل والملحقات بالمفاعيل كالحال والتمييز والمستثنى.

1-الفعل مع الفاعل

عرّفه في المفصل بقوله:"هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّما عليه أبدا كقولك:ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه"[133]. وقد التزم النحاة بأن يكون الإسناد مقيدا للفاعل على جهة القيام به أو الوقوع منه حتى لا يدخل في حدّه نائب الفاعل، أما الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني قبله فلم يلتزما في تحديدهما للإسناد بهذا القيد، لذلك يقولان بفاعلية مفعول ما لم يسم فاعله وهو ما قرره الزمخشري صراحة في الكشاف حين سجل عند قوله تعالى **يقال له إبراهيم** فإن قلت(إبراهيم) ما هو؟ قلت: قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى، والصحيح أنه فاعل (يقال)لأن المراد الاسم لا المسمى"[134]، ونجد أيضا في قوله تعالى **غير المغضوب عليهم** قال إن عليهم محلها الرفع على الفاعلية[135]. كما أن له في قوله تعالى **وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن** " في محل الرفع على الفاعلية[136]. وكذا عنه في قوله تعالى **كل أولئك كان عنه مسؤولا** " في موضع الرفع بالفاعلية"[137].

وقد قرر ابن يعيش في هذا الصدد وهو يشرح كلام الزمخشري أن الخلاف في نائب الفاعل على هذا النحو خلاف لفظي لأن " الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدما عليه وذلك نحو: قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد؟، فزيد في

---

133 الزمخشري المفصل ص18

134 الزمخشري الكشاف ج2 ص577 والآية 70 من سورة الأنبياء

135 الزمخشري الكشاف ج1 ص72 والآية 7 من سورة الفاتحة

136 الزمخشري الكشاف ج1 ص 370 والآية233 من سورة البقرة

137 الزمخشري الكشاف ج2 ص449 والآية46 من سورة الإسراء

جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت:زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدءا وخبرا معرضا للعوامل اللفظية" كما يؤيده أن "الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضُرب زيدٌ وأُكْرِم بكرٌ صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل، إذ ليس من شرط ارتفاع الفاعل أن يكون مُوجدا للفعل أو مؤثرا فيه"[138].

3.3.3 الجملة الشرطية

يرى الرضي في شرحه للكافية أن الشرط يحصل عندما يقع تلازم بين جملتين بروابط مخصوصة، بحيث يكون تحقق مضمون الأولى سببا لتحقق مضمون الثانية.والجملة الشرطية هي التي صدرها أداة شرط، نحو:

- من طلب العلى سهر الليالي
- لولا الأمل لضعف العمل
- إذا أكرمت الكريم ملكته

ولعل أول من أشار إلى هذا النوع من الجمل هو الخليل ومن بعده المبرد ثم جاء الزمخشري ونص عليها ومثل لها بخبر المبتدأ[139] نحو:

- بكر إن تعطه يشكرك

وهناك مجموعة من النحاة لا ترى رأي الزمخشري، إذ ترد الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية عندما يكون صدرها حرف شرط وفعل أو اسم شرط معمول لفعله، وتعتمد في ذلك على أن المقصود هو جملة الشرط وهذه لا تقع إلا بعد الأداة[140]. وهناك منهم من يردها إلى الجملة الاسمية إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله[141].

---

138 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص74

139 الزمخشري المفصل ص13

140 ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج2 ص

141 السيوطي همع الهوا مع ج1 ص96

إن الجملة بالنسبة للزمخشري إما أن تقوم على تركيب إسنادي ، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وإما تقوم على تركيب شرطي يقول ابن يعيش في هذا الصدد:" فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو قام زيد، إلا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة، من الشرط والجزاء، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر. فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء،ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، نحو زيد إن تكرمه يشكرك عمرو، فالهاء في تكرمه، عائدة إلى زيد، ولم يعد من الجزاء ذكر، ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم نحو زيد إن يقم أكرمه، ففي يقم، ضمير من زيد ، وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضا "[142]

4.3.3 الجملة الظرفية

كما تعرض الزمخشري لنوع رابع من الجمل وهو ما يطلق عليه النحاة الجملة الظرفية،وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور قبل اسم مرفوع على الفاعلية نحو إن الله عنده أجر عظيم وكذلك في قوله تعالى أفي الله شك[143] . لقد اعتبر الزمخشري أن الاسم المرفوع على الفاعلية رفعه فعل مقدر قبل الظرف أو الجار والمجرور تقديره استقر، ولما حذف قبلها انتقل الضمير من الفعل إليها[144]. والتحقيق أن النحاة ليسوا على كلمة سواء في تحليل هذا النوع من الجمل، إذ نجد عندهم ثلاثة اتجاهات:

١- إن (شك) مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله خبر مقدم.

---

142 ابن يعيش شرح المفصل ج١ ص٨٩

143 الآية ١٠ من سورة إبراهيم والآية

144 الزمخشري المفصل ص١٣ وشرح ابن يعيش للمفصل ص٨٨.

٢- إن (شك) مبتدأ والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف تقديره (كائن) أو (مستقر).

-3 إن (شك) فاعل للفعل المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور، وتقديره (استقر) أو ما أشبهه.

-4 إن (شك) فاعل للجار والمجرور أو الظرف، وفي هذه الحالة يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور معتمدا على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو موصول، وفي هذه الحالة يرى بعض النحاة أن الظرف والجار والمجرور أنيبا عن الفعل المحذوف وصار العمل لهما، ويرى البعض الآخر كابن الحاجب وابن مالك أن الظرف والجار والمجرور لا يعملان، وأن العمل للمحذوف.

وعلى هذا الأساس فما يسمى بالجملة الظرفية غير مسلم به،لأنه يمكن ردها بسهولة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية.

ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن للزمخشري يرى أن الجملة التي يتحقق بها الخطاب في اللغة العربية إما أن تكون فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية غير أن الباحث عندما يحاول أن يدقق في الأمر يجد أن الزمخشري يصنف الجمل إلى صنفين فقط هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية،. أما الصنفان الآخران فقد تحدث عنهما عندما كان يفصل القول في الجملة التي تقع خبرا ومن ثم يمكن القول إن الزمخشري تحدث عن الأصناف الأربعة في إطار المواقع التي تحتلها الجملة بالنسبة لموقع الخبر ليس إلا، أما أخذ تصنيفه الرباعي على إطلاقه كما فعل بعض الباحثين فأمر فيه نظر لأنه لا دليل لدينا يقوم حجة على أن الزمخشري اعتمد هذا التصنيف وتبناه في نسقه ونموذجه النحوي بشكل عام.

4.3 البنية العاملية

إن الأشكال اللغوية الأولى تكون عبارة عن بنيات مركبة من كلمات قابلة للمعمولية والتركيب في مجال العامل، حيث لا تخضع في البداية لأي ترتيب، ولا تكون معمولة قبل أن يراكبها المتكلم مع غيرها . إن المعمولية هي الانتظام في المحلات داخل المستوى التركيبي للخطاب، بالنسبة لنقطة النظام التي هي العامل، إذ لا عامل قبل التركيب. ويؤكد سيبويه ذلك صراحة في كتابه حين يقول :"إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب".[145]

إن النحو عند الزمخشري عبارة عن جهاز يشتغل في البدء على بنيات غير مركبة فتصير مركبة بعد مرورها من البنية الإسنادية، فتأخذ العوامل والمعمولات صورة مقولات تتراكب فيما بينها ثم تتآلف داخل صورة من صور البنيات التركيبية الدلالية التي تعرضنا لها فيما قبل، أثناء دراسة البنية التركيبية للخطاب في اللغة العربية، بعد ذلك تتدخل القواعد العاملية التي تنظم مكونات الجملة حسب علاقتها بالعامل فتأخذ الصورة التي يجب أن تكون عليها تبعا للنسق الذي يحكم اللغة ويقيدها. فإذا كان الفعل عاملا في الفاعل لفظا فإنه متعلق به معنى ودلالة في البنية الإسنادية ثم التركيبية فيما بعد،لأن الجملة قد يرد فيها أكثر من عنصر صالح لأن يقال عنه إنه فاعل، لكن أي واحد من تلك العناصر لا يستحق أن يكون فاعلا،إلا بعد أن تنشأ العلاقة بينه وبين الفعل،وعلى أساس هذا التعلق يتبين المعنى وعلى ضوئه توزع الحركات الإعرابية.

وعلى العموم يمكن أن نحدد خصائص القواعد العاملية عند الزمخشري على الشكل الآتي:

---

[145] سيبويه الكتاب ج1 ص12

- العامل هو الذي ينظم المعمولات.
- ارتباط مكونات الجملة أي المعمولات بالعامل.
- العامل هو الذي يمنح المعمولات الإعراب فيضعها في المحلات الإعرابية المناسبة، محل الرفع للعمد ومحل النصب والجر للفضلات.

1.4.3 الرتب العاملية

إن الأصل في العمل عند الزمخشري هو الفعل فهو أهم العوامل وأقواها على الإطلاق، ولذلك فهو يستطيع أن ينصب ما تباعد منه، بل عن المعمول كلما بعد عنه زاده قوة وتمكنا من العمل، وبقدر ما يزداد الفعل تمكنا في فعليته، بقدر ما تزيد قوته على العمل؛ فيرفع وينصب ويجر، وعندما يفقد جزءا من تمكنه يضعف عن العمل، ففعلا التعجب لجمودهما لا يرفعان إلا فاعلا ضميرا واجب الاستتار، وبئس ونعم لجمودهما يعملان بشروط خاصة.

أما الأسماء فإن الأصل فيها أن لا تعمل لأنها تتقبل العمل، لكن بعضها عمل عمَلَ الأفعال لشبهها به من جهة، أو لتضمنه معنى الحرف ونيابته عنه من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق صنفوا هذه الأسماء المشتقة ورتبوها حسب قوة شبهها بالفعل فقدموا اسم الفاعل وصيغ المبالغة ثم اسم المفعول ثم الصفة المشبهة ثم اسم التفضيل ثم المصدر ثم الاسم المضاف ثم الاسم المبهم ثم اسم الفعل.

وكما أن العوامل من الأسماء المشبهة بالأفعال تختلف باعتبار قوتها وضعفها، فإن الحروف أيضا تتفاوت من هذا الجانب، لذلك نجد النحاة يعتبرون أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا،أي أن يختص بالدخول على الأسماء دون الأفعال أو أن يلازم الدخول على الأفعال دون الأسماء، فأما الذي يباشرهما معا فهو حرف غير عامل لعدم اختصاصه، وعليه قسم النحاة الحروف إلى حروف مختصة بالفعل وحروف مختصة بالاسم، الأصل في الأولى

أن تعمل الجزم أو النصب، والأصل في الثانية أن تعمل الجر،[146] وبناءا على هذا اعتبرت الحروف المختصة بالأسماء أقوى من الحروف المختصة بالأفعال وذلك لأن عوامل الأسماء قد تعمل محذوفة نحو:

- خيرٍ عافاك[147] (أي بخير ردا على من سأل كيف أصبحت)

أما الحروف المختصة بالأفعال فلا تعمل مع الحذف.

وكما أن العوامل الأسماء تختلف فيما بينها من حيث العمل حسب قوتها وضعفها، فالمعمولات أيضا تتفاوت فيما بينها بناءا على المقياس نفسه. فالمعمولات القوية هي تلك التي تتطلب من العامل أن يفرغ لها أولا وأن لا يتجاوزها إلى غيره كالمفعول به، أما المعمولات الضعيفة فهي مثل الجار والمجرور والظرف إذ إن الفصل بها بين العامل والمعمول يعد كلا فصل. وقد رتب ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري[148] المعمولات حسب ارتباطها بالعامل واقتضائه لها، فقدم المصدر ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم الحال ثم المفعول له ثم المفعول معه وذلك لأن تعدّي العامل" إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان لأن الفعل قد فعله وأحدثه و لم يفعل الزمان وإنما فعل فيه(...) والزمان أقوى من المكان، لأن دلالة الفعل على الزمن دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ(...) ثم المكان أقوى من الحال لأنهما وإن كانت دلالة الفعل عليهما من خارج إلا أن الحال محمول على المكان وفي تأويله (...) والمفعول له أقوى من المفعول معه لأن الفعل أدل عليه، إذ الغالب من العاقل ألا يفعل فعلا إلا لغرض ما لم يكن ساهيا أو ناسيا وليس كذلك المفعول معه".

إذن فأصل العمل للأفعال وما عمل من المصادر والمشتقات والحروف إنما هو لمشابهته الأفعال، بمعنى أن الفعل الذي يترأس الجمل الفعلية قد يغيب أحيانا وتعوضه مقولة

---

146 ابن الأنباري أسرار العربية ص328

147 ابن جني الخصائص ج1 ص285

148 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص68-69

أخرى مشتقة منه ومشابهة له في وجه من الوجوه ، وإذا زال الشبه زال العمل،فقد يشبه شيء بشيء فيأخذ حكمه في العمل كما في إعمال (ما)الحجازية" إذ الأصل في ما ألا تعمل وإنما عملت عند من أعملها للشبه المتقدم- يقصد الشبه بليس- فإذا زال المقتضي للعمل، بطل العمل"[١٤٩]

من هذا المنطلق نلاحظ الزمخشري يعتبر أن اللفظ لا يعمل إلا إذا كان جاريا على الفعل ومشابها له، ويتحقق هذا الجريان إما بإجراء اللفظ على اللفظ أو على المعنى. ويندرج تحت هذا النوع كل مشتقات الفعل التي تشترك مع الفعل على مستوى اللفظ لكونها مشتقة منه أو على مستوى المعنى لدلالتها على الزمن أو الحدث. وهذه الصفات المشتقات يجعلها الزمخشري في مراتب ثلاث، الأولى "صفة بالجاري كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفة مشبهة باسم الفاعل فهي دونها في المترلة لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه، ثم المشبهة بالمشبهة وهي المرتبة الثالثة"[١٥٠].

فالمصدر يعمل عمل فعله لأنه يشبهه ولكونه " أصل الفعل وفيه حروف الفعل، ويكون للأزمنة الثلاثة، الحال والاستقبال والماضي،ولقوة هذه المشابهة عمل، وإن لم يعتمد على شيء،وهذه المشابهة والعمل لا يحصل إلا أن يحسن تقديره بأن والفعل، فإن لم يحسن تقديره بما بقي على ما كان من عدم العمل لأنه أصل فيه"[١٥١].ويؤكد هذا الكلام وهو يعرب قوله تعالى فلولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض فلفظ الناس مفعول به وهو معمول والعامل دفاع الذي ناب عن الفعل دفع. ومنه كذلك قوله تعالى **فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب**[١٥٢] أصله فاضربوا الرقاب ضربا، فحذف الفعل وقدم المصدر فأنيب منابه، مضافا

---

149 الزمخشري أعجب العجب ٨٦ .

150 الزمخشري المفصل ص٢١٨

151 الزمخشري أعجب العجب شرح لامية العرب ص٥٨

152 الآية ٤ من سورة محمد.

إلى المفعول وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه"[153].

واسم الفعل يعمل عمل الفعل لتضمنه معناه، لذلك أقيم مقامه، فرفع ونصب نحو[154]:

- هيهات العقيق
- دونك زيدا

ويرى الزمخشري أيضا أن اسم الفاعل قد يصير عاملا لأنه قد "يعمل عمل فعله لكونه جاريا على فعله حركة وسكونا في غالب أحواله ف(جازي) مثل(يجزي) و(يضرب) مثل(ضارب) ولأن لام الابتداء تدخل على الفعل واسم الفاعل، ويتقدم على كل منهما معموله ويجب بوجوب فعله، ويجب إذا عمل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال إذ الأصل في الأسماء أن لا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب، فالمضارع أعرب لشبهه بالاسم،فلا يعمل من أسماء الفاعلين إلا ما أشبه المضارع في إحدى صفتيه، الحال أو الاستقبال، وإذا كان للحال أو الاستقبال لم يتعرف بالإضافة كقوله تعالى هذا عارض ممطرنا[155] وكقول الشاعر:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانـــا

فرب لا يدخل على معرفة، وإنما يعمل إذا اعتمد على شيء قبله،لأنه يقوى بذلك، مثل هذا رجل بارع أدبه، أو حالا مثل جاء زيد راكبا فرسا، أو كان قبله حرف استفهام، مثل أضارب زيدا، أو حرف نفي، ما ذاهب أخوك"[156]

---

153 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٥٣٠

154 الزمخشري المفصل ص١٥١

155 سورة الأحقاف الآية ٢٤

156 الزمخشري أعجب العجب ص٥٩ وانظر كذلك الكشاف ج٢ ص ٤٧٥-٤٧٦ حيث يقول عند تفسيره لقوله تعالى **وكلبهم باسط ذراعيه** :"حكاية حال ماضية لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا

إن اسم الفاعل يمثل جملة فرعية عن جملة الفعل المضارع فهو فرع عن أصل، وعن هذا الأخير استمد قوته لكي يستطيع التحكم في المعمولات مع شرط التزام الترتيب الأصلي،إذ لا يجوز تقدم منصوب عليه.أما الرابط الذي يربطه بالفعل المضارع فهو جريانه معه على مستوى المعنى (الزمن)، وعلى مستوى اللفظ (البنية المشتقة).

ويرى الزمخشري أن اسم المفعول عمل لارتباطه بالفعل المضارع المبني للمجهول، لأنه أصله في العمل، يقول:"هو الجاري على يفعل من فعله، نحو مضروب لأن أصله مفعل ومكرم ومنطلق به ومستخرج ومدحرج ويعمل عمل الفعل تقول زيد مضروب غلامه ومكرم جاره، ومستخرج متاعه ومدحرج بيده الحجر، وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمال مثناه ومجموعه واشتراط الزمانين والاعتماد". [157]

ويشرح ابن يعيش كلام الزمخشري مبرزا أنه "لا يجوز أن يبنى اسم المفعول إلا مما يجوز أن يبنى منه يفعل؛ لأنه جار عليه فلا تقول مقوم ولا مقعود لأنهما لازمان كما لا تقول يقام ويقعد إلا أن يتصل به جار ومجرور أو ظرف أو مصدر مخصص فإنه يجوز حينئذ أن تبنيه لما لم يسم فاعله" ويضيف فيما يخص عمل اسم الفاعل "وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضا إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال نحو قولك هذا مضروب غلامه الساعة ومررت برجل مكرم أخوه غدا كما تقول هذا ضارب غلامه الساعة ومررت برجل مكرم أخاه غدا وتقول في التثنية هذان مضروبان ومررت برجلين مضروبين". [158]

إذا كان في معنى المضي وإضافته إذا أضيف حقيقة، معرفة كغلام زيد، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية"

157 الزمخشري المفصل ص229

158 ابن يعيش شرح المفصل ج6 ص80-81

وإذا كانت الأسماء قد تعمل عمل الفعل لشبهها به، فهناك أيضا بعض الحروف التي تعمل عمل الفعل لكونها محمولة عليه، وهذا ما يؤكده ابن يعيش وهو يشرح كلام الزمخشري في هذا الخصوص،إذ إن "حروف المعاني جميعها جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار،فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف،وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضا عن أنفي،وحروف الاستثناء عوضا عن أستثني أولا أعني، وكذلك لام التعريف نابت عن أعرف والتنوين ناب عن قف،وحروف الجر نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها،فالباء نابت عن ألصق،والكاف نابت عن أشبه وكذلك سائر الحروف"[159]"لقد عملت هذه الحروف لشبهها بالفعل ولأنها تفيد معناه إفادة أساسها الاختصار والإيجاز، فلا يجوز حذفها لأن الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف"[160]

أما الرتبة الثانية ففيها الصفة المشبهة لأنها عملت لا لشبهها بالأصل أي الفعل، ولكن لشبهها بالفرع أي اسم الفاعل من حيث التصرف والدلالة، كما أنها لا تقوى على العمل في غير الفاعل الذي يصير بعد ذلك إما تمييزا أو مضافا إليه. يقول الزمخشري في كتابه أعجب العجب :"إن هذه المسألة وما يتفرع عنها أشبهت اسم الفاعل في معموله ، وليست جارية على الفعل،ولا معدولة عن الجاري، ولا كاسم الفاعل فيما له من الفعل،وفي جريانه عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا ضارب زيدا، فإن ضارب في معنى يضرب وجار عليه، وليس كذلك حسن الوجه،ليس معناه حسن وجهه، لا حالا ولا مآلا،كما كان معنى ضارب يضرب، ولا هو جار عليه إلا أنه حصل له شبه باسم الفاعل من أوجه منها أنه يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع فعمل لذلك"[161] .

---

159 نفسه

160 نفسه

161 الزمخشري أعجب العجب ص٩٢.

كما أن الاسم المبهم ينصب تمييز المفرد وهو محمول في عمله على اسم الفاعل، "ف (عشرون رجل)ا مشبه عند النحاة ب(ضاربون رجلا)، ووجه الشبه بينهما أن قولك عشرون جمع، وإن شئت قلت كثرة كما أن قولك ضاربون كذلك وهو ممنوع بالنون عن الإضافة إلى ما بعده، وأن المنصوب مبين للأول وهو عشرون، كما أن مفعول ضاربين مبين لزيادته في الفائدة، وعشرون بما فيه من إبهام يشبه الفعل بما فيه من تنكير".[١٦٢]

وأما اسم التفضيل فهو أضعف من الصفة المشبهة لأنه بعيد الشبه بالفعل وباسم الفاعل، ويطلق عليه عدد كبير من النحاة أفعل التفضيل" لأن الجمع بين اسمه وكونه عاملا مخالف للأصل لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل في أسماء مثلها"[١٦٣]،ومن ثم كان إعماله بما فيه من معنى الفعل، وبسبب هذه العلاقة الضعيفة بالفعل وباسم الفاعل أيضا عمل وكان عمله ضعيفا ومظهر الضعف في عمله:

- إنه لا يرفع اسما ظاهرا، فلم يجز الزمخشري (مررت برجل أفضل منه أبوه).
- إنه لا ينصب المفعول المطلق ولا المفعول معه.
- إنه لا ينصب المفعول به.

وإذا كان أصل العمل للفعل، و رغم ذلك عملت بعض أسماء الصفات فما ذلك إلا لأن لها مسوغات ألحقتها بالأفعال، فاسم الفاعل عمل رغم اسميته لجريانه على الفعل، وتحمله التثنية والتذكير والتأنيث فصار محله محل فعل، وعمله عمله، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فعملت.أما اسم التفضيل فله من الاستقلال ما يجعله بعيد الشبه عن الفعل لو قدر مكانه، لأنه يلتزم حالا واحدة، لا يطابق فيها ما قبله. ويتجلى ذلك في صورتين:

١- إذا كان أفعل التفضيل نكرة غير مضاف فيقال (زيد أفضل من عمرو، الزيدان أفضل من عمرو) ففي جميع الأحوال يلزم التذكير والإفراد، ولا يستجيب لما قبله عندما تدخل عليه التثنية أو الجمع أو التأنيث .

---

162 ابن الخشاب المرتجل في شرح الجمل تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٦٢م ص٢٦٤

163 ابن يعيش شرح المفصل ج٦ ص١٠٥

٢- صورة ما إذا كان افعل التفضيل مضافا لنكرة (زيد أفضل رجل، الزيدان افضل رجلين، الزيدون أفضل الرجال،هند افضل امرأة، الهندات أفضل امرأتين، الهندات أفضل النساء، وبهذا الصدد يقول ابن مالك في ألفيته:

وإن لمنكور يضف أو جرّدا الزم تذكيرا وإن يوحـــدا

إن تمنع أفعل التفضيل عن التبعية لما قبله، ورفضه للمطابقة معه جعل ابن يعيش يشبهه بالاسم الجامد أو بالجملة الاسمية التي لا يتأثر بنيانها بما قبلها، فقد قال عن أفعل التفضيل"مررت برجل قطن جبته، وبرجل كتان ثوبه،ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع"[164]، ومن هذا المنطلق جعله غير جدير بالعمل. كما ذهب النحاة إلى أن أفعل التفضيل لا ينصب مفعولا به إذا جاء بعده ففي قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث في هذا الموضع لا يمكن أن تكون ظرفا لما تفضي إليه الظرفية من معنى غير مقصود من الآية، فالآية ليست بيانا لكون الله يعلم في ظرف معين، لأن ذلك يقتضي أنه لا يعلم في ظروف أخرى، وانتفاء هذا التصور معلوم عند للمسلمين، لذلك فإن الآية ترصد حقيقة أخرى هي أن الله أعلم بالمكان (الشخص) الذي يجعل فيه رسالته،وعليه تصبح (حيث) مفعولا به لكن أفعل التفضيل(أعلم) لا يصلح لأن ينصب مفعولا لذلك اعتبره النحاة وضمنهم الزمخشري مجرد مؤشر ومفسر لعامل آخر تقديره يعلم.[165]

كما وجد النحاة أنفسهم مدعوين إلى تقديم مسوغات إعمال الاسم المضاف، لأن الأقيس ألا يعمل من الأسماء إلا ما له شبه بالفعل، لكن الاسم المضاف لا شبه له بالفعل في أغلب الأحوال ولو أشبه الفعل لا يمكنه أن يعمل إذ لا حظ للفعل في عمل الجر[166]، ومن ثم

---

164 ابن يعيش شرح المفصل ج6

165 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص107

166 السيوطي همع الهوا مع ج2 ص46

تعددت آراءهم حول الموضوع، فمنهم من قال إن العامل هو المضاف، ومنهم من قال إنه الإضافة، ومنهم من قال إنه حرف الجر.(علاقته بحرف الجر شبه الشبه)

ويذهب الزمخشري في هذا الإطار إلى أن المضاف إليه" مجرور بالإضافة وهي معنى نحوي عرفوه بأنه نسبة تقييدية توجب لثانيهما الجر"[167] وهذه النسبة التقييدية هي المسؤولة عن جر المضاف. أما ابن يعيش فإن موقفه يتأرجح بين الرأي الثاني والثالث، وذلك حين أورد رغم تأييده لرأي الزمخشري أن الإضافة هي المقتضية للجر، أما الجر ذاته فإنه يحصل بعامل لفظي هو الحرف المقدر، يقول :"فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر،والعامل هو الجر أو تقديره "[168]، وعليه فإن المضاف في جملة الإضافة بمثابة الواو في بيت الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيـــس إلا اليعافير وإلا العيـــس

فالواو غير جارة بذاتها، وإنما هي مؤشر وجود (رب) التي تعمل الجر. ولا يخفى ما في هذا التحليل من توفيق بين آراء الفريق الأول والفريق الثاني. أما الحروف الصالحة لأن تقدر عموما هي اللام ومن وفي، وتقدير اللام هو الأصل رغم صحة تقدير غيره، فجملة دار زيد نقدرها بجملة دار لزيد. وأما من" فإنما تقدر في مواضع أقل، ولا تقدر إلا حيث يستدعيها المقام، ويصح تقديرها إذا كان المضاف بعض المضاف إليه، مع جواز إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف، كما في ثوب خز،خاتم فضة، باب ساج، فالمضاف في هذه الأمثلة جزء المضاف إليه، ويصح أن يطلق عليه، فيقال ثوب خز وخاتم فضة وباب ساج"[169].أما

---

167 السيوطي الهمع ج2 ص46 وقد نسب هذا الرأي لكل من الزمخشري وابن يعيش وأبو حيان والسهيلي.

168 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص117

169 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص119.

تقدير(في) فقد عارضه كل من ابن كيسان والسيرافي و قال به ابن السراج كذلك وابن مالك اللذان قدّراها في قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام[170].

هذه آراء النحاة في مسوغات إعمال المضاف، وهي رغم تباينها الظاهري ترتد في النهاية إلى إقرار سلطة الحرف،سواء كان مستترا يظهر بالتقدير أو كان منوبا عنه بالمضاف، ويؤكد هذا الاتفاق أو التقارب في موقف النحاة أنهم في كتبهم يضمون باب الإضافة إلى باب الجر أو يجاورون بينهما على أساس أنهما مظهران لعامل واحد هو الحرف. لقد اعتبر الزمخشري أن الإضافة باب واحد يعبر عنه بحرف جر صريح أو بحرف جر مقدر يختار بحسب ما يقتضيه السياق.

ولقد كان بمقدور النحاة أن يروا في موضوع الإضافة بابا آخر لو انهم استندوا إلى الدلالة، فمن حق كل ما كان مضافا إلى غيره أن يكون مجرورا، سواء تجلت الإضافة في شكل شبه جملة أو جاءت إسنادا عاريا عن أي واسطة كما في جملة الإضافة، وهذا طبعا يهيئ باب الإضافة إلى أن يتسع ولا يجعله ملحقا بباب الجر، لكن الذي صرف النحاة عن أن يسيروا هذا المسار هو ارتباطهم الشديد بالنظرية العاملية التي تقضي بأن يكون لكل معمول عامل، فإن تمكنوا في أبواب إعمال اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل أن يحصلوا على مشابهة مع الفعل بسهولة ويسر، فإن باب الإضافة يتمنع على ذلك، ومن ثم لا بد من تقدير حرف الجر ليسوي به التحليل ويتلئب بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف كما يقول ابن جني.

والحروف كذلك يمكن أن تكون أصيلة أو تابعة في عملها، فحروف الجر مثلا أصيلة أو تابعة، فهي لا تشبه الفعل بأي وشيجة من الوشائج سواء تعلق الأمر بالمعنى أو باللفظ أو بالعمل، وكذلك الشأن بالنسبة لحروف الجزم إلا أن هناك حروفا عالجها النحاة باعتبارها فرعا في العمل عن الفعل، مثل عن وأخواتها فهي مشبهة عندهم بالفعل المتعدي، إلا أنها

---

[170] الاسترابادي شرح الكافية ج2 ص904 والآية196 من سورة البقرة.

قدمت منصوبا على مر فوعها تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل ونفس الشيء يصدق على لا التبرئة إلا أن هذه الأخيرة مشبهة بإن وليس بالفعل المتعدي[171]. وقد تنوب بعض الحروف عن الفعل فتعمل عمله مثل ياء النداء عند من قال إنها هي الناصبة للاسم بعدها، وليس الفعل المحذوف[172].وفي هذا الاتجاه تحدث النحاة أيضا عن الأسماء التي عملت عمل الحروف، وهي إما أسماء تضمنت معنى الحرف وهي أسماء الشرط التي تضمنت معنى (إن) الشرطية نحو:

ومن يجعل المعروف في غير أهله يضرس بأنياب ويوطأ بمنسم

والتي تأويلها عند النحاة،إن أتي واحد يجعل المعروف في غير أهله يضرس ويوطأ،أو أسماء نابت عن الحرف نحو:

- خاتم ذهب

ففي هذا المركب الإضافي، ناب الإسم المضاف عن حروف الجر، والتقدير هو(خاتم من ذهب)[173].

---

171 الأسترابادي شرح الكافية ج١ ص١٠٩

172 ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د،ت) ج١ ص٢٣٠

173 الجرجاني العوامل المائة النحوية ص٣٠٢

2.4.3 المبادئ العاملية

لقد كان للقول بالعامل أثر واضح على الدرس النحوي وقضاياه، وإن نظرة شاملة في المؤلفات النحوية القديمة لتبين أن فكرة العامل كانت هي الموجد الأساسي له، فأغلب الخلافات والتعليلات النحوية لا تخرج عن كونها خلافات وتعليلات عاملية، فهي إما متعلقة بتسويغ وجود عامل ما في بنية معينة أولا، أو متعلقة برتبة معمول بالنسبة لعامله، أو متعلقة بقوة عامل أو ضعفه. علاوة على ذلك فإن أي تعليل لا يستند حجته على العمل وشروطه لا يعد تحليلا مقبولا لدى النحاة، لأن العمل هو المرجع النحوي المقبول عند الخلاف في المسائل النحوية.

إن العامل لا يعمل خارج التركيب، كما لا يعمل داخل تركيب غير ملائم، لذلك صرح النحاة بأن الإعراب لا يكون إلا بعد التركيب، لذلك فالزمخشري لما تحدث عن دواعي رفع المبتدأ ذهب على أن ذلك يرجع إلى التركيب الذي لولاه لكان المبتدأ مجرد كلمة ملقاة لا تستوجب حركة معينة يقول:" وإنما اشترط التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد، لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"[174]،ويؤكد الرضي الأستراباذي هذا الأمر وهو يشرح كلام ابن الحاجب في هذا الصدد:" فليس كل اسم مركب إلى غيره، غير مشابه لمبنى الأصل معربا،بل الاسم المركب إلى عامله. ألا ترى أن المضاف اسم مركب على المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا،بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي لأن المضاف عامله على قوله(يقصد ابن الحاجب) أو الحرف المقدر"[175].

والعامل لا يعمل إلا من اليمين إلى اليسار ، فالعامل الفعل في الجملة الفعلية، يقابل عامل الابتداء في الجملة الاسمية، والمبتدأ في الجملة الاسمية يقابل الفاعل في الجملة الفعلية.

---

174 الزمخشري المفصل ص24

175 الأستراباذي شرح الكافية ج1 ص16

ويمكن للفعل أن ينصب ما تباعد منه، وهكذا يجوز تركيب عدة منصوبات بعد الفعل لأن الفعل يقوى على ذلك فيصح:

- ضرب زيد عمرا ضربا مبرحا أمام المسجد يوم الجمعة عقابا له.

كما أن العامل لا يمكن أن يدخل على عامل آخر ولذلك فإن دخول عامل على بنية معينة هو إشارة إلى خلوها من العوامل، ويستشف من كلامهم أن هذا الأصل يقيد العوامل اللفظية فقط، فالعامل المعنوي يمكن أن ينسخ عمله بوجود عامل لفظي كما هو الشأن بالنسبة للمبتدأ والخبر، عند دخول النواسخ عليهما نحو:

- كان الطالب مجدا

إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون هناك عامل يقع في مجال عامل آخر أعلى منه، كما هو الشأن في الجملة المدمجة نحو:

- ظننت أن عمرا قال إن زيدا جاء

ففي هذه الجملة هناك عوامل كثيرة غلا أن لكل عامل مجاله الخاص، فمعمول ظننت مثلا لا يعمل فيه أي عامل من العوامل الموجودة في الجملة. كما أن ظننت بدورها لا تعمل في معمولات هذه العوامل، ولكنها تتخذ الجملة المدمجة برمتها مفعولا لها. ويمكن القول بناء على ذلك، إن كل عامل يقف حاجزا أمام تسرب عمل عامل آخر إلى معمولاته.

إن المعمول تابع للعامل ولا يقع إلا حيث يقع العامل، وهذا يحدد الرتبة بين العامل والمعمول فمتى وجدت العلاقة الإعمالية بينهما تحدد موقع العامل من المعمول،ووجب تقديم الأول وتأخير الثاني، فالمضاف متقدم عن المضاف إليه، والجار متقدم عن المجرور، وبهذا أوجب النحاة أن يتقدم الفعل عن الفاعل، ويبقى هذا الأصل قائما ما لم يجد له تعارضا مع المستوى التداولي للخطاب كما سنرى في الفصل الموالي. من هذا المنطلق أجاز الزمخشري تقديم خبر ليس عليها وذلك لتقدم معمول خبرها عليها وذلك كقوله تعالى **ألا يوم ياتيهم**

ليس مصروفا عنهم[176].لكن هذا الأصل ليس على الإطلاق، فقد يتقدم العامل ولا يتقدم المعمول، وذلك كتقدم الفعل على الفاعل، وكجواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها، ولا يجوز أن يتقدم معموله على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. يقول صاحب الإنصاف في هذا الصدد" إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المعدلة. وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ، فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول وهذا لا إشكال فيه"[177]

وقد يتقدم المعمول ولا يجوز تقدم العامل وذلك نحو جواز تقدم معمول خبر(ما) الحجازية وهو ظرف أو جار ومجرور. كما لا يجوز تقدم الخبر على الاسم في غير الظرف والجار والمجرور. وكجواز تقديم معمول خبر الأحرف المشبهة بالفعل على اسمها ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

وهناك مبدأ آخر ينص على أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وعلى أساس هذا المبدأ نشأ باب التنازع في علم النحو فقال البصريون بترجيح العامل الثاني لقربه، ورجح الكوفيون إعمال العامل الأول المتقدم لسبقه. أما الزمخشري فذهب إلى ما ذهب إليه البصريون حين ذكر أن(أن الشرطية) إذا أعقبتها (لم) كان الجزم ب(لم) لا بها، وإن دخلت على (لا) كان الجزم بها لا ب(لا) وإنما كان كذلك لأن(لم) عامل يلزمه معموله ولا يفرق بينهما بشيء.[178]

ومن المبادئ العاملية مبدأ آخر نجده عند الزمخشري يقضي بأن بعض الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وبذلك رد الزمخشري مجموعة من الإعرابات، فقد جاء في

---

176 الآية ٨ من سورة هود.

177 ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ ص٦٨

178 الزمخشري أعجب العجب ص٤٦

الكشاف في قوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا [١٧٩] " ملعونين نصب على الشتم أو الحال (...) ولا يصح أن ينتصب عن أخذوا لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيها قبلها"[١٨٠]. كما أعرب الزمخشري قوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون " فإن قلت: هل يجوز أن تكون ما نافية كما قال بعضهم؟ قلت: لا يجوز لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول زيدا لم أضرب ولا تقول زيدا ما ضربت"[١٨١].

كما لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه،ولا بين الفعل والفاعل،لذلك منع النحاة أن يكون المصدر العامل مفصولا عن معموله ولو بوصف لذلك فالجملة الموالية لاحنة:

*أعجبني ضربك المبرح زيدا

يقول الزمخشري في هذا الصدد وهو يعرب بيت الشنفرى:

هم الأهل لا مستودع السر ذائع لديهم ولا الجاني بما جر يخـــذل

"(لديهم) بمعنى عند وهي ظرف ل(ذائع) أي ليس منتشرا بينهم، ويمتنع جعله ظرفا لمستودع لأنه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بخبر العامل"[١٨٢]،وفي هذا السياق أيضا منع أن يلي العامل مباشرة معمول غيره حتى لا يقع بين مكونات التركيب تداخل واضطراب، ومن ثم جوّز البنية الأولى ورفض البنية الثانية:

كان القادم مرتديا جبة

*كان القادم جبة مرتديا

إن الفصل ولو بمعمول المعمول يخالف الأصل.

---

179 الآية ٦١ من سورة الأحزاب.

180 الزمخشري الكشاف ج٢ ص٥٥٠

181 الزمخشري الكشاف ج٣ ص١٦٨

182 الزمخشري أعجب العجب ص١٢

وينص مبدأ آخر من المبادئ العاملية عند الزمخشري أنه لا يجوز العطف على عاملي معمولين مختلفين،فقد جاء في الكشاف في قوله تعالى **والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها والنهار إذا جلاها والليل إذا يغشاها** فإن قلت الأمر في نصب إذا معضل، لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر فتقع في العطف على عاملين في نحو قولك : مررت أمس بزيد واليوم بعمرو، وإما أن تجعلهن للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه. قلت الجواب فيه أن واو القسم مطرح معها إبراز الفعل اطراحا كليا، فكان لها شأن خلاف شأن الباء حيث أبرز معها الفعل وأضمر ، فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادة مسدهما معا والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو فحقهن أن يكن عوامل على الفعل والجار جميعا كما تقول: ضربت زيدا وبكرا خالدا فترفع بالواو وتنصب لقيامها مقام الضرب الذي هو عاملها ".[183]

كما جاء في الكشاف في قوله تعالى **إن في السماوات والارض لآيات للمومنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق....آيات لقوم يعقلون** " وأما قوله آيات لقوم يعقلون، فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان نصبتهما أن وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار والنصب في آيات والجر في واختلاف... فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقالة فيه وقد أباه سيبويه فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت فيه وجهان عنده، أحدهما أن يكون على إضمار في (...) والثاني أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفا على ما قبله أو على التكرير ورفعها بإضمار هو".[184]

---

183 الزمخشري الكشاف ج3 ص341

184 الزمخشري الكشاف ج3 ص112

3.4.3 الحواجز العاملية

انطلاقا من هذا التصور العاملي، وقف الزمخشري على مجموعة من الحواجز التي تعوق العامل عن الإفضاء إلى معموله، وذلك لسبب من الأسباب التي ترجع عنده إلى ثلاثة :

أولها أن يقع العامل في موقع غير موقعه الأصلي الذي يحل فيه عادة، ف(كان) مثلا تعمل إذا ما وقعت بين متلازمين حيث يحجزانها ويعوقانها عن العمل، مثال ذلك وقوعها بين المبتدأ والخبر في قول أم عقيل:

أنت تكون ماجد نبيل

وكذلك عند وقوعها بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

علي كان المسومة العراب

ثانيها أن تلي العامل أداة من الأدوات التي تحجزه عن العمل مثل (ما الكافة) التي تعوق أن وأخواتها عن العمل.ويدخل في هذا الإطار أيضا الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد حصرها النحاة في عشر أدوات كما يتضح من خلال الجمل الآتية[185]:

- زيد إن لقيته فأكرمه (أدوات الشرط).
- زيد هلا أكرمته (أدوات الاستفهام).
- زيد هلا أكرمته (أدوات التحضيض).
- زيد ألا تكرمه (أدوات العرض).
- زيد لأنا قد ضربته (لام الابتداء).
- زيد كم ضربته (كم الخبرية).
- زيد إني ضربته (الحروف الناسخة).
- زيد الذي تضربه (الأسماء الموصولة).
- زيد رجل ضربته (الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول).
- زيد رجل ما ضربته (حرف النفي ما).

---

185 الزمخشري المفصل.

- زيد والله لا أضربه (لا بشرط أن تقع في جواب القسم).

ثالثها التعليق وهو إبطال عمل العامل لفظا لا محلا،أي منع الفعل المتعدي أو ما يقوم مقامه، من العمل الظاهر في لفظ المفعول الواحد، أو المفعولين معا، دون منعه من العمل في المحل؛ وهو خاص بأفعال القلوب ومصادرها ومشتقاتها العاملة. وقد يحمل على أفعال القلوب ما ليس منها، فيجوز تعليقه لأنه يتضمن معناها. وغالبا ما يحصل هذا الأمر مع الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها والتي هي أدوات الصدارة كأدوات الاستفهام والنفي بما وإن ولام الابتداء واللام الموطئة لجواب القسم، وأدوات الشرط وإن ولعل وكم الخبرية ونظير ذلك كثير في الخطاب القرآني[186]:

- ألم تر كيف فعل ربك بعاد
- سيعلمون غدا من الكذاب الاشر
- وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار
- ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى
- لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض
- وظنوا ما لهم من محيص
- وتظنون إن لبثتم إلا قليلا
- ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق

---

186 الآية 6 سورة الفجر،الآية 26 سورة القمر، الآية 42 سورة الرعد، الآية 71 سورة طه، الآية 102 سورة الإسراء، الآية 48 سورة فصلت، الآية 52 سورة الإسراء،الآية102 سورة البقرة على التوالي.

4. خلاصة

اتضح لنا إذن أن البنية التركيبية للخطاب عند الزمخشري تتمثل من خلال مفهوم الجملة التي يحكمها ما يمكن أن نسميه بالقالب العاملي والذي لم يكن القدماء على كلمة سواء حوله إذ توزعوا بين مؤيد ومنكر ومعارض. وقد تعرضنا للقالب العاملي عند الزمخشري من خلال ثلاث ركائز هي العامل الذي ألفيناه عنده أربعة أنواع: العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل باعتبارين والعامل اللغوي. والمعمول الذي يتلقى عمل العامل. والأثر الإعرابي وهو السمة التي يتركها العامل في المعمول دلالة على عمله. إن الخطاب في مستواه التركيبي عند الزمخشري عبارة عن أربع بنيات تتداخل فيما بينها تداخلا تاما إذ إن خرج كل واحدة منها يمثل دخل الأخرى. البنية الأولى هي البنية الإسنادية المؤلفة من المسند والمسند إليه، والقيود التي تتوالى وتتتابع داخل العبارة اللغوية طولا وقصرا. أما البنية الثانية فهي البنية المقولية التي يتم فيها ملء المكونات الإسنادية السابقة بالمقولات المعجمية الاسم والفعل والحرف، ومن ثم يتم الانتقال إلى البنية التركيبية التي تكون إما فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية، وهنا تتدخل البنية العاملية التي تقوم بدورها النهائي في بناء العبارة اللغوية. إن الدور الذي تقوم به كما تبدى لنا عند الزمخشري يأخذ ثلاثة أبعاد. الأول يتمثل في الرتب العاملية إذ إن العوامل فيما بينها تتراتب من حيث القوة والضعف، فالفعل هو أصل العوامل والأخريات تتفاوت حسب قربها وبعدها منه. أما الثاني فيتمثل في المبادئ والقوانين العاملية التي بموجبها تترتب المكونات داخل الخطاب تبعا لعمل العامل الذي يشرف على تتابع وتوالي المعمولات كما يحدد المجالات التي قد يمتد إليها عمل العامل وقد يقف دونها بسبب حاجز من الحواجز التي حددها الزمخشري وأجملناها في ثلاثة.

الفصل السادس

مباحث الكلام

بنية الخطاب الدلالية /التداولية

سنحاول أن نعالج في هذا الفصل المباحث التي تعرضت لمعاني الخطاب عند الزمخشري والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين أساسيين، القسم الأول يتعلق بالدلالة الوظيفية المنبثة في مباحث الكلمة من خلال مستواها الصوتي والصرفي والمعجمي وكذا في مباحث المستوى التركيبي النحوي للعبارة اللغوية ، أما القسم الثاني فيتعلق بمباحث المعنى من خلال العلاقة القائمة بين المتخاطبين وكذا رصد السياق المقامي ودوره في تحديد دلالة الخطاب أثناء إنتاجه، وهو ما يصطلح عليه في اللسانيات الوظيفية عموما بالمكون التداولي.

ومن المعلوم أن الموضوع المدروس عند الزمخشري هو الخطاب القرآني وينتج عن هذا أن المعطيات المنصب عليها الوصف اللغوي لن تكون جملا مفردة مجردة عن مقام إنجازها بل ستكون خطابا مترابطا ومتماسكا ومتسق الوحدات. من هذا المنطلق فإن المنحى الذي سار عليه الزمخشري من خلال أوصافه اللغوية هو مبدأ ربط المقال بالمقام أي ربط الخصائص التركيبية للكلام بخصائصه التداولية ومن ثم يحصل الخطاب.

وإذا كان النحو من خلال النظرية العاملية عند الزمخشري هو الذي يضطلع بوصف الخطاب في مستواه التركيبي المجرد كما بينا في الفصل السابق، فإن علم المعاني والبيان والبديع وهي الشعب التي يتألف منها علم البلاغة تضطلع برصد الخصائص التداولية للخطاب القرآني وبالتالي تسعى إلى ربط الخصائص التركيبية الدلالية المجردة بالخصائص التداولية المحققة وهو ما يطلق عليه عادة في الأدبيات القديمة والحديثة معا "ربط المقال بالمقام"على حد ما بينا في الفصل الثاني من الباب الأول.

إن اللغة كيفما كانت إما أن يعبر بها المتكلم عن واقع انتهى حدوثه وحصوله، أو يعبر بها عن أمر يستشرف أو يتوق إلى حدوثه وحصوله في المستقبل. الأول هو الجانب الوصفي التقريري من وظيفة اللغة، أما الثاني فهو الجانب الحي المتحرك من وظيفتها أيضا، وذلك لاعتماد وقوعه على إحداثيات جديدة تتفاوت دوما حسب متغيرات السياق العام الذي يؤطر الحدث الكلامي. من هذا المنطلق قسم اللغويون العرب الكلام إلى قسمين كبيرين اصطلحوا على تسميتهما بالخبر والإنشاء.

1. الخبر والإنشاء

العبارة الخبرية هي التي تكشف أو تحكي عن حقيقة ثابتة في ذاتها، أي أنها تعبر عن هذه الحقيقة الماثلة في العالم الخارجي، سواء أكانت واقعة قبل التلفظ بالعبارة، أم أنها ستحصل في المستقبل، ويتخذ الحدث الكلامي معيارا لقياس الزمن المستشرف حصوله.أما العبارة الإنشائية فهي التي لا ترتبط بحقيقة ثابتة في العالم الخارجي، بل يكون لفظها هو الذي يوجد النسبة ويحقق للعبارة معناها الخارجي، أي أنه لا يكون ثمة وراء الكلام أي حقيقة ثابتة قد تدل على أنه طابقها أم لم يطابقها بالفعل[1].

من هنا نشأت الفكرة البلاغية التي تربط العبارة الخبرية بمقولتي الصدق والكذب[2]. فإذا تطابقت دلالة الجملة مع الواقع كانت صدقا، وإن لم تتطابق معه كانت كذبا. وعلى أساس هذا التفريق بين الإنشاء والخبر؛ وُصفَت الجملة الإنشائية بأنها موجدة لمعناها، ووصفت الجملة الخبرية بأنها حاكية عنه[3].

---

1 مصطفى جمال الدين البحث النحوي عند الأصوليين ص258.

2 الزمخشري المفرد والمؤلف في النحو ص112.

3 نفسه ص112.

وتتأول الجملة الخبرية في علم الدلالة بأنها العلاقة بين المرجع من جهة والدال والمدلول من جهة أخرى عند من لا يستبعدون العالم الخارجي ولو ذهنيا على الأقل. أما الجملة الإنشائية فتقتصر على العلاقة بالمدلول لتكون لها علاقة بعدية بالعالم الخارجي. وهذا يؤدي إلى أن الجملة الخبرية كما يراها البلاغيون ذات أبعاد ثلاثة: اللفظ والصور الذهنية والعالم الخارجي.

وقد تناول الخبر علماء كثر وعرفه أحدهم بقوله"والخبر كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده كقولك قام زيد، فقد أفدته العلم بقيامه، ومنه ما يأتي بعد سؤال فيسمى جوابا كقولك في جواب من سألك ما رأيك في كذا؟ فتقول رأيي كذا، وهذا يجوز أن يكون ابتداء منك فيكون خبرا، فإذا أتى بعد سؤال كان جوابا ثم تناول ما يتصف به الخبر من صدق وكذب وما يستعمل في الجواب من خطأ وصواب[4].

كما حدد البلاغيون أغراض الخبر في غرضين أساسين. هما فائدة الخبر ولازم الفائدة. فالمخاطب حينما يتلقى خبرا ما يستفيد إثبات حكم الجملة أو نفي ذلك الحكم دون النظر فيما إذا كان الخبر مطابقا للعالم الخارجي أم غير مطابق أي أنه يعلم فائدة الخبر لا غير.

أما ما يتعلق بما أطلق عليه لازم الفائدة فالمقصود به أن المخاطب يستفيد من الخبر أن المتكلم المُخبِر عالم بالحكم الذي يتضمنه ذلك الخبر. وقد أشاروا أيضا إلى تنوع أغراض الخبر أي ضرورة اختلاف الأساليب في التعبير عن تلك الأغراض.

من هذا المنطلق ميز اللغويون العرب بين الخبر الابتدائي والخبر الطلبي والخبر الإنكاري فالكلام لا يكون بليغا كيفما كانت صورته وشكله بل يجب أن يؤدي الغرض

---

[4] قدامة بن جعفر نقد النثر مطبوعات الجامعة المصرية ١٩٣٣م ص ٤٤ —٤٥.

ويناسب حال السامع، ويلائم المقام الذي يقال فيه، ولذلك فقد يؤكد الخبر بمؤكد واحد أو أكثر، وقد يلقى بغير توكيد حسب حال السامع من جهل بموضوع الخبر أو إنكار.

وقد يلجأ المخاطب إلى إخراج خطابه على خلاف هذا المنهج تبعا لبعض الاعتبارات التي تفرض عليه أن يكون أكثر ملاءمة للظروف التي ينتج فيها الخطاب، فيؤكد كلامه جاعلا غير السائل كالسائل وغير المنكر كالمنكر وقد يترك الكلام من دون توكيد في حالة خطابه للمنكر. وقد يُنَزّل العالم بفائدة الخطاب منزلة غير العالم بها[6]، وقد لا يهدف من خبره إفادة المخاطب مضمون الخبر أو علم المتكلم بمضمونه لذلك يلقيه لأغراض كلامية أخرى كالأمر والنهي والفخر والتعظيم والتحذير والإنكار والتبكيت وما إلى ذلك[7] وكل ذلك يتفاوت بتفاوت المقامات والأغراض التي من أجلها أنتج الخطاب ذاته.

أما العبارات الإنشائية فلقد قسمها علماء البلاغة إلى قسمين طلبية وغير طلبية، الطلبية هي التي يتأخر وجود معناها عن وجود لفظها فهي التي تستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب[7] لامتناع تحصيل الحاصل[8]. وإذا وردت صيغة الطلب في الحاصل حملت على ما يناسب المقام كقوله تعالى **يا أيها النبي اتق الله**[9] المعنى دم على التقوى. أما إذا كان المطلوب غير متوقع الحصول فهو التمني، وعندما يكون حصوله متوقعا فينقسم إلى قسمين تبعا لحصول صورته في الذهن، فإذا حصلت الصورة في الذهن فهو الاستفهام وإذا حصلت في الخارج فهو إما النهي إذا كان انتفاء، وإما الأمر أو النداء إذا كان ثبوتا[10].

---

5 القزويني الإيضاح في علوم البلاغة دار الجيل بيروت لبنان (د،ت) ص١٣.

6 ابن فارس الصاحبي ص١٧٩.

7 السكاكي مفتاح العلوم٣٠٢.

8 القزويني الإيضاح ص ٧٨.

9 الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

10 السكاكي مفتاح العلوم ص٣٠٣.

وإذا رجعنا إلى الإنشاء غير الطلبي نجدهم قد عرفوه بما يقترن فيه الوجودان أي أن معناه يتحقق بمجرد التلفظ به. وينضوي تحت هذا التعريف أساليب كثيرة. غير أن الإنشاء غير الطلبي لم يحظ بالعناية الكافية من طرف علماء المعاني وذلك لقلة الأغراض البلاغية المتعلقة به، علاوة على أن كثيرا من أنواعه أخبار نقلت من معانيها الأصلية إلى معنى الإنشاء ومن ثم استغنوا بأبحاثه الخبرية عن الإنشائية.أما الإنشاء الطلبي فقد لقي اهتماما كبيرا لما له من دور كبير في عملية التخاطب من خلال خروج أغراض إلى أغراض أخرى تفهم من السياق وقرائن الأحوال. وهذا التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنشائية نجده عند القدماء باختلاف تخصصاتهم سواء تعلق الأمر بالنحاة أو البلاغيين أو الأصوليين أو المفسرين.

1.1 انتقال الأساليب

وإذا كان الأصل في التخاطب هو مراعاة الكلام لمقتضى الحال فذلك يقتضي أن نخبر بالجملة الخبرية ونطلب أو ننجز الأفعال بالجملة الإنشائية غير أن المتكلم قد يعكس الصورة فيضمن الجملة الخبرية معنى إنشائيا ويضمن الجملة الإنشائية معنى خبريا متوخيا الانسجام التام مع الظروف والمواقف والحالات الخاصة التي يكون فيها.

ومن بين الأسباب التي ذكرها البلاغيون لهذا التبادل والتحول من الجمل الإنشائية إلى الجمل الخبرية، تجنب ذكر بعض الصيغ أو الكلمات غير اللبقة في سيرورة التخاطب خصوصا عندما يكون الخطاب موجها إلى ذوي المناصب الرفيعة والدرجات العالية في الهرم الاجتماعي. يقول القزويني في هذا الصدد:"ثم الخبر يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص في وقوعه (...) والدعاء بصيغة الماضي (...) أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لحمل المخاطب على المطلوب"[11].ولعله هنا يشير إلى العبارات المتداولة كثيرا كرحمه الله ورضي الله عنه فهي جمل خبرية في الظاهر إنشائية في العمق إذ أصلها (ارحمه،ارض عنه) فهي دعاء

---

[11] القزويني الإيضاح ص78.

ومعلوم أن الدعاء فعل إنجازي يدخل في إطار الإنشاء إلا أنه جاء في صورة الخبر كما يظهر ذلك بوضوح.

وفي المقابل فإن الأسباب التي تستدعي الانتقال من الخبر إلى الإنشاء أي استعمال الجملة الإنشائية في مواقع الجملة الخبرية لا تختلف كثيرا عما ذكر في الحالة السابقة.فقد تستخدم صيغة الأمر بدلا من الصيغة الخبرية لتنبيه المخاطب ولفت نظره كما في قوله تعالى قل إنني أشهد الله واشهدوا أنني بريء مما تشركون من دون الله [12] ولم يقل وأشهدكم لكي لا يُظن أن شهادتهم تساوي شهادة الله.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن اللغويين العرب عموما حاولوا تقليص العبارات بنوعيها في صنف واحد فأرجعوها إما إلى عبارات خبرية أو عبارات إنشائية، ويتضح ذلك جليا من خلال نص لابن عقيل يتحدث فيه عن المواقع التي يمكن أن تحتلها الجملة الإنشائية الطلبية.يقول:" لا تقع الجملة الطلبية صفة، فلا تقل مررت برجل اضربه، وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري، فتقول زيد اضربه، ولما كان قوله: فأعطيت ما أعطيته خبرا، يوهم أن كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة، قال وامنع هنا إيقاع ذات الطلب أي امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال فإن جاء ما ظاهره انه نُعتَ فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقولك:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا أن قولة "هل رأيت الذئب قط" صفة لمذق وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل هل رأيت الذئب قط، معمول لقول مضمر هو صفة لمذق والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.فإن قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؛ فيكون تقدير قولك "زيد اضربه" زيد مقول فيه اضربه؟فالجواب أنه فيه خلافا؛

---

[12] الآية 11من سور هود.

فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه"[13].وفي الاتجاه نفسه نجد الزمخشري في تفسيره الكشاف يقول عند قوله تعالى **ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبي معه** "**يا جبال** إما أن يكون بدلا من **فضلا** وإما من **آتينا** بتقدير قولنا يا جبال أو قلنا يا جبال"[14].

ويمكن أن نستخلص من هذا النص نقطتين أساسيتين أولاهما أن النحاة ليسوا على كلمة سواء فيما يخص مرجعية العبارات اللغوية، فهناك من يردها إلى عبارات خبرية وهناك من يردها إلى عبارات إنشائية طلبية أي إنجازية.وثانيهما أن الذين يقولون بالأطروحة الإنجازية يرون أن العبارات اللغوية العربية بنيتها الأصلية عبارة عن جملة كبرى مركبة من جملتين إحداهما مدمَجة في الأخرى لكن الجملة الدامجة محكومة بفعل طلبي إنجازي هو أقول.

إن هذا الاتجاه هو الذي نجده عند الزمخشري.ويمكن أن نرجع دفاعه عن هذه الأطروحة إلى مستويين:مستوى نظري نقف عليه في كتابه النحوي المفصل ومستوى تطبيقي عملي نص عليه في تفسيره الكشاف.أما المستوى النظري فنجده في باب النداء والتحذير والاختصاص والاستثناء والقسم والحروف التي تتضمن معنى الأفعال الطلبية الإنجازية.ففي العبارات المتضمنة للأبواب النحوية السابقة يُقَدَّرُ فعلا طلبيا إنجازيا هو أعني في باب النداء "فإذا قلت يا عبد الله، فكأنك قلت أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار (يا) بدلا منه"[15].وفعل الأمر اتق في باب التحذير" فقولك في التحذير إياك والأسد أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد"[16] وكذلك الفعل أخص في باب الاختصاص والفعل

---

13 ابن عقيل شرح ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر ١٩٦٤م،ج٢ ص١٩٩ — ٢٠٠.وذلك عند شرح بيت ابن مالك في ألفيته:

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

14 الزمخشري الكشاف ج٣ ص ٢٨١ والآية ١٠ من سورة سبأ .

15 الزمخشري المفصل ص٣٥.

16 الزمخشري المفصل ص٤٨.

أستثني في باب الاستثناء وأقسم في باب القسم[17].وهناك أيضا بعض الحروف تتضمن معنى الفعل الطلبي الإنجازي (فليت ولو) تتضمنان فعل أتمنى ولعل تتضمن فعل أرجو بمعنى أنها تؤدي الفعل اللغوي الرجاء. فلعل تكون" لتوقع مرجوّ أو مخوف وقوله عز وجل لعل الساعة قريب[18] ولعلكم تفلحون[19] ترج للعباد وكذلك قوله عز وجل لعله يتذكر أو يخشى معناه اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون"[20]. ولو "تجيء بمعنى التمني كقولك لو تأتيني فتحدثني كما تقول ليتك تأتيني فتحدثني"[21].ولقد تحدث عن ذلك في الكشاف أيضا ففي قوله تعالى ربه لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي يقول وهذا تمن منه للإهلاك قبل أن يرى ما رأى من تبعه طلب الرؤية"[22]. ويقول أيضا في قوله تعالى فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين "تمن للرجعة لأن لو هنا "في معنى التمني كأنه قيل فليت لنا كرة، وذلك لما بين معنى لو وليت من التلاقي في التقدير"[23].كما حمل لو في قوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم فهو محمول على التمني مصروفا للنبي[24].

وفي إطار إرجاع العبارات الخبرية إلى عبارات طلبية إنجازية نجده عند قوله تعالى لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليا"فإن قلت علام عطف واهجرني؟ قلت على معطوف عليه محذوف يدل عليه لأرجمنك أي فاحذروني واهجرني لأن لأرجمنك تهديد وتقريع"[25].والشيء نفسه نجده عند قوله تعالى وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين " فإن

---

17 الزمخشري المفصل ص344.

18 الآية42 من سورة الشورى.

19 الآية5 من سورة المائدة.ونظيراتها في الخطاب القرآني كثيرة.

20 الزمخشري المفصل ص2 – 3 وكذلك الأنموذج ص124.

21 الزمخشري المفصل ص323.

22 الزمخشري الكشاف ج2 ص121 والآية 155 من سورة الأعراف.

23 الزمخشري الكشاف ج3 ص119 والآية102 من سورة الشعراء.

24 الزمخشري الكشاف ج3 ص242 والآية 12 من سورة السجدة.

25 الزمخشري الكشاف ج2 ص511 والآية 46 من سورة مريم.

قلت: علام عطف قوله وبشر المؤمنين؟ قلت على تؤمنون (يقصد قوله تعالى الذي تقدم في الآية وهو هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم. تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون[26]، لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك"[27].

2.1 قيود الانتقال

إذا كان الزمخشري قد رصد ظاهرة الانتقال من الخبر إلى الإنشاء ومن الإنشاء إلى الخبر، كما أرجع جميع العبارات اللغوية إلى عبارات إنجازية ترتبط بالسياق المقامي الذي أنتجت فيه، فإنه لم يقدم لنا الآليات التي بواسطتها يتم هذا الانتقال رغم وعيه الكامل بذلك. والواقع أن السكاكي هو الذي استطاع في كتابه المفتاح أن يقدم بصورة دقيقة ظاهرة الانتقال هذه من خلال وضعه لمجموعة من المبادئ والقيود التداولية التي تحكم العبارة اللغوية ومتى انخرم قيد من قيودها انتقلت العبارة من الخبر إلى الإنشاء من جهة، أو من نوع من أنواع الخبر أو الإنشاء إلى نوع آخر يندرج تحتهما أيضا من جهة ثانية.

لقد حاول السكاكي أن يتجاوز مستوى الملاحظة إلى مستوى الوصف من خلال ضبط آليات الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى التداولي الذي يستلزمه السياق المقامي المنتج فيه الخطاب.ولقد انطلق السكاكي من ثنائية الخبر والطلب أي الإنشاء وفرع كلا من القسمين على أنواع وضع لكل نوع منها شروطا مقامية تتحكم في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال.

وتتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض أخرى تتولد متى أجري الكلام على خلاف ما يقتضيه السياق المقامي.فالخبر مثلا إذا أجري على غير أصله أو على خلاف مقتضى الحال ينحرف ليؤدي أغراضا أخرى كالتلويح والتجهيل وغيرهما.أما الطلب فقد حصر معانيه

---

[26] الآية 10 – 11 من سورة الصف.

[27] الزمخشري الكشاف ج4 ص100 – 101 والآية 13 من سورة الصف.

الأصلية في خمسة هي الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي. وهذه المعاني تخرج عن معانيها الأصلية إلى معان أخر في حالة ما إذا أجريت على خلاف الأصل فتفيد الإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد إلى غير ذلك[28].

2- الكلمة والخطاب

1.2- مادة الكلمة

إن دراسة الزمخشري لمادة الكلمة وملاءمتها لسياقها التخاطبي جعلته يجتهد في ربط الكلمة بسياقها القرآني العام يقول في قوله تعالى **من خشي الرحمن بالغيب** فإن قلت كيف قرن بالخشية اسمه الدال على سعة الرحمة؟ قلت للثناء البليغ على الخاشي وهو خشيته مع علمه أنه الواسع الرحمة كما أثنى عليه بأنه خاش مع أن المخشي منه غائب ونحو **والذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة** فوصفهم بالوجل مع كثرة الطاعات"[29].

لقد لاحظ الزمخشري أن الخطاب القرآني قد يعمد إلى إثبات المعنى حتى ينفى المخاطب ضده، ويقف الزمخشري عند هذا النوع ليكتشف أن للفظ إشارته التي هي جزء من المعنى القائم به. فكلمة فاسد مثلا لا تؤدي أو تدل فقط على معنى غير صالح، رغم أنه يمكن أن نفسر الفساد بعدم الصلاح والصلاح بعدم الفساد، غير أن هذا تفسير منا لظاهر المعنى الذي لا يكون وحده مرادا في النسق. يقول الزمخشري في قوله تعالى **إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح** "فإن قلت فهلا قيل إنه عمل فاسد؟ قلت لما نفاد عن أهله نفى عنه صفتهم بكلمة النفي التي يستبقي معها لفظ المنفي، وآذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى

---

[28] السكاكي مفتاح العلوم ص302- 303-304.

[29] الزمخشري الكشاف ج4 ص11 والآية 33 من سورة ق.

من أهله لصلاحهم لا لأنهم أهلك وأقاربك، وأن هذا لما انتفى عنه الصالح لم تنفعه أبوتك كقوله كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا"[30].

وفي هذا الإطار كذلك نجده يفسر قوله تعالى فإذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير "فإن قلت فما فائدة قوله غير يسير وعسير مغن عنه؟ قلت لما قال على الكافرين فقصر العسر عليهم قال غير يسير ليؤذن بأنه لا يكون عليهم كما يكون على المؤمنين يسيرا هينا ليجمع بين وعيد الكافرين وزيادة غيظهم وبشارة المؤمنين وتسليتهم ويجوز أن يراد أنه عسير لا يرجى أن يرجع يسيرا كما يرجى تيسر العسير من أمور الدنيا"[31].

وقد يكون للكلمة الواحدة عند الزمخشري إيحاءان مختلفان بحسب السياق الذي وردت فيه، فقد عبر الخطاب القرآني بكلمة سيق في جانب الكافرين **وسوقهم إلى جهنم زمرا** وفي جانب المؤمنين **وسوقهم إلى الجنة زمرا** ويقف الزمخشري على لفظ **سوقهم** من خلال مقامين متباينين ليشير إلى حمولته الدلالية هنا وهناك فيقول"فإن قلت كيف عبر عن الذهاب بالفريقين جميعا بلفظ السوق؟قلت المراد بسوق أهل النار طردهم إليها بالهوان والعنف كما يفعل بالأسارى والخارجين على السلطان إذا سيقوا إلى حبس أو قتل والمراد بسوق أهل الجنة سوق مراكبهم لأنه لا يذهب بهم إلا راكبين وحثها إسراعا بهم إلى دار الكرامة والرضوان كما يفعل بمن يشرف ويكرم من الوافدين على بعض الملوك فشتان ما بين السوقين"[32].

---

[30] الزمخشري الكشاف ج4 ص340 والآية 11 من سورة هود والثانية 66 من سورة التحريم.

[31] الزمخشري الكشاف ج4 ص181 والآية 8 –10 من سورة المدثر.

[32] الزمخشري الكشاف ج3 ص114 والآية39 من سورة الزمر.

وقد يشير أحيانا إلى الفروق بين دلالات الألفاظ المتقاربة ويبين في ضوء هذه التفرقة الدقيقة سر اختيار كل كلمة والحكمة من وضعها في ذلك الموقع ليبين فيما بعد اتساق المفردات المعجمية مع المقام الذي سيقت فيه.يقول في قوله تعالى **الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** إن "الفرق بين الخلق والجعل أن الخلق فيه معنى التقدير(...)وفي الجعل معنى التضمين كإنشاء شيء من شيء أو تصيير شيء شيئا أو نقله من مكان إلى مكان ومن ذلك **وجعل منها زوجها وجعل الظلمات والنور** لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة والنور من النار وجعلناكم أزواجا"[33].

وقد تبدل كلمة مكان أخرى في آية مشابهة فيلاحظ الزمخشري هذا ويناقشه ويرجع ذلك إلى المقام ويحدد إضافة إلى ذلك المقامين وسر اختيار مادة معجمية دون غيرها يقول في قوله تعالى **فمن عفي له من أخيه شيء** "فإن قلت هلا فسرت (عفا) بترك حتى يكون (شيء) في معنى المفعول به؟قلت لأن عفا الشيء بمعنى تركه ليس يثبت ولكن أعفاه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفوا اللحى فإن قلت فقد ثبت قولهم عفا أثره إذا محاه وأزاله، فهلا جعلت معناه فمن محي له من أخيه شيء؟ قلت عبارة قلقة في مكانها والعفو في باب الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال الناس، فلا يعدل عنها إلى أخرى قلقة نابية عن مكانها"[34].

وعلى هذا النحو يتتبع الزمخشري الكلمة في الخطاب القرآني ويحدد دلالتها في ضوء هذا التتبع ويرفض أن يكون المراد منها معنى آخر وإن أقرته اللغة ففي قوله تعالى **الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك** يقول"وقيل المراد بالنكاح الوطء وليس بقول لأمرين: أحدهما أن هذه الكلمة أينما وردت في القرآن لم ترد إلا في معنى

---

[33] الزمخشري الكشاف ج2 ص3 والآية 1 من سورة الأنعام.

[34] الزمخشري الكشاف ج1 ص332 والآية 178 من سورة البقرة.

العقد، والثاني فساد المعنى وأداؤه إلى قولك الزاني لا يزني إلا بزانية والزانية لا يزني بها إلا زان"[35].

2.2 هيئة الكلمة

يمكن إيجاز كلام الزمخشري بخصوص هيئة الكلمة وأثر السياق التخاطبي في تحديدها في ظاهرتين اثنتين هما الجمع والإفراد بالنسبة للأسماء والصيغ بالنسبة للأفعال.

1.2.2 الإفراد والجمع

يكثر الزمخشري في كشافه من الوقوف على المقام المعين وأثره في إفراد الكلمة أو جمعها جمع قلة أو كثرة حيث يربط بين المقام وهيئة الكلمة ربطا وثيقا يمكنه من الوقوف على البعد التداولي للمفردة المعجمية داخل الخطاب.

فبالنسبة للإفراد أو ما يسميه بالتوحيد يقول عند قوله تعالى **ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام** فإن قلت لم قيل من شجرة على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟قلت أريد تفصيل الشجر وتقصيها شجرة شجرة حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد بريت أقلاما"[36]. كما يقول في قوله تعالى **إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا** فإن قلت قد ذكرت جماعة فهلا قيل إنما أولياءكم؟ قلت أصل الكلام إنما وليكم الله فجعلت الولاية لله على طريق الأصالة ثم نظم في سلك إثباتها له إثباتا لرسول الله (ص)والمؤمنين على سبيل التبع ولو قيل إنما أولياؤكم الله ورسوله والذين آمنوا لم يكن في الكلام أصل وتبع"[37].

---

[35] الزمخشري الكشاف ج3 ص49 والآية 3 من سورة النور.

[36] الزمخشري الكشاف ج 3 ص236 والآية 27 من سورة لقمان.

[37] الزمخشري الكشاف ج 1 ص 623 والآية 55 من سورة المائدة.

ويفسر الزمخشري ظاهرة الإفراد والجمع في مقام واحد بعينه انطلاقا من السياق المقامي العام الذي يرتبط بأحوال الناس وعاداتهم وأعرافهم يقول في قوله تعالى **فما لنا من شافعين ولا صديق حميم** "فإن قلت لم جمع الشافع ووحد الصديق؟قلت لكثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق، ألا ترى أن الرجل إذا امتحن بإرهاق ظالم نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته، رحمة له وحسبة وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصديق وهو الصادق في ودادك الذي يهمه ما أهمك فأعز من بيض الأنوق، وعن بعض الحكماء أنه سئل عن الصديق فقال اسم لا معنى له"[38].

وتفيد صيغة الجمع عند الزمخشري معنى التعظيم والكبرياء عندما تلحق بما حقه الإفراد وهذا باب معروف عند النحاة والبلاغيين إذ أكدوا أن ضمير جمع المتكلمين سواء كان متصلا أو منفصلا يفيد تعظيم المتكلم وإجلاله يقول الزمخشري في قوله تعالى **ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون** الجمع دليل العظمة والكبرياء والمعنى إنا أجبناه أحسن الإجابة وأوصلنا إلى مراده وبغيته من نصرته على أعدائه والانتقام منهم بأبلغ ما يكون"[39]. لقد نقل الزمخشري هنا دلالة التعظيم من ضمائر الجمع إلى صيغه.

وفي نفس الإطار تنبه الزمخشري إلى أن الخطاب القرآني قد يأتي بجمع القلة مكان جمع الكثرة وقد يعكس الآية فيأتي بجمع الكثرة مكان جمع القلة. ويحاول من خلال كل ذلك الوقوف على المقام الذي يحسن أن ترد فيه كل صيغة بعينها.ففي قوله تعالى **ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة** "الأذلة جمع قلة والأذلاء جمع الكثرة، وجاء بجمع الكثرة ليدل على أنهم على ذلتهم كانوا قليلا، وذلتهم ما كان بهم من ضعف الحال وقلة السلاح والمال المركوب"[40].وكذلك قوله تعالى **ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين** قال"وإنما

---

38 الزمخشري الكشاف ج 3 ص 119 والآية 100 – 101من سورة الشعراء.

39 الزمخشري الكشاف ج 3 ص 343 والآية 75 من سورة الصافات.

40 الزمخشري الكشاف ج1 ص 306 والآية 123 سورة آل عمران.

قيل (أعين)دون عيون لأنه أراد أعين المتقين وهي قليلة بالإضافة إلى عيون غيرهم قال الله تعالى **وقليل من عبادي الشكور**"[41].

أما فيما يخص جمع الكثرة فلقد وقف الزمخشري عنده في مناسبات عديدة من بينها تفسيره لقوله تعالى **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** ورأى أن كلمة قروء وهي جمع كثرة مستعملة في موضع جمع القلة إلا أنه حمل الأمر على الاتساع يقول: فإن قلت لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي من الأقراء؟قلت يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية ألا ترى في قوله **بأنفسهن** وما هي إلا نفوس كثيرة ولعل القروء كانت أكثر استعمالا في جمع قرء من الإقراء،فأوثر عليه تنزيلا لقليل الاستعمال منزلة المهمل فيكون مثل قولهم ثلاثة شموع"[42].واجدير بالذكر أن هذا التعليل الذي قدمه الزمخشري لم يقنع بعض الباحثين الذين رأوا في استعمال جمع الكثرة (قروء) إشارة إلى وجوب الاحتياط في استيفاء مدة العدة[43].

2.2.2 صيغ الأفعال

يمكن تصنيف حديث الزمخشري في هذا الإطار إلى ثلاثة أصناف، الأول تحدث فيه عما اشتملت عليه صيغة المضارع من معان تجعل المتكلم يختارها عوض غيرها نظرا لملاءمتها للمقام الذي انتج فيه الخطاب. والصنف الثاني تحدث فيه عن صيغة الماضي وما تتميز به من خصائص وسمات تربطها بالمقام.أما الصنف الثالث فقد تحدث فيه عن صيغة الأمر وما تفيده من معان مختلفة تبعا للسياق المقامي الذي أنجزت فيه.

أ- صيغة المضارع

يقول في قوله تعالى **إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق** "ويسبحن في معنى مسبحات على الحال فإن قلت هل من فرق بين يسبحن ومسبحات؟ قلت نعم وما

---

41 الزمخشري الكشاف ج٣ ص١٠٢ والآية ٧٤ من سورة الفرقان.

42 الزمخشري الكشاف ج١ ص ٣٦٦ والآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

43 أبو موسى البلاغة القرآنية مكتبة وهبة دار التضامن مصر ط٢، ١٩٦٦م ص ٢٨٧.

اختير يسبحن على مسبحات إلا لذلك وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئا بعد شيء وحالا بعد حال وكأن السامع محاضر تلك الحال يسمعها تسبح"[٤٤].

ويتنبه الزمخشري إلى أن الفعل المضارع قد يقع موقع الفعل الماضي فيقارن بين الصيغتين ويقف عند دلالة كل منهما، كما يبين مدى قيمة كل واحدة من خلال الموقع الذي احتلته داخل الخطاب ففي قوله تعالى **أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون** يخاطب فيه بني إسرائيل منكرا إساءتهم للأنبياء يقول الزمخشري فإن قلت هلا قيل وفريقا قتلتم؟ قلت هو على وجهين أن تراد الحال الماضية لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب..."[٤٥].

وقد يقع المضارع موقع الماضي دون أن يكون الغرض من ذلك استحضار المعنى عند المخاطب كما سبق الذكر بل من أجل تبيان أن الحدث مستمر وهنا يميز الزمخشري بين معنى الاستمرار في الفعل المضارع ومعناه في صيغة الاسم يقول في قوله تعالى **واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم** فإن قلت فلم قيل يطيعكم دون أطاعكم؟ قلت للدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه وأنه كلما عن لهم رأي في أمر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الأمر كقولك فلان يقري الضيف ويحمي الحريم تريد انه مما اعتاده ووجد منه مستمرا"[٤٦].

وقريب من هذا نجده عنده في تحليله لقوله تعالى **إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله** "يقال فلان يحسن إلى الفقراء وينعش المضطهدين لا يراد حال ولا استقبال وإنما

---

44 الزمخشري الكشاف ج ٣ ص٣٦٤- ٣٦٥ والآية ١٧ من سورة ص.

45 الزمخشري الكشاف ج ١ ص ٢٩٥ والآية ٨٦ من سورة البقرة.

46 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٥٦١-٥٦٢ والآية ٧ من سورة الحجرات.

يراد استمرار وجود الحال منه والنعشة في جميع أزمنته وأوقاته ومنه قوله تعالى **ويصدون عن سبيل** الله أي الصدود منهم مستمر دائم"[47].

وتنبه الزمخشري أيضا إلى أن صيغة الفعل الواحد قد تختلف في الآية الواحدة رغم أن المقام فيهما يكون واحدا والسبب في ذلك عند الزمخشري يرجع إلى الغرض والقصد الذي يسعى المتكلم إلى إيصاله للمخاطب ففي قوله تعالى **قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون** "هلا قيل إني أشهد الله وأشهدكم؟قلت لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده وأما إشهادهم فما هو إلا تمارن بدينهم ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما على لفظ الأمر بالشهادة كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه اشهد على أني لا أحبك"[48].

-ب صيغة الماضي

إن الزمخشري يقف عند صيغ الأفعال الماضية يشير فيها إلى الأغراض التداولية التي تفيدها وذلك تبعا للمقامات المختلفة والسياقات المتباينة فقد يتم اختيار صيغة (فعل) في قوله تعالى **وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله** وذلك بسبب الدلالة على أن هذا النزول تم عن طريق التدرج والتنجيم يقول الزمخشري" وهو من مجازه لمكان التحدي وذلك أنهم كانوا يقولون لو كان هذا من عند الله مخالفا لما يكون من عند الناس لم ينزل هكذا نجوما سورة بعد سورة وآية عب آيات، على حسب النوازل وكفاء الحوادث، وعلى سنن ما نرى عليه أهل الخطابة والشعر من وجود ما يوجد منهم مفرقا حينا فحينا وشيئا فشيئا حسب ما يعن لهم من الأحوال المتجددة والحاجات السانحة لا يلقي

---

[47] الزمخشري الكشاف ج3 ص10 والآية 25 من سورة الحج.

[48] الزمخشري الكشاف ج2 ص276 والآية 54 من سورة هود.

الناظم ديوان شعره دفعة ولا يرمي الناثر بمجموع خطبه أو رسائله ضربة، فلو أنزله الله لأنزله خلاف هذه العادة جملة واحدة"[49].

ويقف الزمخشري عند صيغة الماضي المبني للمفعول ليبين الغرض المقصود منها والمعنى المستفاد من سياقها ففي قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين"إن مجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر وتكوين مكون قادر وأن فاعلها فاعل واحد لا يشارك في أفعاله فلا يذهب الوهم إلا أن يقول غيره يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي ولا أن يقضي ذلك الأمر الهائل غيره ولا أن تستوي السفينة على متن الجودي وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره"[50].

وقد يقف الزمخشري على صيغة الفعل الماضي لا من حيث بناؤها للمعلوم أو للمفعول ولا لمجيئها على أفعل أو فعل أو افتعل ولكن لأنها وقعت موقع المضارع دلالة على علو شأن المخبر، يقول في قوله تعالى إنا فتحنا لك فتحا مبينا هو فتح مكة وقد نزلت مرجع رسول الله (ص)عن مكة عام الحديبية(...)وجيء به على لفظ الماضي على عادة رب العزة سبحانه في أخباره لأنها في تحققها وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة، وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى"[51].

3. الأساليب

1.3 الاستفهام

---

[49] الزمخشري الكشاف ج1 ص238-239 والآية 23 من سورة البقرة.

[50] الزمخشري الكشاف ج2 ص271-272 والآية44 من سورة هود.

[51] الزمخشري الكشاف ج3 ص540-541 والآية1 من سورة الفتح.

الاستفهام هو طلب فهم شيء لم يتقدم لك علم به ولم يكن معلوما وقت الطلب،ويتم ذلك بواسطة أداة من إحدى أدواته وهي الهمزة وهل ومن ومتى وأيّان وأين وأنّى وكيف وكم وأي. وتنقسم بحسب الطلب عند البلاغيين إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يختص بطلب التصور وهو أسماء الاستفهام.
- وقسم يختص بطلب التصديق أي إدراك النسبة الإسنادية بين طرفي الإسناد وهو الحرف (هل).
- وقسم مشترك بينهما أي يطلب به أحد أمرين إما التصديق وإما التصور وهو الهمزة.

1.1.3 الدلالة المباشرة للاستفهام

لقد قلنا إن الاستفهام هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما وقت الطلب، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار،هل معنى الاستفهام يرجع إلى الأداة أم إلى الجملة بعدها أي البنية التركيبية للخطاب ككل؟.

لقد نسب النحاة الدلالة إلى الهمزة ثم اختلفوا في هذه النسبة،فذهب البعض إلى أن أدوات الاستفهام مثلها مثل حروف المعاني تدل على معنى في ذاتها. وذهب البعض الآخر إلى أن أدوات الاستفهام تدل على معنى في غيرها أي أن الاستفهام بالهمزة لا يفهم من لفظها هي بالذات، بل يفهم مما تتعلق به، وهو الجملة التي تليها مباشرة، وهذا يعني أن الهمزة لا تساوي معنى أستفهم أو استفهامْ.

ويرجع هذا الطرح إلى أنهم انطلقوا من فكرة أساسية شاعت في النحو منذ سيبويه وهي أن الحرف جار لمعنى ليس باسم ولا فعل، يقول السيرافي في هذا الصدد "وإن سأل سائل فقال لِمَ قال سيبويه وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل"[52].ومن ثم شاع عند النحاة أن الحرف

---

[52] الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص54 –55 .

هو ما دل على معنى في غيره[53].من هذا المنطلق فإن معنى الهمزة عند معظم النحاة لا يفهم من لفظها، وإنما يفهم مما ترتبط به من ألفاظ الجملة، إلا أنهم لم يوضحوا طبيعة هذا المعنى المدلول عليه بالهمزة أو غيرها من حروف المعاني، فلم يتساءلوا عما إذا كان الاستفهام يرادف الهمزة أم لا ؟ وعما إذا كانت اللغة تجيز استعمال أحدهما عوضا عن الآخر،ولماذا نجد أدوات الاستفهام الأسماء يخبر عنها وبها، ولفظ الاستفهام الهمزة لا يخبر عنه ولا به.

أما البلاغيون فيرون أن معنى أدوات الاستفهام إنما هو متعلقات معانيها يقول الجرجاني في قولنا أمسافر زيد؟ مثلا لا نستفهم عن السفر مطلقا ولا عن زيد وحده ولكن عن السفر واقعا من زيد[54].

وفيما يتعلق بالأصوليين فلقد أكدوا أن أداة الاستفهام فارغة من المعنى على عكس الكلمة الممتلئة التي هي أستفهم؛بمعنى أن أدوات الاستفهام لا تدل على معنى الاستفهام على الإطلاق، كما هو الشأن في كلمة الاستفهام، بل هي دالة من دوال النسبة، وعندما تدخل عليها الجملة يصبح لها معنى تركيبي خاص آنذاك،وهو الاستفهام الخاص الذي تعبر عنه الهمزة على وجه الخصوص.إنه معنى نسبي رابط يطلق عليه النسبة الاستفهامية وليس الاستفهام[55].

إن حديث الأصوليين عن الفراغ والامتلاء في أدوات الاستفهام يذَكّرنا بدوال النسبة الفارغة عند اللساني فندريس[56] الذي أشار إلى أن هذه الدوال أي الحروف تصبح فارغة

---

53 قال ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري عن الحرف :" قولهم ما دل على معنى في غيره، أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره، لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره" ج 8 ص2.

54 الجرجاني دلائل الإعجاز ص113.

55 مصطفى جمال البحث النحوي عند الأصوليين ص239.

56 فندريس اللغة ص116.

لا معنى لها حينما تكون معزولة عن التركيب،وبالتالي فإنها لا تأخذ معناها إلا إذا اتصلت بعنصر لغوي آخر وكونت معه بنية تركيبية واحدة.

2.2.3 المعنى التداولي

سنحاول في هذه الفقرة البحث فيما يتعلق ببيان المعاني التي يخرج إليها أسلوب الاستفهام عند الزمخشري تبعا لمؤثرات السياق وطبيعة العلاقة التي تجمع المتكلم بالمخاطب.أما الاستفهام الأصلي فلم يتعرض له الزمخشري في تفسيره الكشاف والسبب في ذلك راجع لكون الاستفهام الأصلي لا يمكن أن يقع في كلام الله ولهذا السبب أحجم عنه الزمخشري و لم يتناول بالشرح والتفصيل إلا المعاني التي يخرج إليها الاستفهام عن طريق اللزوم.

فقد يأتي الاستفهام لتبكيت المخاطب كقوله تعالى **وقال أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أم ماذا كنتم تعملون** :"للتبكيت لا غير وذلك أنهم لم يعملوا إلا التكذيب فلا يقدرون أن يكذبوا ويقولوا قد صدقنا بها، وليس إلا التصديق بها أو التكذيب. ومثاله أن تقول لراعيك وقد عرفته(روَيعي سوء أتأكل نعمي أم ماذا تعمل بها؟) فتجعل ما تبدأ به وتجعله أصل كلامك، وأساسه هو الذي صح عندك من أكله وفساده، وترمي بقولك (أم ماذا تعمل بها؟) مع علمك أنه لا يعمل بها الأكل، لتبهته وتعلمه أنه لا يجيء منه إلا أكلها، وأنه لا يقدر أن يدعي الحفظ والإصلاح لما شهر من خلاف ذلك، أو أراد:أما كان لهم عمل في الدنيا إلا الكفر والتكذيب بآيات الله أم ماذا كنتم تعملون من غير ذلك؟ يعني أنه لم يكن لهم عمل غيره كأنهم لم يخلقوا إلا للكفر والمعصية وإنما خلقوا للإيمان والطاعة"[57].

وقد يدل الاستفهام عن طريق اللزوم على توبيخ المخاطب كما في قوله تعالى **يا معشر الجن والانس الم يأتكم رسل منكم** يقول الزمخشري:"يقال لهم يوم القيامة على جهة

---

[57] الزمخشري الكشاف ج3 ص161 والآية84 من سورة النمل.

التوبيخ ألم ياتكم رسل منكم"[58].وكذلك قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم يقول:"فإن قلت ما معنى سؤالهم؟ قلت توبيخ قومهم كما كان سؤال الموءودة توبيخا للوائد"[59]. كما قد يدل على تقريع المخاطب أيضا نحو قوله تعالى سل بني إسرائيل قال:"وهذا السؤال سؤال تقريع كما تسأل الكفرة يوم القيامة"[60]. ويفيد الاستفهام التعيير أيضا، ففي قوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون "تعيير لليهود بأنهم أهل كتاب وعلم وهم يبغون حكم الملة الجاهلية التي هي هوى وجهل، لا تصدر عن كتاب ولا ترجع إلى وحي من الله تعالى"[61].

ويدل أسلوب الاستفهام أيضا عن طريق اللزوم على معنى الإنكار كما في قوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين يقول الزمخشري في هذا الصدد:" الهمزة للإنكار يعني:أفخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بأفضل الأولاد وهم البنون، لم يجعل فيهم نصيبا لنفسه، واتخذ أدونهم وهي البنات وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم وعاداتكم"[62].كما قد يدل على الاستبطاء كقوله تعالى وقيل للناس هل أنتم مجتمعون استبطاء لهم في الاجتماع والمراد منه استعجالهم واستحثاثهم كما يقول الرجل لغلامه: هل أنت منطلق؟إذا أراد أن يحرك منه ويحثه على الانطلاق، كأنما يخيل إليه أن الناس قد انطلقوا وهو واقف"[63].ويدل أيضا على الاستبعاد كقوله تعالى قالت يا ويلتى ءالد وانا عجوز فهذا"استبعاد من حيث العادة التي أجراها الله، وإنما أنكرت عليها الملائكة تعجُّبها فقالوا:أتعجبين من أمر الله لأنها كانت في بيت الآيات ومهبط المعجزات والأمور الخارقة للعادات"[64].

---

58 الزمخشري الكشاف ج2 ص50 والآية130 سورة الأنعام.

59 الزمخشري الكشاف ج1 ص 652 والآية 109 من سورة المائدة.

60 الزمخشري الكشاف ج1 ص353 والآية211 من سورة البقرة.

61 الزمخشري الكشاف ج1 ص619 والآية50 من سورة المائدة.

62 الزمخشري الكشاف ج2 ص450 والآية 40 من سورة الإسراء.

63 الزمخشري الكشاف ج3 ص112 والآية 39 من سورة الشعراء.

64 الزمخشري الكشاف ج2 ص281 والآية 72 من سورة هود.

وقد يفيد تفخيم شأن المستفهم عنه كما في قوله تعالى **عم يتساءلون** "ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قال عن أي شيء يتساءلون، ونحوه "ما" في قولك زيد ما زيد؟ جعلته لانقطاع قرينه، وعدم نظيره، كأنه شيء خفي عليك جنسه فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره كما تقول ما الغول؟ وما العنقاء؟ تريد أي شيء هو من الأشياء، هذا أصله ثم جرد للعبارة عن التفخيم، حتى وقع في كلام من لا تخفى عليه خافية"[65]. كما قد يفيد تحقيق المعنى أو تقريره. فالتحقيق نحو قوله تعالى **ألا إنهم هم المفسدون** ف"ألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها والاستفهام إذا أدخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله **أليس ذلك بقادر** ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم، وأختها التي هي (أما) من مقدمات اليمين وطلائعها أما والذي لا يعلم الغيب غيره، أما والذي أبكى وأضحك"[66]. والتقرير نحو قوله تعالى **هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا** "والمعنى هل قاربتم ألا تقاتلوا يعني هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقول هل عسيتم ألا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل "هل" مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير"[67]. ويفيد أيضا المبالغة كقوله تعالى **فهل أنتم منتهون** قال الزمخشري :" من أبلغ ما ينهى كأنه قيل: قد تلي عليكم ما فيها من أنواع الصوارف والموانع فهل أنتم من هذه الصوارف منتهون؟ أم أنتم على ما كنتم عليه كأن لم توعظوا و لم تزجروا"[68].

---

65 الزمخشري الكشاف ج4 ص206 والآية1 من سورة النبأ.

66 الزمخشري الكشاف ج1 ص180 والآية 12 من سورة البقرة أما الآية المستشهد بها فهي الآية 40 من سورة القيامة.

67 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 378 والآية 246 من سورة البقرة.

68 الزمخشري الكشاف ج1 ص642 والآية91 من سورة المائدة.

ويفيد الاستفهام أيضا معنى التسوية كما في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون. فلقد ذكر الزمخشري بهذا الصدد "(أن) الهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا، قال سيبويه:"جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك:" اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء، ومعنى الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما، لأنه علم أن أحد الأمرين كائن، إما الإنذار وإما عدمه ولكن لا بعينه فكلاهما معلوم بعلم غير معين"[69].ويفيد أيضا الاستغراب والتعجب كما في قوله تعالى وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله يقول الزمخشري "تعجيب من تحكيمهم لمن لا يؤمنون به وبكتابه مع أن الحكم منصوص في كتابهم الذين يدّعون الإيمان به"[70].

وقد لا يخرج الاستفهام إلى معنى واحد بعينه كما رأينا في الأمثلة السابقة، بل يخرج إلى معنيين أو أكثر وذلك بأن يفيد مثلا معنى الإنكار والتعجب كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم يقول الزمخشري:"معنى الهمزة في "كيف" مثله في قولك: أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان وهو الإنكار والتعجب"[71].

وقد يخرج إلى التوبيخ والتقريع والتقرير في آن واحد، وذلك ما وقف عليه الزمخشري في قوله تعالى فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين يقول:"فإن قلت فإذا كان عالما بذلك ويقصه عليهم فما معنى سؤالهم؟ قلت معناه التوبيخ والتقريع والتقرير إذا فاهوا به

---

69 الزمخشري الكشاف ج1 ص152-153 - 154 والآية6 من سورة البقرة.

70 الزمخشري الكشاف ج1 ص614 والآية 43 من سورة المائدة.

71 الزمخشري الكشاف ج 1 ص269 والآية28 من سورة البقرة.

بألسنتهم وشهد عليهم أنبياؤهم"[72]. وقد يخرج أيضا إلى التقرير والتوبيخ والتعجيب كما في قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر يقول الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم"[73].

ويخرج الاستفهام أيضا إلى الاستقصار والتعيير والتوبيخ كما في قوله تعالى وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم يقول:"يعني أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لا محالة فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم؟ وهذا كقولك لمن أخلصت له المسألة ولم تبق من طرق البيان والكشف طريقا إلا سلكته:فهل فهمتها لا أمّ لك؟ومنه قوله عزّ وعلا فهل أنتم منتهون بعد ما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر وفي هذا استقصار وتعيير بالمعاندة وقلة الإنصاف لأن المنصف إذا تجلت له الحجة لم يتوقف إذعانه للحق، وللمعاند بعد تجلي الحجة ما يضرب أسدادا بينه وبين الإذعان ، وكذلك في "فهل فهمتها" توبيخ بالبلادة وكلة القريحة، وفي فهل أنتم منتهون بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه"[74].

2.3 التمني

التمني هو طلب حصول شيء محبوب لا يرجى حصوله، إما لكونه مستحيلا، وإما لكونه بعيد التحقق والحصول،أما إذا كان منتظر الحصول قريب الوجود كان ترجيا ويعبر فيه بعسى ولعل وقد يعبر فيه بليت.

وللتمني صيغ أربع، واحدة أصلية وهي ليت وثلاثة نائبة عنها:

- الأداة (ليت) هي التي تتضمن معنى فعل التمني الذي هو (أتمنى)، لذلك فإنها من الحروف التي تتضمن معنى بعض الأسماء أو بعض الأفعال. و(ليت) هنا تشبه الفعل من

---

72 الزمخشري الكشاف ج2 ص67 والآية 6 من سورة الأعراف.

73 الزمخشري الكشاف ج1 ص277 والآية44 من سورة البقرة.

74 الزمخشري الكشاف ج1 ص419 – 420 والآية20 من سورة آل عمران.

حيث عدد حروفها ومن حيث عملها أيضا فهي ترفع وتنصب لكنها رغم كل ذلك لا تختلف عن باقي الأدوات التي تدل على الطلب من خلال البنية التركيبية برمتها.

- هل: نحو **فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا**[75] ويبرز فيها المتمنى في شكل المتفهم عنه الذي لا يجزم بانتفائه، إظهارا لكمال العناية به حتى لا يستطاع الإتيان به إلا في صورة الممن المطموع في وقوعه.
- لو: نحو لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين ويتمنى بها إشعارا بعزة المتمنى حيث أبرز في صورة ما لا يوجد.
- لعل ويتمنى بها إذا كان المرجو بعيدا ميئوسا من حصوله، فصار شبيها بالمحالات والممكنات التي لا طماعية في حصولها.نحو:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير.

- وقد يتمنى بهلا وألا ولولا ولوما، وهي ألفاظ مركبة من هل ولو مع لا وما، وأصل ألا هلا قلبت الهاء همزة، لتتبين دلالتها على التمني ويزول احتمال الاستفهام والشرط، ويتولد من التمني معنى الندم في الماضي نحو هلا سافرت أي ليتك سافرت، ومعنى التحضيض في المستقبل نحو هلا تخلص في عملك، ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع في جوابها.

3.2.1 الدلالة المباشرة

إن الأداة (ليت) تدل على معنى في غيرها مثلها في ذلك مثل الحروف، وذلك بخلاف الأسماء والأفعال التي تستقل بمعانيها، فمدلول كل واحد منهما يطابق صورة خارجية له.أما (ليت) فليس لها معنى معجمي مستقل يفهم من لفظها فقط، بل إن معناها وظيفي يرتبط بالسياق ويتولد عن البنية التركيبية كلها.ومن هذا المنطلق نص البلاغيون على أن (ليت) لا تصلح لأن تكون طرفا من طرفي الإسناد، ولا يصح الإخبار بها أو الإخبار عنها.

---

[75] الآية 53 من سورة الأعراف.

3.2.2 المعنى التداولي

ما دامت الأداة (ليت) تدل على معنى في غيرها فهي إذن نوع من أنواع التعبير عن العلاقات السياقية التي تحصل بين المكونات اللغوية داخل الخطاب، ولذلك فإن (ليت) تفتقر إلى ذكر الجملة بعدها والتي يجب أن تكون جملة اسمية.وقد تحذف الجملة إذا أمن اللبس عن طريق السياق وقرائنه، فإذا أخذنا مثلا عبارة:

- ليت الشباب يعود

فقد تكون هذه العبارة مثيرة للكلام ومستدعية له،لذلك قد يكتفي المخاطب في إطار تخاطبي معين، أن يردد الأداة (ليت) دون الجملة التي تليها وهي (الشباب يعود) وما كان له أن يحذفها لولا القرائن المتوافرة داخل السياق المقامي الذي تم فيه إنجاز هذا الفعل اللغوي.

ولقد اشترط أن تكون دلالة التمني هي طلب حصول شيء غير ممكن الحصول، وبعبارة أخرى "طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعية في ذلك الشيء، وذلك لإخراج ما لا يشترط فيه المحبة كالأمر والنهي والنداء والرجاء والذي فيه الإرادة والإمكان وإخراج غيره مما فيه الطماعية"[76].فإذا أخذنا مثلا بيت الشاعر:

ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

نعلم أنه يطلب المستحيل لذلك لم تتصدر سوف خبر (ليت) فلا يصح أن يقال (ليت الشباب سوف يعود) لكيلا يحصل تناقض، لكون (سوف) تدخل على الشيء المطموع في نيله مستقبلا "ولعل السر في هذا المنع خشية التناقض أو الخلاف، لأن (ليت) موضوعة للمحال، وللممكن في عسر، و(سوف) تدل على الممكن في يسر وإن تراخت به مدته"[77].وفي هذا الاتجاه أيضا لا تدخل (ليت) على المبتدأ الذي يتضمن خبره معنى الطلب

---

76 السكاكي مفتاح العلوم ص٣٠٣.

77 عبد السلام هارون الأساليب الإنشائية في النحو العربي دار الجيل، بيروت ١٩٩٠م، ص٥٧.

حتى لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد "لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل إذا اتفقا والتناقض إذا اختلفا"[78].

أما إذا كان المطلوب والمتمنى ممكن الحصول يطمع المتكلم في وقوعه، فإن دلالة(ليت) في هذه الحال تتحول إلى دلالة الترجي.غير أن دلالتها على الترجي لا تعتبر دلالة أصلية لأن للترجي أسلوبه وصيغه الخاصة مثل لعل وعسى،لذلك اعتبر اللغويون العرب أن الترجي هو طلب أمر محبوب يرجى حصوله ويطمع في نيله وأنه ممكن الوقوع والحدوث وذلك نحو قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا[79] أو قوله وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم[80] ولهذا قال الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن إن اللغويين" فرقوا بين التمني والترجي على أساس أن التمني يختص بالمستحيل والترجي يختص بالممكن"[81].

3.3 النداء

النداء دعوة للمخاطب بحرف نائب مناب فعل كأدعو ونحوه: وأدواته هي: يا وأيا وهيا وأي والهمزة، ووا "فالثلاثة الأول لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه، فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادي على إقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه له،وأي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة"[82].وأصل حروف النداء هو (يا) فهي" دائرة في جميع وجوده لأنها تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمقبل ويكون في الاستغاثة

---

78 عبد السلام هارون الأساليب الإنشائية ص57.

79 الآية1 من سورة الطلاق.

80 الآية 216 من سورة البقرة.

81 الزركشي البرهان في علوم القرآن ج2 ص323.

82 الزمخشري المفصل ص309.

والتعجب وقد تدخل في الندبة بدلا من (وا) فلما كانت تدور فيه هذا الدوران كانت لأجل ذلك أم الباب والأصل في حروف النداء"[٨٣].

ولا بد من تسجيل بعض الملاحظات التي تعن للباحث وهو يجيل النظر فيما قاله النحاة بخصوص أدوات النداء.أولها أن ليس ثمة اتفاق بينهم فيما يخص شروط استعمالها كلها وهي ثمانية لم يشر الزمخشري إلا لستة منها. أما الأداتان الباقيتان فهما آ وآي.ثانيها أنهم اختلفوا بخصوص الأداة (وا) فمنهم من عدها تدخل على المنادى والمستغاث على حد سواء ومنهم من جعلها حكرا على المستغاث.ثالثها أن هذه الأدوات يمكن تقليصها إلى أقل من الستة التي ذكرها الزمخشري إذ يبدو واضحا أن بعض هذه الأدوات ما هي في الواقع إلا بدائل لهجية كما هو الحال مثلا مع هيا وأيا.ورابعها أن هذه الأدوات منها ما تراكب مع غيره من المكونات فأصبح متحجرا في صورة واحدة كما هو الأمر في أيها المركبة من (أي) الموصولة وهاء التنبيه.

1.3.3 الدلالة المباشرة

يبدو أن النداء لا يحصل فقط بأحد الحروف المخصوصة له، باعتبارها لا تفيد النداء بدلالتها المعجمية بل إن معنى النداء لا يحصل إلا بالتركيب أي داخل بنية تراكبت مكوناتها وتعالقت، ومن ثم بحث النحاة في هذه البنية واعتبروها جملة فعلية في الأصل لأن (يا زيد) أصلها (أدعو زيد).وهذا لا يعني أن هذا التركيب في الأصل تركيب وصفي خبري لا علاقة له بالطلب وبالفعل الإنجازي الكلامي الذي نحن بصدد تفصيل القول فيه؛ بل إن النحاة أنفسهم[٨٤] وعلى رأسهم الزمخشري عَدّوا هذا التركيب من قبيل التراكيب الدالة على الإنشاء

---

83 ابن يعيش شرح المفصل ج٧ ص١١٨.

84 الزمخشري المفصل ص٣٠٩

والسيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت ١٤٠٠هـ، ج١ ص ١٧٢ .

وابن هشام مغني اللبيب ج١ ص٤١٣.

بصيغة الخبر.بل إننا نجد ابن هشام في معرض رده على من ادعى التفريق بين الأسلوبين،يرى أن "أدعو" المقدرة لزوما هي إنشاء وأنها تشبه ألفاظ العقود بعت وأقسمت، وعليه فإن اللفظ المقدر "أدعو" من هذا المنطلق لفظ إنشائي.يقدر معناه في التركيب ولا يجوز إظهاره البتة.

واعتمادا على ما تقدم فالنداء كما نص على ذلك البلاغيون خطاب إنشائي لا يختلف عن أنواع الطلب الأخرى من حيث كونه يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب في ذهن المتكلم.و يتميز في المقابل عن غيره من الأساليب الطلبية الأخرى من حيث بعض السمات الدلالية الخاصة التي يفيدها،فالمطلوب فيه متوقع ويطلب حصول صورته في العالم الخارجي عن طريق الثبوت وذلك بخلاف التمني الذي يتصف مطلوبه بالاستحالة، وبخلاف الاستفهام أيضا الذي يجب أن تحصل صورة مطلوبه في الذهن وليس في الخارج وذلك على عكس النهي الذي يجب أن تحصل صورة الشيء المطلوب في الخارج حصول انتفاء متصور وليس حصول ثبوت كما هو الشأن في الأمر أو النداء الذي نحن بصدد تفصيل القول فيه.

فالمتكلم الذي ينادي مخاطَبا يدعى زيد ويقول له يا زيد مثلا، ينتج بنية تركيبية ندائية تطلب حصول إقبال زيد واستدعائه في الخارج، بمعنى أن هذا المطلوب يرسم في الذهن ثم بعد ذلك يطلب حصوله في الخارج بصورة مطابقة لما هو عليه في الذهن.

2.3.3 المعنى التداولي

يقول الزمخشري في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم " خطاب لمشركي مكة، و(يا) حرف نداء، وضع في أصله لنداء البعيد، وأما نداء القريب فله "أي" و"الهمزة" ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وإن قرُب، تنزيلا له منزلة من بعد، فلما نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه(أي يليه) معني به جدا"[85].

---

[85] الزمخشري الكشاف ج1 ص68 والآية 21 من سورة البقرة.

ويعتبر الزمخشري أن نداء الجماد في الخطاب القرآني مظهر من مظاهر استعلاء الربوبية وانقياد الأشياء لها، ولهذا فإن وظيفته هي بث هيبة الربوبية وعلو العزة والكبرياء في النفوس كقوله تعالى **ولقد آتينا داوود منا فضلا، يا جبال أوبي معه والطير**"فإن قلت أي فرق بين هذا النظم وبين أن يقال: وآتينا داوود منا فضلا تأويب الجبال معه والطير؟قلت كم بينهما، ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى من الدلالة على عزة الربوبية، وكبرياء الألوهية،حيث جعلت الجبال مُترلة مَترلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا وأذعنوا وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا إشعارا بأنه ما من حيوان وجماد وناطق وصامت إلا وهو منقاد لمشيئته غير ممتنع على إرادته"[86].

وقد يحذف حرف النداء فينتقل المعنى إلى الدلالة على الملاطفة والتقرب كقوله تعالى **يوسف أعرض عن هذا** حيث" حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحله"[87].

4.3 الأمر

هو طلب حصول الفعل على جهة الإلزام الاستعلاء، يقول الزمخشري في قوله تعالى **ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل** فإن قلت: ما الأمر؟ قلت هو طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه وبه سمي الأمر للذي هو واحد الأمور، لأن الداعي الذي يدعو إليه من يتولاد شبه بآمر يأمره به فقيل له "أمر" تسميته للمفعول به بالمصدر كأنه مأمور به كما قيل له "شأن" والشأن الطلب والقصد يقال شأنت شأنه أي قصدت قصده"[88].

وهذا الرأي الذي نجده عند الزمخشري يجمع عليه النحاة والبلاغيون، إذ يتفقون على أن الأمر هو طلب حصول الفعل في الخارج على جهة الإلزام والاستعلاء،والمتكلم الآمر

---

86 الزمخشري الكشاف ج3 ص281 والآية 10 من سورة سبأ.

87 الزمخشري الكشاف ج2 ص315 والآية29 من سورة يوسف.

88 الزمخشري الكشاف ج1 ص269 والآية 27 من سورة البقرة.

عندما يستخدم إحدى صيغ الأمر، يكون قد طلب حصول الفعل على سبيل الإيجاب والثبوت.وللأمر صيغ أربع[89]:

- فعل الأمر كقوله تعالى: **واصنع الفلك بأعيننا ووحينا**[90].
- المضارع المقترن بلام الأمر نحو **لينفق ذو سعة من سعته**[91].
- اسم فعل الأمر نحو:هلم،
- المصدر النائب عن فعله: نحو نزال وتراك.

وصيغة الأمر كما هو معلوم تدل على معنى طلبي إنشائي إلا أن هذا المعنى لما كان عاما والعادة أن تؤدى المعاني العامة بالحروف، صار الأمر مثله مثل غيره من الصيغ التي تتضمن معنى الحروف كأسماء الاستفهام التي تتضمن حرف الاستفهام (الهمزة) وأسماء الشرط وأسماء أفعال الأمر التي تتضمن معنى أفعال الأمر.

وتجدر الإشارة هنا أن المضارع المقرون بلام الأمر لا يدل بمجموعه على الطلب بل إن اللام فقط هي التي تضطلع بذلك، وتكون مكسورة، وقد تدخل عليها الفاء والواو فتستخدم بالتسكين أكثر من التحريك كقوله تعالى **فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي** وقد تسكن بعد ثم نحو **ثم ليقضوا تفثهم** وإذا دخلت على الفعل فإنها تجزمه سواء أكان للطلب أو كان متولدا عنه نحو قوله تعالى **لينفق ذو سعة و من شاء فليكفر**.ولا يستغنى عن اللام في صيغة افعل إلا عند وضوح معنى الطلب، أو عندما يفهم المعنى بالقرائن نحو قوله تعالى **قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة** أي ليقيموها.وعند غياب القرائن فلا بد من وجودها حتى لا يختفي المعنى ويلتبس.

---

89 الزمخشري الأنموذج في النحو ص97 -98.

90 الآية 11 من سورة هود.

91 الآية 65 من سورة الطلاق.

إن الأصل في الطلب أن يعبر عنه بلام تسمى لام الطلب أو لام الأمر وعندما يعدل عن هذا الأصل ويراد التعبير عن معنى الطلب بواسطة الفعل أي فعل الأمر يصير الفعل مشابها للحرف في معناه. ولعل القول ببناء فعل الأمر عند النحاة يقوم دليلا لفظيا على مشابهته للحرف.وقد نجد ألفاظا تدل على الطلب دون أن يلحقها البناء كالأفعال المضارعة والمصادر النائبة عن فعل الأمر وما إلى ذلك، غير أن هذه الألفاظ لا تدل على الطلب من حيث الأصل وإنما تدل عليه من خلال السياق، إذ تقدر لام الطلب قبل المضارع، ويقدر فعل الطلب أي الأمر مع المصادر التي تنوب عنه، ومع كل ما نقل عن ظرف أو جار ومجرور[92].

وفيما يخص اسم فعل الأمر فالمعروف أنه قد وقع بين النحاة خلاف في شأنه فذهب فريق على أنه اسم وفريق آخر على أنه فعل وفريق ثالث قال إنه اسم فعل. ومهما يكن الأمر فإن ما يهمنا هنا هو معنى الإنشاء الطلبي الذي يبدو في هذا الضرب من الكلام الذي يطلق عليه البصريون اسم فعل الأمر سواء أكان اسم الفعل مرتجلا نحو آمين أو منقولا عن ظرف أو جارا ومجرورا نحو دونك أو عليك أو منقولا عن مصدر استعمل فعله نحو (رويد) أو أميت فعله ك(بله) أو منقولا عن كلمتين ركبتا تركيبا مزجيا نحو (حيهل، هلم) أو كان قياسيا نحو (بدار،تراك).

وخلاصة الأمر فإن هذه الصيغ جميعها تدل على معنى الإنشاء الطلبي لأنها اسم لفعل الطلب، والأصل في فعل الطلب أن يكون على تقدير اللام. كما أنها تشترك أيضا في كونها من المبنيات والبناء دليل لفظي على تضمن هذه الصيغ لمعنى الحرف الذي هو لام الأمر ومعلوم أن البناء لا يحصل عند النحاة إلا عند المشابهة بالحرف يقول ابن جني في هذا

---

92 يرى الكوفيون أن لام الطلب كانت في الأصل لصيقة بأفعال الأمر لكنها حذفت بعد ذلك وذلك نحو قم واقعد إذ الأصل فيهما لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة للمزيد من التفصيل ينظر :

ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج1 ص250.

الصدد:"أولا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويدا وإيه وإيها وهلة ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر؛لأن أصل ما (صه) اسم له وهو اسكت/لتسكت كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم (فبذلك فلتفرحوا) وكذلك (مه) هو اسم اكفف،والأصل لتكفف،وكذلك نزال هو اسم انزل، والأصل لتنزل، فلما كان معنى اللام عائرا في هذا الشق وسائرا في أنحائه، ومتصورا في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى؛ كما دخل أين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام، وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف، ومَن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك"[93].

وقد يقول قائل في هذا الصدد إن الطلب في هذه الصيغ إنما هو طلب محض ولا أثر لأي معنى إنشائي فيها،لأن الإنشاء يقترن فيه الوجود اللفظي بالوجود المعنوي، أما في هذه الصيغ فإن الطلب يتأخر عن وجود اللفظ . لكن الواقع هو بخلاف ذلك حيث إن جملة(أعرض عن هذا) مثلا، لم يتأخر فيها وجود المعنى الطلبي عن وجود اللفظ بل اقترنا في الوجود لأننا عندما ننطق بهذه الجملة يكون قد مثل في أذهاننا ما تضمنته من طلب ومن ثَم لا يحصل تأخر في مدلول الصيغة عن النطق بها ولكن الذي تأخر هو التعبير وهو متعلق الطلب لا الطلب نفسه.

إن الأمر معنى طلبي إنشائي حقه أن يؤدى بالحرف لأن الحرف الموضوع له هو لام الطلب و إذا عبرت عن الأمر صيغة مخصوصة فإنما دلت عليه لكونها تضمنت معنى الطلب لام الأمر، وانه حينما تتضمن الصيغة معنى الحرف نجدها تبنى والبناء أصل في الحروف.

1.4.3 الدلالة المباشرة

إن فعل الأمر يدل بصيغته على الإنشاء الطلبي وهذا يعني أن معنى الطلب فيه، نابع من صيغته وليس من سياقه التركيبي.أما أسماء الأفعال التي تدل على الطلب فهي صيغ

---

[93] ابن جني الخصائص ج2 ص300.

إنجازية لا تدل على الطلب دلالة معجمية مستقلة بل من خلال تضمنها لمعنى لام الطلب أي أنها كالحرف من حيث الدلالة الأصلية والحرف كما هو معلوم لا يدل دلالة معجمية بل يحمل معنى وظيفيا تركيبيا أو كما يقول القدماء إن دلالته في غيره [94] وهذا ما يصدق أيضا على الفعل المضارع المقرون بلام الأمر باعتبار أن الذي يدل على الإنشاء الطلبي فيه هو اللام وليس الفعل.

والأصل في دلالة الأمر بجميع أنواعه أن يكون لطلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الإلزام والاستعلاء،لأن المخاطب حين يتلقى صيغة من صيغ الأمر يتبادر إلى ذهنه أولا وقبل كل شيء معنى الطلب الذي هو الأمر وذلك دون سواه من المعاني التي قد تستفاد من السياق بواسطة القرائن يقول السكاكي :"والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو ليترل وانزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء وأما أن هذه الصور والتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا ؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه، لتبادر الفهم عند استماع نحو: قم وليقم زيد، إلى جانب الأمر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب والإباحة والتهديد على اعتبار القرائن"[95].أما الاستعلاء فهو أن يكون المتكلم الآمر أعلى درجة ورتبة من المخاطب وهذا شيء متضمن في الفعل نفسه، وإذا استعمل الأمر بهذه الشروط دل على الوجوب والإلزام وإلا فقد تتولد عنه معاني تداولية مقامية تستفاد من السياق.ومن خلال تفسير الزمخشري للخطاب القرآني ومحاولة الوقوف على خصائص هذا الفعل اللغوي عنده، توصل إلى مجموعة من المعاني التي يدل عليها فعل الأمر بمختلف صيغه، وهذه المعاني تتنوع بتنوع المقامات وتباينها.

2.4.3 المعنى التداولي

---

[94] الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص48.

[95] السكاكي مفتاح العلوم ص318.

إن الأصل في صيغة الأمر أن تفيد الإيجاب أي طلب الفعل على وجه اللزوم وهذا هو المفهوم منها عند الإطلاق نحو قم وسافر وما عداه يحتاج إلى قرائن أخرى تستفاد من سياق الخطاب "إذ لا شبهة في أن طلب المتصور، على سبيل الاستعلاء، يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه،ثم إن كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب"[96].إن الزمخشري يبيّن هنا أن الأمر الذي هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى على وجه اللزوم؛ قد يفيد معان أخرى "تولد بحسب قرائن الأحوال وما ناسب المقام" داخل السياق العام الذي أنتج فيه الخطاب المتضمن للأمر.ومن هذه المعاني التهكم كما في قوله تعالى **وادعوا شهداءكم من دون الله** يقول " وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد الذي لا ينطق في معارضة القرآن المعجز بفصاحته غاية التهكم بهم"[97].

ومن المعاني التداولية المستفادة من السياق أيضا وقف الزمخشري على معنى الاستهزاء الذي يتولد عن أسلوب الأمر من ذلك قوله تعالى **قل فادرؤوا عن انفسكم الموت** يقول:"استهزاء بهم أي إن كنتم رجالا دافعين لأسباب الموت فادرؤوا جميع أسبابه حتى لا تموتوا"[98].ومنها أيضا معنى التبكيت كما في قوله تعالى **أنبئوني بأسماء هؤلاء** يقول وإنما استنبأهم وقد علم عجزهم عن الإنباء على سبيل التبكيت"[99].

ومن المعاني التي تدل عليها صيغة الأمر الدلالة على تنامي سخط المتكلم الآمر وذلك عندما يكون المأمور به غير مرغوب فيه كما في قوله تعالى **ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون**" قال الزمخشري:"فإن قلت كيف جاز أن يأمر الله تعالى بالكفر وبأن يعمل

---

96 الزمخشري الكشاف ص318-319.

97 الزمخشري الكشاف ج1 ص245 والآية23 من سورة البقرة.

98 الزمخشري الكشاف ج 1 ص479 والآية168 من سورة آل عمران.

99 الزمخشري الكشاف ج1 ص272 والآية 31 من سورة البقرة.

العصاة ما شاءوا وهو ناه عن ذلك،ومتوعد عليه؟ قلت هو مجاز عن الخذلان والتخلية، وأن ذلك الأمر متسخط إلى غاية،ومثاله أن ترى الرجل قد عزم على أمر وعندك أن ذلك الأمر خطأ، وأنه يؤدي إلى ضرر عظيم، فتبالغ في نصحه واستنزاله عن رأيه،فإذا لم تر منه إلا الإباء والتصميم حردت عليه،وقلت أنت وشأنك، وافعل ما شئت،فلا تريد بهذا حقيقة الأمر،وكيف والآمر بالشيء مريد له،وأنت شديد الكراهة متحسر،ولكنك كأنك تقول له، فإذ قد أبيت قبول النصيحة فأنت أهل ليقال لك: افعل ما شئت، وتبعة عليه ليتبين لك إذا فعلت صحة رأي الناصح وفساد رأيك"[100].

كما تفيد صيغة الأمر معنى الاستعجال كما في قوله تعالى **فأتنا بما تعدنا** يقول "استعجال منهم للعذاب"[101]،وتفيد أيضا معنى الدعاء كما في قوله تعالى **قل موتوا بغيظكم** قال "دعاء عليهم بأن يزداد غيظهم حتى يهلكوا به"[102].

ويتضمن الأمر معنى الدعاء عندما يكون متجها من متكلم أدنى مرتبة من المخاطب، وهذا الدعاء يأخذ بدوره معان متعددة حسب السياق فقد يدل على الضراعة إلى الله واللجأ إليه كما في قوله تعالى **ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك**" فإنه من باب اللجأ إلى الله والخضوع له كما كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يستغفرون مع علمهم أنه مغفور لهم، يقصدون بذلك التذلل لربهم والتضرع له، والملجأ الذي هو سيما العبودية"[103].

كما قد يدل الأمر على الدعاء أيضا، عندما يكون مضمون هذا الدعاء بمثابة الشيء المعلوم عند المتكلم والذي لا يشك في وقوعه وذلك كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام **ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالا في الحياة الدنيا، ربنا ليضلوا عن**

---

100 الزمخشري الكشاف ج3 ص212 والآية66 من سورة العنكبوت.

101 الزمخشري الكشاف ج2 ص87 والآية 70 من سورة الأعراف.

102 الزمخشري الكشاف ج1 ص459 والآية119 من سورة آل عمران.

103 الزمخشري الكشاف ج1 ص486 والآية 194 من سورة آل عمران

سبيلك، ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم يقول الزمخشري:" فإن قلت ما معنى قوله"ربنا ليضلوا عن سبيلك""ربنا اطمس"و"اشدد" قلت هو دعاء بلفظ الأمر وذلك انه لمّا عرض عليهم آيات الله وبيناته عرضا مكررا،وردد عليهم النصائح والمواعظ زمنا طويلا، وحذرهم عذاب الله وانتقامه وأنذرهم عاقبة ما كانوا عليه من الكفر والضلال المبين، ورآهم لا يزيدون على عرض الآيات إلا كفرا، وعلى الإنذار إلا استكبارا، وعن النصيحة إلا نبوا، لم يبق له مطمع فيهم، وعلم بالتجربة وطول الصحبة أنه لا يجيء منهم إلا الغي والضلال، وأن إيمانهم كالمحال الذي لا يدخل تحت الصحة، أو علم ذلك بوحي من الله،اشتد غضبه عليهم، وأفرط مقته وكراهته لحالهم، فدعا الله عليهم بما علم أنه لا يكون غيره، كما تقول: لعن الله إبليس، وأخزى الله الكافر، مع علمك أنه لا يكون غير ذلك، وليشهد عليهم بأنه لم يبق له فيهم حيلة، وأنهم لا يستأهلون إلا أن يخذلوا، ويخلي بينهم وبين ضلالهم يتسكعون فيه"[104].

ومنها الإباحة كما في قوله تعالى **وإذا حللتم فاصطادوا** يقول "إباحة للاصطياد بعد حظره عليهم كأنه قيل، وإذا حللتم فلا جناح عليكم أن تصطادوا"[105].وفي نفس الاتجاه الفقهي أيضا، رفض الزمخشري أن تأتي صيغة الأمر مشتملة على معنيين مختلفين، لأن ذلك سيؤدي إلى التعمية والغموض الدلاليين وهذا لا يجوز في مجال التشريع يقول عند قوله تعالى **إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم** " هل يجوز أن يكون الأمر شاملا للمحدثين وغيرهم، لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الندب؟قلت: لا لأن تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الإلغاز والتعمية"[106].

5.3 النهي

---

104 الزمخشري الكشاف ج2 ص250 والآية88 من سورة يونس.

105 الزمخشري الكشاف ج1 ص592 والآية 2من سورة المائدة .

106 الزمخشري الكشاف ج1 ص596 والآية6 من سورة المائدة.

إن للنهي في العربية صيغة واحدة هي الفعل المضارع المقترن بلا الناهية رغم أنه كان من المفروض والمستحق كما يقول النحاة أن يؤدى معناه عن طريق الحروف.وقد يعترض علينا معترض بكون الحرف(لا) يفيد النهي،غير أن الأمر خلاف ذلك عند لغوي العربية،لأن (لا) عندهم لا تفيد النهي إلا إذا اقترنت بالفعل المضارع، كما أن هذا الأخير لا يفيد النهي إلا إذا اقترن بها.فتضامهما معا هو الذي يحقق صيغة النهي ومن ثَم فإن كليهما لا يفيد معنى النهي من خلال دلالته المعجمية بل يفيدها من خلال وظيفته التركيبية وتعالقه مع غيره داخل الخطاب.

ومن المعلوم أن النهي يتعلق بالمخاطَب وليس بالمتكلم، إذ عادة ما لا يوجه المتكلم النهي إلى ذاته، وإنما يسلطه على غيره ويلزمه به،لذلك يلاحظ أنه يغلب في الاستعمال دخول (لا) الناهية على الفعل المضارع المختص بالمخاطب ويليه دخولها على الغائب ثم يليه دخولها على فعلي المتكلم المبنيين للمجهول.وقلما يكون دخولها على فعلي المتكلم المبنيين للفاعل فإذا دخلت حُمل على ما أقيم فيه المسبب مقام السبب على حد ما صرح به ابن هشام في كتابه المغني.[107]

وقد يفصل بين لا الناهية والفعل المضارع رغم أن اتصالهما واجب، بشرط أن لا يؤدي هذا الفصل إلى الالتباس الدلالي، ولا يحصل ذلك إلا إن فصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور وما عداهما يؤدي إلى اللبس لا محالة.كما لا يجوز حذف (لا)الناهية لأن ذلك يؤدي إلى زوال معنى النهي ولا يستطيع السياق المقالي أو المقامي أن يحل محلها ويفيد معنى النهي في غيابها.أما الفعل المضارع المقترن بها فقد يستغنى عنه شرط أن يتكفل السياق وقرائنه المقالية أو المقامية بتوفير ما يدل على المحذوف،مثال ذلك أن يقول صديق لصديقه

- سأسافر بالسيارة هذا المساء

فيرد عليه المخاطب

- لا

---

107 ابن هشام مغني اللبيب ج1 ص271-274.

أي لا تفعل.

1.5.3 الدلالة المباشرة

هو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، وليس له إلا صيغة واحدة هي المضارع مع لا الناهية نحو **ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها**[108]. ومدلوله طلب الكف عن الفعل فورا، وقد يستعمل منه معان أخرى تفهم بالقرائن من سياق الخطاب ومقامه.فهو يشبه الأمر من وجوه ويختلف معه في وجوه أخرى.

أما الوجوه التي يتفق معه فيها فهو أن المتكلم فيهما معا يكون مهتما وحريصا فيما يخص ما يؤمر به، أو ينهى عنه،علاوة على أن كليهما لا يتحقق إلا بتحقق شرط الاستعلاء سواء صدرا من مخاطِب أعلى درجة من المخَاطب أو مخاطِب يدّعي هذا الاستعلاء.فإن كان الأول فكلاهما يفيد الوجوب والإلزام، وإن كان الثاني جاء الأمر لطلب الحصول وجاء النهي لطلب الامتناع والترك."فالنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلا أفاد طلب الترك فحسب"[109].أما فيما يخص حصول الفعل فيهما أهو مبني على الفور أم التراخي فإن المستفاد من كلام البلاغيين في هذا الصدد أنهما معا يحملان على الفور أما التراخي فمرتبط بالسياق المقامي ومحمول عليه لذلك قال السكاكي"والأمر والنهي حقهما الفور، والتراخي يوقف على قرائن الأحوال لكونهما للطلب، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف"[110].

---

108 الآية56 من سورة الأعراف.

109 السكاكي مفتاح العلوم ص320.

110 السكاكي مفتاح العلوم ص320.

وأما الوجوه التي يختلف معه فيها فأولها أن الأمر هو طلب حصول الفعل أما النهي فهو طلب الكف أو الامتناع عن الفعل. وثانيها أن للأمر عدة صيغ مخصوصة يعبر بها عنه في حين ليس للنهي إلا "حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل" أي الفعل المضارع المقرون بلا الناهية.وثالثها "أن الأمر يقتضي إرادة مأمورة أما النهي فلا بد فيه من كراهية منهية"[111].

وقد حدّد الزمخشري شروطا لإجراء النهي على أصله يقول:"فإن قلت ما شرائط النهي؟قلت أن يعلم الناهي أن ما ينكره قبيح لأنه إذا لم يعلم لم يؤمن أن ينكر الحسن وأن لا يكون ما ينهى عنه واقعا لأن الواقع لا يحسن النهي عنه، وإنما يحسن الذم عليه والنهي عن أمثاله وأن لا يغلب على ظنه أن المنهي يزيد في منكراته وأن لا يغلب على ظنه أن نهيه لا يؤثر لأنه عبث.فإن قلت فما شروط الوجوب؟قلت أن يغلب على ظنه أنه إن أنكر خفته مضرة عظيمة فإن قلت كيف يباشر الإنكار؟قلت يبتدئ بالسهل فإن لم ينفع ترقى إلى الصعب، لأن الغرض كف المنكر"[112].

وقد يخرج النهي من دلالته الأصلية إلى دلالات لازمة مستفادة من السياق المقالي أو السياق المقامي أي قرائن الأحوال؛ويرجع هذا الخروج إلى عدم توافر الشروط التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة والتي يجرى فيها النهي على أصله.فإذا لم يكن المخاطِب الناهي مثلا أعلى من المخاطَب المنهي فإن النهي لا يفيد الوجوب والإلزام بل يخرج إلى معان أخَر كالدعاء والالتماس والإباحة وغيرها من المعاني التي تعرض لها البلاغيون والأصوليون أثناء تحليلهم للخطاب على وجه العموم.أما الزمخشري فقد حاولنا أن نرصد عنده المعاني التي قد يدل عليها النهي في الخطاب القرآني فألفيناها تتعدد وتختلف حسب السياق وحسب الحالة التي تجمع بين المتخاطبين أي حسب الإطار التداولي الذي يحكمهما.

---

111 العلوي الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف القاهرة ١٩١٤م ج٣ ص٢٨٥

112 الزمخشري الكشاف ج١ ص٤٥٢.

2.5.3 المعنى التداولي

قد يراد بالنهي عن الفعل الاستمرار على الحال التي عليها المخاطب، وذلك إذا كان المخاطب غير متصف بالمنهي عنه كما في قوله تعالى لا يغرنّك تقلب الذين كفروا في البلاد[113] يقول الزمخشري[114]:" إن رسول الله كان غير مغرور بحالهم فأكد عليه ما كان عليه، وثبت على التزامه، كقوله ولا تكونن من المشركين[115] وأيضا فلا تطع المكذبين[116] وهذا في النهي نظير قوله في الأمر اهدنا الصراط المستقيم[117] و يا أيها الذين آمنوا. لقد لاحظ الزمخشري أن هذا الأسلوب فيه معنى الإلهاب والتهييج والتثبيت، يقول في قوله تعالى لقد جاءك الحق من ربك فلا تكونن من الممترين، ولا تكونن من الذين كذبوا بآيات الله " فاثبت ودم على ما أنت عليه من انتفاء المرية عنك، والتكذيب بآيات الله، ويجوز أن يكون على طريقة التهييج والإلهاب كقوله : فلا تكونن ظهيرا للكافرين - ولا يصدنك عن آيات الله بعد إذ أنزلت إليك ولزيادة التثبيت والعصمة"[118].

وقد يخرج النهي إلى معنى التثبيت أو التوعد والتهديد والحساب الشديد كما في قوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا يقول الزمخشري:"إن كان خطابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففيه وجهان: أحدهما التثبيت على ما كان عليه من أنه لا يحسب الله غافلا كقوله ولا تكونن من المشركين، ولا تدع مع الله إلها آخر كما جاء في الأمر يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله. والثاني أن المراد بالنهي عن حسبانه غافلا الإيذان بأنه عالم بما يفعل الظالمون لا يخفى عليه منه شيء وأنه معاقبهم على قليله وكثيره على سبيل الوعيد والتهديد

---

113 سورة آل عمران الآية 196.

114 الزمخشري الكشاف ج1 ص490.

115 سورة الأنعام الآية 14.

116 سورة القلم الآية 8.

117 سورة الفاتحة الآية6.

118 الزمخشري الكشاف ج2 ص253 والآية94-95 من سورة يونس.

(...) ويجوز أن يراد ولا تحسبنه يعاملهم معاملة الغافل عما يعملون، ولكن معاملة الرقيب عليهم المحاسب على النقير والقطمير"[119].

وقد ينهى المتكلم المخاطب عن السؤال عن الشيء، ويكون في هذا النهي معنى تهويل حال الشيء، وأن ما صار إليه من الشدة والهول أمر لا يسأل عنه لفظاعته وبشاعته كما في قوله تعالى ولا تسأل عن أصحاب الجحيم قال الزمخشري معلقا على قراءة النهي :" وقيل معناه تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب كما تقول: كيف فلان؟ سائلا عن الواقع في بلية، فيقال لك: لا تسأل عنه، ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره، و أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لأيحاشه السامع وإضجاره فلا تسأل "[120].

وقد يخرج النهي إلى معنى الدعاء كما في قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا يقول الزمخشري :"فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة بما ؟قلت ذكر النسيان والخطأ (...) فكان وصفهم بالدعاء بذلك إيذانا ببراءة ساحتهم عما يؤاخذون به(...) ويجوز أن يدعو الإنسان بما علم انه حاصل له قبل الدعاء من فضل الله لاستدامته والاعتداد بالنعمة فيه"[121]. كما قد يخرج النهي على معنى عدم الجدوى والأهمية كما في قوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم أي لا تشتغلوا باعتذاراتكم الكاذبة، فإنما لا تنفعكم بعد ظهور سركم"[122].

وقد يحصل النهي بأن يعمد المتكلم إلى تسليط النفي على صورة من صور الفعل لكن قصده أن ينهى المخاطب عن الفعل بكافة صوره، أي على وجه العموم ومن ثم تكون الصورة التي سلط عليها النفي هي أقبح الصور وأبغضها، فتصير نفس المخاطب أطوع

---

119 الزمخشري الكشاف ج2 ص382 والآية42 من سورة إبراهيم.

120 الزمخشري الكشاف ج1 ص385 والآية 119 من سورة البقرة

121 الزمخشري الكشاف ج1 ص408 والآية286 من سورة البقرة.

122 الزمخشري الكشاف ج2 ص200 والآية66 من سورة التوبة.

وأسرع في الاستجابة إلى الكف والانتهاء عن ذلك الفعل المذموم. وقد وقف الزمخشري على هذا الأسلوب في قوله تعالى **ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم** حيث قال:" فإن قلت: قد حرم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلم ورد النهي عن أكله معها؟ قلت: لأنهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رزقهم الله من مال حلال وهم على ذلك يطمعون فيها كان القبح أبلغ والذم أحق، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك، فنعى عليهم فعلهم، وسمع بهم ليكون أزجر لهم"[123].

وقد يأتي النهي عن الفعل للدلالة على شدة رغبة المتكلم في أن يقع هذا الفعل من المخاطب على صورة معينة وصفة خاصة،فيصير هذا الفعل وكأنه دون هذه الصفة والصورة منهي عنه غير مرغوب فيه، وفي هذه الحالة لابد أن تأتي أداة الاستثناء مع النهي يقول الزمخشري عند قوله تعالى **ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون** "فالنهي في الحقيقة عن كونهم على خلاف الإسلام إذا ماتوا كقولك: لاتصَلّ إلا وأنت خاشع، فلا تنهاد عن الصلاة ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته، فإن قلت: فأي نكتة في إدخال حرف النهي عن الصلاة وليس بمنهي عنها؟ قلت: النكتة فيه إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كلا صلاة فكأنه قال : أنهاك عنها إذا لم تصلها على هذه الحالة، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام:"لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" فإنه كالتصريح بقولك لجار المسجد: لا تصل إلا في المسجد، وكذلك المعنى في الآية إظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موت لا خير فيه، وأنه ليس بموت السعداء، وأن من حق هذا الموت ألا يحل فيهم، وتقول في الأمر أيضا: مت وأنت شهيد، وليس مرادك الأمر بالموت، ولكن بالكون على صفة الشهداء، إذا مات، وإنما أمرته بالموت اعتدادا منك بميتته وإظهارا لفضلها على غيرها، وأنها حقيقة بأن يبحث عنها"[124].

---

123 الزمخشري الكشاف ج1 ص385 والآية2 من سورة النساء.

124 الزمخشري الكشاف ج1 ص450 والآية102 من سورة آل عمران.

4 . الدلالة باللزوم

يدخل في إطار الدلالة باللزوم الصور البيانية التي عالجها الزمخشري في إطار ما سماه بعلم البيان.وهذه الصور تتوزع بين خمس ظواهر أساس هي التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والمجاز الحكمي.

إن هذه الظواهر التخاطبية كما سنرى لا تختلف من حيث إجراءات الدلالة عن سابقاتها المعروضة في الفقرة المتقدمة، وذلك لأن لها مستويين من الدلالة، دلالة مباشرة ودلالة مستلزمة تداوليا انطلاقا من الوضع التخاطبي، بمعنى أن المتكلم ينتقل من الحقيقة أي الدلالة المباشرة، إلى المجاز أي الدلالة المستلزمة (التشبيه، الاستعارة، الكناية، المجاز المرسل) عن طريق مجموعة من المراحل والإجراءات الذهنية التي تسوغ ذلك الانتقال. ومن هذا المنطلق فاللغة العربية من منظور الزمخشري تتيح للمتكلم طرائق متعددة للدلالة على شيء ما،وعليه أن ينتقي الصورة التي تناسب المقام الذي يتخاطب في إطاره وذلك تبعا لمقتضى الحال أي القرائن الحالية والسياق الذي يحف الإطار التخاطبي الذي يدور داخله الخطاب، لذلك قالوا إن البيان "هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه" وذلك"مع مطابقة كل منها لمقتضى الحال"[125].

1.4 التشبيه

يميز الزمخشري بين التشبيه المفرد والتشبيه المركب، الأول عرضه في إطار التشبيه التخييلي عند قوله تعالى **طلعها كأنه رؤوس الشياطين** يقول:"وشبه رؤوس الشياطين دلالة على تناهيه في الكراهة وقبح المنظر لأن الشيطان مكروه مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم أنه شر محض لا يخلطه خير،فيقولون في القبيح الصورة: كأنه وجه شيطان، كأنه رأس شيطان، وإذا صوره المصورون جاءوا بصورته على اقبح ما يقدر وأهوله، كما أنهم اعتقدوا في ذلك أنه خير محض لا شر فيه،فشبهوا به الصورة الحسنة قال الله تعالى **ما هذا بشرا إن**

---

[125] السكاكي مفتاح العلوم ص329.

هذا إلا ملك كريم وهذا تشبيه تخييلي"[126].والتشبيه المفرد هو الذي يتم فيه تشبيه مفرد بمفرد.

أما التشبيه الذي يحصل بين صورة وصورة، فيقسمه الزمخشري إلى قسمين مركب ومفرق، ولقد تعرض إليهما معا عند قوله تعالى **ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق** يقول الزمخشري :"يجوز في هذا التشبيه أن يكون من المركب والمفرق فإن كان تشبيها مركبا فكأنه قال: من أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكا ليس بعده غاية بأن صور حاله بصورة حال من خرَّ من السماء فاختطفته الطير فتفرق مزعا في حواصلها، أو عصفت به الريح حتى هوت به في بعض المطاوح البعيدة.وإن كان مفرقا فقد شبه الإيمان في علوه بالسماء، والذي ترك الإيمان وأشرك بالله بالساقط من السماء، والأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير المختطفة، والشيطان الذي يطوح به في وادي الضلالة بالريح التي تهوي بما عصفت به في بعض المهاوي المتلفة"[127].

ولقد تعرض كثيرا للتشبيه المركب في تفسيره الكشاف وذلك لبلاغته ومدى تأثيره في المخاطب يقول عند قوله تعالى: **ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين فإن لم يصبها وابل فطل** :" المعنى مثل نفقة هؤلاء في زكائها عند الله كمثل جنة وهي البستان بربوة بمكان مرتفع، وخصها لأن الشجر فيها أزكى وأحسن ثمرا، أصابها وابل مطر عظيم القطر، فأتت أكلها ثمرتها، ضعفين مثلما كانت تثمر بسبب الوابل فإن لم يصبها وابل فطل، فمطر صغير القطر يكفيها لكرم منبتها، أو مثل حالهم عند الله بالجنة على الربوة ونفقتهم الكثيرة والقليلة بالوابل والطل، وكما أن كل واحد من المطرين يضعف أكل الجنة فكذلك نفقتهم

---

126 الزمخشري الكشاف ج3 ص342 والآية 65 من سورة الصافات.

127 الزمخشري الكشاف ج3 ص12 – 13 والآية31 من سورة الحج.

كثيرة كانت أو قليلة بعد أن يطلب بها وجه الله ويبذل فيها الوسع زاكية عند الله زائدة في زلفاهم وحسن حالهم عنده"[128].

لقد أكد الزمخشري على ضرورة حصول ملاءمة واضحة وتناسب تام بين المشبه والمشبه به لأن الغرض من التشبيه هو الكشف والإيضاح، ومن ثم يتأرجح المشبه تبعا للمشبه به صعودا ونزولا.فإذا كان المشبه به عظيما وجب أن يكون المشبه كذلك، وإن كان حقيرا وجب أن يكون المشبه مثله.من هذا المنطلق ركز الزمخشري كثيرا على العلاقة الحسية التي يجب أن تربط المشبه بالمشبه به لأن التشبيه والتمثيل"إنما يصار إليه لما فيه من كشف المعنى ورفع الحجاب عن الغرض المطلوب، وإدناء المتوهم من المشاهد، فإن كان المتمثل له عظيما كان المتمثل به مثله، وإن كان حقيرا كان المتمثل به كذلك، فليس العظم والحقارة في المضروب به المثل إذا إلا أمرا تستدعيه حال المتمثل له، وتستجرّه إلى نفسها، فيعمل الضارب للمثل على حسب تلك القضية،ألا ترى إلى الحق لما كان واضحا جليا أبلج كيف تمثل له بالضياء والنور، وإلى الباطل لما كان بضد صفته كيف تمثل له بالظلمة"[129].

فالعظم والحقارة في المشبه تستدعي ما يلائمها من مشبه به، والمتكلم عندما يريد أن يضرب المثل لا بد له أن يراعي التناسب والمواءمة بين الطرفين، فلا يجلب مشبها به له في النفس إحساس التعظيم والتكبير لمشبه له في النفس إحساس مخالف ومناقض كليا "ولما كانت حال الآلهة التي جعلها الكفار أندادا لله تعالى لا حال أحقر منها وأقل، ولذلك جعل بيت العنكبوت مثلها في الضعف والوهن، وجعلت أقل من الذباب، وأخس قدرا، وضربت لها البعوضة فالذي دونها مثلا، لم يستنكر ولم يستبدع، ولم يقل للمتمثل، استحي من تمثيلها بالبعوضة، لأنه مصيب في تمثيله، محق في قوله، سائق للمثل في قضية مضربه"[130].

---

128 الزمخشري الكشاف ج1 ص395 والآية 265 من سورة البقرة.

129 الزمخشري الكشاف ج1 ص 262.

130 الزمخشري الكشاف ج1 ص262.

كما وقف الزمخشري في هذا الإطار على بعض الصور التشبيهية التي يكون فيها الطرفان يتماثلان في بعض الأوصاف دون البعض الآخر ويكون الوصف المشترك أقوى في المشبه به من المشبه كما في قوله تعالى **مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب** "فإن قلت: كيف شبه به وقد وجد هو من غير أب ووجد آدم من غير أب وأم قلت: هو مثيله في أحد الطرفين، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به،لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شبه به في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران، ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب،فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته"[131].

وقد يكون الأمر معكوسا وهو ما يصطلح عليه عند المتأخرين بالتشبيه المقلوب، حيث يعمد المتكلم إلى المشبه ويضعه مكان المشبه به من أجل الزيادة في المبالغة،فيصبح الفرع مكان الأصل. ولقد أبرز الزمخشري هذا عند قوله تعالى **إنما البيع مثل الربا** فإن قلت هلا قيل: إنما الربا مثل البيع، لأن الكلام في الربا لا في البيع فوجب أن يقال:إنما شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه،وكانت شبهتهم أنهم قالوا: لو اشترى الرجل ما لا يساوي إلا درهما بدرهمين جاز، فكذلك إذا باع درهما بدرهمين؟ قلت جيء به على طريق المبالغة وهو أنه قد بلغ في اعتقادهم في حلّ الربا أنهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع"[132].

وقد وقف الزمخشري أيضا على القيود التي تلحق المشبه به فتزيده دقة في المعنى وبلاغة في التعبير عن الغرض المسوق له الكلام ففي قوله تعالى **وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة** يحاول الزمخشري أن يقف على الكيفية التي جعلت هذا الوصف قويا في أدائه لهذا المعنى"فإن قلت: ما معنى قوله تعالى **كأنهم خشب مسندة** قلت شبهوا في استنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط، ولأن الخشب إذا انتفع

---

131 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 433 والآية 59 من سورة آل عمران.

132 الزمخشري الكشاف ج 1 ص399 والآية275 من سورة البقرة.

به كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع،ومادام متروكا فارغا غير منتفع به أسند إلى الحائط فشبهوا به في عدم الانتفاع"[133].

ولا يقف الزمخشري عند هذا الحد فقط بل نلاحظ وقوفه على أحوال مفردات المشبه به وأثرها في الصورة البيانية ففي قوله تعالى أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا "فإن قلت: لم نكرت الأودية؟قلت لأن المطر لا يأتي إلا على طريق المناوبة بين البقاع فيسيل بعض أودية الأرض دون بعض"[134].

كما يشير إلى سر تنكير الصيب في قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يقول "وتنكير الصيب لأنه أريد نوع من المطر شديد". كما يشير أيضا إلى تنكير الظلمات والرعد والبرق في الصورة نفسها حيث اعتبر أن" هذه الأشياء منكرات لأن المراد أنواع منها كأنه قيل فيه ظلمات داجية ورعد قاصف وبرق خاطف"[135].

أما أدوات التشبيه في اللغة العربية فهي الكاف وكأن ومثل وغيرها من الأدوات التي يؤتى بها لغرض المماثلة والمشابهة، ولكل أداة من هذه الأدوات خصائصها السياقية، فالكاف مثلا يليها المشبه به، وكأن لا يليها إلا المشبه كما أنها لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامدا أو مؤولا بالجامد. ولقد تعرض الزمخشري إلى كل هذا وبيّن أن أداة التشبيه لا يجب أن تلي في التشبيه المركب مفردا قد يتأتى التشبيه به. أما فيما يتعلق بالتشبيه المفرق فإن الزمخشري يقدر محذوفا ليستقيم له الكلام.وقد وقف على ذلك في الآية التي تعرضنا لها في الفقرة السابقة حيث قال:" الذي كنت تقدره في المفرق من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك أو كمثل ذوي صيب هل تقدّر مثله في المركب منه؟قلت: لولا طلب الراجع في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم ما يرجع إليه لكنت مستغنيا عن تقديره، لأني

---

133 الزمخشري الكشاف ج3 ص109 والآية 4 من سورة المنافقين.

134 الزمخشري الكشاف ج 2 ص 356 والآية 17 من سورة الرعد.

135 الزمخشري الكشاف ج1 ص216 والآية 19 من سورة البقرة.

أراعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام، فلا عليّ أوَلي حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به أم لم يله. ألا ترى إلى قوله **إنما مثل الحياة الدنيا كماء** كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يُتمحل لتقديره"[136].

وقد تحذف أداة التشبيه للاتساع في الكلام"كقولك ضربته ضرب زيد تريد مثل ضربه وأبو يوسف وأبو حنيفة تريد مثله، ولا هيثم الليلة للمطي، وقضية ولا أبا حسن لها، تريد ولا مثل هيثم ولا مثل أبي الحسن". وهذا شيء شائع في الكلام العربي الفصيح ونجده في قوله تعالى **إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك** "فإن قلت كيف يحمل إثم قتله له ولا تزر وازرة وزر أخرى؟ قلت المراد بمثل إثمي على الاتساع في الكلام كما تقول قرأت قراءة فلان وكتبت كتابته، يريد المثل، وهو اتساع فاش مستفيض لا يكاد يستعمل غيره"[137]. كما تنوب عن الأداة أفعال اليقين أو الرجحان كعلم وظن وحسب.

2.4 الاستعارة

إذا رجعنا إلى كشاف الزمخشري نبحث فيه عن الاستعارة وصورها في الخطاب القرآني نجده تحدث عن الاستعارة التصريحية بشقيها الاستعارة الأصلية والاستعارة التبعية، كما تحدث عن الاستعارة المكنية بشقيها كذلك المرشحة والمجردة.

1.2.4 الاستعارة التصريحية والمكنية

إن الاستعارة التصريحية هي التي يصرح فيها بلفظ المشبه به، مثال ذلك قول الشاعر:

وأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت وردا وعضت على العناب بالبرد

فالشاعر هنا شبه الدموع باللؤلؤ والعيون بالنرجس والخدود بالورد والأنامل بالعناب والأسنان بالبرد.

---

136 الزمخشري الكشاف ج1 ص213 والآية 19 من سورة البقرة.

137 الزمخشري الكشاف ج1 ص 607 والآية 29 من سورة المائدة.

أما الاستعارة المكنية فهي التي يحذف فيها المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه، كقوله تعالى **الذين ينقضون عهد الله** "فإن قلت من أين ساغ استعمال النقض في إبطال العهد؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين (...) إذ من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا على ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه قولك: شجاع يفترس أقرانه وعالم يغترف منه الناس (...) لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبحر"[138].

ويقول أيضا في قوله تعالى **ولما سكت عن موسى الغضب** "هذا مثل، كأن الغضب كان يغريه على ما فعل، ويقول له قل لقومك كذا، وألق الألواح، وجر برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك، وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شعب البلاغة وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة ولما سكت عن موسى الغضب لا تجد النفس عندها شيئا من تلك المزة وطرفا من تلك الروعة"[139].

ويبرز الزمخشري ما في الاستعارة المكنية من قدرة على تصوير الشيء وتشخيصه ففي قوله تعالى **وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما برزخا وحجرا محجورا** يقول:"جعل كل واحد منهما في صورة الباغي على صاحبه فهو يتعوذ منه، وهي من أحسن الاستعارات وأشهدها على البلاغة"[140].

---

[138] الزمخشري الكشاف ج1 ص268 والآية 27 من سورة البقرة.

[139] الزمخشري الكشاف ج2 ص120 والآية154 من سورة الأعراف.

[140] الزمخشري الكشاف ج3 ص96 والآية 53 من سورة الفرقان.

ولقد قسم البلاغيون الاستعارة التصريحية إلى استعارة أصلية واستعارة تبعية. الأولى هي التي يكون اللفظ المستعار فيها اسما جامدا، كاسم الجنس الذي يكون ذاتا صالحة لأن تصدق على كثيرين ولو تأويلا نحو:

- رأيته أسدا في المباراة
- رأيت اليوم حاتما في المدينة

إن إجراء الاستعارة هنا يكمن في كون المتكلم شبه الرياضي الشجاع بالأسد وشبه الرجل الكريم الذي حل بالمدينة بحاتم لما يجمعهما من خصال الكرم والجود وقد حصل كل ذلك على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية.

ولقد وقف الزمخشري على نظائر هذه الاستعارة في الخطاب القرآني ففي قوله تعالى **ربنا ولا تحمل علينا إصرا** يقول الزمخشري :"والإصر العبء الذي يأصر حامله أو يحبسه، فكأنه لا يستقل به لثقله، استعير للتكليف الشاق من نحو قتل الأنفس، وقطع موضع النجاسة من الجلد، والثوب وغير ذلك"[141].

كما يقول في قوله تعالى **في قلوبهم مرض** واستعمال المرض في القلوب يجوز أن يكون حقيقة ومجازا، فالحقيقة أن يراد الألم كما تقول في جوفه مرض، والمجاز أن يستعار لبعض أعراض القلب كسوء الاعتقاد والغل والحسد والميل إلى المعاصي والعزم عليها واستشعار الهوى والجبن والضعف وغير ذلك مما هو فساد وآفة شبيهة بالمرض كما استعيرت الصحة والسلامة في نقائض ذلك"[142].

أما الثانية فهي الاستعارة التصريحية التبعية ويكون المستعار فيها لفظا مشتقا كالفعل والاسم والحرف، الأول نحو قوله تعالى **واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا** يقول الزمخشري :"ليس المراد بسؤال الرسل حقيقة السؤال لإحالته، ولكنه مجاز عن النظر في

---

141 الزمخشري الكشاف ج1 ص408 والآية 286 من سورة البقرة.

142 الزمخشري الكشاف ج1 ص175-176 والآية 10 من سورة البقرة.

أديانهم، والفحص عن مللهم هل جاءت عبادة الأوثان قط في ملة من ملل الأنبياء(...) والسؤال الواقع مجازا عن النظر حيث لا يصح السؤال على الحقيقة كثير، منه مساءلة الشعراء الديار، والرسوم والأطلال، وقول من قال: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك فإنها إن لم تجبك حوارا أجابتك اعتبارا"[143].

والثاني كقوله تعالى **من بعثنا من مرقدنا** فالمرقد مكان الرقاد استعير للقبر بجامع خفاء الأثر،ثم اشتق من الرقاد بمعنى الموت مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر استعارة تصريحية تبعية.ومثله أيضا قوله تعالى **والله أنبتكم من الارض نباتا** "استعير الإنبات للإنشاء كما يقال زرعك الله للخير"[144].

أما الثالث فهو الاستعارة في الحرف،ولقد كان الزمخشري من الأوائل الذين أبرزوها ووقفوا عندها بالدرس والتفصيل ففي قوله تعالى **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا**"اللام في (ليكون) هي لام كي التي معناها التعليل،كقولك جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنهم لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك ضربته ليتأدب، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد"[145].

ويقرب من المثال السابق قوله تعالى **ولأصلبنكم من جذوع النخل** فقد شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجامع التمكن يقول الزمخشري" شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن

---

143 الزمخشري الكشاف ج3 ص490 والآية 45 من سورة الزخرف.

144 الزمخشري الكشاف ج4 ص163 والآية 17 من سورة نوح.

145 الزمخشري الكشاف ج3 ص166 والآية 8 من سورة القصص.

الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل في جذوع النخل"[146].وفي نفس الإطار أيضا يقول عند قوله تعالى إنا لنراك فيي سفاهة " في خفة حلم وسخافة عقل، حيث تهجر دين قومك إلى دين آخر، وجعلت السفاهة ظرفا على طريق المجاز، أراد أنه متمكن فيها غير منفك عنها"[147].

2.2.4 الاستعارة المرشحة والمجردة

يقول الزمخشري عند قوله تعالى أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فيي نار جهنم "فإن قلت فما معنى قوله فانهار به في نار جهنم؟ قلت لما جعل الجرف الهائر مجازا عن الباطل قيل فانهار به في نار جهنم على معنى فطاح به الباطل في نار جهنم إلا أنه رشح المجاز، فجيء بلفظ الانهيار الذي هو للجرف، وليصور أن المبطل كأنه أسس بنيانه على شفا جرف من أودية جهنم فانهار به ذلك الجرف فهوى في قعرها(...) ولا ترى أبلغ من هذا الكلام، ولا أدل على حقيقة الباطل وكنه أمره"[148].

إن الاستعارة المرشحة هي التي تتحقق عندما تكون مقترنة بما يلائم المستعار منه كما في قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى "فإن قلت هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازا في معنى الاستبدال فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة؟ قلت إن هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن، لم تر كلاما أحسن منه ديباجة وأكثر ماء ورونقا وهو المجاز المرشح. وذلك نحو قول العرب في البليد: كأن أذني قلبه خطلا وإن جعلوه كالحمار، ثم رشحوا ذلك روما لتحقيق البلادة، فادعوا لقلبه أذنين أو ادعوا لهما الخطل ليمثلوا البلادة تمثيلا يلحقها ببلادة الحمار مشاهدة معاينة(...) فكذلك لما ذكر

---

146 الزمخشري الكشاف ج2 ص564 والآية 71 من سورة طه.

147 الزمخشري الكشاف ج2 ص87 والآية 66 من سورة الأعراف.

148 الزمخشري الكشاف ج2 ص215 والآية 209 من سورة التوبة.

سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله ويواخيه وما يكمل ويتم بانضمامه إليه، تمثيلا لخسارهم وتصويرا لحقيقته"[149].

كما عقب الزمخشري على قوله تعالى **مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم** بأن النار يصح أن تكون مجازية كنار الفتنة والعداوة للإسلام(...) وإما نارا حقيقية أوقدها الغواة ليتوصلوا بالاستضاءة بها إلى بعض المعاصي وليهتدوا بها من طرق العبث، فأطفأها الله. وخيب أمانيهم فإن قلت كيف صح في النار المجازية أن توصف بإضاءة ما حول المستوقد؟ قلت هو خارج على طريقة المجاز المرشح فأحسن تدبره"[150].

وفي مقابل الاستعارة المرشحة نجد الاستعارة المجردة وهي التي تقترن بما يلائم المستعار له كما تقول رأيت أسدا في حومة الوغى يجدل الأبطال بنصله ويشك الفرسان برمحه.ويقف الزمخشري عند هذه الاستعارة في قوله تعالى **فأذاقها الله لباس الجوع والخوف** :"فإن قلت الإذاقة واللباس استعارتان فما وجه صحتهما؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار فما وجه صحة إيقاعها عليه؟ قلت: أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس منها، فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر البشع،وأما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث،وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منها ويلابس، فكأنه قيل: فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف، ولهم في نحو هذا طريقان لا بد من الإحاطة بهما، فإن الاستنكار لا يقع إلا لمن فقدهما، أحدهما أن ينظر فيه إلى المستعار له كما نظر إليها ههنا(...) والثاني أن ينظر فيه إلى المستعار"[151].

---

[149] الزمخشري الكشاف ج1 ص192-193-194 والآية 16 من سورة البقرة.

[150] الزمخشري الكشاف ج1 ص200 والآية 17 من سورة البقرة.

[151] الطريق الأولى مثل لها بقول الشاعر:

3.2.4 الاستعارة العنادية

إن الاستعارة العنادية هي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد وسميت بذلك لتعاند الطرفين. يقول الزمخشري في قوله تعالى "وأما فبشرهم بعذاب أليم فمن العكس في الكلام الذي يقصد به الاستهزاء الزائد في غيظ المستهزأ به وتألمه واغتمامه كما يقول الرجل لعدوه: بشر بقتل ذريتك، ونهب مالك ومنه :فاعتبروا بالصيلم"[152].فلقد استعيرت البشارة هنا للإنذار الذي هو ضدها، فأدخل في جنس الاستعارة من أجل الاستهزاء والسخرية.

ويقول أيضا في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم:" هو من قولهم تحية بينهم ضرب وجيع، وما ثوابه إلا السيف وبيانه أن يقال لك هل لزيد مال وبنون؟ فتقول: ماله وبنوه سلامة قلبه، تريد نفي المال والبنين عنه وإثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك"[153].

ويقول أيضا في قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير مردا "فإن قلت كيف قيل خير ثوابا كأن لمفاخرهم ثوابا حتى يجعل ثواب الصالحات خيرا منه؟

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقـــاب المـــال

حيث قال:"استعار الرداء للمعروف لأن يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف والنوال، لا صفة الرداء نظرا إلى المستعار له".

والطريق الثانية مثل لها بقول الشاعر:

ينازعني ردائي عبد عمـــرو رويدك يا أخا عمر بن بكـــر

لي الشطر الذي ملكت يميني ودونـــك فاعتجر منه بشطـــر

حيث قال:"أراد بردائه سيفه، ثم قال:فاعتجر منه بشطر، فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقيل: فكساهم لباس الجوع والخوف، ولقال كثير:ضافي الرداء إذا تبسم ضاحكا".الزمخشري الكشاف ج 2ص431-432 والآية 112 من سورة النحل.

[152] الزمخشري الكشاف ج 1ص420 والآية 21 من سورة آل عمران.

[153] الزمخشري الكشاف ج 3ص 118 والآية 88-89 من سورة الشعراء.

قلت: كأنه قيل ثوابهم النار، على طريقة قوله فاعتبروا بالصيلم(...) وقوله تحية بينهم ضرب وجيع، ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب من التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال له عقابك النار"[154].

3.4 الكناية

إن المتكلم قد يتلفظ أحيانا بعبارة لا يريد معناها الذي تدل عليه عن طريق الوضع، بل يقصد ما يلزم عن ذلك المعنى في الوجود، بحيث إذا تحقق الأول تحقق الثاني سواء في العرف أو العادة. فقد يقول المتكلم:

- زيد رحب الصدر
- هند نؤوم الضحى

إن المقصود بالعبارة الأولى أن زيدا حليم من قبَل أن الحليم يكون ذا أناة وروية فلا يغضب بسرعة، فلا ينال منه الغضب لأن صدره رحب وبذلك يستطيع أن يتحمل ويمتص كل ما قد يهب عليه من الضغائن والأحقاد.أما المقصود بالعبارة الثانية فهو أن هندا ثرية مترفة مخدومة، لها من الخدم والحشم ما يكفيها عن الاستيقاظ من النوم باكرا لتدبير شؤون المترل وقضاء حوائجه.إن هذا الضرب من الدلالة اللازمة هو ما يطلق عليه مصطلح الكناية ويعرفها الزمخشري بقوله"الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك طويل النجاد والحمائل لطويل القامة وكثير الرماد للمضياف"[155].

وقد ينتقل في الكناية من الملزوم إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم ، الأول، كما في قوله تعالى **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار** :"فإن قلت ما معنى اشتراطه في اتقاء النار انتفاء إتيانهم بسورة من مثله؟ قلت إنهم إذا لم يأتوا بها وتبين عجزهم عن المعارضة صح عندهم صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا صح عندهم صدقه ثم لزموا العناد، و لم

---

154 الزمخشري الكشاف ج2 ص522 والآية 76 من سورة مريم.

155 الزمخشري الكشاف ج1 ص372-373.

ينقادوا ولن يشايعوا استوجبوا العقاب بالنار، فقيل لهم إن استبنتم العجز فاتركوا العناد، فوضع فاتقوا النار موضعه لأن اتقاء العناد لصيقه وضميمه ترك العناد، من حيث أنه من نتائجه لأن من اتقى النار ترك المعاندة"[156]، إن الانتقال في هذه الصورة الكنائية قد تم من الملزوم إلى اللازم، أي أن اتقاء النار يراد به ترك المعاندة، وترك المعاندة لازم لاتقاء النار.

والثاني هو الانتقال من اللازم إلى الملزوم كما في قوله تعالى **كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم** "فإن قلت قد تبين أمر الهمزة وأنها لإنكار الفعل، والإيذان باستحالته في نفسه، أو لقوة الصارف عنه،فما تقول في "كيف" حيث كان إنكارا للحال التي يقع عليها كفرهم؟ قلت: حال الشيء تابعة لذاته، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال، فكان إنكار حال الكفر لأنها تبيع ذات الكفر، ورديفها إنكارا لذات الكفر وثباتها على طريق الكناية، وذلك أقوى لإنكار الكفر وأبلغ، وتحريره أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها، وقد علم أن كل موجود لا ينفك عن حال وصفة عند وجوده، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات، كان إنكارا لوجوده على الطريق البرهاني"[157].

وقد يوضع في الكناية المكني به مكان المكني عنه عن طريق اللزوم كما في قوله تعالى **يا أيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا**" فالاستئناس هنا فيه"وجهان:أحدهما أنه من الاستئناس الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش، لأن الذي يطرق باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا،فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه،فإذا أذن له استأنس، فالمعنى حتى يؤذن لكم كقوله **لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم** وهذا من باب الكناية والإرداف،لأن هذا النوع من الاستئناس يردف الإذن فوضع موضع الإذن"[158]

---

156 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 248 – 249 والآية 24 من سورة البقرة.

157 الزمخشري الكشاف ج1 ص269 والآية 28 من سورة البقرة.

158 الزمخشري الكشاف ج3 ص58 – 59 والآية27 من سورة النور.

ومما هو كالصريح في استعمال ألفاظ الكناية في معانيها الحقيقية لينتقل منه الذهن إلى غيره عن طريق اللزوم قوله تعالى **إنما يعمر مساجد** الله يقول:"وأما القراءة بالجمع ففيها وجهان، أحدهما:أن يراد المسجد الحرام (...) والثاني أن يراد جنس المساجد، وإذا لم يصلحوا لأن يعمروا جنسها،دخل تحت ذلك أن لا يعمروا المسجد الحرام الذي هو صدر الجنس ومقدمته، وهو آكد،لأن طريقته طريقة الكناية كما لو قلت:فلان لا يقرأ كتب الله، كنت أنفى لقراءته القرآن من تصريحك بذلك"[159].

فالملاحظ هنا أن الكناية قد استعملت في معناها الحقيقي، .أما المعنى الكنائي فإنه يستفاد عن طريق اللزوم،فالمساجد هنا لم توضع مكان المسجد الحرام وإنما استعملت في جنس المساجد كما هي دلالة الجمع، والمعنى الكنائي يستفاد بطريق اللزوم.أما في النموذج السابق فإن الاستئناس وضع موضع الإذن.

وقد أشار الزمخشري إلى الكناية عن النسبة وبين أنها أبلغ من الدلالة الصريحة، يقول في قوله تعالى **أولئك شر مكانا وأضل سبيلا** "جعلت الشرارة للمكان وهي لأهله، وفيه مبالغة ليست في قولك: أولئك شر وأضل، لدخوله في باب الكناية التي هي أخت المجاز"[160].

وقد تكون الكناية عن الموصوف بطريق اللزوم كما في قوله تعالى **ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن** يقول :"كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها: هو ولدي منك،كنى بالبهتان المفترى بين يديها ورجليها عن الولد الذي تلصقه بزوجها كذبا،لأن بطنها الذي تحمل فيه بين اليدين، وفرجها الذي تلد به بين الرجلين"[161].

---

159 الزمخشري الكشاف ج2 ص178-179.

160 الزمخشري الكشاف ج 3 ص91 والآية 34 من سورة الفرقان.

161 الزمخشري الكشاف ج4 ص94 -95 والآية 12 من سورة الممتحنة.

وقد تكون الكناية عن المكان كما في قوله تعالى **أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله** "والجنب الجانب يقال: أنا في جنب فلان وجانبه وناحيته، وفلان لين الجنب والجانب،ثم قالوا فرّط في جنبه وفي جانبه يريدون حقه، قال سابق البربري[162]:

أما تتقين الله في جنب وامق له كبد حرّى عليك تقطعا

وهذا من باب الكناية، لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه،فقد أثبته فيه،ألا ترى إلى قوله:

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج

ومنه قول الناس:لمكانك فعلت كذا، يريدون لأجلك، وفي الحديث" من الشرك الخفي أن يصلي الرجل لمكان الرجل"وكذا فعلت كذا من جهتك،فمن حيث لم يبق فرق فيما يرجع إلى أداء الغرض بين ذكر المكان وتركه، قيل فرطت في جنب الله، على معنى فرطت في ذات الله"[163].

4.4 المجاز المرسل

إن أول من ذكر هذا المصطلح هو السكاكي في مفتاح العلوم،لكن الظاهرة في حد ذاتها تنبه إليها عبد القاهر الجرجاني قبله ، وميّز بينها وبين الاستعارة[164].فلقد أطلق الاستعارة اللفظية غير المفيدة على العبارات التي يكون فيها المجاز قائما على علاقة التقييد والإطلاق دون النظر إلى التشبيه.ونعثر في كشاف الزمخشري على عدة أنواع من هذه العلاقات، وليس فقط علاقة التقييد والإطلاق.كما وجدناه أيضا يميز بين الاستعارة والمجاز المرسل حيث يقول عند قوله تعالى **يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلوا أموال الناس بالباطل** إن"معنى أكل الأموال على وجهين: إما أن يستعار الأكل للأخذ، ألا ترى إلى قولهم:أخذ الطعام وتناوله.وإما على أن الأموال يؤكل بها فهي سبب

---

162 فالمقصود هنا بالجنب الحق.

163 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٤٠٤ والآية ٥٦ من سورة الزمر.

164 الجرجاني أسرار البلاغة قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني القاهرة ودار المدني جدة، ط٣، ١٩٩٢م ص٢٠-٢٩

للأكل"[165].فالملاحظ هنا أن الزمخشري كعبد القاهر الجرجاني تردد بين نوعين من أنواع التجوز في هذه الآية وهذا يعني أنه كان يفرق بينهما.وهناك نوع من هذين النوعين أطلق عليه الاستعارة اللفظية،ونوع آخر تركه دون تسمية شأنه في ذلك شأن الجرجاني. وهذا النوع هو الذي أطلق عليه السكاكي فيما بعد مصطلح المجاز المرسل يقوم على علاقات متعددة، وقف الزمخشري على ثمانية منها.

إن هذه العلاقات التي سنتعرض لها بالتفصيل والتمثيل تحكمها عند الزمخشري علاقة أم هي علاقة الملابسة بين المعنيين،لذلك نجده أحيانا كثيرة يكتفي بذكر ملابس المعنيين دون الوقوف على نوع وطبيعة العلاقة التي تربطهما، ومن ذلك قوله تعالى **ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم** "أي حاجزا لما حلفتم عليه، وسمي المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين"[166]. كما يقول أيضا في قوله تعالى **ما يأكلون في بطونهم إلا النار**" لأنه إذا أكل ما يتلبس بالنار لكونها عقوبة له فكأنه أكل النار، ومنه قولهم: أكل فلان الدم،إذا أكل الدية التي هي بدل منه"[167].

فهناك علاقة السببية وهي إطلاق المسبب وإرادة السبب، وإطلاق السبب وإرادة المسبب.النوع الأول ذكره الزمخشري في أماكن متعددة منها قوله تعالى **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا** يقول:"فإن قلت:النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة بهما؟قلت:ذكر النسيان والخطأ.والمراد بهما ما هما مسببان عنه من التفريط والإغفال، ألا ترى إلى قوله:وما أنسانيه إلا الشيطان والشيطان لا يقدر على فعل النسيان وإنما يوسوس فتكون وسوسته سببا للتفريط الذي منه النسيان"[168].

---

165 الزمخشري الكشاف ج2 ص186 والآية34 من سورة التوبة.

166 الزمخشري الكشاف ج1 ص362 والآية224 من سورة البقرة.

167 الزمخشري الكشاف ج1 ص 329 والآية174 من سورة البقرة.

168 الزمخشري الكشاف ج1 ص408 والآية 286 من سورة البقرة.

كما تعرض الزمخشري إلى إطلاق السبب وإرادة المسبب في قوله تعالى **ذالك عيسى ابن مريم قول الحق** حيث قال:"وإنما قيل لعيسى كلمة الله وقولَ الحق، لأنه لم يولد إلا بكلمة الله وحدها، وهي قوله كن من غير واسطة أب، تسمية للمسبب باسم السبب كما سمى العشب بالسماء والشحم بالندى"[169].

والعلاقة الثانية التي وقفنا عليها عند الزمخشري هي إطلاق الكل وإرادة البعض كما في قوله تعالى **الحج أشهر معلومات** :"فإن قلت: كيف كان الشهران وبعض الثالث أشهرا؟(...) قلت نزل بعضُ الشهر مترلة كله، كما يقال رأيتك سنة كذا، أو على عهد فلان". ونجد هذا أيضا عند قوله تعالى **يجعلون أصابعهم في آذانهم**:"فإن قلت رأس الإصبع هو الذي يجعل في الأذن فهلا قيل أناملهم؟ قلت هذا من الاتساعات في اللغة لا يكاد الحاصر يحصرها، كقوله **فاغسلوا وجوهكم وأيديكم**[170]، **فاقطعوا أيديهما**[171] أراد البعض الذي هو إلى المرفق، والذي إلى الرسغ، وأيضا ففي ذكر الأصابع من المبالغة ما ليس في ذكر الأنامل"[172].

والعلاقة الثالثة هي عكس الأولى حيث يطلق الجزء ويراد به الكل كما في قوله تعالى **أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر** يقول الزمخشري:"صلاة الفجر سميت قرآنا وهو القراءة لأنها ركن كما سميت ركوعا وسجودا وقنوتا"[173].كما يقول أيضا في قوله تعالى **فتحرير رقبة مؤمنة**"والرقبة عبارة عن النسمة كما عبر عنها في الرأس في

---

169 الزمخشري الكشاف ج2 ص509 والآية34 من سورة مريم.

170 سورة المائدة الآية6.

171 سورة المائدة الآية68.

172 الزمخشري الكشاف ج1 ص 216 - 217والآية 19 من سورة البقرة.

173 الزمخشري الكشاف ج2 ص462 والآية78 من سورة الإسراء.

قولهم:فلان يملك كذا رأسا من الرقيق والمراد برقبة مؤمنة كل رقبة كانت على حكم الإسلام عند عامة العلماء"[174].

العلاقة الرابعة تسمية الشيء باعتبار ما كان كما في قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم :"فإن قلت فما معنى قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم؟ قلت:إما أن يراد باليتامى الصغار، وبإيتائهم الأموال أن لا يطمع فيها الأولياء والأوصياء وولاة السوء وقضاته ويكفوا عنها أيديهم الخاطفة(...)وإما أن يراد الكبار، تسمية لهم يتامى على القياس، أو لقرب عهدهم إذا بلغوا بالصغر، كما نسمي الناقة عشراء بعد وضعها، على أن فيه إشارة على أن لا يؤخر دفع أموالهم إليهم عن حد البلوغ، ولا يمطلوا إن أونس منهم الرشد، وأن يؤتوها قبل أن يزول عنهم اسم اليتامى والصغار"[175].

والعلاقة الخامسة هي تسمية الشيء بما يؤول إليه كما في قوله تعالى إني أراني أعصر خمرا يقول:"يعني عنبا، تسمية للعنب بما يؤول إليه"، أو تسمية الشيء بما يجاوره وهي العلاقة السادسة التي تعرض لها عند قوله تعالى قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله، حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة فحتى "غاية (لكذبوا) لا (لخسر)،لأن خسرانهم لا غاية له: أي مازال بهم التكذيب إلى حسرتهم وقت مجيء الساعة، فإن قلت: أما يتحسرون عند موتهم؟ قلت : لما كان الموت وقوعا في أحوال الآخرة ومقدماتها جُعل من جنس الساعة وسمي باسمها"[176].

والعلاقة السابعة هي أن يسمى الشيء في المجاز المرسل باسم آلته كما في قوله عزّ وجل وجعلنا لهم لسان صدق يقول الزمخشري "لسان الصدق: الثناء الحسن، وعبر باللسان عما يوجد باللسان، كما عبر باليد عما يطلق باليد وهي العطية، قال إني أتتني لسان لا أسر

---

174 الزمخشري الكشاف ج1 ص 553 والآية92 من سورة النساء.

175 الزمخشري الكشاف ج1 ص494 والآية2 من سورة النساء.

176 الزمخشري الكشاف ج2 ص13 – 14 والآية 31 من سورة النساء.

بما يريد الرسالة، ولسان العرب لغتهم وكلامهم"[177] .كما تعرض لهذه العلاقة أيضا في قوله تعالى **وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم** "أي سابقة وفضلا ومنزلة رفيعة، فإن قلت: لم سميت السابقة قدما؟قلت لما كان السعي والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة والسابقة قدما، كما سميت النعمة يدا لأنها تعطي باليد، وباعا لأن صاحبها يبوع بها، فقيل لفلان قدم في الخير وإضافته إلى صدق دلالة على زيادة فضل وأنه ممن السوابق العظيمة"[178] .

وأخيرا العلاقة الثامنة وهي أن يسمي الشيء باسم محله كما في قوله تعالى **إن كان كبر عليكم مقامي** "مقامي: مكاني يعني نفسه، كما تقول:فعلت كذا لمكان فلان، وفلان ثقيل الظل، ومنه ولمن خاف مقام ربه بمعنى خاف ربه"[179] .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الزمخشري هو أول من تنبه إلى هذه العلاقات وأدخلها في إطار ما يسمى بالمجاز المرسل وذلك على حد ما ذكره المحقق شوقي ضيف في كتابه "البلاغة العربية تطور وتاريخ"[180]، غير أن الأستاذ محمد أبو موسى اعتبر أن الفضل في ذلك يرجع إلى أبي حامد الغزالي الذي تعرض لهذه العلاقات في كتبه التي خصصها لأصول الفقه. وقد اعتمد الأستاذ محمد أبو موسى[181] في رأيه هذا على السبق الزمني لأبي حامد الغزالي الذي توفي سنة ٥٠٥ في حين فرغ الزمخشري من تأليف كتابه الكشاف سنة ٥٦٨.

---

177 الزمخشري الكشاف ج٢ ص٥١٢ — ٥١٣ والآية ٥٠ من سورة مريم.

178 الزمخشري الكشاف ج ٢ص ٢٢٤ والآية٢ من سورة يونس.

179 الزمخشري الكشاف ج٢ ص٢٥٤ والآية ٧١ من سورة يونس.

180 شوقي ضيف البلاغة تطور وتاريخ دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢،(د،ت) ص٢٦٣.

181 محمد أبو موسى البلاغة القرآنية ص٣٣٥.

5.4 المجاز الحكمي

لقد تعرض الزمخشري للمجاز الحكمي[182] في مواطن متعددة من تفسيره الكشاف. فيقول عند قوله تعالى **ختم الله على قلوبهم**:"ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله، فيكون الختم مسندا إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة، تفسير هذا أن للفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل والمفعول به،والمصدر والزمان والمكان والمسبب له،فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة،وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته فيستعار له اسمه،فيقال في المفعول به، عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه:سيل مفعم، وفي المصدر شعر شاعر، وذيل ذائل، وفي الزمان نهاره صائم، وليله قائم، وفي المكان: طريق سائر ونهر جار،(...) فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر، إلا أن الله سبحانه، لما كان هو الذي أقدره ومكنه أسند إليه الختم كما يسند الفعل إلى المسبب"[183].إن هذا النص الذي تحدث فيه الزمخشري عن المجاز العقلي نقله البلاغيون واعتمدوا عليه كثيرا، خصوصا الخطيب القزويني الذي أقام كلامه عليه[184].

لقد ذكر الزمخشري في هذا النص أنواع الملابسات التي تحصل في المجاز العقلي، وكلها تدور حول الإسناد،كإسناد الفعل إلى الجارحة التي هي آلته كما في قوله تعالى **فإنه آثم قلبه** يقول:"فإن قلت هلا اقتصر على قوله فإنه آثم؟ وما فائدة ذكر القلب، والجملة هي الآثمة لا القلب وحده؟قلت: كتمان الشهادة هو أن يضمرها ولا يتكلم بها، فلما كان إثما مقترنا بالقلب أسند إليه لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ،ألا تراك تقول إن أردت التوكيد:هذا مما أبصرته عيني، ومما سمعته أذني، ومما عرفه قلبي"[185].

---

182 يطلق عليه المتأخرون المجاز العقلي.

183 الزمخشري الكشاف ج1 ص 161 – 162 والآية7 من سورة البقرة.

184 القزويني الإيضاح ص151.

185 الزمخشري الكشاف ج 1 ص406 والآية283 من سورة البقرة.

وقد يكون الإسناد إلى المصدر كما في قوله تعالى **صفراء فاقع لونها** فإن قلت: فهلا قيل صفراء فاقعة؟وأي فائدة في ذكر اللون؟ قلت الفائدة فيه التوكيد، لأن اللون اسم للهيئة، وهي الصفرة فكأنه قيل:شديدة الصفرة صفرتها، فهو من قولك:جد جده، وجنونك مجنون"[186].ولا بد لهذا التجوز عند الزمخشري من قرينة دالة عليه ومصححة إرادته، يقول في قوله تعالى **فما ربحت تجارتهم** فإن قلت هل يصح ربح عبدك، وخسرت جاريتك، على الإسناد المجازي؟قلت: نعم إذا دلت الحال، وكذلك الشرط في صحة رأيت أسدا، وأنت تريد المقدام إن لم تقم حال دالة لم تصح"[187].

وقد يسند الفعل إلى ما له اختصاص وعلاقة وطيدة بالفاعل الحقيقي كما في قوله تعالى **إلا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين** فإن قلت: فلم أسند الملائكة فعل التقدير وهو لله وحده إلى أنفسهم و لم يقولوا قدر الله؟ قلت:لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم، كما يقول خاصة الملك:دبرنا كذا، وأمرنا بكذا، والمدبر والآمر هو الملك لا هم،وإنما يظهرون بذلك اختصاصهم، وأنهم لا يتميزون عنهم"[188].وقد تكون الملابسة أحيانا بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي كما يدل على ذلك قوله"وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل" وكذلك عند قوله"أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له"[189].

كما يشير إلى التجوز في وقوع الفعل على غير مفعوله الحقيقي، وذلك لعلاقة بين المفعول به الحقيقي والمفعول به المجازي حيث يقول في قوله تعالى **وآتوهن أجورهن** "فإن

---

186 الزمخشري الكشاف ج1 ص 287والآية 69 من سورة البقرة.

187 الزمخشري الكشاف ج1 ص 192 والآية 16 من سورة البقرة.

188 الزمخشري الكشاف ج 2 ص 394 والآية60 من سورة الحجر.

189 الزمخشري الكشاف ج2 ص394.

قلت: الموالي هم ملاك مهورهن لا هن، والواجب أداؤها إليهم لا إليهن، فلم قيل وآتوهن؟ قلت:لأنهن وما في أيديهن مال الموالي، فكان أداؤهن إليهن أداء إلى الموالي"[190].

وفيما يخص الإسناد إلى الزمان يقول في قوله تعالى **وإن خفتم شقاق بينهما** أصله شقاقا بينهما، فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع كقوله **بل مكر الليل والنهار** وأصله بل مكر في الليل والنهار، أو على أن جعل البين مشاقا، والليل والنهار ماكرين، على قولهم: نهارك صائم. ويقول في قوله تعالى **فيي يوم عاصف** جعل العصف لليوم وهو لما فيه وهو الريح أو الرياح كقولك:يوم ماطر وليلة ساكرة وإنما السكور لريحها"[191].

كما يذكر أيضا الإسناد إلى المكان كما في قوله تعالى **جنات تجري من تحتها الأنهار** وإسناد الجري إلى الأنهار من الإسناد المجازي كقولهم بنو فلان يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان"[192].

أما الإسناد إلى السبب فنجده عند قوله تعالى **وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي ردءا يصدقني إني أخاف أن يكذبون**، يقول الزمخشري بصدد هذه الآية:"أسند التصديق إلى هارون لأنه السبب فيه إسنادا مجازيا،ومعنى الإسناد المجازي أن التصديق حقيقة في المصدق فإسناده إليه حقيقة، وليس في السبب تصديق، ولكن استعير له الإسناد لأنه لا بس التصديق بالتسبب، كما لابسه الفاعل بالمباشرة والدليل على هذا الوجه قوله **إني أخاف أن يكذبون**"[193].

---

190 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 520 والآية 25 من سورة النساء.

191 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 525 والآية 35 من سورة النساء. ج 2 ص27 والآية الثانية 18 من سورة إبراهيم 2 .

192 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 258 والآية 25 من سورة البقرة.

193 الزمخشري الكشاف ج 3 ص176 والآية 34 من سورة القصص.

وقد يكون المجاز العقلي في النسب الإضافية كما في قوله تعالى يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار يقول:"يريد يا صاحبي في السجن فأضافهما إلى السجن كما تقول يا سارق الليلة، فكما أن الليلة مسروق فيها غير مسروقة فكذلك السجن مصحوب فيه غير مصحوب، وإنما المصحوب غيره، وهو يوسف عليه السلام، ونحوه قولك لصاحبيك يا صاحبي الصدق فتضيفهما إلى الصدق، ولا تريد أنهما صحبا الصدق، ولكن كما تقول رجلا صدق"[194].

ومن المجاز العقلي عند الزمخشري إسناد الفعل إلى الجنس كله رغم أنه مسند إلى بعضه فقط كما في قول الله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت سوف أخرج حيا يقول الزمخشري:"يحتمل أن يراد بالإنسان الجنس بأسره، وأن يراد بعض الجنس، وهم الكفرة، فإن قلت لم جاز إرادة الأناسي كلهم، وكلهم غير قائلين ذلك؟قلت لما كانت هذه المقالة موجودة فيما هو من جنسهم صح إسناده إلى جميعهم كما يقولون:بنو فلان قتلوا فلانا، وإنما القاتل رجل منهم"[195].والشيء نفسه نجده عند قوله تعالى فعقروا الناقة حيث يقول:"أسند العقر إلى جميعهم لأنه كان برضاهم وإن لم يباشره إلا بعضهم، وقد يقال للقبيلة الضخمة أنتم فعلتم كذا، وما فعله إلا واحد منهم"[196].

وقبل أن ننهي الحديث عن المجاز العقلي عند الزمخشري،لابد أن نشير إلى الفرق بينه وبين المجاز الحكمي عنده، فلقد كان يفرق بينهما تفريقا ويتحدث عن ذلك صراحة عند قوله تعالى إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زينا لهم أعمالهم حيث يقول:" كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته وقد أسنده إلى الشيطان في قولهم وزين لهم الشيطان أعمالهم؟ قلت بين الإسنادين فرق، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة، وإسناده إلى الله عز وجل مجاز،

---

194 الزمخشري الكشاف ج 2 ص 321 والآية39 من سورة يوسف.

195 الزمخشري الكشاف ج 2 ص517 والآية66 من سورة مريم.

196 الزمخشري الكشاف ج2 ص91 والآية 77 من سورة الأعراف.

وله طريقان في علم البيان أحدهما أن يكون من المجاز الذي يسمى الاستعارة، والثاني أن يكون من المجاز الحكمي"[197].

وفي هذا الإطار أيضا يتعرض الزمخشري للتركيب الواحد ويقف عند صورتيه المجازيتين اللغوية والحكمية العقلية، فمثلا يقول عند قوله تعالى **إنا نخافه من ربنا يوما عبوسا قمطريرا** إن "وصف اليوم بالعبوس مجاز على طريقين، أن يوصف بصفة أهله من الأشقياء كقولهم:نهارك صائم(...)وأن يشبه في شدته وضرره بالأسد العبوس، أو بالشجاع الباسل"[198].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن السكاكي يميل إلى اعتبار المجاز في هذه الصور مجازا لغويا ويُدخله في إطار الاستعارة المكنية يقول:"هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي وإلا فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة"[199]. وهذا لا يبعدنا كثيرا عن الزمخشري الذي نلاحظه قد سبق السكاكي في الميل إلى اعتبار هذه الصور ضمن الصور الاستعارية الكنائية بدليل أنه يشبه اليوم بالأسد العبوس أو بالشجاع الباسل.

ومن الأمور الإضافية والمهمة في هذا الباب أن الزمخشري تنبه إلى تولد المجاز من المجاز عن طريق اللزوم. وقد تفرد الزمخشري بالتنبه لهذه الظاهرة إذ لا نجد لها أثرا عند عبد القاهر الجرجاني ولا عند غيره في حدود ما اطلعنا عليه من مظان. إن الزمخشري يرى أن الصورة المجازية الكنائية قد تشيع ويكثر استعمالها حتى تصبح وكأنها حقيقة ثم بعد ذلك قد يأتي

---

197 الزمخشري الكشاف ج3 ص132 والآية4 من سورة النمل.

198 الزمخشري الكشاف ج4 ص 196 – 197 والآية 10 من سورة النساء.

199 السكاكي مفتاح العلوم ص400 – 401.

متكلم ويولد منها عن طريق اللزوم صورة مجازية أخرى، ومن ذلك قوله تعالى **إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين** يقول الزمخشري:"استعيرت لجهة الخير وجانبه فقيل:أتاه عن اليمين أي من قبل الخير وناحيته،فصده عنه وأضله(...)فإن قلت: قولهم أتاه من جهة الخير وناحيته، مجاز في نفسه فكيف جعلت اليمين مجازا عن المجاز؟ قلت من المجاز ما غلب في الاستعمال حتى لحق بالحقائق، وهذا من ذاك"[200].

ومن الأمور الإضافية أيضا أن الزمخشري يخالف الإمام الشافعي والإمام الغزالي وغيرهما من أئمة اللغة والفقه في أن يكون اللفظ دالا على معنيين حقيقة ومجازا في آن واحد لأن"إرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة"[201]. يقول عند قوله تعالى **ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس** "سميت مطاوعتها له فيما يحدث فيها من أفعاله ويجريها عليه من تدبيره وتسخيره ذا سجودا له، تشبيها لمطاوعتها بإدخال أفعال المكلف في باب الطاعة والانقياد وهو السجود الذي كل خضوع دونه،فإن قلت:فما تصنع بقوله **وكثير من الناس** وبما فيه من الاعتراضين، أحدهما:أن السجود على المعنى الذي فسرته به لا يسجده بعض الناس دون بعض، والثاني أن السجود قد أسند على سبيل العموم إلى من في الأرض من الإنس والجن أولا، فإسناده إلى كثير منهم آخرا مناقضة؟ قلت لا أنظم كثيرا في المفردات المتناسقة الداخلة تحت حكم الفعل، وإنما أرفعه بفعل مضمر يدل عليه قوله يسجد أي ويسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة، ولم اقل أفسر يسجد الذي هو ظاهر بمعنى الطاعة والعبادة في حق هؤلاء لأن اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين"[202].

---

200 الزمخشري الكشاف ج٣ ص٣٣٨- ٣٣٩ والآية٢٨ من سورة الصافات.

201 السبكي شروح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، مصر، (د،ت) ج٤ص٢٣٩.

202 الزمخشري الكشاف ج٣ ص ٨ – ٩ والآية ١٨ من سورة الحج.

5 خلاصة

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى المستوى الدلالي والتداولي لبنية الخطاب حيث لاحظنا الزمخشري كغيره من اللغويين يميز داخل تحليله للخطاب بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي ومن ثم حاولنا الوقوف على القيود التي تم وضعها للانتقال من الخبر إلى الإنشاء ومن الإنشاء إلى الخبر، وتبين لنا أن الزمخشري يرى أن جميع العبارات هي في الواقع عبارات إنشائية في بنيتها العميقة، وهذا ما جعلنا نخلص إلى عده من الذين يأخذون بالبعد التداولي ويجعلونه أساسا لتأليف العبارات ومن ثم فاللغة عنده تتحدد من خلال الخطاب ولا شيء سواه، ومن هذا المنطلق بحثنا في الكلمة وعلاقتها بالخطاب سواء من حيث مادتها أو هيأتها. أما بالنسبة للعبارة فقد بحثنا في جميع أنواع أساليبها عنده وألفيناها ترتد إلى الاستفهام والتمني والنداء والأمر والنهي ووقفنا على كل أسلوب من هذه الأساليب سواء من حيث معناه المباشر أو من حيث معناه التداولي المستفاد من السياق المقامي والمقالي على السواء. وفي إطار المعنى التداولي الذي تدل عليه العبارة عن طريق اللزوم تبعا للسياق المقامي والمقال تعرضنا للتشبيه والاستعارة بفروعها التصريحية والمكنية والمرشحة والمجردة والعنادية كما تعرضنا للكناية والمجاز المرسل والحكمي على السواء. إن كل هذه الأمور التي تعرضنا لها باعتبارها إطارا عاما للمستوى اللغوي لتحليل وتأويل الخطاب عند الزمخشري لا تكفي ما لم نقف على الآليات والضوابط التي بواسطتها يتم انسجام الخطاب الجملي وما فوق الجملي ويكون عن طريق التأليف في المستوى التركيبي والاتساق في المستوى الدلالي والتداولي وهذا ما سنعرض له بالدرس والتحليل في الباب الموالي.

"اعلم أن متن كل علم وعمود كل صناعة طبقات العلماء فيه متدانية، وأقدام الصناع فيه متقاربة أو متساوية، إن سبقَ العالمُ العالمَ لم يسبقه إلا بخطى يسيرة، أو تقدم الصانع الصانع لم يتقدمه إلا بمسافة قصيرة، وإنما الذي تباينت فيه الرتب، وتحاكت فيه الركب، ووقع فيه الاستباق والتناضل، وعظم فيه التفاوت والتفاضل حتى انتهى الأمر إلى أمد من الوهم متباعد، وترقى على أن عد ألف بواحد، ما في العلوم والصناعات من محاسن النكت والفِقر، ومن لطائف معان يدق فيها مباحث الفِكر، ومن غوامض أسرار محتجبة وراء أستار لا يكشف عنها من الخاصة إلا أوحدهم وأخصهم، وإلا واسطتهم وفصهم وعامتهم عماة عن إدراك حقائقها بأحداقهم، عناة في يد التقليد لا يمنّ عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم"

الزمخشري

الباب الثالث

آليات اتساق الخطاب عند الزمخشري

الفصل السابع

التأليف التركيبي

من المعلوم أن الاتساق التركيبي يهتم بدراسة الروابط الذهنية التي تجمع المكونات داخل الخطاب الجملي وما فوق الجملي. إنه المسؤول عن صحة التراكيب وفسادها، فلا يمكن للخطاب أن يؤدي وظيفته دون أن يكون متسقا من الناحية التركيبية أولا وقبل كل شيء. وهذا الاتساق هو الذي يمنح المتكلم من حيث التركيب الصور أو البنيات التركيبية التي يتيحها له نسق اللغة التي ينجز بها خطابه. وهذا الخطاب أو الكلام المفيد لا يتحقق إلا إذا اجتمعت عناصره وترابطت ترابطا محكما داخل الجملة من جهة، ومن خلال توالي الجمل وتعاقبها من جهة ثانية. ولعل هذا ما جعل القدماء وعلى رأسهم الزمخشري يفضلون مصطلح التأليف على مصطلح التركيب لما في التأليف من ألفة وتناسب بين العناصر وإن كنا نلاحظ أحيانا أن من النحاة من يتأرجح بين المصطلحين ويستعملهما معا[1].

وإذا رجعنا للتراث اللغوي العربي نبحث فيه عن أصل لما نقول، نجد أبا علي الفارسي(ت 377) هو أول من استعمل مصطلح التأليف بمعنى الاتساق التركيبي يقول في كتابه الإيضاح:"(باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا) فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا كتب عبد الله، وسر بكر، ومن ذلك زيد في الدار(...) وما

---

[1] والزمخشري من هؤلاء إذ يستعمل في المفصل مصطلح التركيب،لكنه بعد ذلك خصص رسالة كاملة عن صور التأليف في العربية.

عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، ويا عبد الله فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء".[2]

نلحظ من خلال هذا النص الصور التركيبية التي يمكن أن تؤلف في اللغة العربية وتؤدي معنى مفيدا حسب أبي علي الفارسي، هي الاسم والاسم، والفعل والاسم، والحرف والاسم في باب النداء. وهناك صورة تأليفية رابعة أشار إليها في كتابه المسائل العسكريات وهي الاسم والجار والمجرور أو الإضافة، حيث قال:"فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف(...) ولكنه في حيز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك (في الدار) ليس بزيد، ولا القتال باليوم، فإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه، ولن يخلو ما تعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلا في جملة ما ذكرناه" لكنه أعقب هذا الكلام بقوله:" وقد جعل أبو بكر(يقصد ابن السراج) هذا التأليف في بعض كتبه قسما قائما برأسه وذلك مذهب حسن"[3].

وإذا تتبعنا التراث اللغوي بعد أبي علي الفارسي، نجد من النحاة من لم يلتفت لهذا الاتساق و لم يقدم الصور التركيبية التي يتيها نسق اللغة العربية في تأليف الكلمات أثناء إنتاج الخطاب في المقامات التواصلية المختلفة، ونذكر من بين هؤلاء ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) في كتابه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل" وابن الأنباري(ت٥٧٧) في كتابه "أسرار العربية" والشيء نفسه نلحظه عند نحاة الأندلس كابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢) في كتابه "الرد على النحاة" وابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٣) في كتابه "المقرب" وأيضا أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥) في كتابه "ارتشاف الضرب". وفي المقابل نجد من النحاة من اهتم بالاتساق التركيبي أي مظاهر تأليف العبارة اللغوية وتركيبها وأولاه عناية كبيرة واهتماما بالغا.

---

[2] الفارسي الإيضاح العضدي تحقيق حسن الشاذلي فرهون دار التأليف القاهرة١٣٨٩م، ج١ ص٦.

[3] الفارسي المسائل العسكريات ص٤١

ويمثل هؤلاء كل من ابن جني(ت392) وعبد القاهر الجرجاني(ت471) والزمخشري(ت538) وابن يعيش(ت643) وابن الحاجب(ت646) وابن مالك(ت672) والرضي الاستراباذي(ت686) وابن الناظم(ت686) وابن أبي الربيع(ت688) وابن هشام(ت761) ومن جاء بعد هؤلاء من النحاة المتأخرين مثل ابن عقيل(ت769) والسيوطي (ت911) والأشموني(ت929) والصبان (ت1206) في حاشيته على الأشموني. والملاحظ أن كل هؤلاء يتفاوتون في مدى إحاطتهم بكل الصور التركيبية التي يتيحها نسق اللغة العربية والعلاقات التي تربط بين مكونات التركيب أثناء تأليف العبارة اللغوية.

فابن جني مثلا يقول في كتابه اللمع في العربية:" وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر،وجملة مركبة من فعل وفاعل"[4]، أما الجرجاني فرغم أنه تنبه إلى عنصر التأليف فإنه لم يحصر لنا الصور التركيبية التي يتيحها النسق وأنواع الروابط التي تؤلف مكونات هذه الصور بعضها ببعض يقول:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا نحو خرج زيد سمي كلاما [5]". وفيما يخص الزمخشري الذي عليه مدار هذا البحث فرصده للتأليف أو التركيب نجده في موضعين، الموضع الأول ما نص عليه في كتابه المفصل في علم العربية حيث قال:" والكلام هو المركب من اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو من فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة"[6]، والموضع الثاني وهو المهم في نظري، ويتعلق بالرسالة التي خصصها لهذا الموضوع وسماها المفرد والمؤلف في النحو، غير أن النحاة الذين جاءوا بعده لم يلتفتوا إليها وظلوا يدورون في فلك ما نص عليه في كتابه المفصل في العربية.

---

4 ابن جني اللمع في العربية ص110

5 الجرجاني الجمل ص6

6 الزمخشري المفصل في علم العربية ص6

فابن يعيش اكتفى بشرح كلام الزمخشري في المفصل دون أن يضيف صورا تركيبية أخرى يتيحها النسق، ودون أن يرصد في مكان واحد العلاقات والروابط التي تجمع الكلمات داخل الخطاب. كما سار ابن الحاجب على نهج الزمخشري حين قال في كافيته:" الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"[7] غير أن هذه الصياغة التي صاغ بها كلامه قد يستفاد منها أنه قد حصر الخطاب في هاتين الصورتين التركيبيتين لا غير، وهو ما جعل بعض النحاة يؤاخذونه على ذلك. ولعل هذا أيضا ما جعل الرضي الاستراباذي يتجه عند شرحه لكافية ابن الحاجب إلى حصر مظاهر التأليف الثنائي لأقسام الكلم الثلاثة حصرا عقليا، مقسما الحاصل من الصور إلى صور مستعملة وصور مهملة يقول:" والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسم والفعل والحرف،لا بعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف أو الحرفان. فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندا فلا مسند (...) والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[8]. ولم يزد النحاة الذين جاءوا بعد ذلك على ما أشرنا إليه فيما تقدم.

أما بالنسبة للموضع الثاني[9] الذي تحدث فيه الزمخشري عن صور تأليف الكلام ، وكذا الروابط التي تجمع بين الكلم داخل العبارة اللغوية على مستوى الجملة الواحدة أو الجمل المتعاقبة، فيمكن رصد هذه الصور عنده فيما يلي:

1 – المؤلف من اسمين ويضم:

– المبتدأ والخبر

---

7 ابن الحاجب الكافية في النحو ص115

8 الرضي شرح الكافية في النحو ج1 ص8-9

9 أي رسالة المفرد والمؤلف في النحو التي أشرنا إليها سابقا.

- المضاف والمضاف إليه
- الموصوف والصفة
- المبدل مع البدل
- المؤكد مع التأكيد
- المعطوف مع المعطوف عليه
- ذو الحال مع الحال
- المقدار مع مميزه
- المستثنى مع المستثنى منه
- الصفة والمصدر مع فاعليهما أو مفعوليهما

2 – المؤلف من الفعل والاسم

- الفعل والفاعل
- الفعل والمفعول
- الفعل والحال والتمييز والمستثنى

3 – المؤلف من الحرف والاسم

- حرف التعريف مع المعرف
- حرف النداء مع المنادى

4 – المؤلف من الحرف والفعل

- قد مع الماضي أو المضارع
- سوف والسين مع المضارع

5 – المؤلف من الحرف والحرف

- لولا، لوما، هلا، لما،ألا،أما

6 _ المؤلف مع المفرد والمؤلف

8 _ المؤلف مع المؤلف

9 _ المؤلف مع المؤلفين

نلاحظ هنا أن الزمخشري حاول أن يرصد أنواع التأليف داخل كل الكائنات اللغوية، سواء تعلق الأمر بالحروف أو بالمركبات بمختلف أنواعها،أو بالجملة الواحدة أو الجمل المتعددة المتعاقبة في خطاب واحد بعينه. و بالإضافة إلى ذلك فلقد كان وصفه لصور تأليف الكلام وصفا شكليا ووظيفيا، الأول عند حديثه عن الصور الأصلية فلا يحدثنا فيها إلا عن الاسم والفعل والحرف والتوليفات الممكنة من خلال تراكب بعضها ببعض،والثاني نجده في حديثه عن الصور الفرعية إذ فيها يحدثنا عن المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفاعيل وما إلى ذلك من الوظائف التركيبية المتعددة.

لقد حاول الزمخشري أن يرصد من خلال النسق اللغوي للعربية عددا من وسائل الربط داخل الجملة أو بين الجمل، وهذه الروابط بعضها يعتمد الفهم والإدراك الخفي لهذه للعلاقات الممكنة ، وبعضها الآخر يقوم على الوسائل اللغوية اللفظية والبارزة. وفي هذا الإطار يمكن أن نصنف هذه الروابط التركيبية بالنسبة للخطاب الجملي وما فوق الجملي عند الزمخشري، في ثلاثة أصناف من التأليف، الأول هو التأليف الإسنادي ويتم بين العناصر التي يتحقق بها الإسناد، الثاني هو التأليف غير الإسنادي ويضم العلاقات التي تجمع المقيدات والتوابع داخل العبارة اللغوية الواحدة والتي لا يحكمها الإسناد، والثالث هو التأليف الشامل الذي يرصد العلاقات التي تربط الجمل المتتالية والمتعاقبة.

1 التأليف الإسنادي

يحصل هذا التأليف في الجمل البسيطة المكونة من عنصري الإسناد، المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية. والإسناد الجملي هو الرابطة المعنوية التي تجمع بين طرفي الإسناد، ولو تجرد الكلام من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربة على حد تعبير الزمخشري. ورغم أن الإسناد شيء دلالي محسوس لا يتحقق على مستوى البنية اللفظية للجملة، فإنه يتلاحم مع أمور أخرى لفظية ويشكل بمعيتها أرضية لبناء الخطاب بناء متماسكا.

1.1 المؤلف من اسمين

إن الصورة الشكلية الأولى التي يمكن أن نتحدث عنها في هذا الصدد، هي صورة المبتدأ مع المبني عليه وهو الخبر بمختلف أنواعه، يقول الزمخشري: "المبتدأ مع المبني عليه نحو قولك: زيد قائم وعمرو غلامك، ووجه ائتلافهما كون الثاني مسندا إلى الأول ومحدثا به عنه، وتقع الجملة موقعه فتأخذ حكمه بأنها حديث عن الأول، وذلك بسبب يصل بينها وبينه من ضمير يرجع منها إليه، وإن محلها محكوم عليه بإعرابه وهو الرفع، وهي إما اسمية (...) أو فعلية، وحقها أن تكون كالمنوب عنه في صحة الصدق والكذب فيها، لأن وجه الائتلاف هو معنى الخبرية"[10]. إن المؤلف من اسمين يمكن أن يأخذ إحدى الصورتين الآتيتين:

1. اسم+ اسم
٢. اسم+ جملة(وقعت موقع الاسم من حيث قيامها بوظيفة الخبر)

إن الاسم بمختلف سماته وخصائصه هو الذي يشغل الموقع الأول في هذين الصورتين التركيبيتين: الإفراد والتثنية والجمع بنوعيه الصحيح و المكسر، التذكير والتأنيث، الإعراب بالحركات أو الحروف والبناء أيضا، التعريف أو التنكير وما إلى ذلك.

ويمكن أن نحصر أنواع الأسماء التي تقع في هذا الموقع في اثني عشر صنفا، وإذا كان الزمخشري لم يهتم بجمعها على هذا الشكل، فإنه ذكرها متفرقة في أبواب مختلفة:

1. المعرف بأل[11] من اسم الجنس غير الجاري على الفعل، وهو نوعان، عين نحو: الرجل والفرس، ومعنى وهو المصدر صريحا نحو الإعطاء أو مؤولا نحو أن تعطي، أو ميميا نحو معطى، أو صناعيا نحو العنجهية والفروسية، أو اسم مصدر نحو العطاء والكلام، وتكون (أل) المعرفة فيه إما لتعريف العهد ذكريا أو ذهنيا، وإما لتعريف الجنس أو بيان الماهية. وإما لاستغراق الجنس باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفاتهم، ويدخل فيه اسم

---

[10] الزمخشري المفرد والمؤلف ص110-111
[11] الزمخشري المفصل ص6

الجنس الجمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء نبق ونبقة أو بالياء نحو عرب وعربي، واسم الجنس الإفرادي وهو ما يصدق على الكثير والقليل نحو التراب والعسل والذهب، واسم الجمع وهو ما دل على ثلاثة فأكثر، وليس له مفرد من حروفه نحو قوم ورهط ونفر، وقد يكون له مفرد من حروفه نحو ركب وشرب فمفرد الأول راكب ومفرد الثاني شارب.

2. العلم[12] ويكون اسما كزيد أو كنية كأبي بكر وأم كلثوم أو لقبا كبطة وقفة، ويكون مفردا كبكر، ومركبا تركيب إسناد نحو تأبط شرا، أو إضافة كامرئ القيس،أو مركبا تركيبا مزجيا نحو معد يكرب، أو على وزن فعال كحذام وقطام ، ويكون منقولا عن اسم عين كثور أو عن اسم معنى كفضل أو عن صفة كحاتم،أو عن فعل ماض كشمر، أو عن فعل مضارع كتغلب، أو عن أمر كاصمت، أو منقول عن صوت كببة، ويكون مرتجلا وهو نوعان قياسي نحو غطفان وشاذ نحو حيوة، وأما علم الجنس فهو دال على كل فرد من أفراده ليس بعضه أولى من بعض نحو أسامة لكل أسد، وثعالة لكل ثعلب.

3. ضمير الرفع المنفصل دالا على التكلم والخطاب والغيبة، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له،وإن كان لغائب فمفسره لفظ سابق، أو مفهوم من الكلام[13].

4. اسم الإشارة ويكون للقريب إن لم تلحقه كاف الخطاب،أو لام البعد نحو هذا وإخوته، ويكون للبعيد إن لحقته الكاف أو اللام أو هما معا نحو: ذاك، ذلك. وأما ما يشار به إلى المكان القريب نحو: هنا وههنا، أو للمكان البعيد نحو هناك فلا يجوز أن يقع مبتدأ[14].

---

[12] الزمخشري المفصل ص6.

[13] الزمخشري المفصل ص 125

[14] الزمخشري المفصل ص141

5. الموصول الاسمي وهو نوعان، خاص وعام،الخاص نحو الذي وإخوته والعام نحو من وما، ولا بد له من الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير عائد أو ما يخلفه من اسم ظاهر، أو بشبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور نحو الذي قام أبوه، الذي قائم أبوه، الذي عندك، الذي لك، من يعلم، ما عندكم ينفد وما عند الله باق[15] .

6. اسم العدد سواء أكان مفردا نحو ثلاثة، أو مركبا نحو ثلاثة عشر، أو معطوفا نحو ثلاثة وعشرون[16] .

7. أسماء الاستفهام ولا يتعلق الأمر هنا بجميع أسماء الاستفهام بل ببعضها فقط نحو من وما وكم وأي.

8. الأسماء الدالة على المكان والزمان وذلك دون الظروف الدالة عن نفس المعنى نحو يوم الجمعة، يوم مبارك، ومكاني خلفك، وموعدك ركن الدار، وزمان خروجك الساعة.

9. الأسماء الملازمة للإضافة وهي: مثل وشبه وغير وبعض وكل وجميع وكلا ومؤنثه كلتا، وذو التي بمعنى صاحب، وأولو.ويجوز قطع بعض هذه الأسماء عن الإضافة مثل بعض وكل وجميع كقوله تعالى كل له قانتون[17]، ومن هذه الأسماء ما يضاف إلى الظاهر والمضمر وهو مثل وشبه وبعض وكل وجميع وكلا وكلتا وحسب، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الظاهر نحو ذو، أولو.

---

[15] الزمخشري المفصل ص142 والآية 96 من سورة النحل.

[16] الزمخشري المفصل ص212

[17] الآية 116 من سورة البقرة.

10. اسم الآلة مشتقا كان أم جامدا نحو مدهن، مكحلة، منصل،فأس، سكين[18].

11. اسم التفضيل[19] نحو:

- خير منك جاءني
- أفضل منك زارني

12. الصفات الغالبة المنقولة إلى الاسمية نحو:

- المؤمنون إخوة
- الكاتب مجيد.

يمكن أن نستنبط مما تقدم أنه في المقابل هناك أسماء لا تقع عند النحاة موقع المبتدأ وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وظروف الزمان والمكان واسم الفعل وأسماء الاستفهام كأين ومتى أيان وأنى وكيف والنكرة المحضة التي لا مسوغ لها، أما التي لها مسوغ فإنها قد تقع موقع المبتدأ، لذلك يقول الزمخشري إن المبتدأ على نوعين إما معرفة وهو القياس على حد تعبيره أو"نكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل **ولعبد مؤمن**، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم :أرجل في الدار أم امرأة، وما أحد خير منك، وشر أهر ذا ناب،وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع"[20].

ولقد تناول في كشافه المبتدأ النكرة المخصص بالوصف حيث قال عند قوله تعالى **قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى** :"صح الإخبار عن المبتدأ النكرة لاختصاصه بالصفة"[21]، وقال كذلك عند قوله تعالى **وأجل مسمى عنده** :" فإن قلت:المبتدأ

---

18 الزمخشري المفصل ص239

19 الزمخشري المفصل ص232

20 الزمخشري المفصل ص24 والآية 221 من سورة البقرة.

21 الزمخشري الكشاف ج1 ص394 سورة البقرة الآية 263

النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره فلم جاز تقديمه في قوله وأجل مسمى عنده؟ قلت:لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله ولعبد مؤمن خير من مشرك[22].

وقد زاد في الكشاف مسوغين آخرين من مسوغات الابتداء بالنكرة، الأول هو عندما يعطف عليها ما يسوغ الابتداء كله، كما في قوله تعالى **طاعة وقول معروف** حيث اعتبره كلاما مستأنفا أي طاعة وقول معروف خير لهم[23]. أما الثاني فهو أن تكون النكرة المبتَدَأ بها في معنى الفعل نحو سلام عليكم، وويل لكم، اللذان يراد بهما الدعاء، وعجب لكم الذي يراد بها التعجب[24]، يقول في هذا الصدد عند تعرضه للفاتحة:" ارتفاع (الحمد) بالابتداء، وخبره الظرف الذي هو(لله)، وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم : شكرا وكفرا وما أشبه ذلك. ومنها سبحانك ومعاذ الله، يتزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدّها. ولذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى **قالوا سلاما قال سلام** ، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه.والمعنى نحمد الله حمدا"[25].

---

22 الزمخشري الكشاف ج1 ص394 والآية 2من سورة الأنعام والثانية 221من سورة البقرة.

23 الزمخشري الكشاف ج3 ص536 والآية 21 من سورة محمد

24 يقول في المفصل ص25":وأما سلام عليك، وويل لك، وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزّلة منزلة الفعل".

25 الزمخشري الكشاف ج1 ص47-48 والآية 69 من سورة هود.

وفي هذا الاتجاه يقول في قوله تعالى **ويل يومئذ للمكذبين** :"فإن قلت: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله ويل يومئذ للمكذبين ؟ قلت: هو في أصله مصدر منصوب ساد مسد فعله، ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعوّ عليه"[26].

إن هذه الأنواع من الأسماء التي تحل في موقع المبتدأ تأتلف مع أنواع الخبر المختلفة التي ترتد عند الزمخشري إلى صورتين "مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خال من الضمير ومتضمن له، وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق، والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أبوه وعمرو وأبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار"[27].

أما الخبر المفرد فقد قسمه النحاة إلى قسمين جامد ومشتق، فأما الجامد وهو الاسم المحض الذي لا يجر على الفعل ولا يشبهه في أي جهة من الجهات التي أشرنا إليها سابقا،فإنه يكون هو المبتدأ في المعنى كما لا يتحمل ضميرا إلا إذا أوّل بالمشتق لأن الخبر إذا كان مفردا"كان هو المبتدأ في المعنى، أو مترلا مترلته، فالأول نحو قولك زيد منطلق، ومحمد نبينا، فالمنطلق هو زيد، ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ، أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه(...) وأما المترل مترلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سد مسده في العلم وأغني غناءه"[28].

أما المشتق وهو الذي يجري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلا بد أن يتحمل ضمير المبتدأ لأن هذه المشتقات في معنى الفعل فلا بد لها إذن من المسند إليه، وبما أن المسند إليه لا يتقدم على الفعل كان لا بد من تقدير الضمير يقول ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري" فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما كان نحو ذلك من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه

---

26 الزمخشري الكشاف ج4 ص203 والآية15 من سورة المرسلات.

27 الزمخشري المفصل ص .25

28 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص87.

فاعل لابد منه، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلابد لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أسند إلى ضميره "[29].

وفيما يخص التقسيم الذي اعتمده الزمخشري فيما يتعلق بالخبر الجملة فقد أخذه عن أبي علي الفارسي،لذلك عقب ابن يعيش عليه بقوله:" وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"[30].والغريب في الأمر أن القدماء وكذلك الباحثين المحدثين الذين اهتموا بالموضوع غاب عنهم أن الزمخشري يرى في رسالة المفرد والمؤلف، أن الجملة التي تقع خبرا لا تخرج على أن تكون اسمية أو فعلية، بل إنه رد كلا من الجملة الشرطية والجملة الظرفية إلى الجملة الفعلية حيث قال خلافا لما نص عليه في المفصل إن الجملة التي تقع خبرا:" إما اسمية نحو زيد أبوه منطلق.وفعلية نحو زيد قام غلامه، وزيد قام، وزيد إن أكرمته أكرمك، وزيد أمامك أو في الدار أو من الكرام،لأن التقدير استقر أمامك"[31].ونلاحظ هنا أنه عدّ الجملة الشرطية والظرفية ضمن الجملة الفعلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخبر قد يتعدد سواء أكان مفردا أو جملة، ذلك ما نص عليه الزمخشري حين رأى أنه "قد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا، منه قولك: هذا حلو حامض، وقوله تعالى **وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد**[32]. وهذا التعدد حصل على مستوى اللفظ وليس المعنى، أما التعدد الذي يحصل على مستوى اللفظ والمعنى معا، فنحو ما ذكره في الكشاف عند قوله تعالى **ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك** "(ذلك) إشارة إلى ما سبق من نبأ يوسف والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ومحله

---

29 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص87.

30 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص89

31 الزمخشري المفرد والمؤلف في النحو ص110

32 الزمخشري المفصل ص27 والآية14-15-16 من سورة البروج.

الابتداء، وقوله من أنباء الغيب نوحيه إليك خبران"، ويقول أيضا عند قوله تعالى ذلكم الله ربكم له الملك:" (ذلكم) مبتدأ، و(الله ربكم له الملك) أخبار مترادفة". ويقول أيضا عند قوله تعالى تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا:" (تلك) إشارة إلى قصة نوح عليه السلام، ومحلها الرفع على الابتداء، والجمل بعدها أخبار، أي تلك القصة بعض أنباء الغيب موحاة إليك مجهولة عندك وعند قومك"[33].

كما يمكن أن نرصد تعدد الخبر عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف في مواضع أخرى كقوله تعالى ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم يقول:" (ذلك) إشارة إلى ما سبق من نبأ عيسى وغيره، وهو مبتدأ خبره (نتلوه) و(من الآيات) خبر بعد خبر"[34].ويقول أيضا في قوله تعالى ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك :" (ذلك) إشارة إلى ما سبق من نبأ يوسف والخطاب لرسول الله (ص)، ومحله الابتداء، وقوله:(من أنباء الغيب نوحيه إلياك) خبران"[35].

ومن التعدد أيضا ما نص عليه في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان، يقول:"(الرحمن) مبتدأ، وهذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة،وإخلاؤها من العاطف لمجيئها على نمط التعديد، كما تقول زيد أغناك بعد فقر، أعزك بعد ذلّ ،كثّرك بعد قلة،فعل بك ما لم يفعل أحد بأحد، فما تنكر من إحسانه".[36] ونلاحظه هنا يجوز تعدد الأخبار المتعددة في اللفظ والمعنى، رغم أن معظم النحاة يعاملونها معاملة التوابع لدخول العاطف عليها، إنه يعتمد هنا على الجانب الدلالي لذلك يقول:"هي توابع من حيث توسط

---

33 الزمخشري الكشاف ج2 ص345 وج3 ص304 وج2 ص 274والآيات 102-13-49 من سور يوسف وفاطر وهود تباعا.

34 الزمخشري الكشاف ج1 ص433 والآية 58 من سورة آل عمران.

35 الزمخشري الكشاف ج2 ص345 والآية44 من سورة آل عمران.

36 الزمخشري الكشاف ج4 ص43 والآية1-2-3-4 من سورة الرحمن.

الحرف بينها وبين متبوعها، أخبار من حيث عطفها على خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة"[37].

ورغم العدد الهائل الذي يمكن أن نحصل عليه من جراء الائتلاف الممكن بين أنواع المبتدأ وأنواع الخبر التي ذكرنا ، فإن هناك مجموعة من القيود التركيبية تحكم هذه العلاقة الأفقية، وعلى أساسها ترتبط مكونات الخطاب الجملي وما فوق الجملي على المستوى التركيبي، وتتألف فيما بينها ائتلافا يجعلها قادرة على تأدية المعاني المختلفة في السياقات المتباينة والمتنوعة.

إن هذا الائتلاف هو الأساس الذي تبنى عليه الجملة على المستوى التركيبي،وبإدخال عنصر الإفادة تصبح خطابا على المستوى التداولي، لذلك يقول النحاة إن الخبر هو مناط الفائدة وبه يقع التصديق والتكذيب وبه يستقل الكلام، يقول المبرد:"فالابتداء نحو قولك زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر،لأنه كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: زيد، فلما كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام، لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[38].ويقول ابن السراج:"الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"[39].أما الزمخشري الذي عليه مدار البحث فيعتبر أن "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق(...) وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد،لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم

---

37 الزمخشري الكشاف ج4 ص43.

38 المبرد المقتضب ج4 ص126.

39 ابن السراج الأصول في النحو ج1 ص62.

الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة،لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب (...) ووجه الائتلاف هو معنى الخبرية وإذا زال هذا المعنى فلا ائتلاف"[40].

إن الزمخشري هنا يؤكد على علاقة الإسناد باعتبارها رابطة ذهنية تربط الخبر بالمبتدأ وتجعل منهما كلاما مستقلا بنفسه مستغنيا عن غيره.وتتضافر مع الإسناد الخبري أمور مختلفة ومتنوعة كلها تعمل على وضوح الترابط وتماسك المكونات. فإذا ضربنا هذه الأنواع المختلفة من الأسماء التي تقع مبتدأ، في أنواع الخبر(المفرد والجملة) كان الحاصل الآلاف من الجمل النحوية الصحيحة على المستوى التركيبي.

1.1.1 الخبر المفرد

ونجد من ضمن الأمور المعتمدة في ائتلاف الخبر بالمبتدأ بالإضافة إلى الإسناد، ما أكد عليه الزمخشري[41] وغيره من النحاة من ضرورة المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير،فانتهوا إلى التقسيم الآتي:

1- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو:عمرو منطلق [42]
2- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو زيد أخوك.

ونلاحظ هنا أن المبتدأ لا بد أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة مخصصة أو ما هو في حكمها حتى تحصل الفائدة في الإخبار،لأن الإخبار حكم، ولا يحكم على مجهول.

ولا بد أن يتطابقا أيضا من حيث النوع أي التذكير والتأنيث، فلا يجوز أن يذكر أحدهما ويؤنث الآخر لأن ذلك يحل عقدة الترابط والائتلاف.ولا يمكن للكلام أن يخرج

---

40 الزمخشري المفصل ص24 وكذلك المفرد والمؤلف في النحو ص111.

41 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص86.

42 وقد علق ابن السراج على هذه الصورة في كتابه الأصول بقوله" وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام" ج1 ص65 .

عن هذه المطابقة إلا فيما يسمح به الوضع اللغوي مثل قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت[43] حيث اكتسب المبتدأ (كل) التأنيث من المضاف إليه (نفس) فأخبر عنه بمؤنث،لأن المعنى كل نفس النفوس.وكذلك الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعيل التي في تأويل مفعول نحو الكف خضيب، وفعول التي في تأويل فاعل نحو المرأة صبور،أو ما جاء على مفعيل أو مفعال نحو المرأة معطير أو معطار[44]. كما أشار سيبويه إلى جواز قولهم هذا رحمة[45]، وأجاز المبرد هي الرجال على معنى الجماعة[46].

والمبتدأ والخبر في هذه الصورة لا بد أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع، فإن كان مفردين لفظا ومعنى فالمطابقة نحو الطالب قائم، الطالبان قائمان، الطلبة قائمون. لكن هناك من الأخبار ما لا يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل المجرد من أل أو الإضافة،أو مضافا إلى اسم جمع،أو إلى اسم مشتق،أما الإضافة إلى الاسم الجامد فلا، نحو:

- المجاهدون أفضل من القاعدين
- هؤلاء أفضل حزب
- هؤلاء أفضل قبيل
- *هؤلاء أول رجل

ولا تتحقق المطابقة أيضا في بعض الأسماء الملازمة للإفراد من جهة والجارية على المذكر والمؤنث من جهة ثانية نحو عدو وصديق[47] فيقال:

---

43 سورة آل عمران الآية 185

44 السيوطي المزهر ج2 ص216

45 سيبويه الكتاب ج3 ص562

46 المبرد المقتضب ج2 ص186

47 ابن يعيش شرح المفصل ج5 ص 49

- هو عدو أو هو صديق
- هي عدو أو هي صديق
- هما عدو أو هما صديق
- هن عدو أو هن صديق

وكذلك إذا كان الخبر مصدرا، نحو هذا عدل، هذان عدل، هؤلاء عدل أو ظهير في قوله تعالى **والملائكة بعد ذلك ظهيرا** فظهير هنا مبتدأ رغم أن الملائكة جمع، والسبب في ذلك راجع لكون الخبر (ظهير) على وزن فعيل وهو مما تجريه اللغة أحيانا مجرى المصدر فيلزم الإفراد والتذكير،لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظه الواحد عن التثنية والجمع[48].

وإذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو:

- الجيش منهزم
- الحزب مستهدف

---

48 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص93

فإذا كان الخبر جامدا فلا يفرد إلا بحسب القصد، وكذلك إذا كان المبتدأ (كل) أو (بعض) جاز أن يحمل على اللفظ أو على المعنى فيكون الخبر مفردا[49] وذلك نحو:

- الجيش رجل يكر
- وكلهم آتيه يوم القيامة فردا[50]
- وكل أتوه داخرين[51]
- كل له قانتون[52]
- كل نساءك قائم أو قائمة الأولى على اللفظ والثانية على المعنى.

ويجوز في خبر مبتدأ كلا وكلتا أن يكون مفردا أو مثنى حملا على اللفظ أو المعنى نحو:

- كلا الرجلين حاضر
- كلا الرجلين حاضران

فاللفظ هنا مفرد والمعنى مثنى، غير أن الحمل على اللفظ أكثر وبه جاء القرآن كما في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتتا[53].

وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبره مطابق له في اللفظ أو في المعنى نحو:

---

49 ابن جني الخصائص ج3 ص335-336.

50 الآية 95 من سورة مريم.

51 الآية 87 من سورة النمل.

52 الآية 116 من سورة البقرة.

53 الأشموني شرح الألفية ج1 ص33.

- الزيدان قائمان
- الزيدان قائم وقاعد
- زيد وعمرو شاعران
- الزيدون قائمون
- الزيدون قائم وقاعد ومضطجع
- زيد وعمرو وبكر قائمون

وبالإضافة إلى ما تقدم، فلا بد للخبر المفرد من أن يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ، ويكون مطابقا له سواء أكان الخبر مشتقا أم جامدا مؤولا بالمشتق مثل:

- الطالب مجد (أي هو)
- زيد أسد (فأسد بمعنى شجاع وهي مشتقة)

كما أن المبتدأ والخبر لا بد أن يكونا متطابقين من حيث الحالة الإعرابية التي هي الرفع، فكل منهما مرفوع لفظا أو تقديرا إذا كان معربا، أو في محل رفع إذا كان مبنيا، وقد يكون أحدهما مبنيا والآخر معربا، كما قد يكون أحدهما مرفوعا لفظا والآخر مرفوعا تقديرا.

2.1.1 الخبر الجملة

إن كان الخبر الجملة لابد لها من ذكر يرجع إلى المبتدأ، إذ إن هذا الذكر المتمثل في الضمير هو الذي يربطها به، لكي لا يفهم من جملة الخبر أنها مستقلة عن المبتدأ، فقولنا(في الدار) أي(زيد في الدار) معناه استقر فيها. كما قد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم: البر الكر بستين،والسمن منوان بدرهم، وقوله تعالى **ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الامور**[54].

---

[54] الزمخشري المفصل ص24 سورة الشورى الآية 43.

ونجد مثل هذا كثير في تطبيقاته العملية التي يزخر بها تفسيره الكشاف حيث يقول فيما يخص الرابط المذكور، عند قوله تعالى **إنها ساءت مستقرا ومقاما**:"ساءت في حكم بئست، وفيها ضمير مبهم يفسره مستقرا، والمخصوص بالذم محذوف، معناه: ساءت مستقرا ومقاما هي،وهذا الضمير هو الذي ربط الجملة باسم إن وجعلها خبرا لها"[55].

وقد يكون الربط بالنون كما في قوله تعالى **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا** "لأن الكلام على تقدير حذف المضاف،أراد وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن"[56].

وقد يجوز ربط الخبر الجملة بالمبتدأ بواسطة الفاء، عندما يتضمن "المبتدأ معنى الشرط (...) وذلك على نوعين: الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا كقوله تعالى **الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم** وقوله **وما بكم من نعمة فمن الله**، وقولك كل رجل يأتنيي أو في الدار فله درهم وإذا أدخلت ليت ولعل لم تدخل الفاء بالإجماع"[57]. ويبدو أول وهلة أن الزمخشري مثله في ذلك مثل سيبويه[58] يشترط في الفعل الذي يأتي صلة أو صفة أن يدل على الاستقبال وذلك من خلال الآيات التي ضرب بها المثل في هذا الصدد، غير أنه قد جوز في الكشاف أن يقترن الخبر بالفاء وإن كانت الصلة ماضية وذلك انطلاقا من بعض الآيات التي وجدها تعكس هذا الاقتران من ذلك قوله تعالى **والذين عقدت أيمانكم فاتوهم نصيبهم** قال "(الموصول) مبتدأ ضمن معنى الشرط فوقع خبره مع الفاء"[59] وكذلك في قوله تعالى **الذي جعل مع الله إلها آخر فألقياه في العذاب الشديد** "(الذي جعل) مبتدأ مضمن

---

55 الزمخشري الكشاف ج3 ص100 سورة الفرقان الآية 66.

56 الزمخشري الكشاف ج1 ص372 والآية234 من سورة البقرة.

57 الزمخشري المفصل ص27.

58 سيبويه الكتاب ج1 ص139-140.

59 الزمخشري الكشاف ج1ص523 والآية 33 من سورة النساء.

معنى الشرط ولذلك أجيب بالفاء"[60] من هذا المنطلق فلا غرابة أن يقول الزمخشري بهذا الاقتران وأن يخالف سيبويه، كما لا غرابة أن يستبعد ابن هشام أن يحمل الفعل الماضي في هذه الآيات على الاستقبال.

وفي نفس الإطار أيضا تدخل الفاء خبر إن إذا تضمن اسمها معنى الشرط، وذلك نحو قوله تعالى **إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم** يقول الزمخشري:" فإن قلت: لم دخلت الفاء في خبر إن؟ قلت لتضمن اسمها معنى الجزاء كأنه قيل: الذين يكفرون فبشرهم، بمعنى من يكفر فبشرهم، و(إن) لا تغير معنى الابتداء، فكان دخولها كلا دخول، ولو كانت مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء"[61]. وجوز أيضا في هذا السياق اقتران الفاء بخبر المعرف الموصوف بالموصول انطلاقا من قوله تعالى **قل إن الموت الذين تفرون منه فإنه ملاقيكم** "فمجيء الفاء في الخبر إنما هو لتضمن الذي معنى الشرط"[62]. غير أن هناك من الأخبار ما يجب اقترانه بالفاء، وهو خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) لما فيها من معنى الشرط، ففي قوله تعالى **فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن** يقول الزمخشري إن " قوله (فيقول رب أكرمن) خبر المبتدأ الذي هو (الإنسان) ودخول الفاء لما في (أما) من معنى الشرط"[63].

وقد يكون الرابط محذوفا كما في قوله تعالى **إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون** :"فإن قلت:فأين الراجع إلى اسم إن؟ قلت هو محذوف تقديره: من آمن منهم"[64].

---

60 الزمخشري الكشاف ج4ص8.

61 الزمخشري الكشاف ج1 ص420.

62 الزمخشري الكشاف ج4 ص104 والآية 8 من سورة الجمعة.

63 الزمخشري الكشاف ج4 ص251 والآية 15 من سورة.

64 الزمخشري الكشاف ج1 ص632 والآية69 من سورة المائدة.

وإذا كان الزمخشري في كتابه المفصل تحدث عن الربط بالضمير في حالتي الذكر والحذف، فإنه في الكشاف تحدث عن روابط أخرى بالإضافة إلى هذين، وتدخل برمتها في إطار الرابط المحذوف، ويمكن إرجاعها إلى أربعة روابط: أولها الإشارة إلى المبتدأ كما في قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فاللباس مرفوع بالابتداء والخبر هو "الجملة التي هي(ذلك خير) كأنه قيل ولباس التقوى هو خير، لأن أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر"[65].

والثاني إعادة المبتدأ بمعناه كقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين يقول الزمخشري " والمعنى إنا لا نضيع أجرهم، لأن(المصلحين) في معنى(الذين يمسكون الكتاب) كقوله إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" فإن قلت إذ جعلت(إنا لا نضيع) خبرا فأين الضمير الراجع منه إلى المبتدأ؟ قلت:(من أحسن عملا) و(الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ينتظمها معنى واحد، فقام (من أحسن) مقام الضمير"[66].

والثالث عموم يشمل المبتدأ كما في قوله تعالى بلى من أوفى بعهده واتقى فإن الله يحب المتقين"فإن قلت : فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى (من) ؟ قلت عموم (المتقين) قام مقام رجوع الضمير". وقد تكون جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى، ومساوية له في مدلوله، فلا تحتاج لرابط .

والرابع مطابقة الخبر للمبتدأ في المعنى كما في قوله تعالى قل هو الله أحد يقول:"(هو) ضمير الشأن، و(الله أحد) هو الشأن، كقولك هو زيد منطلق، كأنه قيل: الشأن، هذا، وهو أن الله واحد لا ثاني له. فإن قلت ما محل (هو) ؟ قلت الرفع على الابتداء والخبر الجملة، فإن

---

65 الزمخشري الكشاف ج2 ص74 والآية 26 من سورة الأعراف

66 الزمخشري الكشاف ج2 ص128و483 والآية الأولى من سورة الأعراف رقم170 والثانية سورة الكهف رقم30. لقد أشار النحاة إلى إعادة المبتدأ باللفظ أيضا وذلك نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة أو القرعة ما القارعة.

قلت: فالجملة الواقعة خبرا لا بد فيها من راجع إلى المبتدأ، فأين الراجع؟ قلت: حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك: زيد غلامك في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله (الله أحد) هو الشأن الذي هو عبارة عنه، وليس كذلك زيد أبوه منطلق، فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين فلا بد مما يصل بينهما"[67].

وتتم المطابقة التركيبية أيضا بالنسبة للخبر الجملة مع المبتدأ، من خلا ل الضمير العائد على المبتدأ أو ما يغني غناه، في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وذلك إذا كانت جملة الخبر ليست المبتدأ في المعنى لأن "الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط (...) وإلا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به،وشرطه أن يكون مطابقا له نحو: زيد قام غلامه"[68].

وإذا كانت جملة الخبر فعلية والفاعل فيها ضمير يعود على مبتدأ مؤنث وجب أن تلحق الفعل تاء التأنيث الساكنة، سواء كان التأنيث وجوبا أو جوازا نحو:

- هند قامت
- الشمس طلعت

أما إذا كان الفعل نعم أو بئس فيجوز التذكير والتأنيث وذلك نحو:

- نعم المرأة هند
- نعمت المرأة هند
- بئس المرأة حمالة الحطب
- بئست المرأة

وثمة مطابقة أيضا في الحالة الإعرابية للخبر الجملة، فالمبتدأ مرفوع أو في محل رفع، وجملة الخبر في محل رفع لأنها وقعت موقع المفرد "لأن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون

---

67 الزمخشري الكشاف ج3 ص 298 والآية 1 من سورة الإخلاص.

68 السيوطي همع الهوا مع ج1 ص96-97.

المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موقعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا"[69] .

ومن الواضح أن لا مدخل للمطابقة بين عنصري التأليف عندما يكون الخبر شبه جملة، فواضح أن الخبر شبه الجملة ثابت لا يتأثر بتعريف المبتدأ أو تنكيره، ولا بإفراده أو تثنيته أو جمعه، ولا بتذكيره أو تأنيثه، لكنهما متفقان في الحالة الإعرابية وهي الرفع يقول ابن يعيش في هذا الصدد، معلقا على كلام الزمخشري:" واعلم أنك إذا قلت زيد عندك، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما، وفيه ضمير مرفوع والظرف، وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت: زيد عندك،ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ"[70]

ويختلف النحاة في الظرف والجار والمجرور هل يقع كل منهما خبرا بذاته أو الخبر محذوف والظرف والجار والمجرور يتعلقان به. ولقد ذهب الزمخشري إلى الرأي الثاني،مؤكدا على وجوب حذف الخبر وضرورة عدم إظهاره لأن الظرف والجار والمجرور نابا منابه، وأغنيا غناءه فصارا هما الخبر وصار المحذوف أصلا مرفوضا أو نسيا منسيا، يقول ابن يعيش شارحا كلام الزمخشري في هذا الصدد:" واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا سار الظرف هو الخبر(...) وهو مغاير للمبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعا بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف" [71]ومن ثم رأى جمهور النحاة أنه ليس لهذا الاستقرار المحذوف من وظيفة إلا الربط بين المبتدأ والظرف أو الجار والمجرور، وهذا الربط يتم إن صح التعبير في البنية العميقة ولا يظهر في البنية

---

69 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص88

70 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص90-91

71 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص90.

السطحية. إن الزمخشري يجعل لهذا المحذوف فضلا عن وظيفة الربط بين ركني الجملة وظيفة عمل النصب في الظرف والجار والمجرور وإن كان النحاة يختلفون في تقدير المحذوف فمنهم من جعله (مستقر) ومنهم من قدره بـــ (استقر). وقد ترتب على هذا الخلاف تحديدهم لنوع الخبر، فالذين قدروه ب(مستقر) جعلوا الخبر من قبيل المفرد، والذين قدروه بـــ(يستقر) جعلوه من قبيل الجمل.

2.1 المؤلف من فعل واسم

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا، واسم يقع فاعلا أو مسندا إليه. و لا يخفى أنه بين الفعل والفاعل علاقة أفقية لازمة هي علاقة الإسناد، لا تنعقد الجملة إلا بها ، لذلك قال الزمخشري عن الفاعل في المفصل:" هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه"[72].

إن الفعل في هذه الصورة الإسنادية لا يحتاج إلى مفعول به، لذلك ميزه النحاة مثله في ذلك مثل الأفعال التي تتعدى بحرف الجر، عن الأفعال التي تتعدى إلى المفاعيل، وأطلقوا على الأولى مصطلح الأفعال اللازمة، و على الثانية مصطلح الأفعال المتعدية.وعندما جاء ابن هشام ضم الأفعال المتعدية بحرف الجر إلى سائر أنواع الأفعال المتعدية[73]، وخص الأفعال اللازمة التي لا تطلب مفعولا به البتة، بذكر سبع علامات تعرف بها، وهذه العلامات منها ما يدخل في إطار الجانب الدلالي ومنها ما يدخل في إطار الجانب الصرفي، " وإحداها أن يدل (أي الفعل) على حدوث ذات،كقولك: حدث أمر،وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب (...) فإن قلت : إنك تقول حدث لي أمر، وعرض لي سفر، فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا، فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.الثانية أن

---

72 الزمخشري المفصل ص 18 وأيضا الأنموذج ص14.

73 ذكر السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر أن ابن عصفور ضم ما يتعدى بحرف الجر إلى سائر أنواع المتعدي ميز بين الأفعال التي تتعدى التعدي الاصطلاحي والأفعال التي لا تتعدى إليه. ج2 ص91

يدل على حدوث صفة حسية نحو،طال الليل وقصر النهار، وخلق الثوب، ونظف وطهر ونجس، واحترزت بالحسية من نحو: علم وفهم وفرح، ألا ترى أن الأول منهما متعد لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف؟ تقول علمت زيدا فاضلا، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد. الثالثة أن يكون على وزن فعُل بالضم كظرُف وكرُم ولؤُم. وأما قولهم رحُبَتكم الطاعة، وطلع اليمن فضُمنا معنى وسع وبلغ. الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف الخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر. السادسة والسابعة أن يكون على وزن فعَل أو فعِل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل،وسمن فهو سمين، ويدل على أن ذلّ فعَل بالفتح قولهم يذِلّ بالكسر، وقلت في نحو ذلّ احترازا من نحو: بخِل فإنه يتعدى بالجار تقول بخِل بكذا".[٧٤]

ويمكن أن نسجل بخصوص هذا النص مجموعة من الملاحظات نجملها في أربع نقط:

الأولى: إن هذه العلامات التي ذكرها تقوم على أساسين، الأول دلالي كدلالة الفعل على حدوث ذات، أو صفة حسية،أو عرض، والثاني صرفي كأن يكون الفعل على وزن فعُل أو انفعل أو فعَل أو فعِل.

الثانية: هناك تداخل عنده بين الأساسين الدلالي والصرفي، فقد صنف الأفعال نظُف وطهُر ونجُس على أساس دلالي، وهما داخلان أيضا في وزن فعُل بالضم، ومعلوم أن الدلالة لايمكن فصلها عن بنية الفعل وصيغته.

الثالثة: لقد ذكر أمثلة غير دالة من بين الأمثلة التي ذكرها فيما يخص العلامات الدلالية والصرفية، فلم يذكر إلا مثالا واحدا للدلالة على حدوث ذات هو (نبت)، أما الأمثلة الأخرى نحو الأمر والسفر والخصب فغير دالة لأنها معان لا ذوات.والشيء نفسه بالنسبة للمثالين اللذين جاءا على وزن انفعل كانكسر وانصرف، فانصرف غير دال لأنه يتعدى بحرف الجر فيقال انصرفوا عن العمل.

---

74 ابن هشام شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق أحمد عمارة وآخرون، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د،ت) ص٣٥٤-٣٥٥

الرابعة: لم يستوف العلامات الدلالية والصرفية التي يتميز بها هذا النوع من الأفعال، والتي يمكن أن نقدم جردا لها اعتمادا على ما ذكره النحاة كسيبويه والزجاجي وأبي علي الفارسي والزمخشري وابن يعيش وغيرهم علاوة على بعض الروائز المعتمدة في علم الدلالة الحديث.

ففيما يخص العلامات الدلالية فهناك:

_ الأفعال الدالة على الألوان مثل احمر واخضر واصفر واسود.

_ الأفعال الدالّة على العيوب الخِلقية مثل عور وعمى وصلع وعرج وعمش.

_ الأفعال الدالة على التكلف نحو تصبر وتحلم وتشجع وتجمل.

_ الأفعال الدالة على الضوء بمختلف أنواعه برق ولمع وسطع وتلألأ وتألق.

_ الأفعال الدالة على الزينة دعج وكحل وشنب.

_ الأفعال الدالة على تقلبات الطبيعة أثلجت السماء وأمطرت وبرقت وطلعت الشمس ثم غربت وبرق السحاب وأرعد.

_ الأفعال الدالة على الأصوات صرخ وصخب وقهقه وصهل وهدر الماء وزمجر وغرد ونهق.

_ الأفعال الدالة على تعاقب الحركة نحو ارتعد وارتعش واربحف وتذبذب وارتج.

_ الأفعال الدالة على دخول في مكان أو أشأم أي دخل الشام أو أغرب دخل المغرب وكذلك دخول زمان جديد نحو أصبح وأمسى.

_الأفعال الدالة على الجفاف والنضوب والفناء مثل جف وصوح وذوى ويبس وذبل وذاب وغاض ومات وفنى وهلك ونفق واضمحل.

وتنضاف إلى هذه العلامات الدلالية التي لا يمكن أن نجزم باطرادها ولا باستيفائها في العربية شأنها في ذلك شأن جميع اللغات الطبيعية، علامات صرفية تناثرت بين كتب النحاة هي :

_ أن يكون الفعل على وزن أفعل دالا على الاستحقاق نحو أحصد الزرع .

_ أن يكون الفعل على وزن افعلّ نحو اقشعرّ.

ـ أن يكون الفعل على وزن افعلّ أو افعالّ نحو احمرّ واحمارّ.

ـ أن يكون الفعل على وزن تفاعل دالا على المشاركة نحو تقاتل وتعارك وتجادل.

ـ أن يكون الفعل على وزن افوعَلّ مثل اكوهد الفرخ إذا ارتعد.

ـ أن يكون الفعل على وزن افعنلل بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

ـ أن يكون الفعل على وزن افعنلل بزيادة أحد اللامين نحو اقعنسس الجمل.

ـ أن يكون الفعل على وزن افعنلى نحو احرنبى الديك إذا انتفش للقتال.

ـ أن يكون الفعل على وزن تفعلل نحو تدحرج.

ـ أن يكون الفعل مطاوعا لما يتعدّى بنفسه إلى مفعول به واحد نحو انكسر،انشق.

وقد نص ابن يعيش في شرحه للمفصل أن لا فرق بين هذه الأفعال عندما تدل على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، أوعندما تكون جامدة أو متصرفة مجردة أو مزيدة صحيحة أو معتلة مسندة إلى ظاهر أو إلى مضمر[75].

ننتقل الآن إلى العماد الثاني في هذه الصورة الإسنادية وهو الفاعل الذي يمكن أن يكون اسما من الأسماء التي تقع في موقع المبتدأ اللهم أسماء الاستفهام التي لها الصدارة في الكلام، وكذلك ضمائر الرفع المنفصلة.

و يمكن أن نسجل من جهة أخرى أن الزمخشري كالجرجاني والسيرافي[76] قبلهما يذهب إلى أن الفاعل هو ما يسند إليه الفعل مقدما عليه، لا على جهة قيام الفاعل به أو

---

[75] ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص158

[76] يقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه ج2 ص266 :" واعلم أن قولنا فاعل وفعل ليس المقصد فيه أن يكون الفاعل مخترعا للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقبناه فعلا في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعا له أو غير مخترع رفعناه به، وسميناه فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل، ألا ترى أنا نقول مات زيد و لم يفعل موتا، وتقول من طريق النحو مات فعل ماض وزيد فاعله وطلعت الشمس وانتصبت الخشبة ونظف ثوبك وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تحصى".

وقوعه منه كما فعل غيره[77] احترازا أن يدخل نائب الفاعل في الحد، لذلك نلحظ الزمخشري يقول بفعل ما لم يسم فاعله[78] وهو ما نص عليه في الكشاف في مواضع كثيرة حيث قال عند قوله تعالى غير المغضوب عليهم أن "عليهم محلها الرفع على الفاعلية". وكذلك عند قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن فهي " في محل الرفع على الفاعلية" وكذا عند قوله تعالى كل أولئك كان عنه مسؤولا "جاءت في موضع الرفع بالفاعلية".كما نص لدى قوله تعالى يقال له إبراهيم" فإن قلت (إبراهيم) ما هو؟ قلتَ: قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى، والصحيح أنه فاعل (يقال) لأن المراد الاسم لا المسمى"[79].

ويبدو من خلال ما تقدم أن الخلاف فيما يخص نائب الفاعل خلاف لفظي بالدرجة الأساس لأنه من المقرر أن " الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدما عليه، وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أم لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل وقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا إلى العوامل اللفظية"[80]إن الزمخشري في تحديده للفاعل اعتمد على الجانب التركيبي و لم يعر أي اهتمام للجانب الدلالي.

كما قرر الزمخشري أيضا أن الفاعل لا يكون جملة، فرغم أنه لم يتطرق لهذه المسألة في المفصل فقد تعرض لها في الكشاف مرارا حيث تساءل عند قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس "فإن قلت كيف صح أن يسند قيل إلى لا تفسدوا و آمنوا، وإسناد

---

77 ابن الحاجب في الكافية وابن هشام في شرح شذور الذهب ص 205 والسيوطي في همع الهوا مع ج1 ص159.

78 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص74.

79 الزمخشري الكشاف ج1 ص72 وص 370 وج2 ص449 وج2 ص576 والآيات 7 و233و 36و60 من سور الفاتحة والبقرة والإسراء والأنبياء.

80 ابن يعيش شرح المفصل ج1 ص74.

الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد له إلى لفظه كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام، فهو كقولك ألف ضرب من ثلاثة أحرف، ومنه زعموا مطية الكذب"[81].

وقد يعترض علينا معترض بما ردّ به ابن هشام[82] على الزمخشري وذلك حين عدّه من الذين يرون أن الفاعل قد يأتي جملة، وذلك اعتمادا على ما عقّب به على قوله تعالى **أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون** من أن "فاعل لم يهد الجملة بعده"غير أن الرجوع إلى ما قاله الزمخشري في هذا الصدد يبين أن ابن هشام أخذ قول الزمخشري هذا مبتسرا ومبتورا وردّه عليه دون أن ينظر إلى تتمة الكلام، لأن الزمخشري فصل ما كان مجملا في البداية، وأضاف "يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه، ونظيره قوله تعالى **وتركنا عليه في الآخرين. سلام على نوح في العالمين** أي تركنا عليه هذا الكلام "[83]. ويؤكد هذا الطرح ما نص عليه في مثل هذه الآية من سورة السجدة حيث قال بصدد قوله تعالى **أو لم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون**"والفاعل ما دل عليه كم أهلكنا، لأن كم لا تقع فاعلة، ولا يقال جاءني كم رجل، تقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه، كقولك يعصم لا إله إلا الله الدماء والأموال"[84]، ومن ثم يتضح لنا أن المقصود بالمضمون عنده أن الإسناد يكون لفظيا.

وكما قد يرد الفاعل معرفة يرد أيضا نكرة دون اشتراط أي مسوغ كما مرّ بنا في المبتدأ، والسبب في ذلك أن المبتدأ محكوم عليه والحكم على مجهول مطلق لا يمكن أن يفيد البتة، في حين يكون الفاعل دائما مخصصا بالفعل فتحصل بذلك فائدة ما.

---

81 الزمخشري الكشاف ج1ص181- 182 والآية 13 من سورة البقرة.

82 ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج2 ص489.

83 الزمخشري الكشاف ج2 ص557 والآية 78 من سورة الصافات.

84 الزمخشري الكشاف ج3 ص246 والآية 128 من سورة طه.

وتتضافر بالإضافة إلى علاقة الإسناد التي تربط بين الفعل بمختلف أنواعه، والفاعل بمختلف صوره وأشكاله، روابط أخرى تربط الفاعل بالفعل، كالإعراب والنوع والعدد وكلها تندرج في إطار المطابقة كما هو واضح.

إذ لا بد للفاعل في هذه الصورة الإسنادية من أن يكون ظاهرا أو مستترا إذا كان الفعل أمرا للمخاطب المفرد نحو (قم) وهو مرفوع دائما سواء كان معربا بعلامات أصلية أو فرعية، ومحله الرفع إن كان مبنيا، وهو منون إن كان متمكنا غير أمكن، أو معرفا بأل أو مضافا.

ومن الأمور الدالة على هذا النوع تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل وقد قسمه الزمخشري إلى نوعين :أما الأول فعندما تتصل بالفعل وجوبا علامة تأنيث وهي تاء ساكنة تلحق آخر الماضي وتاء متحركة ترد في أول المضارع، عندما يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث متصلا بالفعل، سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمع مؤنث سالم وذلك نحو:

- قامت هند ، تقوم هند
- قامت الهندان
- قامت الهندات

الثاني أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازي التأنيث، أو كان الفاعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، أو اسم جمع، أو اسم جنس جمعي جاز أن تتصل بالفعل تاء التأنيث أولا تتصل، واتصالها أرجح، فيجوز " طلع الشمس وإن كان المختار طلعت"[85].

وقد نص على ذلك في الكشاف ففي قوله تعالى **بيت طائفة منهم** ذلك "لأن تأنيث الطائفة غير حقيقي، ولأنها في معنى الفريق والفوج"[86]. ويقول أيضا عند قوله تعالى **فانظروا**

---

85 الزمخشري المفصل ص198

86 الزمخشري الكشاف ج1 ص546 والآية 81 من سورة النساء.

كيف كان عاقبة المجرمين " لم تلحق علامة التأنيث بفعل (العاقبة) لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأن المعنى كيف كان آخر أمرهم"[87]. كما قال أيضا في قوله تعالى فمن جاءه موعظة "ذكر فعل الموعظة لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنها في معنى الوعظ، وقرأ أبي والحسن فمن جاءته"[88].

ويفضل الزمخشري التذكير إذا كان الفصل بين الفعل والفاعل نحو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين يقول:"الوصية فاعل كتب (لأنه يسمي نائب الفاعل فاعلا) ، وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى أن يوصي، ولذلك ذكر الراجع (أي الضمير) في قوله فمن بدله بعد ما سمعه". ومثله في قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه[89] "ذكّر الفعل والفاعل مؤنث،لأن تأنيث (آية) غير حقيقي، وحسن للفصل"[90].

ويرى الزمخشري بخصوص الفاعل الذي يكون جمع تكسير أو اسم جمع للمذكر أو للمؤنث أن " تأنيث الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها، كما تقول فعل الرجال، والمسلمات، ومضى الأيام وفعلت ومضت"[91]لذلك قال عند جمع التكسير في قوله تعالى وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى "أراد وما جماعة أموالكم ولا جماعة أولادكم بالتي تقربكم، وذلك أن الجمع المكسر عقلاؤه وغير عقلائه سواء في حكم التأنيث"[92]. وفي المقابل يقول عند قوله تعالى وأرسل عليهم طيرا

---

87 الزمخشري الكشاف ج3 ص158 والآية 69 من سورة النمل.

88 الزمخشري الكشاف ج1 ص 400-401 والآية 275 من سورة البقرة.

89 الآية 180 سورة البقرة ثم الآية 181 سورة البقرة أيضا، ثم الآية37 سورة الأنعام.

90 الزمخشري الكشاف ج1 ص334 و ج2 ص16.

91 الزمخشري المفصل ص200

92 الزمخشري الكشاف ج3 ص292 والآية37 من سورة سبأ

أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فيمن قرأ بالياء، على أن الفعل للطير"لأنه اسم جمع مذكر، وإنما يؤنث على المعنى"[٩٣].

ومعلوم في هذا السياق أن الفعل يكون على الإفراد في هذه الصورة الإسنادية فلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع وإن كان الفاعل كذلك، يقول سيبويه:" وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك،لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"[٩٤]. كما علل ابن أبي الربيع في كتابه المسمى بالبسيط إفراد الفعل مع فاعله إذا كان مثنى أو مجموعا بقوله"فإذا أسند إلى مثنى فالأكثر ألا يلحق الفعل علامة التثنية للدلالة على تثنية الفاعل (...) والتثنية عارضة والأصل فيها العطف، وعدل إليها إيجازا واختصارا،وأنت إذا قلت قام الزيدان فكأنك قلت: قام زيد وزيد، ولو قلت هذا لم تلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل، فيلزم عن هذا ألا يلحق الفعل شيء إذا قلت قام الزيدان(...) فإذا أسند إلى الجمع فالأكثر عند العرب ألا يلحق الفعل علامة لجمع الفاعل لما ذكرته في التثنية لأن الجمع عارض في الاسم والأصل فيه العطف، فإذا قلت قام الزيدون فكأنك قلت قام زيد وزيد وزيد وأنت لو قلت هذا لم يلحق الفعل شيء باتفاق، فكذلك ما هو بمعناه، وهو فرع له"[٩٥]

2. التأليف غير الإسنادي

ظهر لنا من خلال التأليف الإسنادي كيف يتم الترابط عند الزمخشري بين عناصر الإسناد التي لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر. أما فيما يخص العناصر غير الإسنادية فإنها تدور في فلك أحد عنصري الإسناد التي تحدثنا عنها، ومن ثم بات لابد لها أن ترتبط به من جهة، وأن تكون علاقاتها بأجزاء الجملة التي تليها أو تسبقها من خلال علاقتها بالعنصر

---

93 الزمخشري الكشاف ج٤ ص٢٨٦ والآية٣-٤ من سورة الفيل.

94 سيبويه الكتاب ج٢ ص٣٦-٣٧.

95 ابن أبي الربيع البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨٦م ج١ ص٢٦٨.

الإسنادي ذاته من جهة أخرى، وذلك لكونها قيدا لما ترتبط به أولا وقبل كل شيء.وهذا أمر لحظناه عند الزمخشري كما لحظناه عند غيره.

وليس من الضروري أن تترابط العناصر غير الإسنادية بعضها ببعض، وليس من الضروري أيضا أن ترتبط ارتباطا مباشرا بعنصري الإسناد معا، بل يشترط أن ترتبط فقط بما هي متممة له أو تابعة أو مقيدة وغالبا يكون ما تقيده أو تتبعه أو تتممه من غير عنصري الإسناد. من هذا المنطلق سنتناول مظاهر الترابط في التأليف غير الإسنادي من خلال ترابط مقيدات الفعل، وترابط التوابع بمتبوعاتها.

1.2 مقيدات الفعل

يقيد الفعل في الجملة بعدد من الوظائف النحوية التي يضطلع بها كل من المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله والحال والتمييز والاستثناء والجار والمجرور.ويترابط الفعل مع مقيداته المختلفة برباطين أحدهما معنوي مستمد من مادة الفعل ودلالته المعجمية، والآخر مرتبط بالحالة الإعرابية تطرقنا له عند حديثنا عن المستوى التركيبي الدلالي عند الزمخشري في الفصل الثاني من الباب الثاني.

1.1.2 الفعل مع المفاعيل

يترابط الفعل مع مقيداته المفاعيل" ووجه ائتلافهما تأكيد المفعول للفعل وتوقيته أو وقوعه عليه أو فيه أو معه أو لأجله نحو:

- ضربته ضربا وضربتين
- ضربت زيدا يوم الجمعة أو أمامك
- ضربته وعمرا
- ضربته تأديبا له"[96].

وكل هذه المقيدات المفاعيل تشترك في الحالة الإعرابية النصب، وتختلف فيما بينها من حيث الدلالة والصيغة الصرفية.

1.1.1.2 الفعل والمفعول به

يطلق بعض النحاة على نوع الأفعال التي تتألف مع المفعول به مصطلح الأفعال القوية لكونها ذات قوة تفضي بها مباشرة إلى المفعول به، وذلك في مقابل الأفعال الضعيفة التي لا تقدر على تجاوز الفاعل إلى المفعول فتطلب المعونة من حروف الجر لتصل بها إليه لذلك يقول ابن يعيش في المفصل:" فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة. ألا تراك تقول ضربت عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم؟ ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله، والوصول إليه نحو:عجبت ومررت وذهبت، لو قلت عجبت زيدا أو مررت جعفرا أو ذهبت محمدا، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء (...) فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو"[97].وفي هذا الإطار ميز الزمخشري بين ثلاثة أضرب من الأفعال المتعدية، فهناك المتعدي إلى" مفعول به، وإلى اثنين وإلى ثلاثة، فالأول نحو قولك ضربت زيدا، والثاني نحو كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا، والثالث نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا، وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص

---

96 الزمخشري المفرد والمؤلف ص115

97 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص7

بالفاعل"[98]. لقد صنف الزمخشري الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أصناف: أفعال تتعدى إلى مفعول واحد، وأفعال تتعدى إلى مفعولين، وأفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. وسنحاول التطرق لكل صنف من هذه الأصناف، وذلك لكون صنف الفعل هو الذي يحدد طبيعة التأليف الممكن نسجه في البنية التركيبية.

1- أما الفعل الذي يتعدى إلى المفعول به، فمنه ما هو أصلي الصيغة والاستخدام وهو"كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل، فهو متعد نحو ضرب وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا"[99]، ومنه ما هو منقول عن الفعل الذي لا يطلب مفعولا به أبدا، ويتم هذا النقل إما عن طريق الهمزة أو بواسطة تضعيف عين الكلمة، ويضيف الزمخشري في هذا الإطار الباء وهي إحدى حروف الجر المعروفة التي تنقل الفعل إلى التعدية[100]. يقول ابن يعيش في هذا الصدد:" فإذا أردت أن تعدي ما كان لازما غير متعد إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد الأشياء الثلاثة وهي الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر، فأما الأول وهو زيادة الهمزة في أوله فنحو ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى اذهبتم طيباتكم وقال كما اخرج أبويكم من الجنة ألا ترى أنه حدث بدخول الهمز تعد لم يكن قبل (...) وأما التضعيف فنحو قولك فرح زيد وفرحته وغرم وغرّمته ونبل ونبّلته ونزل ونزّلته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعديا بعد أن لم يكن كذلك(...) وأما حروف الجر فنحو قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو فهذه الحروف إنما دخلت الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه،لأنها أفعال ضعفت عرفا واستعمالا فوجبت تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بأنه مفعول"[101]

---

98 الزمخشري المفصل ص257.

99 الزمخشري الكشاف ج7 ص62.

100الزمخشري المفصل ص257، وابن يعيش شرح المفصل ج3 ص62.

101ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص64-65

وقد حاول النحاة وضع بعض الزوائز التي يتم بواسطتها معرفة الفعل الذي يتعدى بنفسه إلى المفعول أي الصنف الأول من الأفعال، وهذه الروائز يمكن تصنيفها إلى صرفية وتركيبية و دلالية.

وتتمثل الروائز الصرفية في كون الأفعال التي تتعدى بنفسها يصح أن يصاغ منها اسم مفعول تام لا يحتاج إلى حرف الجر،وذلك نحو ضرب ومفعوله مضروب ملأ ومفعوله مملوء، أما خرج فلا يقال في مفعوله مخروج وإنما مخروج به وكذلك جلس فمفعوله مجلوس عليه[102].

أما الرائز التركيبي فيتمثل في كون الأفعال التي لا تتعدى إلى المفعول،لا يتصل بها ضمير أبدا، اللهم هاء المصدر أو هاء الظرف، فاتصاله بغير هاء المصدر فنحو:

-* زيد جلسه عمرو

-*خالد وقفه بكر

- زيد منعه عمرو

- خالد ضربه بكر

أما اتصاله بهاء المصدر ، فنحو:

- الضرب ضربه عمرو

- الخروج خرجه خالد

- الجلوس جلسه زيد

- الوقوف وقفه بكر

وكذلك هاء الظرف فإنها تتصل بالمتعدي بنفسه والمتعدي بغيره نحو:

---

[102] يقول الناظم:

ولا يبنى اللازم للمجهول ولا يكون منه اسم المفعول

- الليلة قمتها
- النهار صمته

وفيما يتعلق بالجانب الدلالي فقد ذكر ابن يعيش أن الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعول واحد تكون علاجا وغير علاج " فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو ضربت زيدا، وقتلت بكرا،وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل مما يتعلق بالقلب نحو: ذكرت زيدا وفهمت الحديث" [103]. كما ذكر أيضا في هذا الصدد أن الأفعال التي تدل على الحواس الخمس كلها أفعال متعدية إلى مفعول واحد.

ويمكن أن نضيف في هذا الإطار بعض الحقول الدلالية الأخرى التي تنتمي إليها الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وهي تقريبية ليس إلا، إذ يمكن العثور على حقول أخرى تنضاف إلى ما وقفنا عليه:

_ الأفعال الدالة على الإنشاء والإبداع نحو بنى وصنع وعمل وخلق.
_ الأفعال الدالة على تغيير الحالة الحسية أو المعنوية نحو مد وفتح وأغلق.
_ الأفعال الدالة على الفصل والإبعاد نحو فصل وقسم وحسم وطرد ونهر.
_ الأفعال الدالة على إنهاء الوجود نحو قتل وذبح وشنق.
_ الأفعال الدالة على بعض أنماط السلوك نحو كره وعشق وحقر وبغض.
_ الأفعال الدالة على المنع والإطلاق نحو حبس وسجن وترك.
_ الأفعال الدالة على الرعاية والصيانة نحو كفل وضمن وحرس وصان.

وقد تتضافر الروائز الدلالية والروائز الصرفية وذلك من خلال دلالات بعض الصيغ الصرفية مثل:

---

103 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص62.

جهة وقوعه عليه، و لم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه"[105] إن الفعل المتعدي يطلب مفعوله على وجه اللزوم، إذ لا يمكن ذكر الفعل المتعدي بنفسه دون تصور المفعول الذي تعدّى إليه.

2- وقد يتعدى الفعل إلى مفعولين مباشرة، فيكون الفعل مسندا والفاعل مسندا إليه، والمفعول الأول والمفعول الثاني قيدين. وهذان المفعولان يقتضيهما الفعل ويتعدى إليهما تعديا مباشرا دونما حاجة إلى توسط حروف الجر.والأفعال في هذا النوع من التراكيب تعتمد كسابقاتها على ثلاثة قيود لا بد أن تتوافر فيها لتتعدى إلى مفعولين، وبانخرام قيد من هذه القيود الثلاثة يفقد الفعل قوته التي تجعله يتعدى بنفسه.وهذه القيود منها ما هو صرفي ومنها ماهو تركيبي ومنها ما هو دلالي.

يمكن أن نقسم هذا الصنف من الأفعال على المستوى الصرفي إلى صنفين، صنف أصلي الصيغة، وصنف منقول عن الأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعول واحد وذلك بواسطة الهمز أو التضعيف وحروف الجر يقول الزمخشري" وللتعدية أسباب ثلاثة وهي الهمزة وتثقيل الحشو(أي عين الفعل) وحروف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعديا، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبته وفرحته وخرجت به وأحفرته بئرا وعلمته القرآن وغصبت عليه الضيعة، "[106]. فأما أصلية الصيغة فنحو:ظن وحسب وزعم وخال ورأى ووجد وزعم وعلم وجعل واتخذ وكفى.

وتجدر الإشارة هنا أن النقل لا يكون إلا من فعل ثلاثي موافق للمعنى الذي نقل إليه، فليس من المنقول مثلا ألهم وألفى أو بدّل بل الصيغة فيهما أصلية غير منقولة. كما أنه لا يصح الجمع بين حرف الجر وبين الهمز أو التضعيف في الفعل المنقول، لأن تعدية الفعل بأي شكل حصلت، تغني عن الباقي، لذلك لا تصح العبارات الآتية:

---

105 الجرجاني الدلائل ص153-154

106 الزمخشري المفصل ص257.

- أدخلت بزيد الدار
- أذهبت به

أما بالنسبة للمستوى التركيبي، فإن هذا الصنف من الأفعال، منه ما يقتضي مفعولين اقتضاء لازما، ومنه ما لا يقتضيه على وجه اللزوم بمعنى أن من هذه الأفعال ما قد تتعدى إلى مفعولين وقد لا تتعدى احيانا وذلك نحو[107]:

- نقص المال ونقصته دينارا وفي قوله تعالى **له ينقصوكم شيئا**
- زاد الخير وزاده خيرا وفي قوله تعالى **فزادهم إيمانا**
- بخس فلانا وبخس الكيل وقوله تعالى **ولا تبخسوا الناس أشياءهم**
- كفاه الشيء وكفيته الشيء وقوله تعالى **إنا كفيناك المستهزئين**

أما الأفعال التي تتعدى إلى المفعولين وتقتضيهما اقتضاء لازما فثلاثة أقسام، القسم الأول ما كان مفعولاه مبتدأ وخبر في الأصل، نحو ظن وجعل.والقسم الثاني ما كان مفعوله الأول فاعلا في المعنى نحو ألبس أعطى وكسا. والقسم الثالث ما كان ثاني مفعوليه مقيدا بحرف الجر ثم حذف، فتعدى إليه الفعل بنفسه نحو أمر واستغفر[108].

ومن ناحية المستوى الدلالي يمكن أن نقسم الأفعال في هذا الإطار إلى ثلاثة أقسام، أفعال القلوب وأفعال التحويل وأفعال الإعطاء.أما أفعال القلوب فتنتمي إلى ثلاثة حقول دلالية. الحقل الأول وهو الدلالة على الظن في الخبر وهو خمسة أفعال: حجا نحو قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة، وعد نحو فلا تعدد المولى شريكك في الغنى، وزعم بمعنى اعتقد نحو زعمتني شيخا ولست بشيخ، وجعل بمعنى اعتقد نحو **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا** أي اعتقدوهم، وهب أي ظنّني وهي جامدة لم يستعمل منها غير الأمر. والحقل الثاني ما دل على يقين وهو خمسة أفعال أيضا، الأول علم نحو **فإن علمتموهن**

---

107 الآيات4-173-85-95 من سورة التوبة ثم آل عمران ثم الأعراف ثم الحجر.

108 سيبويه الكتاب ج1 ص37

معنيات،والثاني وجد نحو وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين، والثالث ألفى بمعنى وجد نحو فألفوه المغيث، والرابع درى بمعنى علم، والخامس تعلم بمعنى اعلم كقول القائل تعلم شفاء النفس قهر عدوها وقد نص ابن مالك أنها جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر. والحقل الثالث ما استعمل من هذه الأفعال في الأمرين معا، أي في الظن واليقين، وهو أربعة أفعال: ظن التي قد تفيد الشك وقد تفيد اليقين، وحسب وقد تدل على الظن كقوله تعالى ويحسبون انهم على شيء، وقد تدل على اليقين نحو حسبت التقى والجود خير تجارة، وخال وقد تدل على الظن نحو أخالك ذا علم،كما قد تدل على اليقين نحو خلتني لي اسم، وأخيرا رأى التي قد تدل على الظن نحو إنهم يرونه بعيدا أي يظنونه وقد تدل على العلم نحو ونراه قريبا[109].

وينبغي الإشارة إلى أن لأفعال القلوب هاته، خصائص تميزها عن غيرها من الأفعال، وأول هذه الخصائص أنها لا تصل للمفعولين من الشخص إلى غيره،بل تخبر فقط بما يهجس في النفس من شك أو يقين، لذلك أطلق عليها بعض النحاة أفعال الهواجس.وثاني هذه الخصائص نص عليها الزمخشري في مفصله وتتمثل في كون هذه الأفعال يمكن أن تجمعها مع ضميري الفاعل والمفعول[110].كما أن المفعول الثاني لهذه الأفعال هو الأول في المعنى، ولعل هذا ما جعل ابن يعيش يقسم الأفعال المتعدية إلى اثنين،أحدهما ما يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما غير الثاني، والآخر ما يتعدى إلى مفعولين يكون الثاني منهما هو الأول في المعنى.كما أشار الزمخشري إلى أن هذه الأفعال قد ترد أحيانا ولا تتجاوز مفعولا به واحدا" ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا، وذلك قولك ظننته من الظنة وهي التهمة، وعلمته بمعنى عرفته،ورأيته بمعنى أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها"[111].

---

[109] الآيات 19-10-102- 18- 7 من سورة الزخرف ثم الممتحنة ثم الأعراف ثم المجادلة ثم المعارج.

[110] الزمخشري المفصل ص268.

[111] الزمخشري المفصل ص261.

والصنف الثاني من الأفعال هي تلك التي تدل على التحويل والانتقال من حال إلى أخرى.وجعلها النحاة ثمانية أفعال هي : أصار أو صير المنقولان بالهمزة أو التضعيف من صار نحو صيرت الطين خزفا،وجعل كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا،ووهب نحو قولهم وهبني الله فداك أي صيرني،وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا، واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا،وترك كقوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض، ورد في قوله تعالى لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا، وضرب نحو قوله تعالى إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة[112].

والملاحظ أن أفعال التحويل تشارك أفعال القلوب في كونها لا يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول لأن الثاني مناط الفائدة.وتخالفها في أنها لا تدل على الهواجس من شك أو يقين، كما أن مفعولها الثاني ليس هو الأول لكنه منزل منزلته من حيث المعنى.

والصنف الثالث من الأفعال هو أفعال الإعطاء التي تتسم بسمتين دلالتين تتميز بهما عن أفعال القلوب والتحويل، إحداهما لا يكون المفعول الثاني معها هو الأول في المعنى،ولا منزلا منزلته" ومما يدلك على أنهما مفعولان بائن أحدهما من صاحبه أنك لو حذفت الفعل لتعتبر، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه، لو قلت في قولك: أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا: زيد درهم أو زيد ثوب كان محالا"[113]. أما السمة الثانية فهي أن المفعول الأول معها يكون فاعلا في المعنى يقول ابن السراج" ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلا في المعنى بالمفعول الثاني،ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما، فزيد المفعول الأول، والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدراهم" لذلك فالأفعال هنا مؤثرة تنفذ مباشرة من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه أيضا[114].

---

112 الآيات على التوالي 77 البقرة، 125 النساء، 99 الكهف، 109 البقرة، 26 البقرة.

113 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص63

114 ابن السراج الأصول ص 256 .

ويرى الزمخشري في مفصله أن المصدر المنسبك من(أن) المؤكدة ومعموليها إنما هو ساد مسد أول المفعولين، أما الثاني فمحذوف، وقد أشار إلى ذلك لدى بيانه لكسر همزة إن وفتحها فقال:"وكذلك ظننت أنك ذاهب، على حذف ثاني المفعولين والأصل ظننت ذهابك حاصلا"[115] غير أنه عاد مرة أخرى في الكشاف ليعتبر أن (إن) مع معموليها سادة مسدهما جميعا، يقول عند قوله تعالى **وحسبوا أن لا تكون فتنة:**" فإن قلت :فأين مفعولا حسب؟ قلت: سدّ ما يشتمل عليه صلة (أن)، وأن من المسند والمسند إليه مسد المفعولين"[116]. ونجد أيضا ذلك في أن المصدرية ومدخولاتها وذلك عند قوله تعالى **أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا** يقول فإن قلت أين مفعولا حسب؟ قلت اشتمال صلة (أن) على مسند ومسند إليه سد مسد المفعولين"[117].

3- أما بالنسبة للأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فقد قال الزمخشري إن الهمزة "تتصل بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة نحو أعلمت"[118]، ومن ثم ذهب إلى أنه ليس في العربية فعل أصلي الصيغة يتعدى إلى مفعولات ثلاثة"فالأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فِعلان أعلمت وأريت (...) وضرب متعد إلى مفعول واحد وقد أجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه،فعدي تعديته وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت (...) وضرب متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه،كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة، ومن النحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين"[119]. فلابد إذن للفعل أن يتعدى بأحد طريقين: الأولى هي النقل كما يتضح من خلال الضرب الأول من

---

115 الزمخشري المفصل ص294، يقول ابن مالك في هذا الصدد:

والأصل سبق فاعل معنى كمن من ألبسن من زاركم نسج اليمن

116 الزمخشري الكشاف ج1 ص633 والآية71 من سورة المائدة.

117 الزمخشري الكشاف ج3 ص633 والآية4 من سورة العنكبوت.

118 الزمخشري المفصل ص257

119 الزمخشري المفصل ص257-258

الأفعال، والثانية هي التضمين وهي أن هناك أفعال جرت مجرى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة فتضمنت معناها.

أما النقل فقد حصره النحاة في فعلين من أفعال القلوب هما علم ورأى، وهذان الفعلان يتعديان عادة إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر،فدخلت عليهما همزة النقل أو التعدية فصيرت الفاعل مفعولا وأصبح للفعل مفعولات ثلاثة[120]، وقد ذكر ابن يعيش في شرحه لكلام الزمخشري أن هذا "النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما؛ وهو المسموع عن العرب"[121] نحو:

- أعلمت زيدا عمرا قائما (الأصل قبل النقل: علم زيد عمرا قائما)
- أريت بكرا محمدا ذال مال (رأى بكر محمدا ذا مال)

أما التضمين فقد رأينا أن الزمخشري يحصره في خمسة أفعال تتضمن معنى فعل (أعلم) المنقول بالهمز من علم،وهي أنبأ ونبّأ وأخبر وخبر وحدث، وذلك لأنها كلها دالة على الإخبار، والإخبار إعلام فلما تضمنت معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة، يقول ابن يعيش في هذا الصدد" وأما الضرب الثاني فما كان في معنى الفعل وهي خمسة أفعال (...) وهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام، فلما كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل، كما يتعدى أعلم،فتقول أخبرت زيدا عمرا ذا مال"[122] .

---

120 الزمخشري المفصل ص 257 ولقد أورد ابن هشام شاهدا على تعدي(أرى) منقولة بالهمز إلى مفعولات ثلاثة كقوله تعالى وكذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم قال "فالهاء والميم مفعول أول، وأعمالهم مفعول ثان، وحسرات مفعول ثالث" شذور الذهب ص 376. كما ألحق السيوطي رأى البصيرية برأى البصرية واستشهد بقوله تعالى إذ يريكهم الله في منامك قليلا، ولو أراكهم كثيرا لفشلتم همع الهوا مع ج1 ص159.

121 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص66

122 ابن يعيش شرح المفصل ج7 ص66

إن المفعولات المستخدمة مع هذه الأفعال ثلاثة كما بينا، الأول منها كان فاعلا ثم صار بعد التعدية مفعولا أولا،والمفعولان الثاني والثالث كانا مبتدأ وخبرا.وقد ذكر سيبويه والمبرد أنه لا يجوز الاقتصار على بعض المفعولات دون بعض،يقول" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة"[123] وقال المبرد" ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض، لأن المعنى يبطل العبارة عنه، لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلا فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك دخل زيد في الدار وأدخلته إياها أنا"[124].

وكما أن المفعول في الجملة قد يتعدد إلى أكثر من واحد،فإنه أيضا قد يقع جملة أو بالأحرى يحل محلها كما رأينا مع الخبر الذي يقع جملة.والجملة التي تقع موقع المفعول هي الجملة المحكية بالقول أو ما يرادفه، وكذلك الجملة الواقعة في موقع المنصوب بفعل قلبي أو ما يقوم مقامه، أو بفعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه.

أما الضرب الأول فكقوله تعالى **قد يعلم الله المعوقين منكم، والقائلين لإخوانهم، هلم إلينا**[125] فيوجب به النحاة أن نقدر فعلا دل عليه (أقول) لتكون جملة في محل نصب به.

أما الضرب الثاني فكالجملة المحكية بما يرادف القول مجردا من حرف التفسير وقد تقع موقع المفعول به أو موقع المفعول به الثاني وذلك نحو قوله تعالى **وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد**[126] وأيضا مثل قوله تعالى **وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت،وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت، وهو من الصادقين**[127]. وكقول الشاعر:

---

123 سيبويه الكتاب ج1 ص41.

124 المبرد المقتضب ج3 ص122.

125 الآية 18 من سورة الأحزاب.

126 الآية 7 من سورة إبراهيم.

127 الآية 27 من سورة يوسف.

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه، إذا لم أنزل

والجمل التي أوردناها شاهدا على الضرب الثاني كل منها في محل نصب بالعامل قبلها، غير أن البصريين اعتبروها منصوبة محلا بقول مقدر واحتجوا بذكر القول في الآية الكريمة[128] **إذ نادى ربه نداء خفيا، قال رب، إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا**. ويبدو أن عدم التقدير أولى ما دام الأمر واضحا لا لبس فيه.

إن اعتبار جمل الضربين محكية بالقول أو ما يرادفه يعني أنها قد تكون جملة مفردة أو كلاما، ويعني أيضا أنها قد أريد منها لفظها، في حروفه وضبطه وسدّت مسد القول. فهي في محل نصب على الحكاية، ويحكم لها بحكم المفرد، إنها بمنزلة المفرد أي كأنها كلمة واحدة وقع عليها عمل الفعل. وإذا كان المحكي كلاما كما في الآيتين الأخيرتين لا جملة واحدة، فهو كله في محل نصب مقول القول، والجملة الأولى منه ابتدائية، وما بعدها بحسب موقعه من الكلام.

وأما الضرب الثالث فهي الجملة الواقعة في موقع المنصوب بفعل قلبي أو ما يقوم مقامه ما يكون مفعولا ثانيا أو ثالثا أو سادا مسد مفعولين وذلك نحو :

- أعلمتهم أخاهم يعود غدا
- أنت زاعم أخاك يطلب الخير
- أصبح الجهل مظنونا يوصل إلى السعادة
- آذنتنا ببينها ثم ولـــت ليت شعري متى يكون اللقاء

ففي الشاهد الأخير نلاحظ أن الجملة سدت مسد مفعولي المصدر الذي هو بمعنى العلم وحذف خبر ليت.

---

[128] الآية 4 من سورة مريم.

أما الضرب الرابع فيكون في محل نصب مفعولا به ثانيا لفعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه وذلك نحو قول الله تعالى **وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وأيضا وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم وأيضا فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم**[129].

وأما الضرب الخامس فيكون في محل نصب بفعل لازم حملا على المعنى، وقد يكون في محل نصب مفعولا ثانيا لفعل غير قلبي والجملة التي في محل نصب هي على كل حال مؤولة بمصدر، من دون حرف مصدري سابك فقولك أقسمت عليك إلا صدقت أو أقسمت عليك لما صدقت معناه ما طلبت منك إلا صدقك والاستثناء فيه مفرغ.

2.1.1.2 الفعل مع المفعول المطلق

إن المفعول المطلق لا يندرج في إطار العنصرين الإسناديين لأنه من الفضلات، لذلك وضعناه مع القيود.ويترابط المفعول المطلق مع فعله صرفيا وتركيبيا ودلاليا.فمن حيث المستوى الصرفي لا بد أن تكون صيغة المفعول المطلق هي مصدر الفعل المذكور، أي أن يكون الفعل والمصدر من مادة واحدة مثل قوله تعالى **وكلم الله موسى تكليما**[130] وأيضا **ولا تبذر تبذيرا وأيضا ويطهركم تطهيرا**[131]. من هذا المنطلق اعتبرت الصيغ التي تؤدي في بعض التراكيب إلى دلالة المفعول المطلق نائبة عنه، رغم أنها لم تصغ من مادة الفعل المذكور.

ولا يقع المفعول المطلق إلا بعد الفعل في الجملة وذلك لأن المفعول المطلق يوضع للدلالة على أحد الأمور التالية[132]:

- توكيد الفعل ويسمى المبهم أيضا، "وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياما، وجلست جلوسا،وهو لمجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع".

---

129 الآيات 99-6-37 من سورة الكهف ثم الأنعام ثم إبراهيم.

130 الآية 164 من سورة النساء.

131 الآية 33 من سورة الأحزاب.

132 الزمخشري المفصل ص 33.

- بيان نوع الفعل مثل قوله تعالى ولتعلن علوا كبيرا وقوله تعالى وألعنهم لعنا كبيرا وقوله إنا فتحنا لك فتحا مبينا وقوله تعالى وظننتم ظن السوء[133].

- بيان عدد مرات حدوث الفعل مثل ضربت ضربتين وضربات، ويثنى ويجمع بلا خلاف.

3.1.1.2 الفعل مع المفعول له

يتفق المفعول له مع المفعول المطلق في أنه لا بد أن يكون مصدرا. ويختلف معه في كون مصدريته لا بد أن تدل على أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع وما إلى ذلك، وهو ما يسمى بالمصدر القلبي.ولا يمكن للمفعول له أن يكون مصدرا للفعل قبله، لأن الشيء لا يكون علة لنفسه.

كما يختلف المفعول له عن المفعول المطلق في أنه" موقوع له، لأنه تفسير لما قبله (...) وليس بصفة لما قبله، ولا منه(...) وذلك قولك فعلت ذلك حذار الشر وفعلت ذلك مخافة فلان وادّخار فلان"[134] وإنما كان المفعول له مصدرا لأن المصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علة لما قبلها بخلاف الأعيان الثابتة"[135].

من هذا المنطلق فإن ترابط المفعول له مع الفعل يتم بعدة أمور، أولا من حيث التصريف لا بد أن يكون بصيغة المصدر وأن تكون مادته مخالفة لمادة فعله، ومن حيث المعجم لا بد أن يكون مصدرا قلبيا، ومن حيث التركيب والدلالة لابد أن يكون منصوبا ولا بد أن يكون علة لأن كل ما بيّن العلة و لم يكن منصوبا لا يعد مفعولا له، كما لابد له أن يكون مشاركا لفعله في الوقت والفاعل، وذلك بأن يكونا متفقين في زمن الحدث وفاعله" و لم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعا

---

133 الآيات 4-68-1 - 12 من سورة الإسراء ثم الأحزاب ثم الفتح.

134 سيبويه الكتاب ج1 ص367

135 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص52

غدا في معروفك، جئتك حذر زيد، ومنه قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الإراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق"[136].

إن هذه الأمور المتعددة هي التي تتعاون من أجل أن يترابط المفعول له مع الفعل بحيث نتبينه في الكلام عند استكمال هذه الجوانب المختلفة كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت وقوله تعالى يدعون ربهم خوفا وطمعا وقوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله [137].

4.1.1.2 الفعل مع المفعول معه

يحتاج الفعل في ترابطه مع المفعول معه إلى أداة تضطلع بهذا الدور،وهذه الأداة هي الواو ويصطلح عليها بواو المعية لأنها تأتي بمعنى (مع).وهذه الواو كانت في الأصل عاطفة، فلما خلع عنها معنى العطف بقي معنى الجمع والمصاحبة،[138]وذلك نحو" ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل(...) ومنه قوله عز وجل فأجمعوا أمركم وشركاءكم[139] أو ما هو بمعناه نحو قولك ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا".[140]إذن فالأداة هي أول شيء يعمل على الربط بين المفعول معه والفعل، ثم بعد ذلك تأتي الشروط التركيبية، أولها الحالة الإعرابية التي هي النصب وثانيها لزوم المفعول معه التأخر عن الفعل فلا يجوز تقديمه عليه إطلاقا باتفاق جمهور النحاة، وثالثها وجود مانع لغوي كأن يكون ما قبل الواو ضميرا متصلا أو مستترا للرفع. أما الشرط الدلالي فيتحقق عند انتفاء دلالة العطف فمثل:

- استوى الماء والخشبة
- فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

---

136 السيوطي همع الهوامع ج3 ص132-133 والآية 24 من سورة الروم.

137 الآيات 19- 16- 207 من سورة البقرة ثم السجدة ثم البقرة.

138 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص49

139 الآية 71 من سورة يونس.

140 الزمخشري المفصل ص56-57

ففي المثال الأول لا يصح العطف لأن الخشبة لا تشترك مع الماء في نسبة الفعل إليه، وليس المقصود أيضا أنها كانت معوجة فاستوت.أما البيت فالمراد " أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال، أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكليتين إلى الطحال".[141]

5.1.1.2 الفعل مع المفعول فيه

يعتمد ترابط الفعل مع المفعول فيه على وقوع الحدث الذي يدل عليه الفعل.ففي المفعول دلالة على وقوع الحدث فيه سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان، ولذلك سمي بهذا الاسم، ولذلك اشترط أيضا في الاسم الذي يحتل وظيفة المفعول فيه أن يكون متضمنا معنى حرف الجر (في) ، ومعلوم أن هذا الحرف يفيد معنى الظرفية.

ويشترط من الناحية المعجمية في الاسم الواقع موقع المفعول فيه أن يكون صالحا للظرفية كأسماء الزمان التي تصلح كلها للظرفية سواء أكانت مختصة أم مبهمة.

فالمختصة نحو:

- صمت يوم الجمعة
- انتظرته شهر رمضان
- سكنت الدار السنة الماضية

والمبهمة نحو:

- صمت يوما
- انتظرته شهرا
- سكنت الدار سنة

---

141 ابن يعيش شرح المفصل ج 2 ص50

وقد يقع المصدر موقع ظرف الزمان مثل قوله تعالى **ومن الليل فسبحه وإدبار السجود**[142] وقوله "جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر" "فإنما هو زمن مقدم الحج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[143].

أما أسماء المكان فلا يكون صالحا للظرفية منها إلا المبهم، وهو إما أن يكون اسم جهة معينة النسبة كأسماء الجهات مثل أمام ويمين وشمال، أو مبهمة النسبة مثل عند ومع ودون.وقد يكون اسم مقدار نحو ميل وفرسخ، وتختص ظرفيته بالأفعال الدالة على الانتقال نحو :

- سرت ميلا
- عدوت فرسخا

كما قد يكون اسم مكان مشتق من الحدث الواقع فيه، ولا يكون ظرفا قياسيا إلا إذا كان الواقع فيه موافقا له في الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ والمعنى كقوله تعالى **وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع**[144].

أما من الناحية الدلالية فلابد أن يكون الظرف متضمنا معنى (في) لأن أشهر معاني هذا الحرف هو الظرفية المكانية أو الزمانية، فلا يكفي صلاحية الاسم لأن يكون ظرفا بأن يكون اسم زمان أو مكان لأنه قد يكون كذلك ولا يكون ظرفا[145]. وقد نص النحاة على تعريف الظرف انطلاقا من هذا التضمن حيث إن الظرف عندهم هو اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى (في) دون لفظها باطراد " والاحتراز بقيد ضمنا في (أي معناها) من نحو

---

142 الآية 40 من سورة ق.

143 سيبويه الكتاب ج1 ص222 وكذلك ابن يعيش شرح مفصل الزمخشري ج2 ص 44 ويقول ابن مالك في هذا الصدد:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

144 الآية 9 من سورة الجن.

145 ابن يعيش شرح المفصل ج8 ص20.

يخافون يوما ونحو قوله تعالى[146] الله أعلم حيث يجعل رسالاته فإنهما ليسا على معنى (في) فانتصابهما على المفعول به(...) وبمعنى (في) دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك، فإنه لا يسمى ظرفا في الأصطلاح على الأرجح وباطراد، من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فهو غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال نمت البيت، ولا قرأت الدار،فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض"[147].وعلى هذا الأساس اشترطوا فيه من الناحية التركيبية أن يكون منصوبا لأن الاسم قد يدل على الظرفية ولا يكون منصوبا.

2.1.2 الفعل مع الملحقات بالمفاعيل

أما بالنسبة للملحقات بالمفاعيل كالحال والتمييز والمستثنى " فإن الحال يجري مجرى التوقيت، والتمييز بيان لوجه ملابسة الفعل للنفس والجسم في طاب زيد نفسا، وتفقّأ شحما، والمستثنى اتصاله بالفعل عن طريق اتصاله بالمفعول به"[148].

1.2.1.2 الفعل مع الحال

يشبه الزمخشري الحال في علاقته بالفعل بالمفعول به،لأنه "وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه"[149] وذلك نحو:

- جاء عبد الله راكبا
- قام أخوك منتصبا
- جلس بكر متكئا

(فعبد الله) مرتفع بجاء والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال، و(راكبا ومنتصبا ومتكئا) نصبت لشبهها بالمفعول لأنه جيء بها بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله. وفي الفعل دليل على

---

146 الآية 124 من سورة الأنعام.

147 الأشموني شرح ألفية ابن مالك ج2 ص126.

148 الزمخشري المفرد والمؤلف ص115

149 نفسه.

الحال كما كان فيه دليل على المفعول ومن ثم ارتبط الحال مع الفعل من خلال ارتباطه بصاحبه الذي قد يرتبط بالفعل من خلال الفاعلية أو المفعولية، فالحال كما يقول النحاة قيد للفعل،ووقوع الفعل من فاعله أو على مفعوله يكون بذكر الحال من أحدهما أو منهما أو مقيدا بهذه الهيئة[150].

ويترابط الحال مع صاحبه بعدة وسائل، فمن حيث التركيب لابد للحال أن تكون منصوبا،ومن حيث الدلالة لابد أن تخالف الحال صاحبها في التعيين،أي التعريف والتنكير،فالحال نكرة وصاحبها معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا توافرت لديه مسوغات لذلك، كأن يكون تنكيره عاما لوقوعه في سياق نفي أو شبهه، أو يكون خاصا عن طريق وصفه أو إضافته أو تقديمه على الحال. أما الحال فلا يمكن أن يكون معرفة حتى لا يلتبس بالنعت"فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقا بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة أنها تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة".[151]

كما يغلب على الحال أن يكون مشتقا ، وقد يغني عن اشتقاقها أن تنعت بمشتق، ويسميها النحاة الحال الموطئة وذلك كقوله تعالى[152] **فتمثل لها بشرا سويا** والمشتق يتحمل ضميرا فإذا قلت (جاء عبد الله راكبا) فراكبا مشتق وفيه ضمير يعود على صاحبه في المعنى فالراكب هو عبد الله.

وهناك جانب دلالي آخر لابد من مراعاته عند ترابط الحال بالفعل ويتجلى في دلالة الحال على هيئة صاحبه، وهذا جانب مهم له أهميته في التفريق بين الحال وكثير من المنصوبات الأخرى التي قد تلتقي مع الحال في بعض صورها. ومن بين الوظائف النحوية

---

150 ابن السراج الأصول في النحو ج1 ص258

151 نفسه. ومجيء الحال معرفة لا يكون إلا في اللفظ يقول ابن مالك في هذا الصدد:

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

152 الآية 17 من سورة مريم.

الأخرى التي تلتقي مع الحال نذكر خبر الفعل الناسخ، والمفعول الثاني للفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر،فإذا أخذنا مثلا الأمثلة الآتية:

- أقبل محمد مستبشرا
- أصبح محمد مستبشرا
- ظننت محمدا مستبشرا

نلاحظ أن وظيفة كلمة (مستبشرا) تختلف باختلاف الأمثلة الثلاثة، ففيَ المثال الأول حال لدلالتها على الهيئة ولكونها منصوبة،وفي المثال الثاني خبر (لأصبح) لكونها منصوبة ومسبوقة بفعل ناسخ، وفي المثال الثالث مفعول ثان.

وقد يجيء الحال غير مفرد ويكون شأنه في ذلك شأن الخبر والمفعول به جملة أو شبهها.ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط لفظي يربطها بما قبلها"لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالا فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به،لئلا يتوهم أنها مستأنفة"[153] ولا يكون هذا الرابط إلا بالواو التي يطلق عليها النحاة واو الحال، أو بالضمير أو هما معا.ولقد اجتمع معا في قوله تعالى[154] **لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى** وجاء الرابط بالواو فقط في قوله تعالى[155] **لئن أكله الذئب ونحن عصبة** والضمير(نحن) هنا ليس رابطا، لأنه ليس ضمير صاحب الحال.

وذهب الزمخشري إلى أن الجملة الاسمية لابد أن يكون رابطها الواو فقط، إذ الجملة عنده إذا وقعت حالا "لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة"[156].وهذا ما اضطره إلى الحكم بالشذوذ على بعض الشواهد التي وردت الجملة الاسمية فيها حالا وكان الربط

---

153 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص66

154 الآية 43 من سورة النساء.

155 الآية 14 من سورة يوسف.

156 الزمخشري المفصل ص64

بالضمير فقط دون الواو وذلك نحو قوله تعال[157]ى **ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة** كما اضطر أيضا إلى تخريج بعض الأمثلة حتى يجعل فيها الحال مفردا وليس جملة اسمية وذلك لخلوه من الواو الرابطة في مثل قولهم (لقيته عليه جبة وشي) فمعناه عنده (مستقرة عنده جبة وشي) فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال،وارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور على أنه فاعل له.

والواقع أن الحال جملة اسمية مربوطة بالضمير وردت في الخطاب القرآني وذلك مثل قوله تعالى[158] **اهبطوا بعضكم لبعض عدو** وأيضا في قوله تعالى[159] **والله يحكم لا معقب لحكمه** وقد يقدر الواو أو الضمير إذا خلت الجملة الحالية منهما، وذلك نحو:

- مررت بالبر قفز بدرهم

وقد يصبح الربط بالواو لازما في موضعين: أحدهما إذا خلت الجملة الحالية من الضمير و لم يمكن تقديره نحو:

- جاء زيد وما طلعت الشمس

فهنا يلزم ربط الجملة الحالية بالواو. والثاني إذا كانت الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مسبوق بقد نحو قوله تعالى[160] **يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم** فجملة وقد تعلمون حال من واو الجماعة في تؤذونني وهي حال مقررة للإنكار،فإن قد لتحقيق العلم، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من إيذائه.

وبالإضافة إلى الرابط في الجملة الحالية سواء أكان ضميرا أم واوا أم هما معا، هناك شرطان آخران لابد من توافرهما حتى تترابط الجملة الحالية مع جملتها التي تكون الحال جزءا منها.أحدهما أن تكون الجملة الحالية حالية الزمن بالنسبة للفعل، والمقصود بذلك أن تكون

---

157 الآية 60 من سورة الزمر.

158 الآية 36 من سورة البقرة.

159 الآية 41 من سورة الرعد.

160 الآية 5 من سورة الصف.

مصاحبة للفعل أو قريبة منه؛ ويقتضي هذا أن لا تكون مصدرة بأداة من الأدوات التي قد تشي بمعنى الاستقبال، كالسين وسوف ولن وما إلى ذلك.وكذلك الفعل الماضي المجرد من الأداة (قد) التي تقربه من الحال وذلك نحو:

*أقبل محمد سيضحك

*جاء محمد سوف يضحك

*هلّ محمد ضحك

ثانيهما أن تكون الجملة الحالية جملة خبرية أي تحتمل الصدق أو الكذب، ولا تكون إنشائية إلا على تأويل القول المحذوف المقصود به الحكاية، وذلك باعتبار أن الحال صفة لصاحبها في المعنى، والإنشاء لا يمكن أن يوصف به.وجماع القول،إن الفعل يترابط مع الحال الجملة إذا كانت خبرية ومصاحبة لزمن الفعل ودالة على هيئة صاحبها ومشتملة على رابط يربطها به.

2.2.1.2 الفعل مع التمييز

إن تمييز النسبة يفسر نسبة مبهمة بين الفعل والفاعل أو بين الفعل والمفعول به لأن التمييز في أصل التركيب كان ينبغي أن يكون فاعلا أو مفعولا به لو أراد المتكلم أن يصوغ هذا المعنى بطريقة أخرى، غير أنه يركب هذا النوع من التركيب للدلالة على المبالغة والتأكيد "فإذا قلت (طاب زيد نفسا) فتقديره طابت نفس زيد، وإذا قلت (تصبب غرقا) فتقديره (تصبب عرقه) وإذا قلت (تفقأ شحما زيد) فتقديره(تفقأ شحم زيد)، وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلا في اللفظ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل"[161].

إن الفعل في هذه التراكيب يسند إلى الفاعل والتمييز معا من حيث المعنى وذلك بغية التأكيد والمبالغة، فالإسناد هنا يجيء على سبيل المجاز وهذا ما أبرزه الزمخشري حين قال:"لأن

---

161 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص75

الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد"[162] ويضيف ابن يعيش وهو يشرح كلام الزمخشري في هذا الصدد "وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدا، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه، فصار مسندا إلى الجمع وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى (زيد) تمكن المعنى، ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو نجلاؤه، تبين أن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفسا".[163]

إن ارتباط التمييز بالفعل يعتمد على المعنى أولا وقبل كل شيء، ثم تتضافر بعد ذلك أمور أخرى تركيبية ودلالية، سواء تعلق الأمر بالتمييز المفرد أو بالتمييز الجملة. أما من حيث التركيب فلا بد للتمييز أن يكون منصوبا لأن الذي يؤدي وظيفة التفسير والبيان التي يضطلع بها التمييز وهو غير منصوب يكون غالبا مضافا إليه أو جارا ومجرورا. كما أن التمييز الذي لا يكون في الجملة الفعلية يكون تمييزا متمما للاسم فقط أما التمييز الذي يكون في الجملة الفعلية هو التمييز الذي اعتبره النحاة محول ومنقول عن الفاعل أو المفعول وذلك نحو[164]:

- واشتعل الرأس شيبا
- وفجرنا الأرض عيونا

ومن حيث الدلالة لا بد أن يكون التمييز نكرة دالة على الجنس لأن "الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس"[165]. وهناك جانب دلالي آخر وهو أن يكون التمييز مقدرا ب(من) وعلى هذا الجانب يعتمد في معرفة التمييز عن غيره مما

---

162 الزمخشري المفصل ص67

163 ابن يعيش شرح المفصل ج2 ص75

164 الآية الأولى 4 من سورة مريم والآية الثانية12 من سورة القمر.

165 ابن السراج الأصول النحوية ج1 ص269

يلتبس به كالحال مثلا، لذلك ذهب أغلب النحاة على أن (فارسا) في قولهم(لله دره فارسا) تمييزا لا حالا لأنها متضمنة معنى (من) وقد يصرح بها فيقال (لله دره من فارس)"لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته"[166].

3.2.1.2 الفعل مع المستثنى

لابد للمستثنى أن تصحبه سابقة عليه وهي أداة الاستثناء، وهذه الأداة وسيلة لفظية لتعيين المستثنى إذا توافرت خصائصه في التركيب، وهذه الأدوات هي" حرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس، وعدا وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات"[167]. ولا يكون الاسم المستثنى نحويا إلا إذا كان منصوبا وكانت الأداة إلا أو غير أو سوى أو غيرها، وكان الكلام تاما قد ذكر فيه المستثنى منه، موجبا أو منفيا، واختير فيه نصب المستثنى لذلك فصل الزمخشري مسألة إعراب المستثنى المنصوب فقال:" وهو على ثلاثة أوجه ما استثني بإلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيدا، وبِعَدَا وخلا بعد كل كلام، وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد،فأما ماعدا و ماخلا فالنصب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون، وذلك جاءني القوم أو ما جاءني عدا زيدا وخلا زيدا وماعدا زيدا و ماخلا زيدا (...) وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعال مضمر فاعلوها"[168].

إن الاسم الذي لا يستجيب لهذه الشروط التي تمثل نسق الاستثناء، لا يمثل الاستثناء النحوي التركيبي الذي نتحدث عنه، ويكون بالتالي للاسم الواقع بعد إلا وظيفة نحوية

---

166 الاسترابادي شرح الكافية ج1 ص222

167 سيبويه الكتاب ج2 ص309

168 الزمخشري المفصل ص67.

أخرى. كما لا تغير الأداة (إلا) في غير الاستثناء الاسم الذي يأتي بعدها عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحقه في الكلام،غير أنها تجيء لمعنى مختلف عن الاستثناء وذلك لكونها" تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك (ما أتاني إلا زيد) و(ما لقيت إلا زيدا) و(ما مررت إلا بزيد) تجري الاسم مجراه إذا قلت (ما أتاني زيد) و(لقيت زيدا) و(مررت بزيد) ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة"[169] بالمعنى اللغوي لا بالمعنى النحوي لأنها لا تستجيب لنسق الاستثناء، ولذلك لا يكون لهذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق بها إلا، فهي جارية على إعرابها قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، والمشبه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه"[170].

4.2.1.2 ترابط الفعل بالجار والمجرور

يمكن أن نعتبر الجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطا بالفعل وتعلقا به، وقد وضع النحاة مصطلحا خاصا يعكس قوة هذا الارتباط والتماسك إنه مصطلح "التعلق" أي تعلق الجار والمجرور بالفعل.

ونلاحظ أن تعلق الفعل بحرف الجر ينقسم إلى قسمين:

- أولا التعلق اللازم حيث لا يصح استخدام الفعل دون حرف الجر ظاهرا أو مقدرا، نحو رغبت في زيد إذ "لا يجوز حذف (في) لأنه لا يعرف حينئذ هل التقدير (رغبت عن زيد) أو (في زيد).إن حرف الجر مع هذا الفعل وأصنافه جزء من الدلالة المعجمية للفعل لا تتم إلا به، ولا بد من التوقف في معنى الفعل حتى يذكر حرف الجر فيتحدد به معناه، كما لا يمكن الاقتصار في هذا النوع من الأفعال على أصل المعنى المراد فيكتفي بالفعل والفاعل فقط ويقال:

---

169 سيبويه الكتاب ج2 ص310.

170 الزمخشري المفصل 69.

*رغبت

– ثانيا التعلق غير اللازم وهو في الواقع اقتضاء سياقي، حيث يصح أن يستخدم فيه الفعل مع الفاعل دون الجار والمجرور، وذلك عندما يراد المعنى دون قيد، وعندما يراد استجلاب معنى من المعاني الكامنة فيه، يستخدم حرف الجر الذي يتحدد من خلاله المعنى المراد، من هنا نلاحظ أن معنى الفعل يتحدد من خلال نوع حرف الجر الذي يتعلق به، وذلك نحو(سعى الرجل) أي تصرف في أي عمل كان، فإذا أريد به القصد والاتجاه مثلا استخدم حرف الجر (إلى) في نحو سعى إلى السلطان، وإذا أريد به الكسب وجلب المنافع قيل سعى على رزقه أو عياله، وإذا أريد به معنى الوشاية قيل سعى به. وكذلك (صبر على) و(صبر في) وأيضا (خرج من) و(خرج على) وما إلى ذلك.

ووظيفة حرف الجر هي إضافة معنى الفعل إلى الاسم ووصله به، ويكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل منصوب المحل، لذلك سمى سيبويه حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم المجرور، فإذا "قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت أنت كعبد الله فقد أضفت لعبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت أخذته من عبد الله، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن"[171]. ويقول ابن السراج "حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها (...) وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك مررت بزيد،فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد"[172].ويقول الزمخشري " ومن أصناف الحروف حروف الإضافة، سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء"[173]

ولابد أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل، وإذا وجد الجار والمجرور في تركيب معين، وليس فيه فعل أو ما في معناه، قدّر الفعل أو ما في معناه، لأن الجار والمجرور على أي نحو ورد في الجملة يتعلق إما بالفعل أو بما له مشابهة بالفعل من حيث الدلالة على الحدث.

---

171 سيبويه الكتاب ج1 ص 421

172 ابن السراج الأصول في النحو ج1 ص408

173 الزمخشري المفصل ص283

وقد تنبه النحاة إلى أمر مهم ،وهو أن هناك حروف جر لا تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء، فيصبح الجار والمجرور معها من العناصر الإضافية التي لا يقتضيها الفعل، ولا تعلق لها به.من هذا المنطلق فرق ابن هشام بين ما يرد مع الفعل من جار ومجرور يقتضيه وله تعلق به، وبين ما يرد معه من جار ومجرور لا تعلق لهما به بل يتعلقان بمحذوف يقول عن النوع الثاني"وهو ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد،ومررت به أو عليه،فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم، ذل بالضرب، وسمن بكذا، قلت المجروران مفعول لأجله لا مفعول به"[174].كما تنبه ابن جني إلى ذلك قبل ابن هشام حيث اعتبر أن (على) في عبارة سر على اسم الله، ليست موصلة للفعل بالاسم بعده،لكنها متعلقة بمحذوف تقديره :سر معتمدا على اسم الله، فالجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال لا بالفعل[175].

وثمة أيضا علاقة وثيقة بين الفعل والاسم المجرور الذي يعتبر في الأصل مفعولا به، لكن الفعل ضعف عن الوصول إليه بنفسه، فاحتاج إلى حرف الجر ليصل به إليه.وإذا كان لا بد من مراعاة تناسب الفعل مع حرف الجر ، فلا مفر أيضا من تناسب المعنى بين الاسم المجرور والفعل ذاته ، فالفعل (نظر) مثلا يقتضي منظورا إليه فلا يصح أن تقول مثلا:

*نظرت إلى الريح

*نظرت على لغتك

وكذلك الفعل اغتسل يقتضي مغتسلا به أو منه فلا يصح أن تقول:

*اغتسلت بالنار

*اغتسلت من الحائط.

2 تأليف التابع والمتبوع

إن التوابع على تنوعها لا ترتبط بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال ترابطها بمتبوعها أيا كانت وظيفته. وأول مظاهر هذا الترابط هو العلامة الإعرابية" إنها الأسماء التي لا

---

174 ابن هشام شذور الذهب ص355

175 ابن جني الخصائص ج2 ص312

يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[176] فلا بد أن يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابية،ومن ثم نظر النحاة إلى التابع والمتبوع معا بوصفهما اسما واحدا في الحكم كما يقول ابن يعيش في شرحه للمفصل، وذلك "لأنّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه،فإن المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا إلى زيد مطلقا،بل على زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد،و جاءني زيد نفسه وبهذا "صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه،معنى الإسناد أو غيره من أنواع العلاقات داخل الجملة"[177] ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما[178].

وتتفق التوابع كذلك في أن كثيرا منها هو الأول أي المتبوع في معناه،إما بتكرير لفظه وذلك في التوكيد اللفظي،أو باشتماله على ضميره وذلك في التوكيد المعنوي والنعت السببي والنعت بالجملة وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال، أو بتضمن حقيقته مع حال من أحواله كالنعت الحقيقي، أو بتضمن حقيقته فقط كالبدل المطابق وعطف البيان. وإذا لم يكن التابع هو الأول في معناه اقتضت التبعية وسيلة أخرى مساعدة مثل ما يقع في العطف حيث يتم الربط بإحدى حروف العطف المعروفة. وكل هذا يؤكد ترابط التابع مع متبوعه ترابطا محكما.فالتوابع" على خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"[179].

1.2.2 التوكيد مع مؤكده

إن التوكيد عند الزمخشري يفيد التقرير وينقسم إلى قسمين صريح وغير صريح. ويقصد الزمخشري بهذين القسمين ما يصطلح عليه النحاة بالتوكيد اللفظي والتوكيد

---

[176] الزمخشري المفصل ص 110

[177] ابن يعيش شرح المفصل ج 3ص39.

[178] الزمخشري المفصل ص110

[179] الزمخشري المفصل ص110

المعنوي. فأما اللفظي فيكون بتكرار اللفظ سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا أم جملة. كما يحصل التوكيد اللفظي في الظاهر والمضمر"فيؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا،ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربني إلا هو هو أو متصلا أحدهما والآخر منفصلا كقولك زيد قام هو، وانطلقتَ أنت وكذلك مررت بك أنت،وبه هو، وبنا نحن، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن"[180]. وأما المعنوي أي غير الصريح" فنحو قولك فَعَل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جُمَع"[181].

وإذا كان التوكيد لفظيا فلا يحتاج إلى الرابط،لأن الربط فيه يكمن في التكرار، وقد يقترن هذا التكرار بحرف العطف نحو قوله تعالى **كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وكذلك وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين**[182]. ولا يمتنع العاطف إلا عند تجنب الالتباس من جراء الإيهام بالتعدد.والملاحظ أن التوكيد اللفظي يكون بالجمل أكثر من غيرها.

أما التوكيد المعنوي فيكون للأسماء فحسب، وألفاظه مخصوصة ف"النفس أو العين" لرفع المجاز عن الذات،و"كل جميع" لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، ولا يؤكِد بهما إلا الجمع والمفرد ذو الأجزاء، و(كلا وكلتا) وهما لتأكيد المثنى لأن (كل)لا يؤكد بها المثنى. أما (أجمع جمعاء وأجمعون وجُمَع) فهي مثل (كل).

ولا بد في التوكيد المعنوي أن تقترن ألفاظه بضمير يعود على المؤكد مطابق له، وهو ما يربط التوكيد بالمؤكد فيقال جاء محمد نفسه، والمحمدان أنفسهما والمحمدون أنفسهم وحضر القوم كلهم والشعب كله والرجلان كلاهما والمرأتان كلاهما وأما أجمع و جمعاء وأجمعون فلا تؤكد غالبا إلا بعد كل، كقوله تعالى **فسجد الملائكة كلهم أجمعون**، وقد

---

180 الزمخشري المفصل ص111- 112.

181 الزمخشري المفصل ص 111

182 الآيتان 4-5 من سورة النبأ – الآيتان 17- 18 من سورة الانفطار.

تغيب (كل) أحيانا كما في قوله تعالى **لأغوينهم أجمعين** وكذلك **وإن لجهنم لموعدهم أجمعين**[183].ولما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي معرفة لأضافتها إلى ضمير أو لتضمنها إياه كان لابد للمؤكد أن يكون معرفة ليتطابق التوكيد والمؤكد في التعريف، ويترتب على هذا أن النكرة لا تؤكد توكيدا معنويا بل تؤكد لفظيا فقط. وخلاصة القول إن التوكيد اللفظي يترابط مع متبوعه عن طريق التكرار باللفظ، أما التوكيد المعنوي فيترابط مع متبوعه عن طريق تعريف المؤكد واشتماله على ضمير يعود على المؤكد مطابق له.

2.2.2 النعت مع منعوته

ويطلق عليه الزمخشري الموصوف مع الصفة يقول:"ومن ضروب الائتلاف والتركيب الموصوف مع الصفة، نحو قولك هذا رجل كريم. ووجه ائتلافهما انضمام الثاني إلى الأول للدلالة على بعض حالاته"[184] وهي"التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف"[185].

وقد يكون النعت اسما كما قد يكون مركبا اسميا، الأول يطلق عليه النعت الحقيقي والثاني يطلق عليه النعت السببي وذلك نحو:

- التقيت رجلا فاضلا
- التقيت برجل كثير فضله

وقد يكون المنعوت بالنسبة للنوعين معا نكرة أو معرفة.

---

183 الأولى الآية30 من سورة الحجر، والثانية من الآية 49 من سورة الحجر، والثالثة من الآية 43 من سورة الحجر.

184 الزمخشري المفرد والمؤلف ص111- 112

185 الزمخشري المفصل ص114

ولا بد أن يتطابق النعت مع المنعوت في الإعراب أي الرفع والنصب والجر والعدد أي الإفراد والتثنية والجمع،وكذلك النوع أي التذكير والتأنيث اللهم إذا كان النعت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث سواء كان هذا التساوي بسقوط تاء التأنيث نحو[186]:

- التقيت رجلا صبورا
- التقيت امرأة صبورا

أو كان هذا التساوي بثبوت تاء التأنيث في المذكر والمؤنث وذلك نحو:

- زيد علاّمة ونسّابة
- هند علامة ونسابة

ويلزم الإفراد والتذكير بالنسبة للنعت بالمصدر[187] نحو:

- رجل عدل
- امرأة عدل
- رجال عدل ونساء عدل

ولا يكون النعت إلا بالمشتق من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل. وقد يكون أيضا بما يشبه المشتق من حيث أنه يمكن أن يؤول إلى معناه وإن كانت صيغته جامدة، ولذلك أجيز النعت باسم الإشارة والاسم الموصول و"ذي" التي بمعنى صاحب، والاسم المنتهي بياء النسب.يقول الزمخشري في هذا الصدد:"وهي في الأمر العام (أي الصفة) إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزو وذو مال وذات سوار متأول بمتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار"[188].

---

186 الزمخشري المفصل ص 116

187 الزمخشري المفصل ص 115

188 الزمخشري المفصل ص114

ولا تكون الصفة أي النعت ضميرا لأنه لا يوصف ولا يوصف به، والسبب في ذلك أن الغرض الأساس من وصف المعرفة هو التوضيح، ومادام الضمير هو أعرف المعارف فلا يحتاج إلى توضيح؛ لأن الضمير إما أن يعود على المتكلم أو المخاطب، وتوضيح المنعوت يكون بصفة من صفاته وليس في الضمير معنى الوصفية حتى يدل عليها إذ هو لا يدل إلا على الذات. وكذلك لا ينعت بالعلم لأنه ليس بمشتق ولا يمكن أن يؤول إليه يقول الزمخشري :" والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة والعلم مثله في انه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك، وراكب الأدهم وبزيد هذا، والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما يوصف به،والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما أو صفة"[189].

إن النسق اللغوي للعربية يقدم كل هذه الأمور باعتبارها وسائل لغوية تعمل على ربط الصفة بالموصوف واتساقه بها، وكذا تمييز الصفة عن غيرها من أنواع التوابع الأخرى.فهناك ما ينعت وما لا ينعت، وما ينعت به وما لا ينعت به،وهناك المطابقة في الإعراب والنوع والعدد والتعيين.والشيء نفسه يصدق على النعت السببي الذي يتوجه عادة لما بعده- كما بينا فيما تقدم – فلا بد أن يكون ما بعد النعت اسما له سبب بالمنعوت.

وقد يكون النعت جملة كما نص على ذلك الزمخشري بقوله:"وتقع الجملة موقعها (أي الصفة) كما في خبر المبتدأ فتأخذ حكمها للوصفية بالسبب الواصل بينهما وهو الضمير الراجع منها إليه"[190].إذن يشترط في الجملة الواقعة صفة أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، وحتى يكون الضمير رابطا لا بد أن يكون هو نفسه ضمير المنعوت وذلك مثل قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ، فجملة أنزلناه صفة لكتاب وقد اشتملت على ضميره.

---

189 الزمخشري المفصل ص116

190 الزمخشري المفرد والمؤلف ص112

ولقد اشترط الضمير في الصفة وصلة الموصول ليتحقق الربط واتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصفة والصلة فيحصل بهذا الاتصاف تخصص وتعرف، فإذا قلت مثلا:

– *مررت برجل قام عمرو

"لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به، فإذا قلت :

– قام عمرو في داره

صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره"[191].

وقد يكون الضمير الرابط مقدارا مثل قوله تعالى **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** أي **لا تجزي فيه**. وإذا لم يكن الضمير الرابط ملفوظا به أو مقدرا فلا بد من وجود بديل عنه كأداة التعريف مثلا في قول الشنفرى:

كأن حفيف النبل من فوق عجسها عــوازب نحل أخطأ الغار مطــنف

فجملة (أخطأ الغارَ مطنف) وقعت نعتا لنحل،وقد جيء بالألف واللام في الغار بدلا من الضمير إذ التقدير (أخطأ غارها مطنف).

وتختلف جملة النعت عن الجملة التي تقع خبرا في أن الربط في جملة النعت لابد أن يكون ضميرا بخلاف جملة الخبر، والفرق حاصل بينهما في كون" المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له،فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به، وأنها نعت له،بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه فاكتفى فيه بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه"[192] ولذلك يتنوع الرابط في جملة الخبر بالمبتدأ ويتحدد ويتخصص في جملة النعت.

---

191 الاسترابادي شرح الكافية ج1 ص308

192 الصبان حاشية على شرح الأشموني ج3 ص63

3.2.2 البدل مع المبدل منه

يقول الزمخشري:"ووجه ائتلافهما توطئة الأول للثاني وتقدمه إياه كالهاوي ليطأ عقبه، وفي ذلك ضرب من التأكيد والتشديد. ولا يخلو الثاني من أن يكون الأول أو بعضه أو شيئا يتلبس به نحو: رأيت زيدا أخاك،وضربت عمرا رأسه، وأعجبني عمرو ثوبه[193].

فأما التأكيد فقد نص عليه مرارا في الكشاف، يقول عند قوله تعالى **اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم** :"فإن قلت: ما فائدة البدل؟ وهلا قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم؛ قلت فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير،والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على ابلغ وجه وآكده، كما تقول هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم فلان، فيكون ذلك أبلغ غي وصفه بالكرم والفضل من قولك، هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل، لأنك ثنيت ذكره مجملا أولا، ومفصلا ثانيا، وأوقعت فلانا تفسيرا وإيضاحا للأكرم الأفضل،فجعلته علما في الكرم والفضل فكأنك قلت: من أراد رجلا جامعا للخصلتين فعليه بفلان، فهو المشخص المعين لاجتماعهما فيه غير مدافَع ولا منازَع"[194]

وأما التشديد فقد ذكره في قوله تعالى **ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد** حيث اعتبر أن "(لكل واحد منهما) بدل من (لأبويه) بتكرير العامل، وفائدة هذا البدل أنه لو قيل: ولأبويه السدس لكان ظاهره اشتراكهما فيه، ولو قيل:ولأبويه السدسان لأوهم قسمة السدسين عليهما على التسوية وعلى خلافها. فإن قلت فهلا قيل: ولكل واحد من أبويه السدس، وأي فائدة من ذكر الأبوين أولا ثم في الإبدال منهما؟ قلت: لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيدا وتشديدا كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير، و(السدس) مبتدأ، وخبره (لأبويه)، والبدل متوسط بينهما للبيان"[195].

---

193 الزمخشري المفرد والمؤلف ص112

194 الزمخشري الكشاف ج1 ص68-69 والآية 6-7 من سورة الفاتحة.

195 الزمخشري الكشاف ج1 ص507 والآية 11 من سورة النساء

إن البدل والمبدل منه شيء واحد عند المتكلم، والمخاطب لا يعرف إلا واحدا منهما، لذلك يسعى المتكلم عن طريق البنية التركيبية الإبداليّة أن يبين له أنهما شيء واحد "وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين،فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب، ويذكر الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد،وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المخاطب"[196].

والتركيب الذي يوجد فيه البدل كان في الأصل جملتين. فجملة مررت بعبد الله زيد مثلا، توازي مررت بعبد الله مررت بزيد،واستغني عن هاتين الجملتين بجملة واحدة دفعا للبس لأن المتكلم لو نطق بهما لأدى ذلك إلى أن يعرف المخاطب أنهما شيئان أو شخصان، والحقيقة أنهما شخص واحد، وهذا هو الذي يعنيه الزمخشري من أن البدل يأتي على نية تكرير العامل، فحتى لو حذف الأول وبقي الثاني لظل الكلام مستقيما.

و قد يكون تركيب البدل محولا عن مركب اسمي أيضا وليس جملتين فقط، فإذا قال المتكلم: (رأيت قومك أكثرهم) فإن أصله (رأيت أكثر قومك) ولكنه ثنى الاسم توكيدا"أي ذكره مرة ثانية بذكر اسم آخر مشتمل على ضميره فصار اسمين لا واحدا كما كان في التركيب الإضافي. وأما التوكيد فلأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه قال: رأيت قومك رأيت أكثرهم"[197].

والبدل "على أربعة أضرب: بدل الكل من الكل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ، وبدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسا منهم(...) وبدل الاشتمال كقولك سلب زيد ثوبه،وأعجبني عمرو

---

196 ابن يعيش شرح المفصل ج3 ص64

197 سيبويه الكتاب ج1 ص150

حسنه وأدبه وعلمه، ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به، وبدل الغلط كقولك: مررت برجل حمار، أردت أن تقول ب(حمار) فسبقك لسانك على رجل ثم تداركته وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة"[198].

إن بدل الكل من الكل هو البدل المطابق مثل قوله تعالى **اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم** فالصراط الثاني بدل من الأول وهو وهو، لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم. وبما أن البدل هو عين المبدل منه في هذا الضرب فلا يحتاج إلى أن يتصل به ضمير يعود على المبدل منه.

أما بدل بعض من الكل" فهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه(...)فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول، وأبدلته منه، ليعلم ما قصدت له، وليتنبه السامع، فتثبت بقولك (رأيت زيدا وجهه) موضع الرؤية منه، فصار كقولك (رأيت وجه زيد) وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسا منهم بينت من رأيت منهم فأكثرهم وثلثاهم بعضهم وكذلك ناسا منهم"[199].

وبدل الاشتمال هو ما دل على معنى في الأول واستلزمه واشتمل عليه مثل قوله تعالى **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه** فـــ(قتال فيه) بدل اشتمال من الشهر[200]. وكذلك في قوله تعالى **فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا. جنات عدن التي وعد الرحمان عباده بالغيب** "فلما كانت الجنة مشتملة على جنات عدن أبدلت منها كقولك أبصرت دارك الفاعة والعلالي"[201]. وغالبا ما يوجد رابط لفظي يربط البدل بالمبدل منه بل إن السيوطي جعله شرطا في كتابه همع الهوامع حيث قال إن " شرطهما عود الضمير فيهما على

---

198 الزمخشري المفصل ص121

199 ابن يعيش شرح المفصل ج3 ص64

200 الزمخشري الكشاف ج1 ص357 والآية 217 من سورة البقرة.

201 الزمخشري الكشاف ج2 ص515 والآية 60- 61 من سورة مريم.

المبدل منه، ملفوظا أو مقدرا ليحصل الربط نحو ثم عموا وصموا كثير منهم [202]، ولله على الناس حج البيت من استطاع [203] أي منهم، أصحاب الأخدود النار [204] أي فيه. ومن النحاة ما لا يلتزم في ذلك ضميرا لكن وجوده أكثر من عدمه كما نص على ذلك ابن مالك [205]. إن الأمر في الواقع يعود إلى التقدير، فالذي يشترط الربط بالضمير قدّره في الأمثلة التي وردت من غير ضمير ظاهر متصل بالبدل؛ ومن لا يشترط ذلك لم يقدر ضميرا.غير أن وجود الضمير اكثر من عدمه وهو الذي يربط بين التابع والمتبوع وعند غياب الضمير الرابط لا يكون معنى البدلية مفهوما إلا إذا كان المخاطب عارفا أن ذلك البدل بعض من المبدل منه أو معناه من المعاني التي يشتمل على معنى المبدل منه.

والضرب الرابع هو بدل الغلط وهذا النوع لا يكون إلا في الكلام المنطوق، والتقعيد له يكون تقعيدا للغة في مستواها الإنجازي.إن هذا النوع من البدل يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده المتكلم فيلغيه وكأنه لم يذكره، لذلك أنكره بعض النحاة ومن ثَم سموه بدل الغلط.

وقد ذهب الزمخشري أنه "ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر"، يقول في تفسير قوله تعالى **إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب** ذلك أن جرّ (الكواكب) إنما هو على الإبدال من (زينة) [206].غير أنه نص في مفصله على أنه "لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة"، وكذلك فعل في الكشاف حين اعتبر أن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة، ولذلك قال عقيب قوله

---

202 سورة المائدة الآية 71

203 سورة آل عمران الآية 97

204 سورة البروج الآية 4- 5

205 السيوطي همع الهوامع ج2 ص126

206 الزمخشري الكشاف ج3 ص335 والآية6 من سورة الصافات.

تعالى ناصية كاذبة خاطئة بدل من الناصية قبلها وهنا " جاز بدلها من المعرفة وهي نكرة، لأنها وصفت فاستقلت بفائدة"[207].

ولم يتعرض الزمخشري لإبدال الفعل من الفعل إلا فيما نص عليه من جواز جزم المضارع المتوسط بين الشرط وجوابه على البدل، فقد قال في الكشاف عند قوله تعالى **ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب** "(يضاعف) بدل من (يلق) لأنهما في معنى واحد" وقد يفهم من قوله لأنهما في معنى واحد أن الفعل لا يبدل من الفعل إلا بدل كل من الكل أي البدل المطابق.

وقد تبدل الجملة من المفرد كما في قوله تعالى **وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون** فمن (هل هذا) إلى (تبصرون) "كلام كله في محل نصب بدلا من (النجوى)، أي وأسروا هذا الحديث[208]. كما قد تبدل الجملة من الجملة، فتبدل الجملة الاسمية من الجملة الاسمية والجملة الفعلية من الجملة الفعلية وقد يتخالف الأمر. فمن النوع الأول قوله تعالى **إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير. إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز** يقول "فإن قلت بم اتصل قوله **إن الذين كفروا بالذكر** قلت هو بدل من قوله **إن الذين يلحدون في آياتنا**[209].ومن النوع الثاني قوله تعالى **وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء** حيث أعرب الزمخشري جملة (يقولون) بدلا من (يظنون)[210]. وكذلك أعرب جملة **سأصليه سقر** بدلا من **سأرهقه صعودا**[211]

---

207 الزمخشري الكشاف ج4 ص272 .

208 الزمخشري الكشاف ج2 ص562 والآية3 من سورة الأنبياء

209 الزمخشري الكشاف ج3 ص 455 والآية 40-41 من سورة فصلت

210 الزمخشري الكشاف ج1 ص473 والآية154 من سورة آل عمران.

211 الزمخشري الكشاف ج4 ص183 والآية26 من سورة المدثر أما الثانية ف17 من السورة نفسها.

.وتجدر الإشارة هنا أن بين البدل والمبدل منه في هذه الآية مسافة كبيرة وصلت إلى ثمان آيات.

أما التخالف فكأن تبدل الاسمية من الفعلية كقوله تعالى حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت إنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل حيث نص الزمخشري على أن الجملة من إن ومعموليها بدل من جملة (آمنت)[212]، أو الفعلية من الاسمية كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم لقد أعرب الزمخشري قوله تعالى(ذهب الله بنورهم) "بدلا من جملة التمثيل على سبيل البيان" وذلك على اعتبار جواب لّما"محذوف كما حذف في قوله (فلما ذهبوا به) وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه"[213].

ولقد أجاز الزمخشري أن يتكرر البدل في التركيب مرتين وأكثر، ووقف على ذلك في سبعة مواضع من الخطاب القرآني نذكر من بينها نموذجين الأول عند قوله تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم. حيث جعل في هذه الآية(إذ يعدون) بدل اشتمال من القرية، وجوّز في (إذ تأتيهم) أن يكون بدلا بعد بدل[214]. وعند قوله تعالى وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين. ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون. إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين. وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم.إذ يغشيكم النعاس أمَنَة منه وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام. إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم. يقول:"فإن قلت: بم يتعلق (إذ تستغيثون)؟ قلت:

---

212 الزمخشري الكشاف ج2 ص251 والآية 90 من سورة يونس.

213 الزمخشري الكشاف ج1 ص198- 199 والآية 17 من سورة البقرة.

214 الزمخشري الكشاف ج2 ص125 والآية 162 من سورة الأعراف.

هو بدل من (إذ يعدكم)" ثم ذكر بعد ذلك أن" (إذ يغشاكم) بدل ثان من (إذ يعدكم). كما جوّز في "(إذ يوحي) أن يكون بدلا ثالثا من إذ يعدكم"[215].

4.2.2 المعطوف مع المعطوف عليه

لقد ميز الزمخشري في رسالته المفرد والمؤلف بين العطف بحرف والعطف بغير حرف، الأول نحو جاءني زيد وعمرو والثاني جاءني زيد أبو عمرو"[216].لقد جمع الزمخشري هنا بين عطف النسق وعطف البيان رغم انه في مفصله فرّق بينهما، وجعل كل واحد منهما قائما بنفسه ممثلا لضرب من ضروب التوابع.

1.4.2.2 – عطف البيان

عرفه الزمخشري بقوله:"اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، ويترل من المتبوع مترلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه،فهو كما ترى جار مجرى الترجمة، حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها"[217].كما نص على أن وجه ائتلاف المعطوف مع المعطوف عليه في عطف البيان" أن الثاني بيان المعطوف عليه وتخلصه إياه نحو من تخليص الصفة خلا انه اسم دال على ذات والصفة على حال"[218]

وإذا كان قد اكتفى في مفصله بالحديث عن مجيء عطف البيان للتوضيح والكشف عن المراد، فلقد أثبت في الكشاف مجيئه للمدح أيضا، يقول عند قوله تعالى جعل الله الكعبة

---

215 الزمخشري الكشاف ج2 ص 145- 146 – 146- 147 والآيات 7-8-9-10-11-12 من سورة الأنفال.

216 الزمخشري المفرد والمؤلف ص 113

217 الزمخشري المفصل ص122

218 الزمخشري المفرد والمؤلف ص113

البيت الحرام قياما للناس (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح، كما تجيء الصفة كذلك"[219]

ولقد أجاز الزمخشري في الكشاف أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين كما في قوله تعالى من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد قلت (صديد) عطف بيان ل(ماء)، قال (ويسقى من ماء) فأبهمه إبهاما، ثم بينه بقوله (صديد) وهو ما يسيل من جلود أهل النار"[220].

كما أجاز أن يتخالفا تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي فـ" هارون عطف بيان للوزير"[221] فالوزير نكرة وهارون عَلَم معرفة.وكذلك في قوله تعالى وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن فقد ذكر أن (جنات عدن) معرفة لقوله جنات عدن التي وعد الرحمن ثم خرّج" انتصابها على أنها عطف بيان ل(حسن مآب)[222].كما أجاز أن يكون متبوعه مضمرا كما في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم فـ"تكون (أن) موصولة عطف بيان للهاء"[223].

وقد يتكرر عطف البيان عند الزمخشري، إذ إنه بعد أن جعل هارون عطف بيان للوزير كما مرّ بنا، أعرب (أخي) بدلا ثم عقّب بقوله " وإن جعل عطف بيان آخر جاز

---

219 الزمخشري الكشاف ج1 ص646

220 الزمخشري الكشاف ج2 ص371 والآية 16 من سورة إبراهيم.

221 الزمخشري الكشاف ج2 ص535 والآية 29- 30 من سورة طه.

222 الزمخشري الكشاف ج3 ص378 والآية 49 – 50 من سورة ص، والثانية 21 من سورة مريم.

223 الزمخشري الكشاف ج 1 ص657 والآية 117 من سورة المائدة.

وحسن"[224] غير أن أبا حيان الأندلسي قال معلقا:" ولا أنقل عن النحاة شيئا في عطف البيان هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز"[225].

ولم يشترط الزمخشري في عطف البيان الجمود بل يكون مشتقا أيضا كما في قوله تعالى قل أعوذ برب الناس. ملك الناس. إله الناس "فإن قلت ملك الناس إله الناس ما هما من رب الناس؟ قلت : هما عطف بيان كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق، بيّن ب(ملك الناس) ثم زيد بيانا ب(إله الناس)، لأنه قد يقال لغيره رب الناس كقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله، وقد يقال (ملك الناس)، وأما إله الناس فخاصّ لا شركة فيه فجعل غاية للبيان"[226].

وعطف البيان يستوي مع تابع آخر تعرضنا له في الفقرة السابقة وهو البدل المطابق، غير أن عطف البيان أقرب إلى العطف منه إلى البدل، لأنه يجري عليه ما يجري على النعت من حيث المطابقة في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، غير أن النعت يكون بالمشتق أو ما يؤول إليه، في حين نص الزمخشري على أن عطف البيان يكون جامدا وقد يكون مشتقا. كما أن النعت يتضمن حالا من أحوال المنعوت يتميز بها، أما عطف البيان فهو تفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئا من أحوال الذات.

ويمكن التمييز بين البدل المطابق وعطف البيان من خلال كون كل ما يمكن أن يحل محل المكون المتبوع يصلح أن يكون بدلا أو عطف بيان وذلك نحو:

- جاءك زميلك أحمد

---

224 الزمخشري الكشاف ج2 ص 545

225 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج8 ص532.

226 الزمخشري الكشاف ج4 ص302 والآية 1- 2- 3 من سورة الناس. أما الآية الثانية 31 من سورة التوبة.

ف(أحمد) هنا يصلح أن يكون بدلا أو عطف بيان لأنه يمكن أن يقال (جاء أحمد)، أما إذا تعذر إحلاله محل الأول لسبب تركيبي أو دلالي فلا يصلح حينئذ أن يكون بدلا، ولا يكون في هذه الحالة إلا عطف بيان فقط، لأن التركيب إذا لم يقبل الانحلال إلى جملتين امتنع أن يكون التابع بدلا باعتبار أن هذا الأخير كما أشرنا إلى ذلك سابقا، يكون على نية تكرار العامل إذ الأصل فيه كما نص على ذلك النحاة (جاء زميلك ، جاء أحمد) فحذفت (جاء) الثانية.يقول الزمخشري في هذا الصدد:"والذي يفصله لك من البدل شيئان أحدهما قول المرّار:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

لأن (بشرا) لو جعل بدلا من البكري والبدل في حكم تكرير العامل، لكان التارك في التقدير داخلا على بشر،والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمد بالحديث، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره، والبدل على خلاف ذلك، إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره"[227].وكلّ من عطف البيان والبدل المطابق لا يحتاجان إلى رابط لفظي غير العلامة الإعرابية باعتبار أن التابع هو المتبوع عينه جاء لتوضيحه أو تخصيصه أو توكيده.

2.4.2.2 عطف النسق

ا- مفهوم العطف ومعاني أدواته

وهو العطف بالحروف "ووجه ائتلافه هو الاشتراك (أي بين المعطوف والمعطوف عليه) في حكم واحد"[228]، حيث "يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد"[229].وحروف العطف عنده هي عشرة هي (الواو والفاء وثم وحتى) وهذه يجمع بها المعطوف مع المعطوف إليه في حكم واحد.و(أو وأما وأم) وهذه تستعمل لتعليق الحكم

---

[227] الزمخشري المفصل ص123

[228] الزمخشري المفرد والمؤلف ص113

[229] الزمخشري المفصل ص125

بأحد المذكورين كما هو معروف.أما(لا وبل ولكن) المعطوف بها يكون مخالفا للمعطوف عليه[230].

أما حرف الواو فيقول فيه:" فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما نحو قولك جاءني زيد اليوم وعمرو أمس واختصم بكر وخالد وسيان قعودك وقيامك وقال الله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وقال وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا، والقصة واحدة"[231]. ولقد أكد هذا الكلام في الكشاف حين قال عقيب هذه الآية:" وسواء قدموا الحطة على دخول الباب أو أخروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما"[232].كما أثبت في الكشاف معنيين آخرين للواو، أولهما الكمال وذلك عند قوله تعالى **والصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار**" حيث قال " الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها"[233] والثاني الإباحة في قوله تعالى **فمن لم يجد فصياه ثلاثة أياه في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة** يقول الزمخشري :" فإن قلت: فما فائدة الفذلكة؟ قلت الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعا أو واحدا منهما كان ممتثلا، ففذلكت نفيا لتوهم الإباحة"[234].

أما الفاء فقد ذكر في المفصل أنها تقتضي الترتيب في غير مهلة ولا تراخ وأن قوله تعالى **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا** "محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس جاءها"[235].وقد تفيد معنى السببية كما في قوله تعالى **فسجدوا إلا إبليس كان من الجن**

---

230 الزمخشري المفصل ص 304 - 305

231 الزمخشري المفصل ص304 والآيتان من سورة البقرة 58 والأعراف161.

232 الزمخشري الكشاف ج2 ص125

233 الزمخشري الكشاف ج1 ص417 والآية 17 من سورة آل عمران.

234 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 345 والآية 196 من سورة البقرة.

235 الزمخشري المفصل ص304

ففسق عن أمر ربه حيث ذكر في الكشاف "كونه من الجن سببا في فسقه، لأنه لو كان ملكا كسائر من سجد لآدم لم يفسق عن أمر ربه"[236]. كما أثبت لها أيضا في الكشاف معنى متفرعا عن فائدة الترتيب، وهو جعلها المعطوف عليه دون المعطوف في المرتبة، يقول عند قوله تعالى لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم. فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون. فيقولوا هل نحن منظرون "فإن قلت ما معنى التعقيب في قوله : فيأتيهم بغتة فيقولوا؟ قلت ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود وإنما المعنى ترتبها في الشدة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب، فما هو أشد منها وهو لحوقه بهم مفاجأة، فما هو أشد منه وهو سؤلهم النظرة ومثال ذلك أن تقول لمن تعظه، إن أسأت مقتك الصالحون فمقتك الله، فإن لم تقصد بهذا الترتيب أن مقت الله يوجد عقيب مقت الصالحين، إنما قصدك على ترتيب شدة الأمر على المسيء، وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت الصالحين فما هو أشد من مقتهم، وهو مقت الله"[237].

وثم كالفاء من حيث اقتضاء الترتيب، إلا أنها توجب وجود الثاني بعد الأول بتراخ ومهلة[238]، كما حملها أيضا على معنى الدوام في قوله تعالى إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا حيث أكد "أن الإيقان وزوال الريب لما كان ملاك الإيمان أفرد بالذكر بعد تقدم الإيمان تنبيها على مكانه وعطف على الإيمان بكلمة التراخي إشعارا باستقراره في الأزمنة المتراخية المتطاولة غضا جديدا"[239]. كما سجل لها في الكشاف معنيين آخرين الأول هو فرع عن تراخي معطوفها في الوقت، كأن تجيء لإظهار التفاوت والتباين في مرتبة المتعاطفين كما في قوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فإن قلت : فكيف موقع (ثم) قلت نحو موقعها في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم،

---

236 الزمخشري الكشاف ج2 ص488 والآية 50 من سورة الكهف.

237 الزمخشري الكشاف ج3 ص129 – 130 والآيات 201- 202- 203 من سورة الشعراء.

238 الزمخشري المفصل ص304

239 الزمخشري الكشاف ج3 ص571 والآية 15 من سورة الحجرات.

تأتي ب(ثم)لتفاوت ما بين الإحسان على الكريم والإحسان على غيره، وبعد ما بينهما، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قال ثم أفيضوا لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأن إحداهما صواب والثانية خطأ"[240]. والثاني أن تأتي (ثم) بمعنى الاستبعاد كما في قوله تعالى **ولا تركنوا للذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون** يقول:"فإن قلت فما معنى (ثم)؟ قلت معناها الاستبعاد، لأن النصرة من الله مستبعدة مع استيجابهم العذاب واقتضاء حكمته له"[241].

أما (أو) فقد نص في المفصل على أنها تفيد الشك في الخبر، كما أنها تفيد التخيير والإباحة في الأمر الذي يدخل في عداد الإنشاء كما هو معلوم . والمراد بالشك أن "يمضي أول كلامك على اليقين ثم يعترض الشك" " والتخيير كقولك، اضرب زيدا أو عمرا(...) والإباحة كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين"[242]،غير أنه عاد في الكشاف فأثبت ل(أو) الإباحة في الخبر أيضا وذلك ما يفهم من خلال تفسيره لقوله تعالى **مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون. صم بكم عمي فهم لا يرجعون. أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق** يقول:"فإن قلت: لم عطف أحد التمثيلين على الآخر بحرف الشك؟ قلت(أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعدا في الشك، وذلك قولك جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنهما سيان في استصواب أن يجالسا، ومنه قوله تعالى **ولا تطع منهم آثما أو كفورا**، أي الآثم والكفور متساويان في وجوب عصيانهما، فكذلك قوله أو كصيب معناه أن كيفية قصة المنافقين مشبهة لكيفيتي هاتين القصتين، وأن القصتين سواء في استقلال كل واحدة منهما بوجه التمثيل، فبأيتهما مثلتها فأنت مصيب، وإن مثلتها بهما جميعا فكذلك"[243].

---

240 الزمخشري الكشاف ج1 ص349 والآية 199 من سورة البقرة.

241 الزمخشري الكشاف ج2 ص296 والآية113 من سورة هود.

242 الزمخشري المفصل ص305

243 الزمخشري الكشاف ج1 ص213- 214 والآيات 17- 18- 19 من سورة البقرة.

وأداة العطف (بل) تفيد عنده" الإضراب عن الأول منفيا أو موجبا، كقولك جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكر بل خالد"[244]. وأضاف في الكشاف أنها قد تجيء أيضا في معنى الاستدراك وذلك عند قوله تعالى **أيحسبون أنما نمدكم به من مال وبنين. نسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون** يقول :" (بل) استدراك لقوله أيحسبون، يعني: بل هم أشباه البهائم لا فطنة بهم ولا شعور حتى يتأملوا ويتفكروا في ذلك، أهو استدراج أم مسارعة في الخير"[245].

ب– أقسام العطف

ترجع أقسام العطف عند الزمخشري إلى ثلاثة:

- العطف على اللفظ وهو الأصل الذي تقدم الحديث عنه.
- العطف على المحل كما فعل في تخريج قراءة الحسن عند قوله تعالى **أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون** يقول ليست إلا "عطفا على محل اسم الله، لأنه فاعل في التقدير كقولك: عجبت من ضرب زيد وعمرو، تريد: من أن ضرب زيد وعمرو، كأنه قيل أولئك أن عليهم لعنة الله والملائكة"[246].
- العطف على التوهم وهو الذي يسميه سيبويه عطف الغلط، يقول سيبويه في المفصل" وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى **ربه لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين** فقال هذا كقول عمرو بن معد يكرب:

دعـــني فـــأذهـــب جـــانبـــا يومـــا فـــأكفـــك جـــانبـــا

وكقوله[247]:

---

244 الزمخشري المفصل ص303

245 الزمخشري الكشاف ج3 ص35 والآية55 – 56 من سورة المومنون.

246 الزمخشري الكشاف ج1 ص325 والآية 161 من سورة البقرة.

247 نسبه سيبويه إلى زهير بن أبي سلمى الكتاب ج1 ص 165 ونسبه في مواضع أخرى لصرمة الأنصاري.

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جـــائيا

أي كما جروا الثاني لأن الأول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه، فكذلك جزموا الثاني لأن الأول يكون مجزوما ولا فاء فيه، فكأنه مجزوم"[248]. ويبرر ذلك أننا " قد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا(...) من ذلك قولهم لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل"[249]. ومن منطلق هذا الأساس نلاحظ الزمخشري يجعل كثيرا من الآيات القرآنية معطوفة على المعنى، مثال ذلك قوله تعالى **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا** (ومن الذين أشركوا) محمول على المعنى لأن معنى (أحرص الناس) أحرص من الناس[250].وأيضا في قوله تعالى **ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك** "وذلك أنه استفهم عن انتفاء الشرح على وجه الإنكار فأفاد إثبات الشرح وإيجابه، فكأنه قيل شرحنا لك صدرك، ولذلك عطفنا عليه وضعنا اعتبارا للمعنى"[251].

ج- العطف بين الإفراد والتركيب

إن العطف من حيث الإفراد والتركيب ينقسم إلى "ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة"[252] وقد زاد في الكشاف ضربين آخرين هما عطف المفرد على الجملة و العكس أيضا صحيح. وعطف مجموع جمل على مجموع جمل أخرى. و تجدر الإشارة أن المفرد في باب العطف هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت والحال. ويدخل في عطف المفرد أيضا عطف الفعل وحده دون مرفوعه (أي الفاعل) على فعل آخر وحده، أما عطف الفعل مع مرفوعه فهو من عطف الجمل.

---

248 الزمخشري المفصل ص255 – 256 والآية 10 من سورة المنافقين.

249 الزمخشري الكشاف ج1 ص152.

250 الزمخشري الكشاف ج1 ص298 والآية96 من سورة البقرة.

251 الزمخشري الكشاف ج4 ص266 والآية1و2 من سورة الشرح.

252 الزمخشري المفصل ص303

ففيما يخص عطف المفرد على المفرد يذكر في المفصل أن المتكلم قد يقول:" جاءني زيد وعمرو، وزيد يقوم ويقعد(...) فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد"[253].وإذا كان في المفصل لم يتعرض لعطف الاسم على الفعل أو العكس، فإنه ظل في الكشاف يتأرجح بين قبول ذلك ورفضه، يقول عند قوله تعالى **إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي** "فإن قلت: كيف قال مخرج الميت من الحي بلفظ اسم الفاعل بعد قوله يخرج الحي من الميت؟ قلت عطفه على فالق الحب والنوى لا على الفعل، ويخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى، لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحي من الميت، لأن النامي في حكم الحيوان، ألا ترى إلى قوله يحيي الأرض بعد موتها[254]. وفي المقابل نجده في الكشاف يستحسن الصورة العكسية للصورة السابقة يقول عند قوله تعالى **أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن** "فإن قلت لم قيل ويقبضن و لم يقل (وقابضات)؟ قلت:لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة قد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى(أنهن صافات) ويكون منهن القبض تارة بعد تارة، كما يكون من السابح"[255].

وعطف المفرد على الجملة فكقوله تعالى **متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا ودانية عليهم ظلالها**:"فإن قلت ودانية عليهم ظلالها علام عطفت ؟ قلت على الجملة التي قبلها لأنها في موضع الحال من المجزيين، وهذه حال مثلها عنهم لرجوع الضمير منها إليهم في (عليهم) إلا أنها اسم مفرد، وتلك جملة في حكم مفرد تقديره: غير رائين فيها شمسا ولا زمهريرا ودانية عليهم ظلالها، ودخلت الواو للدلالة على

---

253 الزمخشري ص 303 - 304

254 الزمخشري الكشاف ج2 ص37 والآيات 95 من سورة الأنعام والثانية 50 من سورة الحديد.

255 الزمخشري الكشاف ج4 ص138 والآية 19 من سورة الملك.

أن الأمرين مجتمعان لهم كأنه قيل: وجزاهم جنة جامعين فيها بين البعد عن الحر والقرّ، ودنو الظلال عليهم"[256].أما عطف الجملة على المفرد فنجده عند قوله تعالى **قال ستجدني إن شاء الله صابرا** لقد اعتبر الزمخشري أن"(ولا أعصي) في محل نصب عطفا على (صابرا) أي ستجدني صابرا وغير عاص"[257].

أما عطف الجملة على الجملة فقد مثل له الزمخشري بقوله" بكر قاعد وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد"[258] وقد يظن القارئ من خلال هذا المثال الذي قدمه في المفصل أنه لا يجيز إلا عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية والجملة الفعلية على الجملة الفعلية، غير أننا نجده في الكشاف يجيز التخالف أيضا وهو عطف الاسمية على الفعلية والفعلية على الاسمية. فمن عطف الاسمية على الفعلية يجيز في قوله تعالى **قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلها واحدا ونحن له مسلمون** أن تكون جملة ونحن له مسلمون معطوفة على جملة نعبد[259]. كما أجاز عكس هذه الصورة عند قوله تعالى **ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون، وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا** حيث عطف الجملة الفعلية وقالوا على الجملة الاسمية وإنهم لكاذبون[260].

إن الغرض من عطف الجملة على الجملة هو ربط الجمل واتصال بعضها ببعض.ويسعى المتكلم من خلال هذا الصنيع أن "لا يقطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء"[261].لذلك جعل النظام اللغوي للعربية حرف العطف (الفاء) رابطا للجمل التي لا تصلح أن تكون صلة أو خبرا أو حالا أو نعتا لخلوها من الضمير الذي قد يربطها بجملة أخرى اشتملت على هذا الربط، والعكس صحيح ونظير ذلك قوله

---

256 الزمخشري الكشاف ج4 ص197 والآية13 – 14 من سورة الإنسان.

257 الزمخشري الكشاف ج2 ص392 – 393 والآية 69 من سورة الكهف.

258 الزمخشري المفصل ص 303 - 304

259 الزمخشري الكشاف ج1 ص 314 والآية 133 من سورة البقرة.

260 الزمخشري الكشاف ج2 ص13 والآية 28 – 29 من سورة الأنعام.

261 ابن يعيش شرح المفصل ج3 ص75

تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فجملة تصبح الأرض مخضرة معطوفة على جملة أنزل من السماء ماء الواقعة في محل رفع خبرا لإن، مع أن الجملة المعطوفة خالية من الربط الذي يربطها باسم (أن) وهو المبتدأ في الأصل حيث لا يمكن أن يقال(* ألم تر أن الله تصبح الأرض مخضرة) ولكنها لما عطفت بالفاء أمكن ذلك وصار سائغا[262].

والضرب الرابع هو عطف مجموع جمل متعددة على مجموع جمل أخرى متعددة أيضا كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين يقول :"قصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا، كما تعطف الجملة على الجملة"[263] أما قصة الذين كفروا فهي قوله تعالى إن الذين كفروا سواء عليهم أانذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون. ختم الله على قلوبهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم. ونجد ذلك أيضا في قوله تعالى والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين "جيء بالواو لأن المراد" عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم[264]. كما قال عند قوله تعالى وإلى عاد أخاهم هودا وإلى ثمود أخاهم صالحا وإلى مدين أخاهم شعيبا أتي بالواو لكونها ثلاث قصص متعاطفة[265].

3 التأليف الجملي

نروم من وراء رصد الترابط الجملي الوقوف على أجزاء الكلام التي ترتبط بأجزاء أخرى، وتكون البنية الأساسية لأحد الجزأين جملة اسمية أو فعلية،وقد يكون هذا التركيب في البنية السطحية جملة وقد يكون مفردا.أما الصيغ اللغوية التي يحصل فيها ذلك فهي الشرط وجواب الطلب والقسَم.

---

262 ابن يعيش شرح المفصل ج3 ص75.

263 الزمخشري الكشاف ج1 ص 169والآيات 6 – 7 – 8 من سورة البقرة.

264 الزمخشري الكشاف ج1 ص165 والآية 107 من سورة التوبة.

265 الزمخشري الكشاف ج2 ص 213 والآيات 50 – 61 – 84 من سورة هود.

3.1 الشرط والجواب

1.1.3 مفهوم الشرط

الشرط هو أن يقع تلازم بين جملتين عن طريق روابط مخصوصة فيصبح تحقق مضمون الأولى سببا لتحقق مضمون الثانية. وللشرط ركنان أساسيان أولهما خاص بما يعرف بأدوات الشرط الجازمة، والثاني يضم الجملتين المترابطتين، حيث تكون البنية على الشكل التالي:

[حرف الشرط + جملتان فعليتان وفعلهما مضارع مجزوم]

إن حرف الشرط هو الذي يعلق إحدى الجملتين بالأخرى،فيجعل تحقق الأولى رهين بتحقق الثانية،لذلك تكون هذه الأخيرة مترتبة عن الأولى أو جوابا لها؛ ولعل جزم الفعلين المضارعين في جملتي الشرط والجواب دليل على مدى الترابط والتماسك القائم بين الجملتين المترابطتين أثناء تأديتهما لهذا المعنى المركب الذي يتوقف بعضه على بعض، فبالجزم إذن تظهر العلامة التي تبرز أن الربط قد حصل والتعلق قد تحقق.

وتحتل أداة الشرط الصدارة في الجملة، فلا بد أن تقع في الموقع الأول بغض النظر عن محلها الإعرابي؛فإذا كانت هذه الأداة مثلا اسما منقولا من الظرفية أعربت ظرفا مبنيا في محل نصب وتعلقت بالجواب سواء كان الفعل مجزوما مع أين أو حيثما أو أنى أو أيان أو متى كما في قوله تعالى **أينما تكونوا يدر ككم الموت**[266] أو كان الفعل غير مجزوم مع إذا الشرطية أو لما الحينية كقوله تعالى **ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون**[267]. أما إذا كان اسم الشرط غير منقول من الظرفية مثل من أو ما أو أي فيعرب حسب موقعه فقد يكون مبتدأ وما بعده خبرا كقوله تعالى **من يعمل سوءا يجز به**[268] وقوله

---

266 الآية78 سورة النساء.

267 الآية23 سورة القصص.

268 الآية123 سورة النساء.

تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله[269] وقد يكون مفعولا مثل قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى[270].

وليست كل التراكيب الشرطية مطابقة تماما للصورة الأصلية الممثلة في البنية التي ذكرنا في الفقرة السابقة،وذلك لأن أنماط التركيب الشرطي تتعدد وتتنوع، فقد يأتي مكان حرف الشرط اسم يكتسب أو يتضمن معنى الشرط فيضطلع بنفس الوظيفة التي يؤديها حرف الشرط.

وقد يكون فعلا الجملتين المتراكبتين تركيب شرط "مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا،فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا (أي في جملة الشرط) فإذا وقع جزاء (أي في جملة الجواب) ففيه الجزم والرفع"[271] كما في قوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب[272] وكقول الشاعر زهير[273]

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

ومثال ذلك في الكشاف نجده عند قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها يقول :" وفي قراءة الحسن (نوفي) بالتخفيف وإثبات الياء، لأن الشرط وقع ماضيا كقوله يقول لا غائب مالي ولا حرم "[274]. ولا تحتاج الجملتان في كل هذه الحالات التي ذكرنا إلى رابط يربطهما سوى معنى الشرط.

---

269 الآية197 سورة البقرة.

270 الآية110 سورة الإسراء.

271 الزمخشري المفصل ص320- 321.

272 الآية 20 سورة الشورى.

273 الزمخشري المفصل ص321 والأنموذج ص141.

274 الزمخشري الكشاف ج2 ص262 والآية10 من سورة هود.

أما الأدوات الشرطية (لّما وإذا ولو) فلها بنية خاصة ف(لّما)تختص بالماضي وتتصدر جملتين ماضيتين تتكون كل واحدة منهما من الفعل وفاعله.وتتعلق إحداهما بالأخرى،ومن ثم لم يكن الفعل بعد هذه الأداة في محل جزم كما هو الشأن في التراكيب التي ألمحنا إليها سابقا،لأن الفعل الماضي لا يجزَم كما هو معلوم، ولهذا السبب نجد النحاة يؤولون الفعل المضارع يجادلنا في قوله تعالى فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط يقول الزمخشري "وقيل في يجادلنا هو جواب (لّما)، وإنما جيء به مضارعا لحكاية الحال. وقيل إن (لّما) تردّ المضارع إلى معنى الماضي كما ترد (إن) الماضي إلى معنى الاستقبال وقيل معناه أخذ يجادلنا وأقبل يجادلنا"[275].

وأما (إذا) فإنها ظرف لما يستقبل من الزمان تتضمن معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وهذا هو الفرق بينها وبين (إذا) الفجائية التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية. وغالبا ما يكون الفعل بعد (إذا) المتضمنة لمعنى الشرط في الزمن الماضي ونادرا ما يكون في الزمن المضارع،الأول كقوله تعالى وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسّه الشر كان يئوسا، والثاني كقوله تعالى وإذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا[276].

أما (لو) فقد عدد الزمخشري استخداماتها في شرحه للامية الشنفرى حيث انتهى إلى أن معناها عند النحاة هو "امتناع الشيء لامتناع غيره"[277].

2.1.3 اقتران الجواب بالرابط

يلزم في صور للتركيب الشرطي الإتيان برابط يربط الجملتين، فالفاء مثلا قد تقترن بجملة جواب الشرط ويطلق عليها الفاء الجوابية فكأنها جواب لما تقدم عليها من الكلام.

---

[275] الزمخشري الكشاف ج2 ص282 والآية 74 من سورة هود.

[276] الآيات83 من سورة الإسراء و107 من السورة نفسها.

[277] الزمخشري أعجب العجب ص29

ويلازمها في هذه التراكيب معنى السببية كما نص على ذلك المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني[٢٧٨].

ويذكر الزمخشري أن هذه الفاء تتصدر الجمل الجوابية أي جمل الجزاء التي لا تصلح أن تكون شرطا ولكنها قد تقع جوابا له كأن تكون" أمرا أو نهيا أو ماضيا صريحا أو مبتدأ وخبرا (...) كقولك إن أتاك زيد فأكرمه وإن ضربك فلا تضربه وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس وإن جئتني فأنت مكرم"[٢٧٩] ومثال الجملة الاسمية في الجواب نجد قوله تعالى **وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** أما الجملة الطلبية فكقوله تعالى **إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله** أما الماضي الصريح فمثل **ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما.**[٢٨٠]

أما فيما يخص اقتران الفاء بالجواب إذا كان استفهاما فقد تضاربت الآراء حوله،فأبو حيان الأندلسي يوجب الاقتران حين نص على أن "جواب الشرط إذا كان استفهاما فلا بد فيه من الفاء"[٢٨١] والشيء نفسه عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب حيث اعتبر" أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو إن جئتك أفما تحسن إلي، ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن إلي"[٢٨٢].في المقابل نص الشريف الرضي على أنه "إذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم يدخل الفاء"[٢٨٣] وقدم دليلا على ذلك مجموعة من الآيات القرآنية كقوله تعالى **أرأيتم إن كذب وتولى ألم يعلم**... أما الزمخشري فلا يوجب هذا الاقتران إذ لم يذكر الاستفهام ضمن ما

---

278 الزمخشري المفصل ص٦٦

279 الزمخشري المفصل ص٣٢١

280 الآيات على التوالي: الآية ١٧ من سورة الأنعام والآية ٣١ سورة آل عمران والآية١١٢ من سورة طه.

281 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج٥ ص١٦٧.

282 ابن هشام مغني اللبيب ج٢ ص٦٤٨.

283 الشريف الرضي نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده، بيروت١٨٨٥م ج٢ ص١٨٣.

أورده من أنواع الطلب، ويؤكد ذلك ما نجده في الكشاف حيث يقول عند قوله تعالى **قل ارايتكم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون**" ويجوز أن يكون ماذا يستعجل منه المجرمون جوابا للشرط كقولك: إن أتيتك ماذا تطعمني؟(...)وأن يكون أثم إذا ما وقع آمنتم به جواب الشرط، وماذا يستعجل منه المجرمون اعتراضا، والمعنى: إن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان"[284].وقد أكد الزمخشري على مذهبه هذا حين قدّر الجواب بغير فاء في المواضع التي وقع فيها الحذف كقوله تعالى **قل ارايتكم إن أتاكم عذابه الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون** فلقد قدر هنا الجواب بقوله "إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة من تدعون"[285].

وإذا كانت أداة الشرط (إن) أو (إذا) وكان الجواب جملة اسمية فإنه يمكن أن يكون الرابط (إذا) الفجائية، بدلا من الفاء مثل قوله تعالى **وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون** وقوله تعالى **فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون**[286] فوجود (إذا) الفجائية هنا يؤدي ما تؤديه الفاء من حيث الربط وتعليق جملة الجزاء بجملة الشرط.يقول في الكشاف عن (إذا) الثانية في قوله تعالى **ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون** "للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط"[287].

ويقترن جواب (لو) برابط إضافي آخر، وهو اللام وذلك إذا كان جوابها ماضيا مثبتا فالأكثر أن يكون مقترنا باللام مثل قوله تعالى **لو نشاء لجعلناه حطاما** والذي يدعو إلى أن تعد هذه اللام ربطا إضافيا أنه يمكن أن يأتي الجواب الماضي المثبت بدونها مثل قوله تعالى **لو نشاء جعلناه أجاجا**. وأما إذا كان جوابها منفيا بـــ(ما) فالأمر على عكس ذلك، أي يكثر أن يتجرد جوابها من اللام مثل قوله تعالى **ولو شاء ربك ما فعلوه**. وهذا الرابط الإضافي

---

284 الزمخشري الكشاف ج2 ص240 والآيتان 50- 51 من سورة يونس.

285 الزمخشري الكشاف ج2 ص18 والآية40 من سورة الأنعام.

286 الزمخشري المفصل ص 172 و الآية 48 من سورة الروم.

287 الزمخشري الكشاف ج3 ص220 والآية 25 من سورة الروم.

الذي هو اللام ويطلق عليه لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا.

يقول الزمخشري عقيب الآية السابقة:"فإن قلت لم أدخلت اللام على جواب لو في قوله لجعلناه حطاما ونزعت منها ههنا؟ قلت :إن لو لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط، و لم تكن مخلصة للشرط ك(إن) ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقا من حيث إفادتها في مضمون جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول، افتقرت في جوابها إلى ما ينضب علما على هذا التعلق، فزيدت هذه اللام لتكون علما على ذلك، فإذا حذفت بعد ما صارت علما مشهورا مكانه فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع، ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤبة أنه كان يقول: خيرٍ لمن قال كيف أصبحت؟ فحذف الجار لعلم كل أحد بمكانه وتساوي حالي حذفه وإثباته لشهرة أمره(...)فإذن حذفها اختصار لفظي، وهي ثابتة في المعنى فاستوى الموضعان بلا فرق بينهما"[288].

لقد صرّح هنا بأن (لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، كما صرّح بأنها ليست أصيلة في باب الشرط بل هي محمولة على (إن) ووجه الشبه بينهما يكمن في تعلق الجواب بالشرط. وقوله إن اللام في جوابها إنما جاءت علما على تعلق الجواب بالشرط وهو ما عبر عنه في مفصله عندما قال إن اللام يكون" دخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى"[289].

---

288 الزمخشري الكشاف ج4 ص57 والآية 65 من سورة الواقعة.

289 الزمخشري المفصل ص327.

3.1.3 توالي الشرط والاستفهام

لم يتعرض الزمخشري في مفصله لهذا النوع من التراكيب، لكنه في الكشاف وقف عنده وقفات مطولة. ولا يخفى أن النحاة ليسوا على كلمة سواء فيما يخص تحليلهم لهذا النوع من البنيات، حيث اختلفوا بخصوص معتمد هذا التوالي. ويمكن أن نرد آراءهم في هذه الأمر إما إلى سيبويه[290] الذي يرى أن توالي الشرط والاستفهام يعتمد على الشرط والجواب معا ، أو إلى يونس بن حبيب الذي يرى أن هذا التوالي يعتمد على الجواب فقط. وقد سار على نهج سيبويه العكبري[291] وابن قيم الجوزية[292] وأبو حيان الأندلسي[293]، في حين نجد الزمخشري والرضي[294] يسيران على هدى يونس بن حبيب.

يقول الزمخشري عند قوله تعالى **أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم** "الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة بعدها على معنى التسبيب، والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل، مع علمهم أن خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكا به يجب أن يجعل سببا للتمسك بدين محمد (ص) لا للانقلاب عنه"[295] يتضح لنا هنا أن الاستفهام المراد به الإنكار متوجه عنده إلى الجواب الذي هو الانقلاب المتسبب في زعمهم عن خلوه (ص) كما خلا من تقدمه من الرسل.وهذا التحليل يتطابق مع تحليل يونس بن حبيب الذي رواه لنا أبوحيان في تفسيره البحر المحيط يقول:" ويقول يونس قال كثير من المفسرين في الآية، قالوا ألف الاستفهام دخلت في غير موضعها لأن الغرض هو أتنقلبون على أعقابكم إن مات محمد"[296].

---

290 سيبويه الكتاب ج3 ص82 - 83

291 العكبري الإملاء ج1 ص151

292 ابن قيم الجوزية بدائع الفوائد ج1 ص49

293 أبو حيان البحر المحيط ج6 ص310

294 الاسترابادي شرح الكافية ج2 ص394 - 395

295 الزمخشري الكشاف ج1 ص468 والآية 144 من سورة آل عمران.

296 أبو حيان البحر المحيط ج3 ص69.

كما رأى الزمخشري في قوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون أن الاستفهام موجه إلى الجواب إذ المعنى لديه" قضى الله ألا يخلد في الدنيا بشرا، فلا أنت ولا هم إلا عرضة للموت، فإذا كان الأمر كذلك فإن مت أنت أيبقى هؤلاء؟"[297] والشيء نفسه نجده عند قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار حيث رأى أن " أصل الكلام: أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه، جملة شرطية دخل عليها همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء، ثم دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف يدل عليه الخطاب تقديره: أأنت مالك أمرهم، فمن حق عليه العذاب فأنت تنقذه، والهمزة الثانية هي الأولى كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد، ووضع من في النار موضع الضمير"[298].

4.3.1 توالي الشرط والقسم

يقول الزمخشري :"وتقول والله إن أتيتني لا أفعل كذا بالرفع، وأنا والله إن تأتني لا آتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط"[299] ومعنى كلامه هنا أن القسم إذا تقدم على الشرط فالجواب له دون الشرط وذلك ما نص عليه سيبويه والزجاج والرضي الاسترابادي.

وهذا الاتجاه هو الذي نجده في الكشاف حيث يقول عند قوله تعالى ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك:" ما تبعوا جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط" . و يقول كذلك في قوله تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما أتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به" اللام في لما آتيتكم لام التوطئة، لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي لتؤمنن لام جواب القسم،

---

297 الزمخشري الكشاف ج2 ص572 ويقول أبو حيان :" قال ابن عطية في تفسيره: وألف الاستفهام دخلت في المعنى على جواب الشرط" ج6 ص310.

298 الزمخشري الكشاف ج3 ص393 والآية 19 من سورة الزمر.

299 الزمخشري المفصل ص256.

و(ما) يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، ولتؤمنن ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا"[300].

5.1.3 توالي شرطين بعطف وبغير عطف

نجد الزمخشري في الكشاف يتحدث في أماكن متعددة عن توالي الشرطين بعطف وبغير عطف يقول عند قوله تعالى **فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هدايي فلا خوف عليهم** "فإن قلت : ما جواب الشرط الأول؟ قلت الشرط الثاني مع جوابه كقولك إن جئتني فإن قدرت أحسنت إليك"[301]. وكذلك قوله في سورة النساء **وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم** حيث اعتبر أن (إذا) متضمنة معنى الشرط و(بلغوا)فعل الشرط أما قوله تعالى **فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم** كلام مكون من شرط وجزاء وقع جوابا للشرط الأول الذي هو إذا بلغوا النكاح[302].فالملاحظ هنا أن الشرطين إذا تواليا بالفاء فالجواب للثاني، والثاني مع جوابه جواب للأول.

أما إذا تواليا بـــ(أو) فالجواب عنده للثاني وذلك ما نجده في قوله تعالى **فإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا يرجعون** يقول"فإن قلت:لا يخلو إما أن تعطف أو نتوفينك على نرينك وتشركهما في جزاء واحد وهو قوله تعالى **فإلينا يرجعون** فقولك مختصا بالمعطوف الذي هو نتوفينك بقي المعطوف عليه بغير جزاء.قلت: فإلينا يرجعون متعلق بنتوفينك وجزاء نرينك محذوف تقديره: فإما نرينك بعض الذي نعدهم من العذاب وهو القتل والأسر يوم بدر فذاك، أو إن نتوفينك قبل يوم بدر فإلينا يرجعون يوم القيامة فننتقم منهم أشد الانتقام"[303].

---

300 الزمخشري الكشاف ج1 ص441 الآية 81 من سورة آل عمران.

301 الزمخشري الكشاف ج1 ص274 – 275 والآية 38 من سورة البقرة.

302 الزمخشري الكشاف ج1 ص502 والآية6 من سورة النساء.

303 الزمخشري الكشاف ج 3 ص437 – 438 والآية77 من سورة غافر.

أما إذا تواليا دون عطف فالجواب للأول والثاني مقيّد للأول يقول في قوله تعالى وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها "فإن قلت : ما معنى الشرط الثاني مع الأول؟ قلت هو تقييد له، شرط في الإحلال هبتها نفسها وفي الهبة إرادة استنكاح رسول الله (ص) كأنه قال :أحللناها لك إن وهبت لك نفسها ، وأنت تريد أن تستنكحها لأن إرادته هي قبول الهبة وما به تتم"[304].

كما يقول عند قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن اردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم:" فإن قلت ما وجه ترادف هذين الشرطين؟ قلت قوله إن كان الله يريد أن يغويكم جزاؤه ما دل عليه قوله لا ينفعكم نصحي وهذا الدال في حكم ما دل عليه، فوصل بشرط كما وصل الجزاء بالشرط في قولك (إن أحسنت إلي أحسنت إليك إن أمكنني)"[305]. وعلى هذا الأساس يكون تقدير الآية عنده إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم.

3.2 الطلب والجواب

إن الحديث عن الجملة الفعلية التي تأتي جوابا للطلب يتوزع بين حالتين أساسيتين، الأولى تتعلق بجزم المضارع الذي يتصدر جملة الجواب، والثانية تتعلق بنصبه.

1.2.3 الحالة الأولى

إن جزم المضارع في جواب الطلب يبرز ترابط الجملة الفعلية بجملة الطلب التي قبلها وذلك نحو:

- زرني أكرمْك
- لا تمنن أشكرْك

---

304 الزمخشري الكشاف ج3 ص268 والآية50 من سورة الأحزاب.

305 الزمخشري الكشاف ج2 ص267 والآية 34 من سورة هود.

أما إذا جيء بالفعل مرفوعا فالعلاقة تختلف وذلك كقوله تعالى **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** فالفعل تطهرهم مرفوع، وثم دل على أنه لم يترتب عن أخذ الصدقة من أموالهم.وجملة تطهرهم هنا إما أن تكون نعتا لصدقة ويكون الكلام كله واحدا وإما أن تكون مستأنفة فيكون التعبير جملتين منفصلتين عن بعضهما البعض.والفعل المضارع في حالة الجزم يكون مجزوما" ب(أن) مضمرة إذا وقع جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض نحو قولك أكرمني أكرمك ولا تفعل يكن خيرا لك وألا تأتني أحدثك وأين بيتك أزرك وألا ماء اشربه وليته عندنا يحدثنا وألا تنزل تصبْ خيرا وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها"[306].كما يكون الفعل المضارع مجزوما أيضا في جواب الجمل التي تتضمن معنى الأمر والنهي أي معنى الطلب" تقول اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيرا وحسبك يتم الناس"[307].

ويمكن أن نرصد الفرق بشكل جلي بين جزم الفعل المضارع في الجواب وتركه على حالة الرفع من خلال قوله تعالى **ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل** حيث جزم الفعل يأكلوا وما عُطف عليه من جواب الطلب يلههم، فالأكل والتمتع وإلهاء الأمل ترتب عن الترك.وأما في قوله تعالى **قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون** فلم يجزم الفعل يلعبون لأن اللعب هنا غير مترتب عن الترك، بل هو حالة ملابسة له.

وقد نص الزمخشري على أن جزم المضارع في جواب الطلب أو ما تضمن معناه يتوقف على قصد المتكلم وغرضه ومراعاة المقام، فإذا أراد أن تكون الجملة الثانية مترتبة عن الأولى جزم الفعل وإذا لم يقصد الجزاء رفع الفعل وكان "المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله تعالى **فهب لي من لدنك وليا يرثني** أو حالا كقوله تعالى **ونذرهم في طغيانهم يعمهون** أو قطعا واستئنافا كقولك لا تذهب به تغلب عليه وقم يدعوك (...) ومما

---

306 الزمخشري المفصل ص253

307 الزمخشري المفصل ص253

يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره يحفرها(...) وقوله تعالى **فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى**"[308].

ولقد اختلف النحاة في تفسير وتعليل جزم المضارع في جواب الطلب أو ما جاء في معناه،وإن كان اختلافهم في الواقع راجعا إلى اختلافهم في البنية العميقة المقدرة لهذا التركيب.فهناك من النحاة كالخليل وابن خروف وابن مالك من ذهب إلى أن لفظ الطلب ضُمّن معنى الشرط فجزم. وهناك من رأى أن الطلب من أمر ونهي وتَمَنّ واستفهام وغير ذلك من أنواع الطلب كان في الأصل شرطا ثم حذف وناب عنه الطلب فعمل عمله في جزم الفعل ويمثل هذا الرأي كل من أبي على الفارسي والسيرافي وابن عصفور.وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الفعل انجزم بشرط مقدر يدل عليه الطلب.

2.2.3 الحالة الثانية

إن الفعل المضارع الذي يتصدر الجملة الفعلية في جواب الطلب أو النفي المحضين يكون منصوبا،واختلف في نصبه،فسيبويه ونحاة البصرة عموما يرى وجوب نصبه بعد الفاء والواو بأن مضمرة.ويرى الكوفيون أنه منصوب على الخلاف والزمخشري يندرج في إطار الاتجاه الأول حيث يقول في مفصله"وينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى إلى وواو الجمع والفاء في جواب الأشياء الستة الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمني ولألزمنك أو تعطيني حقي ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وائتني فأكرمك وقوله سبحانه وتعالى **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي**[309] وما تأتينا فتحدثنا وأتأتينا فتحدثنا و **فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا**[310] **ويا ليتني كنت معهم فأفوز**[311] وألا تنزل فتصيب خيرا".

---

308 الزمخشري المفصل ص 253- 254

309 الآية 81 من سورة طه.

310 الآية 53 من سورة الأعراف.

311 الآية 73 من سورة النساء.

من هذا المنطلق سميت هذه الفاء بفاء السببية والواو واو المعية أي المصاحبة، فكأن الجملة التي يتصدرها الفعل المنصوب قد تأتي سببا كما قد تكون مصاحبة لما قبلها. إن وجود الفاء والواو وغيرهما مع نصب المضارع بعدهما وسبقهما بنفي أو بطلب يجعل التركيب متماسكا ومرتبطا يترتب جزؤه الثاني عن جزئه الأول.

3.3 القَسَم والجواب

إن جواب القسم يترابط بجملته ترابطا لغويا ودلاليا على السواء رغم أن هذه الأخيرة لا محل لها من الإعراب، بمعنى أنها لا تشغل وظيفة المفرد ولا تحل محله. والسبب في ذلك أن جواب القسم خبر يحتمل الصدق أو الكذب وقد يكون منفيا كما قد يكون مثبتا.وليس معنى كون جواب القسم لا محل له من الإعراب أنه غير مترابط مع القسم لأن القسم يترابط مع المقسم عليه ترابطا يترلان معه مترلة جملة واحدة كما يقول الزمخشري في المفصل.

إن أسلوب القسم يتكون من جملتين الأولى جملة القسم والثانية جواب القسم "فالجملة المؤكد بها هي القسم والمؤكدة هي المقسم عليها والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به"[312].وجملة القسم قد تكون جملة فعلية أو جملة اسمية، ف"الجملة الفعلية نحو حلفت بالله وأقسمت وآليت وعلم الله ويعلم الله"[313]وقد يكتفي المتكلم بحرف الجر وما أقسم به، ويحذف الفعل الدال على القسم. ويسمى حرف الجر هنا حرف القسم وهو ثلاثة الباء والواو والتاء.أما القسم بالجملة الاسمية فمثل قوله تعالى **لعمرك إنهم في سكرتهم يعمهون** وكلمة عَمر بفتح العين من أجل القسم مضافة على ضمير المخاطب، ويمكن أن تضاف إلى غيره من الظاهر أو المضمر نحو لعَمر أبيك ولعَمر الله ويمين

---

312 الزمخشري المفصل ص344

313 الزمخشري المفصل ص344

الله وأيمن الله وما إلى ذلك[314].ومن شأن جملة القسم وجوابها "أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء"[315].

ولما كان"كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى، لم يكن بد من روابط تربط إحداهما بالأخرى كربط حرف الشرط بالجزاء"[316]وهذه الروابط تختلف باختلاف جملة جواب القسم فإما أن تكون إيجابا فيكون لها روابط خاصة وإما أن تكون نفيا فيكون لها روابط خاصة أيضا.

فإذا كانت جملة جواب القسم مثبتة فلا تخرج عن أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت فعلية لزم أن تأتي اللام في أولها،وإذا كان الفعل مضارعا فالأكثر أن يؤكد بالنون كذلك كقوله تعالى **وتالله لأكيدنّ أصنامكم** وإذا كان الفعل ماضيا فالأكثر أن يأتي بعد اللام حرف (قد) إذا كان الفعل متصرفا كقوله تعالى **قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسدَ في الأرض** وقوله تعالى **قالوا تالله لقد آثرك الله علينا** وإذا كان الفعل غير متصرف قرن باللام فقط[317].

وأما إذا كان جواب القسم جملة اسمية فإنه يكثر أن يقترن بإن واللام مثل قوله تعالى **والعصر إن الإنسان لفي خسر** وقوله تعالى **قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم** وقوله تعالى **إن الإنسان لربه لكنود** وقد تقترن بإحداهما مثل قوله تعالى **حم والكتاب المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة** [318].

---

314 الزمخشري المفصلص344.

315 الزمخشري المفصل ص344.

316 ابن يعيش شرح المفصل ج9 ص96

317 الآيات57 من سورة الأنبياء،والآية73 من سورة يوسف، والآية 91 من سورة يوسف.

318 الآيات1و2 من سورة العصر والآية95 من سورة يوسف والآية6 من سورة العاديات والآيات 1 و2و3 من سورة الدخان.

وقد يقع ترادف الأقسام بالأحرف العواطف كالفاء وثم والواو كقوله تعالى والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقالوا "بحياتك ثم حياتك لأفعلنّ" وقال جل ثناؤه والتين والزيتون وطور سينين. وإذا كان تعاطف الأقسام بالفاء وثم لا غبار عليه، فإن تعاطفها بالواو فيه خلاف فسيبويه والخليل يريان أن الواو المتكررة هي واو العطف في حين يراها آخرون للقسم. أما الزمخشري فقد سار على نهج سيبويه والخليل فأكد أن " الواو الأولى في نحو والليل إذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف"[319].

وفي الكشاف يقول عند قوله تعالى حم والكتاب المبين " الواو في والكتاب واو القسم إن جعلت حم تعديدا للحروف أو اسما للسورة مرفوعا على خبر الابتداء المحذوف،وواو العطف إن كانت حم مقسما بها"[320]. وكذلك فعل في سورة ص حيث اعتبر أن القرآن ذي الذكر معطوفة على ص التي هي قسم[321].ويعلل الزمخشري إيجاب أن تكون الواوات الثواني عواطف بأنها لو جعلت للقسم لوقع الجمع" بين قسمين على مقسم واحد وقد استكرهوا ذلك"[322].

4 خلاصة

إن التأليف التركيبي عند الزمخشري يمكن النظر إليه كما مر بنا في بعدين بعد جملي وبعد ما فوق جملي. الأول يأخذ طابعين أولهما هو التأليف الإسنادي الذي يتم بين عناصر الإسناد كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والطابع الثاني هو التأليف غير الإسنادي الذي يتم بين مقيدات الفعل وهي غما تندرج في إطار المفاعيل أو بالملحقات بالمفاعيل كالحال والتمييز والمستثنى والاسم المجرور علاوة على التوابع الأربعة التوكيد والنعت والبدل

---

319 الزمخشري المفصل ص49

320 الزمخشري الكشاف ج3 ص499 والآية1و2 من سورة الدخان.

321 الزمخشري الكشاف ج3 ص359.

322 الزمخشري الكشاف ج1 ص87.

والعطف. الثاني وهو التأليف ما فوق الجملي ويتحقق تركيبيا من خلال مظاهر متعددة كالشرط وجوابه والطلب وجوابه والقسم وجوابه. وهذا التأليف الذي يختص بالجانب التركيبي ليس كاف لحصول انسجام والتآم الخطاب ما لم يردف بالاتساق الدلالي والتداولي الذي عن طريقه تصبح العبارة اللغوية خطابا يحصل به التواصل ويتحقق به الفهم والإفهام وهذا ما سنتعرض له في الفصل الموالي من هذا الباب.

الفصل الثامن

الاتساق الدلالي والتداولي

سنعالج في هذا الفصل مختلف الآليات الدلالية والتداولية التي تحكم بناء الخطاب عند الزمخشري حتى يتسق بعضه ببعض اتساقا يقوم على المقام والأغراض التي يتغياها المتكلم في السياقات المختلفة والمتنوعة.وسنعتمد في الوصول إلى ذلك على تحليلاته اللغوية للآيات والجمل القرآنية التي تعرض من خلالها بالدرس والتحليل لمجموعة من الظواهر التي تدخل في هذا الإطار، وحاول أن يبحثها بحثا عميقا استرعى الانتباه قديما وحديثا،بالرغم من أن هذه التحليلات ظلت حبيسة تفسيره الكشاف لا يغشاها الباحثون إلا لماما.

لقد عولجت مظاهر الاتساق في اللغة العربية عند الزمخشري سواء في تفسيره للخطاب القرآني أو في تصوره اللغوي العام انطلاقا من العلاقات المجردة المرتبطة بالمقام والتي تُتَرجم تبعا لذلك إلى بنيات تمثيلية لفظية، ومن ثم كان اشتقاق البنية الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية تخضـــع عنده من هذا المنظور، للقيود النظمية الاتساقية التي تلحق عناصر البنية .

لقد تناول الزمخشري ظواهر الاتساق الدلالي والتداولي للخطاب في بعده الإفرادي والجملي و ما فوق الجملي أي الاتساق الشامل من خلال جهات متعددة تتمثل قي ظاهرة الإحالة عند بحثه في خصائص التعريف والتنكير،وكذلك ظاهرة الاستبدال عن طريق رصد رتب المكونات اللغوية داخل الخطاب انطلاقا من خصائص التقديم والتأخير والحذف والذكر أيضا، علاوة على القصر أو ما يسمى أيضا بالاختصاص الذي يرصد اتساق البنية مع الإطار التخاطبي الذي أنتجت فيه كما سنلاحظ فيما بعد. كما بحث في إطار الاتساق

أيضا آليات الترابط التي تجمع بين الجمل داخل الخطاب الذي تتعدى حدوده الجملة الواحدة وذلك من خلال باب الفصل والوصل وما يندرج تحته من آليات وضوابط تحكم بناء النص الطويل.

إن ما يمكن استخلاصه أن الزمخشري وهو يبحث في اتساق الأبنية المختلفة للخطاب يقابل بين عنصرين أساسين يتحكمان في الاتساق تحكما تاما، العنصر الأول يقوم على الاختيار الذي يتعلق بمستوى المفردات والمرتبط أساسا بالمكون الصرفي والمعجمي وفيه يتم اختيار الفاظ بعينها من المعجم اللغوي لأداء دلالات بعينها سبق تصورها في الذهن أو في النفس. أما العنصر الثاني فيتعلق بالمستوى التركيبي النحوي المرتبط أساسا بالمكونات الجملية وما فوق الجملية وفيها يتم رصد الاتساق بين هذه الألفاظ والجمل تبعا للمعاني المقامية المستفادة من السياق.وسنصنف هذه المسائل كلها إسوة بلسانات الخطاب في مجموعتين كبيرتين الأولى ستضم الظواهر المرتبطة بالاتساق المحلي والثانية تتعلق بالاتساق الشامل.

1- الاتساق المحلي

1.1- الإحالة

إن اللغة البشرية مجموعة من الرموز المحدودة التي يستطيع المتكلم بواسطتها أن يعبر ويحيل على العالم وما يحتويه من كائنات لا حد لها ولا حصر.ومن ثم كانت اللغة بالنسبة للمتكلم هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح له كل الإمكانات التي تساعده في الدلالة على ذلك من خلال الإحالة على الأفراد أو الأجناس أيضا.

والمقولات اللسانية التي تؤدي هذه الوظيفة الإحالية تتباين فيما بينها من حيث بنيتها التركيبية ووظيفتها الدلالية التداولية.فالأسماء كما هو معلوم تحيل على أشياء محددة قد تكون خاصة كزيد أو مطلقة كإنسان، وتقترب الأفعال من الأسماء إحاليا لكون الأفعال تحيل على الأسماء ولا تقبل التخصيص إلا بعد إسنادها إليها وائتلافها معها. أما الحروف فليس لها حظ من الوظيفة الإحالية لكونها تضطلع بدور الجمع والربط بين المقولات الأخرى ليس إلا.من

هذا المنطلق تدخل الأسماء في مبحث الإحالة بأصالة وامتياز لا يتوافران في الفعل والحرف.لقد درس الزمخشري وغيره من اللغويين العرب إحالة الأسماء في إطار التعريف والتنكير، وذلك من جهة كونها دوال محيلة على العالم الخارجي وما يحتويه من جزئيات ودقائق، ومن ثم دخلت ضمن سلمية ميز فيها النحاة بين أعرف المعارف وأنكر المنكرات[1].ولا يتخصص الاسم بالتعريف من حيث الإحالة إلا بعد التعـــميم، أي بعد أن تتحدد إحالية العنصر المعرف بين المتـــكلم والمخاطب، فيدور حوله الكلام ومن ثم يصبح مخصصا بعد أن كان نكرة عاما وشائعا.

ومن ثم نلاحظ أن المجال الإحالي الذي يحتويه التنكير واسع وعام يعرض له التعريف فيتخصص .ولهذا السبب اعتبر الزركشي أن المعرف هو "ما دل على شيء بعينه والنكـــرة مما دل على شيء لا بعينه (...) ولكـــل واحد منهما مقاما لا يليق بالآخر"[2].إن اللغة من خلال هذا المنظور تحتوي على ألفاظ وضعت أصلا لتعين مسمى بعينه وتحدد إحالته، وتحتوي أيضا على ألفاظ أخرى لا يسند إليها هذا الدور ولا يمكن أن تضطلع به إلا عن طريق التأليف والتركيب.

1.1.1 التنكير

إن التنكير إذن مظهر نحوي مجرد يضطلع بتحديد مكونات البنية الاسنادية. ولا يمكن أن ينكر أي مكون ينتمي إلى هذه البنية، إلا تبعا لشروط تداولية تفرضها مطابقة المقال للمقام. والحالة التي تقتضي تنكير المسند إليه هي عندما يكون المقام للأفراد سواء تعلق الأمر بشخص من الأشخاص أو نوع من الأنواع.

ولا يلجأ المتكلم إلى التنكير إلا إذا أراد أن يحيل دلاليا على فرد غير معين، أو على جنس يستغرق كل تلك الأفراد أو " إذا كان المقام غير صالح للتعريف إما لأنك لا تعرف

---

[1] الزمخشري المفصل ص197

[2] الزركشي البرهان في علوم القرآن ج4 ص87.

منه حقيقة إلا ذلك القدر(...) أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه"[3].من هذا المنطلق فإن المتكلم لا يسند وظيفة المسند إليه إلى الأقل تعريفا في الخطاب إذ لا يجوز تنكير المسند إليه وتعريف المسند.

إن احتواء التنكير على هذا المجال الإحالي الواسع يساهم كثيرا في اتساق الخطاب من خلال مده بمعان تداولية تلعب في ذلك الاتساق دورا فعالا، فتنكير أحد مكونات الخطاب مثلا يقدم للمخاطب المعلومة التداولية التي يجهلها جهلا تاما أو يتردد بينها وبين غيرها. سواء عندما يتعلق الأمر بتنكير المسند أو المسند إليه وذلك نحو:

- زيد منطلق — زيد شاعر
- المنطلق زيد — الشاعر زيد

إن المخاطب بالعبارة الأولى لا يكون إلا خالي الذهن من حدث الانطلاق وذلك بخلاف المخاطب بالعبارة الثانية التي يفترض فيها أن تلقى لمخاطب متردد بين حدث انطلاق زيد وحدث انطلاق غيره.

إن الفرق الذي يميز الجملة الأولى عن الجملة الثانية هو الوظيفة التداولية المستفادة من البنية التركيبية للخطاب. فالعبارة الأولى يحمل فيها المسند وظيفة لا يعرفها المخاطب، والأمر يختلف بالنسبة للعبارة الثانية لأن السياق المقامي الذي أنتجت فيه البنية الأولى يختلف عن ذلك الذي أنتجت فيه البنية الثانية. المخاطَب في الأولى خالي الذهن وفي الثانية متردد بين معلومتين.

ويمكن إجمال معاني التنكير التي يستنبطها المخاطَب من السياق المقامي للخطاب في خمسة وقفنا عليها عند الزمخشري في تفسيره الكشاف.الأول معنى الإبهام كقوله تعالى

---

[3] السكاكي مفتاح العلوم ص191-192.

أولئك على هدى من ربهم" ونكر هدى ليفيد ضربا مبهما لا يبلغ كنهه ولا يقادر قدره"[4].والثاني معنى التعظيم كقوله تعالى قالوا إن لنا لأجرا فالتنكير هنا يفيد التعظيم" والتنكير للتعظيم كقول العرب : إن له لإبلا وإن له لغنما يقصدون الكثرة"[5].والثالث معنى التقليل كقوله تعالى وتعيها أذن واعية " فإن قلت: لم قيل أذن واعية على التوحيد- أي الإفراد- التنكير؟ قلت للإيذان بأن الوعاة فيهم قلة، ولتوبيخ الناس بقلة من يعي منهم ، وللدلالة على أن الأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي السواد الأعظم عند الله، وأن ما سواها لا يبالي بهم باله،وإن ملأوا ما بين الخافقين"[6].والرابع معنى التكثير كقوله تعالى أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله " فيجوز أن يكون المراد بها نفس متميزة بلجاج في الكفر أو أن يراد التكثير"[7].

والمعنى الخامس الذي يفيده التنكير هو عدم المبالاة وقلة الشأن والالتفات كقوله تعالى هل أدلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي خلق جديد" فإن قلت كان رسول الله (ص) مشهورا علما في قريش، وكان إنباؤه بالبعث شائعا عندهم، فما معنى قوله: " هل ندلكم على رجل ينبئكم" فنكروه لهم، وعرضوا عليهم الدلالة عليه، كما يدل على مجهول في أمر مجهول؟ قلت كانوا يقصدون بذلك الطنز والسخرية، فأخرجوه مخرج التحلي ببعض الأحاجي التي يتحاجى بها للضحك والتلهي"[8].

2.1.1- التعريف

أما التعريف فله مظاهر متعددة تحدث عنها النحاة وهم يقعدون للبنية التركيبية للخطاب كما تعرض لها البلاغيون وهم يبحثون في المعاني الدلالية والتداولية التي يفيدها

---

4 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 144-145 والآية 4 من سورة البقرة .

5 الزمخشري الكشاف ج2 ص 102 والآية 112 من سورة الأعراف.

6 الزمخشري الكشاف ج4 ص 151 والآية 12 من سورة الحاقة .

7 الزمخشري الكشاف ج3 ص404 والآية 53 من سورة الزمر.

8 الزمخشري الكشاف ج3 ص281 والآية 7 من سورة سبأ7.

الخطاب في المقامات التواصلية المختلفة.ويمثل التعريف الإطار العام الذي يضطلع بوظيفة الإحالة التي تمنح للخطاب في اللغة العربية اتساقه الدلالي والتداولي سواء كانت هذه الإحالة داخلية أو خارجية كما سنبين فيما بعد. يقول السكاكي وهو يتحدث عن اتساق عناصر مكونات الخطاب فيما بينها من جهة وبين السياق المقامي من جهة ثانية إنه:" إذا كان المقصود إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها، لأن فائدة الخبر لما كانت هي بالحكم أو لازمه(...) ولا شبهة في أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في تعريفه أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه، ثم إن تخصيص المسند إليه إما أن يكون بأحد أقسام المعرفات فحسب، وهي المضمرات، الأعلام، المبهمات أعني الموصلات، وأسماء الإشارة، المعرفات باللام ، المضافات إلى المعارف إضافة حقيقية أو لما زاد عن ذلك من كونه مصحوبا بشيء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلا"[9].

يتضح من خلال نص السكاكي أن التعريف يرتبط أساسا بالتخصيص ويقصد به التخصيص الإحالي، وهو معنى من المعاني التي يؤديها الخطاب تبعا لما يريد أن يفيد به المتكلم المخاطَبَ أو السامع، وهذه الوظيفة تتحقق بعدة أنواع من أنواع التعريف كالعلمية والإضمار وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغير ذلك من أنواع المعارف التي تحدث عنها النحاة والبلاغيون بإسهاب وتفصيل. وعلى العموم فإن تعريف المسند إليه يرجع لشروط تداولية تبيح للمتكلم أن يفيد المخاطب فائدة تامة تقوم على تخصيص المحال عليه أو تعيينه.

1.2.1.1 الضمائر

تمثل الضمائر في إطار الإحالة نموذجا واضحا من نماذج اتساق الخطاب وارتباط المقال بالمقام،إذ من المعلوم أن الضمائر لا يتأتى تأويلها الدلالي للعنصر المحال عليه إلا بالنظر للإطار التخاطبي الذي يتم فيه التخاطب وتتحدد فيه أدوار المتخاطبِين.ويلجأ المتكلم إلى إضمار عنصر ما من عناصر الخطاب إما لكونه قد صرح به في عبارات سابقة أو لكونه في حكم المذكور إذا أخذنا بعين الاعتبار القرائن المقامية.

---

[9] السكاكي مفتاح العلوم ص 178.

ولقد ربط الزمخشري وغيره من النحاة بين الضمائر وبين مفهوم الإبهام.فالضمائر تحتاج إلى ما يفسرها ويميزها بخلاف التنكير الذي يبقى عاما ومبهما. وهذا ما يتضح من خلال شرح ابن يعيش لكلام الزمخشري في هذا الصدد، إذ يقول إن" المضمر ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية وليس كل كناية مضمرا، وإنما صارت المضمرات معارف لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود، فلا تقول ضربته ولا مررت به، حتى يعرفه ويدري من هو، وقالوا المضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع إليه(...) وأما قولهم إنه يعود إلى نكرة فيكون نكرة فنقول لا نسلم أنه يكون نكرة،لأنا نعلم قطعا من عني بالضمير"[10].

ويمكن أن نفرع نسق الضمائر باعتبار تخصيص الأدوار التخاطبية إلى ثلاثة مقامات : **مقام الحكاية** أو المتكلم : أنا ، نحن. **مقام الخطاب** : أنت ، أنت ، أنتما، أنتم ، أنتن.**مقام الغيبة**: هو ، هي ، هم ، هن. ولقد حرص النحاة على تحديد مراتب الضمائر من حيث التعريف بعد مقام الحضور هو النقطة المركزية التي من خلالها يتم الحكم على باقي المقامات، ومن ثم تم تقديم المتكلم على المخاطب وتقديمهما معا على الغائب الذي لا صلة له بالحضور أو المشاهدة. وعلى العموم فإن الضمائر تتحدد فيما يبدو بالنظر إلى صنيع الزمخشري وغيره من النحاة بالاعتماد على معطيات المقام التواصلي، أي بالنظر إلى ما يحيل عليه الضمير، فضمائر الحضور والخطـــاب ذات إحالات خارجية تتموضع خـــارج المقال، أما ضمائر الغيبة فهي ذات إحالات داخلية فتحيل على مكونات مذكورة في كلام سابق أو لاحق سيتم الحديث عنه فيما بعد.

إن تراكيب العربية تقتضي أن يعود الضمير على متقدم ظاهر، وهذا أمر يتسق مع طبيعة التذكر لأن الإنسان يختزن في ذهنه عادة ما يقوم بعدئذ بالإحالة عليه. وقد يعود

---

10 ابن يعيش شرح المفصل ج5 ص86 – 87.

الضمير على متأخر ظاهر،وقد يحيل على مجهول أو معلوم من السياق يقع داخل الخطاب كما قد يقع خارجه، لكنه في كل الأحوال لم يتقدم ذكره في الجملة و لم يتأخر.

ولقد بحث الزمخشري في الضمير الظاهر الذي يفسر العناصر المضمرة، أي تحديد الاسم المشار إليه الذي يدخل في علاقة الربط مع الضمير المحيل، سواء أكان الربط بين عنصرين على المستوى الداخلي للخطاب أو عنصر لغوي داخل الخطاب وعنصر آخر خارجه، يتعلق بالسياق المقامي وما يحفه من قرائن، وقد يتقدم عنصر الإحالة في بنية مؤكدة ويتأخر عنصر الإشارة المفسرة للإبهام المتقدم كما في قوله تعالى **إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا**[11]. وكل ذلك يتحقق في الخطاب القرآني بشكل واضح كما يتبدى لنا من خلال الوقوف على تحليلات الزمخشري في هذا الإطار.

ا- الإحالة الخارجية

تحتل الأفعال المستندة إلى ضمير الإحالة أي ضمير المتكلم الجمع الدال على الذات الإلهية دلالات ينسبها الخالق إلى نفسه في صيغة التأكيد الصارمة المصحوبة بالتعظيم المستفاد من النون (إنا، أرسلنا، اعتدنا، أعطينا، خلقنا، سخرنا، فتحنا، أوحينا، عرضنا...) وهذا الضمير هو الذي يطلق عليه ضمير الذات الذي تكون إحالته خارجة عن العناصر المكونة للخطاب أي انه يحيل على ذوات تنتمي إلى السياق المقامي الخارجي.

وقد يرد عنصر الإحالة المتمثل في ضمير الذات في مطلع الآية سواء ذكر عنصر الإشارة متقدما في السورة أو متأخرا أو لم يذكر على الإطلاق، وهنا تكون الإشارة إلى خارج الخطاب أي إلى السياق المقامي الذي يحكمه كما في قوله تعالى **إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا** وكذلك قوله تعالى **إنا أرسلنا إليك رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا** [12].وقد يتقدم ضمير الذات على الاسم الذي يعكس العنصر الإشاري وذلك

---

[11] الآية 37 من سورة المؤمنون.

[12] الآيتان من سورة المزمل الأولى5 والثانية15.

للدلالة على التأكيد كما في قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر[13].كما يأتي ضمير الذات تأكيدا للفعل التالي كما في قوله تعالى إنا نحن نحيي ونميت وإلينا المصير[14].

ب– الإحالة الداخلية

يـــنص الزمخشـــري على أن الضمير مكون مبهم يحتاج لأن يعود على عنصر متقدم ظاهـــر ليتضح معناه ويتأكد عن طريق تكرار الظاهر بالمضمر. وإن عاد على مكون لاحق ظاهـــر متأخر فإن هذا المكون سيكون مفسرا وموضحا له.وقد يحدث هذا داخل الخطاب وخارجه.

1– الإحالة التقدمية

إن الإحالة التقدمية هي الإحالة الكثيرة في العربية،لأن الضمير وضع أساسا لها،لكون المتكلم يختزن في ذهنه ما قد يحيل عليه فيما بعد فيلجأ للضمير باعتباره أداة تضطلع بذلك. إن المرجع أو المحال عليه الذي يعود إليه ضمير الغيبة يكون ملفوظا تقدم ذكره ويشترط فيه التطابق وهذا هو الكثير الغالب كقوله تعالى ونادى نوح ابنه [15]أو أن يكون ما سبق متضمنا له كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى[16]فإن ضمير هو يعود على العدل الذي كقوله فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان[17]فالضمير في إليه يعود على المعافي الذي يستلزمه الفعل عفي.

ويتحصل من تحاليل الزمخشري في الكشاف أن الإحالة بالضمير تأخذ مظهرين،الأول إحالـــة الضـــمير إلى عنصـــر سابق والثاني إحالته أحيانا إلى خطاب تقدم. ففي قوله تعالى

---

13 الزمخشري الكشاف ج4 ص 290 والآية 1 – 2 من سورة الكوثر.

14 الزمخشري الكشاف ج4 ص12 الآية 43 من سورة ق.

15 الزمخشري الكشاف ج2 ص الآية من 42سورة هود.

16 الزمخشري الكشاف ج 1 ص 592 الآية من سورة المائدة.

17 الزمخشري الكشاف ج1 ص333 الآية 178 من سورة البقرة.

واســتعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين يذهب الزمخشري إلى أن الضمير الهاء في إنها إما "للصلاة أو للاستعانة ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها من قوله اذكروا نعمتي إلى واستعينوا "[18].

نلاحظ الزمخشري يتحدث هنا عن ثلاثة احتمالات، الأول عود الضمير على الصلاة، والثاني عوده على الاستعانة،وهذان الاحتمالان معا على وجه العموم كانا مثار الخلاف بين المدرسة الكوفية والمدرسية البصرية. فالأولى ترى وجوب عود الضمير على الاسم الأول لسبقة والثانية ترى وجوب عودته على الثاني لقربه[19]، ومهما يكن من أمر فإننا نجد في كلتا الحالتين تطابقا بين الضمير الهاء وبين المحال عليه إفرادا وتثنية كما نجد المحيل والعنصر المحال عليه يقعان داخل الخطاب وليس خارجه وذلك بخلاف الاحتمال الثالث الذي سيأتي الحديث عنه في الفقرة الموالية.

وفيما يتعلق بالاحتمال الثالث فإن الضمير (ها) يحيل على خطاب سابق يتألف من خمس آيات، أي أن ضمير الهاء من إنها يعود على جميع الأوامر والنواهي التي تضمنتها الآيات الخمس السابقة.

2- الإحالة الرجعية

وقد يكون المرجع متأخرا لفظا لا رتبة كقوله تعالى **فأوجس في نفسه خيفة موسى**[20]،فالضمير المتصل يعود على المكون (موسى) اللاحق، وكان حقه أن يتقدم فاعلا للفعل أوجس ويعود على موسى للتوضيح والتفسير. أو لفظا ورتبة كما في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس كقوله تعالى **قل هو الله أحد** وقوله **فإذا هي شاخصة**[21]وقوله

---

18 الزمخشري الكشاف ج1 ص278.

19 ابن الأنباري الإنصاف ج1 ص68.

20 الزمخشري الكشاف ج2 ص544 و الآية 67 من سورة طه.

21 الزمخشري الكشاف ج2 ص584 و الآية 97 من سورة الأنبياء.

بئس للظالمين بدلا[22] وقوله ساء مثلا القوم[23] ومتأخرا دالا عليه كقوله فلولا إذا بلغت الحلقوم[24] فضمير الرفع مضمر يدل عليه الحلقوم والتقدير إذا بلغت الروح الحلقوم.وقد يكـــون مفهومـــا من السياق كقولـــــه كـــل من عليها فان أي على الأرض وقوله إنا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن، وقوله تعالى عبس وتولى أي النبي (ص) أم يقولون افتراه فالواو في يقولون للمشركين ، وفاعل افترى النبي (ص) ومفعوله للقرآن .

وقد يعود الضمير على اللفظ دون المعنى كما في قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب فالضمير في عمره، المراد به عمر معمر آخر قال الفراء " يريد آخر غير الأول فكنى عنه بالضمير كأنه الأول لأن اللفظ بالثاني لو ظهر كان كالأول كأنه قال: ولا ينتقص من عمر معمر، فالكناية في عمره ترجع إلى آخر غير الأول ومثله قولك عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر"[25].

وقد يعود الضمير على المعنى دون اللفظ كقوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة. فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فالضمير في منه يعود على معنى الصدقات لأنه في معنى الصداق أو ما أصدق كأنه قيل وآتوا النساء صداقهن أو ما أصدقتموهن.

وعموما فإننا نجد الإحالة الرجعية للضمير العائد على عنصر متأخر في الخطاب القرآني تأخذ عند الزمخشري صورا مختلفة يمكن إجمالها في أربع:

الصورة الأولى تتمثل في قوله تعالى إنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم إذ نلاحظ أن ضمير الهاء في إنه يحيل على شيء سيأتي من بعد وليس على شيء تقدم ذكره ولا

---

[22] الزمخشري الكشاف ج2 ص488 و الآية 50 من سورة الكهف.

[23] الزمخشري الكشاف ج2ص131 و الآية 177 من سورة الأعراف.

[24] الزمخشري الكشافج4 ص59 و الآية 86 من سورة الواقعة.

[25] الفراء معاني القرآن ج3 ص160.

يلجأ المتكلم إلى ذلك إلا عندما يريد أن يهيئ المخاطب ويشد انتباهه إلى شيء عظيم تعبر عنه الجمل التي تلي ذلك الضمير المتقدم كما هو واضح من خلال الآية الكريمة.

أما الصورة الثانية فكقوله تعالى إنه على رجعه لقادر[26] فالهاء هنا تعود على الخالق الذي يمثل مركز الإحالة في هذه الآية، وقد يتصاعد التوكيد إذا تطلب المقام ذلك كما في قوله تعالى إنه هو يبدئ ويعيد فالضمير المتصل الهاء وكذلك الضمير المنفصل (هو) يحيلان على الله أو الرب كما يتضح من الآية التي ستأتي من بعد وهي إن بطش ربك لشديد[27].

أما الصورة الثالثة فنجدها في قوله تعالى إن هو إلا ذكر للعالمين فهذه البنيات التي تمثلها الصورة الثالثة تتألف من إن والضمير المنفصل ثم أداة الاستثناء إلا وبعد ذلك يأتي العنصر المعجمي المفسر.ونجد هذا أيضا في قوله تعالى:

- إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم[28].
- إن هو إلا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلا لبني إسرائيل[29].
- إن هؤلاء ليقولون إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين[30].
- إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين[31].
- إن هو إلا رجل افترى على الله كذبا وما نحن له بمومنين[32].

أمـــا الصورة الرابعة فيمثلها ضمير الشأن الذي يعكس بنية إحالية ذات وظيفة خاصة، حـــرص الزمخشـــري على تأكيدها. ويتفق النحاة على أن ضمير الشأن يكون مبهما غائبا

---

[26] الزمخشري الكشاف ج4 ص241 و الآية 8 من سورة الطارق.

[27] الزمخشري الكشاف ج4 ص239 والآية 12- 13من سورة البروج.

[28] الزمخشري الكشاف ج4 ص31 والآية23 من سورة النجم.

[29] الزمخشري الكشاف ج3 ص494 والآية 59 من سورة الزخرف .

[30] الزمخشري الكشاف ج3 ص 504 والآية 35 من سورة الدخان.

[31] الزمخشري الكشاف ج3 ص32 والآية 37 من سورة المؤمنون.

[32] الزمخشري الكشاف ج3 ص32 و الآية 38 من سورة المؤمنون.

مفردا يتصدر الجملة ويفسره ما يليه، ويفيد به المتكلم التعظيم والتفخيم. ففي قوله تعالى قل هـو الله أحد يقول السيوطي "هو ضمير الشأن والحديث أضمر و لم يتقدمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة"[33].

ويمكـن إجمـال السياقات التي ورد فيها ضمير الشأن في الخطاب القرآني من خلال الآيات الآتية:

- من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض،فكأنما قتل الناس جميعا[34].
- كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم من سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح[35].
- ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرين[36].
- وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا [37].
- يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم[38].

ففي الآية الأولى تقدم الحديث عن القوم- أي بنو إسرائيل- الذين وجه إليهم الخطاب.وفي الثانية نلاحظ أن الصلة قوية بين رحمة الله وبين التوبة والكف عن فعل السوء وارتكاب المعاصي، والشيء نفسه يلاحظ في الآية الثالثة التي لا تخفى فيها الصلة القائمة بين اليأس والأمر بالإقلاع عنه،أما الآية الرابعة فإن الصلة فيها بين إرسال الرسل جميعا وبين الدعوة إلى عبادة الله الواحد لا تحتاج إلى بيان،وفيما يتعلق بالآية الأخيرة يقول ابن الخشاب

---

[33] السيوطي همع الهوامع ج3 ص114.

[34] الآية 32 من سورة المائدة.

[35] الآية 54 من سورة الأنعام.

[36] الآية 87 من سورة يوسف.

[37] الآية 25 من سورة الأنبياء.

[38] الآية 9 من سورة النمل.

في تفسير هذا الاستخدام أن الله تعالى "لم يقل إنني أنا الله ولو قاله لكان المعنى في التفخيم على صحته دون المعنى في قوله إنه أنا الله وذلك أن الهاء ضمير الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ، فهو ضمير مبهم، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده"[39].

إن هذه الصلات الدلالية والتداولية الوثيقة التي تجمع بين ضمير الشأن وبين الجملة التي تليه كانت وراء عدم جزم النحاة والمفسرين في تأويل دلالة بعض الآيات القرآنية والإقرار بدلالات متعددة يحتملها السياق وترتضيها الصناعة اللغوية ومن ذلك قوله تعالى **قل معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي إنه لا يفلح الظالمون**[40]. فالزمخشري يرى أن الهاء في **فإنه ربي** للشأن والحديث[41]، وذهب أبو حيان الأندلسي على أن الأحسن في الضمير أن يعود إلى الله، أي إن الله ربي احسن مثواي، أو يكون ضمير الشأن، وعني بربه سيده العزيز،فلا يصلح لي أن أخونه"[42].

كما يلاحظ أن الدلالة العامة للسياق توجه الزمخشري إلى عد ضمير الشأن اسما لله تعالى، إذ إن الخطاب يتضمن أفعالا تختص بالله وحده سواء تقدم عليها ما يشير إليه أو تأخر كما في قوله تعالى **واقترب الوعد الحق، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا** [43]، فقد قيل هي عماد يصلح في موضعها (هو).وهذا يعني أنها تناظر الهاء التي وردت في قوله تعالى **إنه أنا الله العزيز الحكيم**[44] وتناظر ها الواردة في قوله تعالى **فإنها لا تعمى الأبصار**[45] ويجوز أن يكون ضميرا مبهما تفسره الأبصار، فالأبصار مؤنثة، ولذا جاء الضمير مؤنثا، وفي

---

[39] ابن الخشاب المرتجل ص140- 141

[40] الآية 23 من سورة يوسف .

[41] الزمخشري الكشاف ج2 ص310.

[42] أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ج5 ص294.

[43] الآية 97 من سورة الأنبياء.

[44] الآية 9 من سورة النمل.

[45] الآية 46 من سورة الحج.

تعمى ضمير راجع إليه"[46].ولعل هذا يتعارض مع إصرار النحاة على ضرورة خلو الجملة التالية له من عائد يعود إلى المبتدأ، لأنها هو في المعنى، يقول ابن يعيش بعد تحليله لعدد من الأمثلة التي يرد فيها الضمير كناية عن الجملة، وعده هذه الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له،وضرورة توحيد الضمير الهاء في ذلك كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسيرا له في موضع الخبر، ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة لأنها هي الضمير في المعنى[47].

كما خرج النحاة المفسرون وضمنهم الزمخشري عن قيد آخر لهذا الضمير والمتمثل في كونه كناية عن الجملة الموالية له والمفسرة لدلالته وهذا يترتب عنه أن لا تحتوي على ضمير عائد لأنها هي الضمير في المعنى يقول الزمخشري في قوله تعالى **كلى إنها لظى** ويجوز أن يكون ضميرا مبهما ترجم عنه الخبر أو ضمير القصة.

2.2.1.1 أسماء الإشارة

يلتجأ المتكلم إلى أسماء الإشارة ليسهل على المخاطب التعرف على المشار إليه " متى صح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسا واتصل بذلك داع مثل أن يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، وأن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين"[48]،لذلك فإن أسماء الإشارة تحيل على العناصر الخارجية والداخلية للخطاب ومن ثم كان حقها " أن يشار بها إلى محسوس مشاهد أو إلى ما يتزل متزلته في تمييزه وظهوره"[49].

إن الإحالة الخارجية لأسماء الإشارة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام[50]:القسم الأول: الإحالة على القريب ويمثلها (ذا) للمفرد المذكر، (وتي وتا وته وذي وذه وذات)

---

46 الزمخشري الكشاف ج2 ص162.

47 ابن يعيش شرح مفصل الزمخشري ج3 ص17.

48 السكاكي مفتاح العلوم ص183.

49 السكاكي مفتاح العلوم ص183.

50 الزمخشري المفصل ص140 – 141.

للمؤنثة.كما يمثلها (أولاء) لجمع المذكر والمؤنث على السواء.والقسم الثاني :الإحالة على البعيد ويمثلها (ذلك) للمفرد المذكر و(تلك) للمفردة المؤنثة و(أولئك وأولاك) للجمع.والقسم الثالث الإحالة على المتوسط ويمثلها (ذاك) للمفرد المذكر و(تيك وتَيك وذيك) للمؤنثة، وتليها الكاف دون اللام في الحالة الوسطى والحالة البعدى فيقال ذانك وذاتّك وذينك وذينّك وتانك وتينّك، يقول الزمخشري في هذا الصدد:"ويلحق كاف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذانك بتخفيف النون وتشديدها قال تعالى **فذانك برهانا من ربك** وذينك وتاك وتياك وذياك وتانك وتينك وأولاك وأولئك ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال تعالى **كذلك قال ربك** وقال **ذلكما مما علمني ربي** وقال **ذلكم الله ربكم** وقال **فذلكن الذي لمتنني فيه**"[51].

إن الزمخشري وغيره من النحاة يعودون بعد كل ما تقدم ليقرروا أن العرب تتسع فتضع الشيء موضع الشيء، فيستعمل المتكلم ما يحيل على البعيد للقريب والعكس صحيح، كأولئك مثلا نجدها تحيل تارة على المتوسط وتارة أخرى على البعيد.ويبدو أن أسماء الإشارة رغم دقة التصنيف الذي اعتمدته للدلالة على الإفراد والتثنية والجمع فقد ظلت مختلطة من حيث الإحالة على البعد المكاني أو الزماني، ولعل السبب في ذلك هو الاختلاط الذي عرفته القبائل العربية في مرحلة من مراحلها،فاستعملتها قبيلة للقريب في الوقت الذي تستعملها غيرها للبعيد وهكذا دواليك.

كما يرى الزمخشري أن العرب قد جرت على أن تقرن بما هو إشارة على القريب (ها) التي هي للتنبيه مع الإشارة إلى الوسط كقوله تعالى **هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**، كما يرى أن هذه الهاء التي للتنبيه تحذف كثيرا من اسم الإشارة المجرد من الكاف من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت وأنا ونحن يقول تعالى **ها أنتم أولاء تحبونهم** وقد تعاد هذه الهاء بعد

---

51 الزمخشري المفصل ص141.

ذكر الضمير كقوله تعالى ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم ويكون الحذف مع غير هذه الضمائر قليلا[52].

وقد وردت هذه الصيغ الإحالية الخارجية في أماكن متعددة من الخطاب القرآني، وكلها تدل على لفت انتباه المخاطب وشد انتباهه كما تنطوي في نفس الآن على معنى السخرية والتهكم والتقريع والتوبيخ، ففي قوله تعالى يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون، ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون، يقول الزمخشري" يعني انتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم"[53].

وفي قوله تعالى ها انتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله،وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ، قل موتوا بغيظكم إن الله عليم بذات الصدور، يقول الزمخشري" فما بالكم تحبونهم وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم، وفيه توبيخ شديد بأنهم في باطلهم، أصلب منكم في حقكم"[54].

وفي قوله تعالى ها انتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا، فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا" والمعنى هَبوا أنكم خاصمتم عن طعمه وقومه في الدنيا، فمن يخاصم عنهم في الآخرة إذا أخذهم الله بعذابه"[55].

وكما تحيل أسماء الإشارة على العناصر الخارجية ، تحيل كذلك على العناصر الداخلية المتقدمة التي تنتمي للسياق المقالي للخطاب.من هذا المنطلق فإن أسماء الإشارة تساهم في

---

52 الزمخشري الكشاف ج1 ص406.

53 الزمخشري الكشاف ج1 ص435 والآية65 – 66 من سورة آل عمران.

54 الزمخشري الكشاف ج1 ص459 والآية119 من سورة آل عمران.

55 الزمخشري الكشاف ج1 ص562 والآية 109 من سورة النساء.

كن ان نحيل على متقدم كما يمكن ان نحيل على متاخر كما هو الشان في قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما زقناهم ينفقون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون والذين يؤمنون بما نزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون حيث لاحظ أن " في اسم الإشارة ذي هو (أولئك) إيذان بأن ما يرد عقيبه أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عددت لهم [57]. وفيما يخص الإحالة على متقدم يقول الزمخشري عند قوله تعالى ثم قست قلوبكم من عد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة" ذلك إشارة إلى إحياء القتيل أو إلى جميع ما تقدم ن الآيات المعدودات"[58].

ويمكن أن نحمل البنيات الخطابية التي يضطلع فيها اسم الإشارة بمهمة العمل على لاتساق الداخلي للخطاب من حيث مستواه الإحالي في ثمانية أصناف، وقف عليها لزمخشري في كشافه من خلال دراسته للخطاب القرآني.

الصنف الأول عند قوله تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة لدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب لقد وقع اسم الإشارة ذلك موقع المفعول ه للفعل يفعل فسدت بذلك مسد الظاهر الذي ورد في السياق قبل الفعل،والمتمثل في قصة

5(السكاكي مفتاح العلوم ص183.

57 الزمخشري الكشاف ج1 ص141 والآية 5 من سورة البقرة.

58 الزمخشري الكشاف ج1 ص290 والآية 74 من سورة البقرة.

لربط بين الكلام السابق والكلام اللاحق داخل الخطاب وهذا ما نقف عليه في الآي
لقرآنية من خلال اسم الإشارة هنالك.

الصنف الخامس يوجد في الجملة الفعلية الأصل التي يتقدم فاعلها المسبوق باسم
لإشارة فيرتبط به ارتباطا إحاليا يستفاد منه التحديد والتخصيص والتوكيد كما في قوله
عالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق، ويقول الزمخشري في هذا الصدد:"وينطق هنا يشهد
عليكم بما عملتم من غير زيادة ولا نقصان"[61].

والصنف السادس يحصل مع الجملة الاسمية التي يحيل فيها اسم الإشارة على متقدم في
لسياق إحالة فيها إشارة للإيجاز بعد الإطناب كما في قوله تعالى ذلك خير لكم وأطهر
حيث تعود ذلك إلى كلام سابق في الآية يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا
بين يدي نجواكم صدقة، ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم[62].

أما الصنف الأخير فيتجسد في الجملة الاسمية أو الفعلية التي ترتبط بالمشار إليه ارتباط
تجسيد وتحديد لتتم إحالة الخبر إليه وحمل الحكم عليه كما في قوله تعالى إن هذا إلا ملك

---

[60] الزمخشري الكشاف ج1 ص432-433 والآية 55 من سورة آل عمران.

[61] الزمخشري الكشاف ج3 ص513 والآية29 من سورة الجاثية.

[62] الآية 12 من سورة المجادلة.

إن الاسماء الموصوله مثلها في ذلك مثل الضمائر واسماء الإشاره لا تضطلع فقط وظيفة الإحالة على السياق المقامي التخاطبي أي السياق الخارجي، بل تضطلع أيضا بتعيين المشار إليه أو إحضاره في ذهن المخاطب بواسطة الجملة الموصولية، ويتم لها ذلك عن طريق ربط الشيء المشار إليه ببنية إسنادية أخرى سابقة تساعده على تحديد ذلك الشيء وتعيينه،ومن ثم تحيل على السياق الداخلي كذلك.

والموصولات نوعان أحدهما اتخذ من الاسم حدا له وافتقر إلى عائد يعود عليه،وجاءت بعده جملة[65] صريحة أو مؤولة بالصريحة خبرية وليست إنشائية. إن الموصول الاسمي "لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه وتسمى هذه الجملة صلة"[66].أما النوع الثاني فهو ما كان حرفا، وأول مع ما يليه مصدر دون حاجة إلى ضمير عائد يربط الموصول بالصلة كما هو الشأن في الموصول

---

[63] الآية 31 من سورة يوسف.

[64] الآية62 من سورة آل عمران.

[65] يقول ابن مالك في ألفيته بهذا الصدد:

وكلها يلزم بعده صلـــة على ضمير لائـــق مشتملـــة
وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندي ابنه الذي كفل

[66] الزمخشري المفصل ص 142.

الاسمي.والموصولات الاسمية هي الذي والتي واللذان واللتان والذين واللائى واللاتي ومن وما وذو الطائية وذات وذا في ماذا وأي.أما الموصولات الحرفية فهي أن وأنّ وما ولو[67].

وأما صلة الموصول الاسمي فقد اشترط الزمخشري فيها شروطا، الأول أن تكون جملة أو شبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور، والثاني أن تكون مشتملة على عائد ملفوظ به أو مقدر أو ما ينوب عنه، والثالث "أن تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك" لأن القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الأخبار عنه، والرابع أن تكون جملة الصلة خبرية لفظا ومعنى واشتراط معنى الخبرية فيها هو الذي يفي بالغاية التي جاءت الصلة من أجلها وهي تعريف الموصول وتبيينه وهذا يقتضي بأن يتم الشعور بمعنى الصلة قبل الشعور بمعنى الموصول لكي يمكن تعريفه بها، وهذا لا يمكن أن يتأتى مع الوصل بالجملة الإنشائية سواء أكانت طلبية أم غير طلبية، لأن الأولى لا يحصل مضمونها إلا بعد النطق بها والثانية يحصل مضمونها بتحقق لفظها.

يقول الزمخشري – في قوله تعالى **فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة** فإن قلت صلة (الذي) و(التي) يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فكيف علم أولئك أن نار الآخرة توقد بالناس والحجارة ؟ قلت ، لا يمتنع أن يتقدم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب أو سمعوه من رسول الله (ص) أو سمعوا قبل هذه الآية قوله تعالى في سورة التحريم **نارا وقودها الناس والحجارة**"[68].

و في نفس السياق يناقش الزمخشري مسألة إحالة الاسم الموصول على شيء سبقت معرفته للمخاطب إما خارجيا من خلال السياق المقامي أو داخليا من خلال ما تقدم من الجمل والعبارات، فنجده يقول في تفسيره لقوله تعالى **قل هلم شهداءكم الذين يشهدون**

---

[67] الزمخشري المفصل ص 141 – 142.وفي بعض تلك الأسماء الموصولة لغات أسهب في إيرادها الزمخشري والسيوطي أيضا في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

[68] الزمخشري الكشاف ج1 ص250 والآية 24 من سورة البقرة.

أن الله حرم هذا ، فإن شهدوا فلا تشهد معهم يقول "فإن قلت هلا قيل شهداء يشهدون لهم وينصرون قولهم (...) وجيء بالذين للدلالة على أنهم شهداء معروفون موسومون بالشهادة لهم وبنصرة مذهبهم والدليل عليه قوله تعالى فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولو قيل: هلم شهداء يشهدون لكان معناها هاتوا أناسا يشهدون بتحريم ذلك ، فكان الظاهر طلب شهداء بالحق وذلك ليس بالغرض ويناقضه قوله تعالى فإن شهدوا فلا تشهد معهم"[69].

إن المتكلم يستعمل الموصولات انطلاقا من العلاقة التي تربطه بالمخاطب في السياق التواصلي المعين إذ يسعى من خلالها إلى إبراز بعض الخصائص الدلالية والتداولية التي لا يمكن أن يضطلع بتمثيلها إلا التعريف بالصلة.ويتضح ذلك بجلاء من خلال وقفتين للزمخشري في هذا الصدد، الأولى عندما يلتجأ المتكلم إلى الصلة دون غيرها رغم إمكانية ذلك مثل ما نجد عند قوله تعالى ومن الذين قالوا إنا نصارى إذ يقول :"فإن قلت: فهلا قيل من النصارى؟ قلت لأنهم سموا أنفسهم بذلك ادعاء لنصرة الله وهم الذين قالوا لعيسى: نحن أنصار الله،ثم اختلفوا بعد نسطورية ويعقوبية وملكانية أنصارا للشياطين"[70]، فالله تعالى استعمل الصلة في هذه الآية ليبرز ذم هؤلاء القوم الذين نقضوا ما ألزموا به أنفسهم من نصرة دين الله بعد أن قالوا إنهم نصارى.وفي الاتجاه نفسه نجده يقول عند قوله تعالى وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا "لم يقل عصاك، جائز أن يكون تصغيرا لها أي لا تبالي بكثرة حبالهم وعصيهم وألق العويد الفرد الصغير الجرم الذي في يمينك فإنه بقدرة الله يتلقفها على وحدته وكثرتها، وصغره وعظمها، وجائز أن يكون تعظيما لها أي لا تحتفل بهذه الأجرام الكبيرة الكثيرة فإن في يمينك شيئا أعظم منها كلها وهذه على كثرتها أقل شيء وأنزره عنده فألقه يتلقفها بإذن الله ويمحقها"[71].

---

69 الزمخشري الكشاف ج1 ص60 والآية 151 من سورة البقرة.

70 الزمخشري الكشاف ج1 ص601 والآية 14 من سورة المائدة.

71 الزمخشري الكشاف ج2 ص544-545 والآية 69 من سورة طه.

والثانية عندما يعدل المتكلم إلى الموصول (ما) دون (من) رغم أنه يتحدث عن العقلاء، كما في قوله تعالى ووالد وما ولد يقول الزمخشري في هذا الصدد:"فإن قلت: هلا قيل: ومن ولد؟ قلت فيه ما في قوله والله أعلم بما وضعت أي بأي شيء وضعت "[72].

4.2.1.1 التعريف بالـــــــلام

يدخل التعريف بالألف واللام أيضا في إطار الوسائل التي تعتمدها اللغة العربية للإحالة.وقد اعتاد النحاة وضمنهم الزمخشري أن يميزوا بين لام تعريف الجنس ولام تعريف العهد، الأولى لا يتوقف استعمالها على مقتضيات المقام التواصلي لأنها إما لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لتعريف الماهية كما هو واضح من خلال الأمثلة الآتية:

- الإنسان هلوع (استغراق الأفراد)
- زيد الرجل علما (استغراق خصائص الأفراد)
- لا تحتقر الرجال (الماهية)

أما الثانية فتأويلها يوجب الرجوع إلى المقام التواصلي ، ومن هذه الجهة تقترب من أسماء الإشارة والضمائر اللذين يفسران بالمشاهدة.

ويقف الزمخشري على الفرق بين لام العهد ولا الجنس أثناء تفسيره لقوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس إذ يقول : "واللام في الناس للعهد ، أي كما آمن رسول الله (ص) ومن معه ، أو هم ناس معهدون كعبد الله بن سلام وأشياعه لأنهم من جلدتهم ومن أبناء جنسهم، أي كما آمن أصحابهم وإخوانكم ، أو للجنس أي كما آمن الكاملون في الإنسانية ، أو جعل المؤمنين كأنهم الناس على الحقيقة ومن عداهم كالبهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل"[73].

---

[72] الزمخشري الكشاف ج4 ص255 والآية الأولى 3 من سورة البلد والثانية 36 من سورة آل عمران.

[73] الزمخشري الكشاف ج1 ص182 والآية 13 من سورة البقرة.

ويتعمق الزمخشري أكثر عندما يتساءل عن الفرق بين لام الجنس الداخلة على المفرد ولام الجنس الداخلة على الجمع إذ يقول "فإن قلت: أي فرق بين لام الجنس داخلة على المفرد وبينها داخلة على الجمع؟ قلت:إذا دخلت على المفرد كان صالحا لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية، والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه"[74].

ويشير الزمخشري في هذا الإطار إلى معنيين يمكن أن يؤديهما التعريف بلام العهد وذلك من حيث الإحالة وما تتيحه من اتساق دلالي وتداولي سواء بالنسبة لمكونات الخطاب فيما بينها أي الإحالة الداخلية، أو بينها وبين المقام التواصلي الذي أنتجت فيه. ففي قوله تعالى **أولئك هم المفلحون** يقول الزمخشري إن"التعريف في **المفلحون** للدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة ، كما إذا بلغك أن إنسانا قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو ؟ فقيل : زيد التائب ، أي هو الذي أخبرت بتوبته ، أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك : هل عرفت الأسد ، وما جبل عليه من فرط الإقدام ؟ إن زيدا هو هو"[75].

إن التعريف بالألف واللام هنا كما نلاحظ، يشير إلى أن المخاطب قد بلغه أمر الحدث ولكنه شاك في الفاعل من هو، فقيل له زيد المنطلق بتقديم الفاعل الذي يشك فيه، فالمخاطب قد بلغه أمر الحدث أي فلاح القوم ولكنه لايعرف صاحب هذا الوصف فقيل له إن المتقين هم المفلحون أي الذي بلغك أنهم يفلحون. وهذا المعنى الذي أشار إليه الزمخشري في تعريف المفلحين مأخوذ من عبد القاهر الجرجاني الذي يقول:"واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك (...) وذلك قولك هو البطل المحامي وهو المتقي

---

[74] الزمخشري الكشاف ج1 ص79.

[75] الزمخشري الكشاف ج1 ص:147-148 والآية 5 من سورة البقرة.

المرتجي وأنت لا تقصد شيئا مما تقدم (...) ولكنك تريد أن تقول لصحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟فإن كنت قبلته عاما وتصورته حق تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك وطريقه كطريق قولك: هل سمعت بالأسد وهل تعرف ما هو؟فإن كنت تعرفه فزيد هو بعينه"[76].

إن التعريف باللام كما يظهر من خلال تحليل الزمخشري يسهم في انساق النص،لاشتماله على مظاهر تساعد على تأويل معنى اللفظ المعرف إما من جهة تعيينه في ذهن المخاطب من خلال ما تقدم من الكلام، أو من جهة سياق العلاقات المقامية التي تحكم بناء العبارات اللغوية.

5.2.1.1 التعريف بالعلمية

إذا كانت أسماء الأجناس لا تتخصص ولا تُعَرف إلا عبر الترصيف التركيبي فإن الاسم العلم يمثل المبحث الإحالي الكامل لكونه يتمتع بوضعية تجعل التعيين فيه باللفظ ذاته وليس بأي قرينة خارجية كما هي الحال في باقي المعارف التي تعرضنا لها فيما قبل.

إن الاسم العلم يعزل المسمى المقصود بالإحالة ويميزه عما سواه لذلك اعتبره الزمخشري هو كل " ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه"[77].وتكمن قوته الإحالية في كونه مظهرا من مظاهر ارتباط الألفاظ اللسانية بالمسميات التي لا تنتمي إلى عالم اللغة بقدر ما تنتمي إلى العالم الخارجي وما يحتويه من أشياء وضعت لها مقابلات لسانية تضطلع بتعيينها أسماء الأعلام متى تم إحضارها في ذهن المخاطب ولذلك قال السكاكي"والحالة التي تقتضي كون المسند إليه علما (...) هي إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع

---

76 الجرجاني دلائل الإعجاز ص120.

77 الزمخشري المفصل ص6

بطريق يخصه"[78].إن استعمال أسماء الأعلام بوصفها عبارات محيلة يطابق نوعا خاصا من المقامات التخاطبية يعلم فيها كل من المتكلم والمخاطب أن للمسمى اسما علما بعينه يعلق عليه و به تتم الإحالة من طرف المتكلم.

6.2.1.1 التعريف بالإضافة

أما التركيب الإضافي فله خصائص بنيوية متعددة يشترك عبرها مع المعارف الأخرى خصوصا التعريف بأل الذي خصصنا له الفقرات السابقات. إن التعريف في الحالتين معا يحصل من خلال التأليف الداخلي وذلك بعكس المعارف الأخرى.ويعتبر الزمخشري أن الإضافة المحضة هي التي تمنح التعريف للمضاف إليه لأن "إضافة الاسم على ضربين معنوية ولفظية، فالمعنوية ما أفاد تعريفا كقولك (دار عمرو) أو تخصيصا كقولك غلام رجل"[79].فالتعريف حسب الزمخشري درجة من درجات التخصيص.

إن الحالات التي تجعل المتكلم يستعمل الإضافة في تعريف المسند.هي " متى لم يكن للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك (غلام زيد) إن لم يكن عندك منه شيء سواه أو عند سامعك أو طريق سواها أخصر والمقام مقام اختصار"[80].إن المتكلم يحيل على شخص باسمه إذا توافرت شروط الإحالة لذلك، وإلا فإنه ينتقي الإضافة التي تناسب قصده المحكوم بالمقام الذي ينتج فيه خطابه لكونها تعين ما أراد الإحالة عليه سواء كانت العبارة ذات عود خارجي أو داخلي.والإضافة عند الزمخشري تفيد معان متعددة تستفاد من السياق كالتعظيم والتوبيخ والاستحقاق وذلك تبعا للعلاقة التي تجمع بين المتخاطبين وما يسعى المتكلم إلى إرساله للمخاطب.

---

78 السكاكي مفتاح العلوم ص180.

79 الزمخشري المفصل ص82.

80 السكاكي مفتاح العلوم ص186.

إن الإضافة قد تفيد تعظيم المضاف وتفخيمه كما في قوله تعالى **تلك آيات القرآن والكتاب المبين** يقول الزمخشري "وإضافة الآيات إلى القرآن والكتاب المبين على سبيل التفخيم لها والتعظيم، لأن المضاف إلى العظيم يعظم بالإضافة إليه"[81].والشيء نفسه يكرره عند قوله تعالى **هذه ناقة الله لكم آية** حيث يرى أن الناقة "أضيفت إلى اسم الله تعظيما لها وتفخيما لشأنها وأنها جاءت من عنده مكونة من غير فحل وطروقة آية من آياته كما تقول آية الله"[82].

كما تفيد توبيخ المخاطب والاستهزاء به كما في قوله تعالى **ثم يوم القيامة يخزيهم ويقول أين شركائي** يقول الزمخشري " شركائي على الإضافة إلى نفسه حكاية لإضافتهم ليوبخهم بها على طريق الاستهزاء بهم" ويقول في موضع آخر "وإضافة الشركاء إليه على زعمهم توبيخا لهم"[83].

وقد تفيد الإضافة معنى الاستحقاق أي ما يستحقه المضاف إليه من معنى المضاف وما يستوجبه كما في قوله تعالى **إذا زلزلت الارض زلزالها** يقول الزمخشري "فإن قلت ما معنى زلزالها بالإضافة قلت معناه زلزالها الذي تستوجبه في الحكمة وهو مشيئة الله، وهو الزلزال الشديد الذي ليس بعده، ونحوه قولك أكرم التقي إكرامه وأهن الفاسق إهانته تريد ما يستوجبانه من الإكرام والإهانة، أو زلزالها كله وجميع ما هو ممكن منه"[84].

---

81 الزمخشري الكشاف ج3 ص135 والآية 1 من سورة النمل.

82 الزمخشري الكشاف ج2 ص89 والآية 73 من سورة الأعراف.

83 الزمخشري الكشاف ج2 ص407 و568 والآية الأولى27 من سورة النحل والثانية 52 من سورة الكهف وهي **وناداوا شركائي** الذين زعمتم.

84 الزمخشري الكشاف ج4 ص275–276 الآية الأولى من سورة الزلزلة .

2.1 الاستبدال

إن ظاهرة الاستبدال من ظواهر الاتساق التي وقف عليها لسانيو الخطاب في لغات متعددة، حيث لاحظوا أن استبدال العناصر اللغوية بعضها ببعض داخل الخطاب يلعب دورا أساسيا في اتساقه لأن المتكلم ينتقي الاستبدال من إمكانات متعددة أخرى ليدل بها على معان مقامية تحكم البنية اللفظية التي ينتجها.

وهذا هو النهج الذي سار عليه القدماء أثناء بحثهم في ظاهرة التقديم والتأخير، فلقد نبه الجرجاني في دلائل الإعجاز أنه من الخطأ "أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين : فيجعل مفيدا في بعض الكلام غير مفيد في بعض ، وأن يعلل بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر أو الكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه ، ذلك أنه من البعيد أن يكون من جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى[85].

إن الجرجاني هنا يرى أنه ليس كافيا أن نصف ظاهرة الاستبدال في الخطاب بالاقتصار فقط على القول إن اللفظ قدم للعناية والاهتمام دون أن نذكر مصدر وسبب تلك العناية وذلك الاهتمام، لأن الوصف الكافي يجب أن يبين من أين جاءت تلك الفائدة وما الداعي الذي دعا المتكلم إلى أن يستبدل لفظا بلفظ،وأن يلحق العناية والاهتمام بأحدهما دون الآخر. إن البحث في ذلك يجب أن يتم في نظر الجرجاني والزمخشري ،كما سنرى فيما بعد، انطلاقا من النظر في الموقع الذي يحتله اللفظ داخل الخطاب والمواقع الأخرى التي ينتقل إليها، إضافة إلى الشروط المقامية التي يمليها الإطار التخاطبي المعين والتي قد تفرض عليه ذلك الانتقال والاستبدال.

إن الخصائص الترتيبية الاتساقية تم بحثها في الدرس البلاغي عموما وتفسير الزمخشري على وجه الخصوص على هذا الأساس. ويمكن أن نرصد مظاهر اتساق الخطاب في تفسير

---

[85] الجرجاني دلائل الإعجاز ص 7.

الزمخشري للخطاب القرآني من حيث الاستبدال في بعدي التقديم والتأخير من خلال مظهرين أساسين الأول التقديم والتأخير في الربض الأيمن للخطاب والمتعلق أساسا بالعمد والثاني يحصل في الربض الأيسر وفيه يتم تقديم المتعلقات أو القيود فيما بينها، وتقديمها على العامل كذلك.

إن هذا النوع من الاستبدال يحصل مع التقديم الأول الذي يشمل تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان هذا الخبر مفردا أو جارا ومجرورا أو ظرفا، كما يشمل تقديم المبتدأ على الخبر سواء أكان هذا الخبر فعلا أو اسما. أما التقديم الثاني الذي يتحقق على مستوى الربض الأيسر للخطاب فإنه موافق للأصل لذلك لا مبرر للبحث عن علته، والزمخشري نفسه يقرر هذا عندما رأى أن التقديم والتأخير يقال للمزال لا للقار.

1.2.1 الاستبدال في الربض الأيمن

إن دلالة تقديم الخبر الجار والمجرور عند الزمخشري هي أن المتكلم يريد أن يفيد بخطابه المخاطب معنى الاختصاص وهذا ما وقفنا عليه من خلال تعرضه لمجموعة من الآيات. يقول الزمخشري في قوله تعالى ذلك حشر علينا يسير "تقديم الظرف يدل على الاختصاص، يعني لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن. كما قال تعالى وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة"[86].

ويقول في قوله تعالى إنا إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم "فإن قلت ما معنى تقديم الظرف ؟ قلت معناه التشديد في الوعيد وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام ، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ، وهو الذي يحاسب على النقير والقطمير ، ومعنى الوجوب في الحكمة"[87].

---

[86] الزمخشري الكشاف ج4 ص12 والآية 44 من سورة ق.

[87] الزمخشري الكشاف ج4 ص248 والآية 25-26 من سورة الغاشية.

وفي هذا السياق يلاحظ الزمخشري أن بعض التراكيب يصبح فيها المسند مسندا إليه. بمعنى آخر يلاحظ أن العنصر الذي حقه الإضطلاع بوظيفة المسند يضطلع بوظيفة المسند إليه كقوله تعالى **إن خير من استأجرت القوي الأمين** يقول "هذا كلام لا يزاد عليه (...) فإن قلت كيف جعل خبر من استأجرت اسما لـــ (إن) والقوي الأمين خبرا ، قلت هو مثل قوله:

ألا إن خير الناس حيا وهالكا أسير ثقيف عندهم في السلاسل

في أن العناية هي سبب التقديم"[88].

ولقد تعرض الزمخشري في تفسيره أيضا من خلال حديثه عن تقديم المسند إليه ، إلى تقديم الاسم على الفعل وتقديم الاسم على المشتق.

فأما تقديم الاسم على الفعل فقد أشار إليه الزمخشري في عدة أماكن من بينها ، تفسير قوله تعالى **الله أنزل أحسن الحديث** يقول إن "إيقاع اسم (الله) مبتدأ وبناء (نزل) عليه فيه تفخيم (لأحسن الحديث) وتأكيد لإسناده إلى الله وأنه من عنده وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه"[89].إن تقديم الاسم لا يفيد الاختصاص فحسب بل يفيد معان أخرى متفرعة عنه تستفاد من السياق وهي التفخيم والتأكيد.

ويقول في قوله تعالى ... **أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم** "أي يخفون عليك من فطنتك وشهامتك وصدق فراستك لفرط تنوقهم في تحاشي ما يشكل في أمرهم ثم قال سبحانه نعلمهم أي لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على سرهم غيره"[90]. فالتقديم هنا دل على الاختصاص الذي يفهم من خلال النفي والإثبات الصريحين في قوله

---

88 الزمخشري الكشاف ج3 ص172 والآية 26 من سورة القصص.

89 الزمخشري الكشاف ج3 ص394 والآية 22 من سورة الزمر.

90 الزمخشري الكشاف ج2 ص211 ، والآية 102 من سورة التوبة.

تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم ومن ثم يصبح تركيب جملة نحن نعلمهم متسق مع معنى الجملتين معا.

أما فيما يخص تقديم المبتدأ على الخبر المشتق ، فإنه يفيد التخصيص أيضا ونجد ذلك في قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز يقول الزمخشري "لا تعز علينا ولا تكرم حتى نكرمك من القتل ونرفعك عن الرجم وإنما يعز علينا رهطك لأنهم أهل ديننا لم يختاروك علينا ولم يتبعوك دوننا وقد دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا ولذلك قال في جوابهم أرهطي أعز عليكم من الله ولو قيل ما عززت علينا لم يصح هذا الجواب"[91].

2.2.1 الاستبدال في الربض الأيسر

يمكن إرجاع ما قاله الزمخشري في الاستبدال أو التقديم بين متعلقات العامل إلى قسمين، القسم الأول يشمل تقديم المتعلقات على العامل، والقسم الثاني يحتوي على تقديم بعض المعمولات أو المتعلقات على بعض.

أما القسم الأول فإننا وجدنا الزمخشري يقصره على معنى الاختصاص وذلك في عدة مواضع نذكر من بينها قوله تعالى وعلامات وبالنجم هم يهتدون يقول الزمخشري "فإن قلت قوله وبالنجم هم يهتدون (...) مقدم فيه النجم مقحم فيه هم كأنه قيل ، وبالنجم خصوصا هؤلاء خصوصا يهتدون، فمن المراد ؟ قلت كأنه أراد قريشا كان لهم اهتداء بالنجوم في مسايرهم وكان لهم بذلك علم لم يكن لغيرهم ، فكان الشكر أوجب عليهم والاعتبار ألزم لهم فخصوا"[92].

---

[91] الزمخشري الكشاف ج2 ص289 و الآية 92 من سورة هود.

[92] الزمخشري الكشاف ج2 ص466 والآية 16 من سورة النحل.

وقد يتقدم أحد المتعلقات في آية ويتأخر في أخرى كقوله تعالى ولتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا يقول الزمخشري "فإن قلت لم أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت آخرا ، قلت لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم"[93].فالزمخشري هنا يربط بين المقال والمقام ، إذ كل مقام وغرض يقتضي بناء مقال ينسجم معه ويطابقه وما كان أخص عند المخاطب وجب تقديمه حتى يتسق الخطاب وينسجم مع المقام الذي أنتج فيه.

أما بالنسبة للقسم الثاني الذي يشمل تقديم بعض المعمولات على بعض الآخر، فيرجعها الزمخشري إلى الاهتمام والعناية كما فعل الجرجاني قبله.و على العموم فإن تقديم بعض المعمولات على بعض يخضع لمجموعة من الأمور التي قد تجعله يفيد معاني متعددة تتفاوت حسب السياق المقالي والمقامي الذي أنتج فيه الخطاب.

إن التقديم يكون بحسب الغرض الذي سيق من أجله الكلام كما في قوله تعالى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا يقول الزمخشري هنا "وقدم الموت على الحياة لأن الحياة أقوى الناس داعيا إلى العمل، من نصب موته بين عينيه . فقدم لأنه فيما يرجع إلى الغرض المسوق له الآية أهم"[94].

ومن الأمور الضرورية التي يخضع لها التقديم في المتعلقات مراعاة أحوال النفس أثناء تنسيق الكلام وترتيبه كما يتضح من قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقول الزمخشري "فإن قلت لم قدمت الوصية على الدين ، والدين مقدم عليها في الشريعة قلت لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة ، ويتعاظمهم ولا تطيب أنفسهم بها وكان أداؤها مظنة للتفريط ، بخلاف الدين فإن

---

93 الزمخشري الكشاف ج1 ص318 والآية 242 من سورة البقرة.

94 الزمخشري الكشاف ج4 ص134 والآية 2 من سورة الملك.

نفوسهم مطمئنة إلى أدائه ، فلذلك قدمت على الدين بعثا على وجوبها ، والمسارعة إلى إخراجها مع الدين ، ولذلك جيء بكلمة (أو) للتسوية بينهما في الوجوب"[95].

كما يجب تقديم الأفضل حتى يتسق الكلام وينسجم مع المقام كقوله تعالى وإذا أخذنا من النبيئين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم "فإن قلت لم قدم رسول الله (ص) نوح على من بعده ؟ قلت هذا العطف لبيان فضيلة الأنبياء الذين هم مشاهيرهم وذرايهم ، فلما كان محمد (ص) أفضل هؤلاء المفضلين قدم عليهم لبيان أنهم أفضل ولولا ذلك لقدم من قدمه زمانه ، فإن قلت فقد قدم عليه نوح عليه السلام في الآية (...) شرع لكم من الدين ما أوصى به نوحا والذي أوحينا إليك ثم قدم على غيره ؟ قلت مورد هذه الآية على طريقة خلاف طريقة تلك، وذلك أن الله تعالى إنما أوردها لوصف دين الإسلام بالأصالة والاستقامة فكأنه قال : شرع لكم الدين الأصيل الذي بعث عليه نوح في العهد القديم وبعث عليه محمد خاتم الأنبياء في العهد الحديث، وبعث عليه من توسط بينهما من الأنبياء المشاهير"[96].

وفي إطار اتساق الخطاب وانسجامه يفيد تقديم المتعلقات كذلك تقوية وتأكيد المعنى، وذلك لما في المقدم من خصوصية كقوله تعالى فلا يحسبن الله مخلف وعده رسله "فإن قلت : هلا قيل مخلف رسله وعده، ولم قدم المفعول الثاني على الأول ، قلت قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلا كقوله إن الله لا يخلف الميعاد ثم قال رسله ليؤذن أنه لم يخلف وعده أحدا وليس من شأنه إخلاف المواعيد،كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته"[97].

---

95 الزمخشري الكشاف ج1 ص508-509 والآية 11 من سورة النساء.

96 الزمخشري الكشاف ج3 ص252 والآية 7 من سورة الأحزاب.

97 الزمخشري الكشاف ج2 ص384 والآية 49 من سورة إبراهيم.

3.2.1 الاستبدال والاستفهام

إن الزمخشري يرى أن المستفهم عنه هو الذي يلي الهمزة، كيفما كان نوع التقدم الذي يطرأ على الخطاب، وعندما يدخل معنى جديد على حرف الاستفهام كالإنكار والتعجب وغيرهما من المعاني فإن الذي يلي هذا الحرف هو المقصود بالمعنى الجديد. ففي قوله تعالى **ومنهم من يستمعون إليك افانت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون، ومنهم من ينظر إليك، افانت تهدي العمي ولا كانوا لا يبصرون** "فقوله أفأنت ...أفأنت...دلالة على أنه لا يقدر على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عز وجل بالقسر والإلجاء كما لا يقدر على رد الأصم والأعمى المسلوبي العقل حديدي السمع والبصر راجحي العقل إلا هو وحده"[98].وفي قوله تعالى **افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين**" يعني إنما يقدر على إكراههم واضطرارهم إلى الإيمان هو لا أنت، وإيلاء الاسم حرف الاستفهام للإعلام بأن الإكراه ممكن مقدور عليه، وإنما الشأن في المكره من هو؟ وما هو إلا وحده لا يشارك فيه لأنه هو القادر على أن يفعل في قلوبهم ما يضطرون عنده إلى الإيمان وذلك غير مستطاع للبشر"[99].

وتدخل أداة الاستفهام على المفعول فيكون هو المقصود بمعناها كما في قوله تعالى **أغير الله أتخذ وليا** يقول الزمخشري " أولى غير الله همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو أتخذ لأن الإنكار في اتخاذ غير الله وليا لا في اتخاذ الولي فكان أولى بالتقديم"[100].

وتدخل أداة الاستفهام أيضا على الجار والمجرور والظرف كما في قوله تعالى **أئذا مت لسوف أخرج حيا** يقول الزمخشري إن " تقديم الظرف وإيلاؤه حرف الإنكار من قبل أن ما بعد الموت هو وقت كون الحياة منكرة ومنه جاء إنكارهم فهو كقولك للمسيء على المحسن أحين تمت عليك نعمة فلان أسأت إليه"[101].

---

[98] الزمخشري الكشاف ج2 ص239 والآيتان 42 – 43 من سورة يونس.

[99] الزمخشري الكشاف ج2 ص254 والآية 99 من سورة يونس.

[100] الزمخشري الكشاف ج2 ص8 والآية14 من سورة الأنعام.

[101] الزمخشري الكشاف ج2 ص517-518 والآية 66 من سورة مريم.

4.2.1 الاستبدال والنفي

لم نقف عند الزمخشري أثناء تفسيره للخطاب القرآني على أي تناول لهذه الظاهرة رغم أن البلاغيين على اختلافهم تعرضوا لها باستفاضة وإسهاب.وأغلب الظن أن إحجام الزمخشري عن التعرض لها راجع لعدم وجود أي آية من الآيات القرآنية بنيت بناء يجمع بين التقديم والنفي معا،والدليل على ذلك أن الجرجاني وغيره من البلاغيين لم يستشهدوا بأي آية من الآيات القرآنية أثناء تعرضهم لهذه الظاهرة رغم أنهم عادة ما يوردون الشواهد القرآنية بجانب الشواهد الشعرية أثناء تناولهم بالدرس والتحليل لآليات الاتساق هاته.

ويفرق البلاغيون بين دلالة التقديم مع النفي للفعل، والتقديم مع النفي للاسم على نحو ما يظهر في البنيتين الآتيتين:

- ما فعلت هذا
- ما أنا فعلت
- ما أنا فعلت هذا

فالمعنى في البنية الأولى هو نفي فعل لم يثبت أنه مفعول على عكس البنية الثانية التي تنفي فعلا ثبت أنه مفعول.أما البنية الثالثة التي ذكر فيها المفعول به، فالنفي يتسلط على الفاعل لأن المفعول وقع بالفعل ومن ثم نلاحظ أن أي عنصر جديد يضاف إلى بنية الخطاب يغير القصد منه.ويؤكد هذا الأمر الفرق الحاصل بين جملتين تتفقان في التعدي وتختلفان في الترتيب نحو:

- ما ضربت زيدا
- ما أنا ضربت زيدا

فالجملة الأولى تقتضي أن يكون الضرب وقع من غير الفاعل أو لم يقع أصلا، أما الجملة الثانية فإنما خلافا للأولى تفيد أن الضرب وقع من زيد ويكون قصد المتكلم هو نفي أن يكون الضارب هو هو، ولذلك قدم الضمير على الفعل.ولا تصح البنية الأولى إلا إذا كان المفعول دالا على العموم أي أن يكون المنفي عاما كما يقول الجرجاني نحو (ما قلت شعرا

قط)، وإذا انخرم هذا القيد تصبح الجملة غير صحيحة من حيث الإحالة وبالتالي سيصبح هناك تعارض بين دلالة العموم وتقدم الاسم نحو؟(ما أنا قلت شعرا قط) التي تعني إذا حاولنا تفسير المحال أن يكون هناك إنسان قال كل شعر في الدنيا[102]، وعلة ذلك أن في تقدم الاسم إشارة إلى التخصيص وفي تنكير المفعول دلالة على العموم ولا يخفى ما في الجمع بين دلالتي الخصوص والعموم من تناقض وتضارب بيّنين.

كما وقف البلاغيون على ملاحظة أخرى تتعلق بالفرق بين تقدم الاسم وتقدم الفعل في المعنى من خلال العطف وذلك نحو البنية الآتية:

– ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس

فالجملتان معا تتفقان في تقدم الفعل ويقع النفي عليهما معا، لذلك فلا تناقض في المعنى الناتج عنهما وذلك بخلاف البنية:

– ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس

فالنفي في الجملة الأولى يتجه إلى الاسم المتقدم، أما في الجملة الثانية فيتجه إلى الفعل المتقدم ومن ثم وقع اختلاف في المعنى ناتج عن الجمع بين معنيين يناقض كل منهما الآخر وهما إثبات وقوع الفعل ونفيه في آن واحد.

وقد تنبه البلاغيون لهذا الفرق أيضا بالنسبة لتقدم المفعول وتأخيره، وذلك من خلال البنيات الآتية:

١. ما ضربت زيدا

٢. ما زيدا ضربت

٣. ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس

4. *ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس

5. ما ضربت زيدا ولكن أكرمته

---

102 الجرجاني دلائل الإعجاز ص124

6. *ما زيدا ضربت ولكن أكرمته

إن تقديم الفعل في البنية الأولى يقتضي وقوع حدث الضرب حقيقة، لذلك يتوجه معنى النفي إليه دون غيره من أجزاء الكلام.أما البنية الثانية التي تقدم فيها المفعول على الفعل فإن اقتضاء وقوع الفعل متضمَّن ومن ثم لم يتجه النفي إليه وإنما اتجه إلى المفعول المقدم.من هذا المنطلق صح العطف في البنية الثالثة لأن المقصود بالنفي هو الفعل ولم يصح في البنية الرابعة.لأن تقديم الاسم يقتضي وقوع الفعل عليه وبالتالي يتجه النفي إلى الاسم المتقدم فينشأ تناقض بين دلالة الخصوص المستفاد من الجملة الأولى ودلالة العموم في الجملة المعطوفة.أما البنية الخامسة فيعود تناسب الجملتين فيها لأن نفي الفعل في الجملة الأولى لا يتناقض مع إثبات فعل آخر ضده معطوف أو مستدرك عليه في الجملة الثانية وذلك بخلاف البنية السادسة التي أدى تقدم الاسم في جملتها الأولى إلى تناقض المعنى وتضاده بالنظر إلى الجملة الثانية التي فعلها مثبت ولم ينصرف إليه النفي كما انصرف في الاسم المقدم في الجملة الأولى.

والشيء نفسه يحصل في الحكم مع الجار والمجرور وذلك نحو:

١. ما أمرتك بهذا

٢. ما بهذا أمرتك

إن البنية الأولى تختلف دلاليا عن البنية الثانية، لأن الأولى ينصرف فيها النفي إلى الفعل ولا اعتبار للشيء المأمور به، أما البنية الثانية فالنفي فيها يتجه إلى الشيء المأمور به وليس إلى الفعل.

3.1 الذكـــــر والحـــــذف

1.3.1 الذكـــــــر

لقد نبه الزمخشري إلى ما تفيده متعلقات الأفعال من تحديد للمعنى وتوكيده ، ورفع الالتباس والاحتمال ، لذلك فإن ما يقصده المتكلم في كلامه يكون هو الجزء المهم في

الجملة، وما سواه يكون ساقطا مطرحا ، لا يلتفت إليه لأن الغرض لم يتعلق به . والزمخشري من خلال هذا الطرح يحدد أهمية متعلقات الأفعال بحسب أغراض الكلام ومقاصده ، وهذه المتعلقات هي التي سماها النحاة بالفضلات ولعل في هذه التسمية إشعار بقلة شأنها ومكانتها داخل الجملة/الخطاب.

يقول الزمخشري في حديثه عن قوله تعالى إذا أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث "فإن قلت لم ذكر المفعول به ؟ قلت لأن الغرض ذكر المعزز به وهو شمعون، وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل ، وإذا كان الكلام منصبا إلى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه إليه ، كأن ما سواه مرفوض مطرح ونظيره قولك" حكم السلطان اليوم بالحق " الغرض المسوق إليه قوله بالحق ، فلذلك رفضت ذكر المحكوم له والمحكوم عليه"[103].

وقد يكون ذكر المقيدات من أجل تقرير المعنى وتأكيده ، ولذلك يخاطب به المنكر ، كما يخاطب بالكلام المؤكد بمؤكدات تتفاوت بتفاوت إنكاره كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم فـ "بأيديهم تأكيد وهو من مجاز التأكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبته يا هذا كتبته بيمينك هذه"[104].

وقد يذكر القيد أو الفضلة على حسب حال المخاطب من الإنكار كقوله تعالى قال ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا حيث "زار قوله لك في المخالفة الثانية لزيادة المكافحة بالعتاب على رفض الوصية والوسم بقلة الصبر عند الكرة الثانية"[105].

---

103 الزمخشري الكشاف ج3 ص317 يس 13.

104 الزمخشري الكشاف ج1 ص292 والآية 78 من سورة البقرة.

105 الزمخشري الكشاف ج2 ص494 والآية 74-75 من سورة الكهف.

ويلتجأ المتكلم أحيانا إلى ذكر القيد للإيضاح بعد الإبهام وهذه طريقة مهمة في بناء الكلام وتأليفه ويرجع فضلها كما يقول الزمخشري إلى التأكيد والتفصيل يقول في قوله تعالى قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري "فإن قلت لي في قوله اشرح لي صدري ويسر لي أمري ما جدواه والكلام به مستتب ؟ قلت قد أبهم الكلام أولا فقيل اشرح لي ويسر لي فعلم أن ثم مشروحا وميسرا ثم بين ودفع الإبهام بذكرهما فكان آكد لطلب الشرح والتيسير لصدره وأمره من أن يقول اشرح صدري ، ويسر أمري على الإيضاح الساذج لأنه تكرير للمعنى الواحد من طرقي الإجمال والتفصيل"[106].

يتضح لنا من خلال آراء الزمخشري في هذا الصدد أن المتكلم يذكر من كلامه كل الألفاظ التي تؤدي دورا مهما في بناء الخطاب ، بحيث إنها تحمل فائدة ضرورية يستحيل تأويل الكلام بشكل ملائم ما لم يتم ذكرها والنص عليها . في حين لا يستطيع المتكلم أن يستغني إلا عن الألفاظ التي تحمل معلومات معروفة عند المخاطب ، أو يستطيع استنباطها من السياق ، ولعل هذا ما جعل البلاغيين يلحظون انسجام التراكيب الذكرية بالأحوال التخاطبية التي تنتج في إطارها وذلك " للاحتياط عن ضعف التعويل على القرينة أو لضعف فهم السامع أو لزيادة الإيضاح والتقرير" [107].

2.3.1 الحذف

إن الحذف ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية والبحث في أبنيتها وصورها يؤدي إلى الكشف عن بعض مظاهر اتساق نظم الخطاب[108].والوقوف على قيمة هذه الظاهرة اللغوية

---

106 الزمخشري الكشاف ج2 ص535 والآية 42-25 من سورة طه.

107 القزويني الإيضاح ص114

108 يقول ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب في شجاعة العربية :"اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف".ج2 ص360.ويقول عنه ابن هشام في مغني اللبيب "إنه من المهمات"ج2 ص603.

يستلزم البحث في خصائصها ودقائقها بتؤدة وأناة كما فعل الزمخشري في تفسيره الكشاف، فلابد للمحلل أن لا يقف فقط على وصف ظاهرة الحذف دون تحديد أسباب العدول عن الذكر إلى الحذف والتمييز بين الأغراض المختلفة للحذف والتي تجعل المتكلم يلجأ إلى استخدام أبنيته في أشكال الخطاب المختلفة.

ولا يكون الحذف إلا عند العلم وأمن اللبس[109]، وبقدر ما يكون الشيء معلوما ومعروفا عند المخاطب بقدر ما يكون حذفه وإسقاطه ممكنا ومقبولا لديه، والزمخشري نفسه يقرر هذا الأساس أثناء تفسيره لقوله تعالى **لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون** " فإن قلت: لم أدخلت اللام على جواب (لو) في قوله تعالى **لو نشاء لجعلناه حطاما** ونزعت فيها هناك قلت : إن (لو) لما كانت داخلة على جملتين ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط اتفاقا، ولم تكن مخلصة للشرط كـــ (إن) ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقا من حيث إفادتها مضمون جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول ، افترقت في جوابها إلى ما ينصب علما على هذا التعلق فزيدت هذه اللام لتكون علما على ذلك، فإن حذفت بعدما صارت علما مشهورا مكانه، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء"[110].

ولقد تنبه اللغويون على وجه العموم إلى ظاهرة الحذف وأهميتها في اتساق الخطاب نظرا لعلاقتها الوثيقة بالإطار التخاطبي الذي ينجز فيه الكلام. ويمكن تصنيف الكلام في الحذف عند الزمخشري إلى مستويين أولهما يبنى عليه الثاني:

المستوى الأول حرص فيه على تقديم الوصف البنيوي لظاهرة الحذف دون أن يحدد وظائفه في اتساق الخطاب وانسجامه. والمستوى الثاني ركز فيه على الجانب الوظيفي لظاهرة

---

109 لذلك قال فيه الزركشي في برهانه هو "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل" ج3 ص102.

110 الزمخشري الكشاف ج4 ص57 والآية 73 من سورة الواقعة.

الحذف والمعاني التي يؤول إليها معنى الخطاب عندما يستغل من طرف المتخاطبين. وقد ميز في هذا الإطار بين الحذف الذي يلحق العمد والحذف الذي يلحق الفضلات .

1.2.3.1حذف العمد

إن حذف العمد يفيد مزية التقوية والتوكيد كما هو الشأن في حذف الخبر من قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه " فإن لله مبتدأ خبره محذوف تقديره فحق أو فواجب أن لله خمسه، وروى الجعفي عن أبي عمرو- بالكسر- وتقويه قراءة النخعي، فلله خمسه والمشهورة آكد وأثبت للإيجاب، كأنه قيل : فلابد من ثبات الخمس فيه ولا سبيل إلى الإخلال به والتفريط فيه ، من حيث إنه إذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدورات كقولك: ثابت واجب حق لازم وما أشبه ذلك كان أقوى لإيجابه من النص على واحد"[111].

ا- حذف خبر النواسخ

فيما يخص حذف خبر النواسخ، فقد نص السيوطي على أن النحاة أجمعوا على عدم جواز"حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا".وأن ذلك مختص بالضرورة الشعرية. أما الزمخشري فقد سكت عن ذلك في مفصله وجوّزه في الكشاف. ففي قوله تعالى وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقبا يقول "فإن قلت لا (أبرح) إن كان بمعنى لا أزول من برح المكان فقد دل على الإقامة لا على السفر، وإن كان بمعنى لا أزال فلا بد من الخبر. قلت: هو بمعنى لا أزال وقد حذف الخبر لأن الحال والكلام معا يدلان عليه، أما الحال فلأنها كانت حال سفر، وأما الكلام فلأن قوله حتى أبلغ مجمع البحرين غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له، فلا بد أن يكون المعنى لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين"[112].

---

111 الزمخشري الكشاف ج2 ص158 والآية 41 من سورة الأنفال.

112 الزمخشري الكشاف ج2 ص490 والآية 60 من سورة الكهف.

وأما الثاني ففي قوله تعالى **ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزئون** فيمن رفع العاقبة."أجاز فيما أجاز"أن يكون(أساءوا السوأي بمعنى: اقترفوا الخطيئة التي هي أسوأ الخطايا و(أن كذبوا) عطف بيان لها وخبر كان محذوف كما يحذف جواب لمّا ولو إرادة الإبهام"[113].وبما أن الزمخشري وقف على الحذف في الخطاب القرآني فهذا دليل على أنه يجيزه على العموم باعتبار القرآن ليس موضع الضرورات.

أما فيما يخص النواسخ الحرفية فقد يحذف الخبر كما في قوله تعالى **إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم** يقول الزمخشري" خبر إن محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه، تقديره إن الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم، وكل من ارتكب فيه ذنبا فهو كذلك"[114].

إن معنى العموم المستفاد من حذف الخبر في الآية السابقة، على حد ما نفهم من كلام الزمخشري، نجده أيضا في بنيات تركيبية أخرى وقف عندها بتفحص وإمعان، إذ يقول عند قوله تعالى **فإنكم وما تعبدون** " يجوز أن يكون الواو في (وما تعبدون) بمعنى مع، مثلها في قولهم(كل رجل وضيعته)فكما جاز السكوت في (كل رجل وضيعتُه)و(إن كلّ رجل وضيعتَه) جاز أن يسكت على قوله(فإنكم وما تعبدون)؛ لأن قوله (وما تعبدون) ساد مسد

---

[113] الزمخشري الكشاف ج3 ص216 والآية 10 من سورة الروم.لقد حذف الخبر أيضا في كلام الشافعي على حد ما وجدنا في كلام الشيخ شاكر الذي قال بصدد قول الشافعي في الرسالة (إما أن يحتاط فيكون)"إن خبر يكون محذوف للعلم به مما قبله وبعده، كأنه قال:فيكون أوثق عنده"ص 433 تحقيق أحمد محمد شاكر.وهذا يقوم دليلا على ما ذهب إليه الزمخشري وإن كان الشافعي قد اعتبر حذف الخبر يكون للعلم به في حين اعتبره الزمخشري دليلا على معنى الإبهام.

[114] الزمخشري الكشاف ج3 ص10 والآية 25 من سورة الحج.

الخبر،لأن معناه:فإنكم مع ما تعبدون، والمعنى فإنكم مع آلهتكم،أي فإنكم قرناؤهم وأصحابهم لا تبرحون تعبدونها"[115].

ب- حذف الفاعل

لقد ذهب النحاة في مسألة الحذف إلى عدم جواز حذف الفاعل باعتباره عمدة من جهة ومترلا من فعله مترلة الجزء "إذ لا يستغنى كل واحد منهما عن صاحبه"[116] من جهة ثانية.ولا نجد الزمخشري في كتابه المفصل يقطع برأي في هذه المسألة، وإن كنا نجد لديه إشارة في معرض حديثه عن الإعرابات التي تلقاها فاعل كبر من قوله تعالى **كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا، كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار** يقول:ومن قال كبر مقتا عند الله جدالهم فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه"[117].

وأما إضمار الفاعل فقد جوزه شريطة التفسير بمعنى أن يكون قد سبق كلام في الخطاب يدل عليه، وقد يتأخر أيضا "فمن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا، تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضمارا على شريطة التفسير، لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا، فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه"[118].

ولقد نص على ذلك في قوله تعالى **فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير** "ففاعل (تبين) مضمر تقديره فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله

---

115 الزمخشري الكشاف ج3 ص355 والآية 161 من سورة الصافات.

116 المبرد المقتضب ج4 ص50.

117 الزمخشري الكشاف ج3 ص427.والآية35 من سورة غافر.

118 الزمخشري المفصل ص19.

على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم ضربني وضربت زيدا"[119].

2.2.3.1 حذف الفضلات

يمكن تأويل دلالة حذف الفضلات في الخطاب إلى عدة معان كلها تتفاوت بتفاوت العلاقة التي تربط المتكلم بالمخاطب في السياق التخاطبي المعين.وقد وقف الزمخشري على مجموعة كبيرة من هذه الدلالات في الخطاب القرآني.

ففيما يخص حذف المفعول، نلاحظ أن الزمخشري وقف وقفات طويلة أمامه ففي قوله تعالى **فلا تجعلوا لله أندادا وانتم تعلمون** يقول:إن مفعول تعلمون متروك، :انه قيل وأنتم من أهل العلم والمعرفة والتوبيخ فيه أوكد أي أنتم العرافون المميزون، ثم إن ما أنتم عليه من أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل. ويجوز أن يقدر وأنتم تعلمون أنه لا يماثل،أو أنتم تعلمون ما بينهم وبينها من التفاوت،أو أنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله كقوله **هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء**[120].إن الزمخشري كما يفهم من كلامه هنا يرى أن حذف المفعول يدل على التوكيد.

كما يكون حذف المفعول للدلالة على التعميم بحيث إنه يتناول كل ما يصح أن يدخل تحت الفعل كقوله تعالى **إياك نستعين** يقول الزمخشري: " فإن قلت : لم أطلقت الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة ويكون قوله **اهدنا** بيانا للمطلوب من المعونة كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا : **اهدنا الصراط المستقيم** وإنما كان أحسن لتلاؤم الكلام وأخذ بعضه بحجزة البعض"[121].

---

[119] الزمخشري الكشاف ج1 ص391 والآية 259 سورة البقرة.

[120] الزمخشري الكشاف ج1 ص38 والآية 22 من سورة البقرة.

[121] الزمخشري الكشاف ج1 ص114.

ويفيد الحذف أيضا معنى الإبهام كما في قوله تعالى **إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم** " للحالة التي هي أقوم الحالات وأسدها للملة أو للطريقة، وأيما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف،لما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه"[122].

وقد يحذف المفعول لدلالة الجواب عليه كما هو الحال في مفعول (شاء) و(أراد) من قوله تعالى **ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم** إذ إن " مفعول(شاء)محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها،ولقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد) لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله:

فلو شئت أن أبكي دما لبكيته"[123].

وقد يكون حذف المفعول للدلالة على عظمة المحذوف إلى درجة أنه لا يكتنهه ولا يحيط به وصف كقوله تعالى **فإنا خلقناكم من ترابٍ ثم من نطفة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم** يقول الزمخشري" وورود الفعل غير معدى إلى المبين إعلام بأن أفعاله هذه يتبين بها من قدرته وعلمه ما لا يكتنهه الذكر ولا يحيط به الوصف"[124].

وقد يحذف للتأدب وعدم التفوه بلفظ غير مرغوب فيه عند المخاطب كما يتضح من تحليل الزمخشري لقوله تعالى **قالا ربنا إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى** يقول:"**أو أن يطغى** بالتخطي إلى أن يقول فيك ما لا ينبغي لجرأته عليك وقسوة قلبه، وفي المجيء به هكذا على الإطلاق وعلى سبيل الرمز باب من حسن الأدب، وتحاش عن التفوه بالعظيمة"[125].

---

122 الزمخشري الكشاف ج2 ص439 والآية 9 من سورة الإسراء.

123 الزمخشري الكشاف ج1 ص 221 والآية 20 من سورة البقرة.

124 الزمخشري الكشاف ج3 ص53 والآية 5 من سورة الحج.

125 الزمخشري الكشاف ج1 ص538 والآية45 من سورة طه.

وقد يحذف المفعول لأن القصد إلى الفعل غير متعمد على شيء، يقول الزمخشري في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله وفي قوله لا تقدموا من غير ذكر مفعول وجهان، أحدهما أن يحذف ليتناول كل ما يقع في النفس مما يقدم، والثاني أن لا يقصد قصد مفعول ولا حذفه ويتوجه بالنهي إلى نفس التقدمة كأنه قيل: لا تقدموا على التلبس بهذا الفعل ولا تجعلوه منكم بسبيل كقوله تعالى وهو الذي يحيي ويميت"[126]. ونلاحظ الزمخشري كثيرا ما يردد حذف المفعول بين فرضين، الأول إرادة العموم فيحذف ليشمل كل ما يمكن أن يقع عليه الفعل، والثاني ألا يراد له مفعول أصلا وهذا واضح في هذه الآية.

3.2.3.1 حذف الجمل

قد تحذف الجملة المعطوف عليها لظهور معناها الذي يتجدد بتجدد مقامات الكلام كما في قوله تعالى وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست "فإن قلت فهلا قيل فضرب فانبجست؟ قلت لعدم الإلباس وليجعل الانبجاس مسببا عن الإيحاء بضرب الحجر للدلالة على أن الموحى عليه لم يتوقف عن اتباع الأمر"[127].

وقد يحذف جواب (لما) لاستطالة الكلام مع أمن اللبس وفي حذفه من الإيجاز وقوة الدلالة ما ليس في ذكره كما في قوله تعالى فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم "فإن قلت أين جواب (لما) ؟ قلت فيه وجهان أحدهما أن جوابه ذهب الله بنورهم والثاني أنه محذوف كما حذف في قوله فلما ذهبوا به وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه، وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد مما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى كأنه قيل فلما أضاءت

---

126 الزمخشري الكشاف ج3 ص552 والآية 1 من سورة الحجرات.

127 الزمخشري الكشاف ج2 ص124 والآية 160 من سورة الأعراف.

ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام متحيرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح في إحياء النار"[128].

وقد تحذف الجملة التي تقع جوابا لـــ(لو) للمبالغة والتهويل كما في قوله تعالى **ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب** أي لو يعلم هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أن القدرة كلها لله على كل شيء من العذاب والثواب دون أندادهم، ويعلمون شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم فحذف الجواب كما في قوله **ولو ترى إذ وقفوا**"[129].

4.1 السبك المعجمي

تعكس معاجم اللغات مظهرا متميزا من المظاهر المتعددة التي تحتويها هذه اللغات حيث لا يكمن بناؤها في الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية فقط بل إن بنية معجمها تساهم بفعالية في طبيعة العلاقات التي تقوم بين ألفاظ هذا المعجم وفي سماتها التي تميزها عن غيرها من اللغات، فقبل أن ترتبط الألفاظ داخل الخطاب المعين بعلاقات الجوار تقوم بينها علاقات من نوع ثان يقوم على التقارب والتباعد أيضا ليس فقط في الخطاب المتحقق بل في النسق اللساني أيضا.إن هذه العلاقات الدلالية المعجمية تسهم هي أيضا في الاتساق كما تعتمد في إنشاء الخطاب المتسق المنظوم باعتبارها وسيلة من الوسائل اللسانية الموضوعة لهذا الغرض.

ومن هذه الوسائل نجد ما يطلق عليه البلاغيون مصطلح المقابلة والتي تكون بين لفظين متقابلين كما في قوله تعالى **وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون**

---

[128] الزمخشري الكشاف ج1 ص198- 199 والآية 17 من سورة البقرة.

[129] الزمخشري الكشاف ج1 ص159 والآية الأولى165 من سورة البقرة، والثانية27 من سورة الأنعام.

بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون يقول الزمخشري :"ولقد تقابل الاستبشار والاشمئزاز إذ كل واحد منهما غاية في بابه لأن الاستبشار أن يمتلئ قلبه سرورا حتى تنبسط له بشرة وجهه ويتهلل،والاشمئزاز أن يمتلئ غما وغيظا حتى يظهر الانقباض في أديم وجهه"[130].

ومنها أيضا الطباق ويراد به عند الزمخشري مقابلة الكلمات من حيث التضاد والجمع بينهما في الخطاب كقوله تعالى **مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع** يقول الزمخشري :"شبه فريق الكافرين بالأعمى والأصم وفريق المؤمنين بالبصير والسميع وهو من اللف والطباق"[131].ويقول في قوله تعالى **وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر** "فإن قلت فهلا قيل: على قلوبنا أكنة كما قيل **وفي آذاننا وقر** ليكون الكلام على نمط واحد؟قلت هو على نمط واحد لأنه لا فرق في المعنى بين قولك قلوبنا في أكنة وعلى قلوبنا أكنة والدليل عليه قوله تعالى **إنا جعلنا على قلوبهم أكنة** ولو قيل إنا جعلنا في قلوبهم أكنة لم يختلف المعنى وترى المطابيع منهم لا يراعون الطباق والملاحظة إلا في المعاني"[132].

كما يقول الزمخشري عند قوله تعالى **وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه**"فإن قلت كيف طابق قوله **لم تكونوا بالغيه** قوله **وتحمل أثقالكم** وهلا قيل لم تكونوا حامليها إليه؟ قلت طباقه من حيث إن معناه وتحمل أثقالكم إلى بلد بعيد قد علمتم أنكم لا تبلغونه بأنفسكم إلا بجهد ومشقة فضلا عن أن تحملوا على ظهوركم أثقالكم ويجوز أن يكون المعنى لم تكونوا بالغيه بها إلا بشق الأنفس"[133].

---

130 الزمخشري الكشاف ج3 ص401 والآية 45 من سورة الزمر.

131 الزمخشري الكشاف ج2 ص264 والآية 24 من سورة هود.

132 الزمخشري الكشاف ج3 ص 442والآية 5 من سورة فصلت و57 من سورة الكهف.

133 الزمخشري الكشاف ج2 ص402 من سورة النحل.

ونذكر في هذا الصدد أيضا الجناس كقوله تعالى من سبإ بنبإ يقين يقول الزمخشري عن هذه الآية أنها "من جنس الكلام الذي سماه المحدثون البديع وهو من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ بشرط أن يجيء مطبوعا، أو يصنعه عالم بجوهر الكلام يحفظ معه صحة المعنى وسداده وقد جاء ههنا زائدا على الصحة فحسن وبدع لفظا ومعنى، ألا ترى أنه لو وضع مكان بنبأ بخبر، لكان المعنى صحيحا وهو كما جاء أصح لما في النبأ من الزيادة التي يطابقها وصف الحال"[134].وفي قوله تعالى وقال يا أسفى على يوسف يقول الزمخشري:"والتجانس بين لفظتي الأسف ويوسف مما يقع مطبوعا غير متعمل فيلمح ويبدع"[135].

2 – الاتساق الشامل

يتحدد الخطاب اللغوي الذي يرسله المتكلم إلى المخاطب في أوضاع تخاطبية معينة بكونه متوالية من الوحدات اللسانية التي ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا تصبح معه سلسلة لها بداية ونهاية ، وبانتهاء كل متوالية تظهر الأخرى ثم الثالثة وهكذا دواليك إلى أن ينصهر الجميع في بوتقة واحدة تشكل وحدة عليا ، هي الخطاب /النص.

فالوحدات الصوتية التي هي الحروف تنتظم فيما بينها انتظاما تشكل بواسطته الكلمات ، والكلمات تتراكب فيما بينها فتعطي صورة مركبات وجمل ، والجمل بدورها تساهم من خلال تتابعها وتسلسلها في إنشاء النصوص وانتاجها ، وكل ذلك يتم من خلال النسق اللغوي المتواضع عليه ، ومن خلال الغرض المعين ، أو مقتضى الحال الذي يجعل المتكلم يقدم جملة على جملة أو مفعولا على فاعل أو خبرا على مبتدأ وما إلى ذلك.

وليس مبحث الفصل والوصل رغم مركزيته في هذا الصدد هو المظهر الوحيد لمعانقة الدرس اللغوي العربي القديم لوحدة أكبر من الجملة بل هناك مظاهر أخرى كثيرة ومتعددة

---

[134] الزمخشري الكشاف ج3 ص144 والآية 22 من سورة النمل.

[135] الزمخشري الكشاف ج2 ص 338والآية84 من سورة يوسف.

حاولت دراسة توالي الجمل وتتابعها داخل الخطاب الطويل كالإجمال والتفصيل والاعتراض والترتيب والتكرار والالتفات وغير ذلك مما سنتعرض له فيما بعد.

إن الفصل عموما في الكتابة ترقيم ، وفي الكلام وقف ، وهو على العموم يحدد تمام العبارة، وهذا قريب من معناه الاصطلاحي المحدد في كتب البلاغة والتفسير وعلوم القرآن. فالفصل هو ترك الوصل ويتحقق إما لشدة ارتباط الكلام وتآخيه، أو لشدة تباعده وتنابيه. فنظم الكلام عند المتكلم يقتضي علاقة تربط بين أجزائه، وخيطا يجمع بين تراكيبه وألفاظه، وعقلا يصوغ عباراته في تآخ وتلاؤم يجعلها محبوكة منسجمة ومسبوكة متسقة.

ولا نجد مبحث الفصل والوصل في تفاسير القرن الثاني التي تعرضت لبعض المباحث البلاغية كمجاز القرآن لأبي عبيدة ومعاني القرآن للفراء وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، كما أننا لا نجد إلا إشارات وخواطر عابرة لا تصل إلى مستوى وصف الظاهرة ومحاولة تفسيرها عند كل من الرماني والباقلاني وأبي هلال العسكري.

و لم يبدأ الاهتمام الحقيقي بالفصل والوصل إلا في مرحلة لاحقة بعد أن أصبح علماء التفسير يهتمون اهتماما بالغا بالتناسب المعنوي بين الآي والسور ويبحثون في اتساق الجمل وارتباط بعضها ببعض داخل الخطاب القرآني . ولعل أقدم إشارة إلى أهمية الفصل والوصل في الخطاب ما نقله الجاحظ في كتابه البيان والتبيين عن الفارسي الذي قال"البلاغة هي معرفة الفصل والوصل"[136].وكان هذا هو الاتجاه الذي سار عليه الجرجاني والسكاكي فيما بعد، إذ يعتبران أن الفصل والوصل أصعب وأدق مباحث البلاغة على الإطلاق يقول الجرجاني"واعلم انه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول إنه فيه خفي غامض ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب"[137].أما السكاكي فقد أكد على

---

[136] الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص111.

[137] الجرجاني دلائل الإعجاز ص187.

أهمية ودقة مبحث الفصل والوصل في البلاغة معتبرا أن المتكلم "لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة إلا إذا كان خلّف سائر عقباته خلفه"[138].

أما الزمخشري فيعد تفسيره من التفاسير الأولى التي سارت في هذا الاتجاه وتبعه بعد ذلك مجموعة من المفسرين نذكر من بينهم : الرازي والنيسابوري وأبو السعود والبيضاوي والزركشي والسيوطي وغيرهم.وينبه الزمخشري إلى أن الفصل وصل تقديري خفي وهو أقوى من الوصل الظاهر بحروف العطف ومن ثم أكد على أن الوصل الخفي باب دقيق من أبواب علم البلاغة التي تتكاثر محاسنه يقول في قوله تعالى **ويا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل،سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو كاذب** فإن قلت أي فرق بين إدخال الفاء ونزعها في **سوف تعلمون** قلت إدخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب سؤال مقدر كأنهم قالوا فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت فقال سوف تعلمون فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة كما هو عادة بلغاء العرب وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف وهو باب من أبواب علم البيان تتكاثر محاسنه"[139].

1.2 الفصل والوصل

إن الفصل –كما هو معلوم – قطع معنى من معنى بأداة لغرض دلالي ويتم بطرح الواو. أما الوصل فهو ربط معنى بمعنى بواسطة أداة العطف ويكون لنفس الغرض أيضا، وأدوات الربط هي كل أداة تصل بين الجمل ليستقيم المعنى ويتسق، ويأتي في مقدمتها حرف" الواو" باعتباره الأداة العاطفة الأكثر جريانا في الكلام ، وباعتباره أيضا يحتوي مفهوما ذهنيا يتطابق مع عملية الجمع والتشريك التي تستند إلى الذهن وليس لها خارجه أي واقع زمني وحدثي قد يحصل خارج الذهن، لذلك فإشكال الوصل يعرض " في الواو دون غيرها من حروف العطف وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني تردد الفعل بين شيئين

---

[138] السكاكي مفتاح العلوم ص249.

[139] الزمخشري الكشاف ج2 ص289 – 290 والآية 93 من سورة هود.

وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإن عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة".[140]

يقرر الجرجاني هنا أن إشكال الوصل يقع في العطف بالواو دون غيرها من أدوات العطف ، وذلك لأن هذه الأدوات لها معان تفيدها مع العطف ، فالفاء للترتيب ممن غير تراخ وثم للترتيب مع التراخي و(الواو) لتردد الفعل بين شيئين وما إلى ذلك من المعاني التي تفيدها حروف العطف. ومن ثم فإن هذه الأدوات لم تضطلع بوظيفة التشريك كما اضطلعت بها الواو.

وعلاوة على وظيفة التشريك فإن الواو تدل كذلك على المغايرة بين المتعاطفين تحقيقا أو تنزيلا، إذ لا يعطف الشيء على نفسه، لأن أداة العطف " الواو" إن توسطت بين الذوات اقتضت تغايرا في الذوات وإن توسطت بين الصفات اقتضت تغايرا في المفهوم"[141].

ولهذا السبب ذكر العديد من المفسرين أن عطف المكرر مثلا أو الجمل المؤكدة التي اتحدت أو تقاربت من حيث اللفظ، يكون العطف فيها إما محمولا على التغاير الحقيقي أو على التغاير التنزيلي ، أي التغايـــر الذي ينزل منزلـــة التغاير الحقيقي كقوله تعالى مخاطبا مريم العذراء **يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين**[142] فصفات مريم هاته أنزلت منزلة المتغاير، وإلى ذلك ذهب الزمخشري والرازي وأبوحيان والسبكي والخفاجي. وعلى العموم فإن حال الجملتين الموصولتين بأداة الربط (الواو) لا تخرج عن أمرين إما أن يكون لهما التشريك في الحكم الإعرابي وإما أن لا يكون لهما ذلك التشريك.

الأول لا إشكال فيه لأن الاشتراك في الإعراب يؤدي إلى اشتراك في حكم ذلك الإعراب ، وهذا الحكم هو عبارة عن المقولات الدلالية الإعرابية كالفاعلية والمفعولية

---

[140] الجرجاني دلائل الإعجاز ص172.

[141] الزمخشري الكشاف ج1 ص133.

[142] الآية 12 من سورة آل عمران

والحالية وما إلى ذلك من الدلالات التي تربط بين عناصر البنية العاملية.وإذا كان الحكم الإعرابي يرتبط عادة بالمفردات داخل الجملة، على نحو ما وضحنا في البنية العاملية. فإن المفسرين وعلماء القرآن أنزلوا الجمل التي لها حكم إعرابي منزلة المفردات، إذ إن الجملة لا يكون لها محل إعرابي إلا إذا أولت بمفرد. والعطف بين المفردات يكون بإشراك الثاني إعراب الأول الذي يؤدي إلى إشراك في حكم ذلك الإعراب ، فالمعطوف على المرفوع يكون فاعلا مثله، والمعطوف على المنصوب يكون مفعولا مثله وهكذا دواليك، ومن ثم فإن الجمل التي لها محلّ إعرابي يجري عليها ما يجري على العطف بين المفردات لكونها تؤول بمفرد وهذا النوع هو الذي يسميه السكاكي بالعطف القريب ، ويقول فيه الجرجاني:" واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها، ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول ، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به ، أو فيه ، أوله شريك له في ذلك، وإذا كان هذا أصله في المفرد فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدهما أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد على المفرد وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا والإشراك بها في الحكم موجودا"[143].

إن فائدة عطف المفرد تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ليعرف أن المعطوف والمعطوف عليه يتشاركان في الفاعلية أو المفعولية ومن ثم يتصل الكلام ويتسق بعضه ببعض ويستنبط الحكم من خلال ذلك كله ، يقول تعالى **فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين** فمن قرأ **وأرجلكم** بالنصب عطف على الوجوه وكانت الأرجل مغسولة، ومن قرأ بالجر على الرؤوس كانت ممسوحة يقول الزمخشري" قرأ جماعة **وأرجلكم** بالنصب فدل

---

[143] الجرجاني دلائل الإعجاز ص232.

على أنّ الأرجل مغسولة ، فإن قلت ، فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها"[144].

أما الثاني فهو الذي يتم فيه العطف على جملة لا محل لها من الإعراب ، أي عارية من أي موضوع إعرابي كما يقول الجرجاني، وبالتالي فليس لها أي حكم إعرابي قد يشركها مع الثانية،وهذا هو النوع الذي يستشكل أمره وينقسم بدوره إلى قسمين : قسم يكون فيه الوصل لا غير وقسم يكون فيه الفصل لا غير.

أما القسم الذي يكون فيه الوصل لا غير ، فيجب التساؤل عن الجهة التي من أجلها يستساغ الجمع والاتساق بين الجمل فيه، وقد أجاب الجرجاني عن ذلك حين قال " إنا وإن كنا إذا قلنا زيد قائم وعمرو قاعد، فإنا لا نرى هاهنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه ، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك أنا لا نقول زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني ، يدلك على ذلك أنك إذا جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم "[145]. فالجمع بين الجملتين من هذا المنطلق يكون بسبب معين وعلة خفية تهم المخاطب وهي التي تسوغ الجمع والوصل.ولقد فرع علماء الإعجاز والبلاغة عموما مسوغات الجمع إلى ثلاثة أصناف : جامع عقلي وجامع وهمي وجامع خيالي.

فأما الأول فيشمل كل العلاقات التي يحكمها العقل ولا تخرج عن دائرته، بأن يكون بين المسند إليهما أو المسندين في الجملتين الموصولتين اتحاد في التصور ، وذلك بأن يتعلقا

---

144 الزمخشري الكشاف ج1 ص597 والآية 6 من سورة المائدة.

145 الجرجاني دلائل الإعجاز ص224 – 225.

بنوع واحد أو شخص واحد كقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات[146] أو أن يكون بينهما تماثل في الواقع الخارجي كقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هو الصديقون والشهداء عند ربهم لهم أجرهم ونورهم[147] فالجامع بين الجملتين في الآية هو التماثل في الجزاء الجزيل،و قد يكون بينهما علاقة تضايف كتلك التي تحصل بين العلة والمعلول والسبب والمسبب والأقل والأكثر، إذا لا يمكن تصور أحدهما في الذهن دون تصور الآخر.

وأما الثاني الذي هو الجامع الوهمي فهو أن يكون بين تصوري الجملتين شبه تماثل كلون البياض والصفرة فإن الوهم يبرزهما كالمثلين ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

أو أن يكون بينهما تضاد كالسواد والبياض، والتحرك والسكون، أو شبه تتضاد كالسماء والأرض، لأن الوهم يُنزل المتضادين منزلة المتضايفين فيجمع بينهما في الذهن ومن ذلك قوله تعالى وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات[148].وقوله كذلك إن الابرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم[149] وأيضا قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا[150].

أما القسم الثاني الذي يكون فيه الفصل لا غير فيقسمه البلاغيون قسمين:الأول يكون فيه حال الجملة مع حال التي قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكد

---

[146] الآية 20 من سورة محمد.

[147] الآية 18من سورة الحديد.

[148] الآية 21 من سورة فاطر .

[149] الآية 13 – 14 من سورة الانفطار .

[150] الآية 83 من سورة التوبة .

1.1.1.2التوكيد والتقرير

إن هذا النوع يحصل عندما تكون الجملة الثانية بمثابة توكيد وتقرير للجملة الأولى فقد تنزل الجملة الثانية منزلة التوكيد المعنوي للجملة الأولى فتفيد التحقيق والتقرير رغم اختلافهما في المعنى، لكن يلزم من ثبوت معنى إحداهما ثبوت معنى الأخرى كقوله تعالى **الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين** فهذه أربع جمل ، الثانية جاءت لتفيد أن الكتاب بلغ الغاية القصوى من الكمال والرفعة والمنزلة السامية ، وذلك تقريرا لجهة التحدي ، وهذا يستلزم أن هذا الكتاب لا يحوم حوله ريب إلا قبل تأمله ثم **لا ريب** أي بلغ الغاية من الكمال وأنه من عند الله وقوله **هدى للمتقين** تأكيد ثان إذ معناه قمة الهداية وسنامها حتى كان ذاته هداية محضة وهذا يستفاد من الإخبار عنه بالمصدر **هدى** فالجمل الثلاث[**ذلك الكتاب**] [**لا ريب فيه**] [**هدى للمتقين**] تحوم حول حقيقة ودلالة واحدة هي الكمال التام في النفع والهداية.

ويقول الزمخشري أثناء تعرضه لهذه الآية"والذي هو أرسخ عرقا في البلاغة أن يضرب على هذه المحال صفحا، وأن يقال إن قوله **الم** جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، **ذلك الكتاب** جملة ثانية و **لا ريب فيه** جملة ثالثة و **هدى للمتقين** جملة رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم حتى جيء بها متناسقة هكذا من غير نسق لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة، بيان ذلك أنه نبه أولا على الكلام المتحدى به ثم أشير بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ، فكان تقريرا لجهة التحدي وشدا من أعضاده ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب فكان شهادة وتسجيلا بكماله"[154].

ويقول كذلك أثناء تعرضه لقوله تعالى **أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون**" فإن قلت لم جاء مع العاطف وما الفرق بينه وبين قوله **أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون**" قلت قد اختلف الخبران هاهنا فلذلك دخل العاطف بخلاف

---

[154] الزمخشري الكشاف ج1 ص121 – 122والآية 1 من سورة البقرة.

الخبرين ثمة فإنهما متفقان ، لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة لما في الأولى فهي من العطف بمعزل وهو فصل،وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[155].

ونجد الشيء نفسه كذلك عند الزمخشري وهو يتعرض لقوله تعالى **إنا معكم إنما نحن مستهزئون**" فإن قلت أنى تَعَلّقُ قوله **إنما نحن مستهزئون** بقوله **إنا معكم** قلت هو توكيد له لأن قوله **إنا معكم** معناه الثبات على اليهودية وقوله **إنما نحن مستهزئون** رد للإسلام ودفع له منهم لأن المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به ، ودفع نقيض الشيء توكيد لثباته"[156].

2.1.1.2 البدليـــــــــة

ويحصل الوصل بطريق البدلية عندما تكون الجملة الثانية بمثابة البدل من الأولى، وهذا يعني أن الأولى غير وافية تماما فتأتي الجملة الثانية لتكمل المراد وتستوفى المعنى، وتكون إما بمعنى بدل البعض من الكل- سواء تعلق الأمر بعلاقة الجزء والكل أو علاقة التفصيل بعد الإجمال — أو بمعنى بدل اشتمال.

أما الأول فنجده في قوله تعالى **واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون** فالجملة الأولى تحيل على إمداد الله تعالى للمخاطبين بالنعم على عملهم، وذلك حتى يشغلوا عقولهم وأنفسهم في تأملها واستعراضها، ثم عددها لهم مركزا على أخطرها فكأنه شغل حواسهم كلها في عودته، وأعاد المعنى في صورتين . والجملة الثانية كما يتضح جليا بمثابة بدل البعض حيث تمثل تسجيلا لنعم الله وتعدادها . يقول الزمخشري في هذا الصدد" بالغ في تنبيههم على نعم الله حيث أجملها ثم فصلها مستشهدا بعملهم ،

---

155 الزمخشري الكشاف ج1 ص145 – 146 والآية 5 من سورة البقرة..

156 الزمخشري الكشاف ج1 ص186 والآية 14 من سورة البقرة..

وذلك أنه أيقظهم على سنة غفلتهم حين قال أمدكم بما تعلمون ثم عددها عليهم وعرفهم المنعم بعديد ما يعلمون من نعمته "[157] ويُستفاد من السياق هنا أن الخطاب جاء لتنبيه المخاطبين على نعم الله، من تلك النعم أنه أمدهم بأنعام وبنين وجنات وعيون.

والثاني نجده في قوله تعالى **اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون**[158] فهذه الآية سيقت لحمل المخاطبين على اتباع الرسل أي اتباع الذين هم مهتدُون لا يسألون أجرا. ومعلوم أن صفات الرسل تشتمل فيما تشتمل عليه الاهتداء وعدم سؤال الأجر لذلك فما على المخاطبين إلا الإتّباع لأنهم لن يخسروا شيئا من دنياهم بل سيربحون بالتالي الاعتقاد والإيمان[159].

3.2.1.2 البيان والتفسير

تتجلى علاقة البيان والتفسير تكون الجملة الثانية بيانا للأولى وتوضيحا وتفسيرا، وهذا يعني أن في الأولى شيئا من التعميم والإبهام الذي يحتاج إلى الكشف والإيضاح الذي تضطلع به الجملة الثانية. مثال ذلك قوله تعالى **فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى**[160] حيث فصل جملة قال عما قبلها لكونها تفسيرا وبيانا للوسوسة.

ولقد اهتم الزمخشري بهذا النوع من التلاحم الدلالي بين الجملتين وميز بين نوعين منه، النوع الأول تأتي فيه الجملة الثانية بيانا لكلمة سابقة في الجملة الأولى، أما النوع الثاني فتأتي الجملة الثانية فيه بيانا للجملة برمتها.

---

[157] الزمخشري الكشاف ج3 ص122 والآية 132 - 135من سورة الشعراء.

[158] الآية 20-21 من سورة يس.

[159] الزمخشري الكشاف ج3 ص319.

[160] الآية 120من سورة طه.

ويتجلى النوع الأول من خلال قوله تعالى وإذا نجيناكم من آل فرعون يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم فيذبحون هنا فجاءت بيانا لـــ يسومونكم ولذلك ترك العاطف[161]،ونجد الشيء نفسه في قوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يـــأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول ، الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ، ألا إن نصر الله قريب" فمستهم بيان للمثل وهو استئناف كأن قائلا قال : كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء[162].

أما النوع الثاني فتمثله آية الكرسي التي تشتمل على مجموعة من الجمل ، يبين ويفسر بعضها بعضا يقول الزمخشري" فإن قلت كيف ترتبت الجمل في آية الكرسي من غير عطف؟ قلت ما منها إلا وهي واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه، والبيان متحد بالمبين فلو توسط بينهما عاطف لكان كما تقول العرب: بين العصا ولحائها فالأولى بيان لقيامه بتدبير الخلق وكونه مهيمنا عليه غير ساه عنه، والثانية لكونه مالكا لما يدبره والثالثة لكبرياء شأنه والرابعة لإحاطته بأحوال خلقه وعلمه بالمرتضى منه المستوجب للشفاعة وغير المرتضى، والخامسة لسعة عمله وتعلقه بالمعلومات كلها أو لجلاله وعظم قدره"[163].

2.1.2 الانفصال التام

يقول عبد القاهر الجرجاني" ومما هو أصل في هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر فيها صارت به أجنبية مما قبلها "[164].

---

[161] الزمخشري الكشاف ج1 ص279 والآية 79 من سورة البقرة.

[162] الزمخشري الكشاف ج1 ص355 والآية 214من سورة البقرة.

[163] الزمخشري الكشاف ج1 ص386، وآية الكرسي هي الآية 255 من سورة البقرة.

[164] الجرجاني دلائل الإعجاز ص179.

إن ترك العطف هنا ناتج عن مظهر آخر من مظاهر الخطاب ألا وهو الانفصال التام الحاصل بين الجملتين ، والذي أوجب الانفصال في هذا الإطار كما يتضح لنا سواء من تحاليل الجرجاني أو الزمخشري هو الاختلاف في القوة الإنجازية التي تحملها كل من الجملتين داخل الخطاب.

فإذا أخذنا مثلا قوله تعالى **وإذا لقوا آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون** فهاتان الآيتان قد توحيان بضرورة عطف **الله يستهزئ بهم** على قوله **إنما نحن مستهزئون** وذلك لأن الثانية ليست أجنبية عن الأولى ولأنه جاء في القرآن نظائر لها معطوفة على ما قبلها مثل **يخادعون الله وهو خادعهم** وكذلك **ومكروا ومكر الله**[165].إن الداعي الذي أوجب فصل **إنما نحن مستهزئون** عن **الله يستهزئ بهم** هو الاختلاف في القوتين الإنجازيتين ، إذا الأولى خبر من الله تعالى والثانية حكاية عن المنافقين، لذلك امتنع عطف ما هو خبر عن الله على ما هو حكاية عن الكفار.

وفي الاتجاه نفسه نجد قوله تعالى **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون** فقوله"**إنهم هم المفسدون** خبر من الله عنهم وقوله **إنما نحن مصلحون** حكاية عنهم، فلو عطف للزم عليه الدخول في الحكاية ولصار خبرا من اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ولصار كأنه قيل: قالوا إنما نحن مصلحون وقالوا إنهم هم المفسدون وذلك ما لا يُشك في فساده"[166].

ولقد أجاز البلاغيون عطف الجملتين المختلفتين خبرا وإنشاء إذا اشتمل المقام على ما يزيل هذا الاختلاف ويرفعه وذلك بتضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر مع الاشتراك في الجهة الجامعة على حد ما نجد في قوله تعالى **وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل**

---

[165] الآية 54 من سورة آل عمران.

[166] الجرجاني دلائل الإعجاز ص179 والآية 10 – 11 من سورة البقرة.

لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا[167].

أما ما يتعلق بالواو التي ترد بين الجمل المختلفة خبرا وإنشاء ولا محل إعرابي لها فقد سميت بأسماء متعددة كواو الاستئناف وواو الابتداء أو القطع.وإذا كان الزركشي قد رجح أن تكون هذه الواو واوا للعطف دون أن تفيد التشريك في الحكم فإن الزمخشري له رأي خاص حلله بمناسبة تفسيره لقوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها يقول الزمخشري " فإن قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطف عليه؟قلت ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مُشاكل من أمر ونهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمرا بالعفو والإطلاق"[168].إن الزمخشري يجيز أن توصل الجملتان رغم انفصالهما من حيث القوة الإنجازية شريطة أن تكون الثانية متضمنة لمعنى الأولى.

2.2 الإجمال والتفصيل

تحصل هذه العلاقة عندما تكون دلالة الجملة الأولى مبنية على الإجمال فتضطلع الجملة الثانية بمهمة تفصيل ذلك الإجمال كما في قوله تعالى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم "فالذين هاجروا تفصيل لعمل العامل منهم على سبيل التعظيم له والتفخيم كأنه قال فالذين عملوا هذه الأعمال السنية الفائقة وهي

---

[167] الآية 83 من سورة البقرة.

[168] الزمخشري الكشاف ج1 ص244 – 245والآية 83 من سورة البقرة.

المهاجرة عن أوطانهم فارين إلى الله بدينهم"[169].و التفصيل في هذه الآية يفيد التعظيم على حد ما يفهم من كلام الزمخشري.

ويقول في قوله تعالى قال ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري "فإن قلت لي في قوله اشرح لي صدري ويسر لي أمري ما جدواه والكلام بدونه مستتب؟قلت قد أبهم الكلام أولا فقيل اشرح لي ويسر لي، فعلم أن ثم مشروحا وميسرا ثم بين ورفع الإبهام بذكرهما، فكان آكد لطلب الشرح والتيسير لصدره وأمره من أن يقول اشرح صدري ويسر أمري على الإيضاح الساذج لأنه تكرير للمعنى الواحد من طريق الإجمال والتفصيل"[170]. إن التفصيل هنا يفيد تقوية المعنى وإثباته وذلك بإجماله أولا حتى تتهيأ النفس لمعرفة تفصيله وعندما يجيء مفصلا يكون أثره أبلغ قوة على نفس المخاطب وأشد التفاتا.

وتجدر الإشارة هنا أن الزمخشري يشير أيضا إلى حذف أحد أقسام المفصل أي حذف أحد مكونات الجملة التي تضطلع بدور التفصيل وتكون للمذكور دلالة على المحذوف وذلك عند قوله تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا. فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله وأما الذين استنكفوا واستكبروا فيعذبهم عذابا أليما فإن قلت التفصيل غير مطابق للمفصل لأنه اشتمل على الفريقين والمفصل على فريق واحد، قلت هو مثل قولك: جمع الإمام الخوارج فمن لم يخرج عليه كساه وحمله ومن خرج عليه نكل به،وصحة ذلك لوجهين أحدهما أن يحذف ذكر أحد الفريقين لدلالة التفصيل عليه، ولأن ذكر أحدهما يدل على ذكر الثاني، كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به والثاني وهو الإحسان

---

169 الزمخشري الكشاف ج1 ص490 والآية 195 من سورة آل عمران.

170 الزمخشري الكشاف ج 2 ص535 والآية25 – 26 من سورة طه.

إلى غيرهم مما يغمهم فكان داخلا في جملة التنكيل بهم، فكأنه قيل ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسرة إذا رأى أجور العامِلين وبما يصيبه من عذاب الله"[171].

ويمكن أن ندخل في هذا الإطار ما يصطلح عليه علماء البديع باللف كذكر المتعدد على جهة الإجمال، ثم ذكر ما لكل على جهة التفصيل ثقة بأن السامع سيرده، يقول عند قوله تعالى **وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى** "والمعنى : وقالت اليهود: لن يدْخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف بين القولين ثقة بأن السامع يرد على كل فريق قوله، وأمنا من الإلباس لما علم من التعادي بين الفريقين، وتضليل كل واحد منهما لصاحبه[172]، ونحوه **وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا**"[173].

كما يشير إلى ذكر المتعدد على جهة التفصيل والترتيب يقول عند قوله تعالى **لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير** "وهو اللطيف ينطف عن أن تدركه الأبصار، الخبير بكل لطيف، فهو يدرك الأبصار لا تلطف عن إدراكه وهذا من باب اللف"[174].

وقد يكون ذكر المتعدد وتوابعه على غير ترتيب فيشير إلى ترتيبه ويعلل إهماله يقول في قوله تعالى **ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله** وهذا من باب اللف، وترتيبه ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار إلا أنه فصل بين

---

171 الزمخشري الكشاف ج1 ص588-589 والآية 172-173من سورة النساء.

172 الزمخشري الكشاف ج1 ص304 والآية 111 من سورة البقرة. وهذه الآية من الشواهد التي ذكرها القز ويني أيضا في كتابه الإيضاح، كما أن الخطيب نقل في بغيته على الإيضاح كلام الزمخشري السابق.

173 الآية 135 من سورة البقرة.

174 الزمخشري الكشاف ج2 ص41-42 والآية 103 من سورة الأنعام.

القرينتين الأوليين بالقرينتين الأخريين لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد"[175].

وقد يذكر المتعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر المتعدد ملفوظا أو مقدرا، فيقع النشر بين لفين، أحدهما مفصل والآخر مجمل ففي قوله تعالى **فمن شهد منكم الشهر فليصمه، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون** يقول الزمخشري:"الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق،تقديره **ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون** شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأن المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه. ومن الترخيص في إباحة الفطر، فقوله لتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون علة الترخيص والتيسير، وهذا نوع من اللف لطيف المسلك، لا يكاد يهتدي إليه إلا النقاب المحدث من علماء البيان"[176].

وقد يدخل في الإطار ما يطلق عليه الزمخشري الاستطراد وذلك عند بحثه في بيان المناسبات القائمة بين الجمل وعلاقات أجزاء الكلام بعضها ببعض.يقول عند قوله تعالى **يسألونك عن الأهلة، قل هي مواقيت للناس والحج، وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى** "فإن قلت ما وجه اتصاله بما قبله قلت كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الأهلة وعن الحكمة في نقصانها وتمامها معلوم أن كل ما يفعله الله عزّ وجل لا يكون إلا حكمة بالغة ومصلحة لعباده، فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء وأنتم تحسبونها برا، ويجوز أن يجري ذلك على طريق الاستطراد لما ذكر أنها مواقيت للحج لأنه كان من أفعالهم في الحج"[177].

---

175 الزمخشري الكشاف ج3 ص218 والآية 23 من سورة الروم.

176 الزمخشري الكشاف ج1 ص336-337 والآية 185 من سورة البقرة.

177 الزمخشري الكشاف ج1 ص341 والآية 189 من سورة البقرة.

وفي قوله تعالى وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا. فتعالى الله الملك الحق، ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه يقول الزمخشري "ولما ذكر القرآن وإنزاله قال على سبيل الاستطراد وإذا لقنك جبريل ما يوحى إليك من القرآن فتأن عليه ريثما يسمعك ويفهمك ثم اقبل عليه بالتحفظ بعد ذلك"[178].

كما ينص على الاستطراد أيضا عند قوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا، ولباس التقوى ذلك خير حيث يقول:"وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقيب ذكر بدو السوءات، وخصف الورق عليها، إظهارا للمنة فيما خلق من اللباس، لما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارا بأن التستر باب عظيم من أبواب التقوى"[179].

ويقول أيضا عند قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون لن يضروكم إلا أذى فإن قلت ما موقع الجملتين أعني منهم المؤمنون لن يضروكم إلا أذى؟ قلت هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب، كما يقول القائل وعلى ذكر فلان فإن من شأنه كيت وكيت ولذلك جاءا من غير عاطف"[180].

ويدخل في هذا الإطار ما سماه الزمخشري والبلاغيون الذين جاءوا بعده أيضا بالإدماج وهو الخطاب الذي يدرج تحته معنى آخر كما في قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء، قل من انزل الكتاب الذي جاء به

---

178 الزمخشري الكشاف ج3 ص555 والآية 113 – 114 من سورة طه.

179 الزمخشري الكشاف ج2 ص74 والآية 26 من سورة الأعراف.

180 الزمخشري الكشاف ج1 ص455 والآية 110 – 111 من سورة آل عمران.

موسى نورا وهدى للناس، تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا يقول الزمخشري في تفسيره لهذه الآية"إنما قالوا (أي اليهود) ذلك مبالغة في إنكار إنزال القرآن على رسول الله ص، فألزموا ما لابد لهم من الإقرار به من إنزال التوراة على موسى عليه السلام، وأدرج تحت الإلزام توبيخهم، وإن نعى عليهم سوء جهلهم لكتابهم، وتحريفهم وإبداء بعض، وإخفاء بعض، فقيل جاء به موسى وهو نور وهدى للناس، حتى غيروه ونقصوه وجعلوه قراطيس مقطعة، وورقات مفرقة، ليتمكنوا مما راموا من الإبداء والإخفاء"[181].

3.2 الفواصل

لقد وقف الزمخشري عند الفواصل القرآنية مبرزا وجه الملاءمة بين مدلولها ومدلول الآيات القرآنية التي تقدمت عليها حيث إنما في بنائه التحليلي من المظاهر التي تعكس اتساق الخطاب وتلاؤم الجمل المكونة له.ففي قوله تعالى **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنومن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون.** لقد حاول الزمخشري أن يقف على فواصل هذه الآيات مبرزا الاتساق الشامل الذي يجمعها من خلال الفاصلتين **لا يعلمون** والتي قبلها **لا يشعرون**. "فإن قلت: فلم فصلت هذه الآية بلا يعلمون والتي قبلها بلا يشعرون،قلت لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل يحتاج إلى نظر واستدلال حتى يكتسب الناظر المعرفة. وأما النفاق وما فيه من البغي المؤدي إلى الفتنة والفساد في الأرض فأمر دنيوي مبني على العادات معلوم عند الناس خصوصا عند العرب في جاهليتهم وما كان قائما بينهم من التغاور والتناحر والتحازب فهو كالمحسوس المشاهد، ولأنه قد ذكر السفه وهو جهل فكان ذكر العلم معه أحسن طباقا له"[182].

---

[181] الزمخشري الكشاف ج2 ص34 والآية 91 من سورة الأنعام.

[182] الزمخشري الكشاف ج1 ص183والآية11 – 13 من سورة البقرة.

كما بحث الزمخشري في الفاصلة التي تبدو لأول وهلة غير مطابقة في الظاهر لسياق الآية لكنها تحتاج إلى إجالة النظر ودقة التركيز في معانيها لتبدو الملاءمة ويتضح الاتساق كما في قوله تعالى قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والارض إنه كان غفورا رحيما "فإن قلت كيف طابق قوله إنه كان غفورا رحيما هذا المعنى؟ قلت لما كان ما تقدمه في معنى الوعيد عقبه بما يدل على القدرة عليه لأنه لا يوصف بالمغفرة والرحمة إلا القادر على العقوبة، أو هو تنبيه على أنهم استوجبوا بمكابرتهم هذه أن يصب عليهم العذاب صبا، ولكن صرف ذلك عنهم أنه غفور رحيم ولا يعاجل"[183].

كما ذهب الزمخشري إلى أن القرآن قد يعدل عن لفظ إلى لفظ آخر مراعاة للفاصلة لأن الفواصل في كثير من سور الخطاب القرآني يتحد نغمها الصوتي فيصل تأثير المتكلم في القارئ أو السامع إلى مداه.ففي قوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا يقول الزمخشري "فإن قلت كيف قيل تبتيلا مكان تبتلا قلت لأن معنى تبتل بتل نفسك فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل"[184].

4.2 الاعتراض

يحصل الاعتراض في الخطاب بجملة واحدة وبعدة جمل أيضا ولكل نوع قيمته الاتساقية.والاعتراض من الناحية البنيوية يقع في عدة مواقع،فقد نجده بين العامل ومعموله كأن يقع بين الفعل ومفعوله نحو قوله تعالى ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه موده يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما يقول الزمخشري إن جملة "كأن لم تكن بينكم وبينه مودة اعتراض بين الفعل الذي هو ليقولن وبين مفعوله الذي هو يا ليتني"[185].أو بين المبتدأ وخبره نحو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون فجملة " لا نكلف نفسا إلا وسعها

---

183 الزمخشري الكشاف ج3 ص82 والآية 6 من سورة الفرقان.

184 الزمخشري الكشاف ج4 ص177 والآية8 من سورة المزمل.

185 الزمخشري الكشاف ج1 ص 541والآية 73 من سورة النساء.

جملة معترضة بين المبتدأ والخبر للترغيب في اكتساب ما لا يكتنهه وصف الواصف من النعيم الخالد"[186].

وقد تقع الجملة الاعتراضية بين البدل والمبدل منه والنعت ومنعوته والقسم والمقسم عليه، الأول نحو قوله تعالى واذكر في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقا نبيا إذ قال لأبيه يا أبت فهذه الجملة" وقعت اعتراضا بين المبدل منه وبدله أعني إبراهيم: وإذ قال نحو قولك رأيت زيدا نعم الرجل أخاك"[187]. والثاني والثالث نحو قوله فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم يقول الزمخشري :"وقوله وإنه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض في اعتراض لأنه اعترض به بين القسم والمقسم عليه وهو قوله إنه لقرآن كريم واعترض بـــ لو تعلمون بين الموصوف وصفته"[188].

ومما يشبه الاعتراض داخل اعتراض آخر على حد ما رأينا في الفقرة السابقة أن تأتي جملة من الكلام معترضة في كلام آخر على سبيل الاستطراد نحو قوله تعالى وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بنيي لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم ووصينا الانسان بوالديه "فإن قلت هذا الكلام كيف وقع في أثناء وصية لقمان قلت هو كلام اعترض على سبيل الاستطراد تأكيدا لما في وصية لقمان من النهي عن الشرك"[189].

وهناك نوع آخر تعرض له الزمخشري وهو الاعتراض الذي يأتي في آخر الكلام كقوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذين رزقنا من قبل وأوتوا به متشابها "فإن قلت كيف موقع قوله وأوتوا به متشابها من نظم الكلام؟ قلت هو كقولك فلان احسن بفلان ونعم ما فعل، ورأى من الرأي كذا وكان صوابا ومنه قوله تعالى وجعلوا

---

[186] الزمخشري الكشاف ج2 ص79 والآية 42 من سورة الأعراف.

[187] الزمخشري الكشاف ج2 ص510 والآية41 من سورة مريم.

[188] الزمخشري الكشاف ج4 ص58 والآية75 – 76 من سورة الواقعة.

[189] الزمخشري الكشاف ج3 ص231 والآية13 – 14 من سورة لقمان.

أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون وما أشبه ذلك من الجمل التي تساق في الكلام معترضة للتقرير"[190].

إن وظيفة الاعتراض عند الزمخشري هي التوكيد وذلك بالإضافة إلى دورها في اتساق الكلام وتراص جمله داخل الخطاب المعين.ففي قوله تعالى **ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الانثيين نبئوني بعلم إن كنتم صادقين ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين** يقول الزمخشري "فإن قلت كيف فصل بين بعض المعدود وبعضه ولم يوال بينه؟ قلت قد وقع الفاصل بينهما اعتراضا غير أجنبي من المعدود وذلك أن الله عز وجل من على عباده بإنشاء الأنعام لمنافعهم وبإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على من حرمها، والاحتجاج على من حرمها تأكيد وتسديد للتحليل.والاعتراضات في الكلام لا تساق إلا للتوكيد"[191].

5.2 الترتيب

لقد أولى الزمخشري عناية كبيرة ببيان الأسس التي يسير عليها نسق الجمل وترتيبها في الخطاب القرآني، فلم يقف عند الجملتين فقط بل تعداهما إلى الجمل والآيات المتتابعة يبحث في وجوه اتساق ترتيبها وأسرار الغرض المسوق له الكلام ففي قوله تعالى والله **خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع** يقول الزمخشري "فإن قلت لم جاءت الأجناس الثلاثة على هذا الترتيب؟قلت قدم ما هو أعرق في القدرة وهو الماشي بغير آلة مشي من أرجل أو قوائم ثم الماشي على الرجلين ثم الماشي على أربع"[192].

---

190 الزمخشري الكشاف ج 1 ص261-262والآية25 من سورة البقرة.

191 الزمخشري الكشاف ج2 ص 57 والآية143 – 144 من سورة الأنعام.

192 الزمخشري الكشاف ج3 ص71 والآية 45 من سورة النور.

إن الجملة عند الزمخشري قد تتقدم على جمل أخريات داخل الخطاب لأنها تدل على الأكثر عددا نحو قوله تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا، فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله "فإن قلت لم قدم الظالم؟ثم المقتصد ثم السابق؟ قلت للإيذان بكثرة الفاسقين وغلبتهم،وان المقتصدين قليل بالإضافة إليهم والسابقون اقل من القليل"[193].

وقد تترتب الجمل في الخطاب القرآني عند الزمخشري حسب أثرها في الحياة المادية والروحية للمخاطبين كقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسي كثيرا "فإن قلت لم قدم إحياء الأرض وسقي الأنعام على الأناسي ؟قلت لأن حياة الأناسي بحياة أرضهم وحياة أنعامهم فقدم ما هو سبب حياتهم وتعيشهم على سقيهم، ولأنهم إذا ظفروا بما يكون سقيا أرضهم ومواشيهم لم يعدموا سقياهم"[194].

كما رأى الزمخشري أن الخطاب القرآني قد تترتب فيه الآيات بصورة قد تبدو في الظاهر غير منسجمة ولكنها بعد الفحص والتدقيق تظهر أنها موافقة لأحوال النفس وما يعن ويعرض لها من مشاعر وخواطر كما في قوله تعالى أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الخاسرين أو تقول لو أن الله هداني لكنت من المتقين أو تقول حين ترى العذاب لو أن لي كرة فأكون من المحسنين بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت وكنت من الكافرين "فإن قلت هلا قرن الجواب بما هو جواب له، وهو قوله لو أن الله هداني ولم يفصل بينهما بآية؟ قلت لأنه لا يخلو إما أن يقدم على أخرى القرائن الثلاث فيفرق بينهن، وإما أن تؤخر القرينة الوسطى، فلم يحسن الأول لما فيه من تبتير النظم بالجمع بين القرائن، وأما الثاني فلما فيه من نقض الترتيب وهو التحسر على

---

[193] الزمخشري الكشاف ج3 ص 309والآية32 من سورة فاطر.

[194] الزمخشري الكشاف ج3 ص95 - 96والآية49 من سورة الفرقان.

التفريط في الطاعة ثم التعلل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة فكان الصواب ما جاء عليه وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب"[195].

6.2 التكرار

يرى الزمخشري أن تكرار النداء في قوله تعالى **يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله** والآية **يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم** "استدعاء منهم لتجديد الاستبصار عند كل خطاب وارد، وطريقة الإنصات لكل حكم نازل، وتحريك منهم لئلا يفتروا ويغفلوا عن تأملهم وما أخذوا به"[196].

كما يفسر تكرار النداء في سورة غافر مستوحيا اللفظ المكرر وما له من أثر في استجابة النفس فيقول في قوله تعالى **وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع(...)ويا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة** "فإن قلت لم كرر نداء قومه؟ قلت أما تكرير النداء ففيه زيادة تنبيه لهم وإيقاظ عن سنة الغفلة، وفيه أنهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم، ونصيحتهم عليه واجبة، فهو يتحزن لهم، ويتلطف بهم، ويستدعي بذلك ألا يتهموه فإن سرورهم سروره وغمهم غمه ويتزلوا على نصيحته لهم كما كرر إبراهيم عليه السلام في نصيحة أبيه يا أبت"[197].

يقول في قوله تعالى **ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره** " هذا التكرير لتأكيد أمر القبلة وتشديده لأن النسخ من مظان الفتنة والشبهة وتسويل الشيطان، والحاجة إلى التفصلة بينه وبين البداء فكرر

---

195 الزمخشري الكشاف ج3 ص405 والآية56 – 59 من سورة الزمر.

196 الزمخشري الكشاف ج3 ص555 والآية 2 من سورة الحجرات.

197 الزمخشري الكشاف ج4 ص429والآية38 –41 من سورة غافر.

عليهم لينبهوا ويعزموا ويجدوا"[198] .وفي نفس الإطار أيضا يقول "فإن قلت ما فائدة تكرير قوله فكيف كان عذابي ونذر ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر قلت فائدته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين اذكارا واتعاضا وأن يستأنفوا تنبها واستيقاظا، إذا سمعوا الحث على ذلك والبعث وأن يقرع لهم العصا مرات ويقعقع لهم الشن تارات لئلا يغلبهم السهو ولا تستولي عليهم الغفلة وهذا حكم التكرير كقوله فبأي آلاء ربكما تكذبان عند كل نعمة عدها في سورة الرحمن وقوله ويل يومئذ للمكذبين عند كل آية أوردها في سورة المرسلات وكذلك تكرير الأنباء والقصص في أنفسها لتكون تلك العبر حاضرة للقلوب مصورة للأذهان مذكورة غير منسية في كل أوان"[199] .

7.2 الالتفات

يعتبر الزمخشري أن الالتفات هو مخالفة ظاهر الحال ففي قوله تعالى مالك يوم الدين.إياك نعبد وإياك نستعين"فإن قلت لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟قلت هذا يسمى الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه (...) وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[200] .

---

[198] الزمخشري الكشاف ج1 ص322 والآية 149 – 150 من سورة البقرة.

[199] الزمخشري الكشاف ج4 والآية16 – 17 من سورة القمر، و13 من سورة الرحمن و 15 من سورة المرسلات .

[200] الزمخشري الكشاف ج1 ص63-64والآية من سورة الفاتحة .وقد ذكر الزمخشري أن الالتفات كان من سنن العرب في كلامها لذلك "التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في ثلاثة أبيات:

تطاول ليلك بالأثمد وبات الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

ويفصل لنا الزمخشري بتفصيل ما للالتفات من أثر بالغ في الاتساق الشامل وذلك لكونه يجمع بين أجزاء الخطاب بطريقة تسعى للتأثير في أحوال نفس المخاطب ففي قوله تعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه (...)يا أيها الناس اعبدوا ربكم يقول الزمخشري" لما عدد الله تعالى فرق المكلفين من المؤمنين والكفار والمنافقين وذكر صفاتهم وأحوالهم. ومصارف أمورهم وما اختصت به كلّ فرقة مما يسعدها ويشقيها ويحظيها عند الله ويرديها أقبل عليهم بالخطاب وهو من الالتفات المذكور عند قوله إياك نعبد وإياك نستعين وهو فن من الكلام جزل فيه هز وتحريك من السامع، كما أنك إذا قلت لصاحبك حاكيا عن ثالث لكما إن فلان من قصته كيت وكيت فقصصت عليه ما فرط منه ثم عدلت بخطابك إلى الثالث فقلت: يا فلان من حقك أن تلزم الطريقة الحميدة في مجاري أمورك وتستوي على جادة السداد في مصادرك ومواردك، نبهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيه واستدعيت إصغاءه إرشادك زيادة استدعاء وأوجدته بالالتفات من الغيبة على المواجهة هازا من طبعه ما لا يجده إذا استمررت على لفظ الغيبة، وهكذا الافتنان في الحديث والخروج منه من صنف إلى وصف يستفتح الآذان للاستماع ويستهش الأنفس للقبول"[201].

وبالإضافة إلى ما للالتفات من أثر في الاتساق الشامل للخطاب فإنه يفيد دلالات تتفاوت بتفاوت طبيعة الالتفات ذاته.فالالتفات إلى الغيبة يدل على معنى التشهير وكأن المتكلم يحكي ما يحكيه ويرويه على جهة التشنيع والاستنكار لكل مخاطب عاقل كقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم "فإن قلت ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة؟قلت المبالغة كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح"[202].وقد يفيد الالتفات إلى الخطاب الاستنكار والتوبيخ كقوله تعالى وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون ألا يتقون يقول الزمخشري:"و أما من قرأ ألا تتقون على الخطاب فعلى طريقة الالتفات إليهم، أو جبههم وضرب وجوههم

---

[201] الزمخشري الكشاف ج1 ص 230سورة البقرة من الآية 1 إلى الآية21.

[202] الزمخشري الكشاف ج2 ص231 والآية 22 من سورة يونس.

بالإنكار والغضب عليهم كما ترى من يشكو من ركب جناية إلى بعض أخصائه والجاني حاضر فإذا اندفع في الشكاية وحر مزاجه وحمى غضبه قطع مباثة صاحبه وأقبل على الجاني يوبخه ويعنف به ويقول له ألم تتق الله ألم تستح من الناس"[203].

3 خلاصة

لقد صنفنا الاتساق الدلالي والتداولي عند الزمخشري إلى صنفين، كل صنف تندرج تحته مجموعة من الظواهر التي تعمل على اتساق الخطاب سواء داخليا من خلال ما تقدم أو تأخر من عبارات، أو خارجيا من خلال اتساق العبارة بسياقها التواصلي. الصنف الأول أطلقنا عليه الاتساق المحلي ويضم مجموعة من الظواهر التي تندرج في ما يمكن أن نطلق عليه مباحث الإحالة وهذه الظواهر هي التنكير والتعريف والضمائر في إحالاتها الخارجية والداخلية التي تتفرع بدورها إلى إحالة داخلية تقدمية وإحالة خارجية رجعية، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأعلام والتعريف باللام والتعريف بالإضافة أيضا. وبالإضافة إلى الإحالة تطرقنا إلى ظاهرة الاستبدال المتمثلة عند الزمخشري في التقديم والتأخير. وقد تطرقنا إلى الاستبدال على مستوى الربض الأيمن للخطاب والاستبدال على مستوى الربض الأيسر أيضا علاوة على علاقة الاستبدال بالاستفهام والنفي. أما الظاهرة الثالثة في الاتساق المحلي عند الزمخشري فهي الذكر والحذف داخل الخطاب وتطرقنا فيه لحذف العمد وحذف الفضلات، وآخر ظاهرة من ظواهر الاتساق المحلي التي وقفنا عليها عند الزمخشري هي ظاهرة السبك المعجمي وفيها تعرضنا لظواهر المقابلة والطباق والجناس. أما الصنف الثاني فهو الاتساق الشامل الذي يتعلق بالخطاب ما فوق الجملي وفيه تعرضنا لآليات الاتساق الدلالية والتداولية التي تجمع بين العبارات اللغوية داخل الخطاب/النص وضمت عند الزمخشري مباحث الفصل والوصل والإجمال والتفصيل والفاصلة والاعتراض والترتيب والتكرار والالتفات.

---

[203] الزمخشري الكشاف ج3 ص106 والآية 10 – 11 من سورة الشعراء.

خاتمة

وبعد، لقد حاولنا من خلال ما تقدم أن نبرز مباحث وآليات تحليل الخطاب عند الزمخشري، وذلك بوضعه في الإطار العام الذي كان يحكم التحليل اللغوي العربي القديم على وجه العموم. لقد تبين لنا أن علم اللغة العربية كان يسير جنبا إلى جنب مع العلم الشرعي القائم على أصول الفقه ومصطلح الحديث، الأمر الذي جعل درس اللغة العربية في الحضارة الإسلامية يتميز بوضعية خاصة، تتسم بالقداسة من جهة، وترتبط بمقولة الخطاب منذ الوهلة الأولى من جهة ثانية. لقد تعامل هذا الدرس مع نصوص متباينة ومتفاوتة من حيث الحجم والنوع.وهذا ما جعلنا نبحث في الأصول والمقومات التي تقف وراء هذا التعامل والارتباط، فألفينا اللغويين العرب القدماء يرون اللغة أداة للتواصل، اختارها الإنسان دون غيرها من الوسائل المتاحة، للتعبير عن أغراضه وحاجاته، لذلك فالمتكلم في تصور القدماء ذو ملكة لغوية تخاطبية، لأنها لا تستضمر الإواليات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية فحسب، بل تحتوي أيضا على إواليات تداولية تمد المتكلم والمستمع معا بالقدرة على إنتاج الكلام وتأويله، في المقامات المختلفة والسياقات المتباينة، ومتى أخذت مقولة الكلام بهذا البعد الواقعي المراسي صارت خطابا. لقد وجدنا الخطاب في نظر القدماء، على غرار الدرس اللساني الحديث، ذا بعدين الأول خارجي يضم السياق والمقام، والثاني داخلي يتعلق ببنية الخطاب ذاتها، لذلك بحثنا في البعدين معا سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية العملية فوقفنا على مختلف الأصول والفروع اللغوية التي ترتكز عليها مقولة الخطاب، كما وقفنا على الآليات التي وظفها القدماء أثناء سيرورة فهم الخطاب ورسم حدود تأويله. إن الإجابة عن هذه الإشكالات النظرية فرضت علينا أن لا نكتفي بالنظرة الفوقية للموضوع، بل أن نسلك في الباب الثاني والثالث مسلك التبيين والاستدلال والكشف عن منهج تحليل الخطاب، فاخترنا الزمخشري نموذجا لكونه لغويا أولا ولكونه عمل على تحليل خطابات متنوعة ومتباينة بمنهج لغوي دقيق يجمع بين المستويات اللغوية الصرف، والمعارف الموسوعية التي لا بد منها للدارس المحلل للخطاب، كما تنص بذلك صراحة كل الأبحاث اللسانية الحديثة التي وسعت مجال دراستها من مقولة الجملة إلى مقولة الخطاب/ النص.

من هذا المنطلق قسمنا البحث عن لغويات الخطاب عند الزمخشري إلى قسمين: الأول كشفنا فيه عن المستويات اللغوية لتحليل الخطاب، والثاني استخرجنا فيه آليات اتساقه والتئامه وذلك على هدى من منهج لسانيات الخطاب الحديثة. ففي القسم الأول درسنا المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي والتركيبي والدلالي والتداولي للخطاب عند ه، وذلك من خلال إعادة قراءة تراثه النحوي والبلاغي على السواء. أما القسم الثاني فدرسنا فيه آليات اتساق الخطاب عنده، والذي ميزنا داخله بين التأليف التركيبي القائم على البنية الإسنادية المحكومة بالنظرية العاملية، وبين الاتساق الدلالي/التداولي الذي لا يعمل على اتساق مكونات الخطاب/ الجملة فيما بينها فحسب، بل يعمل كذلك على اتساق الخطاب /النص على وجه العموم.

فهرس الأعلام

الصفحة

الآمدي:144-146-172

أبوموسى محمد:374

أبو عمر بن العلاء:51

الأبراشي:29

الأهوازي يوسف:34

أوغسطين الهيبوني:125

الأزهري:53-69-247

أمين أحمد:28

الأنباري ابو البركات:65-66-67-70-71-72-250-385

الأندلسي ابو حيان:71-158-163-246-279-385-461-474-477-501-540

الأندلسي بن عطية:52-53

أنيس إبراهيم:195-198-264-266

ابن أبي أصيبعة:37

ابن الأعرابي:32

الأعشى:124

أفلاطون:32-36

الأقرن ميمون:57

أرسطو:30-31-34-35-36-39-63

الإسنوي:65-80

الاسترابادي الرضي:99-100-224-247-257-279-287-302-386-387-477-478

أبن الأثير: 140

الأخفش:97-169-247-306

أغناطيوس مار:29

الاشبيلي ابن عصفور:193-213-214-385-482

الأشموني:67-99-109-213-214-247-386

الأشعري أبو موسى:44

الباء

الباجي أبو الوليد:166

الباقلاني:538

بولر:74

البطليوسي ابن السيد:156-385

ابن البطر أبو الخطاب:167

البيهقي:53

بيومي إبراهيم:31

البيضاوي:539
البيروني:32
بلومفيلد:208
البلخي:167
البصري:161-465-472
ابن عبد البر:129
برافمان:194
برجستراشر:172
بروكلمان كارل:39-205-231
البغدادي:93

الجيم
الجاحظ:42-75-79-161-538
الجابري محمد عابد:253
جاكبسون:74
الجواليقي:167
الجوزية ابن القيم:477
الجويني إمام الحرمين:65
جزنز:208
الجزولي:257
ابن الجزري:181-193-199
ابن جني:45-51-60-64-66-70-80-99-100
-154-173-181-191-193-196-197-202-210-216-250-251-300-343-386-446
الجنيدي خليفة:264
الجرجاني السيد:248
الجرجاني عبد القاهر:22:-99-100-139-140-150-168-219-244-247-249-286-330-370-
371-379-386-412-423-512-516-520-523-538-540-541-542-548-549
الجرمي:64-182

الدال
الدؤلي أبوالاسود: 28-32-34-42-49-51-56-57-208
الدامغاني:167
الدسوقي:89

الهاء
همبولت:81
الهندي المتقي:45
أبوهريرة:45

ابن هشام:21-99-101-102-230-247-340-386-405-409-414-446-474

الزايي

الزبيدي:166

الزجاج:169-284-478

الزجاجي:21-39-250-263-411

زيدان جرجي:28

الزركشي:66-93-94-126-157-159-338-490-539-550

زغبي ابوحيان :34

الزمخشري:-549-550-551-553-554-555-556-557-558-559-561-562-563-

548-547-546-545-541-540-539-537-536-534-533-532-531-530-529-

528-527-526-525-523-522-520-519-518-517-516-515-514-513-512-

511-510-509-507-506-505-504-503-502-501-499-497-496-495-494-

491-490-489-488-485-483-482-481-479-178-477-476-475-474-473-

469-467-466-463-462-461-460-459-458-457-456-454-453-451-450-

449-447-445-443-442-441-439-437-429-428-426-424-420-419-416-

415-414-413-412-411-409-408-406-405-404-399-398-397-396-395-

393-390-389-387-386-384-381-380-379-378-377-375-374-373-372-

371-370-369-367-366-365-364-363-362-360-359-358-357-356-355-

354-353-352-351-350-348-346-345-341-340-339-334-332-331-328-

327-326-325-324-323-322-321-319-317-311-309-307-306-305-303-

302-300-299-297-296-295-294-293-292-291-290-289-288-287-286-

285-283-282-280-279-278-277-276-275-274-271-268-263-262-261-

260-259-258-257-255-254-249-246-244-241-238-237-236-235-234-

231-230-229-228-227-225-224-222-221-220-219-218-217-215-213-

212-210-207-206-205-203-202-201-200-199-198-197-196-195-193-

192-198-188-186-185-184-183-182-180-179-178-176-174-173-172-

169-168-167-166-161-160-155-153-142-133-124-114-111-107-106-

105-104-102-101-100-99-94-65-51-21.

الحاء

ابن الحاج الأندلسي:246

ابن الحاجب:-80-224-302-386-387

الحارثي أبو منصور:167

ابن حزم:64-128-136

ابن حيون نعمان:136

الحموي ياقوت:72-166

حمورابي:266

أبو حنيفة:64-65-143-144
الحضرمي يعقوب:51
الحضرمي عبد الله بن إسحق:35
الحسحاس عبد ابن:43
حسن عباس:254
حسان تمام:159-184-204

الطاء
طاش كبرى زاده:72-73
الطبري:64-128
طوماس الإكويني:125

الياء
اليابري أبو بكر: 166
يونس بن حبيب:177
ابن يعيش:51-99-100-107-111-114-180-183
184-201-206-215-261-286-288-292-295-296-297-299-386
387-395-396-408-411-412-419-420-421-426-429-442-447-502

الكاف
الكاشي الملا محسن:137
كوهن:264
كويدي:30
كونتينو:176-183-184-194
الكيا الهراسي:81
ابن كيسان:300
كريمر فون:29
الكسائي:51-68

اللام
ليتمان:39-266

الميم
الإمام مالك:134
ابن مالك:67-213-247-300-386-456-482
ابن المبارك:129
المبرد:21-39-53-97-98-278-287-400-430-443

الموفق إسحق:167
المطرزي أبو الفتح:167
ميركس:30-34
مكي بن أبي طالب:182
المنصور ابو جعفر:34
ابن منظور:53-119-180
مصطفى إبراهيم:254
معاوية بن قرة:361
ابن مضاء القرطبي:64-251-252-253-254-385
ابن المقفع محمد:35
ابن المقفع عبد الله:35
المرادي:474
المرزباني:63
متى بن يونس:37-63
المخزومي:270
مذكور إبراهيم:34
المغربي ابن يعقوب:90-96

النون
ابن الناظم:37
نولدكه:265-266
النيسابوري:65-166-539

الصاد
الصبان:99-109
الصديق أبوبكر:43-46
الصعيدي:254

العين
عبد الملك بن مروان:44
أبو عبيدة:119-120-126-538
ابن العبري:34
ابن عدي:64
عياض:149
عيد محمد:251
العكبري:99-100-249-477
عمر أحمد مختار:28-177

ابن عقيل:316-386
ابن عساكر:53
العسكري ابو هلال:538
العكبي هارون:160
عثمان بن عفان:48

الفاء

الفارابي أبو نصر:79-401
الفارابي محمد:41-43-52
الفاروق عمر:44-46-150
ابن فارس:65-70-71-126
الفارسي أبو علي:22-51-97-98-102-219-317-384-385-396-411-482-538
فولرز:264-265
فورفوريوس:125
الفطامي:248
فيلو الإسكندري:125
الفيروزابادي:53-119
فندريس:330
الفراء:67-182-538

الضاء

الضبي: 166
ضيف شوقي:254-374

القاف

القاضي عبد الجبار:85-86
القزويني:315
قطرب:182-250-263-264
القنوجي:96
القفطي:37-166-167
قتادة:124-155
ابن قتيبة:152-153-155-538
القرطبي أبو عبيد الله:64-141-153-155

الراء

الرازي أبو حاتم:59-78
الرازي فخر الدين:539-540

الراغب الأصفهاني:88-131-133-140-141-144-279
ابن أبي الربيع:246
الرهاوي:34
رينان:231
الرماني:248-538
ابن رشد:138-144-146-147-148-172

السين

ساوريس:34
ساكا إسحق:29-34
السبكي:66-540
السدي:124
سيبويه:- 21-31-36-39-51-63-64-70-73-92-97-107-112-161-
165-167-172-173-192-193-194-196-197-199-200-202-203-225-242-243-247-
250-257-270-290-306-329-400-404-405-411-417-443-445-477-478-485
ابن سيدة الأندلسي:176
السيوطي:43-46-53-67-70-93-126-166-247-386-455-539
ابن سينا:37-84-177-178-180-198
السيرافي:36-63-300-329-412-482
ابن سيرين:463-465
السلمي أبو عبد الله:127
السندسي أبو العطاء:32
ابن السراج:39-66-111-300-317-398-423-427-430-445
السكاكي:72-88-160-249-319-345-350-493-513-538-541

التاء

التهانوي:72-73
ابن تيمية:126
التفتازاني:89
تشومسكي:81
تروبو جيرار:39

الثاء

الثعالبي:60
الثقفي الحجاج:44
ثراكس:36

الخاء
الخوارزمي ابو الحسن:167-262
ابن خلدون:52-71-72-80-85-138
الخليل:38-64-71-73-173-182-241-242-243-246-262-306-482-485
ابن خلكان:167
ابن خروف:246-482
الخفاجي:540
ابن الخشاب:500

الغين
غاردنير:194
الغزالي:128-137-144-145-146-149-163-172-380

الشين
شاده:194
شاهين عبد الصبور:229-232
الشاطبي:83-84-86-94-130-144-148-149-161-172
الشافعي:53-60-61-65-131-143-380
ابن الشجري:167
الشلوبين:264
الشنفرى:282-452-473
الشفائي أبو سعد:167
ابن شقير أبو بكر:64
الشريف الرضي:152

ثبت المصادر والمراجع

- الآمدي أبو الحسن

• الإحكام في أصول الأحكام، دار المعارف، مصر 1914هـ.

- الأب إسحاق ساكا

• مجلة العربي الكويتية عدد106 سبتمبر 1967

- الأب مار أغناطيوس

• مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد40 ـ 1

- الأبراشي محمد عطية

• الآداب السامية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1984.

- الأزهري أبو منصور

• تهذيب اللغة تحقيق عبد العظيم محمود ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى 1966م.

- الأزهري خالد

• التصريح بمضمون التوضيح مكتبة الأزهرية 1341هـ.

- أحمد مختار عمر

• البحث اللغوي عند الهنود دار الثقافة بيروت 1972م.

• دراسة الصوت اللغوي عالم الكتب القاهرة 1985م..

- أيوب عبد الرحمن

• الكلام إنتاجه وتحليله طبعة جامعة الكويت 1984م.

- أمين أحمد

• فجر الإسلام دار الكتاب العربي،ط11،بيروت، لبنان 1975م.

• ضحى الإسلام لجنة التأليف والترجمة القاهرة1952م.

- ابن الأنبا ري

• الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محيي الديـــن عبـــد الحميد دار الفكر (د،ت).
• الأضداد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الكويت 1960.
• أسرار العربية تحقيق محمد بهجـــة البيطـــار مطبعـــة الـــترقي دمشق1975م.
• الإيضاح في الوقف والابتداء تحقيق محيي الدين الدين رمضـــان مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق 1969.
• نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيـــم، دار النهضة، مصر الفجالة، القاهرة 1976 م.
• مع الأدلة والإعراب في جـــدل الإعـــراب، تحقيـــق ســـعيد الأفغاني،دار الفكر 1971م.

- الأندلسي أبوحيان

• البحر المحيط مكتبة ومطابع النشر الحديثة، الرياض(د،ت).
• ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفـــى النمـــاس مطبعة المدني القاهرة الطبعة الأولى1987م.

- الأنصاري ابن عبد الشكور

• فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ملحق بمستصفى الغـــزالي طبعة القاهرة 1324هـــ.

- أنيس إبراهيم

• من أسرار اللغة الطبعة الأولى القاهرة 1950.
• الأصوات اللغوية مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الرابعة 1971م.
• المعجم الوسيط دار إحياء التراث العرب الطبعة الأولى (د،ت).

- الأصفهاني أبو الفرج

- الأغاني دار مكتبة الحياة، بيروت(د،ت).

- الأصفهاني الراغب

- المفردات في غريب القرآن تحقيق نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٧٢م.

- أبو عبيدة معمر بن المثنى

- مجاز القرآن تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١م.

- الأعشى الكبير

- الديوان تحقيق محمد حسين بيروت ١٩٦٨

- الأفغاني سعيد

- من تاريخ النحو دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٨.

- أرسطو

- فن الشعر ترجمة عبد الرحمن بدوي دار الثقافة الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.

الاسترابادي الرضي

- شرح الكافية دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية(د،ت).

- ابن الأثير

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانه، نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٢.

- الأخفش الأوسط

- معاني القرآن تحقيق فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨١م.

- الأشموني

• شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

- البطليوسي السيد

• الإنصاف تحقيق أحمد عمر المحمصاني مطبعة الموسوعات القاهرة ١٩١٩م.

- برجستراسر

• التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض ١٩٨٢م.

- بروكلمان

• تاريخ الأدب العربي ترجمة رمضان عبد التواب نشر دار المعارف بمصر.

• فقه اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض١٩٧٧م.

- بشر كمال

• دراسات في علم اللغة دار المعارف القاهرة الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.

• علم اللغة العام الأصوات دار المعارف الطبعة السابعة١٩٧٣م.

- الجاحظ

• البيان والتبيين تحقيق عبد السلام محمد هارون مؤسسة الخانجي الطبعة الثالثة القاهرة (د،ت).

• الحيوان تحقيق عبد السلام محمد هارون الحلبي القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٦٩م.

- الجوهري إسماعيل

• كتاب الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة١٩٥٦م.

- الجوزية ابن قيم

● بدائع الفوائد الطبعة المنيرية القاهرة.

- جولدزيهر

● مذاهب التفسير الإسلامي ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتب الحديثة مصر ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

● العقيدة والشريعة في الإسلام ترجمة محمد يوسف موسى وآخرين.

- ابن الجزري أبو الخير محمد

● النشر في القراءات العشر صححه وراجعه علي محمد الضباع دار الكتب العلمية بيروت لبنان(د،ت).

• التمهيد في علم التجويد تحقيق علي حسين البواب مطبعة المعارف الرياض ١٩٨٥م.

- جمال الدين مصطفى

● البحث النحوي عند الأصوليين

جميل عبد المجيد

● البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٩٨م.

- ابن جني

• الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي،بيروت ١٩٥٢م.

● سر صناعة الإعراب تحقيق حسن الهنداوي (د،ت).

- اللمع في العربية تحقيق محمد حسين شرف، الكويت عالم الكتب ١٩٣٩م.

- الجرجاني محمد بن علي

- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة (د،ت).

- الجرجاني عبد القاهر

- دلائل الإعجاز قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.
- أسرار البلاغة قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
- الجمل في النحو تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- الجرجاني السيد

- التعريفات مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٨م.

- جرجي زيدان

- تاريخ آداب اللغة العربية القاهرة ١٩٥٧م.

- ديرة المختار أحمد

- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

- الدمشقي

- إيساغوجي لفورفوريوس تحقيق أحمد فؤاد الأهواني دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٥٢م.

- هارون عبد السلام

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي دار الجيل، بيروت ١٩٩٠م.

- هليل حلمي

- اللغويات التطبيقية ومعجمها مجلة اللسان العربي العدد٢٢.

- ابن هشام الأنصاري

- السيرة النبوية تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، لبنان، بيروت ١٩٧٥م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت الطبعة السادسة١٩٨٥م.

- شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق أحمد عمارة وآخرون، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية (د،ت).

- أوضح المسالك تحقيق عبد المتعال الصعيدي مطبعة محمد علي صبيح الطبعة الثالثة١٩٦٤م.

- وافي عبد الواحد

- فقه اللغة دار نهضة مصر الطبعة السادسة (د،ت).

- علم اللغة دار نهضة مصر الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٦٢م.

- ابن وهب إسحاق

- البرهان في وجوه البيان تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- ولفنسون

- تاريخ اللغات السامية الطبعة الأولى القاهرة ١٩٢٩م.

- الزبيدي

- طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي،مصر ١٩٥٤م.

- نزهة الألبا في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار النهضة مصر الفجالة القاهرة ١٩٧٦م.

- الزجاج أبو إسحاق

- إعراب القرآن تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ١٩٦٥م.

- الزجاجي

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت،الطبعة الخامسة، ١٩٦٦م.

- الزمخشري

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، الطبعة الأولى،١٩٧٧م.
- المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان،(د-ت) .
- الأنموذج في النحو، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب تحقيق الدكتور محمد إبراهيم جور، الناشر سعد الدين، الطبعة الأولى،١٩٨٧م.
- الأحاجي النحوية تحقيق مصطفى الحضري منشورات مكتبة الغزالي ١٩٦٩م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، صححه علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٤- ١٩٦٥.
- إعجاز سورة الكوثر تحقيق حامد الخفاف، دار البلاغة، بيروت، لبنان،١٩٩١م.

- الزركشي

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق أحمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت، لبنان(د،ت).

- ابن الحاج

- حاشية على شرح الأزهري لمتن الأجرومية.

- ابن الحاجب

- الكافية والشافية مجمع المتون الكبرى.

- حاجي خليفة

- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، الطبعة التركية ١٩٤١م

- الحوفي محمد

- الزمخشري الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية(د،ت).

- ابن حزم

- الملل والأهواء والنحل طبعة الخانجي القاهرة (د،ت).

- ابن حيون نعمان

- أساس التأويل القاهرة الطبعة الأولى (د،ت).

- الحلواني محمد خير

- المفصل في تاريخ النحو العربي مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

- الحمزاوي رشاد

- مجمع اللغة العربية القاهرة

- حسني عبد الجليل

- إعراب النص دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب دار الآفاق العربية القاهرة (د،ت).

- طاش كبرى زاده

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم تحليل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور القاهرة ١٩٦٩م.

- الطبراني

- الجامع الصغير.

- ياقوت الحموي

- معجم الأدباء طبعة فريد رفاعي، القاهرة ١٩٣٠م.

- يوهان فك

- العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى ١٩٦٦.

- ابن يعيش

- شرح مفصل الزمخشري عالم الكتب، بيروت (د،ت) .

- شرح الملوكي في التصريف المكتبة العربية١٩٧٣م.

- ابن يعقوب المغربي

- شرح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه مصر(د،ت).

- الكفوي أبو البقاء

- الكليات دار الطباعة العامرة بولاق القاهرة ١٢٥٣.

- المبرد محمد بن يزيد

- المقتضب تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة١٩٦٢ م.

- أبوموسى محمد محمد

- البلاغة القرآنية مكتبة وهبة دار التضامن مصر الطبعة الثانية١٩٦٦.

- محسن عبد الحميد

• دراسة في أصول تفسير القرآن، دار الثقافة الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- ابن منظور

• لسان العرب دار صادر، بيروت الطبعة الأولى ١٣٠٠هـ

- المسدي

• التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ١٩٨١.

- المتوكل

• اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط ١٩٦٨م.

- المتقي الهندي

• كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال حيدرآباد١٣١٣هـ .

- المرتضي الشريف

• الأمالي تحقيق السيد محمد مطبعة الخانجي القاهرة ١٩٠٧.

- المخزومي مهدي

• النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العربية،صيدا بيروت، ١٩٦٤م.

- مذكور إبراهيم

• منطق أر سطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٣٥.

- ابن مضاء القرطبي

• الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٦م.

- المغربي عبد القادر

• شرح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه مصر (د،ت).

- نهاد الموسى

• نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٠م.

- نولدكه

• اللغات السامية ترجمة رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٦٣ .

- الصبان

• حاشية على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه القاهرة(د،ت).

- صبحي الصالح

• دراسات في فقه اللغة دار العلم للملايين بيروت الطبعة التاسعة ١٩٨١م.

- صمود حمادي

• التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتصوره، منشورات كلية منوبة، الطبعة الثانية ١٩٩٤ .

- ابن عاشور محمد الطاهر

• التحرير والتنوير مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر الطبعة الأولى ١٩٦٤م.

- عباس حسن

• النحو الوافي دار المعارف القاهرة الطبعة الخامسة ١٩٨٠.

- ابن عبد البر

• جامع بيان العلم وفضله طبعة القاهرة ١٣٢٠ هـ .

- عبد الرحمن عائشة

• التفسير البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٧١

- عون حسن

- اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

- ابن عطية الأندلسي

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م.

- عيد محمد

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب١٩٧٣م.

- العك خالد

- أصول التفسير وقواعده، بحوث في العلوم القرآنية، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

- العكبري أبو البقاء

- مسائل خلافية في النحو تحقيق محمد خير الحلواني دار المأمون للتراث دمشق (د،ت).
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن طبع بالمطبعة الميمنية مصطفى البابي الحلبي وأخويه مصر ١٣٢١هـ.

- العسكري

- كتاب الصناعتين، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

- علام عبد الواحد

- القاعدة والنص دراسة في الفصل والوصل دار الثقافة العربية(د،ت).

- العلوي يحي بن حمزة

• الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف القاهرة ١٩١٤م.

- ابن عصفور الإشبيلي

• الممتع في التصريف دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٠م..

- ابن عربي

• تفسير القرآن المكتبة العصرية بيروت ١٩٧٢م.

- عرفة محمد أحمد عرفة

• النحو والنحاة القاهرة ١٩٣٧هـ .

- الفارابي

• إحصاء العلوم تحقيق عثمان أمين مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٦٨م.

- ابن فارس أحمد

• معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون مطبعة البابي الحلبي القاهرة ١٣٩٢هـ .

• الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

الفارسي

• الإيضاح العضدي تحقيق حسن الشاذلي فرهون دار التأليف القاهرة ١٣٨٩هـ .

• المسائل العسكريات تحقيق علي جابر المنصوري، بغداد الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الفطامي

- تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني مطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

- الفيروزبادي

- القاموس المحيط المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت(د،ت).

قناريس

- اللغة ترجمة الدواخلي والقصاص مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٠م.

- الفقي صبحي إبراهيم

- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

- الفراء أبو زكرياء

- معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

- الفران محمد

- لسانيات النص من خلال كتابات المفسرين بحث دبلوم الدراسات العليا، مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط.

- القاضي عبد الجبار

- المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن) و(متشابه القرآن)، تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر القاهرة ١٩٦٥م.

- قباوة فخر الدين

- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، دار القلم العربي، حلب، سوريا، الطبعة الخامسة ١٩٨٩م.

- قدامة بن جعفر

- نقد النثر مطبوعات الجامعة المصرية ١٩٣٣م.

- القزويني الخطيب

- الإيضاح في علوم البلاغة دار الجيل، بيروت، لبنان(د،ت).

- القفطي

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

-القنوجي

- أبجد العلوم منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق١٩٧٨

- القرطبي أبو عبيد الله

- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٩م.

- ابن قتيبة أبو محمد

- تأويل مشكل القرآن شرحه ونشره أحمد صقر، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية١٩٨١ م.

- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة تحقيق محمد زاهر مطبعة السعادة القاهرة١٣٤٩هـ .

- الراجحي عبده

- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٩م.

- الرازي فخر الدين

- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

- أساس التقديس في علم الكلام طبعة القاهرة١٣٢٨هـ .

- الرازي أبو حاتم

- الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٥٧ مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة والجزء الثاني بتحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني مطبعة الرسالة القاهرة ١٩٥٨.

- ابن أبي الربيع

- البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي بيروت١٩٨٦م.

- الرماني

- الحدود في النحو تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني دار المعارف مصر ١٩٧٠.

- رمضان عبد التواب

- مجلة " المجلة" قضية الإعراب بين أيدي الدارسين، عدد١١٤ س ١٩٦٦.

- ابن رشد أبو الوليد

- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨١م.

- السامرائي إبراهيم

- دراسات في اللغة مطبعة المعاني بغداد١٩٦١م.
- الفعل زمانه وأبنيته مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

- السامرائي فاضل صالح

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري،دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٠م.

- ابن السبكي

- شرح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه مصر (د،ت).

- سزكين فؤاد

• تاريخ التراث العربي ترجمة فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١م.

- سيبويه

• الكتاب تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار العلم القاهرة، ١٩٦٠.

- ابن سيدة

• المحكم والمحيط الأعظم تحقيق عبد الستار أحمد فرج مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى١٩٦٨م.

- السيوطي جلال الدين

• المزهر صححه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت (د،ت).

• بغية الوعاة

• الاقتراح في أصول النحو ضبط وشرح محمد الحمصي وأحمد قاسم، جروس بريس، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

• الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت،١٩٧٣م.

• الأشباه والنظائر في النحو،دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت١٤٠٠هـ .

- ابن سينا

• القانون في الطب مطبعة الحلبي، القاهرة (د،ت).

• أسباب حدوث الحروف تحقيق محمد حسان الطيان ويحي علم دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

- الشفا (العبارة) تحقيق محمود الخضيري، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٩٤هـ

- السيرافي

- شرح كتاب سيبويه المطبعة الأميرية بولاق١٣١٧هـ .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، كرنكو، بيروت ١٩٣٩.

- السكاكي أبو يعقوب

- مفتاح العلوم ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٣م .

- السعران محمود

- علم اللغة دار المعارف، مصر١٩٦٢م.

- ابن السراج أبو بكر

- الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي بغداد ١٣٩٣هـ .

- التهانوي محمد علي الفاروقي

- كشاف اصطلاحات الفنون تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتابة ١٩٧٢.

- التوحيدي أبو حيان

- الإمتاع والمؤانسة ضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين،دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان (د،ت).

- ابن تيمية تقي الدين

- مقدمة في أصول التفسير ، تحقيق عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

- تمام حسان

- الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- مناهج البحث في اللغة دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٧٩م.

- التفتازاني

- المطول على التلخيص مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ .
- شرح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه بمصر.

- الثعالبي

- فقه اللغة وأسرار العربية المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم الطبعة الأولى مصر.

- الخوارزمي محمد

- مفاتيح العلوم بيروت دار الكتب العلمية (د،ت) .

- الخولي أمين

- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة القاهرة الطبعة الأولى ١٩٦١.

- خطابي محمد

- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ١٩٩١.

- ابن خلدون عبد الرحمن

- المقدمة دار القلم بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

- خليل أحمد

- في التصور اللغوي عند العرب مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية،العدد الرابع عشر

- ابن خلكان شمس الدين

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان القاهرة ١٢٩٩هـ .

- الخضري

- حاشية على شرح ابن عقيل القاهرة ١٩٢٩م.

- الختران عبد الله

- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج النادي الأدبي الرياض١٤٠٨هـ .

- ابن الخشاب

- المرتجل على شرح الجمل تحقيق علي حيدر، دمشق١٩٦٢م.

- محمد حسين الذهبي

- التفسير والمفسرون دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٣٨١هـ .

- الغزالي أبو حامد

- مشكاة الأنوار تحقيق أبو العلاء عفيفي الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٤م.

- قانون التأويل تحقيق محمد زاهد الكوثري مطبعة الأنوار، القاهرة.

- المستصفى مطبعة بولاق، القاهرة، ط ١٣٢٢،١هـ .

- معيار العلم دار الأندلس بيروت،ط٢، ١٩٧٨ م .

- الغلاييني مصطفى

- جامع الدروس العربية منشورات المكتبة المصرية للطباعة والنشر صيدا بيروت الطبعة العاشرة ١٩٦٦.

- شاهين عبد الصبور

• المنهج الصوتي للبنية العربية مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠م.

- الشاطبي

• الموافقات في أصول الأحكام، دار الرشاد الحديثة، لبنان(د،ت)

- الشافعي محمد بن إدريس

• الرسالة تحقيق أحمد شاكر مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٤٠م.

- شوقي ضيف

• البلاغة تطور وتاريخ دار المعارف مصر الطبعة الثانية القاهرة (د،ت).

- شحلان أحمد

• ابن رشد والفكر العبري الوسيط، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش ١٩٩٩م.

ثبت المراجع العربية والأجنبية

Adam. J.M - Pour une pragmatique linguistique et textuelle in semiotique narrative et textuelle.Larousse.Paris1973.

Austin.G - Quand dire c'est faire Seuil.Paris 1970

De Beaugrand - Text, Discourse and process. Toward a Multidiciplinary, Science of Texts. 1980.

Chabrol - Semiotique narrative et textuelle.Ed.Larousse,Paris 1973.

Charolles.M - introduction aux problemes de la coherence des textes,in Langue Française 38.

Mc.Carthy - Formal problems in Semitic phonology and morphology, Doctorat Disseration ;M.I.T :Combridge

Chomsky N - structures syntaxiques ; ed. Seuil, 1969
- Aspects de la theorie syntaxique Le Seuil Paris 1969
- Lectures On Government and Binding Foris. . Dordrecht.
- Barriers,combridge,MA ;MIT Press

Contineau - cours de phonetique arabe,Paris 1960

Daniel Jones - An outline of English phonetics, Cambridge,1972

Hallidady - Exploration in the function language.Ed Ward Arnold. London1973
- cohesion in English. Ed. Longman, London 1974.

Harris.Z - L'analyse de Discours,in Langages13.

Lang -Quand une grammaire de texte est –elle plus adequate qu'une grammaire de phrase ?in langages 26.

Maingneau.D - Analyse de Discours.Hachette superieur.Paris1991

Merx A - Bulletin de l'Institut égyptien 1891

Moutaouakil.A - Reflexion sur la theorie de la signification dans la penseé linguistique arabe, Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat1982.

Troupeau G -Lexique et index du Kitab de Sibawayhi, Paris

Van Dijk T.A - Grammaire de texte et structure narrative et textuelle.Larousse, Paris 1970

- Texte and context .Longman London 1977

- Texte,in Dictionnaire des litterature Française.Ed Bordas,Paris 1984.

فهرس الموضوعات

مقدمة 4

الباب الأول: مفهوم الخطاب في التراث العربي 16

تمهيد 17

الفصل الأول: الأصول المعرفية للنظرية اللغوية العربية 26

1. النظرية اللغوية العربية 27
1.1. مقولة التأثير الأجنبي 27
2.1. مقولة التأصيل المحلي 40
2. العربية والشريعة 57
1.2. العربية والمقدس 58
2.2. سنن العربية وسنن الرسول 60
3. علم اللغة والعلوم الدينية 62
1.3. علم اللغة وأصول الفقه والدين 63
2.3. علم اللغة وعلم مصطلح الحديث 69
4. مكونات علم العربية 71
5. خلاصة 72

الفصل الثاني: مقومات الخطاب وأركانه 73

0. تمهيد 74
1. الخطاب واللغة 76
1.1. مفهوم اللغة 80
2.1. القدرة اللغوية التخاطبية 82
2. المقومات الخارجية للخطاب 89
1.2. السياق المقامي 89
2.2. الخطاب والسياق المقامي 90
3.2. أنواع المقامات 95

3 المقومات الداخلية للخطاب	97
1.3. مفهوم الخطاب	97
2.3. أطروحة الترادف	99
3.3. أطروحة التخالف	101
4. بنية الخطاب	103
1.4. التوسيع الإسنادي	104
2.4. التوسيع غير الإسنادي	105
1.2.4. التوسيع بالمقيدات	106
2.2.4. التوسيع بالتبعية	118
3.2.4. التوسيع بالتعدد	109
3.4. التوسيع الجملي	110
1.3.4. التوسيع بالتلازم	111
2.3.4. التوسيع بالتفريع	113
5. خلاصة	116
الفصل الثالث: الخطاب وحدود التأويل	117
1. معنى التأويل	118
1.1. التأويل لغة	118
2.1. التأويل في الاستعمال القرآني	121
2. مفهوم التأويل وحدوده	125
1.2. التأويل والخطاب	128
2.2. ممارسة التأويل	129
3.2. أنواع التأويل	140
4.2. قانون التأويل	144
1.4.2. الغزالي	144
2.4.2. الآمدي	144
3.4.2. ابن رشد	144
4.4.2. الشاطبي	144
5.2. التأويل واللغة	150
3. آليات تأويل الخطاب	157
1.3. مستويات التأويل	159

2.3. نموذج الزمخشري 165
1.2.3 التعريف 165
2.2.3 منهجه في تأويل الخطاب 168
4. خلاصة 170
الباب الثاني المباحث اللغوية في تحليل الخطاب عند الزمخشري
الفصل الرابع مباحث الكلمة 171
0. تمهيد 172
1. المستوى الصوتي 174
1.1. أعضاء النطق 175
1.1.1. المسار العمودي 175
2.1.1. المسار الأفقي 179
2.1. مخارج الأصوات 181
3.1. صفات الأصوات 191
1.3.1. الهمس والجهر 192
2.3.1. الإطباق والانفتاح 202
3.3.1. الاستعلاء والانخفاض 203
4.3.1. الأصول والفروع 204
5.3.1. الحركات وحروف المد واللين 207
2. المستوى الصرفي 212
1.2. الاشتقاق 216
2.2.الأوزان الصرفية 220
1.2.2. أوزان الفعل ودلالاتها 220
2.2.2. أوزان الاسم ودلالاتها 224
1.2.2.2. المصادر 224
2.2.2.2. الأسماء المشتقة 227
3. المستوى المعجمي 234
1.3. الاسم 235
2.3. الفعل 235
3.3. الحرف 237
4. خلاصة 238

الفصل الخامس: مباحث الجملة بنية الخطاب التركيبية

0. تمهيد 241
1. مفهوم النظرية العاملية 247
1.1. العامل لغة واصطلاحا 247
2.1. العاملية بين القبول والرد 249
1.2.1. المؤيدون 249
2.2.1. المنكرون 250
3.2.1. المعارضون 251
2. النظرية العاملية عند الزمخشري 254
1.2. العامل 254
1.1.2. العامل اللفظي 254
2.1.2. العامل المعنوي 257
3.1.2. العامل باعتبارين 259
4.1.2. العامل اللغوي 259
2.2. المعمول 260
3.2. الأثر الإعرابي 261
3. مستويات البنية التركيبية 267
1.3. البنية الإسنادية 269
2.3. البنية المقولية 274
3.3. البنية التركيبية 275
1.3.3. الجملة الاسمية 275
2.3.3. الجملة الفعلية 284
3.3.3. لجملة الشرطية 287
4.3.3. الجملة الظرفية 288
4.3. البنية العاملية 289
1.4.3. الرتب العاملية 290
2.4.3. المبادئ العاملية 301
3.4.3. الحواجز العاملية 306
4. خلاصة 308

الفصل السادس: مباحث الكلام بنية الخطاب الدلالية التداولية

0. تمهيد 311
1. الخبر والإنشاء 312
1.1. انتقال الأساليب 315
2.1. قيود الانتقال 319
2. الكلمة والخطاب 320
1.2. مادة الكلمة 320
2.2. هيئة الكلمة 323
1.2.2. الإفراد والجمع 323
2.2.2. صيغ الأفعال 325
3. الأساليب 328
1.3. الاستفهام 328
1.1.3. الدلالة المباشرة 329
2.1.3. المعنى التداولي 331
2.3. التمني 335
1.2.3. الدلالة المباشرة 336
2.2.3. المعنى التداولي 337
3.3. النداء 338
1.3.3. الدلالة المباشرة 339
2.3.3. المعنى التداولي 340
4.3. الأمر 341
1.4.3. الدلالة المباشرة 344
2.4.3. المعنى التداولي 346
5.3. النهي 349
1.5.3. الدلالة المباشرة 350
2.5.3. المعنى التداولي 352
4الدلالة باللزوم 355
1.4التشبيه 355
2.4. الاستعارة 360
1.2.4. الاستعارة التصريحية والمكنية 360
2.2.4. الاستعارة المرشحة والمجردة 364
3.2.4. الاستعارة العنادية 366
3.4. الكناية 367

4.4. المجاز المرسل 370
5.4. المجاز الحكمي 375
5. خلاصة 381

الباب الثالث آليات اتساق الخطاب عند الزمخشري

الفصل السابع التأليف التركيبي 383
0. تمهيد 384
1. التأليف الإسنادي 389
1.1. المؤلف من اسمين 390
1.1.1. الخبر المفرد 399
2.1.1. الخبر الجملة 403
2.1. المؤلف من فعل واسم 409
2. التأليف غير الإسنادي 417
1.2. مقيدات الفعل 418
1.1.2.الفعل مع المفاعيل 418
1.1.1.2. الفعل والمفعول به 419
2.1.1.2. الفعل مع المفعول المطلق 432
3.1.1.2. الفعل مع المفعول له 433
4.1.1.2. الفعل مع المفعول معه 434
5.1.1.2. الفعل مع المفعول فيه 435
2.1.2. الفعل مع الملحقات بالمفاعيل 437
1.2.1.2. الفعل مع الحال 437
2.2.1.2. الفعل مع التمييز 441
3.2.1.2. الفعل مع المستثنى 443
4.2.1.2. الفعل مع الجار والمجرور 444
2.2. تأليف التابع بالمتبوع 446
1.2.2. التوكيد مع مؤكده 447
2.2.2. النعت مع منعوته 449
3.2.2. البدل مع المبدل منه 453
4.2.2. المعطوف مع المعطوف عليه 459
1.4.2.2 عطف البيان 459
2.4.2.2 عطف النسق 459

3. التأليف الجملي 470
3.1. الشرط والجواب 471
1.1.3 .مفهوم الشرط 471
2.1.3. الجواب والربط 473
3.1.3. توالي الشرط والاستفهام 477
4.1.3. توالي الشرط والقسم 478
5.1.3. توالي شرطين بالعطف وبغيره 479
2.3. الطلب والجواب 480
1.2.3. الحالة الأولى 480
2.2.3. الحالة الثانية 482
3.3. القسم والجواب 483
4. خلاصة 485

الفصل الثامن : الاتساق الدلالي التداولي

0. تمهيد 488
1. الاتساق المحلي 489
1.1. الإحالة 489
1.1.1التنكير 490
2.1.1 التعريف 492
1.2.1.1 الضمائر 493
1.1.2.1.1 الإحالة الخارجية 495
2.1.2.1.1 الإحالة الداخلية 496
2.2.1.1 أسماء الإشارة 502
3.2.1.1 الأسماء الموصولة 508
4.2.1.1 التعريف باللام 511
5.2.1.1 العلمية 513
6.2.1.1 الإضافة 514
2.1 الاستبدال 516
1.2.1 الاستبدال في الربض الأيمن 517
2.2.1 الاستبدال في الربض الأيسر 519
3.2.1 الاستبدال والاستفهام 522
4.2.1 الاستبدال والنفي 523

3.1 الذكر والحذف 525
1.3.1 الذكر 525
2.3.1 الحذف 527
1.2.3.1 حذف العمد 529
2.2.3.1 حذف الفضلات 532
3.2.3.1 حذف الجمل 534
4.1 السبك المعجمي 535
2 الاتساق الشامل 537
1.2 الفصل والوصل 539
1.1.2 الاتصال التام 544
1.1.1.2 التوكيد والتقرير 545
2.1.1.2 البدلية 546
3.1.1.2 البيان والتفسير 547
2.1.2 الانفصال التام 548
2.2 الإجمال والتفصيل 550
3.2 الفواصل 555
4.2 الاعتراض 556
5.2 الترتيب 558
6.2 التكرار 560
7.2 الالتفات 561
3 خلاصة 563
خاتمة 564
فهرس الأعلام 565
ثبت المصادر والمراجع 573
فهرس الموضوعات 594